

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

خادمه الكافيه

الخصر في الادب والعلوم والسياسة والحج والعمرة

الكتاب الاول من كتابي

الخصر في الادب والعلوم والسياسة والحج والعمرة
وجعل في الكتاب

وجعل في الكتاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مكتبة

مسرى: وقد كونه

رقم: ٢٦٦٩٣٦٦

١
رب يسر على هذا الكتاب وتمم بالخير يا فتاح وبك نستعين

بيت

نوشتم تاج بسم الله سر + ز الشتم به تشرست حير
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد - جنس الحمد وما هيته قليلا كان او كثيرا - او جميع افراد الحمد من كل حامد مليكا كان او انسانا
كان او وحوشا او طيوراً من الازل الى الابد بواسطة النعمة اولا لوليه اى مختص لائق الحمد وهو الله
سجاده فان قيل الام ان كان للجنس يلزم اختصاص جنس الحمد به تعالى والمقصود اختصاص افراد الحمد
تعالى وايضا ان لم يختص الافراد لم يختص الجنس اذ الجنس لا يوجد بدونها وان كانت الاستغراق يلزم اختصاص
جميع الحمد لله تعالى وكثير من افراد الحمد يوجد في غيره تعالى كالحمد في مقابلة صاحب الحمد والعلم قلنا الام للجنس والافراد
في مقتضى اختصاص الجنس بالمبالغة في اختصاص الافراد لان الجنس لا يقبل التجزى والافراد يقبله فلما اختص الجنس
المبالغة في تخصيص الافراد اقول الام استغراقى واما المدح في مقابلة صاحب الحمد والعلم راجع الى حمد تعالى لانه
يختلف اقول الخاصة بجميع الافراد بحيثية الجميع لافرد الجنس من افراد الحمد فلا بأس بان يوجد في الغير واعلم
ان في هذا المقام الابد من معرفة تعميمات الاربع وتخصيص الواحد تعميم الحمد بان كان قليلا او كثيرا ، تعميم الحامد
جما كان او انسانا او غير ذلك ، وتعميم المعلن من الازل الى الابد وتعميم المتعلق اى بواسطة النعمة اولا وتخصيص
بانه مختص به تعالى فان قيل الحمد لوليه جملة واحدة كيف تسع فيها التعميمات الاربع والتخصيص الواحد قلت
كلها مستفاد من جهات مختلفة - اما تعميم الحمد مستفاد من الامم الجنسية او الاستغراقى وتعميم الحامد من عدم ذكر
الحامد الخاص ، وتعميم الزمان من الجملة الاسمية المعدلة من الفعلية لان المعدل فيها الغرض الدلالة على الدوام والاستمرار
وتعميم المتعلق من مفهوم الحمد وهو قول او فعل ينبئ عن تعظيم النعم بواسطة النعمة اولا وتخصيص الواحد من
الام الجملة الموضوع لاختصاص شئ بالمدح لوليه طرف مستقر مرفوع المحل خبر المبتدئ وليس لغوا من متعلقات
الحمد ولا يلزم حذف الخبر بـ من سد المسد وجوبا وذلك لا يجوز - وانما ترك التصريح بالاسم الشريف رعاية للاب
ومحافظة للجمع للتبني وغرابة الاسلوب فان كل جديد للبدن - وكلا يذهب الذهن الى كون غيبة جديرا بالحمد
ولتعليق الحمد صريحا بما يشعر بعلية الحمد تفهم من لفظ الله ضمنا - فان قيل اضافة الولي الى ضمير الحمد غير صحيح
لان الولي بمعنى المتصرف والحمد هو العبد لانه قائلة يلزم تخصيص الحمد بالعبد وذلك غير جائز - قلنا الولي
بمعنى الحق اللائق واللائق بجنس الحمد هو الله تعالى فقط - اقسام كتابه اولا بالتسمية وثانيا بالتعظيم اقتداء بكتابه
العزيز الرحيم - وعلا بمحدث نبوته الكريم واتباعا من سلف القويم - وثالثا بالصلوة علا بالكتاب والسنة الاول
يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما - والثاني خصوص بكرامات فاذا ذكرتم فاذا ذكرتم في معناه قال والصلوة
عليه نبينا الى الرحمة من جانب الله او الفاضل الخير الكامل من كل جانب نائلة على نبية فان قيل الصلوة صلوة من

اركان مخصوصة في اوقات مخصوصة فلا تكون هذه الجملة بيان الخير في حق بل بيان الزام العهد عليه والمقصود هنا
 دعاء الخير في حقه - قلنا الصلوة ههنا محمول على المعنى اللغوي لا العرفي فان قيل الصلوة في اللغة الرحمة من ربنا
 الله تعالى والاستغفار من الملاك والدعاء من النفس والتسبيح والتهليل من جانب لوحوش والطبوك فان اريد الكل
 يلزم المشترك وان لم يرد الكل يلزم اجمال اللفظ وان اريد البعض دون البعض يلزم الترجيح بلا مرجح وان
 اريد البعض بسبيل الحقيقة والبعض بسبيل المجاز يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز والكل باطل قلنا الصلوة
 ههنا بمعنى الرحمة من الله تعالى ولا يلزم الترجيح بلا مرجح لان رحمة الله تعالى مرجح بالباقي - فان قيل في هذا
 يلزم اخذ معنى من معاني المشترك هذه القرينة وهو غير جائز - قلنا القرينة عليه كلمة على لانها لا تستلزم شيئا
 على مدخلها ولا شك ان رحمة الله تعالى مستعلية على النبي صلى الله عليه وآله والمعاني الباقية - او نقول من اصل لامتراص اللفظ
 بالصلوة ههنا كل المعاني على سبيل عموم المجاز، وهو ما يراد من اللفظ المعنى الثالث الشامل للمعنى الحقيقي والمجازي
 وهو افاضة الخير الكامل على النبي - فان قيل قد تقرر ان الدعاء اذا عدى بعلى يراد به دعاء الشر وهو غير مناسب
 باللفظ قلنا تلك القاعدة في لفظ الدعاء صريحا والصلوة دعاء ضمنا لا صريحا - والنبي على وزن فاعيل والفاعل
 اما بمعنى الفاعل او المفعول فهو بمعنى الفاعل ان كان مشتقا من النبأ وهو الاخبار فاصله نبأ فاعل اعلال خطية وسمى
 به لانه مخبر باحكام الله تعالى او بمعنى المفعول ان كان مشتقا من النبوة وهي الارتفاع فاصله نبأ فاعل اعلال مرضي
 وسمى به لانه مرتفع على سائر المخلوق والعدل من التصريح باسم الشريف رعاية ومحافضة للسمع مع الولي - ولم يقل على سبيل
 رعاية للسمع وموافقة لقوله تعالى يصلون على النبي وايضا لما كان لفظا للصلوة بطريق النبوة كان لفظا للصلوة بطريق
 الرسالة بالطريق الاول لان الرسالة مرتبة فأنفة بالنبوة وانا كان الحكم على الشيء بطريق الاعم فعلى الاختصاص بالطريق الاول
 فان قيل ضمير نبيه ان كان راجعا الى المحمدي لم يفسد المعنى وان كان راجعا الى الولي يلزم انتشار الضميرين - قلنا الضمير
 راجع الى الولي والانتشار قيم في الكلام الواحد وههنا في الكلامين - او نقول الضمير راجع الى المحمدي بطريق الاستيذان وهو ما
 يكون معنيين للفظ واحد يراد احدهما بذكر ذلك اللفظ صريحا والاخر بارجاع الضمير اليه فلفظ الحمد له معنيان
 معني مصدرى اريد بذكر الحمد صريحا والاخر الحمد اذا كان المصدا محمولا اريد بارجاع ضمير نبيه فيكون المعنى المحمدي
 فان قيل لك قصود الصلوة على محمد والنبي غير مختص به قلنا اضافة النبي الى الضمير للعهد اي نبينا فلا يخل بالمقصود
 وعلى الله وانما كلمة على لم يعطف على نبيه روا لزم الشيعة لانهم لم يؤدوا على بين النبي والم واستدلو بقوله
 ذكر على بيني وبين الال لم ينل شفاعةي - ونحن نقول ليس المراد بعلى كلمة على حرف جر بل المراد منه العلو لثلاث
 وبين الى فهو ليس منا - واصحابه فالال ان كان المراد به ال النسبي فذكر الصحابة يكون في موضعه - وان كان المراد
 ال الحسبي اي الاتباع في الدين فيتناول الاصحاب فذكر الاصحاب تخصيص بعد التعميم لاهتمامه بالانحصار وروى
 الروافض لانهم يخصون بعض الصحابة بالصلوة - فان قيل ان الاصحاب جمع صلب على وزن فاعل والفاعل الجمع
 على افعال - قلنا لا نسلم بل يجمع كاشهاد جمع شاهد - او نقول انه جمع صلب كاتحاد جمع - غير ان صلب كاتحاد جمع
 ويقال الاصحاب لمن رأى النبي صلى الله عليه وسلم ولو لحظة حال حيوته وامن به ومات على الاسلام - وانما تابع الصلوة
 على الال والاصحاب بعد النبي لقوله صلى الله عليه وسلم من ذكرني ولم يذكر لي فقد جفاني - وايضا البعدية لان الصلوة عليها

دائرة تبعالا استقلالاً المتأديبين بأدابه المتخلفين بخلافه وإنما وصفوا بهذه الصفة لا الطيبين الطاهرين و
 عبر ذلك إشارة إلى ابراعة الاستهلال وهو الإشعار بالمقصود قبل الشروع في التصدي أو إيراد المصنفين الفاظ في الخطبة تدل
 في ما هو المقصود من العلم فأنهم يسمون هذا العلم بعلم الأدب - فإن قيل المتأديبين جمع محلي بالألم وأدابه جمع محلي
 بالإضافة والجمع المحلي بهما أن لم توجد القرينة على العهد صريح في الاستغراق فيكون المعنى كل فرد من أفراد الأل والإعجاب
 متأدب بجميع أدابه فيلزم التسوية بينه وبينهم - قلنا تجميع الأدب ليس بخارج من بينهم لأن أدابه شرعه وشرعه
 موجود فيهم بأن ثبت بعض الأدب في بعض الأفراد والبعض الأخير في بعض الآخر فلا يلزم التسوية - أمّا بعد أمّا حذف
 الشرط قائم مقام اسم الغرض وهو مما بعد ظرف مقطوع بالإضافة بمعنى بالهم والمضاف إليه محذوف أي بعد الجمل
 الثلاثة متصوب محلاً لادائية متأخرة فيكون مما يمكن شئ من الأشياء فهذه فوائدها فية حذف مهابا وأقيم أمّا ما
 اختصاره وحذف فعل الشرط مع الفاعل لزوماً اختصاراً للتكرير - إذا كان لتفصيل ما أجمل والاستيناف محمول عليه
 والتكرير موجب الثقل فلذا حذف فعل الشرط فكان أمّا فهمه ثم توالى بين حرفي الشرط والجزاء فقدم بعد
 الجمل الثلاثة الذي هو جزء من أجزاء الجزاء وجعل قائماً مقام فعل الشرط المحذوف عوضاً عنه فاصلاً بين أدوات
 الغرض والجزاء - ثم حذف المضاف إليه وعوض عنه الضم لأنه حركة قوية تصلح أن تكون جبرية للتغير الكثير وهو
 المحذف فهذه فوائده - فإن قيل إن المشار إليه بهذه أمّا النقوش، أو المعاني فإن كان النقوش فلا يصلح
 الحكم عليها بفوائد لأن القائمة في المعاني لأن النقوش - وإن كان الثاني فالمشار إليه لا بد أن يكون محسوساً والمعاني ليست
 من قبيل المحسوسات - قلنا المشار إليه بهذه النقوش وهي فوائده بواسطتين لأن النقوش دالة بالألفاظ والألفاظ
 دالة بالمعاني والمعاني فوائده - أو المشار إليه هو المعاني وهي محسوسات حكماً لأنهم مدلولات الألفاظ الدالة عليها النقوش
 فإن قيل هذا إنما يحتمل لو كان الشرح موجوداً وقت الخطبة لا تكون الخطبة الحاقية - وأما أن كانت ابتدائية فلا
 يصح وجود وجود النقوش والألفاظ والمعاني - قلنا النقوش لزيادة تمكنها في الذهن كالمحسوس على تقدير كون الخطبة
 ابتدائية - فوائده جمع فائدة وهي - أنجز كرفه شود ارض و مال، وأفية صفة لغوائده والتوصيف لرغبة الطلبة لا
 العجب والتكبر لأنه غير مناسب للمصنفين بحل مشكلات الكافية - فإن قيل الفوائد كما تحل المشكلات
 كذلك تحل الخفي والمجهل والكائن - قلنا الشكل من الأشكال بمعنى الاشتباه وهو صادق على الكل - فإن قيل
 الاشتباه من التشبه وهي ما يشبه بحق وليس بحق فعلم أن مسائل الكافية مشابحة بالحق وليست بحق - قلنا
 الحق ذا خفي فهو بمخلة الباطل كما أن الباطل لا ينتقل إليه الذهن لبطائه كذلك لا ينتقل الذهن إلى الحق الخفي لغفائه
 فإن قيل الكافية اسم للكتاب فلا يطابق السمي في التكبير - قلنا التاء ليست للتأنيث بل للمبالغة أو لقول أنها
 للتأنيث باعتبار أنها مضافة للرسالة - للعلامة الجار والمجرور في محل النصب حال من الكافية أي مصنفه العلامة
 لجواز الحال منها لأن المشكلات مفعول للمصنف وهو المحل والكافية مضاف إليه المشكلات وجوز حذف المشكلات
 وإقامة الكافية مقامها فتكون مفعولاً للمحل أي حل الكافية - والعلامة يطلق على من كان معلماً على العلوم العقلية و
 النقلية - فإن قيل إطلاقها على الصغير صحيح لأنه منكر - قلنا التأنيث للمبالغة لا للتأنيث - فإن قيل فعل هذا
 ينبغي أن يجوز أنهما على الله تعالى لأنه اللائق بهذه المبالغة - قلنا التأنيث وإن كانت للمبالغة لكن لا تخلو عن فائدة التأنيث

والله تعالى منزلة عن حقيقة التأنيث و شائيتهم ولا يأس في المص عن شائيتهم لانه من وُلد المؤنث المشتهر قيل
 قيل ان كان المشتهر بصيغة اسم الفاعل فلا يسمو للمعنى لان المعنى شمرته يافته وهذا المعنى اسم المفعول وان كان
 بصيغة اسم المفعول فهو مخالف لما قاله مولانا سمرقند انه مقروء بالكسر قلنا انه بصيغة اسم الفاعل بمعنى شمرته يافته
 لا شمرت منه غيرا او نقول انه بصيغة اسم المفعول وما قال السمرقندي مخالف للمشهور في المشرق والمغرب
 فان قيل العبارة لا تؤدي المعنى المراد لان المقصود اشتهاؤها في الارض لانه سفلى والمغرب ناحيتان
 السماء يوصف بالاشتهاؤها فيما علوى لاسفلى - قلنا انها كنايتان عن جميع وجه الارض - فان قيل ان الشمرقند
 ومغرب واحد فلا يصح جمعتهما قلنا ان الشمس من اول السطح الى اخر الجدي في كل يوم مطلقا على جهة فجرة
 ثمانون ومائة مطلع فجميعها باعتبار المطالع كما في قوله تعالى الله المشرق والمغرب - واما تثنيتهما باعتبار ارباب الشمس
 وذهابها كما في قوله تعالى المشرقين والمغربين - واما افردهما باعتبار الطرفين كما في قوله تعالى المشرق والمغرب
 الشيخ ابن الحجاب بدل من العلامة واطلق الشيخ عليه مع ان المشهور انه قتل شاهنا قلنا الشيخ يطلق على
 ثلاثة اشخاص على من اصاب الى مرتبة الكهولة وعلى من ايجي السنة ويميت البدنة وعلى رئيس القوم - و
 ههنا بالمعنيين الآخرين فالشيخ لقمه وابن الحجاب كنيته وعثمان محضه له - تغمدك الله بغفرانه - جله دعائيه
 للشيخ وانما اختار تغمد على ستر لان الستر عا والتغمد خاص لانه جعل متر السيف في الغلاف فغية تشبيه المع
 بالسيف في حياء الطبيعة ففي ذكر المع وترك باقي الاركان للتشبيه استعاره مكنية لانها ترك جميع اركان التشبيه
 سوى المشبه - وفي اثبات التغمد الذي هو من لوازم المشبه به للتزك المشبه المذكور يكون محلية وقريته بالاشارة
 المكنية - فان قيل التغمد الغفران كلاهما ستر لذنوب فان كان المضاف الى ضمير المع مرادا اي تغمد ذنوبه فيلزم
 سببية الشيء لنفسه وان كان غير مراد فيلزم ستر ذات المغفور والمقصود ستر ذنوب المغفور لادانته - قلنا
 للمضاف مراد ولا يلزم سببية الشيء لنفسه لان التغمد ستر الذنوب مطلقا والفعلان صار خاصا بسبب اضافته الى
 ضميره تعالى اي تغمد ذنوبه بغفرانه اللائق بفضله الناشئ من محض فضله بدون وسيلة الطاعة والعبادة
 فيلزم سببية الخاص للعام - واسكنه بحبوة جنانه - عطف على جملة دعائيه - فان قيل اسكن من الاسكان
 وهو ضد الحركة فلا يكون هذه دعاء الخير في حق المع بل يلزم تقية قلنا اسكن من السكنى بمعنى اقام بحبوة -
 فان قيل بحبوة الغنى وسطه فيلزم تقييد المعنى بالوسط قلنا بحبوة الوسط والوسط بمعنى الجاه اي ضياء
 جانه والجنان جمع جنة وهو البستان كثير الانهار والكثير الاطعماء نظمتها في سلك التقرير وسقط التحرير
 جله مستأنفة وقعت في جواب السؤال اي هذه الفوائد مجتمعة ام غير مجتمعة فاجاب فظمتها الا وانما اختار نظمها
 بجمعها لان النظم درر كثر جواهر وكثير ففي هذه العبارة حصول تغذية الفوائد بالجواهر في الصفاء والغلاء
 ففي ذكر الفوائد استعارة مكنية لان الاستعارة للمكنية ترك جميع اركان التشبيه سوى المشبه وفي اثبات النظم
 الذي هو من لوازم الجواهر المتروكة استعارة تخيلية وقريته بالمكنية لان التخليية اثبات لوازم المشبه به المتروك
 لظنه المذكور وفي اضافته سلك والسمط الذين يدا سنان الجواهر الى تقرير الفوائد وتحريرها استعارة ترشيفية
 لانها اثبات المناسب للمشبه به المتروك للمشبه المذكور واطافة السلك الى التقرير والسمط الى التحرير ولم يعكس

ان السمت طفولية بالنسبة الى السلاسل ان السمت رشه جواهر والسلك عام اي رشه وللخبر فضلية بالنسبة الى الخبر
 بدين قول على من اشهد ما قرأ قرأ وما كتب قرأ فاضاف الغفيل الى الفضيل والزيل الى الرزيل - للولد العزيز اي
 احمد وكلميا بضم الميم لقب الولد والفياء مصدح بمعنى اسم الفاعل اي مضي مضان الى المفعول اي
 نفي الدين ولقب به حالة الصغر والطفولية تغا ولا يكون كذلك حالة الكبر يوسف علم الولد غير منصرف
 العلمية ووزن فعل - حفظه الله تعز موجبات التلief والتأسف - فان قيل لا فائدة في ذكر موجبات
 فينبغي ان يقال عن التلief الخ وايضا فيه خروج الفقرة الثانية عن سنوات الفقرة الاولى - قلنا الدعاء بحفظ الولد
 عنها مع تحقق موجباتها غير معقول فذاعاله بالحفظ من موجباتها لمبا لغته في دعاء الحفظ عنها - فان قيل ان
 التلief والتأسف كلاهما بمعنى واحد فذكر الثاني لغوا - قلنا انهما وان كانا بمعنى واحد لكن ايراد الالفاظ المترتبة
 في الخطبة مستحسن - وقيل التلief حزن يحصل للانسان باتيان فعل لا بد من تركه - كارتكاب المنهيات - والتأسف
 حزن يحصل للانسان بترك فعل لا بد من اتيانه كترك المأمورات فلا يكون ذكر الثاني لغوا - وسميتهما جملة مستأ
 وقعت في جواب السؤال اي هذه الفوائد مسماة لم غير مسماة وايراد سميت نظمت بلفظ الماضي لا يدل على كون
 الخطبة الواقعة لاحتمال كون صيغة الماضي للتعاول اول ظهور حصول اسباب هذا التلief على وجه يعين ان يقال انه
 حصل - بالقوائد الضيائية اي لها نسبة الى ضياء الدين لان نظمها بالاجله - فان قيل اذ انسب النفي الى المركب
 لا ضافي فنسب الى الجزء الثاني لا الى الكل ولا الى الاول كما يقال في ابن زبير زبير فينبغي ان يقول الشارح
 بالقوائد الدينية - قلنا - العتبر في النسبة هو الجزء المقصود والقصود في ضياء الدين الجزء الاول وهو الضياء بقا ولا
 ولا يكون في زمان الآتي مضي الدين ولذا لم ينسب الى الاسم المحض وان كان هذه النسبة خالية عن التكليف
 لعدم وجود الضياء فيه والمقصود في ابن الزبير زبير لانه زجل رفيع القدر فيحصل بالنسبة في المنسوب ايضا
 رفعة القدر - لانه اي الولد لهذا الجمع والتأليف - فان قيل كلاهما بمعنى واحد فلا حاجة الى ذكرهما
 قلنا الجمع راجع الى سلب التثنية والتأليف الى سلب التثنية كالعلة الغائبة كما انها باعثة بحركة على وجود الشيء
 كذلك الولد باعثة بحركة على ايجاد التأليف - وقال كالعلة لا عين العلة لان العلة الغائبة مقدم في التصكو ومؤخر
 في الوجود كالا فطليح علة غائبة لتكوين السور والولد مقدم في التصكو والوجود جميعا على الفوائد - فنعمة الله
 بها وساثر المستدئين - فان قيل فينبغي ان يقول انشا الله نفع الله لان السائر بمعنى الكل متناول للولد
 قلنا السائر من السور مضمون العين بمعنى الباقي فيكون ذكر الولد في موضعه وان كان من السور اجوف
 واوى بمعنى الكل فيكون تعميها بعد تخصيص واختار ذلك ليحصل تكرار الدعاء في حق الولد - من اصحاب
 التحصيل بيان للمستدئين فلا يتناول الدعاء للمستدئين فيحصلين والام في التحصيل عوض عن حذف المضاف
 اليه اي تحصيل العلوم لان اصحاب الاكساب والمراد بالعلوم العلوم العربية فلا يتناول الدعاء لاصحاب تحصيل
 علوم الغير العربية بكيفية العربية فلا يتناول لسائر العلوم غير الفقه وما توفيق في هذا الجمع الالهي بالله و
 للتوفيق جعل اسباب العبد موافقا للمطلوب الغير وضده الخذلان اي جعل اسباب العبد موافقا للمطلوب
 فان قيل الله فاعل للتوفيق والفاعل لا يذكر بالياء لانها يدخل على الآلة والوسائل بل يذكر بكلمة من كما يقال

الضرب من زيد فينبغي ان يقول الامن الله قلنا قال كذلك موافقة للآية الكريمة وما توفيقى الابالله او نقول
 انسلم ان الباء لا تدخل على الافعال الا ترى الى قوله تعالى يا الله حييًّا وهو حسي ونعم الوكيل - فان
 قيل ونعم الوكيل اما معطوف على حسي او على هو حسي فعلى الاول يلزم عطف الجملة على المفرد وعلى الثاني يلزم
 فعل المذموم عن المخصوص بالمدح وكلاهما باطلان قلنا انه عطف على حسي فوجد المخصوص وهو قوله هو وقوله
 حسي بمعنى يحسبني لان - المضارع كما يكون بمعنى المصداك كذلك يكون المصداك بمعنى المضارع فيكون عطف الجملة
 على الجملة - فان قيل فعلى هذا يلزم عطف الانشاء على الاخبار لان فعل المذموم انشائي قلنا انما يؤمل بالخبرية اى
 هو مقول في حقه نعم الوكيل فعطف الخبر على الخبر او نقول انه معطوف على هو حسي والمخصوص بحذف بقرينة
 العطف عليه اى هو نعم الوكيل - او نقول لانسلم ان الواو للعطف لم لا يجوز الاعتراض اى مدخولها جملة معتزلة
 فان قيل المعتزلة انما يكون بين الكلامين وههنا في الاخر - قلنا كون المعتزلة بين الكلامين ليس امرا متفظا
 عليه بل هو مختلف فيه - واعلم ان الفرق بين الاخبار والانشاء ان الاخبار عبارة عن ما يحتمل الصدق ولكن لا يتحقق
 بخلافه وقيل الاول اظهار ما وجد والثاني ايجاد ما لم يوجد - وههنا بحث من وجهين الاول يرد على التعريف الاول
 هو انه يلزم اجتماع المتناقضين في شئ واحد - لان الصدق والكذب متنافيان - وايضا ينقض بقولنا لا اله الا الله
 ادبريونا ومحمد نبينا لانه تعين الصدق ولا يحتمل الكذب وبقولنا السماء تحتنا والارض فوقنا لانه تعين ههنا الكذب
 ولا يحتمل الصدق والثاني يرد على التعريف الثاني وهو ان اظهار ما وجد يستقيم في الماضي دون المستقبل مع انه ايضا
 الاخبارات - اوجب عن الاول ان احتمال الصدق والكذب بطريق البدلية لا بطريق الاجتماع وتعين احدهما في مواد
 النقض بدلائل الاخر لا بنفسه للخبر - وعن الثاني ان في المستقبل ايضا حكاية عن ما وجد كما قلت يضرب زيد بهذا
 ههنا انما نقول اذا علمت بوقوع الضرب منه غدا فانك حكيت عما وجد في علمك - فان قيل ههنا يستقيم في المضارع انما
 دون المخاطب والمتكلم لانهم الايجبيان عن شئ - قلنا انما ايضا يجبيان عما فرض في الذهن - فان قيل فعلى هذا ينبغي
 ان يكون الامر ايقن من الاخبارات لانك اذا قلت اضرب فقد اظهرت ما في ضميرك - قلنا سلمنا ذلك ان في الامر ايقن
 الظاهر ما في الضمير لكن الاظهار غير مقصود في الامر بل المقصود طلب الضمير من المخاطب بخلاف المضارع لان المقصود
 فيه ليس الا اظهار ما ثبت في الضمير به فالله عليهم خبير

بخدمة الكافيہ

بسم الله الرحمن الرحيم

بَابُ الْحَصِيصَةِ وَالْخَفَاءِ

مکتبه رشیدیہ

سرکی روٹ، کونٹہ، (بلوچستان)

فون: ۶۶۴۲۶۴

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المجد والكبرياء ما لا نهاية له لمن ليس الا له وله المن والنعماء علينا بعد انتخابنا من بين سائر
الجموعات باشراف الانواع واختصاصنا من بين بني آدم بالاسلام واجتئنا من الاصمهامة سيد
الانبياء عليهم الصلوة والسلام واصطفائنا من بين هذه الامة بعلوم الآلات والمقاصد لاسيما
باب العلوم اللهم اجعل الآلات والمقاصد مقاصد والصلوة والسلام على من عزي بنا محمد واله
واوصا به البردة الكراما جميعين

أَمَّا بَعْدُ فيلتبس خادم الطلبة العلوم النافعة ابو عبد الله المولوى عبد المنان كان الله
له الاخرى قرية السواتى بياسة ان دوكر اليها السارون هذا النبراس يهدكم بمحيثية الخادم الى
المخراش تحت الستار ابن الحاجب لهذا سماه الله تعالى بالفوائد الخادمة الكافية عليه توكلت
واليه اتيب

باب يسر على هذا الكتاب وتم بالخير يا فتاح وبك نستعين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ط

فان قيل لم يصدر المصنف رسالة هذه بحمد الله سبحانه بان يجعله جز من كتابه وخالف من كتاب الله وكتب السلف والحديث المشهور الوارد في شأن الحمد وهو قوله عليه الصلوة والسلام كل امرئ يبدا بحمد الله فهو قطع واجزم قلنا لم يصدر رسالة بحمد الله هضم لنفسه فان قيل ان الحمد عبادة بتركها يحصل حلوا النفس وقوتها لا هضمها قلنا الترك الحمد اعتبار ان احدهما له عبادة فاذا ترك فيكون مرجبا للعلو النظم وقوتها والثاني بترك الحمد باعتبار ان كتابه من حيث انه منسوب اليه لا من حيث اشتماله على القواعد اللطيفة والعبادات النفيسة ليس لكتب السلف وان كان لكثيرهم في الواقع فيصدر بنفسها وترك الحمد بهذا الاعتبار يكون هضم لنفسه لان ايراد موجبات المساوات لكثيرهم في تركه عدم المساوات والانخفاض ١٧٠ او نقول من كتاب الله بان له حالتين حالة الغزول وحالة الاجتماع وقد اعتبر المصنف حالة الغزول وفي حالة النزول غير مضمون بالحمد لان اوله قوله تعالى اقرأ باسم ربك الذي خلق والجواب عن الحديث المشهور ان المأمور به في حديث الحمد ابتداء بمطلق الحمد سواء كان باللسان أو بالاركان أو بالجنان فانتفاء الابتداء على سبيل الكتابة لا مستلزم انتفاء مطلقا لجواز قصد بده قول لا انتفاء الخاص لا يستلزم انتفاء العام وايضا تصدير الكتاب بالحمد مطلقا من السنن والمصنفون لا يتركون السنن وايضا دليل قوله عليه الصلوة والسلام ظنوا المؤمنين خيرا فان قيل لما كان الابتداء في حديث الحمد امر من القولي والفعل كان ينبغي ان يكتب في التسمية ايضا بابتداء القولي قلنا بكتابة التسمية ثابتة بلحظ الآخر وهو قوله عليه الصلوة والسلام الا من كتب محكم كتابا فليكتب في اوله بسم الله الرحمن الرحيم فان قيل هضم في قوله الشارح منصوب وللنصب طرق كثيرة فواجه نصبه قلنا انه منصوب على انه مفعول له لقوله لم يصدر فالتقدير ان المفعول له لا يخلو ما للنفي او للنفي فان كان للنفي فالمفعول له لا يخلو للنفي لانه علة والمعاني الحرفية لا تكون معلولة بالعلة وان كان للنفي فيكون هضمنا قيدا في الكلام والنفي اذا دخل على الكلام المقيد بقيد فيتوجه النفي الى القيد وبقي الكلام مضمنا فيكون معنى قوله الشارح لم يصدر رسالته هضم لنفسه ان التصدير معنى اذا كان لاجل هضم النفس وما نفس التصدير بقاء وليس هذا التصدير اصلا لاجل الهضم ولا لغيره قلنا انه مفعول له للنفي المستفاد من نحو الكلام فيكون التقدير انتفى التصدير هضم لنفسه فان قيل بشرط نصب المفعول له تقدير الامر وشرطه امور ثلثة احدها اتحاد فاعل الفعل والمفعول له ولم يوجد ههنا لان فاعل انتفى التصدير وفاعل الهضم الشيم فلا يصح التقدير ولا يصح

بسم الله الرحمن الرحيم في كتابه من كتابه وخالف من كتاب الله وكتب السلف والحديث المشهور الوارد في شأن الحمد وهو قوله عليه الصلوة والسلام كل امرئ يبدا بحمد الله فهو قطع واجزم قلنا لم يصدر رسالة بحمد الله هضم لنفسه فان قيل ان الحمد عبادة بتركها يحصل حلوا النفس وقوتها لا هضمها قلنا الترك الحمد اعتبار ان احدهما له عبادة فاذا ترك فيكون مرجبا للعلو النظم وقوتها والثاني بترك الحمد باعتبار ان كتابه من حيث انه منسوب اليه لا من حيث اشتماله على القواعد اللطيفة والعبادات النفيسة ليس لكتب السلف وان كان لكثيرهم في الواقع فيصدر بنفسها وترك الحمد بهذا الاعتبار يكون هضم لنفسه لان ايراد موجبات المساوات لكثيرهم في تركه عدم المساوات والانخفاض ١٧٠ او نقول من كتاب الله بان له حالتين حالة الغزول وحالة الاجتماع وقد اعتبر المصنف حالة الغزول وفي حالة النزول غير مضمون بالحمد لان اوله قوله تعالى اقرأ باسم ربك الذي خلق والجواب عن الحديث المشهور ان المأمور به في حديث الحمد ابتداء بمطلق الحمد سواء كان باللسان أو بالاركان أو بالجنان فانتفاء الابتداء على سبيل الكتابة لا مستلزم انتفاء مطلقا لجواز قصد بده قول لا انتفاء الخاص لا يستلزم انتفاء العام وايضا تصدير الكتاب بالحمد مطلقا من السنن والمصنفون لا يتركون السنن وايضا دليل قوله عليه الصلوة والسلام ظنوا المؤمنين خيرا فان قيل لما كان الابتداء في حديث الحمد امر من القولي والفعل كان ينبغي ان يكتب في التسمية ايضا بابتداء القولي قلنا بكتابة التسمية ثابتة بلحظ الآخر وهو قوله عليه الصلوة والسلام الا من كتب محكم كتابا فليكتب في اوله بسم الله الرحمن الرحيم فان قيل هضم في قوله الشارح منصوب وللنصب طرق كثيرة فواجه نصبه قلنا انه منصوب على انه مفعول له لقوله لم يصدر فالتقدير ان المفعول له لا يخلو ما للنفي او للنفي فان كان للنفي فالمفعول له لا يخلو للنفي لانه علة والمعاني الحرفية لا تكون معلولة بالعلة وان كان للنفي فيكون هضمنا قيدا في الكلام والنفي اذا دخل على الكلام المقيد بقيد فيتوجه النفي الى القيد وبقي الكلام مضمنا فيكون معنى قوله الشارح لم يصدر رسالته هضم لنفسه ان التصدير معنى اذا كان لاجل هضم النفس وما نفس التصدير بقاء وليس هذا التصدير اصلا لاجل الهضم ولا لغيره قلنا انه مفعول له للنفي المستفاد من نحو الكلام فيكون التقدير انتفى التصدير هضم لنفسه فان قيل بشرط نصب المفعول له تقدير الامر وشرطه امور ثلثة احدها اتحاد فاعل الفعل والمفعول له ولم يوجد ههنا لان فاعل انتفى التصدير وفاعل الهضم الشيم فلا يصح التقدير ولا يصح

النصب فيه قلنا هضما مفعول له للفعل المنيب اللازم للمني فيكون التقدير ترك المصدر التصدير هضما لنفسه ثبت
 اتحاد الفاعل بينهما - فان قيل مقصود المصير في هذا الكتاب يبحث عن احوال الكلمة والكلام من الاعراب
 والبناء وغيرهما فينبغي ان يبدأ بالمرزعات والمنصوبات والمجذورات لرجوعها الى الاعراب والبناء فاشتغال المصير
 بتعريفها اشتغال بالايض - قلنا ان المصير في هذا الكتاب يبحث عن احوالها فنقول لم يعرفها ابداً كيف يبحث عن احوالها
 لان معرفة ذات الشيء مقدم على معرفة احواله - فان قيل ان قوله لم يعرفها اما من المعرفة او من التعريف فان كان
 الاول فسلم ان المعرفة بوجه ما يتوقف عليه البحث عن احوالها لكن المعرفة بوجه ما حاصل قبل التعريف وهو انصور
 في الذهن بوجه ما فلو اختار التعريف - وان كان الثاني فلا يصح الملازمة لان البحث لا يتوقف على التعريف بل على
 المعرفة باى وجه كان - قلنا لم يعرفها من المعرفة بالتحقيق فيصم الملازمة لكنه اختار هذا التعريف لاداء ما هو
 الواجب تحصيله له في ضمن فرد كامل وهو التعريف وان كان له افراد اخر كالنصور بوجه ما وغير ذلك - او نقول
 انه من التعريف بالتشديد لكن المراد بالبحث والبحث على فتوجه البصيرة والبحث على وجه البصيرة متوقف على
 التعريف ثم اعلم ان كل مبتدئ انا من في العلم فلا بد له من معرفة امثلة - تعريفه وعرضه - وموضوعه فالاول
 ههنا علم باصول يعرف بها احوال واخر الكلام الثلاث من حيث الاعراب والبناء وكيفية تركيب بعضها مع بعض
 والثاني صيانة معبر الذهن عن الخطاطى للفظ - والثالث الكلمة والكلام كما اشار اليه الشارح بقوله لانه في هذا الكتاب
 يبحث عن احوالها لان موضوع الشئ ما يبحث فيه عن احواله ذلك الشئ ولا شك ان المبحوث في هذا الكتاب البحث
 عن احوال الكلمة والكلام - فان قيل كما يبحث فيه عن احوالها كذلك يبحث فيه عن احوال باقي المركبات وهي
 ستة كما جاء في قول الناظر - بود تركيب ترغويان شش - بيدش رگر غاف زرق - اما في ان وقد ادى مراهم جون اسنادى
 وتوصيف وصوت - فينبغي ان يكون موضوع علم النحو الكلمة والمركبات الست - قلنا يبحث باقي المركبات راجع الى
 بحث الكلمة لان البحث عنها اما من اعراب الجزئين او بناهما او من اعراب احدها وبنائها والاخر الكلمة لا يتناول
 عن احدها فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون موضوع علم النحو الكلمة فقط - لا الكلام لان بحثه ايضا راجع
 الى بحثها لان بحث الخ قلنا يبحث باقي المركبات يرجع الى الكلمة اعرابا وبناء ومن حيث عدم الاحتياج الى ضمير راجع
 فيها الى المبتدأ والموصوف وبحث الكلام لا يرجع جميعا الى الكلمة فان فيه بحثا عليحدة بان الكلام اذا وقع خبرا
 لا بد من عائد وقد يجزى - فان قيل لما كان موضوع علم النحو الكلمة والكلام فينبغي ان يكون علم النحو علمين لا
 علم واحد - لان تعدد الموضوع يستلزم تعدد العلم قلنا تعدد الموضوع مستلزم لتعدد العلم لانما يمكن بين الموضوعين
 والجماعة مشتركة وههنا وجدت العلة الجامعة بين الموضوعين وهي كون كل واحد منهما لفظا موضوعا للمعنى
 كما كان موضوع علم الاصول ادلة اربعة كتاب الله والسنة والاجماع والقياس ولم يكن علم الاصول علوما اربعة

لوجود العلة المشتركة بينهما وهي كون كلا واحد منها مثبتا لحكم شرعي - فان قيل لما كان موضوع علمنا النحوي
الكلمة الكلام فلم يقدم ما للكلمة على الكلام مع ان الكلام مفيد لفائدة تامة والكلمة غير مفيدة . قلنا ان الكلام
اجزاء من افراد الكلام ومفهوم الكلمة جزء من مفهوم الكلام والجزء مقدم على الكل طبعاً فقدم وضعاً موافقاً
للوهم مع الطبع . فان قيل سلم افراد الكلمة اجزاء من افراد الكلام لكن لا نسلم ان مفهومها جزء من مفهومه لان
مفهوم الكلمة اللفظ وضع الخ ومفهوم الكلام ما تضمن الحزب الاول ليس يجزئ من الثاني قلنا العبارة بجذني المضاعف
اعني مفهوم افراد الكلمة جزء من افراد الكلام . او نقول العبارة بجذني الصفة اعني مفهوم الكلمة الجزئ
من افراد الكلام الجزئي . او نقول ان العبارة بجذني صفة المفهوم فيكون التقدير المفهوم والاجمالى للكلمة
جزء من المفهوم التفصيلي للكلام والمفهوم الاجمالى ما يعبر عن اشياء متعددة بشئ واحد كما يقال الكلمة في
جواب من قال ما لفظ وضع لمعنى مفرد . والمفهوم التفصيلي ما يعبر عن شئ واحد باشياء متعددة كما يقال لفظ وضع
لمعنى مفرد في جواب من قال ما الكلمة فلفظ الكلمة فلفظ الكلمة التي هو المفهوم الاجمالى للكلمة جزء من المفهوم
التفصيلي للكلام اعني أخذ في تعريف الكلام قوله ما تضمن الكلمتين والكلمة جزء من الكلمتين . فان قيل لا نسلم ان لفظ الكلمة
مفهوم اجمالى للكلمة لان المفهوم امر كلي يصدق بالكثير والقليل لا يثنى ولا يجمع فكيف ثنى الكلمة في تعريف الكلام
قلنا المفهوم لا يثنى ولا يجمع اذا اريد مفهوم فقط يعني بغير ملاحظة الافراد . ويثنى ويجمع اذا اريد مفهوم مع ملاحظة
الافراد ولا شك ان الكلمة في مفهوم الكلام ملحوظة مع فردى الكلمة لان كل كلام لابد من فردى الكلمة . الكلمة
اي مفهوم لفظ الكلمة الخالي عن ملاحظة الوحدة والكثرة بناء على ان اللام فيها للنسب . او مفهوم لفظه الكلمة
مع ملاحظة فرد معين بناء على ان اللام فيها للعهد الخارجي والمعهود بها الكلمة التجارية على السنة النحات الواحدة
باعتبار من الاعتبارين . اما واحدة باعتبار اللفظ والمعنى جميعاً كزيد . او واحدة باعتبار المعنى العلمي وان
كانت مركبة باعتبار اللفظ كالتركيب الستة حين العلمية واعلم ان لفظ الكلمة والكلام مذهبين مذهب
الجمهور ومذهب البعض فذهب الجمهور انهما ليسا بمتشقين عن الغير ولا ينتق منها غيرهما لان مدار الاشتقاق
مبنى على ارتكاب التكلفات البعيدة . ومذهب البعض انهما مشتقان من الكثر بتسكين اللام وهو الجرح لان
الاشتقاق مبنى على التناسب بين الكلمات والتناسب يحصل بالاشتقاق فلا يكون المشتق عربياً . فان قيل كيف
يستقان من الكثر والاشتقاق ان تجد بين اللفظين تناسبا بين اللفظ والمعنى وهما وان وجد التناسب في
لفظ وهو الاشتراك في الحروف الاصلية لكنه مفقود في المعنى لان معنى الكلمة لفظ وضع الخ ومعنى الكلام
ما تضمن الخ ومعنى الكلام الجرح . قلنا المناسبة بينهما في المعنى اعم من ان يكون في المعنى المطابق او التضامني او الاتزامي
وهنا وان لم توجد في المعنيين الاولين لكنها موجودة في المعنى الثالث وهو الاتزامي والمناسبة هو التأثير لانه معنى

لازم لمعنى الكلمة والكلام لتأثير بعض معانيهما في نفوس السامعين كتأثير الجرح في المجرع ولما كان تأثير بعض معانيهما لتأثير الجرح في المجرع عن بعض تأثيراتها بعض الطعراء بعين المجرع وقلاع جراحات السنان لها التيام ولا يلتمها جرح اللسان . فنسب الجرح الى اللسان وهو غير قابل للجرح فيكون المراد منه ما جرى باللسان وهو غير قابل له ايضا فيكون المراد من جرح اثر الكلمة والكلام لكن هذه المناسبة بعيدة لانهما في المعنى الاتزانى وهو معنى مجازي الاحقيقى وايضا هذه المناسبة موجودة في افراد الكلام لا الكلمة لانها غير مفيدة وايضا هي في بعض افراد الكلام وهي السينة الحسنه وايضا في ق بين التأثيرين لان تأثير الجرح في المجرع من الالام وتأثير معنى الكلمة والكلام في نفس السامع الحزن فلما كان مدلهذا الاشتقاق على هذه التكلفات فلذا قال الجمهور انهما اسمان برأسهما الاشتقان ولا مشتق منهما غيره . ثم اعلم ان لفظ الكلمة مركب من اشياء ثلاثة الالام والكلم والكلم وعروض واللام والتاء فارضان والمعرض مقدم على العارض بالذات فقدم في البحث فقال الشارح اى فيه من هبان فذهب الجمهور وهذا هو المعنى فذهب الجمهور الكليل بكسر اللام جنس لا يجمع كتمرة وتمر . فان قيل ترمض به للكلم وتمر لا تخلو اما منه بهما للكلم ولا فان الاول فلا يصح التشبيه لان الكلم جنس والتمر فرد وعلى الثاني يلزم عليك البيان . قلنا ان المعنى في قول الشارح مشبهة بما شئ محذوف تقديره الكلم بكسر اللام جنس والكلمة فرد من ذلك الجنس كتمر جنس وتمر فرد من ذلك الجنس وجنسية ثابتة بوجوه ثلاثة اولها ان الكلم يقع تميز العدد والا وسط نحو قرأت اثني عشر كلمة وتميز العدد الاوسط يكون مفردا واثنان اى انه يصغر بنفسه فيقال كليل ولو كان جمعا لرد حين التصغير الى المفرد واثالث قوله **وَالْيَهُ يَصْغُرُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ** فالكلم موصوف والطيب صفة له فلو كان الكلم جنسا فيكون صفة طيبة او طيبات وهذا هو المعنى ان الكلم بكسر اللام جمع لا جلس لانه لا يطلق على التثنية وما فوقها وهذا اما الجمعية ولو كان جنسا يطلق على الواحد والاثنين ايضا واما تميز العدد والاوسط فبالتاء اى كلمة واما التصغير فاذا بالتاء اى ان الكلمة واما الآية الكريمة فيتقدير بعض بعض الكلم الطيب . والجواب عن جانب الجمهور ان عدم اطلاقه على الواحد والاثنين عارض واستعمال المعارض لا اعتبار الاصل في الاجناس الاطلاق على القليل والكثير ولما اقول بالتميز في التصغير التاء فجود تحكم وهذا على بلا دليل واما التاويل في الآية فخذ في الاصل لا يرتكب اليه الا عند الضرورة ولا ضرورة كلمة ههنا فالصحيح ان الكلم جنس لا جمع لانه ليس من اوزان الجمع . واما بحث اللام فالحق في اللغة كلمة الاولى الاصطلاح كلمة فتحلى بها كلمة اخرى وهي على قسمين اسمى وخرى فالاسمى ما دخلت على اسمى الفاعل والمفعول . يقال لسه اللام اسمية لانها تلحق بالذى في اسم الفاعل واسم المفعول المذكورين وبالتى فيها مؤنثين والذى والتى من الموصولات والموصولات من الاسماء ما يخص الاسمى باسمى الفاعل والمفعول لان الاسمى مشبهة بالحرية في الصفة يقتضيه ان يكون مدخولا مفردا لان مدخولا الحر في لا يكون الامفردا وفي المعنى موصولى يقتضيان يكون مدخولا جمعا لانه الموصول

ولا يجوز ان تكون خارجية أو ذهنية لان المقصود بهذا القول المدح الجنس الرجل لا لغير معين معلوم في خارج أو
 ذهن وايضا على تقدير كونها ذهنية يلزم تنكير المبتدأ لان الذهنية في قوة التنكير واللام الاستغرافية ما يشار بها
 الى مفهوم مدخلها مع ملاحظة جميع الافراد نحو قوله تعالى **إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَشِيرٌ** الا الذين آمنوا فاللام في الانسان
 استغرافية اشير بها الى مفهوم مدخلها والحيوان الناطق مع ملاحظة جميع افراد الانسان ولا يجوز ان تكون
 اللام فيه الجنس لانه يلزم الحكم على حسان ماهية الانسان والخسران يصدق من الافراد لامن الماهية
 ولا يجوز ان تكون خارجية أو ذهنية لانه يلزم استثناء التعدد من الواحد والامر يكون بالعكس وايضا على
 تقدير كونها ذهنية يلزم تنكير اسمان وهو باطل واللام للعهد الخارجى ما يشار بها الى ماهية المدخل
 مع ملاحظة فرد معين معلوم بين المتكلم والمخاطب في الخارج نحو قوله تعالى **فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ**
 فاللام في الرسول خارجية اشير بها الى ماهية الرسول وهو فرستاده منه، مع ملاحظة فرد معين
 معلوم وهو موسى على نبينا عليه السلام فيما بين المتكلم وهو الله تعالى والمخاطب هو الرسول صلى الله عليه وسلم
 ولا يجوز ان تكون اللام في الرسل استغرافية لان عصيان فرعون من موسى عليه السلام لامن جميع افراد الرسل لانهم غير
 موجودين في زمانه بل الموجود في زمانه هو افراد الخاص ولا يجوز ان تكون جنسية لان عصيانه من فرد الرسل لامن
 ماهية الرسل ولا يجوز ان تكون ذهنية لان عصيانه من فرد خارج لا متصور في ذهنه، واللام الذهنية ما يشار بها
 الى ماهية المدخل مع ملاحظة فرد معين معلوم في ذهن المتكلم نحو قوله **وَأَخَافُ أَنَّ بَأْسَ كُلِّ الذَّائِبِ** فاللام في الذئب
 ذهنية يشار بها الى ماهية الذئب وهو الحيوان المفترس مع ملاحظة فرد معين معلوم في ذهن المتكلم وهو عقود
 عليه السلام ولا يجوز ان تكون اللام في الذئب جنسية لانه محكوم عليه للاكل والاكل يصدق من الفرد لامن الماهية
 ولا يجوز ان تكون استغرافية لان اجتماع جميع افراد الذئب باكل شخص واحد محال، ولا يجوز ان تكون خارجية
 لعدم وجود فرد من افراد الذئب في الخارج قادرا على اكله عليه الصلوة والسلام لان لحوم الانبياء حرام على كل شئ
 فان قيل اللام في الكلمة لا تخلو اما اسمى او حرفى فالاول يدخل على مسمى الفاعل والمفعول والكلمة ليست بواحدة
 منها والثاني اما زائدة او غير هان على الاول يلزم تنكير المبتدأ وعلى الثاني اما جنسية او استغرافية او عهد خارجية او
 ذهنية فعلى الاول يلزم اجتماع المتنافيين لان اللام للجنسية يشار بها الى الماهية بغير ملاحظة الوحدة والكنزة
 والثاني للوحدة وعلى الثاني ايضا يلزم اجتماع المتنافيين لان المحفوظ في الاستغرافية جميع الافراد والتائدل على الوحدة
 وفي الثالث لا بد من معهود سابق ولا معهود ههنا وفي الرابع يلزم تنكير المبتدأ وهو باطل وايضا على تقدير

له قوله فرد معين الخ المراد بالتعين تعيين الوحدة لا تعيين الشخص لانه غير معتبر في الدننى وايضا لا يكون معلوما يعقوب
 عليه السلام بل معناه ترسم كريك كرك مخور داودا عبد الجيم كمرستان

الآخيرين يلزم تعريف الفرد الخارجى او الذهنى والتعريف للجنس لا للفرد . قلنا الامم فيها الجنس ولا نسلم
ان التاء للوحدة خصوصاً عند المعنى لانه لم يقصد الوحدة وان سلم انها للوحدة فمى موجودة عن معنى الوحدة
فقط وان سلم عدم التجريد فنقول لامتناعات بين الوحدة والجنس اذ يصدق احد هما بالآخر يقال هذا
الواحد جنس وذلك الجنس واحد فالمحصل ان الوحدة على اربعة انواع . جنسية ، نوعية ،
صنعية ، فردية . والامتناعات بين الوحدة الفردية والجنس لا بين باقى الواحدة والجنس والوحدة فى الكلمة
جنسية سواء كان باعتبار اللفظ والمعنى كليهما كالكلمات التى كانت بحرف واحد مثل هزة الاستفهام
او باعتبار المعنى فقط كالتركيب الست حين العلمية او نقول يمكن حمل اللام على العهد الخارجى و
المعهود بها الكلمة المصطلحة الجارية على السنة النحات لكن القول اللام الداخلية ، على المعارف غير
الجنسية خروج عن جادة التعريف لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس . لفظاً ما يتلفظ به
الانسان حقيقة او حكماً مهماً كان او موضوعاً مفرداً كان او مركباً فى جميع الاحيان او فى بعضها ومن شأنه ان
يتلفظ به الانسان . فان قيل الكلمة مبتدأ ولفظ خبره والخبر محمول على المبتدأ ولا يصح الحمل ههنا لان اللفظ
فى اللغة الرمى فيلزم حمل صوف الوصف على الذات . قلنا اللفظ وان كان مصداً ولكنه نقل من معنى المصداً
الى ما يتلفظ به الانسان فيلزم حمل الذات على الذات . وفى النقل مذهبان فمذهب البعض نقل ابتداء
قبل جملة بمعنى المفرد ليكون استرجيحاً عن تعدد النقل والعلاقة بين المنقول والمنقول عنه تسمية
المسبب باسم السبب . وعند البعض نقل بعد جملة بمعنى المفرد ليحصل قوة العلاقة لان المفرد اعلم
من مفرد الانسان فيكون تسمية الخاص باسم العام وعلاقة العموم والخصوص اقوى من علاقة المسبب
والسبب لصحة الحمل بين العام والخاص وان كان من جانب واحد ولا يصح حمل السبب على المسبب ولا
ولا بالعكس . فان قيل تعريف اللفظ غير مانع عن دخول الغير لانه دخل فيه لسان الانسان لانه ما
يتلفظ به الانسان ولا يكون لفظاً قلنا الباء فى قوله ما يتلفظ به الانسان للتعددية لا للاستعانة بشئ ما
وقع لتلفظ الانسان عليه . فان قيل تعريف اللفظ لا يكون جامعاً لافراده لخروج المنوى فى زيد ضرب
واضرب لانه يقال له لفظ وليس ما يتلفظ به الانسان قلنا ما يتلفظ به الانسان اعم من ان يكون حقيقة
كزيد وضربه او حكماً كالمنوى فى زيد وضربه وانما لم يكن لفظاً لانه ليس من مقولة الحرف والصوت . فان قيل
فعلى هذا ينبغي ان يكون معنى من المعانى لان المعنى ايضا ليس من مقولة الحرف والصوت قلنا المعنى ما يوضع

لشئ الا لا يكون التعريف بانواع من دخول الغير لشئ له لا لافراداً لآخر ايضا متذكراً المعهود اسماء التعريف شاملة للفعل والحرف ايضا
لا يكون التعريف لافراد الشئ التعريف للفرد الواحد . وايضا لا يكون التعريف بالفرد ولا بالافراد لا يكون جامعاً لشمه لافراداً ولا
على الاول والفرد الواحد على الثانى مع تناول المعنى لافراد والفرد ١١ عيد الجيم كوست لى هـ س دار العلم حقاير الحرف

له لفظ ولم يوضع للمنوى لفظ **فان قيل** قد وضع المنوى في زيد ضرب لفظ هو وفي اضرب لفظ انت فيصدق عليه
تعريف المعنى قلنا لا نسلم ان ذلك المنفصل موضوع لذلك المنوى بل استعمال ذلك المنفصل لتعبير ذلك
المنوى بعمى التعليم والتعلم في المنويات ولا وضع في الاستعارات **فان قيل** لما لم يكن المنوى لفظا حقيقيا ولا
المعنى فما الدليل على كونه لفظا حكيميا قلنا الدليل على كونه لفظا حكيميا جريان احكام اللفظ الحقيقي عليه
وهو كونه مسند اليه ومؤكد او معطوف عليه وبذلك لما في قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة فالمنوى
في اسكن مسند اليه لا سكن مؤكدا لانت ومعطوف عليه لقوله وزوجك فلذا اسم المنوى لفظا حكما. و
اعلم ان في المعنى للفرى للفظ استعمال ثلاثة قديجي بمعنى الرى مطلقا سواء كان من الفر وغيره
وقد يجي بمعنى الرى من الفر وقد يجي بمعنى التكلم لكن الشارح قد انتصر معنى الرى مطلقا ومثل له بقوله
اكلت التمرة ولفظت التمرة **فان قيل** المثال غير مطابق للمثل لانه رى مطلقا والمثال يدل على الرى من
الفر لان قوله لفظت معطوف على اكلت والاكل مختص بالفر فكذلك لفظ مختص بالفر فاجاب الشارح
بقوله اى ربيتها يعنى انه رى مطلقا ولو كان مقيدا بالفر لقال اى لفظتها والاكل لا يكون قرينة الاختصاص
بالفر لان العرب يستعملون هذا المثال فيما اذا خرجوا النواة باليد قبل ادخال التمرة في الفر **فان قيل**
لما كان اللفظ باعتبار معنى الفرى على ثلاثة معان فلما اختار الشارح الرى المطلق قلنا لو كان موضوعا
لأحد الاخيرين يكون استعماله في الرى المطلق على سبيل الاشتراك او الجواز كلاهما خلاف الاصل
واذا كان موضوعا للرى مطلقا فاستعماله في احدهما استعمال المطلق في الافراد **فان قيل** استعمال
المطلق في الافراد استعمال المطلق في المقيد وهو ايضا مجاز قلنا هذا من ذهب البعض واما على مذهب
الاكثرين فيسمى هذا حقيقة قاصرة. **فان قيل** تعريف اللفظ غير جامع لافراد لانه خرج عن الحد
لعدم الالتصاق به وايضا هو كالمنى في عدم الالتصاق والثبوت في النية فلم يصح بالحدوف لفظا حقيقيا و
المنوى حكما. قلنا ان الحدوف وان لم يكن ملفوظا في جميع الاحيان لكنه يتلفظ به في بعض الاحيان
بخلاف المنوى فانه لا يتلفظ به اصلا. **فان قيل** الجواب مستقيم في الحدوف بخلاف الجائز ما الحدوف
بالجاء الواجب فلا يتلفظ به في وقت من الاوقات. قلنا كان لا يطلق اللفظ عليه التللفظ بلا تقدير
وجوده في الخارج بخلاف المنوى فليس له لفظ موضوع فلا يمكن التللفظ عليه ولا يوجد في الخارج ففرض
وجود الحدوف في الخارج فرض الممتنع بالاضافة وهو جائز وفرض وجود المنوى في الخارج فرض متع
بالوصف وهو غير جائز. **فان قيل** تعريف اللفظ لا يكون جامعا لافراد لانه خرج عن كلمات الله تعالى لان
الانسان غير مصدر لها وايضا كلمات المتكلمة كقول جبريل عليه السلام في مدح رسول النبيين ان

في الجنة نهر من اللبن : لبنى وعلى وحسين حسن وايضا كلمات الجن كقول الجن - قبح حرب
 بمكان قفر : ليس يقرب قبح حرب قبر . قلنا الصدر من الانسان ليس بشرط في كون اللفظ ملفوظ
 الانسان بل الشرط تلفظه بالفعل او بالقوة فالكلمات المنزلة اليها ملفوظ الانسان بالفعل والكلمات
 الغير المنزلة اليها ملفوظة الانسان بالقوة اذ من شأنها التلفظ على تقدير النزول اليها فان قيل
 لا بد في تعريف الكلمة من قيد زائد لخراج الدوال الاربع لانها وضعت لمعنى مفرد وليست بكلمات
 وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارات - فاجاب الشارح الهندى انها خارجة بقيد لفظ فلا
 حاجة الى قيد زائد لخراجها - فان قيل لفظ في تعريف الكلمة جنس والخروج بالاجناس غير مسلم لانها
 وضعت للعموم والشمول فاجيب عن الشارح الهندى انه اذا كان بين الجنس والفصل عموم وخصوص
 من وجه فيجوز ان يجعل الجنس فصلا والفصل جنسا وهذا كذلك فاللفظ جنس شامل للمهمات والموضوعات
 والوضع فصل لخروج المركبات والوضع جنس شامل للفظ وغيره . كالدوال واللفظ فصل لخروج الدوال لكن
 هذا الجواب ضعيف اذا اطلاق الفصل والقيد بالجزء الاول من التعريف غير جائز والجواب عن
 الاعتراض ان اللفظ في تعريف الكلمة جزء اول والدال الاربع غير داخله فيه بلا قيد ولا فصل فلا حاجة
 الى اعتبار قيد زائد لخراجها كما قال المعترض لان الخروج يكون بعد الدوال وايضا لا يكون قبله شئ
 متقبل عليها حتى يخرج بلفظ ويكون فصلا كما قال الشارح الهندى فان قيل ان الكافية ما خوذة
 من المفصل فلم يخالف عن المفصل حيث قال فيه لفظه وقال المصنف لفظ قلنا هذه المخالفة للنكتة حيث
 ان صاحب المفصل قصد الوحدة في اللفظ لكونه كلمة والمصنف لم يقصد الوحدة في اللفظ كما قصدت
 المعنى فقرة الخلاف تظهر في التراكيب الساتحين العلمية فعبد الله كلمة عند المصنف لوجود
 وحدة المعنى وليست بكلمة عند صاحب المفصل لعدم وجود وحدة اللفظ . فان قيل فعلى هذا لا
 يمتح المطابقة بين المبتدأ والخبر في التذكير والتثنية . قلنا ان المطابقة بين المبتدأ والخبر مشروطة بشرط
 ستة الاول ان الخبر لا بد ان يكون مشتقيا فلا يرد الاعتراض بقوله الكلمة لفظ لعدم الاشتقاق . والثاني ان
 يكون حاملا لظهير المبتدأ فلا يرد بقوله زينب وسقروماة وجور متمتع . والثالث ان يكون المبتدأ والخبر اسمين
 ظاهرين فلا يرد بقوله هو اسم وفعل وحرف . والرابع ان لا يكون الخبر فعلا بمعنى المفعول فلا يرد بقول
 المودة جرح وقبيل والخامس ان لا يكون الخبر اسما للتفصيل المستعمل من فلا يرد بقوله الصلوة خير من
 النوم . والسادس ان لا يكون الخبر صفة خاصة للمؤنث فلا يرد بقوله المرأة حائض طالق فان قيل
 على وجود هذه القرائن يجب المطابقة عند عدمها وان لم تكن واجبة لكنها مستحسن فينبغي ان يقول

لفظة - قلنا لم يقل لفظة لان الاختصار اولى ولفظ اخصر من لفظة وانا قال الشارح بصيغة اسم التفضيل لان المختوف هو التاءات الثلاثة من لفظة ووضع ومفرد على تقدير الرفع لانه لو قال لفظة لقال وضعت مفردة بالتاء في الكل ولا شك في طولته **وضع الوضع** تخصيص شئ بشئ لفظا كان او غيره كاللؤلؤ والاربع بحيث متى اطلق واحس الشئ الاول اى اللفظ في الاطلاق او غيره في الاحساس فهم منه الشئ الثاني وهو المعنى - فان قيل ان المراد بالتخصيص لا يخرجوا ما تخصيص اللفظ باللفظ فعلى الاول يخرج من تعريف الالفاظ المشتركة لعدم تخصيصها بمعنى واحد كالعين وعلى الثاني يخرج الالفاظ المترادفة كالقعود والجلوس فان ذلك المعنى غير مختص باحد هما كما يفهم من القعود كذلك يفهم من الجلوس قلنا المراد كلاهما لكن الخاصة بمجردة عن الجزء السلبى فيكون المعنى الوضع وجدا ان لفظ لمعنى او معنى في لفظ سواء كان يوجد اللفظ لمعنى اخر او لا او يوجد المعنى في اللفظ اخر او لا - فان قيل خروج عن تعريف الوضع الالفاظ القرآنية لانها لا يفهم منها معانها بالاطلاق عند الجاهل وايضا يخرج الالفاظ الغير المسموعة للمخاطب لعدم فهم المخاطب معناها لعدم السمع - قلنا قيد علم بوضع الالفاظ وقيد سمع مراد ان في التعريف - فان قيل يخرج عنه الاطلاق الثاني والثالث لانه لا يفهم منه معنى الثاني والثالث والا يلزم تحصيل الحاصل قلنا المراد بالفهم الالتفات فيكون المعنى التفت الى الشئ الثاني - فان قيل فعلى هذا يلزم تحصيل الحاصل قلنا ان المراد بالالتفات الالتفات الجديدة فان قيل يعنى ان يراد بالفهم الفهم الجديد لتلايلهم تحصيل المعنى قلنا الالتفات امر بادی النظر غير قرار الذات فحصله ثانيا مع بقائه الالتفات السابق لا يعد تحصيل الحاصل والفهم امر ديق النظر وقرارات فحصله ثانيا مع بقاء الفهم السابق تحصيل الحاصل فان قيل خرج عن تعريف الوضع الحرف لا يفهم من اطلاقه معناه بدون ضم ضمنية - قلنا المراد بالاطلاق في تعريف الوضع الاطلاق الصحيح والاطلاق بالحرف بغير ضم ضمنية غير صحيح لكن هذا الجواب ضعيف اذ يلزم فيه تقيد اطلاق المطلق بقيد الصحة بغير الضرورة - فالاولى في الجواب ان يقال المراد بالاطلاق استعمال اهل اللسان الالفاظ في معانيهم ومحاوراتهم وبيان مقاصدهم وهم لا يستعملون الحروف بلا ضمنية فلا حاجة الى اعتبار قيد الزائد وهو الصحة فان قيل هذا الجواب ايضا مشتمل على القعود الزائد وهي في محاوراتهم وبيان مقاصدهم والاستعمال في المعاني قلنا هذا المعنى الاطلاق والمعاني لا يسمى قيودا - لمعنى واعلم ان في المعنى الاصطلاحى للمعنى مذاهب ثلاثة الاول ان المعنى المقصود فقط والثاني المقصود بالشئ والثالث المقصود باللفظ فالاول اعم مطلقا - والثالث اخص مطلقا والثاني متوسط بينهما وخير الامور اوسطها

بجادة الكافية

بجادة الكافية

فلذا اقال الشارح المعنى ما يقصد بشئ لفظا كان او مجزاة فالتصورات والذهنية قبل التعبير
معنى على المذهب الاول لا الاخيرين وبعد التعبير بشئ معنى على الاولين لا الاخيرين وبعد التعبير
باللفظ معنى على المذهب كلها. فان قيل المعنى لا يخلوا اما صيغة اسم مفعول فلا يوافق
لفظه وان كان صيغة مصدر او ظرف فلا يوافقها العبارة اذ المعنى المقصود في هذه العبارة
الكلمة لفظ وضع لمقصود المتكلم لانه وضعت لنفس القصد او مكان القصد او زمان القصد
قلنا انه صيغة اسم مفعول لكنه مخفف عن معنوى بان يعمل فيه اعلال مرعى لشرح حذف الياء المدغمة
وابدلت كسرت النون بالفتحة وابدلت الياء المدغمة فيها الهاء المتحركة وما قبلها ثم حذفت وفتتاح
الانف لا لتقلد الساكنين مع التنوين. او نقول ان المعنى صيغة ظرف او مصدر مبني لكن لما تغذر
معناها يؤل ان باسم المفعول كما يقال هذا ضروب الاميراي مضروب الامير وهذا مركب فارة اى
مركوب ومشروب عذب اى معذوب والعلاقة بين المصدر واسم المفعول الكلية والجزية وبين الظرف
واسم المفعول الفضلية. فان قيل ذكر المعنى بعد الوضع مستدارك لانه ما خوذ في مفهوم الوضع
لان المراد بالشئ الثانى المعنى. قلنا ذكر المعنى بعد الوضع مبني على تجريد الوضع عن المعنى فالوضع
تخصيص شئ فقط لان تجريد الالفاظ عن بعض الموضوع له عند تعذر مثل الموضوع له واجب
مجيب، معنى اى على الكلى فيتعذر كما ههنا يتعذر من حيث الاستدراك كما في قوله تعالى سبحان
الذى اسرى بعبد ليله فاسرى هو السير في الليل فلما ذكر الليل جده جرد عن معنى الليل واستعمل
في السير فقط فان قيل ذكر الوضع معنى عن ذكر اللفظ اذ هو ما خوذ في مفهوم الوضع اذ المراد بالشئ
الاول هو اللفظ قلنا ان الوضع مجرد عن الشئ الاول ايضا فيكون المعنى الوضع تخصيص فقط
فان قيل ما الباعث على المصحح حيث ذكر المعنى بعد الوضع قبله ولم يكتف بالمعنى واللفظ الماخوذ في
ضمن الوضع واستعمل لفظ الوضع في جزء الموضوع له مجازا مع ان عدم الاكتفاء غير مناسب لمنصب
الاختصاص والمجاز غير مناسب لمقام التعريف قلنا اللفظ في التعريف جنس والاصل في الاجناس
التصريح ولم يكتف بالضمنى والمعنى في التعريف قيد خروج والاصل في القيود المخروجة التصريح ولم
يكتف بالضمنى فبقيد الوضع خروج المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص و
لم يذكر الشارح هذا الاعتراض في بحث الوضع واخر الى بحث المعنى مع انه فائدة الوضع لتلايتوهم
الوضع التجريدى فيها قلنا اخر علم انه ليس فيها وضع غير تجريدى لان التجريد يكون بعد ذكر المعنى
وبقيد المعنى خرج المحروف بالجملة لانها موضوعة لغرض التركيب لا باء المعنى. فان قيل لم

لا يجوز ان يكون غرض التركيب معناها قلنا المعنى ما يفهم من اطلاق اللفظ وغرض التركيب لا يفهم من اطلاق حروف الإجماء فان قيل يخرج عن تعريف الكلمة بعض الالفاظ الموضوعية بازاء بعض الخرد له يوضع لمعنى كلفظ الاسم في مقابلة زيد عرضا رب مضروب ولفظ الفعل موضوع في مقابلة ضرب دحرج ولفظ الحرف في مقابلة من وإلى . قلنا المعنى ما يتعلق به القصد أى قصد المتكلم وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره . فان قيل قد وضع بعض الكلمات المفردة بأبناء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر والقضية والكلام بأبناء زيد قائم ضرب نريد . قلنا هذه الالفاظ بالنسبة الى معانيها مركبة لان جزء اللفظ يدل على جزء المعنى لكنها بالقياس الى الالفاظ الموضوعية بأبناءها مفردة وانما اورد هذا الاعتراض في بحث المعنى مع انه يرد على قيد الافراد لانه شريك مع الاعتراض الاول في الجواب الثانى والاعتراض الاول وارد على بحث المعنى فأورده في بحث المعنى . او اجيب عن الاشكالين ليس هنا لفظ موضوع للفظ آخر مفردا كان او مركبا بل اللفظ موضوع بأبناء مفهوم كل والالفاظ افراد المفهوم الكلى لانها موضوعة لها الالفاظ كما ان الاسم موضوع لمفهوم كل وهو مادل على معنى الخ زيد وعمر افرادة ولفظ الفعل موضوع لمفهوم كل وهو مادل على معنى الخ وضرب ودحرج افرادة ولفظ الحرف موضوع لمفهوم كل وهو مادل على معنى الخ ومن وإلى افرادة ولفظ الكلام والجملة موضوعان لما تضمن كلمتين بالاستاد و زيد قائم وضرب نريد افرادة . فان قيل هذه القاعدة ان كل لفظ موضوع للمعنى لا اللفظ الحرف تنقضى بامثال الضمائر الراجعة الى الالفاظ مخصوصة مفردة كانت او مركبة فالوضع فيها عام لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كل هو الموضوع له في الحقيقة . قلنا ان في امثال الضمائر مذ هب المتأخرين ومذ هب المتقدمين وجواب السارح مبنى على مذ هب المتقدمين فذهب المتأخرين انهما موضوعة للجزئيات بواسطة المفهوم الكلى اما وضعها للجزئيات ... فلان المراد بها الجزئيات فوضعها ايضاً للجزئيات . واما واسطة المفهوم الكلى فلان الجزئيات غير متناهية بعضها موجود وكو بعضها معدومة وبعضها حاضر وبعضها غائب والشرط في الموضوع له ان يكون معلوما عند الوضع فلا يمكن الوضع بازائها فتعلم بواسطة المفهوم الكلى كاللزم للجزئيات فيكون التعبير عند فهم كل شئ مفردا محسوس بحس البصر فلفظ هذا موضوع لكل جزئى جزئى من ذلك المفهوم الكلى فذهب المتقدمين ان امثال الضمائر موضوعة للمفهوم الكلى بشرط استعمالها في الجزئيات ذلك المفهوم الكلى . اما وصفها للمفهوم الكلى فلان الشرط في الموضوع له ان يكون منضبطا وهو المفهوم الكلى والجزئيات غير منضبطة واما استعمالها في الجزئيات فلان المفهوم الكلى لا وجود له الا في ضمن الجزئيات

ط
ح
ح

فيكون التعبير عن كل شئ مفرد مذكور محسوس بحسن البصر فلفظ هذا امثلا موضوع لذلك المضموم
الكل شرط استعمالها في الجزئيات فالحاصل ان المفهوم الكلي هو الموضوع له لامثال الضمائر والجزئيات
مستعولة فيها عند المتقدمين وعند المتأخرين الجزئيات هي الموضوع لها والمفهوم الكلي واسطة لمعدومية
الجزئيات لكن مذهب المتقدمين ضعيف لان استعمال امثال الضمائر في الجزئيات يكون ممن قبيل مجاز
المتروك للقيقة دائما والله اعلم بالصواب - مقرر - صورته مع قطع النظر من جريان احدا الاعراب
الثلاثة تصح ان تكون مرفوعة ومنصوبة او مجرورة فالجزم على ان يكون صفة لمعنى لا لا يدل جزء لفظ
على جزئها اما لا يكون له جزءا صلا كما والحرف العاطفة وهزة الاستفهام او يكون له جزء لكن لا يدل على
جزء المعنى كزيد او يكون له جزء دال على جزء المعنى لكن لا يدل على جزء المعنى المقصود كعبدا الله حين
العلمية فالحيوان يدل على جزء المعنى المقصود لكن الدلالة على ذلك المعنى المقصود غيره قصودة
كحيوان ناطق حين العلمية فالحيوان يدل على الحيوان والناطق يدل على الناطق لكن تلك الدلالة
على ذينك غير مقصودة اذ المقصود هو دلالة مجموع الحيوان الناطق على مجموع الحيوان الناطق مع هذا
التشخص لادلالة الحيوان بالحيوان والناطق بالناطق فان قيل توصيف المعنى بالمفرد غير صحيح اذ فيه توهم توصيف
المعنى بالمفرد قبل الوضع والامر ليس كذلك اذ الافراد والتركيب بعد الوضع لا قبل الوضع. وهذا الاعتراض
مبني على القاعدة وهي انه اذا نسب الفعل او شبهه الى الشئ بالوقوع ويكون ذلك الشئ مقيدا بقيد فيكون
ذلك المعنى مقيدا بذلك القيد قبل نسبة الفعل وشبهه ايضا كما يقال ضربت زيد اقاما والضرب منسوب
الى زيد بالوقوع وهو مقيد بقيد القيام فلا بد ان يكون مقيدا بقيد القيام قبل نسبة الضرب اليه فها شتر
الوضع الى المعنى بالوقوع والمعنى موصوف بصفة الافراد فعلم انه موصوف بصفة الافراد في الوضع ايضا
والامر ليس كذلك اذ الافراد والتركيب بعد الوضع لا قبل الوضع قلنا ان المم اختار ههنا مجازا بالمشافهة
بانه سيوضع اللفظ للمعنى المفرد او المركب فيصنف بهما بعد الوضع فوصف بذلك الوصفين قبل الوضع
باعتبار ما يؤول اليه او مرفوع على انه صفة اللفظ واللفظ المفرد لا يدل على جزء معناه كما مر
فان قيل بالنكتة في ايراد المم احد وصفين لللفظ جملة وهو الوضع والاخر مفردا وهو المفرد قلنا كانت
النكتة فيه تقدم الوضع رتبة على الافراد ولذا اتى في الوضع بصفة الماضي الدال على التعلق الزمان
فيستعار التقدم الزمان للدلالة على تقدم الرتبة للوضع ولم يأت في الافراد بصفة الماضي فلم
يقبل افراد ايضا لم يقل كلاهما باسم المفعول اي موضوع مفرد ولم يقل كلاهما بالمضارع اي يوضع
ويفرد دلالة على تقدم الوضع على الافراد وذلك يعلم من طريق المعنى لا من طريق آخر او منصوب على

انه حال من الضمير المستكن في وضع او من المعنى فان قيل نصبه غير صحيح لعدم موافقة قاعدة
 رسم الخط معه لان قاعدة رسم الخط ان يكتب بعد المنصوب المنون الالف الالف ههنا غير مكتوب
 قلنا كتابة الالف مشروط بشروط ستة الاول ان الاسم منصوباً يقيناً وههنا غير يقيني لاحتمال الرفع بالجر
 فيه كما عرفت فلا يكتب الالف لين هب الذهن الى كل اعراب ممكن فيه والثاني ان لا يكون الاسم
 متلبساً باللام فلا يكتب في ضربت الرجل ولا غير منصرف فلا يكتب في ضربت احمد ولا مضافاً فلا يكتب
 في ضربت غلام رجل ولا متلبساً بثناء التانيث فلا يكتب في ضربت جارية ولا مقصور الفه منقلبة عن الياء
 فانه يكتب بالياء ذلالة على الاصل كما في قوله وجدت رضى فان قيل نصبه على الحالية عن المعنى
 غير صحيح بوجوه الاول ان الحال مبين هيئة الفاعل والمفعول والمعنى ليس بفاعل ولا مفعول والثاني ان
 عامل الحال وذو الحال متحد وعامل ذي الحال ههنا اللام الجارئة وعامل الحال وضع والثالث ان ذل الحال
 اذا كان نكرة فتقديم الحال عليه واجب فينبغي ان يقول مفرد المعنى قلنا ان المعنى مفعول به لوضع بواسطه
 حرف الجر والحال من المفعول به المنصوب محل لوضع فالتحد العامل ايضاً لا يرد الثالث لان تقديم الحال
 على ذي الحال اذ لم يكن مجروراً وههنا مجرور فان قيل نصب مفرداً على الحالية غير جائز لانه لا بد ان يكون
 زمان الحال وعامل ذي الحال متحد وههنا ليس كذلك لان الوضع مقدم على الافراد كما عرفت قلنا
 الوضع وان كان مقدماً على الافراد بالذات لكنه مقارن له بحسب الزمان بان يوضع اللفظ للمعنى فذلك
 المعنى بلا فاصل اما يجئ له الافراد والتركيب وذلك المقارنة الرومانية كافيّة لصحة الحالية فقيّد
 الافراد لاخراج المركبات كلامية او غير كلامية فان قيل تعريف الكلمة غير جامع لافرادها وغير
 مانع عن دخول غيرها اما الاول فمخرج مثل الرجل وقائمة وبصرى وكذلك التثنية والجمع لان كلهما من
 افراد الكلمة بدليل توحيد اعرابها وتوحيد الاعراب يدل على توحيد الكلمة مع ان جرّهما يدل على جزء
 معانيهما فيخرج بقيد الافراد واما الثاني فلدخول مثل عبد الله عليها لانه ليس من افراد الكلمة بدليل
 تعدد الاعراب وتعدد الاعراب يدل على تعدد الكلمة مع انه لفظ وضع لمعنى مفرد لان
 جزئية لا يدل على جزء معناه فينبغي ان يترك قيد الافراد قلنا لا بأس بخروج امثال الرجل لانها مركبات
 لان جزئها يدل على جزء معاً بينها وتوحيد اعرابها لا يدل على توحيدها لان احداً اجزائها حرف والحرف
 شديد الاتصال والامتزاج مع الكلمة المتصل بما ذلك الحرف فلشدة الاتصال والامتزاج يعد امثال الرجل
 كلمة واحدة واعربت باعراب واحد والجواب عن الثاني انه لا بأس بدخول عبد الله لانه كلمة لان جزئية
 لا يدل على جزء معناه وتعدد اعرابه لا يدل على تركيبه لانه علم والمعتبر في الاعلام الوضع السابق وفي الوضع

السابق يعنى قبل العلمية مثل عبد الله معرب بالاعرابين فبعد الوضع السابق ايضا يعرب بالاعرابين فان قيل ان المقصود في النحوية غاية الالفاظ وتعيينها فبالباعث على المعاني حيث اهل جانب اللفظ بدخول ما هو لائق بالخروج وهو عبد الله لتركيبه في اللفظ وبخروج ما هو لائق الدخول وهو امثال الرجل لتوحيدها في اللفظ ومثال الى جانب المعنى بعكس ذلك الامر وذلك المذكور يلزم من ذكر قيد الافراد - قلنا فعل ذلك الامر وذكر قيد الافراد اشارة الى ان الرعاية المعنوية في النحوية متروكة بالكيفية لانه يبحث فيه عن الالفاظ المفوض للمعنى لا مطلق الالفاظ - فان قيل ان الكافية ما خذوة من المفصل وفي الكافية خلل باعتبار الوجهين في عبارة ذلك العبدية غير لائق - قلنا في عبارة المفصل خلل باعتبار الوجه الواحد وهو الخروج لائق الدخول بتكرير قيد الافراد واما الخلل بدخول لائق الخروج غير موجود لانه عرف الكلمة بانها لفظة دالة على معنى مفرد بالوضع فبذلك لفظة خرج عبد الله لانه ليس بلفظة واحدة واخرج امثال الرجل بقيد الافراد فيكون الخلل في عبارة من حيث الخروج لا من حيث الدخول ولولم يخرج ذلك بان ترك الافراد كان اسب لغرض علم النحوي واجيب عنه بكيد القيد الافراد اشارة الى ان الرعاية المعنوية في علم النحوي ليست متروكة بالكيفية والرعاية المعنوية مقتضية لخروج الامثال - فان قيل ينبغي ان يقول المصنف لفظة فخرج عن التعريف بعبد الله فيكون الخلل في عبارة المصنف ايضا بوجه واحد هو خروج لائق الدخول - قلنا عبارة المفصل غير مستحسن في نفسه لانه ان اريد من الوحدة المفهومة من التام الوحدة الحقيقية فيدخل فيه الكلمة التي كانت مجزئة احد مثل حبرة الاستفهام وغيرها ويخرج ما سواها وانما الوحدة التسمية وهي ما يكون واحدا باعتبار من الاعتبارات ولا شك ان عبد الله ايضا واحدا باعتبار معناه العلمى فدخل فيه ليم فان قيل ان الدلالة لا تخلو اما معتبرة في مفهوم الكلمة او غير معتبرة فان كانت معتبرة فيكون تعريف المصنف قاصر لعدم ذكر الدلالة فيه وان كانت غير معتبرة فنكر الدلالة في تعريف المفصل مستلزم - قلنا الدلالة معتبرة وتعرف المصنف غير قاصر لانه ذكر الوضع والوضع مستلزم للدلالة لان الوضع خاص بالدلالة عام فحقق الوضع الخاص بتحقيق الدلالة العامة فلا حاجة الى ذكر الدلالة بعد الوضع - فان قيل كما ان الوضع مستلزم للدلالة كذلك الدلالة مستلزمة للوضع فنكر الوضع بعد الدلالة في تعريف المفصل مستلزم قلنا الوضع مستلزم للدلالة لا بالعكس لان العلم يوجد في ضمن الخاص وجود العلم غير مستلزم لوجود الخاص لا مكان العلم انه موجود في ضمن خاص آخر - واعلم ان الدلالة على ثلاثة اقسام عقلية، وطبيعية، ووضعية وكل واحد منها مالم يقضى او غير يقضى - فمثال العقلي اللفظي، كدلالة ديز المسحوق من وراء الجدار على وجود الالفاظ - ومثال الدلالة العقلية الغير اللفظية كدلالة الدخان على وجود النار، ومثال الدلالة الطبيعية اللفظية كدلالة آخ آخ على وجع الصدر - ومثال الدلالة الطبيعية

الوجهين من حيث الدخول والخروج يقع المفصل ايضا خلل باعتبار الوجهين والخلل باعتبار الوجهين عبارة اخرى

الغير اللفظية كدلالة العرق الضارب على ضعف المزاج وقوته. ومثال الدلالة الوضعية اللفظية كدلالة
الإنسان على الحيوان الناطق. ومثال الدلالة الوضعية الغير اللفظية كدلالة الدوال الأربع على معانيها ثم
الدلالة الوضعية على ثلاثة أقسام: دلالة مطابقة، ودلالة تضمنية، ودلالة التزامية. فالاول دلالة كل معنى
الموضوع له كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق والثالث دلالة اللفظ على خارج المعنى الموضوع له اللازم لذلك
الموضوع له كدلالة الإنسان على قابل العلم وصناعة الكتابة والمقصود للمتعامل في العلوم تلك الدلالة الوضعية
اللفظية، والله اعلم بالصواب. **لما فرغ المصنف من تعريف الكلمة شرع في تقسيمها لان لكل شئ وجودين**
وجود ذهني ووجود خارجي فالاول يعلم بالتعريف والثاني بالتقسيم فجمع المصنف بين التعريف والتقسيم لتعلم الكلمة
ذهنا وخارجا فقال. وهي. ١- الكلمة باعتبار المفهوم منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة. اسم وفعل وحرف
و **فان قيل ضمير هي لا تخلوا ما راجع الى الكلمة او الى مفهومها فان كان راجعا الى الكلمة فيصح**
حمل الاسم عليها لانها اسم بقرينة دخول اللام عليها والحقا التلويحها وكونها مبتدئة ولا يصح حمل الفعل والحرف
عليه وايضا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه وغيره، وايضا يلزم تقسيم الالفاظ والتقسيم يجري في المفومات
والمعاني وان كان راجعا الى مفهومها فلا يطابق الراجع مع المرجع في التذكير والتانيث قلنا الضمير راجع الى الكلمة
والمحمل والتقسيم باعتبار المفهوم فان قيل هي مبتدئة واسم وفعل وحرف خبره فان كان الربط مقدا على
العطف يلزم حمل الخاص على العام وهذا لا يجوز لان المبتدئة منحصر في الخبر وانحصار العام في الخاص غير صحيح. و
ان كان العطف مقدا على الربط يلزم حمل الاخبار المتعددة على شئ واحد وهذا غير جائز، وايضا ينبغي ان يجري
الاعراب على جزء واحد لا اتحاد الحكم واقتضاء الاعراب واحد وهو الخبرية وايضا هذا مقام المحصر لا بد من
ادوات المحصر فينبغي ان يقال وما هي الاسم وفعل وحرف وايضا ان الضمير اذا امر بين المرجع والخبر فعاية
الخبر او الى من رعاية المرجع لان الخبر داخل في كلام الضمير والمرجع خارج عنه لان رعاية الداخل اولى من
رعاية الخارج فينبغي ان يقول المصنف هو اسم الخ وايضا الجمع يحرف الجمع كجمع بلفظ الجمع فيعلم ان مجموع
الاسم والفعل والحرف كلمة لا كل واحد منها والامر ليس كذلك اذ كل واحد منها كلمة علىحدة فاجاب الشارح
المهندي ان هي مبتدئة وخبره محذوف فيكون التقدير وهي منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة وقوله اسم
وحرف مرفوع على انه خبر مبتدئ محذوف اے احد هاء اسم وثانيها فعل وثالثها حرف لكن هذا الجواب ضعيف
لا نه يلزم فيه حذف اركان الكلام فالاولى في الجواب ان هي مبتدئة واسم وفعل وحرف خبره والعطف مقدم
على الربط والعطف اذا كان مقدا على الربط يكون الاخبار المتعددة بمنزلة خبر واحد ويعبر عنها اے
عن الاخبار بلفظ واحد وهو منقسمة وفيه حكم واحد وضمير واحد فلذا عبر الشارح عنها بمنقسمة الى

لعمري انك لا تدري في المسائل في التقسيم التي تخصص المحققات المسائل ١٢ مولانا عبد الجبار كوهستاني

هذه الاقسام الثلاثة - وحمل الاخبار المتعددة على شئ واحد جائز اذا صلح الواحد لذلك ولهذا كذلك و
 الجواب عن الثاني ان اجري الاغراب على جزو واحد يلزم الترجيح بلامرجح لصلاحيته كل جزء للاغراب والجواب
 عن الثالث ان تقدم العطف على الربط من ادوات الحصر وان كان معنوياً فايدوات الحصر لفظية ومعنوية
 والثاني موجود ههنا. والجواب عن الرابع انه يجوز الاتيان بأمر جائز وان لم يوجد المانع من مقابلة الاولى
 والجواب عن الخامس ان هذا الحكم فيما اذا كان التقسيم من قبيل الكل الى الجزء فالكل يصدق على مجموع الاجزاء
 لا على كل جزء مثل سكتبين ماد وعسل وخذ وتقدير الكلمة الى الاقسام من قبيل تقسيم الكل الى الجزئيات
 والكل كما يطلق على مجموع الجزئيات كذلك يطلق على كل واحد منها فان قيل دليل المصداق دليل الحصر يقتضى
 دعوى الحصر وهو غير موجود قلنا دعوى الحصر مقدر تقديره منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة ومنحصرة
 فيها. لانها اما ان تدل - فان قيل الماخوذ في الدليل الدلالة وهي غير مذكورة في التعريف ولا في
 التقسيم فيلزم مخالفة الدليل عن المدعى قلنا المذكور في التعريف الوضع والوضع يستلزم الدلالة و
 كانت الدلالة ماخوذة في التعريف - فان قيل الضمير في قوله لانها اسمان وقوله اما ان تدل في تاويل
 دلالتها خبرها والخبر محمول على المبتدأ وهما لا يصح الحمل لانه يلزم حمل صرف الوصف على الذات
 فاجاب بعض الشراح بتقدير المضاف في جانب الاسم تقديره لان حالها اما ان تدل لكن هذا الجواب
 محذور لان فيه تقدير قبل الحاجة واجاب بعض الشارحين بتقدير المضاف في جانب الخبر تقديره
 لانها اسمان تدل لكن هذا الجواب محذور لانه مخالف عن مقتضى ان لان ان لرفع الذات وبتقدير
 ذوات الذات فاجاب بعض الشارحين ان قوله ان تدل بتاويل الدلالة مصداق مبنى للفا على تقديره
 لانها اما دالة. لكن هذا الجواب ضعيف لانه يلزم المجاز في جانب المجاز فاجاب الشارح بقوله اما من صفتها
 ان تدل فان تدل الى آخره بتاويل دلالتها مبتدأ ومن صفتها مع متعلقها خبرها والمبتدأ مع الخبر خبران
 لكن يرد على هذا الجواب انه يلزم حمل المصدرين ان تدل والصفة على الذات قلنا حمل صرف الوصف
 على الذات غير جائز اذا كان المصدران جملة ففي الجملة الخبرية لا بد من عائد لانه محمولة متحد
 الذات مع المبتدأ. على معنى كائن في نفسها ففي تقدير كائن على بعض الشارحين لانهم قالوا ان في
 نفسها ظرف لغو متعلق بان تدل لان الاصل في الظرف ظرف لغو لعدم الاحتياج الى تقديره المتعلق ووجه
 الردان في لا تقع صلة الدلالة بل صلة الدلالة كلمة على او انباء فان قيل ينبغي ان يكون كلمة في معنى
 على او الباء بجواز استعمال بعض الحروف الجارة موضع البعض قلنا فعلى هذا يلزم المجاز في التعريف
 فان قيل التقدير ايضا خلاف الاصل قلنا التقدير شائع كثير وفي خبر كائن رد على بعض الشارحين

لا يفي الغرض من كلمة ان تدل المصدرية لانها لا تدل على الذات وتقدر بغيره فيكون ذلك الغرض من كلمة ان تدل

الآخرين لانهم قالوا ان في نفسها ظرف مستقر باعتبارها لم تتعلق حال من المعنى ووجه الرد ان
الحال قيد للعامل ذي الحال وهو ان تدل وهو خبر لقوله لانها والمبتدأ والخبر شي واحد وهذا
القول بمعنى الجنس في التعريف فلا يوجد ويلزم الخروج الى خروج الحرف بالجنس فان قيل مدخول
في ظرف لما قبلها وظرفية الكلمة للمعنى غير صحيح لان الظرف اما زمان او مكان والكلمة ليست
بواحدة منهما قلنا الظرف على قسمين حقيقي وتشبيهي والكلمة وان لم يكن ظرفا حقيقيا لكنها ظرف
تشبيهي كما ان الظرف مشتمل على المظروف غير محتاج في استقرار المظرف فيه الى شيء آخر كذلك الكلمة
الاسمية والفعلية مشتملة على معناها غير محتاجة في الدلالة على معناها الى انضمام كلمة أخرى
مثل الحرف فالجاء ان معنى الاسم والفعل معنى مستقل بالمفهومية يفهم من اللفظ الموضوع
له بدون انضمام كلمة أخرى ومعنى الحرف غير مستقل بالمفهومية بل يفهم مضموما مع معنيين آخرين
فلا بد ان يضم مع دالين آخرين عليهما او لا اء من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل تدل على معنى
في غيرها فان قيل قوله ولا يشتمل على قسمين احدهما ان لا يدل على معنى اصلا والثاني ان لا يدل على معنى
في نفسها بل يدل على معنى في غيرها فقول المصنف الثاني الحرف يصدق على المممل والحال ان المممل ليس من اقسام
الكلمة قلنا المنفى بقوله او لا الدلالة بنفسها لا مطلق الدلالة بقريضة قوله اما ان تدل على معنى في نفسها
الثاني فان قيل الثاني صفة الكلمة فينبغي ان يقول الثانية قلنا الثاني صفة المحذوف اء القسم الثاني
الحرف كمن والى فانما دالان على معيبيهما اء على الابتداء والانتها لكنهما لا يفهمان استقلالاً بل يفهمان
مع متعلقيهما اء على المبتدأ منه والمبتدأ به والمنتهى والمنتهى به فلا بد ان يضم مع دالين آخرين
على متعلقيهما نحو سرت من البصرة الى الكوفة وسمى الحرف بالحرف لانه في اللغة الطرف كما يقال
جلست حرف الوادي اء طرفها ثم نقل سمة به الكلمة المقابلة للاسم والفعل لانها ايضا في الطرف اء في
الكلام فان قيل الحرف كما يقع في اول الكلام نحو ان نريدا قائم كذلك يقع في وسطه نحو زيد في الدار قلنا
المراد بالطرف الجانب المقابل للاسم والفعل لا ذكره في اول او آخره فان قيل الحرف غير مستقل بهما مستقلان
كيف يقابل غير المستقل مع المستقلين قلنا المراد بالمقابلة كونهما عمدة في الكلام بيقعان مسندا ومسندا
اليه وكونه غير عمدة في الكلام حيث لا يقع مسندا ولا مسندا اليه في الكلام بل يكون الجزء الفضلة
الكلام والاول اء القسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اء من صفتها ان يفترون ذلك المعنى
المدلول عليها بنفسها في الفهم عنها فان قيل ضمير يفترون اما راجع الى الاول او الى الاول فهو عبارة عن
الكلمة والا فتران صفة المعاني وان مرجع الى المعنى فهو غير مذكور ويلزم الاضمار قبل التذكير وايضا يلزم خلو

جملة خبرية من عائد المبتدأ قلنا انه راجع الى المعنى وهو ان لم يذكر صريحاً لكنه ذكر معنى لانه
يفهم من القسم الاول من الكلمة والجواب عن الثاني ان ارجاع الضمير الى المدلول كارجاع الضمير
الى الدال فلا تكون الجملة الخبرية خالصة عن العائد فان قيل ضمير يقترون اما راجع الى المعنى المطابق
فلا يصح توصيفه بالوصفين يعنى الكائن بنفسها والمقترون لان المعنى المطابق للفعل غير كائن في نفس
الكلمة الفعلية لان النسبة فيها غير مستقلة لان المركب من المستقل غير مستقل وايضاً غير مقترون لان
احد اجزائه الزمان وهو لا يقترون بالزمان وان كان راجعاً الى التضمنى فلا يخلو اما الزمان فلا يصح توصيفه
بالاقتزان لانه يلزم اقتران الزمان بالزمان واما النسبة فلا يصح توصيفه بكائن في نفسه لانه غير مستقل واما
الحدث فيصح توصيفه بالوصفين لكنه يلزم الترجيح بلا مرجح قلنا الضمير راجع الى المعنى المدلول عليه بنفسها وهى
الحدث لتعذر ارادة باقى المعاني فلا يلزم ترجيح بلا مرجح فان قيل تعريف الفعل غير مانع عن دخول الغير لدخول
المصادر فيه لان معنى المصادر وهو الحدث مقترون به لوجود الحدث فيه قلنا المراد بالاقتزان الاقتران في الفهم
واقتران معنى المصادر بالزمان في الوجود لا في الفهم اذ المصادر موضوع للحدث بلا زمان فقط لا للحدث مع
الزمان بخلاف الفعل فانه موضوع للحدث مع الزمان فيكونان مقتربين في مفهوم الكلمة الفعلية صاحبين في
فان قيل ان تعريف الفعل غير مانع عن دخول الغير لدخول اسم الفاعل فيه في هذا التركيب مخوفاً من ضارب
ايده عمر الآن او غدا او امس فعنى الحدث الذى يفهم منه مقترون بالزمان في الفهم قلنا المراد بالاقتزان الاقتران
في الفهم عن لفظ دال بالحدث وهذا اقتران في الفهم عن كلمة أخرى وهو الآن او غدا و امس فان قيل
التعريف غير مانع لدخول الآن او امس او غدا والماضى والاستقبال لاقتزان معانيها باحد الازمنة الثلاثة في
الفهم عن هذه الكلمات قلنا المراد بالاقتزان يدل بمادته على الحدث وبالهئية على الزمان وهذه الكلمات
تدل بمادتها على الزمان فعنى الفعل الحدث المقترون بالزمان ومعنى هذه الالفاظ عين زمان فقط لا الحدث
مع الزمان باحد الازمنة الثلاثة وضعا والواحد اعم من ان يكون صريحاً كما في الماضى والامرا وضماً
كالمضارع والامس او من صفها عدم الاقتران بالزمان في فهم معناها القسم الثانى وهو الدال على المعنى
المستقل الضمير المقترون بالزمان الاسم فلا بد هنا من بيان صيغته ومعناه اللغوى ووجه تسميته بالاسم
ففي هذه الثلاثة اختلاف بين البصريين والكوفيين فعند البصريين اصله شمر ناقص واوى حذف الواو
ونقل سكوت الميم الى السين واجتلبت الهمزة فصارت اسماً او ما معناه اللغوى فالاستعلاء ثم نقل منه جعل
اسماً للكلمة مقابلة للفعل والحرف واما وجه التسمية بالاسم فلا استعلاء على اخويه حيث يتركب من
نوعه الكلام بغير احتياج الى الفعل والحرف وهما محتاجان في جزئيهما للكلام الى الاسم وعند

الكوفيين اصله وسم مثالي واوى حذف الواو واجتلبت الهزة وأما معناه اللغوي فالعلامة واما وجه تسميته بالاسم لانه علامة على معناه فان قيل الفعل والحرف ايضا علامتان على معناها فلم لم يسمياه بالاسم قلنا الاطراد في وجه الاسامي غير شرط ومنه ذهب البصريين اولى من الكوفيين لامثلة الاشتقاق كلها تدل على كون الاسم ناقصا واويا لان ماضيه سمي ومضارع يسمي والجمع اسما وتصفيره سمي وان كان مثالا فماضيه وسم ومضارع يسمي وجمعا واسما وتصفيره وسم وليس فليس والقسم الاول الدال على المعنى المستقل المقترن باحد الانمثلة الثلاثة الفعل سمي الفعل الاصطلاحي بالاصطلاح لان الفعل في اللغة اسم للمحدث ثم نقل منه ووضع للفعل الاصطلاحى المقابل للاسم والحرف فيكون تسمية الكل باسم الجزء وتسمية المشغل باسم المشغل وتسمية الدال باسم المدلول وقد علم بذلك انه بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلاثة هذه جملة مستأنفة اوردت في مدح الدليل لترغيب الطلبة في حفظه لاشتماله على الفائتين انحصار الكلمة في الاقسام الثلاثة ومعلومية حدودها او الواو للعطف على ^{مخصوصات} المخصوصات فيها المفهوم من سكوت الم قبل دليل الحصر والعطف على العلم بالانحصار الذي يفيد الدليل بعد دليل الحصر على علم انحصار الكلمة به وقد علم بذلك الخ وعلى هذا التقدير يحتمل ان يكون الواو للحال بخلاف الاحتمال الاول لصحة الحماية على هذا التقدير لاتحاد الزمان بين الحال والعامل لان زمان العلم بالحدث ومقارن بزمان العلم بالانحصار بخلاف التقدير الاول وهو تقدير نفس الانحصار لان زمان العلم بالحدث ^{الوقت الثاني} وهو خروجه عن نفس الانحصار ووجه الحصر وكم يقل وقد عرف لان العلم يستعمل في ادراك الامراكلي والمركب والمعرفة تستعمل في ادراك الجزئي والبيسط وههنا ادراك المركب من الجزئي والفصل فان قيل ان الاشارة يكون الى المحسوس ووجه الحصر ليس من المحسوس وايضا الاشارة بذلك لا يكون الا الى البعيد ووجه الحصر قريب فينبغي ان يقول بهذا موضع ذلك - اجيب عن الاول ان وجه الحصر لما انضم يكمل الوضع فكانه المحسوس وعن الثاني انه لعظمة شأنه كانه بعيد لان اللانزم مع العظيمة البعد ونقول ان دليل الحصر وان كان قريبا بالنظر الى الانتهاء لكنه بعيد بالنظر الى الابتداء كقوله تعالى ذلك الكتاب اشارة الى القرآن فان قيل العلم يقتضى المفولين فاما مفعولا قلنا احدهما بذلك والاخر قول كلوا احد متها فان قيل انه يتعدى اليهما بنفسه فلا يبع ازديا دال بالقلنا انها زيدات لتقوية العمل فان قيل زيادة حرف الجر لتقوية العمل في معمول شبه الفعل جائز لا في معمول الفعل لانه قوى العمل بنفسه قلنا عن اصل الاعتراض ان قوله بذلك متعلق بعلم وقوله حد كلوا احد منه ما يرا دبه انه علم ان الاسم كذا والفعل كذا والحرف كذا وان مع الاسم والخبر قائم مقام

مفعولي علم ثم اقيم حد كل واحد منهما مقام ان مع اسمها وخبرها فان قيل اضافة الكل الى واحد لا يخلو
اما الامة او بيانية او ظرفية ولا يجوز الاول لانه يقتضى المغايرة ولا مغايرة ههنا لان الكل لاحاطة افراد واحد
وايضا انه يقتضى اظهار اللام لا يصح ههنا لان الكل لازم الاضافة فلو ظهرت اللام انفك عن الاضافة ولا
سبيل الى الثاني لانه يقتضى صحة الحمل ولا يصح الحمل لان الواحد جزء الكل ولا يصح حمل الجزء على الكل ولا
الى الثالث لانه يقتضى الظرف ولا ظرف ههنا لان الظرف لا يكون الا زمانا او مكانا قلنا انهما الامة لان الكل بمعنى
الافراد اى افراد واحد منها فيكون الواحد كلياً لانه صادق على الاسم والفعل والحرف ولا تنك في التغاير بين
الكل والجزء وايضا يصح اظهار اللام ههنا لان الافراد ليست بلازمة الاضافة او اجيب انه لا يجب صحة اظهار
اللام في الامة بل يكفي ثبوت الاختصاص الذى هو معنى اللام ولذا قال المصمّم بمعنى اللام لا بتقدير
اللام لان المقدّر قد يدرك والمعنى لا يذكر ومعلومية حدودها ثابت لانه علم به ان الاسم يدل على معنى
مستقل غير مقترن بالزمان والفعل يدل على معنى مستقل مقترن بالحرف يدل على معنى غير مستقل فان قيل
كيف يفهم الحد ومن الدليل لانه لا بد في الحد من الجنس والفصل والدليل غير متعل عليهما قلنا ان الضمير في قوله
لانها راجع الى الكلمة وهى امر مشترك بين الاقسام الثلاثة فيكون بمنزلة الجنس والحرف ههنا عن الاخيرين بعدم
الاستقلال المظهر من اول الاول والاسم ههنا عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران المفهوم
من اول الثاني والفعل ههنا عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتراح فقد علم بذلك حد كل واحد
منها فان قيل اطلاق الحد على هذه المفهومات غير جائز لان الحد مشتمل على ذاتيات المحدود وذاتيات المحدود
عبارة عن الامور اليجابية والدليل مشتمل على اليجابية كما في الفعل والسلبية كما في الاسماء والحرف قلنا
ان المراد بالحد ههنا مصطلح اهل النحاة لا مصطلح اهل المعقول والحد عند النحاة عبارة عن المعروف
الجامع للمانع سواء كان بالامور اليجابية او سلبية او نقول بعدم المحض لا يقع ذاتيات الشئ واما عدم المضاف
يصير ذاتيات الشئ وهو ههنا مضاف الى عدم الدلالة وعدم الاقتران فان قيل ما الوجه للمتم حيث اتى بامور
ثلاثة الاشارة الى حد كل واحد منها في ضمن دليل المحصر والتنبيه على حد كل واحد منها بقوله وقد علم واتصّر
فيما بعد بتعريف كل واحد منها ولم يكتف باحد الامور الثلاثة قلنا لله در المصمّم حيث نظر الى تفاوت مراتب طبائع
الناس فاشارة الى حد ههنا في دليل المحصر بالنسبة الى الذكى ونبه بحد ههنا بقوله قد علم بالنسبة الى المتوسط وصرح
فيما بعد بتعريف كل واحد منها بالنسبة الى الغبي والدرى في الاصل اللين ولانهم خير كثير ثم استعمل في مطلق الخير
الكثير مجازا ونسب ذلك الخير الكثير الى الله لان العرب اذا ذكرن شيئا وحصل منه الحيرة والتعجب ينسبون
ذلك الشئ الى الله تعالى اذ لا يقدر عليه غيره ثم اذ هو منشأ كل مظهر للعجاب فلا يراد ان اللين بمعنى اللين

فلا يصح اضافته الى المصطلح لان اللين للثبوت لا للمذكر **الكلام** ولم يعطف على ما سبق لثلاثيته وهم تبعيته الكلمة بل هو موضوع النحو استقلالاً وهو في اللغة اعم من الاصطلاح اي ما يكلم به فيصدق على الممثل والموضوع والمفرد والمركب اسنادياً كان او غيره ولم يرد كرمعنى اللغوى للكلمة لانهما مشتركان في هذا المعنى وذكر ههنا ولم يرد كرهنا لك لان الشيين او اكثرهما اذا احتاج الى بيان واحد فدأب الشارح ان يذكر في السابق واكتفى باللاحق او ان واكتفى عن السابق فان قيل هذا التعريف لا يصدق على كلام الله تعالى يطلق على ما بين الدفتين وما بين الدفتين متضمن للجمل والسور لانه متضمن للكلمتين قلنا المراد بالكلام مصطلح النحاة اطلاق الكلام على كلام الله تعالى مصطلح العوام ما لم يلفظ لضمن الكلام واحداً واحداً من اجزائه كلمتين حقيقة او حكماً فالكلمة الحقيقية ما يكون الوضع والافراد والتلفظ فيها حقيقة والحكمى ما ينتفى فيه احد هذه الاشياء بل كان حكماً فان قيل كلمة ما لا يتخلو ما عبارة عن الشئ او الكلام او الكلمة او اللفظ فعلى الاول يصدق على القرطاس المنقوش فيه زيد قائم فانه متضمن للكلمتين ولا يسمى الكلام وعلى الثاني يلزم اخذ الواحد في الحد وعلى الثالث يلزم تعريف الكلام بجزءه وعلى الرابع يصدق على نعم واقعا في جواب من قال اقام زيد فانه متضمن للكلمتين اى قام زيد وليس بكلام بل هو حرف قلنا كلمة ما عبارة عن اللفظ بقريئة ان الكلمة والكلام نوعان من اللفظ والمأخوذ في تعريف النوع مقسمة ولا يصدق التعريف على نعم لانه محمول بالكلمتين لانه متضمن لقام زيد تضمن الكل للاجزاء لان نعم ليس بكل وليس قام زيد جزئيه فان قيل ضمير تضمن راجع الى ما وهو الكلام فيكون متضمناً وكلمتين ليس الا الكلام فيكون متضمناً فيلزم كون الشئ الواحد متضمناً وذلك غير جائز قلنا المتضمن بصيغة اسم الفاعل هو مجموع اللفظ والمتضمن بصيغة اسم المفعول كواحد من الكلمتين والكل مغاير عن الاجزاء فيكون المعنى تضمن ذلك اللفظ المجموع كل واحد من الكلمتين فلا يلزم الاتحاد بين المتضمن والمتضمن فان قيل لا يصدق التعريف على قولك زيد ابو قائم لانه كلام وليس بمتضمن للكلمتين بل للكلمة والجملة قلنا الكلمتان اعم من ان يكون حقيقة كزيد قائم او حكماً كما في المثال المذكور لان الخبر محمول بتاويل المفرد اى قائم الاب فان قائم المضاف خبر والمضاف اليه اعم الاب خارج عنه ولان النسبة في تلك المركبات جملة فيجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد فان قيل لا يصدق التعريف على جسق جملة لانه كلام وليس بمتضمن كلمتين لان المسند اليه فيه محمول ليس بكلمة قلنا ان الكلمتين اعم حقيقة او حكماً والمسند اليه ههنا وان كان محمولاً لكنه محمول بهذا اللفظ ففي الاول الافراد حكماً وفي الثاني الوضع حكماً فان قيل لا يصدق التعريف على اضرب ولا تضرب فانها جملتان معاً هما ليسا متضمنين للكلمتين بل الموجود فيما الفعل فقط قلنا الكلمتان اعم من ان يكون حقيقة او

لا تضمن

حكماً و ههنا الفعل كاية حقيقة والفاعل ضمير مستكن فيه والضمير المستتر ملفوظ حكماً ففي الضمير المستكن
التلفظ حكماً بالأسناد اء تضمنا حاصل بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى فان قيل الجار و
المجرور اذ وقع في كلام القوم لا بد فيه من الاعراب المحلى فما هو قلنا الاعراب المحلى فيها المنصب بناءً على انه
مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف اء تضمنا فان قيل صفة الجار والمجرور باعتبار المتعلق
فالمتعلق اما تضمن المذكور او تضمنا المحذوف فعلى الاول يلزم تقديم الصفة على الموصوف وعلى الثاني
يلزم الاتحاد بين الصفة والموصوف قلنا متعلقه ليس كلاهما بل متعلقه امر آخر صفة الموصوف
المحذوف اء تضمنا حاصل بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى ثم حذف الموصوف واقيم
الصفة مقامه ثم حذف الصفة التي هو متعلق الظرف مقامه فاغرب باعراب المفعول المطلق ثم
باسمه لنياً بنه مناب المفعول المطلق فبقى العبارة بسبب اسناد الخ ثم حذف السبب لان البناء
للسببية تدل عليها فلا حاجة له ثم حذف احدى الكلمتين الذي هو مضاف اليه للأسناد وعوض عنه
اللام في الاسناد والاسناد نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث تفيد مخاطب فائدة تامة ففي كل
تعريف لا بد من المجهنى والفصل فقوله ما يتناول المهملات والموضوعات والمفردات والمركبات كلامية
او غير كلامية وبقيت تضمن الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيت الاسناد خرجت المركبات الغير
الكلامية وبقي المركبات الكلامية خبرية وانشائية فان قيل لم خالف المص^٢ عن صاحب المفصل حيث
يعلم من تعريف المص^٢ ان ضربت زيد اقاماً مجموع كلامه اء هو متضمن للكلمتين ولم يقيد التعريف بقيد
فقط فزيداً اقاماً ايضاً من اجزاء ذلك الكلام ويعلم من تعريف صاحب المفصل ان ضربت كلامه والمتعلقات
خارجة عنه حيث قال الكلام هو المركب من الكلمتين اسندت احدى هما الى الاخرى ويسمى جملة ايضاً فالمتبدء
والخبر اذا كانا معرفتين وبينهما ضمير فصل يفيد وجهاً المستند اليه في المسند قلنا قيد فقط مراد في تعريف
المص^٢ فيكون زيد اقاماً ايضاً خارجاً عن المص^٢ او نقول ان الفعل مع المتعلقات بمنزلة كلمة واحدة والفاعل
كلمة اخرى او نقول المحصول المستفاد من تعريف المفصل بالنسبة الى اقل من كلمتين لا بالنسبة الى الأكثر
فان قيل كما يبحث في هذا الكتاب من الكلام ركز للكثير يبحث فيه من الجملة فينبغي ان يعرف الجملة ايضاً
قلنا ان صاحب المفصل والباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وتعريف احد الترادفين تعريف الآخر حيث
قال صاحب المفصل الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احدى هما الى الاخرى ويسمى جملة ايضاً وقال صاحب
اللباب في تعريف الكلام تركيب الكلمتين او ما يجري مجريهما بحيث يفيد السامع معنى كلاماً وجملة وكلاماً المص^٢
ايضاً ناظر الى الترادف لان من جعل الكلام اخص من الجملة قيد الاسناد بكونه مقصود الذات اء لنفسه

وصاحب التسهيل خص الكلام من الجملة حيث عرفه الكلام ما تضمن الكلمة اسنادا مفيدا مقصودا
لذا ته فعلى هذا يكون بين الكلام والجملة عموم وخصوص فكل كلام جملة لا العكس فالجملة الواجبة
خبراً أو صفة أو حالاً جملة لا كلامان الاسناد فيها غير مقصودة لذاته بل لبيان حال المبتدأ والموصوف
وذى الحال وذكر في حواشي الهندية ان المراد بالاسناد في كلام المصنف ايضاً اسناد مقصود لذاته لكن فيه تقيد
المطلق بغير ضرورة وتما فرغ المصنف من تعريف الكلام شرع في تقسيمه فقال ولا يتأتى اسم لا يحصل
ذلك اسم الكلام فان قيل لا يصح نسبة الايتان الى الكلام لانه من صفات ذى الروح والكلام من
قبيل الالفاظ وهي الاعراض قلنا ان الايتان بمعنى لا يحصل من قبيل ذكر المذموم واهل الالفاظ
فان قيل لم يكتف بارجاع الضمير لا يتأتى الى الكلام مع ان الشئ اذا ذكر مرة اظهر ان يذكر ثانية
اضماراً تخفيفاً قلنا لم يكتف بالضمير لثلاثي هو ارجاع الضمير الى التضمن والاسناد فيلزم تقسيم الحد
وتقسيم المحدود اولى من تقسيم المحدود وهذا هو ثابت في الضمير لان ارجاع الضمير الى القريب
اولى ولا يثبت في ذلك لانه يشار بها الى البعيد وهو الكلام وهوها قديمان الا في اسمين فان قيل كلمة في
ظرف لما قبله وهو الكلام والا اسمين ايضاً كلام فيلزم ظرفية التثنية لنفسه قلنا الكلام عام من الاسمين
فيكون ظرفية الخاص للعام فالمعنى لا يحصل ذلك الكلام العام الا في ضمن هذا النوع الخاص وهو
اسمين فان قيل ينقض بغيره انه اسمين وليس بكلام قلنا المراد بالاسمين الذين احدهما اسناد او
الاخر مسند اليه وغلام زيد ليس كذلك او في ضمن اسم وفعل فان قيل ينقض بغيره انه اسم وفعل
مع انه ليس بكلام قلنا المراد بالاسم هو المسند اليه والمراد بالفعل هو المسند والفعل ههنا ليس بمسند والكاف
ليس بمسند اليه وقال في بعض النسخ الكافية او في فعل واسم فتقدير الاسم باعتبار الاصل لتوقف الفعل بالفعل
وتقدير الفعل باعتبار الواقع لان الفعل في الجملة الفعلية مقدم على الاسم فان قيل ما الوجه للمصنف حيث
اتي بادوات الحصر في تقسيم الكلام لا الكلمة قلنا حصر الكلمة في الاقسام الثلاثة عقلية (لان الشئ اذا دار
بين التثنية والاثبات والعقل مجوز لقسم آخر يتحقق حصر استقرائياً اذ العقل غير مجوز للقسم فلا حاجة الى
ادوات الحصر وحصر الكلام في القسمين استقرائياً والعقل مجوز لاقسام آخر فليس الحاجة الى ادوات الحصر وانما
يكون العقل مجوز للاقسام الستة في الكلام فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلاثة يرتقي الى ستة
اقسام ثلاثة منها موافق الجنس وثلاثة منها مخالف الجنس كما يجتمع في قول الناظم اسم اسم فعل حرف
اسم فعل اسم حرف فعل حرف: لكن الكلام لا يحصل بذن الاسناد ولا بد للاسناد من المسند والمسند اليه وهو لا يرجع
الا في الاسمين او اسم وفعل كما في المحرف والمحرف فالمسند والمسند اليه كلاهما مقصودان وفي الفعل والفعل والفعل

والحرف المستند موجود والمستند اليه مفقود وفي الاسم والحرف ان فرض الاسم مستند اليه فالمستند مفقود
وان فرض مستند فالمستند اليه مفقود ففي الكلام منحصر في القسمين فان قيل حصر الكلام في القسمين باطل
لان الكلام يتركب من الاسم والحرف كما في يا زيد قلنا يا زيد مؤول بتاويل ادعوزيد اذ الكلام مركب من الفعل والاسم
الذي هو المنادى في ادعوزيد فان قيل باء حرف غير مستقل وادعوزيد مستقلة فكيف تقوم غير المستقل قلنا هذا
الاسم سمعي لا دخل للقياس فيه او نقول ان الجملة اعتبارين احدهما مفهومي وهي الكلام ما تضمن الخ والآخر
مصداتي وهي زيد قائم لانه فرد الكلام فاعتبار الاول غير مستقل لان مفهومه مركب من المستقل وهو لفظ
تضمن كلمتين وغير المستقل وهو الاسناد والمركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل لان النتيجة تابع
للاخص الا ردل وهي سمعي وباعتبار الثاني مستقل لان النتيجة نصير شرطاً وقيداً او الشرط والقيد يكون
خارجين فاقامت باء مقام ادعوزيد باعتبار الاول لا الثاني فيكون اقامة غير المستقل مقام غير المستقل
فان قيل لما كان ياء وادعوزيد غير مستقلين فلم لا تقوم ياء مقام ادعوزيد مع انها مع الا تكون اقامة ياء
انضمام زيد قلنا لا كذلك كما قال الكندي حرف النداء وزيد انما دل على حرف النداء والمنادى شذوذاً لان انضمام
لهذا لا تقوم وحدها مقام ادعوزيد انضمام زيد والله اعلم بالصواب ولما فرغ من بيان موضع النحو وهي
الكلمة والكلام شرع في بيان انقسام الموضوع الاول وهي الكلمة فقال الاسم ما دل اي كلمة دللت فان
قيل كلمة ما ان كان عبارة عن الشئ فيصدق التعريف على الدوال الاربعة فانها شئ دلالة وليس باسم وان كان
عن اللفظ فيصدق التعريف على زيد قائم فانه لفظ دل على معنى آه وليس باسم بل هو جملة وان كان
عبارة عن الاسم فيلزم اخذ المحدد في الحد وان كان عبارة عن الكلمة فلا يطابق الرابع مع المرجع لان ضمير دل
مذكروما عبارة عن الكلمة قلنا انه عبارة عن الكلمة وتذكير الضمير باعتبار لفظ ما فان قيل فعلى هذا يلزم
اخذ معنى من معاني لفظ مشترك بغير القرينة قلنا القرينة موجودة وهي ان الاسم قسم من الكلمة والجنس في
تعريف الكلمة مقسمه وايضاً لما خوذ في التعريف الجنس القريب للمحدد وهو الكلمة واما الشئ واللفظ فما من
الاجناس البعيدة على معنى كاش في نفسه وفي تقدير كاش وجره رد على النجاة فكما ان قيل ضمير في نفسه
ضمير غائب يرجع الى ما تقدم ذكره وما تقدم ذكره امور ثلاثة. الاسم والكلمة والمعنى فان كان راجعاً الى الاسم يلزم
اخذ المحدد في الحد وايضاً لا يطابق التفصيل مع الاجمال لان الضمير في نفسها في دليل الحصر راجع الى الكلمة لا
الاسم وايضاً يلزم المخالفة بين صاحب الكافية وصاحب المغفل لانه راجع الضمير الى المعنى لا الالام
وايضاً يلزم ظرفية الاسم للمعنى والظرف اما زمان او مكان والاسم ليس بواحد منهما وايضاً لا يصح تعريف الحرف
لانه لما رجع الضمير هنا الى المحدد ففي تعريف الحرف ايضاً الى المحدد فيكون المعنى الحرف كلمة دللت على معنى كاش

في غيرها اي غير الحرف وهو لا يدل على معناه فكيف يدل على معنى في غيرها وان كان راجعا الى الكلمة فلا يطابق
الراجع مع المرجع في التذكير والتانيث وايضا يلزم المخالفة عن صاحب الفصل لانه رجع الى المعنى وايضا يلزم
ظرفية الكلمة للمعنى والظرف زمان او مكان والكلمة ليست بواحدة منهما وايضا لا يصح تعريف الحرف
لان المعنى يكون هكذا الحرف مادل على معنى في غير الكلمة والدلالة على معنى في غير الكلمة الموضوعة
له محال وان كان راجعا الى المعنى فيلزم المخالفة عن النجاشي السابق وظرفية الشيء لنفسه وتعريف
الحرف لا يصح لان كينونة المعنى في غير المعنى لا معناه قلنا ان الضمير راجع الى الكلمة اى الى مادل
وهو عبارة عن الكلمة واما تذكير الضمير فبناء على لفظ الموصول كما قاله الشارح وما كما واحد واما
ظرفية الكلمة للمعنى فالظرف على قسمين حقيقي وتشبيهي فالكلمة وان لم يكن ظرفا حقيقيا لكنها مشبهة
للظرف الحقيقي كما ان الظرف مشتمل بالمظروف ولم يحتمل الى شئ آخر كذلك الكلمة دالة على معناها و
لم تنتم الى انضمام كلمة اخرى وصح تعريف الحرف لانه لما كان المراد بالمعنى هنا المعنى المستقل
فكان المراد في تعريف الحرف المعنى الغير المستقل فيكون المعنى الحرف مادل على معنى في غيرها اى
على معنى غير المستقل ولا شك ان الحرف يدل وضا على المعنى الغير المستقل او نقول الضمير راجع
الى المعنى ولا يلزم المخالفة عن النجاشي السابق لان مأل الارجاعين واحد وهو الاستقلال بالمفهومية ولا
يلزم ظرفية الشيء لنفسه اذ كلمة في معنى النظر والاعتبار يعنى في ظرف للاعتبار المقدر فيكون المعنى الاسم
مادل على معنى كائن باعباره في نفسه ونظرة في نفسه لانه يصلح ان يكون محكوما ومحكوما عليه وصح تعريف الحرف
ايضا لان معناه الحرف مادل على معنى كائن باعباره في غيره ونظرة في غيره اى يحصل بغير غيره ولا يصلح
ان يكون محكوما ومحكوما عليه فان قيل لما قدر الاعتبار فعلى هذا يلزم التقدير في التعريف وهو غير جائز قلنا
اذا نسب الشيء الى النفس بكلمة في تقدير الاعتبار فيه شائع كما في قولك الدار في نفسها حكمها كذا اى الدار
با اعتبارها في نفسها اى ذاتها مع قطع النظر عن قربها الى المسجد والسوق وفي وسط البلد او طرفها حكمها
اى قيمتها كذا اى عشرين دينارا مثلاً فان قيل تشبيه المعنى بالدار غير صحيح لان قوله على معنى في نفسه في
مقابلة قوله على معنى في غيره اى ذلك تابع للغير ولا يقال الدار في غيرها حكمها كذا اذ الدار لا يتبع الغير
تابع لها قلنا التشبيه لا يقتضى الاشتراك في جميع الوجوه بل في بعضها وهو موجود بانه كما كان في الحاج
موجود قائم بذاته كالجوهر وموجود قائم في غيره كالعرض كذلك المعقول في الذهن على قسمين مذكور
قصده او مدرك طبعاً وآلة للملاحظة غير فالاول معنى الاسم والفعل والثاني معنى الحرف ثم القصده على
قسمين المقصود للغير كالوضع للصلوة والمقصود لنفسه كالصلوة والمراد هنا الثاني كما قال الشارح طوطا

ولا يلزم المخالفة عن صاحب الفصل لان كينونة المعنى في نفس الكلمة على تقدير ارجاع الضمير الى الكلمة وكينونة المعنى
في نفس المعنى على تقدير ارجاع الضمير الى المعنى عبارة عن استقلال المعنى بالمفهومية كما قال الشارح الخ

في حد ذاته مقصودا للحصول نفسه لا آلة لتعرف احوال الغير فان قيل تعريف الاسم لا يكون
 جامعا لخروج اسماء الالزام الاضافة والموصولات لان معنى الكل باعتبار ضم الغير وهو المضاف
 اليه والصلة قلنا المراد بقوله ملحوظا في حد ذاته ان لا يكون آلة لتعرف احوال الغير ولا شك ان
 الاسماء اللازمة الاضافة والموصولات ليست بآلة لتعرف احوال المضاف اليه والصلة وايضا هو المقصود
 لصلاحيته محكوما ومحكوما عليه ومدرك تبعا وهو على قسمين احدهما ان لا يكون ملائما بالقصد اصلا
 والثاني ان يقصد لشيء آخر والمراد ههنا الثاني بان يكون آلة لملاحظة احوال الغير ولا يصح ان يحكم عليه اوجه
 لان الشرط في المحكوم عليه والمحكوم به ان يكونا مقصودين ملحوظين في ذاتهما والمعنى المحرف ليس كذلك
 لما فرغ الشارح من بيان معنى الاسمي والمحرف في بطريق الكلي شرع في بيان معناهما في مثال جزئي فقال فلا ابتداء
 اذا لاحظ العقل قصد غير تابع للغير - اي ما ذكره ان كان معنى الاسم مصدا مستقلا بالمفهومية ملحوظا
 في حد ذاته واذا لاحظ العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة وجعله آلة لتعرف حالها كان معنى غير مستقل
 بالمفهومية بل يفهم مع هذا المعنى معينين اخرين وهما المبتدئ منه والمبتدئ به الخاصين فلا يصلح ان يكون محكوما
 عليه وبه فان قيل لا فرق بين الابتداء مصدا وبين الابتداء الذي هو مدلول من اذ كل واحد منهما محتاج
 الى المبتدئ منه والمبتدئ به وتوقف تصورهما اليهما قلنا توقف الابتداء الى متعلقه على قسمين - احدهما
 تصورات المتعلقة مع الابتداء اجمالا وتبعاو ثانيا بينهما تفصيلا فالاول غير مضر في الاستقلال والثاني مضر فيه
 ففي الابتداء الاسمي الاول وفي المحرف الثاني لان الاسم موضوع لمعنى كلي عام في الابتداء بشئ ما في شئ ما و
 يلزم معه تصوريه متعلقا به واخراده الخصوصية اجمالا من غير حاجة الى ذكرها مفصلا لافادة اصل المعنى
 وانما يذكر لافادة معنى التركيب والابتداء الذي هو مدلول من معنى خاص جزئي من ذلك المعنى
 العام لا ابتداء من شئ معين في شئ معين وخصوصية ذلك المعنى الخاص لا يحصل الا بضم ذكر
 المتعلقات الخصوصية تفصيلا لافادة اصل معنى من فان قيل اذا لاحظ الابتداء بمتينك الملاحظين
 يكون مستقلا وغير مستقل فعلى هذا يلزم ان يكون الشئ الواحد مستقلا وغير مستقل وبيانهما
 منافات وايضا اذا كان الابتداء مستقلا فينبغي ان يكون كلمة من ايضا مستقلا بسبب الابتداء لان معناه
 الابتداء فاجاب الشارح بقوله وحاصل الجواب ان الاستقلال من جهة وعدم الاستقلال من جهة اخرى
 لان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي وهو ما ذكره مع قطع النظر من هذا المكان وهذا الفعل ولقطة من
 موضوعه لكل واحد من جزئيات ذلك المعنى الكلي وجزئيات المفهوم الكلي ما ذكره في فعل خاص من
 مكان خاص فالاستقلال من جهة الاول وعدم الاستقلال من جهة الثاني فلا منافات فان قيل ان صاحب

المفصل رجع الضمير في قوله في نفسه الى المعنى والمصدر الى الكلمة وما هذا الاختلاف عنه وايضا ان المعنى قريب فينبغي ان يرجع اليه فاجاب الشارح واذا عرفت حاصل الجواب لا مخالفة بينهما اذ مرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونة المعنى في نفس الكلمة الى امر واحد هو الاستقلال بالمفهومية فان قيل لما كان مرجعها الى امر واحد فلم يجرم المصدر في الايضاح شرح المفصل بالارجاع الى المعنى واعلم المصدر في هذا الكتاب من المعنى والكلمة قلنا راعى المصدر في الكافي مطابقة تعريف الصريح للاسم وهو قوله الاسم ما دل اللفظ بتعريف الضمى المستفاد من وجه الحصر في ان الضمير فيه راجع الى الكلمة كذلك فيه وجاز ان يرجع الى المعنى لقربه وتذكيره وجزم بالارجاع الى المعنى في المفصل لعدم وجود دليل الحصرية حتى يطابق الضمير في التعريف معه فان قيل تعريف الاسم غير جامع وتعريف الحرف غير مانع اذ دخل فيه الاسماء اللازمة للاضافة مثل ذو ولا يتم معناها بدون الحال وفوق لا ينزعها الا بانضمامها تحت وبهذا القياس تحت وقدام وخلف قلنا لا نسلم ان معنى ذو صاحب مال وكذا غيره بل معاني الاسماء اللازمة للاضافة مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية اذ معنى ذو صاحب شئ لا صاحب مال ومعنى تحت شئ لا تحت شجرة ويلزم منها تصور المتعلقات اجمالا وتبعاً وذلك غير مضر في الاستقلال فان قيل لا نسلم ان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية والالم يلزم اضافتها الى متعلقات مخصوصة قلنا لزوم اضافتها الى متعلقات مخصوصة عادة واستعمالها لا وضعا وانما اختيروا استعمال في المتعلقات المخصوصة لا في العامة لتعين المضاف اليه لا لاجل فهم اصل المعنى وهي المدلولات الكلية اذ الغرض من وضع تعيين المضاف اليه فان قيل ان المعنى في تعريف الاسم لا يخلو اما ان يراد به المعنى المطابق او التضمني او الالتزامي او غير من الكل والكل باطل اما بطلان الاول فموجبين احد هما خروج الاسماء المشتقة مثل الضارب اذ المعنى المطابق له الذات والحدث والنسبة وكان مركبا من المستقل وغيره والمركب من المستقل وغير المستقل قلنا النسبة في الاسماء المشتقة مستقلة لانها لذاتها داخل في مفهوم الاسماء المشتقة واما في الفعل فغير مستقل لانها لذاتها خارجة من مفهوم الفعل وثانيها خروج الفعل عن تعريف الاسم بقوله في نفسه لانه لا يدل على المعنى بنفسه باعتبار المعنى المطابق لانه غير مستقل فيلزم اخراج المخرج بقوله غير مقترون واما الثاني فمخرج الاسماء البسيطة عن تعريف الاسماء التي لاجزائها كالمصادر مثل قتل وضرب واما الثالث فمبينة في التعريفات واما الرابع فلزوم ما ورد بالخاص والا وجود للعامة بل ان الخاص قلنا ان اللام بالمعنى المذكور في التعريف مطلق المعنى من المطابق والتضمني لا الالتزامي لانه مجبور في التعريف لكن الفعل دال على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني وهو الحدث لا اليمان والا يلزم اقتران الزمان بالزمان فلا يخرج بقوله بنفسه فاخرج بقوله غير مقترون بحسب اصل الوضع في الفهم عن لفظ الدال عليه فان قيل ما

الها عث في عدم استقلال معنى الافعال المطابق واستقلال معنى الصفات المطابق مع ان علت عدم الاستقلال
موجود في كليهما وهي النسبة قلنا ان في النسبة مذهبين احدهما مذهب الميزان والاخر مذهب النجاة فذهب الميزان
ان استقلال النسبة وعدم الاستقلال باعتبار المعترفان اعتبر مستقلين في مستقلة كما في الصفات وان لم يعتبر
استقلالها في غير المستقل كما في الافعال وذهب النجاة ان عدم استقلال النسبة في الافعال بالوجوه الاول انها رضى في
الافعال وعارض في الصفات والثاني انها تفصيل في الفعل هي معنى حرفي وفي الصفات اجمالي هي معنى اسمي والثالث هي
معتبرة الى ذات داخل في مفهوم الصفات وإلى ذات خارج في الافعال لان المنسوب اليه خارج عن مفهوم الافعال فان
قيل ان الشرط والجزاء كمتد لو وخبر فعلى هذا لا يصلح ان يكونا محكومين به وعليه قلنا هذا عند علماء الميزان اما عند
النجاة فالشرط كمتد للجزء بل هو قيد للحكم في الجزاء وان كانا كمتد وخبر كما هو من ذهب الميزان فاستقلال النسبة
فيها باعتبار المعترف غير صفتون بحسب اصل الوضع في النظم عن لفظ الدال فان قيل تعريف الاسم غير
جامع لافراد لا يخرج اسماء الافعال منه لانها مقترنة بعضها بالماضي وبعضها بالاستقبال فغير
مانع عن دخول الغير فيه لدخول الافعال المنسلخة فيه مثل افعال للمقاربة وافعال المدح والذم وافعال التعجب
قلنا المراد بعدم الاقتران عدم الاقتران بحسب الوضع الاول غير مقترنة لان بعضها منقولة عن المصادر الاصلية
بنقل الصريح او غير الصريح فالاول ما استعمل مصدر اكر ويد فانه استعمل مصدر او مقولاً مطلقاً في قوله تعالى ...
امهلهم رويداً والثاني ما لم يستعمل مصدر بانفسه لكنه استعمل مصدر لا ما يوازنه كيهيات فانه لم يستعمل بنفسه
مصدر لكنه على وزن فوعات مصدر فوق وبعضها منقولة عن المصادر الغير الاصلية مخصوصه فانه في الاصل صوت
وبعضها منقولة عن الظروف نحو امامك تريد او بعضها منقولة عن البحار والجور ونحو عليك تريد افليس بشئ منها
الدلالة على احد الازمنة الثلاثة واقتراها باحدا باعتبار الوضع الثاني وكذا اخرج الافعال المنسلخة عن الزمان
لاقتران معانيها بالزمان بحسب اصل الوضع كما يدل عليه تسميتها بالافعال المنسلخة الزمان لان الانسلاخ
من الزمان بعد التلبس بالزمان باحدا الازمنة الثلاثة المخصوصة الى الماضي والحال والاستقبال والواحد
اعمر صريحاً كان او ضمناً فان قيل التركيب التوضيحي لاسماء العدد بمنزلة التركيب الاضافي لاسماء العدد وفي
التركيب الاضافي استعمال العدد بمعنى القياس بان يذكر العدد للمعدود والمؤنث ويؤنث للمعدود والمذكر
فيبقى ان يقول الازمنة الثلاث كذلك كبير العدد ولتأنيث المعدود وهو الازمنة قلنا تن كبير العدد وتأنيثه
باعتبار مفرد المعدود ومفرد المعدود داعي الزمان مذكراً فانش العدد فان قيل تعريف الاسم غير جامع لخروج
صريح وغيبوق لاقتراق معنيهما بالزمان الصباح في الاول والمساء في الثاني قلنا المراد بالازمنة الازمنة
المخصوصة وهي الحال والاستقبال لا مطلق الزمان فان قيل خرم عن التعريف لفظ الماضي والحال والاستقبال

لاقتراحها باحد الازمنة الثلاثة المخصوصة فيكون كالفعل قلنا ان معانيها نفس الزمان لا المعاني المقترن
 بالزمان ومعنى الفعل الحدث المقترن بالزمان فان قيل تعريف الاسم غير مانع عن دخول الغير لدخول
 المضارع فيه لان معناه المحدث غير مقترن باحد الازمنة بل بالزمانين وهما الحال والاستقبال قلنا لان
 ان معناه مقترن بالزمانين بل مقترن باحد هاتين المصارع موضوع الحال حقيقة واستعماله في الاستقبال
 مجازا وعلى العكس بناء على المنهيين وان سلم الاشتراك في الزمانين كما هو مذهب البعض فاذا دل المضارع
 بالزمانين دل على واحد في ضمنهما فعلى الاولين خرج المضارع بلا شك وعلى الثالث يخرج ايضا الواحد في زمن
 الاثنين فان قيل الذهن بسيط فاذا دل المضارع على زمان في الذهن فكيف يدل على زمان آخر في هذا
 الحالة قلنا لا يقدح في الدلالة على المعين الدلالة على آخرها لا يطلت المشتراك كالعين مثلك فان قيل فعلى
 هذا ينبغي ان لا يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه قلنا بين الالادة والدلالة بعد لان الدلالة صفة اللفظ و
 اللفظ يدل على الكثير والارادة صفة الذهن وهو بسيط وايضا الدلالة فهم المعنى من اللفظ سواء كان مرادا ولا يتجلى
 الارادة فانها تقيدها يكون المعنى مراد ومقتضى الارادة والقصد لا يكون الا بالذهن وهو بسيط وكما فرغ المصنف
 من بيان حد الاسماء وان ينزك بعض خواصه ليقيد زيادته معرفة الاسمية لان للاسم وجودين وجود ذهني
 ووجود خارجي فالاول يعرف بالتعريف والثاني يعرف بذكر الخواص ومن خواصه اى خواص الاسم فان
 قيل ذكر المصنف خواص الخمس فلا يصح عليها اطلاق صيغة جمع الكثرة والخواص جمع الكثرة قلنا ذكر المصنف صيغة
 جمع الكثرة اشارة الى كثرة الخواص غير منحصرة في الخمس المذكورة لان تمام المتحركة للتأنيث وبقاء النسبة وبطلان
 التصغير وغير ذلك ايضا من خواصه ولم يذكر الكل لان المقصود ايضاح التعريف وهو يحصل بعدد الخمس
 وخص هذه الخمس بالذكر لشرورها وان بنى التبعية اشارة الى ان ما ذكره المصنف بعضها والخواص جمع خاصة
 وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره فان قيل ان قوله ولا يوجد في غيره مستدرك لان معنى الاختصاص
 هو ما لا يوجد في غيره قلنا انه لتفسير لجزء سلبى او تصريح بما علم ضمنا او محمول على تجريد الاختصاص من اجزاء
 السلبى واستعماله في الجزء الايجابى فان قيل تعريف الخاصة دورى لانها من الخصوص ومعرفة الحد ديتوقف
 على معرفة جميع اجزاء الحد وبعضها يختص وهو من الاختصاص فيكون الخصوص في جانب الحد وموقوف
 على الاختصاص الذى في جانب الحد والاختصاص الذى في جانب الحد موقوف على الخصوص المحذور قلنا
 لا دور لان الحد وموقوف على الاختصاص في بيان المعنى الاصطلاحي لانه وقع في التعريف والحد يعنى الاختصاص
 موقوف على الحد ويعنى الخصوص في المعنى اللغوى والاشتقاق فان قيل تعريف الخاصة لغير مانع لصديق

به المراد بالاختصاص الاصطلاحى والمعنى اللغوى معنى الخصوص والحد دورى بالجملة لان الحد الاصطلاحى موقوف والمعنى اللغوى الموقوف عليه للحد
 هذا يلحق على منه

على الفصل القريب كالناطق بالنسبة الى الانسان وعلى لان مر الشئ كالكتابة والضحك انه ليس بشئ
 منها خاصة لانها عبارة عن الخارج المحمول والفصل ليس بخارج والكتابة ليست بمحمولة قلنا اصطلاح
 النحوى في الخاصة غير اصطلاح المنطقى او نقول المراد من كلمة ما هو الخارج المحمول فان قيل لما
 كان كلمة ما عبارة عن الخارج المحمول لا يصح عد دخول اللام من خواص لانه غير محمول على الاسم
 قلنا انه مسامحة مشهورة وهى ذكر المبتدأ اعنى الدخول والارادة المشتق اعنى المدخول ثم الخاصة
 على قسمين شاملة لجميع افراد ما هى خاصة له كالكتابة بالقوة للانسان واما شاملة بجميع افراد ما
 هى خاصة له كالكتابة بالفعل للانسان والمراد ههنا الخاصة الغير الشاملة لجميع افراد الاسم لامتناه
 دخول اللام على الاعلام والمضاف بالاضافة المعنوية واسماء الاشارة والضمائر والموصولات وكذا البحر
 والتنوين لا يدخلان على غير المنصرف والمبنى وكذا الاضافة لا تنص في جميع الاسماء كما لا توجد في الاعلام
 وباقي المعارف وكذا الاسناد اليه لا توجد الى اسماء الافعال. دخول اللام لـ لا تعريف فلا يرد بلام
 الامر ولا بتدار فان قيل ينبغي ان يقول المصريح حرف التعريف يشمل قوله عليه السلام في جواب رجل
 من قبيلة حميرية اذ قال له صلى الله عليه وسلم **أَمِنْ أَمِيرٍ مُؤَيَّبٍ** امر في امسَقَر فقال ليس من امير فنيب
 وهذا من اظهر معجزاته صلى الله عليه وسلم حيث اقدرة الله تعالى في مطابقة جوابه صلى الله عليه
 وسلم لسؤال السائل في الخفاء والمعاني كما قيل له صلى الله عليه وسلم **كَمْ فِي كَمْ** من كَمْ على كَمْ فقال صلى الله
 عليه وسلم موافقا لسؤاله **اثني اء** فرض وواجب في اثني اء في الليل والنهار من اثني اى الله ورسوله
 على اثني اى اليمن والانس قلنا لم يتعرف المصطفى بغير التعريف لعدم شهرته او هو بدل من اللام فان قيل ينبغي
 ان يقول الالف واللام لانها آلة التعريف باجتماعها قلنا ههنا ثلاثة مذاهب مذهب سيبويه. والتحليل
 والمبرد فذهب سيبويه الى ان اللام وحدها أداة التعريف لانه ضد التنكير واداته حرف واحد وهو التنوين
 فاداة التعريف ايضا حرف واحد وهو اللام وزيدت الهمزة على اللام لرفع الابداء بالسكون ولم تتحرك
 بحركة الكسرة لئلا يلتبس باللام الجارية ولا بالفحة لئلا يلتبس بلام الابداء ولا بالضممة لئلا تنقل الحركات
 فلا تناسب مع امر لا كثيرا لا استعمال مذهب التحليل ان ادات التعريف الـ مجموعة لانه ضد التشكيك و
 اداته هل مجموعة فكذلك اداته الـ مجموعة واما سقوط الهمزة لنيابة الجزء مقام الكل ومذهب المبردين ان ادات
 التعريف هي الهمزة فقط لان التعريف ضد التشكيك واداته الهمزة فاداته ايضاً حرف واحد وزيدت اللام معها
 للفرق بين ههنا الاستفهام والتعريف ولم يعكس لان الاستفهام مناسب للاختصاص لان المستفهم يسرع في الكلام
 ليصل الى سماع الجواب سريعا وانما كانت اللام خاصة للاسم لان حرف التعريف موضوع لتعيين معنى مستقل

بقية

بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والجواب لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه لكن تضمننا لامطابقة
 والجوازي من خواصه دخول الجواز هو اثر حرف الجر في المجرور به سواء كان حرف الجر لفظا نحو مودت يزيد
 او تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر في المجرور لفظا وتقديرا مختص بالاسم وكذا اثر ايم
 مختص به لتلا يلزم مخالفة الاثر عن المثر الكسبي وانما قيل الكسبي لانه جاز المخالفة عن المثر الطبيعي كخالف
 الضوء عن الشمس اذ هي في السماء وهو في الارض وانما اختص دخول حرف الجر بالاسم لانه وضع لا فضاء
 معنى الفعل الى الاسم فلا يدخل الاعليه فان قيل الدليل لا يطابق المدعى لان المدعى اختصاص ...
 مطلقا بالاسم سواء كان اثر حرف الجر ولا والمعلوم من الدليل اختصاص البحر الذي هو اثر حرف الجر في البحر
 الذي ليس اثر حرف البحر كما في الاضافة اللفظية لانهم غير قائلين بتقدير حرف البحر في الاضافة اللفظية قلنا الاضافة
 اللفظية فرع للاضافة المعنوية والمعنوية مختص بالاسم فكذا اللفظية مختص بالاسم اذ لو عمت
 الاضافة اللفظية بان توجد في الاسم والفعل او خص بالفعل لخلف الفرع عن الاصل والتثنيون اي من
 خواصه دخول التنوين بجميع اقسامه وهو ما قال الناطم تنوين بنحو قسم استاء يار من بكر - اول تكن است
 عوض ثالث تنكير - دكر مقابلة استرم برارم - اين بنحو ياد كن كه سوي شاه بينظير التنوين القوم اما تنوين التمكن
 فيدل على كون مدخولها باقيا على حالة اصلية في الاسم وهو الانصراف وهو صفة خاصة للاسم والفعل والحرف
 لا يقعان منصرفين فلا يجتا جان الى علامة الانصراف وهون تنوين التمكن واما تنوين التنكير فعامة
 التنكير فيلحق بالاسم فرقا بين تعريفه وتنكيره والفعل والحرف لا يقعان لا معرفة ولا ككرة فلا حاجة
 الى علامة التنكير مثاله صة بالسكون معناه اسكت سكوت الآن وصيه بالتنوين معناه اسكت سكوتا
 في وقت ما واما تنوين العوض فانه عوض عن المضاف اليه كالتنوين في يومئذ اي يومئذ كان كذا او انهم
 والجر لا يضافان الى شئ لم يحذف عنهما الاسم الذي يضافان اليه حتى عوض عنهما التنوين فهما واما تنوين
 المقابلة فانها تدخل على جمع المثنى السالم عوضا عن النون الذي في جمع المذكر السالم وطام يجمع الفعل والحرف
 فلم يبدخله تنوين المقابلة واما تنوين التثنية فليس مخصوصا بالاسم بل يدخل على الاسم كما في غنا يا ولفعل
 كما في اصبا والحرف كما في في الؤ لا في قول الشاعر ع: اقل اللوم عاذل والعتابا وقولي ان اصب لقا أصليا
 والثالث في قوله الشاعر ع: اعد الترحل غير ان كانا لما تزل برحلتا وجان قد ويدخل على اقسام الكلمة
 كلها لتحسين الانشاء ومنها الاسناد اليه اكون الشئ مسند اليه فان قيل الاسناد اليه والاضافة
 معطوفان على اللام فيكون المعنى دخول الاسناد والاضافة والدخول ذكر الشئ في الاول واللاحق في
 الآخر وهما امران معنيان غير قابلين لذكر الشئ في الاول والاخر قلنا انهما مرفوعان معطوفان

على الدخول لا انهما مجروران معطوفان على مدخول الدخول فان قيل ضمير اليه راجع الى الاسم فالاسناد
القائم بالاسم لا يخلو ان يقوم بالفعل والحرف فالحكم عليه بقوله ومن خواصه لغولانه يفيد ما يفيد المبتدأ
قلنا ان الاسم ملحوظ بالمحافظين لمحافظ العام بانه شئ ولحافظ الخاص بانه اسم فالحكم عليه وان لم يصح بالمحافظ
الخاص لكنه صحيح بالمحافظ العام فيكون الشئ مسند اليه كالا انسان فالحكم عليه بالحيوانية غير مفيد ان كان
ملحوظا بانه حيوان ناطق ومفيد ان كان ملحوظا بانه جسم فان قيل الاسناد نسبة بين المسند و
المسند اليه يوجد في ضمهما فان كان المسند من خواصه بالفعل ايضا يكون مسند او ان كان المسند اليه
من خواصه فينقض بقوله تم واذا قيل لهم ايتوا مسندا اليه لقليل قلنا المراد به المسند اليه وامنا
مؤل بتاويل اللفظ اي واذا قيل لهم لفظ امنا فان قيل كيف يصح عن المسند اليه من الخواص لانها
من الاوصاف والمسند اليه ذات قلنا المراد به كون الشئ مسند اليه كما هو رأي النحوية وانما كان مسند
اليه من خواص الاسم لان الفعل قد وضع مسند اليه لزم خلاف وضعه وايضا يلزم قيام العرض بالعرض
ومنها الاضافة فيكون الشئ مضافا بتقدير حرف الجر فان قيل الاضافة نسبة بين المضاف والمضاف
اليه فلا يوجد بينهما فان كان المضاف من خواصه ينقض بقوله مررت بزيد فانه فعل مضاف الى الاسم
وان كان المضاف اليه من خواصه فينقض بقوله يوم ينفع الصادقين صدقهم فينفع فعل وقع مضاف اليه
قلنا المراد منها المضاف لكنه بتقدير حرف الجر واما بظهور حرف الجر فليس من خواصه كما في مررت بزيد
او نقول المضاف والمضاف كلاهما من خواصه ويوم ينفع الصادقين مؤل بتاويل نفع الصادقين فان قيل
لما كان المراد منها المضاف فلا يصح عده من الخواص على مذاهب النحوي لانها من الاوصاف والمضاف ذات قلنا
المراد به كون الشئ مضافا وانما اختص الاضافة بالاضافة بالاسم لان اللازم مع الاضافة تعريف وتحديد
وتخصيص وكلها لازمة مع الاسم فكذا الاضافة لتلا يلزم مخالفة اللازم من الملزوم وهو اي الاسم
فما من معرب ومبني وجه الحصر ان الاسم لا يخلو اما مركب مع الغير او لا فالثاني مبني كالاسماء المعدودة
المفردة مثل زيد وعمر بالوقف والاول اما مع تحقق العامل او لا فالثاني مبني ايضا كالاسماء المعدودة
المضافة مثل علام زيد يسكن المضاف والاول لا يخلو اما مشابه لمبني الاصل او لا فالاول مبني ايضا و
الثاني معرب فان قيل قوله هو مبتدأ وقوله معرب وصفي خبر فان
قدم الربط على العطف يلزم حمل الخاص على العام وذلك غير جائز لان المبتدأ منحصري الخبر والخاص
العام في الخاص غير جائز وان قدم العطف على الربط يلزم حمل الخبرين المتعدين المتباينين على

والثاني في حكم الخبرين لان ما بعد الشئ كانه فعلانا المشايخ في بعض النسخ

له ان المبتدأ الخ فان قيل ان حصر المبتدأ في الخبر لا يكون الا ان المحصورة الكلمة لا في المصلا كقولنا الحيوان انسان ولا سررا الكلية هابل جملة في حكم
الجزئية فيكون اكتفى بعض الاسماء معرب وبعضه مبني ولا مضائق فيه قلنا لان المبتدأ على قسمين محددات ومبني في المسائل فالاول في خبر الخبر

شئ واحد وهو باطل وايضا ان قدم العطف فيكون ان خبرا واحدا فينبغي ان يجري الاعراب على جزء واحد لان مقتضى الاعراب واحد وهو الخبر يتو ايضا هذا مقام الحصر فينبغي ان يورد ادوات الحصر في ما هو الامر عربي وصني وايضا الجمع يحرف الجمع بلفظ الجمع فيعلم ان مجموعهما اسم لا كل واحد منهما والامر ليس كذلك بل كل واحد منهما اسم على الوحدة فاجاب الشارح الهندي ان قوله هو مبتدأ وخبره محذوف اے قسما و يورد عليه انه لا يجي المطابقة بين المبتدأ والخبر في الافراد والتثنية فاجاب الشارح الهندي ان قسما تثنية وكل تثنية مؤل بتاويل المفردة المكرراى قسم وقسم لكنه محذوف اذ التثنية موضوعة لمجموع الاثنين لا لمفردو لمفردو قوله معرب وصني مرفوعان على انهما خبر مبتدأ محذوف اى احدهما معرب وثانيهما مبني لكن هذا الجواب ضعيف اذ فيه حذف اركان الكلام فالاولى في الجواب ان قوله هو مبتدأ ومعرب وصني خبره والعطف مقدم على الربط والعطف اذا كان مقدما على الربط في مجموع الاخبار بمنزلة خبر واحد وفيه ضمير واحد وحكم واحد ويعبر عنه بلفظ واحد ولذا عبر عنه اي قسما وانقلت يلزم حمل الاخبار المتعددة المتباعدة على شئ واحد قلنا التباين فيما بينهما لا بالنسبة الى المبتدأ لانها نوعان منه وان قيل يبغي ان يجري الاعراب على جزء واحد لا قضاء واحدة جهة الاعراب وهي الجزئية قلنا الواجبي على جزء واحد يلزم الترجيح بلا مرجح وانقلت يبغي ان يورد ادوات الحصر قلنا انها اعم لفظا كان او معنى وههنا معنى لان تقديم العطف على الربط من ادوات الحصر وان كان معنى وانقلت ان مجموعهما اسم لا كل واحد منهما والامر ليس كذلك قلنا هذا انما يرد لو كان هذا التقسيم من قبيل تقسيم الكل الى الاجزاء فالكل يطلق ويصدق على مجموع الاجزاء لا على كل جزء جزء مثل السكجيين ملء وعسل وخل بل هذا التقسيم من قبيل تقسيم الكل الى الجزئيات والكل يطلق ويصدق على مجموع الجزئيات كذلك يصدق على كل جزئي جزئي كما يصح اطلاق الحيوان بالانسان فالعرب الفاء للتفصيل بعد الاجمال فان قيل قسم الشئ اخص منه والمعرب اعم من الاسم لانه يتناول المضارع ايضا فلا يصح كون المعرب قسما من الاسم قلنا المراد بالمعرب الذي هو قسم من الاسم ولا شك ان المعرب الاسمي قسم من مطلق الاسم المركب اى الاسم المركب ولم يورد ضمير الفصل مع تعريف الخبر لعدم التباس الخبر بالصفة لان المعرب في جانب المحدود والمركب في جانب المحد والمحدد والمحد لا يكونان موصوفا وصفة بل مبتدأ وخبر فان قيل تعريف المعرب لا يكون مانعا عن دخول الغير لدخول المرفيه بخواضرب لانه مركب مع المنوى ولم يشبهه معنى الاصل لانه يلزم تشبيه الشئ لنفسه قلنا المحدود والمحد كلاهما صفتان للاسم لا مطلق المعرب ولا مطلق المركب بقدرية

عنه قوله بل مبتدأ اء لان التعريف عبارة عما يحمل على المعروف تصويرا كما هو معتبر في محله ١٣ بحكمه على عنه

بحث الاسم فان قيل كيف يعبر تعريف الاسم المعرب وتوصيفه بالمركب لانه قسم من الكلمة والمأخوذ
 في تعريفها الافراد فالاسم ايضاً يكون مفرداً قلنا ان للمركب معنيين المعنى اللغوي اى المضموم مع الغير
 والاصطلاحى وهو المركب من الكلمتين والثانى للاسم الثانى لا الاول والمراد هنا الاول لا الثانى بقريته
 وقوعه في تعريف الاسم وبقرينة وقوع مع صلت له لان صلة المركب الاصطلاحى كلمة من فان قيل فلي
 هذا لم يتناول التعريف لعلبك فانه معرب غير منصرف باعتبار الجزء الثانى مع انه مركب بالمعنى الاصطلاحى
 قلنا انه مركب بالمعنى الاصطلاحى قبل العلمية وبعد العلمية صار كلمة واحدة فيركب مع العامل اى
 يضم مع العامل بالمعنى اللغوي فان قيل التعريف لا يكون مانعاً عن دخول الغير لانه دخل فيه غلام
 في غلام زيد لانه مركب مع المضاف اليه وغير مشابه بالمبنى الاصل مع انه مبنى فاجاب عنه الشارح الهندي
 ان المراد بالغير هو العامل وزيد ليس بعامل في الغلام لكن هذا الجواب ضعيف لانه خرج عنه المبتدأ والخبر
 لان كلا واحد منهما مركب مع صاحبه وليس احدهما عاملاً في الآخر على هذا ذهب الجمهور ولا مركب مع العامل
 المعنوى اذ تركب اللفظي مع المعنوى محال فاجاب الشارح بان المراد بالتركيب تركيباً يتحقق معه عاملة و
 المراد بالغير اعم من العامل وغيره فدخل فيه المبتدأ والخبر لتركيب كل منهما مع الآخر وتحقق العامل المعنوى
 مع ذلك التركيب وخرج منه غلام في غلام زيد لانه مركب مع زيد لكنه لم يتحقق معه عاملة اذ هو من
 الاسماء المعدودة المضافة والاسماء المعدودة مبنية مضافة كانت او مفردة عند المصدر الذى لم
 يشبه اى لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب فان قيل تعريف المعرب لا يكون مانعاً عن
 دخول الغير لدخول سائر المبنيات فيه سوى الاسماء الاشارة والمضمرات والموصولات اذ المشابهة
 لمبنى الاصل موجودة في هذه الثلاثة وهى الاحتياج لا في الباقية فتكون غير مشابهة ولم تعرب بل
 هى مبنية قلنا المراد بالمشابهة المناسبة من قبيل ذكر الخاص وازادة العام بقريته ذكر المناسبة في
 مقابل المعرب وهو المبنى بقوله المبنى ما تناسب مبنى الخ والمناسبة تحصل باحد الامور الستة وكل
 المبنيات لا تخلو عن تلك المناسبة فان قيل تعريف المعرب لا يكون جامعاً لافراد الخروج غير المنصرف
 عنه اذ هو مشابه بالفعل الماضى في كون كل منهما فرعاً مع انه معرب وايضاً المراد بالمناسبة اما خاصة
 او مناسبة ما فالاول غير معلوم وعلى الثانى ينبغي ان يكون الاسم المعرب ايضاً مبنياً بالمشابهة مبنى الاصل
 في كون كل منهما كلمة قلنا المراد بالمناسبة المؤثرة في منع الاعراب ومناسبة غير المنصرف لمبنى الاصل غير
 مؤثرة في منع الاعراب بل مؤثرة في منع الجرو والتوين وعن الثانى ان المراد بالمناسبة المؤثرة المناسبة
 الخاصة وهى ما ذكر صاحب المفصل في بحث المبنيات من انها احدى الامور الستة فاطلب هناك

ومناسبة الاسم للعرب فلا سمي المبني في اشتراكه الجنبى ليست من تلك الامور مبنى الاصل اء المبني
الذى هو الاصل في البناء فان قيل تعريف العرب لا يكون جامعاً لافراده لخروج اسم الفاعل
لانه مشابه بالمضارع وهو مبنى الاصل لان اصله مبنى وهو الماضى او الاصل في الافعال البناء وهذا
بناء على ان المبني اسم مفعول مضاف الى مفعول ما لم يسم فاعله فيكون المعنى معنى اصله او مضاف
الى الظرف فيكون المعنى في الاصل قلنا هذا انما يريد لو كان اضافة المبني الى الاصل لامية وليست
كذلك بل هي بيانية وبين المبني والاصل عموم وخصوص من وجه فوجد شرط اضافة البيانية واما
اتخاذ المضاف من المضاف اليه فليس بكيفية بل هو بطريق التقلب والمبني الاصل امور ثلاثة اتفاقاً
وهو الماضى والامر غير اللام والحرف والجملة عند صاحب المفصل فالاسم جنس شامل لكل من
الاسماء وقوله المركب فصل خرج به الاسماء المعددة المفردة ويقول تركيباً يتحقق معه ما مله
خرج اسماء المعددة المضافة كغلام زيد ويقول لم يشبه مبنى الاصل خرج الاسماء المركبة مع تحقق
العامل فيها التى تناسب باحد المناسبات الستة مع المبني الاصل فان قيل الكافية ما خذوة من
المفصل فلم ذكر المصم قيد التركيب ولم يذكره صاحب المفصل قلنا صاحب المفصل قد اعتبر
في كون الاسم عربياً اصطلاحياً مجرد صلاحية الاسم للاعراب وذلك يحصل بانتفاء المشابهة وان
كان الاسم غير مركب والمصم قد اعتبر مع ذلك الصلاحية حصول استحقاق الاعراب بالفعل وذلك
لا يحصل الا بالتركيب فلذا اخذ المصم قيد التركيب في تعريفه فان قيل لم عدل المصم عن تعريف
الجمهور حيث قالوا هو ما اختلف آخره باختلاف العوامل قلنا في تعريفهم تقليد الشئ على نفسه لان
الاختلاف لما كان غرضاً من العرب كان موضوعاً آخر العرب وانما كان تعريفه كان موضعاً مقدماً
العرب فيلزم تقديم ما اختلف آخره الخ فيما اختلف آخره الخ وذلك غير جائز وايضاً تعريفهم غير
جامع لافراده لانه لا يتناول الاسماء المعدودة اذا ما كتبت مع عواملها ابتداء اذ هي معرفة ولم
يوجد الاختلاف فيها بل فيها حدوث الاعراب وانما اختار الجمهور ذلك التعريف لانه رسمى علامة
له لا حسنة له وحكمة اى من حملها احكام العرب واتادة المرتبة عليه من حيث هو عرب فان
قيل اضافة الحكم الى ضمير العرب استغرافية او جنسية فيلزم الكذب انه يكون بعض الاسماء
العرب بغير حكم لاختلاف كالا اسماء المعدودة اذا ما كتبت مع عواملها ابتداء فحكمها حدوث الاعراب
الاختلاف قلنا اضافة الحكم الى ضمير العرب عهد يتولد اعراب الشارح عنه بكلمة من التبعية فيكون
المعنى من حكمه فان قيل من التبعية تدخل على الجمع والحكم مفرد قلنا هذا المفرد بمعنى الجمع

فلذا قال الشارح من جملة احكامه اى بعض احكامه وزاد قوله جملة لتكون العبارة على وجه التفصيل
بعد الجمال ولا شك ان الاختلاف بعض احكامه واختار بيان حكم الاختلاف من بين سائر الاحكام
اشارة الى وجه العدد من تعريف الجمهور للمعرب فان قيل الحكم بمعنى نسبة احدى الكلمتين الى الأخرى
ايجابا وسليما فيكون التقدير للمعرب الاختلاف فيلزم حمل صرف الوصف على الذات قلنا الحكم عند النحوي
بمعنى الاثر والمعنى المذكور عند المنطقيين ولذا قال الشارح وآثاره فان قيل اضافة الحكم بمعنى
الاثر الى ضمير المعرب غير صحيح لان اثر الشئ صادر عن ذلك الشئ فيضاف الى مؤثر والاختلاف صادر
عن العامل لا عن المعرب قلنا تلك الاضافة لادنى مناسبة وشي ان هذا الاثر وان كان اثر العامل لكنه
واقع ومرتب على المعرب فيكون ^{من مبدأ} اثار المؤثر الى المؤثر فيه فان قيل لا نسلم ان حكم الاختلاف
لان الاختلاف غير موجود في فرد من افراد المعرب لان الفاعل معرب وحكمه رفع والمفعول معرب
وحكمه نصب والمضاف اليه معرب وحكمه جر لا الاختلاف في الكل قلنا الاختلاف حكمه بقيد جينية اى
هو معرب من حيث هو معرب لامن حيث هو فاعل او مفعول او مضاف اية ان يختلف اخره اى الحرف
الذى هو آخر المعرب فان قيل التنثية والجمع معربان مع ان آخرهما وهما لونه لم يختلف باختلاف
العوامل بل مكسورة دائما في التنثية ومفروحة في الجمع قلنا المراد بالآخر آخر حرف المعرب والنون فيما ليست
باخرهما بل هي كلمة مستقلة فان قيل ينقض هذا الحكم بقولك جاء في زيد ورأيت زيدا ومررت بزيدا فانه معرب
ولم يختلف اخره وهو الدال قلنا الاختلاف في الأخرام من ان يكون ذاتا او صفة وهما وان لم يحصل ذاتا
لكنه حصل صفة والاختلاف الذاتي تبدل حرف بحرف في الاسم الذى اعرب به بالحرف والاختلاف الصفى
تبدل حركة بحركة في الاسم الذى اعرب به بالحركة فان قيل الاختلاف الذاتي منقوض بالتنثية والجمع في حالتي
النصب والجر لانهما معربان ولم يختلف آخرهما وهو الياء والاختلاف الصفى منقوض بغير المنصرف لانه معرب
ولم يختلف آخره في حالتي النصب والجر بل هو بحالة واحدة وهي الفتحة وايضا يجمع المؤنث السالم فانه مكسور
في الحالتين قلنا الاختلاف الذاتي والصفى كلاهما اعم من ان يكونا حقيقة او حكما وهما وان لم يوجد حقيقة لكنه
وجد حكما لان اياء بعد العامل الجار علامة الجرح حقيقة وبعد العامل الناصب علامة النصب حكما والفتحة في
غير المنصرف بعد العامل الناصب علامة النصب حقيقة وبعد العامل الجار علامة الجرح حكما والكسرة في جمع المثنى

فيكون التقدير اياه فان قيل لو كان الحكم بمعنى النسبة يكون التعليق بنسبة المعرب اختلاف قلنا عبارات الاستاذ العامة مجتزئة من ان نسبة
المعرب الاختلاف فان قيل فعلى لا يصح التعرّف بقوله فيضم والمخ لا ان النسبة ليست بذات قلنا مراد الاسماء بالذات ليس مقابل العرض
بل المراد بالذات باللام به المبدأ الذى هو الاختلاف المبدأ وحمل المبدأ على ما قام به لا يصح الا بالمواطات اعني بدان واسطة ذوقه وفيه

السالم بعد العامل الناصب علامة النصب حكماً فالحقيقي ما يكون الاعراب في الاحوال الثلاثة مختلفاً ولا يكون بعض الاحوال تابعاً للبعض والحكمى ما لا يكون الاعراب في الاحوال الثلاثة مختلفاً بل بعضها تابع للبعض باختلاف العوامل اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل قلنا لانسلم ان الاختلاف حكمه المعرب لانه يوجد في المبني ايضاً كما اذا قال السائل اجاء نريد فقال المجيب من بضم النون متابعة لضم زيد وهكذا في حالتي النصب والجرفان من معنى واختلف آخره باختلاف العوامل اى المؤثرات وهى حركات ال زيد قلنا المراد بالعوامل العوامل الداخلية عليه والحركات الدال غير داخلة على من لان نريد امة كور في قول السائل ومن مذكور في قول المجيب فان قيل ينقض بقولنا ان زيد امضروب وانى ضربت نريد ادا فى ضارب نريد فان عامل نريد مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية ولم يختلف آخذ زيد قلنا المراد بالاختلاف الاختلاف في العمل والاختلاف في العمل غير موجود في هذه الصور بل الاختلاف فيها في الذات فان قيل الاختلاف في العمل ايضاً موجود لان عمل الحرف والاسم لمتشابهة الفعل لا بالذات وعمل الفعل بالذات قلنا المراد باختلاف العمل ان يعمل بعض منها خلاف الآخر من الرفع والنصب فان قيل العوامل جمع عامل لا يجمع على فاعل قلنا لانسلم ان العوامل جمع عامل بل جمع عاملة لان موصوفها الكلمة لان العامل اما الاسم او الفعل والحرف وكلها كلمة او نقول ان فاعل الصفة لا يجمع على فواعل والعامل جعل اسماً عند النحوي لمائة اشياء كما قال ناظم العوامل لفظاً او تقديرًا فان قيل انهما منصوبان فبأى وجه نصبهما قلنا نصبهما على التمييز عن نسبة يختلف الى آخره او منصوبان على المصدرية فان قيل كيف يجمع النصب على المصدرية والفعل غير مشتمل عليهما قلنا انهما محذوف المضاف اى اختلاف لفظ او اختلاف تقدير ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه واعطى له اعراب المضاف واسم المضاف ولم يتعرض الشارح الى النصب على الصفة بانه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف اى اختلاف لفظ او تقدير لانه يحتاج الى خلاف الاصلين حذف وهما الموصوف وجعل اللفظ بمعنى الملفوظ او المصدر فان قيل النصب على المصدرية ايضاً يحتاج الى خلاف الاصل وحذف المضاف قلنا في الحال محذور آخر وهو لزوم الفصل بين الحال وصاحبه بقوله باختلاف العوامل وجواز الفصل مختلف فيه فان قيل لانسلم ان حكم المعرب الاختلاف لعدم وجود الاختلاف لافى العوامل ولا في الاخر اذ اركب الاسماء مع عاملها ابتداء بل حكمها حدوث الاعراب باختلاف قلنا ان للمعرب احكاماً كثيرة احدها الاختلاف والحدوث حكم اخر من الاحكام التى لم تذكر فالجواب ان الاختلاف خاصة غير شاملة بجميع الاسماء المعربة ثم اعلما ان الاختلاف في آخر الاسم اما ذاتا او صفة وكل واحد منهما الحقيقة او حكماً وكلوا حد منهما اما لفظاً او تقديرًا فمثال الاختلاف الذاتى الحقيقي كما في قولك جامى ابوك

٢٠ لانها مؤثرات في حركات اسم الاستفهام حركاته موافقة لحركات المستفهم عنه ١٢

ورأيت اباك ومررت بابيك ومثال الذاتي المحكى اللفظي كما في التثنية والجمع ومثال الصفتي اللفظي الحقيقي
كقولك جاءني زيد الخ ومثال الصفتي اللفظي المحكى جلدني احد ورأيت احد ومررت باحد ومثال الذاتي
الحقيقي التقديري جلدني ابو القوم الخ ومثال الذاتي المحكى التقديري جاءني مسلما القوم الخ ومثال الصفتي
الحقيقي التقديري كما في جلدني فتى الخ ومثال الصفتي المحكى التقديري كما في جاءني موسى ورأيت موسى و
مررت بموسى الاعراب ما حركه او حرف علة ساكنة وهو حرف مباني بقرينة شهرة الاعراب انه حرف او
حركة | اختلف آخره به من حيث هو معرب ذاتا او صفة لفظا او تقديرا حقيقة او حكما فان قيل
تعريف الاعراب غير مانع عن دخول الغير فيه لصدقه على العامل والمعنى المقتضى فان كلا منهما سبب
لاختلاف آخر المعرب وليس بالاعراب قلنا كلمة ما عبارة عن حرف او حركة لا عن مطلق الثبوت فخرج العامل
والمعنى المقتضى اذ هاتين الحرفين او حركة فان قيل دخل فيه الحرف العامل لانه حرف يختلف آخر
المعرب به مع انه ليس بالاعراب قلنا المراد بالحرف الحرف العلة الساكنة او الحرف المباني لا المعاني و
الحروف العاملة حروف معانية لامبانية لكن هذا الجواب ضعيف لان كلمة ما في التعريف جنس والمقصود
في الاجناس العموم والشمول فالخروج بها غير مسلم فالاولى في الجواب ان كلمة ما باقية على عمومها بمعنى
شئ ولا يدخل العامل والمقتضى في التعريف اذ الباء في قوله به سببية للاختلاف والمتبادر من السبب السبب
القريب والسبب القريب لا اختلاف آخر المعرب اعراب لان العامل سبب لاختلاف آخر المعرب بالواسطتين
وهما المعنى المقتضى والاعراب والمعنى المقتضى سبب للاختلاف بواسطة واحدة وهو الاعراب والاعراب
سبب لاختلاف آخر المعرب بغير الواسطة فان قيل دخل في تعريف الاعراب حركة غلامى لانه حركة
اختلف بها آخر المعرب لان اصله غلام مع انها ليست اعرابا قلنا قيد الجيشية مراد في التعريف فيكون
التقدير اختلف آخره من حيث هو معرب واختلف الغلام بهذه الكسرة ليس من حيث هو انه معرب بل من
حيث انه قبل ياء المتكلم اذ الياء يقتضى الكسرة ما قبلها ولذلك صار الاعراب تقديريا فان قيل تعريف
الاعراب غير جامع لافراد الخروج الاعراب بالحركة لانه اعراب ولا يختلف به آخر المعرب وهو محل الاعراب
كما في جلدني زيد قلنا اختلاف آخر المعرب اعراب اعم من ان يكون ذاتا كما في الاعراب بالحرف او صفة كما في
الاعراب بالحركة وهما وان لم يكن ذاتا لكنه صفة فان قيل تعريف الاعراب غير جامع لخروج الاعراب
التقديري اذ لا يختلف به آخر المعرب قلنا الاختلاف في آخره اعم من ان يكون لفظا كما في الاعراب اللفظي او
تقديرا كما في الاعراب التقديري فان قيل تعريف الاعراب غير جامع لافراد الخروج اعراب غير المنصرف
والتثنية وجمع المذكر السالم والجمع المؤنث السالم اذ لا يختلف به آخرها في حالتها النصب والجر قلنا الاختلاف

له قوله ما في قوله آه اتول في الجواب عنه التعريف مانع لان المعنى الحقيقي والعامل وان بقيهما اختلف آخره به على تقدير بقوله كلمة ما على عمومها

في آخر المعرب اعترض ان يكون حقيقه وهو ما يكون في الاحوال الثلاثة وبعضها ليس بتابع للبعض او حكما
وهو ما لا يكون في الاحوال الثلاثة بل يكون بعضها تابعا للبعض كما في هذه الاسماء وانما هذه يختلف
اخرها اخلافا حكما لان الفتحه بعد العامل الناصب في غير المنصرف علامة النصب حقيقة وبعد الجار
علامة لجر حكما والكسرة في جمع المثنى السالم والياء في التنبيه وجمع المذكر السالم بعد العامل الجار علامة
الجر حقيقة وبعد العامل الناصب علامة النصب حكما المناسبة بين النصب والجر في الدلالة بالفضلة فان
قبيل قوله ليدل لا يخلو ما داخل في التعريف اولا فان كان داخل فلا بد من بيان شئ محتمل عنه به لان القيد
الماخوذة في التعريفات للاحتراز وان كان غير اصل فذكره ههنا مستدركا قلنا انه غير داخل بل يؤول المص
الامالي الكافية ليس هذا من تمام المحدث وقوله ليدل ظرف مستقر متعلق بوضع المقدر المفهوم من نحوى
الكلام بمعنى وضع الاعراب ليدل الخ فهذا جملة مستأنفة لا تتعلق لها بالتعريف لكن هذا الجواب ضعيف
لانه متصل بالتعريف وايضا الاصل في الظرف ظرف لغو فالحق في الجواب انه داخل في التعريف والقيود
الماخوذة في التعريفات لا يلزم ان يكون للاحتراز بل كثيرا ما تكون لفائدة اخرى والفائدة في ذكر التنبيه
على فائدة اختلاف وضع الاعراب فكان السائل سئل ما الفائدة في اختلاف وضع الاعراب فقال
المص ليدل الخ لانه خارج عن المحدث متعلق بما خارج عن المحدث وهو وضع المقدر اذ خروجه عن المحدث
أمر بعيد اذ هو متصل به وتعلقه بما خارج عن المحدث بعيد اذ الاصل في الظروف الظرف اللغوي واذ
اجتمع البعدان يسمى بغاية البعد ليدل الاختلاف اذ ما به الاختلاف ففي تعدد المرجع اشارة الى اختلاف
المذهب بين مذهب المتقدم ومذهب المتأخر فذهب المتقدم من الاعراب عبارة عن نفس الاختلاف
لان الاعراب ضد الباء والبناء عبارة عن عدم الاختلاف فيكون الاعراب عبارة عن الاختلاف ومن ذهب
المأخران الاعراب عبارة عن ما به الاختلاف اذ الاعراب علامة والاصل في العلامة ان تكون محققة
موجودة والمحقق الموجود ما به الاختلاف للاختلاف لكن المذهب الثاني اولى من الاول لانه ان
كان الاعراب نفس الاختلاف فيلزم وجود بعض الاسماء المعربة بدون الاعراب كما ان الاسماء
المعدودة اذا ركبت مع عاملها ابتداء في معربة والاختلاف فيها لان الاختلاف عبارة عن
تبدل حركة بحركة ولم يوجد فيها على المعاني وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة ففي تفسير
المعاني بالفاعلية الخ رد على الشارح الرضحي حيث قال ان المعاني عبارة عن كون الاسم معدة وكون الاسم
فضلة بلا واسطة او بالواسطة ووجه الرد ان المعاني لو كانت عبارة عن كونين المذكورين يلزم التنازع
في كلامي المص لان المفهوم من علم المعاني ^{في} يكون كوفيه ^{في} النور والمفهوم من قوله فالرفع علم الفاعلية ^{في} العلم

عبارة عن الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة عليه فان قيل الاعتوار اخذ جماعة شيئاً
واحد ابعد الواحد لا بالاجتماع والاخذ متعد بنفسه فينبغي ان يقول المص المعتبرة اية بغير على فاجاب
الشراح الهندي انه على صيغة اسم المفعول والقاعدة ان الفعل المتعدي وشبهه اذا اخذ منه المجرول
او اسم المفعول يصير لازماً فيصح تعديته بعلى لكن هذا الجواب ضعيف لان الاصل اسناد الفعل
وشبهه الى الفاعل واذا كان المعتورة بصيغة اسم المفعول يلزم الاسناد الى المفعول وذا خلاف
الاصل فالحق في الجواب ان يقال انه بصيغة اسم الفاعل واما تعديته بعلى لنضمنه معنى الورد
والاستيلاء وهما يتعديان بعلى كما يقال ماء وورد على النجس نجس واستيلاء المؤمنين على الكفار
فكذا يتعدى الاعتوار بعلى والتضمين ما ذكر الفعل وشبهه ويراد منه معنى الفعل الآخر وشبهه بقرينة
صلة الفعل الآخر يوضع المنضم موضع المتضمن ويكون المنضم من متعلقات المتضمن
فيكون التقدير على المعاني الواردة او المستولية على اسم المعرب اعتوار اي سبيل المناوبة والبدلية
لا على سبيل الاجتماع فان قيل لموضع الاعراب مختلفا ولم يجعل له علامة واحدة كالرفع في الاخر
الثلاثة او النصب او الجر قلنا الاعراب علامة على المعاني المعتورة وهي متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لاختلاف
بعضها مع بعض فينبغي ان يكون علاماتها ايضاً متعاقبة متناوبة غير مجتمعة في العلامة الواحدة فوضع
نفس الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضعه مختلف لاختلاف تلك المعاني وبسبب ذلك الاختلاف
وقع الاختلاف في آخر المعرب فان قيل للاسم محلة ثلاثة اوله وآوسطه وآخره فلم خص الاعراب
بالآخر قلنا الاسم دال بالمسئى والاعراب دال على صفة المسئى وهي الفاعلية الخ والصفة متأخرة
عن الموصوف فالدال بالصفة ينبغي ان يكون مؤخر عن الدال بالموصوف فان قيل لم الرأى في
المعتورة مع وجود قاعدة الاعلال قلنا انه محمول على المتعاور ولم يوجد فيه قاعدة الاعلال فنصح
في المعتورة ايضاً ووجه الحمل ان في المعتورة فعل من الجانبين والموضوع لهذا المعنى باب التفاعل
والاعراب في اللغة مأخوذ من اعرابه اذا اوضحه فيكون الاعراب بمعنى الايضاح او مأخوذ من عزبت
معدته اذا فسدت فان قيل تسمية الاعراب الاصطلاحى بالاعراب بمعنى الاول صحيح لوجود
النسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحى فان الاعراب الاصطلاحى ايضاً موضع للمعاني المقترضة
للاعراب وبالمعنى الثاني غير صحيح لان الاعراب الاصطلاحى مصحح لا مفسد قلنا الهزة في الاعراب
بالمعنى الثاني للسلب فيكون الاعراب بمعنى الثاني سلب الفساد ولا شك ان الاعراب الاصطلاحى
مزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض والهزة للسلب كما جاء في قول رسول الله صلى الله عليه

وسلم من بعض فهو مؤمن ومن اجنى فهو كافر والنوعان اي انواع الاعراب الاسم ثلثة: رفع ونصب
وجرفان قيل حصر النوع الاعراب في هذه الانواع الثلاثة غير صحيح لوجود نوع رابع للاعراب
وهو الجزم قلنا اضافة النوع الى الاعراب عهدية والمعهود بها النوع الاعراب الاسم والجزم نوع
من الاعراب الفعل فان قيل النوع مبتدأ وقوله رفع ونصب وجرح خبره فان كان العطف مقدما
على الربط فيكون المجموع خبرا واحدا فينبغي ان يجرى الاعراب على جزء واحد لان مقتضى الاعراب
واحد وهو الخبرية وايضا هذا مقام الحصر لا بد من ادوات الحصر وان كان الربط مقدما على العطف
يلزم حمل الواحد على المتعدد وذلك غير جائز فاجاب الشارح الهندي ان انواعه مبتدأ والخبر
محدوف وهو ثلثة وقوله رفع ونصب وجرح فروع على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره احدها
رفع وثانيها الخ لكن هذا الجواب ضعيف اذ فيه يلزم حذف اركان الكلام فالاولى في الجواب ان
يقال ان انواعه مبتدأ ورفع الخ خبره والعطف مقدما على الربط والعطف اذا قدم على الربط
يكون الاخبار المتعددة بمنزلة خبر واحد ويعبر عنها بلفظ واحد ولهذا قدر الشارح لفظ ثلثة
واما اجزاء الاعرابات الثلاثة على جزء فلان كل جزء صالح للاعراب فلما جرى على جزء واحد يلزم
الترجيح بلام مرجح وايضا تقديم العطف على الربط من ادوات المحصور وان كان معنوبا وانما انحصر
الاعراب في الانواع الثلاثة لان الاعراب دال على المعاني المعنوية وهي ثلثة فالدال ايضا ثلثة
وتختص هذه الاسماء بالحركات والحروف الاعرابية ويطلق الضمة والفتحة والكسرة على الحركات
الاعرابية والبنائية الاولى على الفتحة والثاني على الكسرة والضم والفتح والكسر يدون التاء مختص
بالحركات البنائية فيكون بين الرفع والنصب والجرح وبين الضم والفتح والكسر تباين وبين الرفع الخ و
بين الضمة الخ بالتاء عموم وخصوص من وجه يقتضي ثلثة ما دات فمادة الاجتماع الحركات الاعرابية
ومادة الافتراق من جانب الرفع الخ الحروف الاعرابية ومادة الافتراق من جانب الضمة الخ الحركات
البنائية وبين الضمة بالتاء الخ والضم بغير التاء الخ عموم وخصوص مطلق يقتضي ما تبين فمادة
الاجتماع الحركات البنائية ومادة الافتراق من جانب الضمة بالتاء الخ الحركات الاعرابية وسمى الرفع به
لارتفاع الشفتين حين التلفظ به اولانه علامة الرفع والعداة وسمى النصب به لانخفاض الشفتين
حين التلفظ به اولانه علامة لما ينتصب عن الكلام بل هو فضلة وسمى الجرحه لانخوار الفك السفلي
حين التلفظ به اولانه عامله يجر الفعل وشبهه الى مدخوله لما فرغ المصنف من بيان تقسيم الاعراب الى
الانواع شرع في تقسيم الانواع الى مدلولاتها فقال في الرفع حركة كان او حرفا فالفاء للتفصيل و

التعريف لدفع التوهيم ارادة المحركات من الرفع لانها المتبادر منه علم الفاعلية اى علامة كون
الشئ فاعلا حقيقة او حكما فان قيل العلم يحى على معان ثلاثة بمعنى المكان المرتفع كما في قوله تعالى في
البحر كالا علام وهذا المعنى غير مستقيم في هذا المقام وبمعنى ما وضع لشيء معين غير متناول غيره بوضع
واحد وهذا المعنى غير صحيح لان علم الشئ يحمل عليه كما يقال هذا الرجل نريد ولا يصح الحمل ههنا فلا يقال
الفاعل رفع لان الفاعل اسم والرفع حرف او حركة فلا يحى الاتحاد في الوجود بين المحمول عليه وهو شرط
بينهما وايضا لا يصح حمل على الرفع لانه من قبيل اطلاق النقيض بالنقيض لان العلم اسم والرفع حركة او حرف
وايضا العلم قد يتناول الى غير مسمى باوضاع متعددة والرفع لا يتناول غير الفاعل اصلا وبمعنى العلامة ولا يصح
المراد هذا المعنى لانه يلزم اخذ معنى من معاني المشترك بدون القرينة وهو غير جائز قلنا المراد بالعلامة
والقرينة عليه تغذر المعنيين الآخرين فان قيل المتبادر من الياء في الفاعلية الياء النسبية وهي ما
تقول بالمنسوب والمنسوب يقتضى الموصوف والمنسوب اليه فالمنسوب موصوفه والمنسوب
اليه ما يكون ملحوظا به الياء فيكون التقدير علم الشئ المنسوب الى الفاعل والشئ المنسوب الى الفاعل فعل
او شبهة فالرفع علامة لهما والامر ليس كذلك قلنا الياء والتاء مصدرين وان هو ما يجعل للمحوقها خبرا
للكون المحذوف فيكون التقدير علامة كون الشئ فاعلا فان قيل لما كان الرفع علامة الفاعل فلا يصح
ايراده في باقى الاسماء المرفوعة قلنا الفاعل اعم من الحقيقي والحكمى والاول ما يكون مسندا اليه وجزءا
ثانيا من الكلام والثاني ما يكون احدهما كالمبتدأ والخبر واسم ما ولا فان قيل لشيء بالاختصار فينبغي ان يقول
فالرفع علم الفاعل بدون الياء والتاء قلنا المتبادر من الفاعل ذاته وذاته في جاء في زيد موجود في رأيت
في زيد الياء والرفع غير موجود فعلم ان الرفع علامته وصف الفاعلية وهذا الوصف لا يحصل الا بالحق الياء
والتاء المصدرية والنصب حرف او حركة علم المفعولية علامة كون الشئ مفعولا حقيقة او حكما الاول
كالفاعل الخمسة والثاني الملحقات بها في الفضلية اى عدم كونها مسندا او مسندا اليه كالحال والتميز
والجور حركة او حرفا علم الاضافة اى علامة كون الشئ مضافا فان قيل الاضافة نسبة بين المضاف و
المضاف اليه وهي امر معنوي والجور يجري على امر لفظي فكيف يكون الجور علم الاضافة قلنا الاضافة مصدر
مبنى للمفعول فالمراد به المضاف اليه وهو امر لفظي فان قيل المضاف اليه ذات وذاته في غلام زيد كائن
في جار في زيد والجور فيه غير موجود قلنا المضاف اليه كون الشئ مضافا اليه فالمراد بالاضافة كون الشئ مضافا
اليه لا صرف الوصف ولا صرف الذات ولا يراى منه كون الشئ مضافا لان الجور مقابل للرفع والنصب فمحله
ايضا مقابل لهما والمقابل لهما هو المضاف اليه لا المضاف اذا المضاف يقع فاعلا ومفعولا ومضافا اليه فان

قيل التغير اذ وقع في عبارة العمد لا يخلو عن ثلثة فمالكتة في الحاق الياء المصدر به بالفاعل و
 المفعول لا بالاضافة قلنا ان الاضافة مصدر بنفسها فلم تنجح الى الحاق الياء والفاعل والمفعول ليسا
 بمصدرين فمصدر يتبعهما لا يحصل الا بالحاق الياء والتاء وانما خص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول
 والجريا لمضاف اليه لان الرفع ثقيل والفاعل قليل باعتبار الانواع لانه نوع واحد والنصب خفيف و
 المفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطى الثقيل للقليل والخفيف للكثير رعاية للتعاقل ولما لم يبق للمضاف
 اليه علامة سوى الجر فجعل علامة له والعامل الى عامل الاسم لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم
 المقضى للاعراب الى شئ بسببه يحصل معنى من المعتورة على العرب المقضية للاعراب كما في جاء في
 زيد جاء عامل حصل به معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت رأيت رأيت رأيت رأيت رأيت
 به معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها. وفي مررت بزيد الياء عامل حصل به معنى الاضافة
 في زيد فجعل الجر علامة لها. **فان قيل** تعريف العامل غير جامع لافرادة الخروج عامل المضارع
 عنه اذ لم يحصل به في المضارع معنى من المعاني قلنا اللام في العامل عهدية والمعهود بها عامل الاسم بقويته
 البحث فان قيل تعريف العامل غير جامع لخروج عامل المبتدأ والخبر لانه معنوي والمراد من العامل لفظي لانه
 قوي قلنا العامل اعم لفظيا كان او معنويا اذ حصل به كون الشئ مسندا والاخر مسندا اليه وهذا المعنى
 هو المقضى لرفع الشئين فان قيل مالكتة في تقدير الجار والمجرور على الفعل المتعلق في تعريف العامل
 وفي التأخير من الفعل في تعريف الاعراب قلنا حصول المعنى المقضى مختص بالعامل فقد مر الجار والمجرور
 المجرور ليدل التقدير على الحصر والاختصاص لان تقدير ما حقه التأخير يفيد الحصر والاختصاص
 واختلاف آخر المعرب غير منحصر في الاعراب اذ يحصل بالعامل والمعنى المقضى ايضاً فلم يتقدم الجار والمجرور
 على الفعل كيلا يدل على حصر الاختلاف في الاعراب **فان قيل** يتقوم من القيام ونسبة القيام تكون
 الى ذوات الاجسام والمعنى ليس من ذوات الاجسام قلنا يتقوم بمعنى من قيل ذكر الملزوم وارهاده
 اللازم فان قيل تعريف العامل غير مانع عن دخول الغير اذ دخل فيه حرف المضارعة اذ هو شئ
 حصل به معنى في المضارع وهو مشابهة باسم الفاعل في عدد الحروف والحركات والسكنات وهذه
 المشابهة مقتضى لاعراب المضارع وليس بعامل قلنا اللام في المعنى للعهد الذهني والمعهود بها معنى من
 المعاني المعتورة وذلك المشابهة ليس منها لما فرغ المصريح من بيان تقسيم انواع الاعراب المطلقة
 الى انواع الاسم المطلق شرع في بيان تقسيم انواع الاعراب المطلقة الى انواع المقيدة بالحركة او بالحرف
 او بالحقيقة او بالحكمي باعتبار مواضع مختلفة من الاسم فقال **فالاسم المفرد** والفاء لتفصيل

المحل الذي لم تكن مثنى ولا مجموعا لفظاً ولا معنى المنصرف لا غير المنصرف لانه سيجئ اعرابه فان قيل
المقدّم مقابل للمضاف فينقض به اذ المضاف ايضاً معرب بهذا الاعراب كما في جاءني عبد الله الخ قلنا ان المقدّم
مقابل للاُمور الاربعة مقابل لمطلق المركبات كما في تعريف الكلمة ومقابل للمضاف وشبهه كما
في بحث المنادى ومقابل للجملة كما في بحث التميز ومقابل للتثنية والجمع وهرهنا مقابل لهما بقرينة
قوله فيما بعد المثنى الخ فان قيل ينقض هذه القاعدة بالاسماء الستة لانها مقادير بهذا
المعنى بانها لم تكن مثنى ولا مجموعة ولم تكن بهذا الاعراب قلنا المراد من المفرد المفرد لفظاً ومعنى
والاسماء الستة وان كانت مفردة لفظاً لكنها مشتاة معنى لكون معانيها منبثقة عن التعدد كالتثنية
والجمع والجمع المكسر بناء واحدة احتوزه عن الجمع السالم لان اعرابه ليس كذلك المنصرف
لا غير المنصرف لانه سيجئ اعرابه فان قيل توصيف الجمع المكسر غير صحيح لان التكسير في المفرد
لا في الجمع قلنا هذا نعت بحال متعلق الموصوف لا بالموصوف والنعت بحال المتعلق بما يكون المصغ
النعت ثابتاً في متعلق الموصوف ولا شك ان التكسير ثابت في بناء واحد الجمع والواحد من متعلقاً
الجمع فان قيل مبني المتون على الاختصار فينبغي ان يقول المصغ فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان
قلنا لم يقل كذلك لئلا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي وهو المعطوف يعربان بالضمّة
رافعاً اء حالة رفع والفتحة نصباً اء حالة نصب والكسرة جرّاً اء حالة جراً واعراب رفع واعراب
نصب واعراب جراً وحال كونهما مرفوعين منصوبين مجرورين فان قيل مبني المتون بالاختصار فينبغي
ان يكتفى بالمصغ بالضمّة والفتحة والكسرة قلنا لم يكتف بذلك لئلا يتوهم بناءً ثلثاً تسعمل في الحركات
البنائية ايضاً فضم قوله رافعاً الخ لدفع التوهم فان قيل ينبغي ان يقول بالرفع والنصب والجر قلنا
لم يقل كذلك لئلا يتوهم اعرابها بالحروف لانها تستعمل في الحروف الاعرابية ايضاً فان قيل ان قوله
رفعاً ونصباً منصوب وللنصب طرق كثيرة فبأى وجه نصب قلنا نصبها على الظرفية فان قيل القول
على الظرفية غير صحيح لان الظرف امان مان او مكان والرفع الخ ليس منها قلنا نصبها على الظرفية على
تقدير مضاف اء حالة رفع الخ ثم حذف المضاف واقير المضاف اليه مقامه فاخذ اعرابه واسمه
او نقول نصبها على المصدرية فان قيل نصبها على المصدرية غير صحيح لان الشرط في المصدر ان
يشتمل المعنى المذكور عليها من قبيل اشتمال الكل على الجزء وهرهنا الفعل المذكور مشتمل بالاعراب لا
بالرفع الخ قلنا نصبها على المصدرية باعتبار المضاف المحذوف اء اعراب نفع الخ ثم حذف المضاف
واقير المضاف اليه مقامه فاخذ اعرابه واسمه او نقول نصبها على الحالية فان قيل نصب على الحالية

غير صحيح لان الحال محمول على ذي الحال ولا يصح الحمل ههنا لانها اسمان والرفع والنصب والجر الحروف
الاعرابية والحركات الاعرابية وايضاً لا تحصل المطابقة بين الحال وذى الحال في التنثية والافراد قلنا
انها حالة من الضمير المستكن في الظرف الراجع اليهما لكن المصدر بتاويل اسم المفعول فيكون التقدير حال
كونهما مرفوعين منصوبين مجرورين وانما خص هذا النوع من الاعراب بهذين النوعين من الاسم لمناسبة
هذا الاعراب بهذين الاسمين في الاصلة لان المفرد اصل بالنسبة الى التنثية والجمع والمنصرف اصل
بالنسبة الى غير المنصرف والجمع المكسر اصل بالنسبة الى الجمع السالم لان الاصل ان يوجد التغير بين
المفردات والجمع والتغير التام موجود في المجموع المكسرة والمفردات لا بين المفردات والجمع
السالم لصحة بناء واحد ها فيها وهذا الاعراب ايضاً اصل من وجهين الاول ان هذا الاعراب بالحركة
والاعراب بالحركة اصل من الاعراب بالحرف لان الاعراب علامة والاصل في العلامات ان تكون
خارجة عماضة والاعراب بالحركة خارج وعارض والخوف والثاني ان هذا النوع من الاعراب
مختلف في الاحوال الثلاثة وليس البعض تابعاً للبعض والاصل في الاعراب ان تكون كذلك فاعطى اصل
الاعراب للاصل من الاسم **جمع المثنى السالم** بناء واحدة المصطلح في اصطلاح النحاة منصرفاً
او غير منصرف لان اعرابه هو المذكور في المتن حين الانصراف كما في مسلمات جمع مسلمة او عدم
الانصراف كما سمي بمسلمات امرأة واحدة **فان قيل** ان المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
ليست بجمع المثنى لتلك كبر مقدارها مع انها معرفة بهذا النوع من الاعراب وسنون وارضون وقلون
وشيون كل واحد منها جمع المثنى السالم لتأنيث مفرداتها مع انها ليست بمعرفة بهذا النوع من الاعراب
قلنا المراد بجمع المثنى السالم ما هو في اصطلاح النحاة وهو ما جمع بالالف والتاء سواء كان مفردة
مذكر او مؤنثا فدخل المرفوعات الخ وخرج سنون الخ يعرب بالضممة **فعا والكسرة نصباً وجرّاً**
وانما اعرب جمع المثنى السالم بهذا النوع من الاعراب لانه في جمع المذكر السالم والنصب فيه تابع
للمحرك كما في جمع المثنى السالم ليحوى الفرع على وتيرة الاصل **فان قيل** لما اعرب جمع المذكر السالم
من الحروف والمثنى السالم من الحركات فيلزم مزية الفرع على الاصل لان الاعراب بالحركة اصل
من الاعراب بالحرف قلنا اعرب بالحركة في جمع المثنى السالم للضرورة وعدم وجدان حرف
صالح للاعراب في آخره وفي اجتناب حروف آخر في آخره للاعراب بزيادة التكليف **او نقول**
الاعراب بالحركة اصل في المفردات وفي المجموع الاعراب بالحرف اصل فيكون المذكور معرباً باصل الاعراب
والمثنى بفرعه غير المنصرف بالضممة **فعا والفتحة نصباً وجرّاً** فالبحر فيه تابع للنصب

لانه مشابه للفعل في وجود الفرعيتين كما وجد في الفعل فرعيتان افتقارة الى الفاعل واشتقاقه
 من المصدر كذلك في غير المنصرف اذا وجد العلتان وجد فيه الفرعيتان لان لكل علة فرعيتين فيشبه
 الفعل في وجود الفرعيتين لما فرغ المص من بيان الاعراب بالحركة حقيقة او حكما شرعا في بيان
 الاعراب بالحرف وقد مر الاسماء الستة على سائر مواضع الاعراب بالحرف لان الاعراب فيها حقيقي و
 الباقي حكيم والحقيقي اول بالتقدير من الحكمي فقال **أخوك وأبوك حموك** فان قيل التغير
 اذا وقع في عبارة العمد لا يخلو عن النكتة فما النكتة في اضافة **حموك** الى **الكاف** المكسورة الباقي الى
 المفتوح قلنا **الحكم** قريب المرأة من جانب الزوج فلا يضاف الا الى المرأة وضمير المرأة مكسور وهنوك
 والهن عبارة عن العورة الغليظة والصفات الذميمة والافعال القيمة تخوفلان وسبع الدبر وطويل
 الذكروا الفاعلية والمفعولية والنز والسوقة وغير ذلك وقولك **أجوف** داوى اصله فوة بدليل جمعه بالافوا
 فحذف الهاء حذف غير قياس فبقى الكلمة المعربة بالحررين آخرها واو ضعيف ابدلت بالميم لما سببه
 بينهما في الشفوية لانه لو لم تبدل بالميم لا بدلت بالالف لتحركها وانفتاح ما قبلها وتحذف لا انتقاء
 الساكنين وهو التنوين فبقى كلمة معربة بالحرف الواحد وذلك غير جائز فلما اضيف حذف التنوين
 ورد الميم الى الاصل وهو الواو والواو علة الابدال بالميم وهي خوف الحذف كما عرفت فصارت
 الواو اعرابا وضم ما قبل الواو لمناسبة **ذو مال** وهو ليف مقرون اصله **ذو** على وزن فرس حذف
 الواو الاخيرة تخفيفا فصارت **ذو** ثم اسكت الواو للحمزة لكثرة الاستعمال ثم عوض عن التغير الكثير في الحركة
 القوية وهي الضمة وانما اضيف ذوا الى الاسماء الظاهر دون الكاف لان ذو وضع وسيلة لتوصيف شئ باسم
 الجنس فلا يضاف الا الى اسم الجنس والضمير ليس باسم الجنس مضافة الى غير الياء المتكلم فان قيل
 ان قوله مضافة منصوب وللنصب طرق كثيرة فباي وجه نصبت قلنا نصبها على الحالية عن الاسماء
 الستة فان قيل الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول والاسماء وقعت في التركيب مبتدأ قلنا
 انه حال عن الضمير المستكن في الظرف الراجع الى المبتدأ فان قيل فعل هذا يلزم تقدير الحال على العامل
 المعنوي لان الظرف عامل معنوي قلنا لا سلم لان الظرف عامل معنوي لان العامل المعنوي ما لا يكون
 مصرحا ولا مقدرا في نظير الكلام بل هو مفهوم من فحوى الكلام ومتعلقات الظروف من المقدرات
 فيكون الظرف عاملا لفظيا والتقدير غير جائز كما هو مذهب الشارح الجاهل وان سلم انه عامل معنوي
 كما هو مذهب المص لا لان العامل المعنوي عنده لا يكون له حصص في اللفظ ولا شك ان المتعلق ليس له حصص
 في اللفظ فنقول العامل المعنوي على قمين ظرف وغير ظرف فالحال لا تتقدم على العامل المعنوي

غير الظرف بالاتفاق فلا يقال قائما هذا زيد وفي الظرف اختلاف بين سيبويه واخفش فسيبويه لا يجوز اطلاق العامل المعنوي ضعيف فلا يتقدم معموله عليه وايض يلزم الاضمار قبل الذكور ويجوز الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال لانه لا يلزم الاضمار قبل الذكور وايض حصل له قوة بالاعتماد على المبتدأ فعبارة المصنف محمولة على مذهب الاخفش او نقول عبارة المصنف محمولة على التقديم والتأخير ولذا اخرجنا شارح الحال عن الظرف وانما قيد اعرابها على الاضافة لان مفرداتها تقرب على الحركات الثلاث في الاحوال الثلاث وقيد الاضافة الى غير اعراب المتكلم لانها لو اضيفت الى اعراب المتكلم لكان اعرابها بالحركات التقديمية بالواو ورفعا والالف نصباً والياء جراً فان قيل ينقض هذه القاعدة بمصغراتها وتثنياتها ومجموعها بالجمع السلامة لانها من الاسماء الستة ولم تقرب بهذا النوع من الاعراب قلنا اعرابها كما كان مقيداً بقيد الاضافة كذلك مقيداً بقيد صوحدة او مكبرة لان اعراب المثني والمجموع منها كاعراب باقي التثنيات والمجموع واعراب المصغرات منها بالحركات لان ما بعده يله التصغير يكون متحركاً وجوباً لانها تمام وزن فاعيل وحرف الاعراب ساكن وجوباً فان قيل لما كان هذا ان القيد ان مراد من في العبارة فلم لم يصحح بها قلنا لم يصح بهذا القيدين القيدين الكفاء بالامثلة ولم يكف في قيد الاضافة بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اعرابها بهذا الاعراب بالاضافة الى الكاف والامر ليس كذلك كما في ابوزيد وابوه قلنا لما جعلوا اعراب المثني وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضاً بالحروف لئلا يلزم بين الاحاد وبينهما منافرة ووحشة تامة مع ان بينهما مناسبة في الاشتقاق وانما اختاروا دفع الوحشة الاسماء الستة لازائده منها ولا ناقصة لان لكل من التثنية والجمع احوالاً ثلاثاً تجعل في مقابلة كل حال اسماً على حدة وانما اختص بهذا دفع هذه الاسماء الستة دون غيرها لمشابهتها بالمثنى والمجموع في معانيها منبئة عن التعدد ولو جرد حرف صالح للاعراب في اواخرها فان قيل كما وجد الحرف الصالح للاعراب في اواخرها كذلك وجد في اواخر سائر الاسماء المخدوفة الاعجاز كيد ودم مع انها ليست بمعربة بهذا الاعراب بل هي معربة بالحركات قلنا اعادة المخدوف مسموع عن العرب عند الاعراب فيها لا في غيرها فان قيل عبارة المصنف مشتمل على اللغو والاستحالة فلان قوله اخوك الخ ذكر بالواو والحكم عليها بالواو لغو وبالالف والياء محال قلنا الاسماء الستة معربة بهذا الاعراب مع قطع النظر عن خصوصية الواو والكاف اذ ربما يحكم على فرد معين ويراد به الحكم على نوعه كما نقول زيد ضاحك بالطبع اى الانسان ضاحك بالطبع المثني اى ما صدق عليه لفظ المثني او بالحق بالمثنى وهو كلا وكلتا مضافا الى مضمراى حال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمراى قيل المراد من المثني المفعول او ما صدق عليه لفظ كلاول معرب بالحركات الثلاث في الاحوال الثلاث

لكن حركاته تقديرية في آخره الف مقصورة غير قابل للحركة وان كان الثاني فذكر كلا واثنان مستدرك
اذ هما ايضاً ما صدق عليه لفظ المثني قلنا المراد به ما صدق عليه لفظ المثني وكلا لا يحل ليس من افراد المثني لان
معناها وان كانت مع التثنية لكن لهما مفرد من لفظها والمثني مفرد من لفظ بل هما من ملحقاته فان
قيل مضافا حال والحال اذ وقع بعد المعطوف والمعطوف تكون حالاً منها فلا تجزئ المطابقة بين
الحال وذى الحال في الافراد والتثنية وايضاً يفهم منه ان اعراب المثني بهذا النوع من الاعراب مقيد
بقيد الاضافة والامر ليس كذلك قلنا انه حال من كلا فقط فان قيل الحال ما بين هيئة الفاعل او
المفعول به وكلا مبتدأ لانه معطوف على المبتدأ قلنا ان كلا في اللفظ وان وقع مبتدأ لكنه مفعول مالم يسم
فاعله في المعنى لفعل معنوي يفهم من نحو الكلام فيكون التقدير ويعرب المثني وكلا او حال عن الظرف
قدم على مذهب الاخفش ويلى الى متعلقه لئلا يلزم الالتباس والاشتباه كما يلزم في صورة التأخير وانما
قيد اعراب كلا بقيد الاضافة لان لكلا اعتبارين اعتبار لفظهما واعتبار معناه فباعتبار الاول مفرد اذ ليس
له مفرد بها اعتبارا لثاني مثني اذ معناه مثني فلفظه يقتضي الاعراب بالحركة ومعناه يقتضي الاعراب
بالحروف فروعى فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذى هو الاصل فروعى فيه جانب اللفظ الذى
هو الاصل واعراب بالحركات التى هي الاصل لكن حركاته تقديرية اذ في آخره الف ساكن غير قابل للحركة
سقطت الالتقاء الساكنين نحو جمل في كلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذى هو الفرع فروعى جانب معناه
الذى هو الفرع واعرب بالحروف التى هي الفرع واثنان واثنان بالف رفعاً والياء المفتوح ما قبلها
نصباً وجراً جمع المذكر السالم بناء واحدة المصطلح في اصطلاحهم وملحقاته وهى اولو جمع ذوات عن
لفظه وعشرون واحوا انتهاى نظائرهما السبع بالواو وفعوا والياء المكسور ما قبلها نصباً وجراً
فان قيل اعراب جمع المذكر غير متناول لافراد جمع المذكور اذ خرج المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
اذ هي جموع مذكورة لتذكير مفرداتها مع انها ليست بمعربة بهذا النوع من الاعراب ومتناول لافراد جمع
المؤنث لتأنيث مفرداتها مع انها معربة بهذا النوع من الاعراب قلنا المراد بالجمع المذكور السالم هو
المصطلح وهو ما جمع بالواو والنون سواء كان مفردة مذكر نحو مسلمين جمع مسلم او مؤنثاً نحو
سنتين جمع سنة فان قيل المراد بالجمع المذكور افراد لا لفظه فذكر اولو وعشرون مستدرك لانهما ايضاً
من المجموع قلنا لا سلم انهما من المجموع بل هي من ملحقات المجموع اذ لا مفرد لهما من لفظهما فان قيل لا سلم
انه لا مفرد لهما اذ عشرون جمع عشرة وثلاثون جمع ثلثة قلنا لا سلم ان عشريين جمع عشرة والا يصح اطلاق
عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير من المفرد وليس ثلاثون جمع ثلثة والا يصح اطلاق ثلثين على

التسعة اذ هي ثلاثة مقادير من المفرد وايضاً هذه الالفاظ تدل على عدد معين وليس تعيين العدد في المجموع فان قيل لهما عرب التنثية والجمع بالحروف مع ان الاصل في الاعراب بالحركة قلنا انهما فرعان لواحد والاعراب بالحرف فرع للاعراب بالحركة فاعطى الاصل للاصل والفرع للفرع رعاية للتناسب وايضاً في آخرها حرف صالح للاعراب وهو علامة التنثية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعزاً بهما فان قيل اعرب التنثية والجمع خلاف الاصل لان رفع التنثية بالالف والقياس يقتضي الواو ونصبها بالياء والقياس يقتضي الالف قلنا لما كان الحروف ثلاثة وكلوا حد من التنثية والجمع احوال ثلاثة فيكون المجموع ستة احوال فلواعطى كل الحروف للتنثية فبقى الجمع بلاعراب ولواعطى لهما موقع الالتباس بينهما فقسمت الحروف عليهما بان اعطوا الالف للتنثية حالة الرفع لانه الضمير المرفوع في تنثية الافعال نحو ضرب بايضر بان واعطوا الواو للجمع حالة الرفع لان الضمير المرفوع في جمع الافعال نحو يضربون وضربوا واعطوا الياء لهما حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بحركة ما قبل في التنثية لحقة الفتحة وكثرة استعمال التنثية وكسروا ما قبل الياء في الجمع لتقل الكثرة وقلة الجمع وحلوا حالة نصبهما على حالة جرهما لمناسبة بين النصب والجر في الدلالة على فضلة في الكلام لما فرغ المصنف من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع اللفظي والتقديرى الذين اشير في تقسيمه اليهما بقوله لفظاً او تقديرأينما سبق وقدما التقديرى لانه اقل مواضع لثربين اللفظي بقوله واللفظي فيما عداه اختصاراً في الكلام فقال التقديرى اى تقدير الاعراب فيما اى كائن في الاسم المعرب الذى تغذر الاعراب فيه وامتنع ظهوره في لفظه فان قيل ان التقدير موجود في قوله تعالى **وَأَسْأَلُوا الْقُرْيَةَ** اى اهل القرية مع ان تغذر الاعراب غير موجود وايضاً البحث عن مطلق التقدير يستلزم الخروج عن البحث قلنا اللام مراد والمهود بها تقدير الاعراب لا غيراوعوض عن حذف المضاف اليه اى تقدير الاعراب وانما جعل الشارح عبارة المصنف من حذف المضاف اليه لا من قبيل حذف الموصوف اى الاعراب التقديرى كما فقه بعض الشارحين لان في تقدير الشارح حذف المضاف اليه فقط وفي تقدير الموصوف ويا بالنسبة والقلته في الحذف اولى من الكثرة فان قيل كلمة ما عامه بمعنى شئ فيتناول مبنى الاصل فان الاعراب فيه متعذر وليس بمقدر قلنا كلمة ما عبارة عن الاسم المعرب بقريئة البحث ومبنى الاصل ليس باسم معرب فان قيل ضمير تغذر لا يخلو اما راجع الى ما الموصولة او الاعراب فعلى الاول يلزم فساد المعنى وعلى الثانى بقاء الصلة بلا عائد الى الموصول قلنا الضمير راجع الى الاعراب والعائد الى الموصول محذوف تقديره تغذر الاعراب فيه فان قيل التغذر ما يكون الوصول اليه بكلفة ومشقة فالمثال لا يطابق المثال

لان في مثل عصا وعلامي لا يمكن الوصول الى الاعراب مطلقا وايضا ذكر الاستئصال بعد التعذر يستلزم
 لانها بمعنى التعذر قلنا المراد بالتعذر الامتناع فحصل المطابقة بين المثال والممثل وايضا لم الامتناع في
 الاستئصال فان قيل لما امتنع الاعراب فيهما فينبغي ان يكونا مبنيين قلنا الامتناع فيهما ظهور الاعراب في
 لفظها لا تقديره والمبنى امتنع فيه كلاهما كعصا والمراد به كل اسم كان في آخره الف مقصورة ...
 موجودة كالعصى او محذوفة لا لتقاء الساكنين كعصا وانها قدس الاعراب فيه لان الف ساكن وضعا لا قبل
 الاعراب في الصورتين وعلامي والمراد به كل اسم سوى جمع المذكور السالم مضافا الى ياء المتكلم ففيه
 مذاهب ثلاثة الاول انه معرب بالاعراب التقديرى حالة الرفع والنصب واللفظى حالة الجر والثاني
 انه مبني والمختار عند المصنوع بالاعراب التقديرى في الاحوال كلها ولذا قال مطلقا في الاحوال
 الثالث انه لما اشتغل آخر المضاف بالكسرة لمناسبة الياء قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه
 حركة اخرى لتعذر دخول العامل عليه موافقة للكسرة او مخالفة لها لا يلزم اجتماع حركتين مختلفتين
 ذاتا ووصفا على واحد وهو غير جائز او استئصل اي تقدير الاعراب في الاسم الذي استئصل ظهور
 الاعراب في لفظه وذلك الاستئصال في الاسم المعرب الذي كان في آخره ياء مكسورا قبلها سوا
 كانت الياء محذوفة بالتقاء الساكنين كقاص او غير محذوفة كالقاضي رفعا و جرا في حالتى الرفع
 والجر فالنصب على الظرفية لا في حالة النصب لان الضمة والكسرة تثقلان على الياء دون الفتحة
 لانها خفيفة فان قيل تعذر الاعراب في مثل عصا واستئصاله في مثل قاص لا يخلوا اما قبل الاعلال
 او بعد الاعلال الاول ينبغي ان يكون الاعراب في كليهما مستثقلين اذ في آخر عصا هو الواو قبل الاعلال وهو
 يقبل الحركة الا ان الاعراب ثقيل عليه وعلى الثاني يلزم ان يكون في كليهما متعذرا لان الياء غير
 ملفوظة في قاص فلا فرق بين عصا وقاص فالبحر بالتعذر في عصا وبالاستئصال في قاص تحكم قلنا
 ان التقدير للتعذر في مثل عصا قبل الاعلال وبعده اما قبل الاعلال في قبل الحذف فالاي غير
 قابل للحركة فيكون متعذرا واما بعد الاعلال فالمحذوف كالملفوظ والتقدير بالاستئصال في قاص ايضا
 قبل الاعلال وبعده اما قبل الاعلال فلا ن الرفع والجر ثقيل على الياء واما بعد الحذف فلا ن المحذوف
 كالملفوظ ونحو مسلح فان قيل ان قوله مسلح معطوف على قاص فيدخل تحت الكاف فيكون
 كلمة نحو مستدرك الاتحاد معناها قلنا انه معطوف على مجموع قوله كقاص فلا يكون تحت الكاف

مع قوله ان التقدير الخ اقول ان المراد بالتعذر والاستئصال وقت دخول العامل يعنى حين توجه الاعراب ودخول العامل على
 عصا بعد الاعلال وعلى قاص قبل الاعلال لان موجب الاعلال في عصا مطلق الحركة وهي لا توقف على العامل بل هي
 مقدمة على العامل وموجب الاعلال في قاص خصصة الحركة اعني الضمة والكسرة وخصوص الحركة مخصوص على اخص ...

فلا يلزم الاستدراك فان قيل مبنى المتون بالاختصار فينبغي ان يعطف مسلمي على قاض بدون نحو موافقا لقوله كعصا وغلami قلنا في انزياد نحو اشارة الى ان هذا النوع من الاعراب التقديري من جهة الاستثقال مغاير عما قبلها لان قاض من قبيل الاعراب بالحركة وهذا من قبيل الاعراب بالحرف فتقدير الاعراب للثقل على قسمين قد يكون بالحركة وقد يكون بالحرف واما تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة ولذا لم يجد فيه لفظ التشبيه والمراد بمسلمي كل جمع مذكر سالما ضيفا الى ياء المتكلم رفعا فتقدير فيه في حالة الرفع دون النصب والجر فلان في حالة الرفع اصله مسلموي اجتمع الواو والياء والاول منهما ساكن فانقلبت الواو ياء او ادغمت الياء في الياء والقلب يخرج الشيء عن حقيقته وفي حالة النصب والجر ادغمت الياء في الياء والادغام لا يخرج الشيء عن حقيقته لان الياء المدغمة تسمى ياء بعد الادغام ولم يذكروا مصداق تقدير الاعراب بالحرف في الاحوال الثلاث كما في جاء في ابوالنور الخ لقلته واللفظي اى الاعراب المتلفظ به كائن فيما اى في الاسم الذي عداة اى سوى المذكور من مواضع التعذر والاستثقال فان قيل تخصيص الاعراب اللفظي بما عد المذكور غير صحيح لان الاعراب اللفظي كما يكون في غير المذكور كذلك يكون في المذكور لان الاعراب اللفظي اعم من ان يكون حقيقة كما في غير المذكور او حكما في المذكور لان الضمة والفتحة والكسرة المفروضة في المذكور لفظا حكما لدلائلها على الفاعلية الخ قلنا ان الاعراب اللفظي يطلق على الحقيقي والحكمي اذا لم يؤل باسم المفعول واذا اول باسم المفعول يراد منه الحقيقي لا مصلا حصر فلذا قال الشارح المتلفظ به واول باسم المفعول المؤيد لبيان الواقع لان اللفظ بمعنى ما يتلفظ به الانسان كما بين تعريفه فان قيل ضمير ما عداه البارز راجع الى التعذر والاستثقال لا الى كلمة ما تعريهما فلا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع قلنا انهما مأول بتأويل ما ذكر وهو مفرد لما ذكر تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفة غير المنصرف يعرف المنصرف لان الاشياء تعرف باصداها فاكفى بتعريف غير المنصرف فقال غير المنصرف ما اى اسم معرب فيه علنا مؤثرتان باجماعهما مع استجماع شرائطهما فيه انرا فان قيل كلمة ما عامة بمعنى شئ فدخل في التعريف ضربت لوجود العلتين فيه وهما التانيث والوصف وهو الضرب وليس غير منصرف قلنا كلمة ما عبارة عن الاسم وضربت فعل فان قيل التعريف غير مانع لدخول حضار وتمازرا لاسمين لوجود العلتين اى التانيث والعلمية فيهما مع انهما ليسا غير منصرفين قلنا ان المراد من الاسم الاسم المعرب وهما مبنيان فان قيل تعريف غير المنصرف غير مانع عن دخول المنصرف لانه دخل فيه قائمة لوجود العلتين فيهما وهو التانيث

والوصفية مع انها منصرف لا غير منصرف قلنا المراد بالعلتان العلتان المؤثرتان والتاثير بدون
العلية غير مؤثرة فان قيل لما وجد في الاسم العلتان المؤثرتان فتوصيفهما بالمؤثرتان يدل على
ان كل واحد منهما مؤثر في منع الصرف فينبغي ان يكتفى بوجود واحد منهما قلنا المراد بالمؤثرتان باجتماعهما
لا بانفادهما فان قيل تعريف غير المنصرف غير مانع عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه نوح ولوط
لانه اجتمع فيهما علتان مؤثرتان بالاجتماع وهما العجمة والعلمية مع انهما منصرفان قلنا المراد
بالعلتان المؤثرتان مع استجماع شرائطهما والشرط للعجمة تحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة
وهو غير موجود فيها فان قيل لا نسلم ان تحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة شرط للعجمة لانها
توجد بدونها كما في نوح ولوط ووجود الشروط بدون الشرط محال قلنا ان هذين الشرطين
شرطان لتاثير العجمة في منع الصرف لالذات العجمة من تسع اء من علل تسع قدر الشارح ر ح
الموصوف لتسع اشارة الى ان هذه العبارة من قبيل التركيب التوصيفي وهو قوله او علة واحدة
ورده على الشارح الرضى فانه جعله من قبيل التركيب الايضائي تسع علل ووجه الرد مخالف...
العبارتين او علة واحدة منها اء من تسع علل تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما
بان تؤثر احد ماتاثيرهما فان قيل نسبة تقوم الى العلة الواحدة غير صحيح لان القيام ينسب
الى ذي الاجسام والعلة من قبيل الاعراض قلنا المراد بالقيام التاثير لا المكث بالتقدمين المستعمل
في ذي الاجسام وهي اء العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين فان قيل ضمير راجع الى
العلل التسع مبتدأ وعدل الى آخره خبره فان كان العطف مقدما على الربط يلزم حمل اخبار
المتعددة على الواحد من حيث اللفظ وذلك غير جائز وايضا المقام مقام المحصر فلا بد من ادوات
الحصر وايضا ينبغي ان يجرى الاعراب على جزء واحد لا اتحاد مقتضى الاعراب وهو الجزئية
وان كان الربط مقدما على العطف يلزم حمل الواحد على المتعدد من حيث المفهوم
قلنا الخبر محذوف وهو قوله مجموع ما في هذين البيتين وقوله عدل الخ خبر مبتدأ محذوف فيكون التقدير
وذلك المجموع ع :

عدل ووصف وتاثير ومعرفة
والتون زائدة من قبلها ألف
واولهما موانع الضم تسع كلما اجتمعت

وعجمة ثم جمع ثم تذييل
ووزن فعل وهذا القول تقریب
ثلاثان مثاقيل للصر ف تصويب

فان قيل كلمة ثمر للتراخي فيعلم منه ان عليه الجمع والتركيب بعد العلل السابقة وليس كذلك قلنا
العدول في هاتين العليتين من الواو الى ثمر لمجرد محا فظة الوزن لا للتراخي لان بتقدير الواو يلزم نقصية
المصرع الثاني عن الاول فان قيل ان زائدة اما بالرفع صفة النون او بالنصب حال منه لاسبيل
الى كل واحد منهما اما الى الاول فلعدم المطابقة بينهما في التعريف والتكثير واما الى الثاني فلان الحال
اما عن الفاعل او المفعول والنون لا فاعل ولا مفعول فاجاب الشارح الهندي انه مرفوع على انه
صفة النون واللام زائدة بقرينة تنكير اخواته لكن هذا الجواب ضعيف لان القول بزيادة
اللام خلاف الظاهر لانه خلاف وضع اللام فالاولى في الجواب انه منصوب حال من النون و
هو في اللفظ خبر لكنه فاعل معنى لفعل معنوي وهو تمنع يفهم من البيت السابق مواعيد الصرف الخ
فيكون التقدير تمنع النون الصرف حال كونها زائدة قال صاحب غاية التحقيق ان قوله الف
مرفوع على انه فاعل ظرف او مبتدأ خبره الظرف المقدم والفعلية او الاسمية حال من النون
او من ضمير زائدة فرد الشارح بانه على التوجيه يفهم زيادة النون فقط لا الالف والحال
انها زائدة وان ولذا يعبر عنهما بالالف والنون الذاتيتين فالاولى ان يجعل الالف فاعلا
لذاتة والظرف متعلق بذاتة واما زيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف
الزيادة وتقدير الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما حسا لان القاعدة اذا ذكر في موضع
اسم مشتق يجري على الغير ثم ذكر الظرف وما بعده اسما فاعله اريد به اشتراك ما بعد الظرف
لما قبل الظرف وتقدم ما بعد الظرف لما قبل الظرف في وصفه المشتق كما في قولك جاء في زيد
راكبا من قبله اخوة فان هذا المثال يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه على زيد
في هذا الوصف وانما اريد هذا المعنى لان قبل تقتضي المجانسة بين الشيئين كما في قولهم زيد قبل عمر
وعلم زيد قبل علم عمر ففي الاول المجانسة في الذات وفي الثاني المجانسة في الوصف ولا مجانسة
بين زيادة الالف والنون فنلاحظ مع النون وصف الزيادة ايضا ليحصل المجانسة وقوله وهذا
القول تقريب او مراد لفوائد ثلاثة الاول ترغيب الطلبة في حفظ البيتين فيكون المعنى ذكر العلل بالنظم
تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل من حفظ النثر والثاني جواب سؤال ان المؤثر في منع
الصرف اما مجموع البيتين او كل واحد منهما فان كان الاول فينبغي ان لا يصح اطلاق العلة على كل واحد
منهما لان العلة هو المؤثر والمؤثر هو المجموع لا كل واحد منهما وان كان الثاني فالمؤثر اذا كان احدهما
فلا حاجة الى الآخر فاجاب بان هذا القول بان كل واحد من الامور السبعة علة قول تقريبي

اطلاق اسم الكل على الجزء لا تحقيقى يعنى المؤثر فى منع الصرف هو المجموع والقول على كل واحد
منهما قول مجازى لا تحقيقى اذ العلة فى الحقيقة اثنان والثالث للرد على بعض النحاة فان بعضهم
جعلوا الاسباب تسعة كما فى المتن وبعضهم اثنين الحكاية والتركيب اما الحكاية فهو النقل من الفعلية
الى الاسمية مخوضرب وشمرلا نهما الحكاية من وزن الفعل والتركيب فيما عداه وبعضهم جعلوها
احد عشر التسعة هى المذكور فى المتن والعاشرة مشابهة الف التانيث كالف اشياء واه على فالاول
مشابه الف حراء فى امتداد الصوت والثانى مشابه الف جعلى فى القصر ولم يكونا عين علامة التانيث
لان الاشياء جمع شئ فيكون الهمزة اصلية لا علامة التانيث لان العلامة تكون نائضة واما اهل
مؤنثة اربعة بالتاء فلو كان الالف للتانيث لم تدخل التاء عليه والحادى عشرة اعتبار الاصل فى مثل
احمر علما بعد التنكير عنه سيبويه فالاثان فى غاية القلة واحد عشر فى الكثرة والتسعة متوسطة
بينهما فقال والقول بانها تسع تقرب لها الى الصواب والرد على القائل بالاثين ينبغى ان يكون السين
التركيب فقط لا الحكاية لان وزن الفعل ليس مؤثرا الا بعد التركيب بالعلية والوصفية وعلى
القائل باحد عشر ان مشابهة الالفين داخل فى الالفين ورعاية الاصل داخل فى الوصفية الاصلية
ثم ذكر امثلة العلل على ترتيب ذكر ما فى البين فقال مثل شمر مثال للعدل و احمر مثال للوصف
و طلحة مثال للتانيث و زينب فان قيل كما تصلم طلحة مثلا للتانيث كذا لك تصلم ان تكون
مثالا للمعرفة فذكر زينب بعد ما مستند لك قلنا فى ايراد زينب بعد طلحة اشارة الى قسئ التانيث
اللفظى والمعنوى و ابراهيم مثال للعجمة و مساجد للجهم و معد يكر ب مثال للتركيب و عمران
مثال للالف والنون و احمد مثال لوزن الفعل وحكمه اى اثر المرتب على غير المنصرف الذى
ليس بجمع المؤنث السالم من حيث اشتماله على علمتين او واحدة تقوم مقامهما فان قيل الحكم
عبارة عن استناد الخبر الى المبتدأ فيكون المعنى غير المنصرفان لا كسرة ولا تنوين وهذا الحمل غير صحيح
لانه يلزم حمل صرف الوصف على الذات قلنا ان الحكم ههنا بمعنى الاثر بقريئة اصطلاح النحويين
لان الحكم عند هم بمعنى الاثر فان قيل اضافة الحكم بمعنى الاثر الى ضمير غير المنصرف لا يصح لان
اثر الشئ يصدر عنه وعدم دخول الكسرة والتنوين اثر العلمتين فى غير المنصرف لا اثر غير المنصرف قلنا
اضافة الحكم الى ضميره لا دنى مناسبة وهى ان غير المنصرف مشتمل على علمتين فيكون من قبيل اضافة اثر

عدوله فيكون المعنى غير المنصرف الخ العبارة بخلاف المضان الى استناد غير المنصرف الخ المراد بالذات ما قام به
الوصف المبدأ كما تقدم مولا ناعبد الحليم عفى عنه كوهستانى

المشتغل الى المشتغل وايضا وقع عليه ومرتب عليه ان لا كسرة فيه ولا تنوين تمكن واما
 جمع المؤنث السالم وان كان غير منصرف بسبب العلمية كعرفات يدخل عليه الكسرة والتنوين
 لان المنوع في غير المنصرف تنوين التمكن وتنوينه للمقابلة لا للتمكن وانما لم يدخل عليه الكسرة والتنوين
 لان لكل علة فرعية فاذا وجد في الاسم العلتان حصل فيه الفرعتان فيشبه الفعل في وجود
 الفرعتين كما في الفعل فرعتان بالنسبة الى الاسماء فتقاربه الى الاسم وهو الفاعل واشتقاق
 من المصدر فنع منه الاعراب الذي منع من الفعل وهو الجرو والتنوين وانما كان لكل علة
 فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتأنيث فرع التذكير والتعريف
 فرع التثنية والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان يكون مخلوط بلسان آخر
 واذا خلط بلسان آخر فيكون المخلوط فرعاً لغير المخلوط والتراكيب فرع الافراد والالف والنون
 الزائدتين فرع ما يزيدا عليه وزن الفعل فرع وزن الاسماء لان الاصل في كل نوع ان لا يكون فيه
 الوصف المختص بنوع آخر واذا وجد في نوع الوزن المختص بغيره يكون فرعاً لوزنه الاصلية
 فان قيل ان الفرعتين بجدة في غير المنصرف عند البصريين لا عند الكوفيين لان عندهم المصدر
 مشتق من الفعل مع ان عدم الانصراف في بعض اسماء المعربة ثابت بوجود الفرعتين عندهم ايضاً
 فكيف بجدة الفرعتين فيه لعدم اشتقاق الفعل من المصدر بل المصدر مشتق من الفعل عندهم
 قلنا لا نسلم انهم قائلون باشتقاق المصدر من الفعل بالحقيقة بل بطريق المناظرة مع البصريين
 ومناظرهم لا يخرج الفعل عن الاشتقاق من المصدر في الواقع او نقول ان سلم ان المصدر مشتق
 من الفعل عندهم في الواقع لكن لا نسلم ان الفرعتين ليستا في الفعل بل ثابتا فيهما عندهم لان اشتقاقه
 الى الفاعل ظاهر والاخر اعلال فيه لان الاعلال فيه مرض وكل مرض تكون علة على المرض
 واعل في المصدر باعلاله فتجد الفرعتين في الفعل ايضاً عند الكوفيين ولهذا اتفقوا مع البصريين
 بعد ما انصرف بعض الاسماء المعربة بوجود الفرعتين فيهما فرع المصدر من بيان اسباب منع الصرف
 وهي خمسة الضرورة الشعرية الداعية الى صرفه والتناسب كذلك وتكثير العلمية للضرورة ودخول اللام
 الاضافة فقال ويجوز صرفه في غير المنصرف فان قيل صرف غير المنصرف للضرورة واجب وللتناسب
 جائز كيف يشتمل لما قول المصنف ويجوز صرفه مع ان الجواز والامكان عبارتان عن شيء غير واجب ولا ممتنع
 قلنا المراد بالجواز الامكان العام المقيد بجانب الوجود فيكون المعنى ان منعه من الصرف ليس
 بضروري وصرفه اما ضروري كما في ضرورة الشعر واما غير ضروري كما في التناسب فيكون الجواز شاملاً

لهما ثم علم ان الامكان على قسمين امكان خاص وامكان عام فالاول ما فيه سلب الضرورة من
 الجانبين مثل الممكنات موجودة بالامكان الخاص بسلب الضرورة عن الجانبين فوجودها وعدمها سواء
 والثاني ما فيه سلب الضرورة من جانب واحد وهو على قسمين احدهما امكان العام المقيّد بجانب الوجود
 فتسلب الضرورة عن جانب العدم واما وجودة اما ضروري كما في الواجبها وغير ضروري كما في الممكن
 وثانيهما امكان العام المقيّد بجانب العدم فتسلب الضرورة عن جانب الوجود واما عدمه اما ضروري
 كما في الممتنع واما غير ضروري كما في الممكن وانما سمي هذا القسم بالعام لانه يتناول الوجوب وغيره
 بخلاف القسم الاول لانه يتناول عدم الوجوب فقط فان قيل غير المنصرف عند المصمّم ما فيه العلتان
 او واحدة تقوم مقامهما وبالضرورة والتناسب لا يزول العلتان فكيف يجوز الصرف المتناهي للعلتين قلنا
 المراد بالصرف جعله في حكم المنصرف باذخال الكسرة والتنوين لا جعله منصرفا حقيقة او نقول
 ان المراد بالصرف معناه اللغوي وهو التغير لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكمه فيكون
 المعنى ويجوز تغير حكمه والاول اول من الجواب الثاني لان البحث في اسباب منع الصرف لا في حكم
 فلا بد ان يرجع الضمير الى غير المنصرف ولذا اوردا الشارح هذا الجواب بلفظ قيل لانه يفيد
 الضعف للضرورة والضرورة على قسمين الضرورة لوزن الشعر وهو موافقة احد المصراعين
 للآخر في عدد الحروف والضرورة لرعاية القافية وهو موافقة الحرف الأخير من احد
 المصراعين الى الآخر في الحركة ثم الضرورة لوزن الشعر على قسمين احدهما الاحتراز عن
 الانكسار وثانيهما عن الانزحاف فان غير المنصرف اذا وقع في الشعر بما يلزم من منع صرفه
 انكسار في الشعر يخرج من الوزن وانزحاف يخرج من السلامة مثال الاول قول فاطمة
 رضي الله تعالى عنها في مريّة رسول الله صلى الله عليه وسلم ع

ماذا علي من شمر تربة احمد : ان لا يشمر مدى الزمان غواليا : صبت على مصائب
 لو انها : صبت على الايام صرن لياليا : فمصائب صبغة متتهلى الجموع غير منصرفة فلولا تدخل
 التنوين عليها يلزم الانكسار في الشعر وهو قلة حروف هذا المصراع من الثاني يخرج عن الوزن
 ومثال الثاني قوله الشافعي رحمه الله في مدح الامام الاعظم رحمه الله تعالى اعد ذكر
 نعمان لنا ان ذكره : هو المسك ما كورته يتضوع فانه لو فتح نعمان من غير تنوين يستقيم
 الوزن ولكن يقع فيه انزحاف يخرج من السلامة فان قيل الاحتراز عن الزحاف ليس
 بضروري فكيف يشمل قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن الزحافات الممكنة الاحتراز عنها

امر ضروري عند الشعراء لرعاية القافية في قوله . شعر

سلام على خير الانام وسيد
بشير نذيرها شمي مكرم
حبیب الہ العلمین محمد
عطوف رؤف من یسمی باحمد

فانه لو فتح دال احمد لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروى في سائر الحروف الدال المكسورة او للتناسب اے ويجوز صرفه لحصول التناسب بينه وبين المنصرف اذا التناسب بين الكلمات امر مهم عند النحاة وان لم يصل الى حد الضرورة كمثل سلا سلا واغلا لا فالسلاسل صرف لمناسبة الاغلاال المنصرف الذي يليه وقد يصرف لتناسب المنصرف الذي لم يليه كقوله تعالى قواريراً على قرأة التنوين فانه صرف لتناسب آخر الآي فانها كالقوافي يعتبر تواضعها وتجانسها فان قيل المقصود بالمثال صرف سلاسل فينبغي ان يذكر بدون اغلاال قلنا هذا مثال مجموع غير المنصرف الذي والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم اے العلة الواحد التي تقوم مقامهما اے مقام العلتين من العلل التسع علتان مكرراتان قامت كل واحدة منهما مقام العلتين احدكما بالجمع ابلغ الى صيغة متنى المجموع فلا يرد برجال وانما يقوم الجمع مقامهما لتكرار الجمعية فيه حقيقة او حكماً اما حقيقة فلانه قد جمع في بعض الصور كرتين كاليب جمع الكلب والكلب جمع كلب واساوما جمع اسورة جمع سوار وانما يجمع انعام والاغنام جمع نعم واماحكماً في المجموع التي تواضعها في عدد الحروف والسكنات كمساجد ومصايح وثانيهما الف التانيث المقصودة والمدودة فان قيل اضافة الالف المدودة الى التانيث غير صحيح لان الف المدودة في حمراء لمدا الصوت لا للتانيث وعلامة التانيث الهمزة المنقلبة عن الالف قلنا الالف لما لم يفارق من الهمزة فيصح اضافة الالف الى التانيث او نقول الالف قد يطلق على المتحرك وقد يطلق على الساكن وانما تقوم مقام العلتين لا فالا زمتان للكلمة فلا يقال في جبل جبل وفي حمراء حمراء فيكون لزومها للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصارت التانيث مكرراً فان قيل التاء اذا وقعت في العلم تكون لازمة لا تفارق عنه مع انها لا تقوم مقام العلتين كما في طلحة قلنا لزوم الالفين للكلمة وضعا ولزوم التاء بعارض العلمية واللزوم العارض لم يقو قوة اللزوم الوضعي لما فرغ منهم من بيان الاسباب على وجه الاجمال شرع في تفصيلها فالفاء للتفسير في قوله فالعدل اے كون الاسم معدولاً لاخر وجه اى كون مادة الاسم المعدول مخرجا عن صيغته اى عن صورة الاسم المعدول عنه الاصلية اى التي تقتضى

الاصل والقاعدة بقاء الاسم على تلك الصيغة لكن خرج عنها بخروج غير قياسية الى صيغة اخرى
مغايرة عن الاولى بان تكون الاولى داخلية تحت القاعدة والثاني غير داخلية تحت الاصل والقاعدة
مع بقاء المادة الاصلية في المعدول ومع اتحاد معنى المعدول والمعدول عنه ذلك الخروج على
قسمين تحقيقاً في خروجاً كائناً عن اصل محقق أو تقديرأى خروجاً كائناً عن اصل مفقود مفروض
واعلم ان العدل في اللغة جلد على خمسة معان بمعنى الميلان ان وقعت صلته الى نحو فلان عدل اليه
اي مال اليه وبمعنى الاعراض ان وقعت صلته عن نحو فلان عدل عنه وبمعنى الصرف ان كان صلته
كلمة في نحو فلان عدل فيه اي صرف فيه وبمعنى البعد ان كان صلته كلمة من نحو عدل الجمل من البعير
بعد الجمل من البعير وبمعنى الاستواء ان كان صلته بين نحو عدل الامر بين ذا وكذا اي استوى
الامر ذا وكذا والمراد ههنا الصرف اي التغير لانه مناسب بالمعنى الاصطلاحي لان فيه تغير الاسم
عن الصيغة الاصلية فان قيل عد العدل من اسباب منع الصرف غير جائز لانه وزن الفعل من
اوزان المجهلة في الصفة المشبهة فيكون ذاتاً مع الوصف واسباب منع الصرف من قبيل الاوصاف
وايضاً لا يصح حمل الخروج عليه قلنا ان وزن الفعل مفترق بين صفة المشبهة والمصدر وههنا بمعنى
المصدر فيكون صرف الوصف فيعم هذه من اسباب منع الصرف وحمل الخروج عليه لان كلاهما مصدر
فان قيل العدل صفة المتكلم لانه بمعنى بيروا ووردت واخراج صفة اللفظ لانه بمعنى بيروا من فكيف
يصح حمل الخروج عليه لانه يلزم حمل احد المتبائنين على صفة متبائن آخر قلنا العدل مصدر مبني
لفعل في المصدر فيعم الحمل لان المعدول ايضاً من صفات اللفظ فان قيل فعل هذا لا يصح عد
العدل من اسباب منع الصرف لان المعدول ذات مع الوصف واسباب منع من قبيل صرف الاوصاف وايضاً
يلزم حمل المصدر اللازمي على المتعدي وايضاً يلزم حمل صرف الوصف على الذات مع الوصف قلنا المراد
بالمعدول كون الاسم معدولاً والكون مصدر لازم فيلزم حمل المصدر اللازمي على المصدر اللازمي فان قيل
ضمير خروجه اما ارجع الى الاسم او الى العدل فعلى الاول يلزم الاضمار قبل الذكر وعلى الثاني يلزم
اخذاً المحدود في الحد قلنا الضمير ارجع الى الاسم بقويته ان البحث في الاسماء فان قيل الخروج

عنه قوله فكيف الخ اقول وايضاً كيف يصح عنه من اسباب منع الصرف لانه صفة المتكلم والاسباب من صفات اللفظ والجواب عنه العدل ...
مصدر مجهول والاعتراض مبني على المصدر المعلوم فيكون المعنى بيروا ووردت و هو صفة اللفظ فان قيل على هذا يلزم حمل مصدر المعلوم
اللازمي على الخروج عن المصدر المجهول المتعدي اعني العدل وايضاً المصدر المجهول غير قار بالذات واسباب منه الصرف من الامور القارة
فلا يصح عنه ايضاً قلنا المراد بالمصدر المجهول هو الحاصل المجهول وهو الامور القارة فيعم عنه منها فيكون المعنى بيروا ووردت و يستلزم
والله بالخير الخروج الكاش في الاخراج بمعنى الحاصل بالمصدر المجهول فيعم تفسير العدل بالخروج من لاننا لم نجد ايضاً الجيم على عنه ١٢

مصدر والعدل حاصل بالمصدر لانه اذا عبر عن الشيء بالكون فالمراد منه الحاصل بالمصدر فيلزم حمل المصدر على الحاصل بالمصدر وهو غير جائز لعدم الاتحاد في ما صدق عليه قلنا الخروج مؤول بكون الاسم مخرجا فان قيل في تفسير الخروج بالمخرج نظرا لان الخروج لازمي والمخرج متعد وايضا الخروج مصدر المجرد والمخرج اسم المفعول من المزيد فكيف يصح تفسير الخروج بالمخرج قلنا فسر عن مصدر المجرد وباسم المفعول من المزيد فعلا اعتراض الشيخ الرضائي ان تعريف العدل بالخروج غير جائز لان العدل متعد لا بد فيه من اعتبار اخراج المتكلم فالعدل الاخراج لا الخروج فاجاب الشارح الخروج على قسمين خروج في نفسه وخروج في ضمن الاخراج والاول لازمي والثاني متعدي والمراد ههنا الثاني فالمصدران مبنيان للمفعول صفتان للفظ مؤولان بحال المصدر وهو الكون فان قيل الاسم عبارة عن المادة والصورة والصفة ايضا عبارة عنها فيلزم خروج الكل عن الكل وهو غير جائز لان الخروج يقتضي سبق الدخول والكل غير داخل في الكل فكيف يخرج عنه قلنا المراد بالصفة هي الصورة فقط فان قيل فعلى هذا يلزم خروج الكل عن الجزء وهو باطل قلنا عبارة الممحمول على حذف المضاف الى خروج الاسم فان قيل فعلى هذا يلزم خروج الجزء عن الجزء وهو باطل قلنا خروج الجزء عن ^{الجزء} بما طل اذا لم يكن احدا الجزئين مشتملا على الآخر ههنا الصيغة مشتملة على المادة كما ان مادة غير الكائنة في عامر مخروجة عن صورة عامر ولياسه وتلك الصورة واللباس مشتمل على تلك المادة فكما يجوز نسبة الخروج الى الجزء عن الكل فكذلك يجوز نسبة الخروج الى الجزء عن المشتمل فان قيل لا بد في كل التعريف ان يكون جامعا لافراد ما نعا عن دخول الغير وتعريف العدل لا يكون ما نعا لدخول المشتقات فيه لانها ايضا مخروجة عن الاصل وهو المصدر ولا يقال لها المعدولات قلنا صيغة المعدول مغايرة عن صيغة المعدول عنه مغايرة لفظية مع اتحاد المعنى وصيغة المشتقات مغايرة من صيغة المصدر مغايرة لفظية ومعنوية فان قيل تعريف العدل لا يكون ما نعا عن دخول الغير فيه لدخول الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم لا نعا مخرجان عن الصيغة الاصلية وهي يدي ودم ومع اتحاد المعنى ولا سيما معدولين قلنا العدل تغير صورة مع بقاء المادة والمادة غير باقية فان قيل تعريف العدل لا يكون جامعا لافراد الخروج ثلث ومثلث المعدولان عن ثلاثة لثلاثة لعدم بقاء المادة فيها لحذف التاء قلنا المراد بالمادة المادة الاصلية والتاء زائدة كما ان سحر بوزن فعل معدول عن السحر باللام فالمادة باقية واللام زائدة فان قيل كيف يصدق الحد عليه لان المعدول فرع مخروج عن الاسم والسحر فرع والسحر فرع سحر لان التعريف فرع التكثير فيكون المعدول

اصلا والمعدول عنه فوعا قلنا الصورة الاصلية اعم حقيقة او حكمية والصورة المعروفة باللام اصلية
 حكما لان اللام كالجزء من الكلمة فان قيل تعريف العدل لا يكون مانعا عن دخول الغير لدخول المغايرة
 القياسية فيه كدعو ومري لانهما مخرجان عن اصلهما وهو مدعو ومروى مع بقاء المادة واتحاد المعنى
 ولا يسميان معدولين قلنا العدل خروج الاسم عن الصيغة اخرى مغايرة عن الاولى يكون الاولى داخلية
 تحت الاصل والقاعدة دون الاخرى وفي المغايرة القياسية كلتا الصيغتين داخلتان تحت اصل وقاعدة
 اما الاولى فلان اسمر المفعول من المجرد على وزن مفعول واما الثانية فلان الواوين والواو والياء اذا
 اجتمعا لا تتذغم الاولى منها في الثانية منهما فان قيل ان تعريف العدل غير مانع لدخول المغايرات
 الشاذة فيه مثل المجموع الشاذة كاقوس واييب لان الاقوس جمع قوس واييب جمع ناب اصله نيب
 والقياس في وزن فعِلَ وفَعِلَ من الاجوف واويا كان اوبائيا ان يجمع على افعال كالنوب على
 الثواب ولما لم يجمع القوس والناب على اقواس وانباب بل على اقوس وانيب فعلم انهما معدولان
 من الاقواس والانباب ولا يسميان معدولين والاولى داخلية تحت القاعدة الثانية مع بقاء
 المادة واتحاد المعنى بل يسميان بالمجموع الشاذة قلنا لان سلوان اقوسا وانيبا مخرجان عما هو
 القياس فيهما بل جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس ولذا يسمى بالمجموع
 الشاذة وهذه الاجوبة كلها من الشارح اورد هالدهم الاعتراضات وقد قال بعض الشارحين في اجوبة
 الاحاجة في تجميع تعريف العدل الى هذه التكاليف لانه قد جوز بعض المنطقيين تعريف الشئ بما هو
 اعم منه اذا كان المقصود تمييز ذلك الشئ عن بعض ما عداه لاعتراض جميع ما عداه كتعريف الانسان بالحيوان اذا
 قصد تمييز الانسان عن بعض ما عداه وهو النبات والجماد لاعتراض جميع ما عداه فلا بأس في كون تعريف
 الانسان عامامته فكذا المقصود في تعريف العدل تمييز العدل عن باقي الاسباب بانه ليس فيها الخروج
 وقد حصل ذلك بذلك التعريف فلا بأس في كون تعريف العدل عامامته ودخول المذكورات
 فيه وذلك الجواب ضعيف اذ لو كان المقصود تمييز العدل عن باقي العلل فلا حاجة الى ذكر قيد الاصلية
 لحصول ذلك المقصود بدونه وايضا المقصود في بيان العدل وباقي الاسباب تمييز المنصرف وغير منصرف
 وذا لا يحصل الا بخروج كل ما عداه اذ لو بقى المشتقات والمغايرات القياسية ينبغي ان يكون الصفات غير
 منصرفة للعدل والوصفية والمغايرة الشاذة والاسماء المنحرفة الاعجاز ينبغي ان يكون غير منصرفة
 حين العلمية للعدل والعلمية ولم يقل بذلك احد تحقيقا وتقدير منصوبا على المصدرية باعتبار
 الموصوف المنحرف وهو مفعول مطلق للخروج في قوله خروجه لان المصدر حين العمل في قوة ان مع

الفعل فيكون التقدير فالعدل ان يخرج خروجاً تحقيقاً او تقديرًا ففيه اشارة الى تقييم العدل الى التحقيق والتقدير في تفسيرهما خلاف بين العامة والمحققين فذهب العامة ان العدل التحقيق خروج محقق عن اصل محقق والخروج المحقق ما يكون العلم بالعدل متدلاً على العلم بمنع الصرف والنجات اخروجين منع الصرف عن العدل السابق المحقق كما في امثلة العدل العدل التحقيق وليس من اعتبار انهم فرضياً فقول العدل التقديرى خروج مقدرة عن اصل مقدرة مفروض والخروج المقدرة ما يكون العلم بمنع الصرف مقدماً على العلم بالعدل ولا يكون العدل سابقاً كما في امثلة العدل التقديرى بل يكون من اعتبار انهم فرضياً تهم لضرورة بسبب منع الصرف بوجود ثلثة الاول ان قوله تحقيقاً او تقديرًا صفة الخروج وهذا انما يستقيم اذا كان الخروج في الاول تحقيقاً وفي الثاني اعتباراً والثاني ان الخروج في الثاني كان اعتبارياً فلو كان في الاول ايضاً اعتبارياً يلزم تقسيم الشئ الى نفسه وغيره وهو باطل والثالث ان العدل التحقيق ما وجد فيه دليل على وجود الاصل غير منع الصرف والدليل على وجود الاصل بعينه دليل على وجود الفرع ووجود الدليل على وجود الفرع بعينه على وجود الخروج فعلم ان العدل والخروج في الاول تحقيقى وفي الثاني اعتبارى وذهب المحققين ان العدل التحقيق خروج اعتبارى عن اصل محقق والتقديرى خروج اعتبارى عن اصل اعتبارى فالاصل ان الخروج فيهما اعتبارى لكن الفرق باعتبار الاصل فان كان اصله محققاً فهو عدل تحقيقى وان كان اصله مقدراً فهو عدل تقديرى لان العدل من الاسباب الضرورية الاعتبارية بحيث يكون العلم بالعلة عقيباً عن العلم بالحكم فلو كان الخروج في العدل التحقيق تحقيقياً لا يكون العدل من الاسباب الاعتبارية الضرورية والجواب عن الدليل الاول ان قوله تحقيقياً او تقديرياً صفة الخروج بحال متعلقه لا بحاله وكذا تقسيم العدل التحقيق والتقديرى بحال متعلقه هو الاصل لا بحاله وعن الثالث نعلم ان العدل التحقيق ما وجد الدليل على وجود الاصل من غير منع الصرف ووجود الدليل على وجود الاصل بعينه دليل على وجود الفرع لكن لا نسلم ان وجود الدليل على وجود الفرع بعينه دليل على وجود الخروج اذ يجوز ان يكون الاصل موجوداً والفرع موجوداً من غير اعتبار خروج الفرع عن ذلك الاسم كما في القوس واييب كثلث ومثلث مثالان للعدل التحقيق لوجوب الدليل على اصلهما غير منع الصرف ومنع الصرف ايضاً دليل داع لئلا يكون الاصل لانهما وجد في كلام العرب غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر غير الوصف والسبب الواحد لا يكفي في منع الصرف اضطرراً الى اعتبار سبب آخر ولما لم يصلح للاعتبار سبب آخر غير العدل فاعتبر فيهما العدل التحقيق لان العدل التحقيق ما وجد فيه دليل على وجود الاصل

غير منع الصرف ولا شك ان الدليل فيها ايضاً وجد على وجود الاصل غير منع الصرف وهو معناها
مكرر وتكرار المعنى يدل على تكرار اللفظ ولفظهما غير مكرر فعلم انهما معدولان عن لفظ مكرر وهو
ثلاثة ثلاثة فان قيل معنى التثنية والجمع ايضاً مكرر فينبغي ان يكونا معدولين عن لفظ مكرر والا
ليس كذلك قلنا لا تكرار في معنى التثنية والجمع لان مفهوم التثنية مجموع المركب من المفرد
ومثله ومفهوم الجمع مجموع المركب من المفرد والاكثر المماثل له فيكون معانيهما تعدد الاجزاء
لان معناهما مكرر وكذا يجرى العدل التحقيقي في احاد وموحد وتثنية ومثنى الى رباع ومربع
بلا خلاف لوجود السمع كما في قوله تعالى مَثْنَى وَ ثَلَاثَ وَرُبَاعَ وفي ما رواه انما الى عشار ومعشر
خلاف فعند البعض ما فوقها قياس على ما تحتها بالجمع ان كلا منهما من اصول الاعداد وعند
البعض لا يقياس ما فوقها على ما تحتها لعدم السماع والصواب مجيئها فان قيل لانسلان مثنى
وثلاث ورباع معدولة عن لفظ مكرر بل عن مفرد وهاتين وثلاثة واربعة والالزام اباحة نكاح
ثانية عشر امرأة قلنا التكرار لا يستلزم التعدد لجواز كون الثاني بهذا عن الاول او تأكيد له
فان قيل نعم لكن يلزم اباحة نكاح تسعة نسوة على ان الواو للجمع المطلق قلنا لا يلزم منه
اباحة ما فوق الاربع لان جميع اسماء الاعداد اذا قوبل بجمع الناس يكون المقصود من المقابلة ثبوت
الخبرة للناس بين تلك الاعداد لا الجمعية كما في قولهم خذوا من مالي درهمين وثلاثة وثلاثة واربعة
اربعة فان قيل ان المعبر في سببية منع الصرف الوصفية الاصلية لاصالتها لا العارضية لعروضها
والوصفية في ثلاثة عارضية لانها اسهل رتبة معينة من العدد وهي ما فوق الاثنين وما تحت الاربعة
فاذا جرى على المعدود بان وقع صفة عنه لا يراد منه نفس العدد بل يراد منه الذات المتصفة
بصفة ذلك العدد اذ لا بد بين الموصوف والصفة من الاتحاد في الوجود لا اتحاد بين العدد
والمعدود فلذا يراد منه الذات المتصفة بالعدد ليتحد في الوجود فكانت عارضية والمعتبر هو الوصف
الاصل لا العارضي قلنا الوصفية في ثلاثة ثلاثة وان كانت عارضية لكنها اصلية في المعدول
وهو ثلاث لا اعتبار في الموضوع له لان العدل بمنزلة الوضع الثاني فان قيل لما صار الوصف
في المعدول عنه عارضاً في المعدول اصلياً فلا يتحد معناها والشرط في العدل اتحاد المعنى
عنه قوله لا يلزم الخ اقول هي المعدول والمعدول عنه واحد تكون تلك الالفاظ بمنزلة اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة لكن
العدد المذكور وقع في القرآن بعد المفسر اعني النكر والعد والمكرر اذا وقع بعد المفسر في كلام العرب يكون المقصود
منه تعيين مقدار سهاه ذلك المفسر كما اذا قيل خذوا من تلك الدار اثني اثنين يكون لكل واحد اخذ اثنين ودليل
ولو قيل خذوا منها اثنين لا يجوز ان يأخذ كل واحد منهم اثنين بل يجمع هراثنان او لا ناعب الحليم كرهتاني عن

بين المعدول والمعدول عنه قلنا الاعتبار لاتحاد بين المعدول والمعدول عنه في اصل معناهما وهو الوصفية مع قطع النظر عن كونهما اصلية وعارضية وآخر هذا مثال آخر للعدل التحقيقي لوجود الدليل على الاصل المعدول عنه غير منع الصرف ومنع الصرف ايضا دليل عليه لانه لما وجد في كلام العرب الخ والدليل الآخر ان اخرج جمع اخرى والاخرى مؤنث آخر أو اخر اسم التفضيل والقاعدة في اسم التفضيل ان يستعمل باحد الامور الثلاثة اللام او الاضافة او كلمة من فلما لم يستعمل اخر في قولهم جاء في شوة اخر بواحد من تلك الامور فعلم انه معدول من احدها فعند البعض معدول عن الآخر وعند البعض معدول عن آخر من ولم يذهب احد الى انه معدول عن الاضافة لان المضاف اذا قطع عن المضاف اليه فيجب في المضاف التنوين او البناء او الاضافة مثل اضافة الاولى نحو حيثئذ وقبل ويا تيمر تيمر عدي وليس في اخر شيء من ذلك فتعين كونه معدولا عن احد الاخرين فان قيل لانسلم ان اخر اسم التفضيل لانه بمعنى غير كما يقال جاء في اخر نريداً عن غير نريد قلنا انه في الاصل اسم التفضيل لانه بمعنى اشد تاخيراً في الاصل ثم نقل منه الى معنى غير يعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر فان قيل العدل كما يكون في اخر كذلك يكون في سائر المجموع المؤنثة مثل نصر وضرب جمع نصرى وضربى فلا وجه لتخصيص اخر بالذكر وايضا العدل كما يكون في جمع المؤنث كذا في المؤنث الواحدة كما في قولك جاءني امرأة اخرى وكذا في مذكورها مثل جاءني رجل اخر لان الكلام معدول عن اللام او من الاضافة فلا وجه لتخصيص بجمع المؤنث قلنا سلمنا ان العدل ثابت في الكل لكن تخصيص اخر لدفع وهو وهو ان معنى التفضيل زال عنه لانه يستعمل في معنى غير فلا يشترط فيه خواص اسم التفضيل وهو الاستعمال باللام او كلمة من او الاضافة واما نصر وضرب فباقية على معنى التفضيل فلا شبهة فيها وعن الثاني انما خص الجمع لان المفرد لا حاجة الى العدل لان في اخرى وجد الالف المقصورة واما في الآخر فلو جرد السيين غير العدل وهما وزن الفعل والاخر الوصف الاصل فان قيل في عدل اخر عن احد الامور نظر اما في كونه معدولا من الآخر باللام فهن وجهين الاول ان اخر لو كان معدولا منه يجب ان يكون مبنيا لتضمنه معنى الحرف وهو اللام لان المعدول يكون متضمنا لمعنى المعدول عنه لان العدل هو التغير في اللفظ فقط دون المعنى والثاني انه لو كان معدولا عنه لوجب ان يكون اخر معرفة فلو تقع صفة للنكرة والحال انه يقع صفة للنكرة واما لنظر في كونه معدولا عن اخر من قبل الوجهين المذكورين بينهما وايضا يجب

المطابقة بين المعدول والمعدول عنه في الافراد والتثنية والجمع ولا مطابقة ههنا لان آخر
من مفرد والاخر جمع فيكون ههنا خسر اعتراضات والجواب عن الرابع الاول ان الشرط في
المعدول ان يكون متضمنا لمعنى المعدول عنه الاصلى لا معناه العرضي الذي ثبتت بالعارض
كالتعريف باعتبار دخول الامر عليه وكمعنى من باعتبار عروضة فاخر متضمن لمعناه
الاصلى وهو الوصف فقط فلا يكون مبنيا ولا معرفة والجواب عن الخامس المطابقة
بين اخر واخر من موجودة لان اسم التفضيل المستعمل بن يستوى فيه المذكور والمثوث و
الافراد والتثنية والجمع وجمع هذا مثال للعدل الحقيقي لوجود الدليلين على الاصل المعدول
عنه منع الصرف لان ما وجد غير منصرفا في كلام العرب الخ والدليل الاخر ان جمع جمع جعل
وهو مثنى اجمع والقياس في فعلاء فعل ان تجمع على فعل ان كانت صفة كعمراء على حمراء
وان تجمع على فعلى وفعلاوات ان كانت اسما كعمراء على صهرى او صحراوات وجمع ليس
بواحد منها فعلم انها معدولة عن جمع ان كانت باقية بمعنى الصفة او عن جماعى او جمعا
وان كانت اسما بمعنى الكل للتاكيد فان قيل عدما نصرا فيه مسلم لو كان معدولا عن جمع
لوجود السببين فيه العدل والوصفية وان كان معدولا عن جماعى او جمعاوات فهذا انصرف
غير مسلم لعدم تحقق السببين لانها اسمان قلنا ان افعال الاسمى محمول على الصفق بناء
على الوضع لان وزن افعال موضع للصفة واستعمالها في الاسمية باعتبار التاكيد عارض ولا
اعتبار له فان قيل لما وجد جمع في كلاهما جمع على خلاف القياس فلم يحكموا بان معدول عنهما هو
القياس ولم لا يجوز ان يكون جمعا شاذا كاقوس وانيب قلنا الداعى لاعتبار العدل منع
صرف الاسم وهو موجود في جمع فاعتبروا فيها العدل عما هو القياس وغير موجود في اقوس و
انيب فلم يعتبروا فيها العدل عما هو القياس بل جمع صفاتها علميا ابتداء اولذا سميت بالجمع
الشاذ والمعدول لا يسمى شاذ اذ ان قيل لم لا يجوز ان يكون الجمع الشاذ معدولا عما هو القياس
لكن سمي بالجمع الشاذ لاختلافها عن قاعدة الاسم المعدول قلنا ليس للاسم المعدول قاعدة حتى يلزم
لما افتها عنها تسمية الجمع بالجمع الشاذ فعلم ان تسميتها بالشاذ لجمعيتها على خلاف القياس او
لتقدير الـ خرجا كائنا عن اصل مقدر والاصل المقدر ما يكون الداعى الى تقديره منع
الصرف لا غير فان قيل ان الداعى الى التقدير امور ثلاثة احدها منع الصرف و
الثاني عدم وجود العلة الاخرى والثالث عدم صلاحية الاخرى غير العدل قلنا ان

المراد بالداعى الوجودى وهو منع الصرف لاداعى العدمى ولاخران عدميان فان قيل
 الداعى الوجودى ايضا غير منحصر في منع الصرف اذ الداعى قد يكون الحمل على النظائر كقطام
 وغلاب وحضار وتماز قلنا المراد بالداعى الوجودى الذى يكون سببا لمنع الصرف لا لسبب
 البناء والحمل على النظائر كعمر وزفر فانه لما وجد في كلام العرب غير منصرفين ولا بد
 لغير المنصرف من العلتين ولم يوجد فيهما علتين غير العلمية والسبب الواحد لا يكفي في منع الصرف
 فاضطروا الى اعتبار سبب آخر ولما لم يصلح للاعتبار غير العدل فاعتبروا فيها العدل التقديرى لان
 العدل التقديرى ما لم يوجد الدليل فيه على وجود الاصل غير منع الصرف ولا شك ان ههنا
 ايضا لم يوجد الدليل على وجود الاصل غير منع الصرف ففرضوا ان عمر معدول عن عامر وزفر من
 نازر ومثل باب قطام المعدولة عن قاطمة وانما زاد المثل مع انه معطوف على عمر وهو تحت
 الكاف فيفيد مثل ما يفيد الكاف اشارة الى ان اعتبار العدل في عمر مغاير عن قطام لان العدل
 في عمر لتخصيل سبب منع الصرف وفي قطام للحمل على النظائر وانما زاد الباب مع ان لفظ مثل
 يفيد ما يفيد الباب اشارة الى ان لفظ مثل مجرد اشتراك قطام مع عمر في كون العدل
 التقديرى فيهما ولفظ الباب لافادة العموم من المضاف اليه وغيره فان قيل المراد بباب قطام
 كل ما هو على وزن فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الرأ فالعدل كما يوجد في هذا
 النوع من الفعال كذلك يوجد في فعال الامرى كنزال وفي فعال الصفقى كفضا وفي فعال
 المصدرى كنجار وفي فعال العلمى من ذوات الرأ كحضار وتماز فلم خص ذكر فعال
 العلمى من غير ذوات الرأ قلنا مقصود المصريح بتقدير العدل في المعرب الغير المنصرف بقويبة
 قوله في تميم فان المعرب غير المنصرف عند هم فعال العلمى من غير ذوات الرأ واما فعال
 الامرى والصفقى والمصدرى فبنية اتفاقا واما العلمى من ذوات الرأ فبنية عند المجازيين
 واكثر بنى تميم فلذا اخص ذكر فعال العلمى من غير ذوات الرأ فان قيل لا حاجة الى اعتبار
 العدل في هذا النوع عند بنى تميم لوجود السببين فيها غير العدل العلمية والتائيت قلنا اعتبر
 بنو تميم فيها العدل حملا على ذوات الرأ مثل حضار وتماز وانما اعتبروا في ذوات الرأ فانه
 لما وجدوها مبنية وليس فيها الا سببان العلمية والتائيت والسببان لا يوجبان البناء
 فاعتبروا فيها العدل لتخصيل سبب البناء وهو المشابهة بفعال الامرى في وجود العدل فلما
 اعتبروا العدل في ذوات الرأ المبنية فاعتبروا في غير ذوات الرأ المعربة حملا على ذوات

الرائع وان لم يجمع فيما الى العدل لتحقيق السبب فيها غير العدل فان قيل ذكر باب قطعا ليس
 محله لان الكلام فيها قد ر فيه العدل التحصيل سبب منع الصرف وهنالك قد ر المحمل بالنظائر
 قلنا لا نسلم ان الكلام في العدل الذي يكون سببا لمنع الصرف بل في العدل الذي اعتبر في غير
 المنصرف سواء كان لمنع الصرف والمحمل على النظائر فان قيل لما اعتبر العدل في باب قطعا
 لتحقيق فيه ثلاثة اسباب فينبغي ان يكون مبنيا كذوات المراء قلنا البناء في ذوات المراء
 ليس من الاسباب الثلاثة عند هـ بل المراء حرف ثقیل مكرر في المخرج فناسب التخفيف
 والبناء اخف لان السلوك على طريق واحد اسهل من السلوك على طريقين مختلفين
 الوصف فان قيل لم يعرف المصريح الاسباب التسعة غير العدل قلنا انها مبنية
 في مواضعها بخلاف العدل فانه ليس لبنيا نه موضع معين في هذا العلم وقد مره على سائر
 العلل لانه غير مشروطة بخلاف البواق وانما رتبها على ترتيب المذكور لرعاية الاجمال
 واورد الاجمال على ذلك الترتيب لرعاية الوزن فان قيل عد الوصف من اسباب
 منع الصرف غير صحيح لانها من قبيل الاوصاف في الاسماء والوصف اسم بنفسه لا انه
 وصف فيه لانه عبارة عن اسودال على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها قلنا
 الوصف عبارة عن كون الاسماء على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها فان قيل
 تعريف الوصف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه الرحمان والرحيم لانهما لا يدا
 على ذات معينة ماخوذة مع بعض صفاتها وهو الرحمة قلنا المراد بالدلالة الدلالة
 بحسب اصل الوضع ولا شك انهما لا يدا على ذات مبهمة بحسب اصل الوضع ثم
 استعمل في ذات المعينة لغلبة الاسمية على الوصفية كما في اسود وارقم ثم اعلما ان الوصف
 على قسمين اصلي بان وضع للمعنى الوصفى كاحمر موضوع لما فيه الحمرة وعارضى بان
 وضع للمعنى اسمي ثم عرض له المعنى الوصفى في الاستعمال مثل اربع موضوع لمربية معينة
 من مراتب العدد وهى ما فوق الثلاث تحت الخمسة وهذا معنى اسمي لا وصفية فيه و
 قد تعرض له المعنى الوصفى اذا وقع صفة للبعد كما في المثال المذكور ياد منه الذات
 المتصفة بصفة ذلك العدد فيكون المعنى مررت بنسوة موصوفة بصفة الاربعية والعنبر
 في سبب منع الصرف الاصل لا صالقه لا العارضى لعروضه ولذلك قال المصريح وشرطه
 انه شرط الوصف في سببية منع الصرف لا شرط ذات الوصف لانه موجود بدون كونه في

الاصل كما في اربع ان يكون اء كون الوصف وصفا في الاصل اى في الوضع لا في الاستعمال
 سواء بقى على الوصفية الاصلية او زالت عنه فان قيل الاصل اذا ذكر في مقابلة الوصف يراد
 به الموصوف فيكون المعنى وشرطه ان يكون في الموصوف وهذا المعنى موجود في الوصف
 العارضى ايضا فينبغي ان يكون سببا لمنع الصرف وايضا الاصل عبارة عن قاعدة وقانون والوصف
 العارضى ايضا بقاعدة وقانون لان العدد اذا جرى على المعدود لا يراد منه نفس العدد بل
 يراد منه الذات المتصفة بصفة ذلك العدد فينبغي ان يكون سببا لمنع الصرف قلنا المراد
 بالاصل الوضع لان الاصل ما يتنى عليه الشئ والدلالات الثلاث متفرعة على الوضع لا اعتبار
 الوضع في مفهومهما تما فان قيل ظرفية الوضع للوصف غير صحيح لان الظرف على قسمين زمان
 ومكان والوضع ليس منهما قلنا ان كلمة في بمعنى عنداى شرط لنا ثبوت الوصف في سببية منع الصرف
 ان يكون عندا الوضع سواء وجد عند الاستعمال او لا فلا تنزه الغلبة اى غلبة الاسمية على
 الوصفية غير مضرة بان تخرجه عن سببية منع الصرف لا عدم الضرر مطلقا لانه يزول عن
 العموم ويختص اطلاقه ببعض الافراد فان قيل لا نسلم ان الغلبة غير مضرة الا ترى
 انه لو سمي بالاسود الرجل الابيض كان غير منصرف للعلمية ووزن الفعل لا للوصفية قلنا المراد
 بالغلبة اختصاص الوصف ببعض افراده والرجل الابيض ليس من افراد الاسود فان قيل
 فعلى هذا لو سمي بالاسود الرجل الاسود فينبغي ان يكون غير منصرف للوصفية ووزن
 الفعل لا اختصاص الوصف ببعض افراده مع انه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل قلنا
 المراد بالاختصاص الاختصاص بالنوع لا بالشخص وايضا المراد بالغلبة اختصاص الوصف
 ببعض افراده ولا يحتاج ذلك الوصف في الدلالة على ذلك البعض الى قرينة كالا سرد موضع
 لكل ما فيه السواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء ويراد منه الحية السوداء ولا يحتاج الى
 ذكر قرينة واذا سمي به غير الحية يحتاج الى قرينة وهو الموصوف بخوعندى رجل اسود او
 غيره نحو اسود من الرجال فلذلك اء المذكور من اشتراط امالة الوصفية وعدم مضرة
 الغلبة فان قيل ذلك من اسماء الاشارة يشار به الى مفرد المذكور والمذكور ههنا شيان
 اشتراط امالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة فلا تطابق بين اسم الاشارة والمشار اليه قلنا
 الامر ان المذكور ان بتاويل المذكور مفرد صرف اربع في قوله مررت بنسوة اربع
 لعدم وجود شرط تاثير الوصفية وهو الاصاله في الوصفية وامتنع اسود وارقم من

الصوف لوجود الشرط فيها وهو الاصاله في الوصفية وعدم مضرة غلبة الاسمية على الوصفية
 اذا صار اسمين للهيئة الاول للهيئة السوداء والثاني للهيئة التي فيها سودا وبياض وادهم
 اذا صار اسما للقييد من الحديد لما فيه من الدهمة اعنى السوداء فان هذه الاسماء وان
 خرجت من الوصفية الاصلية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع واصاف
 فان قيل الوصف الاصل غير كاف لمنع الصرف كما ان الوصف اذا صار علما للشخص كما تم
 لا يكون سببا لمنع الصرف قلنا لم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية بالكلية لاختصاصها
 بافرادها فاختصت بالنوع والحادث بالشخص والوصف يزول بالعلمية للشخص ولا يزول بالعلمية
 للنوع وان استعملت هذه الاسماء في معانيها الوصفية الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن
 الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف منع افعى اسما للهيئة فان قيل هذه الاسماء
 منصرف عند المص لا محالة فينبغي ان يقول وامتنع منع افعى لان الضعف لا ينافي الجواز قلنا هذا الاعتراض
 انما يرد لو كان الضعف مستندا الى المص بل الضعف مستند الى غيره فيكون التقدير ووضعت منع
 من منع افعى لا منع المصدر اذا المنع عند امتنع لان الشرط في الوصف هو القطع بكونها وصفا عند
 المص ولا قطع بكونها اوصافا في الاصل فان قيل كما لا قطع بكونها اوصافا لا قطع بكونها غير اوصاف
 صاف في الاصل فلم يختار الصرف على عدم الصرف قلنا انما اختار الصرف على منع
 الصرف لان الاصل في الاسماء الانصراف واما وجه منع افعى على زعم وصفية لنتوهم
 الاشتقاق من القوة وهي الخبث فيكون معنى افعى ذات من له الخبث وايضا ضعف منع
 اجل اسما للمصقر بناء على زعم وصفية لنتوهم اشتقاقه من الجدول وهو القوة
 فيكون معنى اجل ذات من له القوة وايضا ضعف اجل اسما للطاوذي خيلا بناء
 على زعم وصفية لنتوهم اشتقاقه من الحال وهي النقطة السوداء فيكون معنى اجل ذات
 من له الحال التانيث اللفظي الحاصل بالتاء فان قيل التانيث المعنوي ايضا بالتاء المقدرة
 فكيف يكون مقابلا للتانيث بالتاء قلنا المراد بالتانيث بالتاء التانيث اللفظي الحاصل بالتاء
 والمعنوي مقابل للفظي وانما قيد بالتاء لان الفى التانيث قائم مقام السين لا شرط له
 شرطه اى التانيث في سببية منع الصرف العلمية اى علمية الاسماء المؤنث لا علمية التانيث
 لانه وصف محض معنى لا يكون علما لانه من قبيل الالفاظ وانما شرط العلمية للتانيث و
 لا يجمع مع سبب آخر ليصير التانيث لازما للكلمة لان الاعلام محفوظة عن التغير بقدر الامكان و

أيضاً ان العملية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والثاني
المعنى كذا لك اء كالتاينث اللفظي بالتاء فان قيل تشبيه المعنى باللفظي غير صحيح
لان علامة التاينث في اللفظي ظاهر ملفوظ وفي المعنى مقدس مفروض قلنا التشبيه في
اشتراط العملية فيهما فان قيل لما كان المعنى مشابهاً باللفظي فذكره منفصلاً غير مناسب
ينبغي ان يقال التاينث لفظياً كان او معنوياً بشرطه العملية قلنا بينهما فرق بان العملية في
اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنى لجواز منع الصرف واما شرط وجوبه احد
الامور الثلاثة كما اشار اليه المصنف بقوله وشرط تختم تاثيره اء وجوب تاثير التاينث
المعنى في منع الصرف احد الامور الثلاثة الزيادة على الثلاثة اء زيادة حروف الكلمة
على ثلاثة مثل زينا او متحرك الحرف الاوسط مثل سقرا والعجمة مثل ماء وجور واما
شرط تاثير المعنى وجوباً احد الامور الثلاثة لان الاسم لو لم يكن كذلك كان الاسم
تلايها ساكن الاوسط عربياً والثلاث خفيف بالنسبة الى الثالث عليه وساكن الاوسط
خفيف بالنسبة الى متحرك الاوسط والعربي خفيف بالنسبة الى العجمة فحصل فيه غاية الخفة
فتعارض الخفة ثقل احد السبيين فتراحمتاثيره وبسبب منع الصرف لا بد ان يكون مصوراً
من المعارض واذا كان في الاسم احد الامور الثلاثة فيكون ثقلها معيناً لثقل احد السبيين
فان قيل المفهوم من هذا الكلام ان اسباب منع الصرف لا يخلو من الثقل والغفل غير
ظاهر في العدل والوصف والعلم قلنا الثقل اعم من ان يكون بالقلب او باللسان وفي
الفعل الاصطلاحي موجود بالقلب لتوقف تصوره بالامور الثلاثة وفي وزن الفعل مثلاً كلمة
الفعل الاصطلاحي وفي العدل ايضاً بالقلب لتوقف تصوره الى المصدر عنه والاعلى في الوصف
والعلم ان يكونا اثناً على الثلاثة كالمشتقات ونقول ان الحكم على الاسباب بالثقل تعظيماً
فان قيل منع الجرو والتثوين لاجل ان غير المنصرف مشابه للفعل في وجود
الفرعيتين ولا دخل في منع الصرف للثقل والمفهوم من هذا الكلام ان الثقل مؤثر في منع
صرفه قلنا لا سلم ان الثقل غير مؤثر في منع الصرف لان المشابهة بالفعل من وجهين
احدهما في الفرعيتين والثاني في الثقل كما ان الفعل ثقيل في المعنى فاذا وجد في الاسم علتان
فوجد فيه ثقلان لان لكل علة ثقل فيشبه الفعل في الثقل فهذا يجوز صرفه بالامكان
الخاص فتسلب الضرورة عن الجانبيين اما الصرف فنظر الى انتقال شرط تختم تاثير التاينث

المعنوى وهو احد الامور الثلاثة المذكورة واما عدم الصرف فنظر الى وجود السببين فيه وزينب وسقر علما للطبقة من طبقات الناس وماه وجور عليين للبلدين ممتنع صرفها لوجوب السببين فيها مع شروط الوجوب الزيادة في الاصل وتحوك الاوسط في الثاني والعجبة في الثالث والرابع فان سمي به مذكرا اى بالموثوث المعنوى مذكر فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على الثلاثة لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث الذائل بالعلمية للمذكور قائم مقام تاء التانيث فان قيل ان مثل كلاب ورباب موثوث معنى اذا سمي بهما المذكور منصرف مع وجود الزيادة فيها قلنا المراد بالتانيث المعنوى مالم يكن منقولا عن المذكور فخرج نحو كلاب لان تانيثه بتاويل الجماعة وذلك غير لازم لجواز تاويله بالجمع لا تانيثه لنفس اللفظ فلا يعتبر وكذا يخرج نحو رباب لانه منقول عن المذكور لانه في الاصل اسم للمذكور وهو السحاب ثم جعله علما لامرأة فقد مر وهو موثوث معنى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمي به رجل منصرف لان التانيث الاصل زال بالعلمية للمذكور من غير اقامة حرف الرابع مقامه وعقرب موثوث معنى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمي به رجل ممتنع صرفها للعلمية والتانيث المحكى لان التانيث المعنوى وان زال بالعلمية للمذكور لكن الحرف الرابع قائم مقام التانيث لان الحرف الرابع في الرباعى والحرف الخامس في الخماسى والسادس في السداسى سادس التاء في الاسماء الموثثة المعنوية السماعية لان موضع التاء في كلامهم فرق الثلاثة يدل على عدم ظهور التاء في تضييراتها فلا يقال عقيرة لانه الجمع بين العوض والمعووض عنه المقررة فان قيل عدم المعرفة من اسباب منع الصرف غير جائز لان اسباب منع الصرف من قبيل الاوصاف في الاسم الغير المنصرف والمعرفة ذات غير المنصرف لانها ووصف فيه قلنا المراد من المعرفة التعريف حقيقة على ان المعرفة مصدرة ميمي او مجازا اذا كان اسما من قبيل ذكر المحل وارادة الحال منه فان قيل لها كان المراد منه التعريف فلم لم يقل التعريف قلنا لم يقل التعريف توافقا للاجمال ولم يقل في الاجمال

له قوله المعرفة ليرد ان المعرفة مصدرة المتكلم والاسباب من صفات اللفظ والجواب انها مصدرة مجرولة وهو صفة اللفظ ويرد عليه المصدر المجهول غير قادر والاسباب من الامور القادرة والجواب عنها انها حاصل بالمصدر وهو من القائمة برده عليه يعلم منه ان كون الاسم معروفا سبب منع الصرف مع ان العلم المشتغل على التانيث غير منصرف وان لم يكن معلوما لاحد والجواب عنه المراد بالمعرفة المعنى الاصطلاحي دون اللفظي يراد عليه انها بالمعنى الاصطلاحي ذات بنية ماضية لشيء بعيد وهو اللفظ نفسه لاصفته والاسباب من اوصاف اللفظ والجواب المراد بالاصطلاحى الحاصل بالمصدر المجهول الا

الاصطلاحى دون المعنى الحقيقي الاصطلاحى وهو كون الاسم مصدرة اصطلاحية تانصنفه والفكر واستغفر الله عن جهل الجليل على قدر

لضرورة الشعر شرطها اء شرط تأثيرها في منع الصرف أن تكون علمية اء كون هذا
 لنوع من جنس التعريف ان كان الياء مصدرية او منسوبة الى العلم ان كان الياء للنسبة
 فان قيل الياء في العلمية مصدرية وهى ما تجعل الشئ المحققة به خبرا لكونه خذوف
 وان المصدرية ايضا تفيد الكون فيكون التقدير شرطها كونها كونها علما فيلزم تكرار الكون
 في العبارة وهو شنيع قلنا العلمية مؤولة بتاويل هذا النوع من جنس التعريف وهو
 التعريف العلمى او نقول الياء نسبتية اى شرطها منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة في
 ضمن العلم من قبيل حصول العام في ضمن الخاص وانما جعلت مشروطة بالعلمية
 لان التعريف الحاصل في الاسماء الاشارات والمضمرات والموصولات لا يكون سببا
 لمنع صرفها لانها من قبيل المبنيات ومنع الصرف من قبيل احكاما لمعربات وبينهما
 منافات واما التعريف باللام والاضافة فيجعل غير المنصرف منعرفا فكيف يكون سببا لمنع
 الصرف فلم يبق من المعارف سببا لمنع الصرف الا التعريف العلمى فان قيل لم يجعل المنصرف
 المعرفة سببا والعلمية شرطا ولم يجعل العلمية سببا ابتداء قصر المسافة كما فعله كشاف
 قلنا بسببية الاسباب لفرعيتهما و فرعية المعرفة للنكرة اظهر من فرعية العلمية للنكرة
 لان المعرفة مقابلة بالذات والعلم مقابل للنكرة بواسطة ان العلم نوع من المعرفة فان
 قيل هذا الحكم منقوض بما بعد في قوله وما فيه علمية مؤثرة فيعلم منه ان السبب العلم قلنا
 ان هناك جرى على اصطلاح الغير وهو محمول على الجازبان يراى العلم التعريف العلمى
 العجمة فان قيل عد العجمة من اسباب منع الصرف غير جائز لان الاسباب من قبيل
 الاوصاف والعجمة ذات لانه لفظ هو غير المنصرف قلنا المراد بالعجمة كون اللفظ موضوعا
 من غير العرب لا عين اللفظ ولتاثيرها في سببية منع الصرف شرطان شرطها الاول ان
 تكون علمية اء كونها منسوبة الى العلم ولم يجعل الياء مصدرية لان العلمية ليست
 نوع العجمة كالمعرفة في اللغة العجمة بان تكون محققة في ضمن العلم في العجم فان قيل
 العجمة مؤثرة في قانون مع انه لم يكن علما في العجمة بل اسم جنس لمطلق الجيد في لغة العجم
 ثم نقل الى لغة العرب وسمى به احدا رواة القراء السبع لجودة قرآته قلنا العلم في كلام العرب
 اعمر من ان يكون حقيقيا كابراهيم او حكما كقانون لانه لما نقل من العجم الى العرب بلا تغيير من
 ادخال اللام والتثنية فكان علم في العجم لان الغرض من العلمية عدم تغيير اللفظ العجمى وقد

حصل فيه وانما جعلت مشروطة بالعلية لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم فتضعف فيها
 العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف كما في لجام ان سمي به لا يصير غير منصرف لعدم العلية في العجم
 الاحقيقة لانه اسم جنس في العجم ولا حكما لتصرفهم مثل تصرفاتهم بابدال الكاف بالجيم و
 الشرط الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط والزيادة على الثلاثة لانها
 لو لم تكن كذلك لكانت ساكن الاوسط ثلاثية فحصلت فيها الخفة التي تعارض ثقل
 احد السببين فلا يصلح لسببية منع الصرف فان قيل الكلام في الالفاظ العجمية
 وهو ثقيلة على لسان العرب فكيف يحصل الخفة المعارضة لثقل احد السببين قلنا ان
 الاسم العجمي بمجرد كونه ثلثيا ساكن الاوسط متشابهة لكلام العرب ويصير كانه خارج
 عن كلام العجم لان اكثر كلامهم على طول ولا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب
 لان اكثر كلامهم على قصر ويراعون الاوزان الخفيفة فنوح منصرف لان العجمة سبب
 ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط فان قيل حال العجمة
 كحال التانيث المعنوي في عدمية العلامة وفي التانيث المعنوي جواز الامرين
 الانصراف وعدمه فينبغي ان يجوز الامران في العجمة ايضا قلنا التانيث المعنوي
 وان كان امر معنويا لكن التاء تظهر في بعض تصرفاتهم كما في التصغير فله نوع قوة فيجوز
 اعتبارها وعدم اعتبارها اما العجمة فليس لها العلامة اصلا فلا يعتبر اصلا مع سكون
 الاوسط فان قيل قد اعتبرت العجمة فيما سبق في ما ه وجوز مع سكون الاوسط فلم لم
 يعتبر ههنا قلنا اعتبارها في ما سبق لتقوية السببين الاخيرين التانيث والعلية لئلا
 يقاوم سكون الاوسط ثقل احد ههنا فلا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبارا بسببيتها
 بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن في ديار بكر و ابراهيم صفتنع صرفها لوجود تاثير العجمة
 وهو تحرك الاوسط وشتر والزيادة على الثلاثة في ابراهيم فان قيل لم خص التفريع على
 انتفاء الشرط الثاني بقوله فنوح منصرف ولم يتفرع على انتفاء الشرط الاول بقوله فلجام
 منصرف كما في الشارح قلنا انما خص التفريع بانتفاء الشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما
 هو الحق عنده من انصراف نوح للاختلاف فيه ولذا قدم انصرافه مع انه تفريع على الانتفاء
 والاولي تقديم تفريع الوجودي وهو شتر و ابراهيم على العدمي وهو نوح لانه المقصود با
 لاظهار المقصود مقدم على غير المقصود واعلم ان اسماء الانبياء عليهم الصلوة

والسلام محتج من الصرف الاستة محمد صلى الله عليه وسلم وصالح و شعيب و هو دم كقولها
عربية ونوح عليه السلام ولوط عليه السلام لختمها كما قال الناطم نظمه :

گر بھی خواہی کہ یابی نام ہر پیمبر سے	تا کدام است نزد نحوی منصرف لا ینصرف
صالح و ہود و محمد و با شعیب نوح و لوط	این ہمہ دان منصرف دیگر ہمہ لا ینصرف

الجمع فان قيل عد الجمع من اسباب منع الصرف غير صحيح لانها من اوصاف غير المنصرف
والجمع عينه لا وصفه قلنا المواد بالجمع جمعية الجمع وهي وصفة شرطية في شرط الجمع في
قيامه مقام السببين لا شرط ذاته لوجود الجمع بدون صيغة المنتهى المجموع كرجال صيغة
منتهى المجموع - والمنتهى مصدر ميمي بمعنى المضارع والمراد بالمجموع ما فوق الواحد
فيكون المعنى صيغة ينتهى اليها ما فوق الواحد وهي الصيغة التي كان اولها وثانيها مفتوحا
وثالثها الف وبعد الالف حرفان متحركان اولهما مكسور كساجد او ثلثة احرف او سطها
ساكن كصايح وسميت هذه الصيغة بصيغة منتهى المجموع لانها لا تجمع جمع التكرير مرة اخرى
لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة ويجوز جمعيتها بجمع
السلامة فانه غير مغير للصيغة كايامن جمع اليمن يجمع على ايامنين وصواحب جمع صاحبة
على صواحيبات وانما شرطت صيغة منتهى المجموع للسيببية لتكون صيغتها مصنونة من
التغير فتوثر فان قيل تعريف صيغة منتهى المجموع لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه
دخل فيه كمالات وصحارى لان اولهما وثانيهما مفتوحان وفي المواضع الثالث الف مع انهما
ليسا من افرادة قلنا صيغة منتهى المجموع هي التي بعد الالف حرفان اولهما مكسور فخرجان
حدة فان قيل ينقض برجال لانه لا يجمع جمع التكرير مرة اخرى ولا يسمى بصيغة منتهى
المجموع قلنا انه وان لم يجمع بنفسه لكنه على وزن فعال وهو يجمع كمار على حمر وكتاب على
كتب واما صيغة منتهى المجموع فليس لها وزن مفرد قد جمع فان قيل تسمية هذه الصيغة
منتهى المجموع غير صحيح لانها تقتضى عدم جمعيتها وهي كجمع بجمع السلامة كايامن بايامنين و

عليه قوله الجمع المراد به الحاصل بالمصدر المجهول الاصطلاحى بمثل تقدير السابق في المعرفة اعم كون

الاسم جمعيا اصطلاحيا ١٢ من لا تأخذا بحليم ١٢٠١٢

ايضا المجموع جمع يقتضى تكرار الجمعية الى مرات ثلثة والحال ان الجمعية فيها غير مكررة
الى مرات ثلثة قلنا المراد بانتهاء الجمع انتهاء جمع التكسير وهي لا تجمع بمجمع التكسير مرة
اخرى وعن الثاني المراد بالمجموع ما فوق الواحد بمعنى اللغوى لا الاصطلاحي بغيرها
اى كون صيغة منتهى الجموع متلبسة بغيرها اى بلا هاء فان قيل ينبغى ان يكون
فواره منصرفة لانه مع الهاء وفرازة غير منصرفة لعدم كونها بالهاء والامر بالعكس
قلنا المراد بالهاء الهاء المنقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف والهاء فى فواره اصلية و
فرازته مع الهاء المنقلبة حال الوقف والمراد بالهاء تاء التانيث واطلاق الهاء عليها مجازا
باعتبار ما يتوول اليها فخرج به فرازة لكونها بالتاء ودخل فواره لعدم كونها بالتاء وانا اشتد
كونها بغيرها لانها لو كانت مع هاء كفرازة كانت على زنة المفردات كطواغية وكراهية فيدخل
فى قوة الجمعية فتور وخلل فلا تكون سببا لمنع الصرف فان قيل ينبغى ان يقول المص
بغيرها ولا ياء النسبة لثلا ينقض بخومد اثني فانه منصرف مع انه على صيغة منتهى
المجموع بغيرها قلنا لا حاجة الى اخراجه فانه مفرد محض ليس جمعا لا فى الحال ولا فى
الاصل لان ياء النسبة لا تلحق بالمجموع بل ردت الى المفردات حين الالتحاق فعلم انها مفرد
المجموع مدائن وهو لفظ آخر فان قيل كلمة اما فى قوله اما فرازة لا تخلوا ما للتفصيل او
للاستيناف فالاول يقتضى الاجمال فيما سبق ولا اجمال ههنا واما الثانى فيقع فى اوائل الكتب
وههنا فى الوسط قلنا كلمة اما للتفصيل والاجمال وان لم يكن مذكورا صريحا لكنه
مفهوم مما سبق من قوله بغيرها ان الجمع على قسمين احدهما بغير الهاء فمتنع صرفه لوجود
شروط تانيثها كمساجد مثال لما بعد الالف حرفان ومصايح مثال لما بعد الالف
حروف ثلثة اوسطها ساكن وثانيهما مع الهاء فنصرف لفوات شرط تانيث الجمعية وهو
كونها بلا هاء كما اشار اليه المصرح بقوله اما فرازة مما هي على صيغة منتهى المجموع
مع الهاء فمنصرف فان قيل مطابقة الخبر المشتق مع المبتدأ لازم فى التذكير و
التأنيث فينبغى ان يقول المص اما فرازة فمنصرف قلنا ان المنصرف صارا سما الى الذى
ليس فيه علتان فيجوز اعتبارها الاسمية او نقول المراد بفرازة لفظه فان قيل فعلى هذا
ينبغى ان يكون غير منصرفا للعلوية والتانيث فكيف يصح تنوينه قلنا تنوينه للمناسبة
ومشاكله للسبى وحضا جر جواب سوال تقديره ان حضا جر علم لجنس الضم ويطلق

على الواحد والكثير فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست بسبب بل هي شرط للجمعية والشرط غير مؤثر بدون السبب فينبغي ان يكون منصرفا فاجاب المصنف بقوله وحضا جر علما للضبع فان قيل علما منصوب على الحالية والحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول وحضا جر مبتدأ لا فاعل ولا مفعول قلنا انه حال عن ضمير منصرف في قوله غير منصرف الراجع الى حضا جر فان قيل فعلى هذا يلزم تقديم معمول المضاف اليه على المضاف وهو غير جائز لان المضاف اليه لا يتقدم على المضاف فمفعوله ايضا لا يتقدم على المضاف بالطريق الاول قلنا ان غير ليس بمضاف في الحقيقة لانه بمعنى لا والحرف لا يصلح للاضافة او نقول انه حال عن المبتدأ على مذهب ابن مالك فان قيل الحال قيد لعامل ذي الحال وعدم انصراف حضا جر ليس مقيدا بالعلمية لانه بعد التنكير ايضا غير منصرف قلنا الحال على قسمين مقيدة وموكدة والاول قيد للعامل والثاني ليس قيد للعامل والمراد هنا الثاني لا الاول غير منصرف لكن الجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع لانه كان في الاصل جمع حضا جر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع صباغة في عظمة بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس اى من جنس عظيم البطن فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قيل لاحاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية لوجود السبين غير العلمية والتأنيث لان الضبع على انثى الضبعان قلنا العلمية غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتأنيث غير مسلم لانه علم للجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا فان قيل لما كانت الجمعية اعم من الحالية والاصلية فلم اكتفى في اعتبار الجمعية الاصلية بقوله لانه منقول عن الجمع شرطه ان تكون في الاصل كما قال في الوصف قلنا لم يقل كذلك لئلا يتنهم المتوهم ان الجمع كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عامرية غير معتبرة وليس الا مر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية فان قيل قد تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضا جر بتعميم الجمعية من الحال والاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لانه في الحال ولا في الاصل فاجاب المصنف وسراويل الحاصل انه مختلف في صرفه ومنعه فاذا صرف فلا اشكال واذا منع من الصرف فقد اجيب بجوابين كما قال المصنف فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في مراسر والاستعمال فيرد به الاشكال فقد قيل في التفصي عن هذا الاشكال انه اسمي مجمعي ليس بجمع لانه في الحال

لافي الاصل حمل في منع الصرف على موازنه من المجموع العربية كانا عيم ومصايح
 فان قيل فعلى هذا الا يصح حصر الاسباب في التسع بل صارت عشرة احدهما الحمل على التظاير
 قلنا بناء هذا الجواب على تعيم الجمعية من التحقيق والحكمي من حيث الوزن لا على زيادة سبب
 آخر على التسعة وهو الحمل بالموازن وانما حمل على الموازن لانه اعجب غير متوطن وغير
 الموطن يتبع المتوطن وقيل هو اسرجنى عر بي يطلق على الواحد والكثير فليس بتحقيقا ولكنه
 جمع سر والة تقديرا فرضا فانه لما وجد في كلاهما غير منصرف والوزن بدون
 الجمعية لم يمنع الصرف قدسوا انه جمع سر والة حفظا لقا عدتهم وسر والة ايضا مفروضة
 فكان كل قطعة من السراويل تسمى بالسروالة ثم جمعت سر والة على سراويل وانما
 فرضوا جمعيتها ولم يحمل على موازنه من المجموع العربية كما في الجواب الاول لانه اذا كان
 عربيا كان مثل المجموع في العربية ومتوطنا والمثل لا يتبع المثل ففرضوا الجمعية واذا
 صرف فلا اشكال لعدم تحقق الجمعية لتحقيقا والاصل في الاسماء الصرف فان قيل
 عدم صرف سراويل غالب وصرفه مغلوب فينبغي ان يقول المصنوعان صرف لان كلمة اذا
 تستعمل في الشرط المقطوع الكثير وان تستعمل في الشرط المشكوك القليل قلنا كلمة اذا في
 موضع الاول على ما هو الاصل لانه الغالب وفي الثاني واقع موقع ان لان كلمة ان تستعمل في مشكوك
 الوجود والمغلوب لتدرك مشكوك الوجود فان قيل وان نفى اشكال منع الصرف سراويل
 حين صرفه لعدم الجمعية لكن ورد اشكال آخر وهو انه اذا كان منصرفا ينبغي ان يكون انا عيم
 ومصايح ايضاً منصرفين لان الجمع اذا صار على وزن المفردات لا يكون سببا لمنع الصرف كما ان
 فرانة خرجت عن سببية منع الصرف بسبب موازنة المفردات وهي الطواغية والكراهية
 قلنا ان الجمع انما يخرج عن سببية منع الصرف بسبب موازنة مفردات العربية وسراويل
 مفرد عجمي والجواب على هذا هب من قال انه عربي ان الجمع يخرج عن سببية منع الصرف بسبب
 موازنة المفرد العربي اذا لم يكن المفرد على ذلك الوزن نادرا والمفرد على وزن سراويل
 نادرا لما فغ المصنف عن بيان حكم الوزن بدون الجمعية في حضا جرو وسراويل شرع
 في بيان حكم الجمع بدون الوزن الذي في الاصل على صيغة منتهى الجموع ثم خرج عن
 وزن فقال ونحو جوار والمطاد بها كل جمع منقوض على فواعل واويا كاللدواعي
 اويا ثيا كالجوارى والمعاني رافعا وجرا منصوبان على الظرفية باعتبار المضاف

المحذوف تقديره في حالتي الرفع والجروا قيم المضاف اليه مقام المضاف فيكون
منصوبين مثله والعامل فيه المباشلة المستفادة من الكاف في قوله كقاض فيكون
التقدير ونحو جوار يشبه في حالة الرفع والجرب قاض فان قيل تشبيه جوار بقاض
غير صحيح لان جوار جمع وقاض مفرد ولا مشاهة بين المفرد والجمع قلنا تشبيه
جوار بقاض في الحكم فيكون المعنى حكمه كحكم قاض فان قيل تشبيه جوار بقاض
ايضا غير صحيح لان حكم قاض الا نصرف اتفاقا وحكم جوار الا نصرف على مذهب
وعدم الانصراف على آخر قلنا التشبيه بينهما في الحكم بحسب الصورة لا في الصرف و
منع الصرف فان قيل التشبيه بينهما في الحكم بحسب الصورة ايضا غير صحيح لان
صورة جوار على وزن فواع وصورة قاض على فاع قلنا صورة جوار مثل صورة قاض
في حذف الياء وادخال التنوين عليه اعلم ان مثل جوار في حالة النصب غير منصرف
بالاتفاق لبقاء صيغة منتهى الجموع بحالها لعدم الاعلال فيها واما في حالة الرفع
والجرف فيه ثلثة مذاهب فذهب بعضهم الى انه منصرف مطلقا سواء كان قبل
الاعلال او بعد الاعلال لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف
لان هو من احوال الكلمة فان قيل كما ان الاعلال مقدم على منع الصرف كذلك يكون
مقدما على الصرف لانه ايضا من احوال الكلمة فكيف يصح الحكم على كون الاسم منصرفا
قبل الاعلال قلنا صلاحية الصرف مقدم على الاعلال كيلا يخلو الاسم قبل الاعلال عن
الصرف وعدم الصرف والالزام ارتفاع النقيضين وهو باطل كما بطل اجتماع النقيضين
فعدم الصرف على الاعلال لا منع الصرف لبيان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة على حالة
اصلية للكلمة وهي الصرف لا على حالة غير اصلية ان قدم منع الصرف على الاعلال واما
بعد الاعلال لان الشرط في الجمع ان يكون على صيغة منتهى الجموع وهي غير باقية بعد
الاعلال وذهب بعضهم الى انه غير منصرف مطلقا قبل الاعلال او بعد الاعلال اما قبل
الاعلال لبقاء صيغة منتهى الجموع واما بعد الاعلال فلان المحذوف كالمفوف فان قيل
لما كان غير منصرف فينبغي ان يمتنع التنوين عليه قلنا الممنوع من غير الصرف التنوين
الصرفي لا العوض وهو العوضي وذهب بعضهم الى انه منصرف قبل الاعلال وبعد
الصرف بعد الاعلال اما الصرف قبل الاعلال لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة المقدم

على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة واما منع الصرف قبل الاعلال فلان المحذوف
 كالملفوظ فان قيل الصيغة قبل الاعلال باقية حقيقة وبعد الاعلال باقية مجازا باعتبار
 ما كان فلم تتركوا الحقيقة مع قوتها واعتبروا المجاز مع ضعفه قلنا صيغة منتهى الجموع وان
 كانت قبل الاعلال باقية حقيقة لكنها مع مانع الاعلال وبعد الاعلال وان كانت باقية
 مجازا لكنها بلا مانع والدليل القوي مع وجود المانع ضعيف من الدليل الضعيف
 مع عدم وجود المانع التركيب فان قيل التركيب صفة يوجد في اللفظ المركب فكيف
يكون سببا لمنع الصرف الذي يوجد في الاسم المعرب الغير المنصرف الذي هو من
قبيل المفردات قلنا التركيب صيرورة الكلمتين او اكثر كلمة واحدة بسبب العلمية
فهو يوجد بعد العلمية في المفردات واطلاق التركيب عليه باعتبار الاصل فان
قيل تعريف التركيب غير جامع لا فرادة لخروج التركيب الاسنادي والاضافي والنزفي
لعدم كون الكلمتين فيها كلمة واحدة قلنا لا ضير في خروجهما لعدم كونها من افراد المحدود
وهو التركيب الذي يوجد في الاسماء لا مطلق التركيب فان قيل لما كان المحدود هو
التركيب الذي يوجد في الاسماء لا حاجة الى اشتراط العلمية لان المركب الذي جعل كلمة
واحدة لا يكون الاعلا قلنا المحصر ممنوع لجواز ان ينتقل اولا الى المعنى الجنسي او ينتقل
اولا الى المعنى العيني ثم ينتقل الى المعنى الجنسي ولو سلم فنقول العلمية شرط لتحقيقه وثبوته
فلا يوجد التركيب الا بهلالان العلمية قيد له حتى يقتضى وجوده بداونها فان قيل تعريف
التركيب لا يكون مانعا من دخول الغير فيه لانه دخل فيه النجم وبصرى لانها كلمة واحدة مع انه
ليس بموثر في منع الصرف قلنا المراد بالكلمتين ان لا يكون احدهما حرفا لان الحرف يكون
كالجزء من الكلمة الاخرى لشدة اتصال الحرف بالكلمة لعدم استقلاله في التلفظ به بغير الكلمة
فلا تاثير لتركيبه بشرطه في سببية منع الصرف العلمية ان كونه الاسم المركب علما
ليا من من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف وان لا يكون متلبسا باضافة
لان الاضافة يخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف يؤثر في المضاف اليه ضد
الصرف اعني منع الصرف ولا مشتقلا باسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من
قبيل المبنيات فانها في حال العلمية باقية على الحركة التي كانت عليها قبل العلمية فان
التسمية بها انما هي للدلالة على قصة غربية فلو طرق اليها التغيرات ففوت تلك الدلالة

فالحاصل أن الجملة إنما تكون علماً لشخص إذا كان معنى الجملة موجوداً فيه مثلاً لو كان لشخص عادة ضرب الناس فجعل اسمه ضرب زيد صار آخر زيد مبنياً ليدل على أنه ضارب ولو كان معرباً بديل الضم بالفتح بسبب العامل فيدل على أنه مضروب وهو خلاف الواقع وإذا كان التركيب الاسنادي من قبيل المبنيات ويوجد في الأسماء المبنية فكيف يوجد في الأسماء المعربة المنصرف فإن قيل كما أن الشرط في التركيب أن لا يكون اسنادياً كذلك الشرط أن لا يكون تعدادياً ولا صوتياً نحو خمسة عشر وسبويه لبنائهما فلم لم يتعرض لنفيهما قلنا لم يتعرض لنفيهما اكتفاء بما ذكر في بحث المبنيات انهما من قبيل المبنيات ولم يذكري بناء الأعلام المشتملة على الاسناد فلا بد من إخراجها فإن قيل لم يذكري التركيب التوصيفي مع أنه أيضاً مبنى حين العلمية قلنا أنه داخل في الإضافي لأن الصفة قيد للموصوف والمضاف إليه قيد للمضاف وأدخل في الاسنادي لأن الأوصاف قبل العلم أخبار والأخبار بعد العلم أوصاف مثل بعلبك فإنه علم لبلدة مركب من بعل اسم صم وبك اسم صاحب صم فجعلنا علماً للبلدة تسمية للمبنى باسم الباني الحقيقي أو الزعمي العياذ بالله وليس بينهما نسبة أصلاً ويسمى التركيب الذي هو سبب لمنع الصرف بالتركيب الامتزاجي الألف والنون فإن قيل عد الألف والنون من الأسباب غير صحيح لأنها من الأوصاف وهما من الذوات قلنا عدهما من الأسباب بسبب زيادتهما ومشابكتهما بالفي التانيث والزيادة والمشاكلة من الأوصاف لأن في سببتهما خلاف فذهب بعض النحاة إلى أنهما سبب لمنع الصرف لكونهما مزيدتين وذهب بعضهم إلى أنهما سبب لمشاكلة بالفي التانيث في عدم قبول التناو والراجح هو القول الثاني لوجود الزيادة في ندمان مع أنه منصرف لقبول التناو أن كانتا في اسم جامد فإن قيل عطف قوله أوصفة على اسم غير صحيح لأنها أيضاً اسم والعطف يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه وأيضاً يلزم التناقض لأنه يكون المعنى أن كانتا في اسم فشطره العلمية وإن

صه قوله فالحاصل أن الجملة الخ خلاصة الكلام على وجه ينكشف المرام أن الجملة تصير علماً للشخص المشابه لمن حكيت عنه بتلك الجملة أولاً فتكون تلك الجملة من باب الاستعارة المصروفة كسمية الرجل الشجاع بالأسد ولا يجوز التغير في اللفظ المستعار والألمة تبقى الاستعارة لأنها استعمال

قيل أن الأعلام المشتملة على الاستناد من باب الأمثال لأن الأمثال جميع مثل وهو عبارة عن القول المفهر بين الناس المشابه ما استعمل فيه لما أورد ذلك الكلام فيه أولاً في إخراجهم ١٢ مولانا عبد الحليم على عنه

كانتا في اسم فشرطه انتفاء فعلا نة قلنا المراد بالاسم الاسم الجامد المقابل الوصف
المشقة لا الاسم المقابل الفعل والحرف المتناول للجامد والمشتقي قشرطه اسم شرط
الالف والنون وشرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية اي علمية ما فيه
الالف والنون ليلزم زيادتهما مع الكلمة او ليمتنع دخول التاء عليهما فيتحقق مشابهما بالفي التانيث
في منع دخول التاء فان قيل ضمير شرطه راجع الى الالف والنون وهما احران فلا يحصل المطابقة
بين الراجع والراجع قلنا افراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد فان قيل فعلى هذا ينبغي ان
يفرد الضمير في قوله فان كانتا في اسم قلنا ان للالف والنون اعتبارين باعتبار الذات امر
ان وباعتبار السببية الواحد فتشنية الضمير في ان كانتا باعتبار الذات وانفراد الضمير في
شرطه باعتبار السببية او نقول ان الضمير راجع الى الاسم المشتمل على الالف والنون لكن
هذا الجواب ضعيف لان الشروط السابقة شروط الاسباب لا شروط الاسماء المشتملة على
الاسباب كعمري ان او كانتا في صفة فشرطه انتفاء فعلا نة يعنى امتناع دخول
التاء عليه ليبقى مشابهما بالفي التانيث فان قيل ان كان المراد انتفاء فعلا نة بفتح الفاء
ينبغي ان لا ينصرف عريان لوجود الشرط فيه وهو انتفاء فتح الفاء وان كان المراد انتفاء فعلا نة
يضم الفاء ينبغي ان لا ينصرف ندمان لوجود الشرط فيه وهو انتفاء الضمير قلنا المراد بانتفاء
فعلا نة انتفاء التاء سواء كان بفتح التاء او ضمها واما عريان وندمان قابلان التاء فينصرفان
وقيل شرطه وجود فعلى وجود فعلى في المؤنث ليس مقصودا بالذات بل مقصود
هذا القائل ايضا انتفاء التاء لانه متى كان مؤنثه فعلى بالالف لا يكون فعلا نة فيبقى
مشابهما بالفي التانيث فان قيل لما كان مقصود هذا القائل انتفاء التاء فلم يكن يكتف بقوله
فشرطه انتفاء فعلا نة وايضا ينبغي ان يكون رحمان غير منصرف بالاتفاق لان انتفاء فعلا نة فيه قلنا
مقصود القائل الاول انتفاء التاء مطلقا سواء كان الانتفاء مؤكدا بامر لفظي او لا ومقصود
القائل الثاني بانتفاء التاء ايضا لكن مؤكدا بوجود امر لفظي وهو الالف لان التانيث الالفى مستلزم
انتفاء التاء فيكون رحمان منصرفا عند هذا القائل لعدم انتفاء المؤكد فيه بامر لفظي لعدم وجود
مؤنثه فعلى بالالف ومن ثم اعم ومن اجل المخالفة في الشرط اختلف في انصراف رحمان
وعدم انصرافه لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى ليس له مؤنث لا بالتاء ولا بالالف
فعلى المذهب الاول غير منصرف لوجود الشرط وهو انتفاء التاء ومنصرف على الثاني لعدم

وجود الشرط وهو الالف دون سكران وليس الاختلاف في منع صرف سكران بل هو غير منصرف اتفاقا لوجود الشرطين على المذهبين لان مؤنثه سكرى بالالف ووجود الالف مستلزم لا نتفاء التاء ودون ندما ن اء ليس الخلاف في صرف ندما ن بل هو منصرف اتفاقا لعدم وجود الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندما نة بالتاء ووجود المثنون بالتاء مستلزم لا نتفاء الالف وهذا الحكم اذا كان ندما ن بمعنى النديم مشتقا من الندامة واما اذا كان بمعنى النادم مشتقا من الندم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندما نى لان ندما نة كما قال الناظم : نظم :

ندما ن منصرف كه بود انما ن دمت ورا ز ندما ن بود بالف دان مؤنثش	تا نيث او بتا بوى معيش ندما ن قابل با ن صراف شدن نيست مستقيم
---	---

وزن الفعل فان قيل عد وزن الفعل من اسباب منع الصرف لا يصح لان وزن الفعل يوجد في الفعل فكيف يكون سببا لمنع الصرف الاسم وايضا اضافة الوزن الى الفعل بمعنى اللام يفتيد اختصاص الوزن بالفعل فلا حاجة الى ذكر قوله فشرطه ان يختص به قلنا المراد به كون الاسم على وزن يعيد من اوزان الفعل لانه يختص به فالاضافة محمول على اصل النسبة بالفعل لا على زيادة الاختصاص بالفعل شرطه في سببية منع الصرف احد الامرين اما ان يختص ذلك اء وزن الفعل في اللغة العربية به اء بالفعل غير موجود في الاسم العربي ابتداء الا منقول عن الفعل فان قيل ان وزن الفعل لا يخلو واما موجود في الاسم فلا يكون مختصا بالفعل لان خاصية الشئ ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره واما غير موجود في الاسم فكيف يكون سببا لمنع الصرف في الاسماء قلنا انه موجود في الاسم لكن لا ابتداء بل نقلا عن الفعل فالخصوصية بالنسبة الى الابتداء والوجود في الاسم بالنسبة الى النقل والبقاء فان قيل ان بقم وشلم من اوزان الفعل مع انها موجودان في الاسم ابتداء لان بقم اسم صريح معروف وهو العندم ليس منقول عن الفعل وشلم اسم موضع في الشام غير منقول عن الفعل قلنا المراد بالاختصاص هو الاختصاص في اللغة العربية وهما من الاسماء الجمعية كشم بصيغة الماضي المعلوم من التشير بمعنى دامن يحمي دن ثم نقل من الفعل و

وجعل علما الفرس حجاج بن يوسف لما سبته بينهما في المعنى الاتزانى وهو السرعة في السير وضرب
على صيغة الماضي المجهول من المجرد اذا جعل علما الشخص يكون غير منصرف للعلمية ووزن
الفعل وانما اختص المثال بالماضي المعلوم من المزيد والمجهول من المجرد لان المعلوم من المجرد لو
جعل علما لا يكون غير منصرف لعدم اختصاصه بالفعل لانه كما يوجد في الفعل كذلك يوجد في
الاسم نحو سحر شجر ثم حجر مدر بقرا ويكون غير مختص لكن يكون في اوله اي اول وزن الفعل
او اول ما كان على وزن الفعل فان قيل ضمير اوله راجع الى وزن الفعل وهو معنى مصدرى لا
يصلح ان يكون ظرفا للزيادة وايضا لا يصح اضافته الاول اليه لان الاول يكون للفظ لا للمعنى قلنا
الضمير الى وزن الفعل لكن يراد منه ما كان على وزن الفعل بطريق الاستحدا امر لانه يذكرو وزن
الفعل ويراد منه كون الاسم نحو وباء راجع الضمير اليه يراد منه ما كان على وزن الفعل او
نقول الضمير راجع الى ما كان على وزن الفعل فان قيل مدخول في يكون ظرفا للغير والاول
لا يصلح ان يكون ظرفا للزيادة اذ الاول هو الحرف الزائد فيلزم ظرفية الشئ لنفسه قلنا
مدخول في محذوف مضاف الى الاول اى في جانب الاول فيكون ظرفية العام للخاص نرياً
اى زيادة حرف على ان يكون الضمير راجعاً الى وزن الفعل بمعنى المصدرى او حرف
زائد من حروف اتين على ان يكون الضمير راجعاً الى ما كان على وزن الفعل كزيادة
اى مثل زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن
الفعل غير قابل للتاء القياسية بالا اعتبار الذى امتنع عن الصرف ذلك الوزن للفعل لاجل
ذلك الا اعتبار لان التاء المتحركة مختصة بالاسم فيخرج الوزن بلحوقها عن وزن الفعل فان
قيل ينتقض باسرها لانه غير منصرف اذا صار علما للعلمية ووزن الفعل مع انه قابل للتاء
للمعدود المذكور كما يقال اربعة رجال قلنا المراد بالتاء القياسية وهى ما تلحق للمثرت
والتاء فى اربعة غير قياسية لانها تلحق فى العدد للمعدود المذكور ولم يقيدها المصنف بالتاء بقيد
القياسية لظهور هذا القيد لان الشئ اذا ذكر مطلقا يصرف الى الكامل والكامل فى التاء هى
القياسية فان قيل ينقض باسود فانه غير منصرف للوصفية ووزن الفعل مع انه
قابل للتاء القياسية لا نرى يقال اسودة للحية السوداء قلنا المراد بعدم قبول التاء بالا اعتبار
الذى امتنع وزن الفعل من الصرف بذلك الاعتبار ومنع اسود من الصرف باعتبار الوصفية
الاصلية ومؤنثه بذلك الاعتبار يكون بالالف مثل سوداء لا بالتاء واما قبول التاء فبا اعتبار

غلبة الاسمية العارضية ومن ثم اى من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع
 احمر عن الصرف لوجود الشرطين فيه الزيادة فى الاول وعدم قبول التاء لان مؤنثه
 حراء بالالف لا بالتاء فان قيل وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط كالطهارة
 بالنسبة الى الصلوة فجاز ان يكون احمر منصرفا مع وجود الشرط قلنا الشرط ههنا
 بمعنى العلة والوضوء شرط محض والصرف يعمل لقبوله التاء لمجيئى يعمله للناقة القوة
 فى العمل وليس كما يقال ناقة يعمله جمل يعمل لما فرغ المصراع من اسباب منع الصرف شرع
 فى بيان اسباب الصرف بعد المنع فقال وما فيه علمية مؤثرة اى كل اسم غير منصرف
 تكون فيه علمية مؤثرة فى منع الصرف بالسببية المحضة او مع الشرطية بسبب آخر واحترز
 بالعلمية عن الاسم الذى ليس فيه العلمية بمخولث ومثلث فانه غير منصرف البتة لعدم
 العلمية فيها حتى اذا نكر صرف واحترز بالمؤثرة عن العلمية بتجامع الفى التانيث او صيغة منتهى
 الجموع فان كل واحد منهما كاف فى منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية فان قيل ان قوله ما فيه
 علمية مؤثرة قضية مهمة وهى فى قوة الجزئية فتفيد ان بعض الاسماء غير المنصرف اذا نكر
 صرف والامر ليس كذلك قلنا المهمة على قسمين مهمة العلوم ومهمة المحاورات والمجالس فالتانيث
 فى قوة الجزئية والاولى فى قوة الكلية لان قواعد الفن كلية والمراد ههنا الاولى لا الثانية اذا
 نكر صرف ثم العلم اذا كان علما الجنس فطريق التنكير ان يؤول العلم بواحد من الجماعة
 المسماة بذلك العلم كما يراد من نريد فرد واحد من المسمى بزيد واذا كان علم شخص فطريق
 التنكير فيه ان يراد من العلم الوصف المشتمل صاحبه به نحو قولهم لكل فرد من موسى له لكل
 مبطل محقق لما تبين اى دليل التزامى ظهر حين بيان اسباب منع الصرف من انها اى
 العلمية لا بتجامع مؤثرة سببا الا ما اى السبب الذى هى اى العلمية بشرط
 فيه والسبب المشروط بالعلمية احد الامور الاربعة التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والالف
 والنون المزيديتان فى الاسماء الا العدل ووزن الفعل فان قيل فى كلام المصنف
 استثناء شيئين من امر واحد بلا عطف وذال يجوز لانه يلزم الفصل بين المستثنى منه و
 المستثنى الثانى بالمستثنى الاول بخلاف ما اذا كان بعاطف فالمعطوف يقوم مقام المعطوف
 عليه فلا يلزم الفصل قلنا المستثنى منه امران مطلق السبب والمقيد فالاستثناء الاول من المطلق
 والثانى من المقيد وهو ما بقى من الاستثناء الاول فالتقدير لا بتجامع العلمية سببا غير ما هى شرط

فيه وهو ايضاً احد الامور الاربعة الوصف والعدل والجحم ووزن الفعل الالعدل ووزن الفعل فان العلميه تجامعها كمال في عمر واحد لكن ليست بشرط كما في ثلث واحرفان قيل ينبغي ان يعطف العدل ووزن الفعل على ما هي شرط فيه بان قال لا تجامع مؤثره الا ما هي شرط فيه والعدل ووزن الفعل قيد على الاستثناءين تحت حرف الاستثناء الواحد ويحصل الاختصاص اي قلنا النكتة في الفصل وتكرار حرف الاستثناء اختلاف تاثير العلميه في المعطوف والمعطوف عليه اذ تاثير العلميه في المعطوف عليه بالسببيه مع الشرطيه وفي المعطوف بالسببيه المغضنه وهي متضادان اجواب سوال ان العلميه اذا اجتمعت مع العدل ووزن الفعل فاذا انكر بقى سبيان وهما العدل ووزن الفعل فينبغي ان يكون غير منصرف لوجود السبين فاجاب المص بقوله وهما متضادان فلا يجتمعان مع العلميه في اسم واحد لان الاسماء المعدوله بحسب الاستقراء محصورة في الاوزان الستة ليس وزن من اوزان الفعل المعتبرة في سببيه منع الصرف بذلك الاوزان الستة وهي فاجمع في قول الناظم اوزان عدل لا يمتاى توشش شمره مفعّل فعلّ مثالهما مثلث وعمو فعل استيم جوامس فعال است چون ثلث ديگر فعال دان تو قال فعل سيم

فلا يكون اى لا يوجد شئ من الاموال اثريين مجموع هذين السبين وبين احد هما فقط صعباً اى العلميه الا احدهما فقط لا مجموعهما فان قيل الضمير في قوله لا يكون لا يخلوا اما اجم الى مطلق السبب او الى كليهما او الى احدهما فعلى الاول يلزم الكذب حسالان العلميه تجتمع مع التانيث والجمعة والتركيب والالف والنون ايضاً وعلى الثاني لا يطابق الداجم مع المرجع في الافراد والتثنية وعلى الثالث يلزم استثناء الشئ عن نفسه قلنا ان الضمير لا يرجع الى المذكورات بل يرجع الى امر داثريين مجموع الامرين وبين احدهما فقط فيكون المستثنى مناهم من المستثنى ويعبر عن هذا الامر الداثري بما يتصف بالضدية ولا شك ان هذا المفهوم يصدق على احدهما ويصدق على مجموعهما ايضاً فان قيل ان استثناء الكل من الكل با من حيث المعنى لان المنفى بقوله لا يكون ليس الا احدهما لان النفي يتوجه الى ما يتصور اثباته والاثبات مع العلميه ليس الا احدهما لا مجموعهما للضدية والمنبت بقوله الا احدهما ايضاً قلنا الاستثناء تصرف لفظي يعتبر به التغير بين المستثنى والمستثنى منه من حيث اللفظ والمفهوم وان لم يغيرا من حيث المعنى المصدّق الا ترى ان جلا اذا كان له اسم نشوة فقال نسائي طوالق الارنب وهند وفاطمة وجيلة ولا يكون له نشوة غير هذه الاسم ففهمنا ثبت

استثناء الكل من الكل ومن نفسه ايضا من حيث المصادق المعنى لكن المغايرة بين المستثنى و
المستثنى منه ثابت من حيث اللفظ لان لفظ النساء عام يتناول مفهوماه الى الاربع وغيره
لانه جمع يطلق على الثلث وما فوقه ولفظ المستثنى خاص بالاربعة فعلى هذه القاعدة لا يرد
الا عراض على كلمة التي جيد ان النفي في قوله لا اله الا الله لا يخلو اما من الحق او من الباطل
او من كليهما فعلى الاول يلزم استثناء النفي عن نفسه وعلى الثاني يلزم الكذب حاصل وجود
الالهة الباطلة والالهة الباطلة باقية في النفي والحال انه موجود قلنا ان النفي يتوجه الى الاله الحق والاستثناء ايضاً من الحق
للاله الحق ويلزم استثناء النفي من نفسه من حيث المصادق واما من حيث اللفظ فلا يلزم فلا ن
لفظ الاله عام لانه نكرة وقعت في سياق النفي يفيد العموم ولفظ الله خاص لانه علم الواجب
الوجود والتغير بحسب المفهوم كاف لصحة الاستثناء وان كان ماصداً عليه واحد وهو المعبود فقط
فاذا نكر غير المنصوف الذي احد اسبابه العلمية بقى بلا سبب فيما هي شرط فيه فان قيل
فواة العلمية لا يستلزم فواة سبب آخر الا ترى ان التائب في طلحة لا يزول بتنكيره قلنا العلمية
نالت بالتنكير بذاتها والسبب الاخر المشروط بالعلمية فيفوت من السبب الاخر وصف السببية لفواة
شرط تأثيره لاذات السبب او على سبب واحد فيما هي لست شرطاً فيه فان قيل لاسلم بينهما
تضاد لان اصمت بكسرتين علم للمفاضة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه لانه امر من صمت فقيماً
ان يجئ بضميتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول من اصمت بضميتين قلنا هذا الامر غير متحقق
لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر او نقول ان مجرد وجود الاصل المحقق لا يكفي في اعتبار
العدل التحقيق بدون اقتضاء منع الصرف اياه وههنا لا يقتضى المنع العدل لوجود السببين في اصمت
وراء العدل وهما العلمية والتائب ثم انه اشهر الى استثناء بعض افراد العلم التي سمي في الاصل
اوصاف عن هذه القاعدة فان في انصرافه خلاف كما قال المصنف وخالف سيبويه الاخفش
المشهور الذي هو تلميذه فان قيل سيبويه استاد الاخفش فاسناد المخالفة الى الاستاذ غير مستحسن
قلنا لما كان قول التلميذ اظهر من الاستاذ وموافقاً للقاعدة سابقاً جعل المصنف قوله اصلاً واستند
المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيهاً على ذلك فان قيل لم لا يجوز ان يكون الاخفش فاعلاً لمخالف
وسيبويه مفعولاً وقدم على الفاعل لتعظيم الاستاذ فلا يلزم اسناد المخالفة الى الاستاذ قلنا لا يجوز
هذا الاحتمال لان اعتبار مفعول له لمخالف وشرط نصيبه تقدير الامر وشرط تقدير الامر وثلاثة

احد هان يكون فاعل الفعل والمفعول له متحد او فاعل الاعتبار سيبويه فاعلم ان فاعل خالف
 ايضاً سيبويه وايضاً يلزم ما صالة قول سيبويه وهو يخالف عن القاعدة الحققة عندم في انصاف
 مثل احمر علماً اذا نكر فان قيل المتبادر من احمر كل ما على وزن افعال فخرج سكران
 ودخل فيه افعال التاكيد كاجمع واسم التفضيل الغير المستعمل بمن فان الخلاف ثابت في الاول
 دون الآخرين فانهما منصرفان بالاتفاق قلنا المراد باحمر كل ما كان معنى الوصفية فيه قيل
 العلمية ظاهراً غير خفي فدخل في مثل احمر سكران لقوة الوصفية فيه قبل العلمية وخرج افعال
 والتاكيد نحو اجمع لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل في التاكيد لا ذات يتصف
 بالكل وكذلك افعال التفضيل المجرد عن من التفضيلة فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف
 معنى الوصفية فيه قبل العلمية لان معنى الوصفية فيه على تقدير استعماله في معنى التفضيل و
 هو لا يحصل الابلامة من فصاها كفاعل اسماء في عدم الاستعمال بمن وان كان مع من فهو غير
 منصرف بالاتفاق لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتباراً اعني خالف سيبويه
 الاخفش لاجل اعتباره للصفة الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير
 لم يبق فيه مانع من اعتبار الوصفية الاصلية فان قيل كما لا مانع منه لا باعث على اعتبار
 الوصفية الاصلية فينبغي ان ينصرف لان الاصل في الاسماء الانصاف قلنا الباعث على اعتبار
 امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنها فان قيل لا يلزم من اعتبار الوصفية الاصلية في اسود
 وارقم اعتبارها في احمر لان الوصفية في اسود وارقم لم تنزل بالكلية بل فيها غلبة الاسمية على
 الوصفية والغلبة غير مزيلة للوصفية بالكلية وفي احمر زالت بالكلية لانه صار علماً والعلم
 يزول عنه الوصفية بالكلية قلنا لا نسلم ان الوصفية في احمر زالت بالكلية لجواز ان يسمى بالاحمر
 ذات من له الحمرة لكن هذا الجواب ضعيف لان المقصود الا هم في الاعلام المنقولة غير ما وضع له
 لغة ولذلك نرى ها مجردة عن المعنى الاصل وهو الزيادة في العبارة في نريد وعبر وذهب الاخفش
 الى انه منصرف لان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية زالت بالتنكير والزائل لا يعود فان
 قيل لما اعتبر سيبويه الوصف الاصل في احمر بعد التنكير فينبغي ان يعتبر في حاتم حال العلمية
 لا سواء هما في الوصفية الزائلة فيتم حاتم الوصف والعلمية فاجاب المصنف عن جانب
 سيبويه بقوله ولا يلزمه اي سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير في
 مثل احمر علماً اعتبار الوصفية الاصلية في باب حاتم وللرادي باب حاتم كل علم كان

وصفا في الاصل مع بقاء العلمية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف فما عتبا
لمتضا دین الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد
وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف الوصفية في احمر واسود وارقم مع سبب آخر فان
قبل التضاد بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الزائلة والعلمية قلنا تقدير احد
الضدين بعد زواله مع ضدا آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين حقيقة
لكنه شبه به فاعتبارهما غير مستحسن وجميع الباب اي باب غير المنصرف لما فرغ المصنف
عن بيان انصراف بعض الاسماء الغير المنصرفة وهي ما فيه علمية مؤثرة ومن بيان مؤثر واحد
في الصرف وهو التذكير شرع في بيان انصراف جميع اسماء الغير المنصرفة سواء كان احدا سابها
العلمية او لا وفي بيان مؤثرين في الصرف وهما اللام والاضافة باللام اي بدخول لام التعريف
او بالاضافة الى اضافة غير منصرف الى غيره ينجوا يصير مجرورا بالكسرة
اي بصورة الكسرة لفظا او تقديرا فان قيل الباء في قوله باللام سببية ومدخول اليها
السببية من الاوصاف واللام ذات فكيف يكون لا مجرورا بالكسرة قلنا مدخول الباء محذوف
تقديره بدخول اللام والدخول من الاوصاف فان قيل احمد في قوله المال لا حمد
مدخول اللام ولا ينجو بالكسرة قلنا اللام عوض عن المحذوف تقديره بدخول لام التعريف
فان قيل احمد في غلام احمد مضاف اليه مع انه لا ينجو بالكسر قلنا المراد بالاضافة
اضافة غير المنصرف الى الغير لا اضافة الغير اليه فان قيل الجرم منع بغير المنصرف فكيف
يصح قوله ينجو لان منع الجرم وجريان الجر تضادا قلنا ينجو متضمن لمعنى يصير وهو لا انتقال
من حال الى حال فيكون المعنى ينتقل غير المنصرف بواسطة اللام والاضافة من حال منع
الجر الى دخول الكسر لانه مجرور حال منع الجر فان قيل الكسر يدون التاء من القاب الحركات
البنائية فكيف يثبت الا بجرار بالكسر قلنا المراد بالكسرة صورته وذاته لاصفة البنائية
فان قيل مروت بالحبل وبحبل كم معرف باللام والاضافة مع انه لا ينجو بالكسرة قلنا الكسر اعم
من ان يكون قاطعا او تقديرا فان قيل مبنى المتون بالاختصار فينبغي ان يكتفى بقوله ينجو قلنا انجوار
غير المنصرف يكون بالفتح والفتح غير ممنوع عنه حتى جازله بواسطة اللام والاضافة فان قيل
ينبغي ان يكتفى بقوله ينكسر قلنا الكسر يطلق على الحركات البنائية والمراد بالحركات الاعرابية فان
قيل ينبغي ان يقول ينصرف فلا يحتاج الى تلك التكلفات قلنا في انصراف غير المنصرف باللام والاضافة

خلاف النخاة وفي انجواره بالكسراتفاق النخاة وايراد العبارة على وجه متفق عليه اولى من مختلف فيه
وبيان الخلاف ان بعض النخاة ذهب الى انصرفه مطلقا ببقى العلنان اولا فان زالت العلنان فانصرفه
ظاهرا وان بقى العلنان فعدم انصرفه لمشاكلة الفعل ولما ضعفت المشابهة بدخول اللام والاضافة
قويت الاسمية فراجع الى اصله وهو الصرف في الاسماء قد دخله الكسردون التنوين لانه لا يجمع
مع اللام والاضافة وذهب بعضهم الى انه غير منصرف مطلقا ببقى العلنان اولا فان بقى العلنان فظاهر
وان زالتا فردا لهما عارضى فان قيل لما كان غير منصرف ينبغي ان لا يدخله الكسر قلنا الممنوع
من الغير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر بتبعية التنوين فلما ضعفت مشابهة للفعل
لم تنوثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر وانما منع من غير المنصرف بالاصالة التنوين
لان بين الفعل والتنوين تنافرا كالملا لالتنوين لقطع الكلمة والفعل موصول مع الفاعل ثم التنوين
يتبع حركة حرف آخر الكلمة فاذا سقط التنوين الذي هو الاصل في المنع سقط معه تابعه وهو الحركة
تبعوا وانما اختار الكسر لانها اوسط وايقظ ان الكسر لازم للتنوين لان في كل موضع يدخل التنوين
يدخل الكسر كالاسم وذهب بعضهم الى ان العلتين ان كانتا بايتين مع اللام والاضافة كان الاسم
غير منصرف وان زالتا معا واو احديهما كان منصرفا وبيان ذوال العلتين ان العلمية تزول باللام و
الاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الاخر زالتا معا كما في العجته وان لم تكن شرطا زالت احديهما
كما في احمد وان لم تكن العلمية هناك كما في احريقيت العلنان وهذا للذهب موافق لتعريف غير
المنصرف والله اعلم بالصواب **المرفوعات** يجوز فيه وجوه اربعة البناء بالسكون على
انها كلمة تورد لجرد الفصل لما بعدها مما قبلها لا محل لها من الاعراب كالاسماء المعدودة
او رفعه على انه مبتدأ محذوف الخبر اى المرفوعات هذه او على انه خبر مبتدأ محذوف
اى هذه المرفوعات او على انه مبتدأ ما بعده خبره فان قيل المرفوعات لا تخلو اما جمع مرفوع
او مرفوعة وكلاهما غير صحيح اما الاول فلان المرفوعات جمع المؤنث السالم ومفردة مؤنث واما
الثاني فلان المرفوعات والمنصوبات صفات الاسماء والاسماء مذكروصفة المذكور مذكر قلنا
ان المرفوعات جتمع المرفوع لا المرفوعة لكن المرفوع صفة الاسم والاسم مذكر غير عاقل وصفة
المذكور الغير العاقل يجمع قياسا بالالف والتث كما يامر معدودات ومعدودات جمع معدود وهو صفة

عنه قوله واما الثاني الخ وايضا لا يمكن ان تجمع مرفوعة بذلك الجمع لان الشرط فيه جمع المذكور بالواو والنون ولا يمكن ان يجمع مرفوع بالواو والتنوين لان
الشرط فيه العلم به قوله المرفوعات جمع المرفوع الخ فان قيل كيف يصح هذا الجمع مع ان المرفوع لا يمكن له الشرط لان هذا الجمع ان يجمع المذكور
وانزل قلنا هذا الشرط في المؤنث نفسه وهذا مشاهدة المؤنث فلا شرط فيه م ملا ناهج الحكيم غيره

اليوم وهو مذكور غير عاقل وصفة المذكر الغير العاقل تجتمع قياسا على الالف والتاء هو المرفوع
 الدال عليه المرفوعات من قبيل دلالة الجمع على الجنس لا من قبيل دلالة الجمع على الفرد فان
 قيل هو لا يخلو اما يرجع الى المرفوعات او الى المرفوع فعلى الاول لا يطابق الراجع مع المرجع
 في الافراد والجمعية والتذكير والتانيث وعلى الثاني يلزم الاضمار قبل الذكر قلنا الضمير راجع
 الى المرفوع وهو وان لم يكن مذكورا صريحا لكنه مذكور في ضمن المرفوعات ويجوز اسجاع
 الضمير الى المرجع الضمني كما في قوله تعالى إِذْ لَوْ أَتَوْا قُرْبُ للفقوى فضمير هو راجع الى العدل
 الذي ذكر في ضمن اعدلوا لان العدل جزء مدلول اعدلوا فان قيل لما كان الضمير راجعا الى
 المرفوع وهو مفرد المرفوعات فيلزم تعريف الفرد وهو غير جائز قلنا المرفوعات كما بدل
 على الفرد كذا يدل على الجنس فالمراد بالمرفوع الذي دل عليه الجمع من قبيل دلالة الجمع على الجنس
 لا من قبيل دلالة الجمع على الفرد فالمحوظ جنس المرفوع اى شئ له رفع لا فرد المرفوع فان قيل
 لم لا يجوز ان يرجع الضمير المذكور الى المرفوعات بتأويل المذكور ولرعاية الخبر قلنا ان مرجع
 الضمير الى المرفوعات بمحدثين الوجهين يلزم تعريف الافراد لان المحفوظ في المجموع الافراد
 والتعريف بالجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد لا بعضها موجود وبعضها معدوم وبعضها حاضر
 وبعضها غائب لا يمكن التعريف بمقابلتها فان قيل لما كان المحدود جنس المرفوع والمحد ايضا جنس
 لم ذكر المرفوعات بصيغة الجمع قلنا لما قال المصنف فالرفع علم الفاعلية سابقا وقال ههنا ما
اشتمل على علم الفاعلية توهم المتوهم انحصار المرفوع في نوع واحد وهو الفاعل فاورد...
 صيغة الجمع دلالة على كثرة الانواع ودفعنا للوهم المذكور ما اسم اشتمل ذلك الاسم اشتمال
 الموصوف بالصفة على علم الفاعلية اسم علامة كون الاسم والفاعل امر حقيقة او حكما
 والعلامة على كون الاسم فاعلا امور ثلاثة الضمة في المفردات والالف في التثنيات والواو في الاسماء
 الستة والجمع المذكور الساكن فان قيل كلمة ما في ما اشتمل اما موصولة او موصوفة فان كانت مو
 صولة فلا بد من الضمير الفصل لان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين فهو موضع ضمير الفصل وايضا يلزم
 انقاص المحدلان الموصول مع الصلة شئ واحد ان فرض الجنس فقد الفصل وان فرض الفصل
 فقد الجنس وايضا يفوت الاصل لان الاصل في الخبر التكثير وان كانت موصوفة بمعنى شئ فالتعريف

للعلم لان التعريف للافراد لا يكون ما نعا وبالافراد لا يكون جامعا به لان بين الصلة والموصول مساواة لان الصلة بيان
 الموصول وبين الجنس والفصل لا بد من العموم والخصوص والصفة المنتصفة اخص من الموصوف عبد الحليم عن

غير مانع لدخول الحرف الاخر من المعرب كدال غايد لانه شئ اشتمل على الرفع ولا يقال له مرفوع
لانه صفة الاسم وايضا دخل فيه المضارع لاشتماله على الرفع وليس بمرفوع قلنا كلمة ماموصوفة
عبارة عن اسم منكر فخرج الحرف الاخير والمضارع لانها ليسا باسم فان قيل كلمة ماموصوفة لتغير
ذوى العقول مشتركة بين الموصولية والموصوفية وبين اسم وشئ آخر فادارة الموصوفية منها والاسم
منها يكون اخذا احد معاني المشترك وهو لا يجوز بدون القينة قلنا القينة بالموصوفية وقوعها
في موضع الخبر والاصل في الخبر التنكير والقينة بالاسم وقوعها في تعريف المرفوع لانه قسم من
الاسم والمعتبر في تعريف القسم المقسم لان المعتبر في التعريفات الجنس القريب والجنس القريب
الى القسم مقسمه فان قيل المتبادر من الاشتمال الكل على الجزء او اشتمال الظرف على المظروف
والاسم لا يكون كلا للعلاقة ولا ظرفا لهما قلنا المراد بالاشتمال الموصوف بالصفة فان قيل الاسم
ليس بموصوف والعلامة ليست بصفة لان الصفة تحمل على الموصوف والعلامة لا تحمل على
الاسم لعدم الاتحاد في المصادق قلنا الاسم كالموصوف والعلامة كالصفة في التبعية لا عينهما
فكما ان الصفة قائمة بالموصوف كذلك العلامة قائمة بالاسم لا توجد بدونها فان قيل
التعريف غير جامع لافراده فانه خرج منه موسى في جاء في موسى لانه ليس بموصوف بالعلامة
قلنا العلامة اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وهما تقديرية فان قيل خرج منه هذا
في جاء في هذا لانه مرفوع وليس يشتمل على العلامة لالفاظا ولا تقديرا فاجاب الشارح الرضى
والهندي المراد بالموصوفية موصوفية الاسم المعرب بالرفع اللفظي والتقديرى لا المحلى لانه يوجد
في المبنيات لكنه ضعيف اذا المصير بحث عن احوال الفاعل اذا كان ضميرا متصلا وهي مبنى فالتحق
في الجواب العلامة اعم من ان تكون لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم يوصف بالرفع
المحلى اذ معنى الرفع المحلى ان يكون الاسم في محل لو كان ثمة معربا لكان مرفوعا لفظا او تقديرا
فمنه الفاء لتفصيل انواع المرفوعات والمعنى الجزى الاول من جنس المرفوع المتصل بجنس
المرفوع الفاعل فان قيل كلمة من لا تخلو اما ابتدائية فلا بد في مقابقتها كلمة الى نحو
سرت من البصرة الى الكوفة واما تبعية في تدخل على الجسم نحو اخذت من الدراهم
الى بعض الدراهم وايضا يقتضى ان يكون الشئ الاخر جزء من مدخوله والفاعل ههنا
ليس جزء المرفوع بل جزى واما بيانية وهي بمعنى الذى بتقدير هو فيكون المعنى فالذى هو
المرفوع الفاعل فيلزم فساد المعنى قلنا كلمة من ابتدائية لكنها على قسمين التصالية وغير

اتصالية فمن الابدائية الاتصالية ما يقصد بها كون مدخلها امرا كليا ينتزع منه الجزئيات لا كون مدخلها مبدأ آمنه لشيء وعلامتها ان تدخل باهر كل واحد وما بعده امر — جزئي ومن الابدائية الغير الاتصالية ما يقصد بها كون مدخلها مبدأ آمنه وكلمة الى ضرورية في مقابلة الثانية لا الاولى والمراد ههنا الاولى لا الثانية والضمير اما راجع الى جنس المرفوع او الى ما في ما اشتمل وفي كل من الامر راجع الى الحسنان والقبحان اما الحسنان في الاول فارجع الضمير الى المقصود بالذات وموافقة الضميرين اعني هو ومنه والقبحان فيه ارجع الضمير الى المرجع الضمني والآخرا راجع الضمير الى المرجع بعيد اما الحسنان في الثاني فارجع الضمير الى المرجع الصريح والآخرا الى القريب واما القبحان فيه وارجع الضمير الى غير المقصود والآخرا انتشار الضميرين لان الضمير المرفوع الى المرفوع والجمهور الى كلمة ما والانتشار غير مستحسن لانه يخل الى الفهم وقد مر لكم الفاعل على سائر انواع المرفوع لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لوجهين لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل لان الاصل في اجزاء الجملة الارتباط والفعل للفعلية مقتضى الارتباط من اول الامر ولان عامله قوى وقوة العامل تدل على قوة المفعول وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لوجهين لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد او مشتق والفاعل يحكم عليه بالمشقة فقط والجواب عن الجمهور ان الاصل في الفاعل ايضا التقديم لكنه اخذ فعلا لا لباس بينه وبين المبتدأ ولم يعكس لان عامل الفاعل قوى يعمل في مفعوله سواء وقع في مرتبتهم او لا وعامل المبتدأ ضعيف يعمل في مفعوله اذا وقع بالترتيب وعن الثاني ان الفاعل ايضا يقع محكوما عليه لكل حكم جامد بخلاف الرجل ومشتق بخلاف امر زيد وهو الفاعل صا الى اسم حقيقة او حكما اسندا اليه الى سب اليه الفعل بالامالة الى الفعل الاصطلاحي صورة والفعل اللغوي معنى مثبتا كان او منفيا محققا او مقدرا اخباريا او انشائيا مع بقاء الرفع عبر عن كلمة بالاسم لان المعتبر في تعريف القسم المقسم ومقسم الفاعل اسم وضر بالكرة انشائية الى موصوفيته لوقوعه موقع الخبر والاصل في الخبر التذكير فان قيل ينقض بقولهم اعجبني ان ضربت زيدا قلنا الاسم اعلم من ان يكون حقيقة او حكما ومن حكما لان ان ضربت مؤول بضربك زيدا فان قيل التعريف غير جامع لخروج فاعل شبه الفعل والا فعال الناقصة لعدم الاسناد اليهما لان الاسناد نسبة احدي الكلمتين الى الاخرى الخ ولا فائدة في هذا الاسناد قلنا المراد من الاسناد النسبة فذكرنا الاخص وامريد الاعرف ان قيل التعريف غير مانع لدخول عمرو في قامر زيد وعمرو لانه اسناد اليه الفعل

ولم يقل له فاعل قلنا ان المراد بالاسناد هو الاسناد بالاصالة لا بالتميم وعروضه مسند اليه بالتميم
 فان قيل قد ذكر الاسناد مطلقا فارادة الاسناد المفيد بالاصالة تقييد المطلق بلا تقييد
 قلنا القرينة بالتقييد ذكر التابع لان نواع المرفوعات والمنصوبات والمجذورات لو كانت داخله
 فيها فذكرها بعد ما انفق ان قيل المراد بالفعل لا يخلو اما اللغوي المحدث او الاصطلاحى وهى
 النسبة والمحدث والزمان فان كان الاول فذكر شبه الفعل مستدرك لانه ايضا فعل لغوي وايضا
 لا يصح ارجاع الضمير في شبهه اليه لان شبه الفعل متشابه للفعل الاصطلاحى لا اللغوي
 وان كان الثانى فهو كذب حلال ان الصادر من الفاعل هو اللغوي لا الاصطلاحى قلنا المسند
 الى الفاعل فعل اصطلاحى صورة واللغوي معنى فلا يردون قول عبارة المصمحمول على الاستحسان
 وهو ما كان للفظ معنيان يراد احدهما بذكر لفظه صريحا والاخر يراد بارجاع الضمير اليه
 فهنا للفعل معنيان لغوي واصطلاحى فاللغوي اريد من ذكر الفعل والثاني اريد بارجاع
 ضمير شبهه اليه مثاله ثابت في قول الشاعر

اذا نزل السمل بارس قوم عينا ولو كانوا اعضابا

فللسما ومعنيان مجازيان المطر والمنبت فاريد الاول بلفظه بقرينة نزل والثاني بارجاع
 ضمير وعينا اليه بقرينة وعينا او تشبيها والفاعل ما اسند اليه ما يشبهه في العمل كاسم
 الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل واسم التفضيل والظرف وقيل لم الفعل او
 شبهه تقديما وجوبا نوعيا الواو الحال والماضى المثبت اذا وقع حالا لا بد فيه من قد ظاهرة
 او مقدرة وههنا مقدرة ولم يظهر لئلا يلزم تكرار النقش واورد ضمير قدم لجواز ارجاع ضمير
 الواحد الى ما هو متعديا وعليه اى على ذلك الاسم فان قيل تعريف الفاعل لا يكون وانما
 عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه المبتدأ في هذا التركيب كريم من يكرمك فان كرم
 مسند الى كلمة من لانه مسند الى ضمير راجع الى من والاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه حقيقة
 ومقدم على من مع انه مبتدأ لفاعل قلنا المواد بالتقديم الوجوب وتقديم كريم على من
 تقديم جوازي لجواز من يكرمك كرم ايضا فان قيل تعريف الفاعل لا يكون مانعا عن
 دخول الغير لانه دخل فيه المبتدأ في قولك في الدار رجل لان الطرف مسند الى المبتدأ
 وهو رجل لانه مسند الى ضميره والاسناد الى ذلك الشئ حقيقة والظرف مقدم عليه

وجوب لان المبتدأ اذا كان نكرة يجب عليه تقديم الخبر الظرفي للتخصيص مع انه ليس
بفاعل بل هو مبتدأ قلنا المراد بالتقديم التقديم الوجوبى النوعى وهذا التقديم الوجوبى
الضرورى يعنى نوع ما اسند الى الفاعل واجب التقديم عليه ونوع ما اسند الى المبتدأ
غير واجب التقديم عليه بل يجب التقديم فى بعض الافراد كما كان المبتدأ نكرة على جهة
قيامه به اى اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه بالفاعل بان يكون على صيغة
الفعل المعلوم او على حكم صيغة المعلوم كما سمر الفاعل او الصفة المشبهة فان قيل
ان قوله على جهة قيامه به جار ومجرور وكل جار ومجرور اذا وقع فى محل لا بد فيه
من الاعراب المحلى فما الاعراب المحلى فيه قلنا الاعراب المحلى فيه النصب على المصدئية
فان قيل النصب على المصدرية غير صحيح لان الفعل غير مشتمل عليه قلنا النصب فيه
على المصدرية باعتبار الموصوف المحذوف اى اسنادا فان قيل صفية الجار والمجرور
باعتبار المتعلق فتعلقه لا يخلو اما اسند المذكور او اسند المحذوف فعلى الاول يلزم
تقديم الصفة على الموصوف وعلى الثانى يلزم الاتحاد بين الصفة والموصوف وكلاهما
غير جائزين قلنا متعلق على جهة ليس الامر المذكوران بل امر آخر فيكون التقديم
اسنادا واقعا على جهة قيامه به فان قيل تعريف الفاعل لا يكون جامعا لفراده لانه
خرج منه الفاعل فى مثل مات زيد وطال عمر لان المتبادر من القيام القيام بمعنى الحدوث
والنوت والطول ليسا بمحاذئين صادرين من الفاعل قلنا المراد بقيام الفعل كونه على
صيغة المعلوم او على حكمها سواء كان حادثا من الفاعل او قائما به بدون الصدور منه
فان قيل عمدة هذا الفن المفصل وهو لم يذكروا هذا القيد اعنى على جهة فام ذكر
المص هذا القيد قلنا الاحتياج الى هذا القيد على مذهب من لم يجعل المفعول مالم يسم
فاعله داخل فى الفاعل كالمص لا خواجه عن تعريف الفاعل واما على مذهب من جعله
دائلا فى الفاعل كصاحب المفصل فلا بد من ترك هذا القيد ليدخل فيه مثل زيد
فى قام زيد مثال لما اسند اليه الفعل و مثل ابوة فى زيد قائم ابوة مثال
لما اسند اليه شبه الفعل والاصل اى الاولى وما ينبغى فى الفاعل عند عدم المانع ان
يلى الفعل المسند اليه بان يكون بعد الفعل متصلا به ولا يكون شئ آخر من معمولات
الفعل مقدما عليه لانه كالجزء من الفعل لفظا ومعنى اما لفظا فبذليل اسكان اللام فى

في ضربت لثلاثا يلزم لقوالى اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة فلولم يكن كالكلمة الواحدة
 مع الفعل لا يسكن اللام كما في اتصال المفعول به نحو ضربك، واما معنى فلان الفعل لا يوجد
 بدون الفاعل وجزء الشئ بل الشئ فان قيل ان الاصل بمعنى القاعدة والتخلف عن
 القاعدة غير جائز فينبغي ان يكون ضربك زيدا مستغنا قلنا الاصل ههنا بمعنى الواجج والاولى
 لا بمعنى القاعدة فان قيل ينقض بضربك زيدا لا نه ليس ايلاء الفاعل فيه اصلا بل ممتنع
 قلنا الاصل في الفاعل ايلائه الى الفعل عند عدم مانع الايلاء وههنا وجد المانع الايلاء وهو
 اتصال ضمير المفعول بالفعل فقدم المفعول عليه لثلاثا يلزم انفصال الضمير وهو خلا
 المفروض فان قيل كما ان الاصل في الفاعل ايلائه الى الفعل كذلك الى شبهه قلنا المراد بالفعل
 المستند الى الفاعل وهو اعم من ان يكون فعلا او شبهه من قبيل ذكر الخاص واداة العالم لكن
 لم يذكر شبه الفعل اكتفاء بالاصل فان قيل الايلاء بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الفعل
 او بعد الفعل والحال ان قبلية الفاعل على الفعل ممتنع كما فهم من التعريف قلنا المراد بالايلاء
 ان يكون بعده فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون ضربك عرابا زيدا على الاصل لبعديته عن
 الفعل قلنا المراد بالبعدية البعدية مع الاتصال والفاعل ههنا ليس متصلا بالفعل فليس على
 الاصل فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يكون قام الرجل على الاصل لتقدم اللام على الفاعل قلنا معنى
 الايلاء ان لا يقع بين الفعل والفاعل شئ من معبولات الفعل مقدما على الفاعل واللام ليس
 من معبولات الفعل فلذلك الاصل الذي يقتضى تقدم الفاعل على سائر معبولات الفعل
 جائز الحاق الضمير بالمفعول الراجع الى الفاعل المتأخر نحو ضرب غلامه زيدا التقدم
 مرجع الضمير رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع
 الحاق الضمير بالفاعل الراجع الى المفعول المتأخر نحو ضرب غلامه زيدا التأخير مرجع
 الضمير لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز عند الجمهور خلافا
 للاخفش وابن جني فانهما يجوزان ذلك كما جاء في قول الشاعر ع

جزى ربه عني عدى ابن حاتم : جزاء الكلاب العاويات وقد فعل :

فربه فاعل الفعل وضميره ساجع الى المفعول المتأخر وهو العدى فلولم يجز لما وقع في الشعر
 قلنا هذا الاضمار قبل الذكر لضرورة الشعر فلا يقاس عليه حال سعة الكلام او نقول ان
 الضمير ساجع الى مصدر فعل المذكور فيكون التقدير جزى رب الجزاء لما فرغ المصدر عن بيان

اصالة تقديم الفاعل وجواز تاخيره شرع في بيان مواضع وجوب تقديمه بعارض فقال
واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظاً
منصوب على التمييز عن نسبة انتفى الى الاعراب فيهما أي في الفاعل المتقدم ذكره صريحا
وفي ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقريينة الى الامر الدال
على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول لا بالوضع فهنا امر بهم صورا أحديهما انتفائهما
فيهما نحو ضرب موسى عيسى وثانيتهما وجودهما فيهما نحو ضربت زيدا هندا وثالثتهما وجود
الاعراب فقط نحو ضرب زيدا عمروا بعتما وجود القريينة فقط لفظية نحو ضربت
موسى جبلى او معنوية نحو اكل الكثرى يجيى ففى الصورة الاولى وجب تقديم الفاعل
على المفعول د فعلا للبس ولا يجب في الصورة الثلاثة الاخيرة لعدم الالتباس فان قيل
ينبغي ان يكتفى بالمصرح بذكر القريينة بدون الاعراب اذ القريينة شاملة للاعراب اذ
كل واحد منهما دال على الفاعل والمفعول قلنا لا نسلم انها متناولة للاعراب امر دال على
فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع والقريينة بعكسه لان الموضوع لا يسمى انه قريينة
على الموضوع له فان قيل ضمير فيهما ارجع الى الفاعل والمفعول والفاعل مذكور لكن المفعول
غير مذكور فيلزم الاضمار قبل الذكر قلنا الفاعل مذكور صراحة وفي ضمن الامثلة ايضا
والمفعول مذكور في ضمن الامثلة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر او كان الفاعل مضمرا
متصلا بالفعل بارزا كان او مستكنا الاول ضربت زيدا والثاني زيدا ضرب غلامه
بشرط تاخير المفعول عن الفعل فلا يرد بمثل زيدا ضربت ان الفاعل ضمير متصل بالفعل
ولم يجب تقديم الفاعل لان المفعول اذا قدم على الفعل قدم على الفاعل بالطريق الاول
او وقع مفعوله الى مفعول الفاعل بعد الا فان قيل هذا منقوض بقوله ما ضرب الامر
زيدا فان المفعول فيه وقع بعد الاول لم يجب تقديم الفاعل عليه قلنا ههنا صور ثلاث فتقديم
الفاعل واجب بشرط توسط الا بين الفاعل والمفعول في صورتى التقديم والتأخير فمثال وجوب
تقديم الفاعل نحو ما ضرب زيدا الامرا ومثال وجوب تاخير الفاعل نحو ما ضرب عمرا لا زيدا
اما اذا قدم المفعول مع الا فلا يلزم تقديم الفاعل لعدم انقلاب حصر المطلوب في هذه الصورة
او بعد معناها نحو ما ضرب زيدا عمرا **وجب تقديمه** الى تقديم الفاعل على المفعول
في جميع هذه الصورة اما في الاولى فللحترز عن الالتباس واما في الثانية فللمناطات الاتصال

والانفصال واما في الثالثة فثلاثا ينقلب المحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا
 عمرا انحصار ضارب بية نريد في عمر مع جواز كون عمر مضروب بالشخص آخر فلو قدما المفعول بشرط
 الاوسط الا ويقال ما ضرب عمرا الا نريد في فهم منه انحصار مضروبة عمر في زيد مع جواز كون
 نريد ضار بالشخص آخر لان المحصر في مدخل الا واما في الصورة الرابعة فالمحصر في الجزء الاخير
 فلواخر الفاعل لا انقلب المحصر المطلوب قطعا لما كان الاصل في الفاعل التقديم وقد يجب تأخير
 بعارض فاشارة المص الى مواضع وجوب تأخير فقال واذا اتصل به اء بالفاعل ضمير
مفعول مخوضرب زيد اعلامه او وقع الفاعل بعد الا فان قيل ينقض هذه القاعدة
 بخوما ضرب الا زيد عمرا فان الفاعل قد وقع بعد الا ولم يجب تأخير قلنا تأخير الفاعل لازم
 بشرط توسط الا بين الفاعل والمفعول في صورة التقديم والتأخير وههنا قد مر مع الا فلا يجب
 التأخير لعدم انقلاب المحصر المطلوب اذ المحصر في مدخل الا وهو نريد قدما واخرا ووقع
معناها مخوما ضارب عمرا زيد واتصل مفعوله به اء بالفعل بان يكون المفعول
 ضميرا متصلا بالفعل فان قيل ينقض بخوضربك لان المفعول ضمير متصل بالفعل ولم يجب
 تأخر الفاعل فاجاب المص وهو اء الفاعل غير متصل بالفعل بخوضربك زيد
وجب تأخير اء تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في الاول فثلاثا يلزم ^{الاضاف}
 قبل الذكر لفظا ورتبة واما في الثانية والثالثة فثلاثا ينقلب المحصر المطلوب واما في الرابعة
 فلتنافات الاتصال لما كان الاصل في العامل المذكور لان الابقاء على الاصل اصل وقد يحذف
 على القلة اشارة المص الى قلة الحذف بايراد قد المفيدة للتقليل في المضارع فقال وقد
يحذف الفعل الرفع للفاعل لقيام قرينة اء وقت حصول قرينة دالة
 على تعيين المحذوف فان قيل حذف الفعل بحث عن الفعل فينبغي ان يذكر في
 بحث الفعل وذكره ههنا خروج عن البحث وايضا كما يحذف الفعل كذلك شبه الفعل قلنا المراد
 بالفعل الرفع للفاعل اعم من ان يكون فعلا او شبهه من قبيل ذكر الاخص واردة الا اعم

مع قوله مع جواز كون عمر الخ فان قيل هذه متعوض بقولنا ما خلق الله تعالى على احسن الصورة الا يوسف لا متعاض كون
 يوسف محموتا لمخص آخر قلنا ان الاتدال على انحصار شيء آخر في مدخله المتصل ولا تدل على انحصار مدخله
 المتصل في شيء آخر وليس المراد الاتدال على عدم انحصار مدخله المتصل في شيء آخر فلو ان الاسد يجوز كون عمر
 مضروب بالشخص آخر الجواز بالنسبة الى كلمة الا بمعنى ان الا لا يمنع الجواز بان الا لا تدل على الانحصار ولا تدل على
 عدم الانحصار سواء كان في نفس الامر مخصصا ولا ١٢ مولانا عبد الحليم كوهستاني عني عنه

وذكر الفعل للاتصال لا للحصر به وايضا هو رافع للفاعل فيكون من متعلقات الفاعل والبحث عن
 متعلقات الشيء بحث عنه فلا يلزم الخروج عن البحث فان قيل الامر في قوله لقيام عليه ومدخلها
 علة لما قبلها فعند وجود العلة وهي القرينة وجود المعلول وهو الحذف ضروري والامر ليس كذلك
 اذ القرينة مجوزة للحذف لا موجبة له وايضا يلزم التناقض في كلام المصدر لان جواز يدل
 على عدم الوجوب قلنا الامر بمعنى الوقت كما جاء في قوله تعالى اقيم الصلوة لذكر لؤك الشمس اى
 وقت ذلوك الشمس او تقول الامر علتية لكن العلة على قسمين مجوزة مصححة للمعلول وموجبة
 مستلزمة للمعلول والمراد ههنا الاول ولا شك ان القرينة علة مجوزة مصححة للحذف فحينئذ
 لا يلزم التناقض فان قيل نسبة القيام الى القرينة غير جائز لان القيام ينسب الى الاجسام
 والقرينة من الاعراض قلنا القيام بمعنى الحصول من قبيل ذكر الملزوم واردة اللازم فان قيل
 الرفع في الفاعل قرينة على حذف الفعل لانه اثر لا بد له من المؤثر فلما لم يكن المؤثر مفعولا علم انه
 محذوف قلنا المراد بالقرينة القرينة الدالة على تعيين المحذوف والرفع قرينة على مطلق المحذوف
 لا على تعيين المحذوف جواز اى حذفه فاجازا فان قيل ان قوله جواز منصوب وللنصب طرق
 كثيرة فمواجهة النصب قلنا انه منصوب على انه مفعول مطلق فان قيل شرط المفعول المطلق ان
 يكون معنى الفعل المذكور مشتملا عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء وههنا يحذف مشتمل على
 حذف لا على جواز قلنا انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف فيكون التقدير حذف فاجازا
 فان قيل لو صيف حذف فاجواز غير صحيح لانه يلزم حمل المبتدأ المغاير على الآخر لان الحذف عبارة
 عن الاسقاط من اللفظ والجواز عبارة عن الامكان متسوى الطرفين قلنا ان جواز مصدر صيغى للفاعل
 فيكون التقدير حذف فاجازا فان قيل ان حذفه صرف الوصف وجائز ذات مع الوصف فيلزم حمل
 ذات مع الوصف على صرف الوصف وذلك غير جائز لعدم الاتحاد بينهما في ما صدق عليه قلنا حمل ذات
 مع الوصف على صرف الوصف غير جائز اذا لم يكن صرفا الوصف من افراد ذات مع الوصف وهي
 المحذوف من افراد الجائز اذا الجائز قد يكون حذف في مثل نريد متعلق بحذف
 فان قيل المحذف في مثل نريد كذب حسا قلنا الدار بمثل نريد كلما كان جوابا لسؤال محقق لمن
قال من قام والحذف فيه موجود فان قيل جاز ان يكون قام علما به مرادف له فيكون معنى
 من قام من نريد فلا يوجد الفعل في السؤال قلنا ليس المراد من قام كونه علما بل المراد منه الماضي
 المشتق من القيام فيجوز في جواب هذا السؤال نريد بحذف قام بقرينة السؤال لان المذكور في السؤال

كالمعاد في الجواب للمطابقة بينما ويجوز قارئه بذكره لان القرينة ليست موجبة للحذف فان قيل
ما الوجه ان هذا التركيب من باب حذف الفعل والباقي فاعل ولم يكن من باب حذف الخبر والباقي
مبتدأ قلنا لو كان من باب حذف الخبر يلزم حذف كل الجملة والتقليل في الحذف اولى من التكثير
فان قيل فعلى هذا لا يطابق الجواب السؤال لان السؤال جملة اسمية والجواب فعلية قلنا ان السؤال
وان كان اسمية صورة ولكنه فعلية حقيقة لان من قام في الاصل قام زيد امر عمار بكر لكان لما تغذر
السؤال من كل فرد او راد في ضمن امر كل وهو كلمة من وكذلك يحذف الفعل جوازاً فيما كان جواباً
لسؤال مقدس كما في قول الشاعر في مرتبة يزيد ابن نهشل ع :

ليبك يزيد ضارع لخصومة :

ومختبة مما تطيح الطوا شحج :

فان قيل المثال لا يطابق الممثل لان الممثل حذف الفعل وليس حذف الفعل لانه محتمل
ان يكون ليبيك على صيغة المفعول ويزيد بالنصب مفعوله وضارع فاعل ليبيك فلا يكون مما نحن
فيه قلنا في البيت احتمالات ست الاول ان قوله ليبيك على صيغة المجهول ويزيد صرفع على انه
مفعول ما لمريم فاعله وضارع فاعل فعل محذوف والثاني ان يزيد منادى حذف حرف نداء
وضارع مفعول ما لمريم فاعله ليبيك والثالث ان يزيد مفعول ما لمريم فاعله وضارع بدل منه
بدل الغلط والرابع ان ضارع منادى حذف حرف نداء والخاص ان ضارع خبر مبتدأ محذوف
اي الباكي همارع والسادس ان ليبيك مبنى للفاعل ويزيد بالنصب مفعول به وضارع فاعل
ليبيك والمثال بناء على الاحتمال الاول لا على الخمسة الأخيرة فقوله ضارع بمعنى عاجز دليل
فاعل فعل محذوف وهو يبيكيه والقرينة عليه السؤال المقدر وهو من يبيكيه لان ليبيك صيغة
مجهولة والصيغة المجهولة منشأ التردد والابهام والتردد والابهام منشأ السؤال فيكون التقدير
ليبيك يزيد فكان السائل سال من يبيكيه فاجاب ضارع اى يبيكيه ضارع ثم حذف يبيكيه بقرينة
السؤال فان قيل اللام في قوله لخصومة لا يخلو اما متعلق ليبيك المقدر واما متعلق
بضارع فان كان الاول فاللام في قوله لخصومة اجلية وهي ما تجعل المداخل علة لما قبلها

مع قوله ما تليها فان قيل الفاعل والمفعول ما لمريم فاعله ما لم يعلم تعلق الفعل صدودا وادفعه به قبل الذكر من نفس
الفعل والطواح قد علم تعلق تطيح به قبل الذكر من نفس الفعل فيكون من قبل ذكر ضرب ضارب وهو لا يجوز قلنا المرام بالطوا
البيات التي من شأنها ليس الا الا هذان ويكون الا هذان من لوازمها ولم يعلم تعلق تطيح بالمهملات الكفاية بل
المعلوم هو التعلق بنفس المهملات والجواب بان اللام موصولة هو فاعل لا يجزى نفعاً لان بيان الموصول لا
يكون الا بالمهملات ١٢ مولانا عبد المحسن عفي عنه

والخصوصة ليست علة للبكاء بل علة البكاء فوث يزيد وإن كان الثاني يلزم عمل اسم فاعل بلا اعتماد
قلنا أنه متعلق بضارع وهو صفة للموصوف المحذوف أنه شخص ضارع فإن قيل الاعتماد بالموصوف
المحذوف لا يكفي للعمل قلنا للظرف كافية أدنى راحة من الفعل أو نقول اللام متعلق بليبت و
اللام وقتية وقوله مختلط معطوف على ضارع وكلمة من اجلية وما مصدرية اولت تطيح
بتاويل الاطاحة وهو الاهلاك والطوايح جمع مطيحة من غير القياس كلوا فتح جمع ملقحه فامل
الفعل والمفعول محذوف فيكون المعنى ويكيه مختبطا به سائل بلا وسيلة من اجل اهلاك
المهلكات امواله وما يتوسل به الى تحصيل الاموال لانه كان المعطى للسائلين بلا واسيلة و
قد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيينه وجوبا أي حذفوا اجبا في مثل
قوله تعالى وان احدا من المشركين استجارك والمزاد به كل موضع حذف الفعل
فيه ثم فسالم فاعل الابهام الناشئ من المحذف سواء كان هذه الآية الكريمة او غيره بخوان احدا
من الضاربين ضربك فاحد فاعل لفعل محذوف وجوبا لوجود القرينة وساد مسدا اما القرينة
فهي دخول حرف الشرط على الاسم لان حرف الشرط لا يدخل على الفعل وجوبا وليس ههنا
الفعل لفظا فعلم انه مقدر وانا ساد المسد فهو اقامة المفسر مقام المفسر فيكون التقدير وان استجار
احد من المشركين استجارك ثم حذف المفسر وقيم المفسر مقامه لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر
فان قيل الجمع بينهما جائز كما في قولك جاءني رجل اي تريد قلنا الجمع ممتنع اذا كان الابهام
ناشيا من المحذف والابهام ههنا لنكارة رجل فان قيل لم لا يجوز ان يكون احدا مرفوعا با
لابتداء قلنا لا يجوز رفعه بالابتداء لئلا يلزم دخول حرف الشرط على الاسم وقد يحذف
للمفعول والفاعل معا دون الفاعل وحده لان النسبة في مفهوم الفعل مأخوذ الى الفاعل
فان حذف الفاعل وحده يلزم وجود النسبة في الفعل بدون الطرفين وهو غير جائز واذا
حذف الفعل حذف النسبة فيه ايضا فلا يلزم وجود النسبة بدون الطرفين في مثل نعم
جوابا لمن قال **اقام** تريد فحذفت الجملة الفعلية وهي قام زيد لوجود قرينة السؤال
وليس بواجب لعدم وجود سد المسد فان قيل ينبغي ان يكون هذا المحذف واجبا لقيام نعم
في مقام الجملة قلنا ان نعم حذف لا يصلح ان يكون قائما مقام الجملة اذا غير المستقل لا يقوم مقام
المستقل واما اقامة يامقام ادعوا سماح لا يقاس عليه غيره فان قيل لما كان هذا التركيب
من باب حذف الفعلية لم لا يجوز ان يكون الجواب مطابقا للسؤال ولو كان من باب حذف الاسمية

لا يجئ المطابقة بينهما والمطابقة اولى من عدم المطابقة واذا تنازع فان قيل البحث
عن التنازع خروج عن البحث لان البحث في احوال الفاعل والتنازع صفة الفاعلين قلنا
فروع المصهر عن احوال الفاعل الذي لا تنازع فيها شرع في الفاعل الذي فيه التنازع
فلا يكون الا من احوال الفاعل فان قيل فعلى هذا لا يصح بحث التنازع في المفعول قلنا
التنازع فيه لا طراد الباب واذا تنازع اى توجه بحسب المعنى بشرط صحة وقوع الاسم
الظاهر موقعا يصح ان يقع فيه الاسم معمول لا لكل واحد منهما على سبيل البدلية الفعلان
اى العاملين او اكثر منهما فان قيل ان نسبة التنازع الى الفاعلين غير صحيح لانه في اللغة
جنگ کردن بايک دیگر وهذا المعنى يتصور في ذوى الارواح لا في غيرة والفعلان غير ذى الروح
قلنا المراد بالتنازع ههنا التوجه فان قيل توجه العاملين لا يكون الا بعد التركيب وبعده
لا يكون الاسم معمول لا للاحد ههنا فكيف يتصور التنازع فيه وايضا التوجه لا يكون الا في ذى الروح
قلنا المراد بالتوجه التوجه بحسب المعنى والتصور في القلب قبل التركيب ويعبر عنه بالمعارضة
فيكون المعنى اذا تعارض الفعلان فان قيل لما كان المراد من التوجه بحسب المعنى ينبغي ان يجرى
التنازع في الضمير المتصل ايضا لوجود توجههما اليه بحسب المعنى قلنا المراد انهما بحسب المعنى يتوجهان
اليه بشرط ان يصح وقوع اسم الظاهر معمول لكل واحد منهما والضمير المتصل غير واقع في موقع
يصلح فيه معمولية لكل واحد منهما لانه اما متصل بالاول فهو معمول للاول واما متصل بالثاني
فهو معمول للثاني فلا يتصور التنازع فيه فان قيل لما كان الاسم الظاهر معمول لكل واحد منهما
فيلزم توارد المؤثرين على اثر واحد قلنا ان الاسم بحسب التصور قبل التركيب يصلح معموليتهما
على سبيل البدلية لا على سبيل الاجتماع فان قيل التنازع كما يجرى في الفعل كذلك يجرى في شبه
الفعل نحو نريد كريم شريف في الفاعلية وزيد معطى ومكرم عمر في تنازع شبه الفعل في
مفعولية الاسم فتحصيص التنازع بالفعل باطل قلنا المراد بالفعلان العاملين من قبل ذكر
الخاص واردة العام فان قيل لما كان المراد منهما العاملين فلم ليريدوا العاملين قلنا اقتصر على ذكر
الفعل لاصالته في العمل فان قيل تخصيص التنازع بالعاملين غير مستقيم اذ التنازع كما يجرى
في العاملين كذلك يجرى في اكثر منهما كما في قولهم كما صليت وسلمت وباركت ورحمت وترجت
لهذه الافعال الخمس تقتضى مفعولية قولهم على ابراهيم قلنا ذكر العاملين ليس لاجل المحصر
بهما بل اكتفى المصهر على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان فان قيل التنازع اذا كان في اكثر

من الفعلين بائى طريق يقطع فأجاب مولا ناعبد الغفور الاول كالاول والبواقي كالثاني او
 الاخير كالثاني والبواقي كالاول **ظاهرا** اسماء ظاهرا واقعا بعد هما أى بعد الفعلين
 اذا المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو مستحق للعمل قبل ذكر الثاني
 واحتراز بالظاهر عن الضمير اما الضمير المتصل كالجزم مما يتصل به فجزء الكلمة لا يصلح ان
 يكون معمولاً لكلمة اخرى واما الضمير المنفصل نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه ثلثة مذاهب
 فعلى الكسائي يقطع بالحدف وعلى من ذهب الفراء يعملان معا وعلى من ذهب الجهمي وروان
 تصور فيه التنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو الاضمار في الاول
 عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لان الاضمار اما بدون الاو مع الا فعلى الثاني يلزم
 اضمار الحرف والحرف لا يصلح والاستتار وعلى الاول يلزم فساد المقصود اثبات الفعل وهذا
 يفيد نفى الفعل فان قيل ظاهرا منصوب وطرقى النصب كثيرة فما وجه النصب قلنا نصبه
 على المفعولية لقوله تنازع فان قيل تنازع باب تفاعل وهو لازم فكيف ينصب منه ظاهرا
 قلنا باب التفاعل على قسمين احدهما ما يكون منقولا عن المفاعلة التى تنعدي الى مفعول واحد
 فيصير لازما لا نه يقتضى فاعلين ففاعل المفاعلة ومفعولها فاعلين للتفاعل فبقي لازم كضارب
 زيد عمر او منقول من ضارب المتعدي الى الواحد والثاني ما يكون منقولا عن المفاعلة التى تنعدي
 الى الاثنين فاذا اخذ منه التفاعل ففاعل المفاعلة ومفعولها الاول يكونان فاعلين للتفاعل لانه
 يقتضى الفاعلين كجاء بنا الثوب فيكون التقدير نازع فعلى فعلا ظاهرا فاذا نقل الى تنازع فصار فعل
 فعلا فاعلا لتنازع فصار التقدير تنازع الفعلان وبقي ظاهرا منصوبا على المفعولية وانما قدس
 الشارح متعلق بعد هما واقعا ولم يجعله ظرفا لظاهر لانه نقل عن معنى الوصفية المقابل للغنى
 الى الاسم الظاهر المقابل للضمير فيكون جامدا غير صالح للتعلق والعمل ولوابقى على الوصفية يلزم
 الفساد في المعنى اذ هذا القيد اورد للاحتراز عن الضمير وذا لا يحصل بالظاهر المقابل للغنى لان ظهور
 الضمير يكون بعد هما ايضما في ما ضرب واكرم الا انا فقد يكون تنازع الفعلين في الفاعلية
 بان يكونا متفقين في اقتضاء الفاعلية الاسم الظاهر سواء كان الفاعل حقيقة او حكما مثل مفعول
 ما لم يسم فاعله مثل ضربني واكرمني نريد وقد يكون تنازعا في المفعولية بان
 يكونا متفقين في اقتضاء المفعولية الاسم الظاهر والمفعول اعم حقيقة او حكما فيشمل المفعول
 به بواسطة حرف الجر مثل ضربت واكرمت زيد او قد يكون تنازعا في الفاعلية و

المفعولية فان قيل التنازع اذا وقع في الفاعلية والمفعولية يحصل الاختلاف فلا
 حاجة الى قوله **مختلفين قلنا** التنازع في الفاعلية والمفعولية يتصور على وجهين احدهما ان
 يقتضى كل منهما فاعلية الاسم ومفعولية الاسم الآخر بان يكون التنازع فيه امرين فهذه
 الصورة ليس معها ثالثا من التنازع مقابلا للاولين بل هي اجتماع القسمين الاولين اذا ثالث
 ما يكون الفعلان فيه مختلفين في الاقتضاء وهما متوافقان في الاقتضاء نحو ضرب وا هان
 زيد عمرا وثانيهما ان يقتضى احد الفعلين فاعلية الاسم الظاهر والاخر مفعولية ذلك
 الاسم الظاهر بعينه بان يكون التنازع فيه امر واحد وهذا هو القسم الثالث المقابل
 للاولين فذكر المصنوع قوله **مختلفين** اى حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء لتخصيص
 هذه الصورة بالارادة **فان قيل** ان قوله مختلفين حال وهو يقتضى العامل وذى الحال
 فاما قلنا العامل فيه **معنى** الفعل المستفاد من الضمير المستتر في قوله فقد يكون لرجوعه
 الى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لان فاعل يكون نفس الضمير
 ويسدد منه **معنى** الفعل لا اعتبار بالمرجع ولا يكون عامل مختلفين التنازع المذكور بقوله
 واذا تنازع لبعده والفصل الكثير فلا يسبق الذهن الى كون تنازع عاملا في مختلفين و
 اما ذوالحال فهو الفعلان المفهومان من ارجاع ضمير يكون الى مصدر تنازع اى تنازع
 الفعلين ويجوز الحال من المضاف اليه لانه فاعل المصدر ولم يكن العامل قوله يكون لعدم
 اتحاد عامل ذى الحال والحال **فان قيل** ما الوجه للمحيث او رد المثاليين للقسمين الاولين
 ولم يورد مثال القسم الثالث قلنا انما لم يورد له مثالا لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول
 وفعل من المثال الثانى حصل مثال للقسم الثالث فلا حاجة الى ايراد مثال للقسم الثالث و
 ايضا مثال القسم الثالث يتصور بوجوه كثيرة فاجمله المصنف الى الكلى ولئلا يلزم
 ترجيح باختيار بعض الصور وهذا يتصور على ستة عشر صورة ثمانية على مذهب البصريين
 وثمانية على مذهب الكوفيين فصرح الشارح بالاربعة بتقديم رافعتهما وتأخير ناصبهما
 والاسم الظاهر منصوب وأشار الى اربعة اخرى بقوله وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر
 مرفوعا بان يتقدم الناصب على الرفع فيختار النحاة البصريين اعمال الفعل الثانى
 فانه اقرب الطالبين الى المعمول والحق للقريب ثم للبعيد مع تجويزهم اعمال الاول وتجنيد
 النحاة الكوفيون الاول اى اعمال الفعل الاول لانه سبق الطالبين والسبقية من

اسباب الترجيح وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان عملت الثاني كما هو مذهب
البصريين وبدأ بهم لانه هو المذهب المختار الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل
في الفعل الاول اذا يقتضي الاول الفاعل لانه اذا عمل الثاني فلقطع التنازع في الاول
طرق ثلاثة الحذف في الاول او الاظهار للاول او الاضمار في الاول فان حذف الفاعل
للاول يلزم حذف الفاعل وان اظهر يلزم التكرار فاذا لم يجد المحذف والاظهار وجب
الاضمار ويجوز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير في ما بعد فيكون الاسم
الظاهر معمولاً للثاني وتفسيراً للضمير الاول على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد
الفعلين اى على موافقة الاسم الظاهر في الافراد والثنية والجمعية والتذكير والتانيث
لانه مرجع الضمير والضمير موافق للمرجع في هذه الامور فان قيل قد علم من قوله
اضمرت ان الجمهور ليسوا بقائلين على الحذف فلا حاجة الى قوله دون الحذف قلنا
صرح بقوله دون الحذف ولم يكتف بهما علم ضمنا ليترب عليه خلافاً للكسائي لانه لو لم
يقبل دون الحذف فعلم ان خلافاً للكسائي عن الجمهور في الاضمار لكن لا يعلم انه يحذف
او يظهر وانما لا يحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل فان قيل ينقض باضربت واضربت
وضربت زيد قلنا لا يجوز حذف الفاعل بيون سد المسد وههنا وجد سد المسد وهو
الضمّة والكسرة ومفعول ما لم يسم فاعله خلافاً للكسائي فانه يحذف لانه لقطع التنازع
طرق ثلاثة الحذف والاضمار والاظهار فان اظهر يلزم التكرار وان اضمر يلزم الاضمار
قبل الذكر واذا لم يجوز الاضمار والاظهار وجب الحذف وجاز اعمال الثاني مع اقتضاء الفاعل
الاول الفاعل كما هو مذهب الجمهور وانما قال قوله وجاز مع انه يعلم من قوله فان
عملت الثاني ليترب عليه قوله خلافاً للفراء فان عنده لا يجوز اعمال الثاني عند اقتضاء
الفعل الاول الفاعل لانه لو اعمل الثاني والاوّل يقتضي الفاعل فلقطع تنازعه طرق ثلاثة
الاضمار كما هو مذهب الجمهور وهو الشنيع او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي و
هو الاشنع فيجب عنده اعمال الفعل الاول ليخلوا عن الاشنع والشنيع وعنه روايتان
آخرتان احدهما تشريك الرافعين فعلى هذا يلزم توارد العاملين على معمول واحد و
الثاني اعمال الثاني واضمار الفاعل للفعل الاول بعد الاسم الظاهر في صورة تأخير الناصب
عنه في صورة اضعهما كما في صورة التماخز فالتأخر الاول للاول والثاني الثاني في العبارة ١٧

نحو ضربني واكرمني زيد وضربني واكرمت زيدا هو وجواب الجمهور الى الكسائي والفراء
 ما عرفت وحذفت المفعول ان اقتضى الاول المفعول اذ قطع التنازع طرق ثلثة
 الحذف والاضمار والاظهار فان اضمير يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان ذكر يلزم
 التكرار واذا لم يجز الاضمار والاظهار وجب الحذف وحذف المفعول جائز ان استغنى
 عنه والاستغناء في ما عدا افعال القلوب والا وان لم يستغنى عنه أظهرت بان يكون
 الفعلان المتنازعا من افعال القلوب نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لو اضمير
 في الاول يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان حذف عنه يلزم حذف احد مفعولي
 افعال القلوب وذلك غير جائز وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين
اظهرت الفاعل في الفعل الثاني ان اقتضاء نحو ضربني واكرمني زيد فزيد مفعول
 لضرب واظهر في اكرمني ضمير راجعا الى زيد لتقدمه رتبة وان اخر لفظا واظهر المفعول
 في الفعل الثاني ان اقتضاء على المذهب المختار ولا تحذفه وان جاز حذفه لثلاثيهم ان
 مفعول الفعل الثاني مغاير الاسم المذكور وليس الفعلان من باب التنازع فلا يكون
 المتكلم الملفوظ مطابقا المقصود المتكلم اذ مقصود المتكلم بيان مكارم الاخلاق باني مكرم
 للذي ضربني فمكرم للذي اكرمني بالطريق الاولى وذلك المقصود لا يحصل الا اذا كان
 المتنازع فيه اسما واحدا الا ان يتمتع مانع الاستثناء متعلق بكلا الامرين فيكون المعنى
 اظهرت على المختار وحذفت على غير المختار الا ان يتمتع مانع من الاضمار والحذف فتظهر
 المفعول وذلك المانع فيما اذا كان الفعلان من افعال القلوب نحو حسبني وحسبتها منطلقين
 الزيدان منطلقا فلما اعمل حسبني بفعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واظهر المفعول
 الاول في حسبتها قطعيا لا اول التنازع واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع من
 الاضمار والحذف اما الحذف فلعدم جواز حذف احد المفعولين للافعال القلوب اما المانع
 من الاضمار فانه لو اضمير مفردا ويقال حسبني وحسبتها اياها الزيدان منطلقا خالف المفعول
 عنه قوله في الفضلة الخ لعل مراد الا ستاد بلزوم الاضمار قبل الذكر في الفضلة بدون التفسير المحض فيما بعد والا
 فاضمار قبل الذكر في الفضلة ليس يتمتع مطلقا بل يجوز بشرط التفسير المحض بحيث لم يذكر التفسير بدون لحاظ
 التفسير كما في دبه وجلاد قوله تعالى فقضا هن سبع سموات وبالجملة الاضمار قبل الذكر يجوز في التمام مطلق التفسير
 وفي الفضلة بالتفسير المحض ١٢ عبد الجليل عفى عنه

الاول وان اضمرت مثنى ويقال حسبي وحسبتهما اياها الزيدان منطلقا خالف المرجع فلما لم
يجز الحذف والاضمار وجب الاظهار فان قيل لا تنازع في المثال المذكور لان الفعل
الاول يقتضيه المفعول الثاني مفرد الافراد الاول والثاني مثنى لتثنية الاول فلا يتوجهان
الى امر واحد فانها ان التنازع بين الفعلين باعتبار ان كلا منهما يقتضيه كون المفعول الثاني
ذاتا ما متصل بالانطلاق من غير ملاحظة التثنية والافراد ولما استدل الكوفيون على
اعمال الفعل الاول بقول امر القيس هـ

ولو انما اسع لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال
فان كلا واحد من كفاني ولم اطلب متوجه الى قليل والاول يقتضيه الرفع بالفاعلية والثاني
النصب بالمفعولية وامر القيس افصح شعراء العرب اعلم الاول فلو لم يكن اعمال الاول
اولى لما اختار قان قليل لم لا يجوز ان يكون الاعمالان متساويين فلا يلزم من اعمال
احد المتساويين اختياري قلنا يلزم كذلك اذ لا قائل من النخاعة يتساوى الاعمالين فاجاب
المص عن طرف البصريين وقال - وقول امر القيس كفاني ولم اطلب قليل من
المال ليس منه اى من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه الفعلين الى
قليل لان البيت على تقدير التنازع يستلزم عدم اسع الى قليل وانتفاء كفاية قليل من المال
وثبت طلبه المتاقي لكل منهما لان القاعدة في كلمة لوان تفعل مدخوله المثبت شرطا كان او

عنه قوله من غير ملاحظة الخ لان التنازع في المرتبة الاولى من الذهن والقطع في المرتبة الثانية منه والافراد
والتثنية والجمع في المرتبة الثالثة من التلفظ ١٢ عبد الجليل عفى عنه

عنه قوله على تقدير توجه الخ حاصله ان قوله ولم اطلب على تقدير التنازع لا تخلوا ما معطوف على الشرط و
اما حال من ضمير كفاني المنصوب واما حال من ضمير اسع المرفوع واما مرفوع معطوف على مجموع الشرطية واما
استيناف الكل باطل لان على الاول يلزم الحكم باستلزام اسع بعدم الطلب وهو نقبيضة وعلى الثاني والثالث
والرابع يلزم تقييد الكفاية بالنقيضين اعنى اسع وعدم الطلب لان كل واحد من الشرط والحال قيد وعلى الرابع
عدم الطلب قيد للـ وهو قيد لكفاية وقيد قيد الشئ قيد ذلك الشئ وعلى الرابع يلزم تقييد اسع بنقيضه
ايضا وعلى الخامس والسادس يلزم الاستدراك لان مضمونه مال الشئ طية بقانون لؤ المناقات مع البنية الثاني
الثاني ١٣ مولانا عبد الجليل عفى عنه المدرس بمدارسه دارالعلوم حقانية اكورة ختكم من مضافات فساد

وليس من باب التنازع كما يدل عليه البيت الثاني عه

ولكن ما اسع لجد مؤثر مثل * وقد يدرك الجدل المؤثر مثل امثال *

مفعول ما لم يسم فاعله مفعول فعل او شبهه لم يذكر فاعله فان قيل عدم التسمية
الفاعل يدل على عدم وجود الفاعل والفعل لا يوجد بدون الفاعل وايضا باب سمي يسمى
متعد الى مفعولين والقاعدة في الفعل المتعدى الى المفعولين اذا اخذ منه المجهول فالمفعول
الاول يقوم مقام الفاعل ويبقى الثاني منصوبا وليس ههنا المفعول المنسوب قلنا المراد من
عدم تسمية الفاعل عدم ذكر الفاعل يدل على وجوده في الاصل ثم الحذف ولما كان لم
يسم بمعنى لم يذكر فلا يقتضيه المفعولين لانه بهذا المعنى متعد الى مفعول واحد فان قيل
ان مفعول ما لم يسم فاعله نوع عليحدة من المرفوعات فلم لم يفصله عن الفاعل بقوله و
منه كما فصل المبتدأ بقوله ومنها المبتدأ قلنا لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة
فاعلا كل مفعول حذف فاعله اى فاعل ذلك المفعول فان قيل الشرط في التعريف
ان يكون صادقا على جميع افراد المحدود وعلى تقدير كلمة كل لا يصدق على فرد من افراد
المحدود لان زيد في ضرب زيد مفعول ما لم يسم فاعله وليس كل مفعول حذف فاعله
بل واحد وايضا التعريف للجنس وبالجنس وعلى تقدير كلمة كل يكون للجنس بالافراد لان
كلمة بل لاحاطة افراد المضاف اليه قلنا كلمة كل خارجة عن المحدود والمدخول الكل واردها
لظهور انطباق الحد مع المحدود فان قيل ضمير فاعله لا يخلوا اما راجع الى الفعل فيلزم
خلوا الجملة الصفتية عائد المرصوف وهو المفعول وان كان راجعا الى المفعول فلا يصح
اضافة الفاعل اليه لان الفاعل للفعل لا للمفعول قلنا الضمير راجع الى المفعول وضافة
الفاعل اليه لادنى ملائمة وهو انه فاعل فعل متعلق بالمفعول اقيم هو اى المفعول مقامه
اى مقام الفاعل في اسناد الفعل وشبهه اليه وانفصال الضمير لغرض تأكيد المتصل المستتر في

عه كما يدل عليه ان فان قيل كلمة لكن تقع بين الكلامين المتضادين الغير المتتابعين والكلام السابق ههنا لا يغفل ما استبان بالخطف
على مدخول لودا منقطة بالخطف على مجموع الشرطية او الاستيناف فعلى الاول لا تغاير وعلى الثاني يلزم المناقاة قلنا لكن
غير محله بل محله لم يطلب وهو عطف على الخبر لودا نعم توهم كون عدم المسح لادنى منقطة للصبر والزهيد الدنيا والاستراق يقال له عبد الحليم في غير
عنه قوله واردها انما حاصله ان كلمة كل داخل على مجموع التعريف لا على مفعول وحده فيكون المفعول مفعول ما لم يسم فاعله
كل غرض من افراد هذا التعريف ولان يغفل على افراد هذا التعريف خارجا عن المفعول حتى لا يكون التعريف مانعا من
ودخول الضمير فيكون كل الى تمامية التعريف ١٢ مولانا عبد الحليم حفي عنده ههنا ١٢ -

لان اسناد الفعل الى المفعول معنى غريب لا بد له من وزن غريب ليدل غرابة الوزن على غرابة
المعنى والوزن الغريب الخارج من الضمة الى الكسرة او من الكسرة الى الضمة لكن الخروج من الضمة
الى الكسرة ثقيل والخروج من الكسرة الى الضمة اثقل والمقصود هو دلالة غرابة اللفظ على
غرابة المعنى يحصل بالثقل فلا حاجة الى اختيار الاثقل وانما كان فعل وزنا غريبا لا يوجد
في كلامهم على هذا الوزن الاوغل ودئل وهما شاذان وانما كان يفعل على وزن غريب
لانه لم يوجد في كلامهم اسم على هذا الوزن الا برفع وجندب وهما شاذان فان قيل لا
تغير صيغة الفعل الى فعل او يفعل لا يصح في شبه الفعل قلنا هذا الشرط فيها اذا كان عاملا
فعلا واذا كان عاملا شبه الفعل فشرطه تغيير صيغة اسم الفاعل الى اسم المفعول وذكر
الفعل للاصالة فان قيل لا يتناول هذا الشرط لمفعول ما لم يسم فاعله للافعال المزبلة
فهاقتل واستفعل ويستفعل ويقتل لعدم تغيير صيغة الفعل الى فعل او يفعل قلنا المراد
بفعل او يفعل فعل ماضى المجهول والمضارع المجهول سواء كان من المجرد او من المزيدين
ذكر الخاص واردة العام او من قبيل ذكر العلم لان فعل و يفعل علمان للموزون و
ارادة الوصف المشتهر منه وهو الخاص المجهول والمضارع المجهول ولا يقع موقع الفاعل
المفعول الثاني من مفعولى باب علمت لانه مسند الى الاول اسنادا تاما فلواستند
اليه الفعل لزم كون الثاني مسندا ومسندا اليه وذلك غير جائز واما اسناد المصدر الى
فاعله فغير تام فلا يلزم كون الضرب في اعجبني ضرب زيد مسندا ومسندا اليه بالاسناد
التام ولا المفعول الثالث من مقابيل باب علمت لانه مسند الى الثاني اسنادا تاما
فلواستند اليه الفعل واسناد الفعل الى المفعول ما لم يسم فاعله ايضا تام لزم كون الشئ
الواحد مسندا ومسندا اليه باستاد تام وذلك غير جائز والمفعول له بلا لام والمفعول
معه كذا لك اى مثل المفعول الثاني والثالث في عدم وقوعهما موقع الفاعل اما المفعول
له فلان النصب فيه مشعربا بالعلية فلواستند اليه الفعل لفات النصب والاشعار فان قيل
ينقض يضرب للتاديب فان قوله للتاديب مفعول له ووقع موقع الفاعل قلنا المراد
بالمفعول بلا لام واما مع اللام فوقعه جائز موقع الفاعل لان المشعربا بالعلية هو اللام
لا النصب فان قيل النصب في المفعول فيه مشعربا بالظرفية فينبغي ان لا يقع موقع الفاعل
قلنا الظرفية تفهم من ذات المفعول فيه لانه زمان او مكان فلا يفوت الاشعار بالظرفية

بفوات النصب فان قيل النصب في المفعول به مشعر بايقاع الفعل عليه مع انه يقع موقع
 الفاعل قلنا صيغة المجهول وضعت لا يوقع الفعل عليه فلا حاجة الى النصب واما المفعول
 فلانه المذكور بعد الواو فلو اقيم مقام الفاعل بلا واو فلا يعلم كونه مفعولا معه ولو اقيم
 مع الواو فالواو دليل الانفصال والفاعل كالجذر من الفعل واذا وجد المفعول به في
 الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها مع الفاعل تعيين المفعول به له اى لوقوعه
 موقع الفاعل لشدة مشابهة المفعول بالفاعل في توقف تصور الفعل عليهما فكما ان الضرب
 لا يتصور بدون المضروب اذ لا يتصور الحال بدون المحل كما لا يتصور بدون من صدر
 عنه بخلاف ظرف الزمان والمكان فان وجود الفعل يتوقف عليهما لا تعقله فالاختياج اليهما
 ليس كالاختياج اليه لقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة
 ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة
 والفائدة في وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص
 اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه وكذا الفائدة في تعريف الطرفين وتعيين الجار والمجرور
 حيث لم يقع واحد منها نكرة لدلالة الفعل عليهما في داسر جار ومجرور تشبيه بالمفاعيل اقيم
 مقام الفاعل مثلها فتعين للاقامة موقع الفاعل من بين المفاعيل زيد وان لم يكن
 اى ان لم يوجد في الكلام المفعول به فاجمع اى جميع ما سوى المفعول به سواء عرف في جاز ووقوعها
 موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اولى في اقامته مقام الفاعل من المفعول
 الثاني لان في الاول معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه اخذ والثاني ما خذ فجعل ما فيه معنى الفاعل
 قائما مقام الفاعل اولى من جعل غيره قائما مقامه فان قيل كما ان اقامة الاول من باب اعطيت
 اولى مقام الفاعل كذا لك في باب كسوت زيدا ثوبا نحو كسى زيدا ثوبا لم يخص باب اعطيت قلنا المراد
 باب اعطيت كل فعل متعد الى مفعولين ثانيهما غير الاول والووية اقامة الاول مقام الفاعل
 عند الامن من الالتباس بان يصلح الاول للاخذية لا الثاني واما عند عدم الامن من اللبس
 بان يصلح كل واحد للاخذية فيجب اقامة الاول مقام الفاعل فحو اعطى زيد عمر والله اعلم
 بالصواب ومنها المبتدأ والخبر في بعض النسخ ومنه اما الاول وهو ارجاع الضمير الى المرفوعا
 فلانه لما طال العهد وطرا الغفلة للسامع من الضميات وهو المرفوع فلم يرخص بارجاع الضمير
 الى الضميات بل رجع الى الصريح وهو المرفوعات واما الثاني فلموافقة قوله فهذه الفاعل فالتعويل

كلية من ههنا تبعية لعدم صحة ابتدائها وتبعية لها مسلمة على النسخة الاولى لدخولها على التقدير
وغير مسلمة على الثانية لعدم دخولها على المتعدد قلنا العبارة بخلاف المضاف فيكون التقدير و
من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع فتكون داخلة على المتعدد فان قيل الاحتياج الى تقدير
المضاف لصحة من التبعية في النسخة الثانية والتبعية صحيحة في الاولى بدون التقدير فما
الحاجة الى تقدير الجملة في الاولى قلنا قدر المضاف في الاولى موافقة للثانية او يشمل العبارة على
التفصيل بعد الاجمال فان قيل فلهذا لا يحصل المطابقة بين المرجع والمرجع في النسخة
الثانية قلنا تذكر الضمير باعتبار ما اصنف اليه المرجع وانما ذكر كلمة منه في نوعي المرفوع
اعني الفاعل والمبتدأ ولم يكف بذكرها في نوع واحد كما في المنصوبات لان دأبه ان يذكرها
في النوع الذي هو الاصل من البواقي والنوع الاعلى في المنصوبات واحد وهو المفعول المطلق و
النوع الاصل في المرفوعات مختلف فيه الفاعل عند الجمهور والمبتدأ عند البعض فلذا ذكر في المنصوبات
في نوع واحد وفي المرفوعات في النوعين فالمبتدأ الفاء للتفصيل دخلت على التفصيل بعد الاجمال
هو الاسم جامدا كان او مشتقا نحو الضارب صيغة اسم فاعل صريحا كان او تاويا نحو وان تصورا
غيركم المجزى عن العوامل اللفظية المؤثرة في المعنى اى الخالى عن جنس العامل اللفظي
المؤثر في المعنى فان قيل التعرید يقتضى تلبس الاسم بالعوامل اللفظية ولا وذلك غير لازم في
كونه مبتدأ كما اذا تحقق الاسناد بين زيد وقائم قبل دخول العوامل بل يكونان من الاسماء
المعدودة قلنا المجردة بمعنى عدم وجدان العوامل وخلوها سواء كان بالتعريد او بدونه كما
في الاسماء المعدودة فان قيل التعريف غير مانع لدخول اسم ان فيه نحو ان زيد اقائم لانه
قال عن العوامل وليس بمبتدأ قلنا اللازم في العوامل جنسى واللام الحنسى اذا دخل على الجمع
تبطل معنى الجمعية ويراد منه الجنس لئلا يلزم اجتماع المتنافيين لان اللام الجنسية تدل على
مفهوم المدخول والملاحظ في الجميع الافراد مع المفهوم وذلك اجتماع المتنافيين وزيد ليس بخال
عن جنس العامل فان قيل التعريف غير جامع لافراد لان بحسبك في قولك بحسبك درهم
مبتدأ وليس بخال عن العوامل اللفظية قلنا المراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى كما يكون
في اللفظ والباء وان كانت مؤثرة في اللفظ غير مؤثرة في المعنى لانها زائدة ليس لها متعلق تنفسي
الى مدخولها مستند اليه حال من الضمير المرفوع في الجرد فقوله الاسم جنس شامل لكل
الاسماء وقوله المجرد الخ فصل خرج به اسم كان وان وغيرها وقوله مست اليه احتراز عن الخبر والقسم

الثاني من المبتدأ فانهما لا يكونان الامسدين او الصفة فان قيل اقرشى في اقرشى زيد
 مبتدأ مسند به وليس بصفة قلنا الصفة اعم ان تكون مشتقة كضارب او جارية مجرى كالنحو
 والقرشى منسوب الواقعة بعد حرف النفي كما ولا او الف الاستفهام و نحو كهل و
 انها اشترط وقوعها بعدها لان الاسم الذي وقع بعدها فاعل لها فان لم تقع بعدها يلزم
 عملها بدون الاعتماد ولم يشترط اعتمادها على المبتدأ او الموصوف او الموصول او ذي الحال انها
 حين اعتمادها عليها تكون خبرا و صفة او صلة او حالا فلا تكون القسم الثاني من المبتدأ لكن
 اشترط وقوعها بعدها ليس بامرا اتفاقي بل جازا ابتدايتها عند سبويه بغير وقوعها بعدها مع
 فتح ومع حسن عند الاخفش كما في قول الشاعر غدير نحن عند الناس منكم غدير صيغة اسم
 تفضيل وقعت مبتدأ ونحن فاعله بدون حرف النفي والاستفهام فان قيل لم لا يجوز ان
 يكون نحن مبتدأ وخبر خبرا مقدا فلا يلزم اعمال اسم التفضيل بدون الاعتماد ولا يصلح
 استدلال الاخفش عليه قلنا لو كان كذلك يلزم الفصل بين اسم التفضيل ومعهوله وهو
 منكم باجنبي وهو المبتدأ او هو غير جائز لان اسم التفضيل ضعيف في العمل فلا يعمل مع وجود
 الفصل فان قيل لو كان نحن فاعلا يلزم الفصل ايضا بين اسم التفضيل ومعهوله ونحن
 قلنا ان الفاعل كالجزم من المسند فلا يلزم الفصل بالاجنبى والجواب عن الاخفش يتصور ههنا
 بارج صور كون الصفة مبتدأ ونحن فاعلها كما هو مذهب الاخفش لكنه ضعيفا مثبت لانه يلزم
 اعمال الصفة بدون الاعتماد وكون خبر خبر مقدا ونحن مبتدأ مؤخر لكنها لم تثبت للزوم
 الفصل بين اسم التفضيل ومعهوله بالاجنبى لان المبتدأ اجنبى من الخبر من حيث العمالية و
 العمولية على الاصح فتعين كون الصفة اما خبرا عن نحن المحذوف والمذكور تأكيد للضمير المستكن
 في الخبر الراجع الى نحن اى المبتدأ او تأكيد الفاعل بمنزلة الفاعل فلا يلزم الفصل بالاجنبى
 واما خبرا عن نحن المذكور لكن معهول اسم التفضيل وهو منكم محذوف ومنكم المذكور
 مفسر له فيكون التقدير على الاول نحن خير نحن عند الناس منكم وعلى الثاني فخير منكم نحن
 عند الناس منكم رافعة لظاهر فان قيل ان راعب في قوله تعالى اراغب انت عن
 آلهتي يا ابراهيم مبتدأ مسند به وليس برفع للظاهر بل للضمير هو انت قلنا الاسم الظاهر
 اعم حقيقة او جاز مجرى الاسم الظاهر وانت جاز مجرا لان الضمير المتعمل كالظاهر في الاستقلال
 في التلطف فقوله او الصفة جنس شامل لكل الصفات خبرا كانت او غيره وقوله الرافعة عن ما لم

تقع بعدها نحو قائم زيد او زيد قائم وقوله رافعة احتراز عن الصفة التي وقعت بعدها لكن تكون رافعة للضمير نحو قائمان الزيدان لان اقاثنان رافع للضمير العائد الى الزيدان ولو كان رافعا للزيدان لم يجز تشبيها لان الفعل وشبهه اذا اسند الى الظاهر وحدها مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي وقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت اى الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام فان قيل ضمير طابقت لا يخلو اما راجع الى الصفة المذكورة المحوطة مع القيدتين او بدايهما فليكن الثاني ينبغي ان يجري مسرا في قائم زيد وليس كذلك بل تعيين فيه كون الاسم الظاهر مبتدأ مسندا اليه وقائم خبرا ولا يجوز ان يكون قائم مبتدأ مسندا به وما بعدها فاعله مثلا يلزم اعمال شبهه بالفعل بلا اعتماد وعلى الاول يتناول قوله رافعة للظاهر واذا كانت الصفة رافعة للظاهر فيكون الظاهر معمولا للصفة فتعين كون الصفة مبتدأ مسندا به وما بعدها فاعلها ولم يجز كون ما بعدها مبتدأ لان المبتدأ يكون مجردا عن العوامل اللفظية قلنا الضمير راجع الى الصفة التي وقعت بعد حرف النفي والالف الاستفهام مع قطع النظر عن الرافعية مفردا اى اسما مفردا منذ كورا بعدها واحتراز به عن الصفة التي طابقت مثنى او مجموعا نحو قائمان الزيدان فانه تعيين فيه خبرية الصفة وكون الاسم الظاهر مبتدأ مسندا اليه ولا يجوز كون الصفة مبتدأ مسندا اليها ليست برافعة للظاهر لانها لو كانت مسندة الى الظاهر لم يجز تشبيها جازا لامر ان كون الصفة مبتدأ مسندا به وما بعدها فاعل مسند الخبر وكون ما بعدها مبتدأ مسندا اليه والصفة خبرا مقدما عليه واعلم ان ههنا اربع صور لان الصفة اما مطابقة لما بعدها او لا فان كانت مطابقة لما بعدها في الافراد فيجوز فيها الوجدان لعدم المانع منهما واما مطابقة في التثنية والجمعية فتعين فيها كون ما بعدها مبتدأ او الصفة خبرا مقدما عليه ولا يجوز كون الصفة مبتدأ مسندا به وما بعدها فاعلها لانه لو كان فاعلا لهما لم يجز تشبيها الصفة وان كانت غير مطابقة لما بعدها فاما ان تكون الصفة مفردة وما بعدها مثنى نحو قائم الزيدان او مجموعا نحو قائم الزيدون فتعين فيها كون الصفة مبتدأ مسندا به وما بعدها فاعلها ولا يجوز ان يكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه لعدم تطابق الراجع في الصفة مع المرجع واما ان تكون الصفة تشبیه وما بعدها مفردا وهذا مجرد احتمال عقلي ليس له وجود في الخارج والخبر هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية فان قيل تعريف الخبر لا يكون مانعا عن دخول الغير لدخول المضارع فيه نحو يضرب زيد فانه

المجرد المسند به المغاثر من الصفة المذكورة مع انه ليس بخبر قلنا ان المراد بالمرح هو الاسم المجرد
ويضرب فعل لان الكلام في مرفوعات الاسم المسند به فان قيل المسند متعدد بنفسه المتكرر
فيه راجع الى المرح مفعول مالم يسم فاعله فلا حاجة الى تعديته بالباء قلنا ان المسند متضمن
للتوقع وهو لازم فتعديته باعتبار المتضمن فيكون التقدير اى ما يوقع به الاسناد المغاير للصفة
المذكورة في تعريف المبتدأ المسند اليه فقوله المرح جنس شامل للمبتدأ بقسميه والخبر وقوله
المسند به احتراز عن القسم الاول من المبتدأ وقوله المغاثر احتراز عن القسم الثانى من المبتدأ
ويحوز ان مراد بالسند به المسند به الى المبتدأ مقدر اى نظم الكلام او تجعل الباء في به بمعنى الى
والضمير يرجع الى المبتدأ فيخرج القسم الثانى من المبتدأ بقوله المسند به ويكون قوله المغاير
تأكيد للخروج لان الاصل في القيود المخرجة التصريح فلم يكف بالخروج الضمى واعلم ان في
عامل المبتدأ والخبر مذهب ثلاثة فمذهب الجمهور ان عاملها هو الابتداء فان قيل ان عاملها
اما لفظ الابتداء ومعناه فان كان لفظه عاملا فهو كذب لعدم لفظ الابتداء كما ترى في
الامثلة وان كان معناه فهو موجود في المبتدأ فلا يصح عاملية في الخبر لانه ليس في اول
الكلام ومبدئه قلنا المراد به تجريد الاسم عن العوامل اللفظية والتجريد موجود في كليهما فان
قيل التجريد هو الخلو عن العوامل اللفظية وهو امر عدمى غير موجود بنفسه فكيف يؤثر في غيره
الرفع قلنا العامل في الحقيقة هو المتكلم اما العوامل النحوية او ردها المتكلم علامة على تاتره والغدى
يصح ان يكون علامة على وجود شئ آخر كخلو المصر من السلطان امر عدمى لكنه علامة على سلب
السلطان فان قيل التجريد موجود في الاسماء المعدودة نحو زيد قائم بوقفهما وليس بعامل
فيهما قلنا التجريد على قسمين احدهما للاسناد بان يكون احدا الاسمين مسند اليه والاخر مسند او
الثاني للعد لا لتحقيق الاسناد والمراد ههنا هو الاول لا الثانى واما مذهب غير الجمهور فقد قال
بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ لا في الخبر والمبتدأ اى الخبر لانه عدمى يعتبر عاملية في المبتدأ
للضرورة والضرورة موجودة في المبتدأ لعدم وجود شئ آخر غير موجودة في الخبر لوجود امر
لفظى وهو المبتدأ وان جعل الخبر عاملا فيه لزم الدور فليس في الحقيقة لان المؤثر في الحقيقة
المتكلم وهما علامتان ولا شك ان كل واحد منهما علامة لرفع الآخر وعند الجمهور المتكلم عامل
حقيقته والابتداء علامة لرفعهما كما عرفت واصل المبتدأ اى الاولى وما ينبغى في المبتدأ
عند عدم المانع التقدير اى تقدير المبتدأ على الخبر لفظا لان المبتدأ اذا ت من الذوات

غالباً والخبر حال من الاحوال غالباً والذوات مقدم على الحال طبعاً فقد مر عليها وضعا وذكرا
 ليطلق الوضع الطبع فان قيل الاصل بمعنى القاعدة والتخلف عنها غير جائز فينبغي ان لا يجوز
 في الدار زيداً قلنا الاصل ههنا بمعنى الاولى والراجح فان قيل ينقض هذه القاعدة بقوله في الدار
 رجل اذ ليس فيه تقدير مبتدأ اولى بل امتنع تقديرية قلنا اتصال التقدير عند عدم المانع وههنا
 المانع موجود من التقدير وهو تنكير المبتدأ محضاً ومن ثم اى من اجل ان الاصل هو التقدير
 لفظاً جاز الحاق الضمير بالخبر الرجوع الى المبتدأ المؤخر نحو في داراً لتقدير مرجع الضمير رتبة
 وان تاخر لفظاً وامتنع الحاق الضمير بالمبتدأ الرجوع الى ما في خبر الخبر مخصوصاً حينها في الدار
 لتاخر المرجع الضمير لفظاً ورتبة وذلك غير جائز لما كان الاصل في المبتدأ التعريف وقد
 جاز تنكيره على القلة فاشار المص الى الجواز القليل بايراد لفظ قد في المضارع المفيد للتقليل فيه
 فقال وقد يكون المبتدأ انكرة وان كان الاصل فيه التعريف لان للمعرفة معنى معيناً والمطلوب
 الكثير الوقوع في كلام العرب الحكم بالامور المعينة وذلك اى وقوع المبتدأ انكرة لا يكون مطلقاً
 بل اذا تخصصت بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب الى
 المعرفة في قلة الشركاء لقرب الشيء حكم بين الشيء فيصم وقوعها مبتدأ كصفة وقوع المعرفة مبتدأ
 مثل قوله ولعبد هو من خير من مشترك فبعد انكرة وقعت مبتدأ امتناولة للمؤمن والكافر
 فلما وصفت بالهمن خرج الكافر فقلت شركائه فصم وقوعها مبتدأ ومثل الآخر للانكرة المخصصة
 وقعت مبتدأ كرجل وامرأة في قولهم ارجل في الدار امرأه فافها نكرتان وقتنا مبتدأ
 وتخصصنا بعلم التكلم فان التكلم بهذا الكلام عالم يكون احدهما في الدار لكن يسأل المخاطب عن
 تعيينه لان السؤال بالهزة وامر عن التعيين بعد العلم بمحصل احدهما في الدار فان قيل علم التكلم
 على قوله بعد والفائدة في الاخبار عن المجهول ١٢ على قوله مثل الخ اى كل تركيب وقع فيه انكرة مبتدأ قد خصصت
 بالصفة المذكورة عبد في هذا التركيب انكرة وقعت مبتدأ اخصصت بالصفة المذكورة عبد الحليم على عنه
 على قوله ارجل الخ اى كل تركيب وقعت النكرة فيه مبتدأ قد تخصصت بالصفة المستفاد من جمل امر على لاهزة لاستفهام
 رجل واسم في هذا التركيب نكرتان وقعت مبتدأتين قد تخصصنا بالصفة المستفاد من جعل امر على لاهزة لاستفهام
 لان ام المتصلة مع الهزة موضوع لتعيين احد الامرين بعد علم السائل بالتكلم على احدهما لا على التعيين نكراً للتكلم
 قال اى من رجل وامرأة معلوم لي كون احدهما في الدار لا على التعيين المستقر في الدار لي استغيدت فلنك الصفة
 من عبارة التكلم فلا يور بان المقبر هو تخصيص عند المخاطب دون التكلم

امر ذهني فائمه به والبتدأ امر لفظي فكيف يحصل التخصيص لامر لفظي بامر ذهني لدار قلنا ذلك
 الامر الذهني مؤول باللفظي كانه قال اى من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها
 فكان التخصيص في الحقيقة التخصيص بالوصف فخرج به غير المعلوم في الدار ومثال الآخر
 للكرة المخصصة وقعت مبتدأ كاحد في قولهم ما احدا خير منك فاحد فيه نكرة وقعت مبتدأ على
 مذهب التميمي وتخصصت بوقوعها في حيز النفي لان النكرة اذا وقعت في حيز النفي تفيد عموم
 الافراد وشمولها اياها فنفي الجزئية عن جميع الافراد لاحد سوى المخاطب فان قيل التخصيص
 عبارة عن قلة الشركاء فكيف يحصل التخصيص بالعموم لكان التنا في بينهما قلنا التخصيص ههنا
 بمعنى رفع الاشتباه لا بالمعنى المصطلم والمنافات بينهما بالمعنى المصطلم فان قيل التمرة في
 قول امير المؤمنين ع ردا لا يجاب كعب الاجار في جناية الجرمين على جرادة درهما حين
 سئلوا عنه ارى دلوهم كثيرة يا اهل حمص تمره خير من جرادة فالتمره وقعت فيه مبتدأ بلا
 محض من حرف النفي وغير ذلك قلنا النكرة اذا وقعت في حيز النفي تصح ابتدائها قصد بها
 العموم ولا واذا وقعت في الاثبات وقصد بها العموم تصح ابتدائها فيكون المعنى تصدق بكل
 فرد من افراد التمرة خير من جرادة ويبدل عن جنابيتها ومثال الآخر للكرة المخصصة اذا وقعت
 مبتدأ مثل شرفي قولهم شرا هردا اناب فشر نكرة وقعت مبتدأ تخصصت بما يخصص به
 الفاعل فليس فيه تخصيصه بنفسه بل باعتبار الفاعل فان قيل تخصيص الفاعل بتقدير
 الفعل ولا تقدم ههنا قلنا وان لم يوجد التقدير ههنا لكنه وجد في المشبه به فالتخصيص باعتبار
 المشبه به فان قيل في اى شئ شبه الفاعل قلنا هذه الاسمية تستعمل في موضع الفعلية وهى
 تفيد تخصيص الفاعل فكذا هذا مثل ما اهرذا اناب شرفا المستكن في اهر راجع الى غائب ما

على قوله تفيد العموم لان النكرة موضوعة عند البعض للماهية وعند البعض للفرق المنتشر بوجود وجود فرد ما وينتفى
 باشتقاق جميع الافراد فعملها تفيد العموم في سياق النفي دون الاثبات وايضا قبل النفي تحتل الماهية وبعض الافراد جميع
 الافراد وبعده تعيين الجهم فقط فيكون التخصيص بعينه ١٢ مولانا عبد الحليم عفى عنه

س قوله شرا هردا اى كل تركيب وقعت النكرة صبتا اذ تخصصت بالصفة الاستفادة من التعظيم او من تقدير الحكم
 باعتبار الاصل شرف في هذا التركيب نكرة وقعت مبتدأ اذ تخصصت بالصفة الاستفادة من التزين التعظيم او من تقدير
 الحكم باعتبار الاصل لان معناه ما اهرذا اناب الاشرف والارادات المحصورة سوى تقدير ما حقه التأخير فعملها في الاصل
 اهرذا اناب شرفا بانه يبدل من ضمير اهر شرفا من المحصورة وجعل مبتدأ ١٣

فاعل مبدل منه وشر بداره وبديل الفاعل في حكم عين الفاعل والفاعل يخص بتقدير الحكم فكذا
بداله ثم انتزع البديل عن معنى البدلية وقدم المحصر والاختصاص لان تقدير ما حقه التأخير يعيد
المحصر والاختصاص فحصل التشبيه بين الاسمية والفعلية وليس شر فاعلا لاهر لان تقدير الفاعل
على الفعل غير معهود فان قيل تقدير البديل ايضا غير جائز على المبدل منه والعامل قلنا انه
انتزع عن معنى البدلية ولا يجوز انتزاع الفاعل عن معنى الفاعلية فان قيل ان المهر للمكاتب لا
يجلوا اما بنباح معتاد فهو على قسمين اما الجيئي الحبيب فهو خير واما الجيئي العدو فهو شر واما
بنباح غير معتاد وهو ما يتشاور به الناس فيكون شرا فقط لا خير فعلى الاول يصح القصر بالنسبة
الى الخير ولا يصح القصر في الثاني لان القصر والمحصر بشئ لاخراج شئ آخر وليس شئ آخر
ههنا قلنا المحصر ههنا بوصف مقدراى شر عظيم لاحقيرا ههنا بانا بكون الشر على قسمين فيصح
المحصر لاخراج الخبير ومثال الاخر للنكرة المخصصة كرجل في قولهم في الدار رجل فرجل نكرة
وقعت مبتدأ وتخصصت بتقدير الخبير لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصيغة
الاستقرار في الدار وخرج غير المستقر فيها فان قيل ينبغي ان يقع رجل في قائم رجل لان
قائم ايضا بديل على ان ما يذكر شئ موصوف بصفة القيام قلنا لا يجوز ان يحصل التخصيص بتقدير
الخير غير الظرف لان فيه احتمال الابتدائية على مذهب الاخفش كما في قائم زيد وليس
الاحتمال في الخبر الظرف لانه لا يقع مبتدأ مستدا اليه لانه غير خال عن العوامل اللفظية و
المبتدأ المسند به خال عنها فتقدير الخبر الظرف يعين كون ما بعده مبتدأ والظرف خبرا بمخلاف
غير الظرف فانه لا يعين كونه خبرا وما بعده مبتدأ ومثال الاخر للنكرة المخصصة مثل سلام في
قولهم سلام عليك فسلام نكرة تخص بالنسبة الى المتكلم اذ هذه الاسمية معدولة عن الفعلية
اذا صله سلمت سلاما عليك فالفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار لا قتران
الفعلية باحد الازمنة الثلاثة والاسمية غير مقترنة فلما كان السلام في الاصل منصوبا الى المتكلم
لا اتحاد فاعل الفعل ومصدرا في الاسمية ايضا منسوب الى المتكلم فاعتبر في حالة الرفع تقيدا واعتبر
في حالة النصب فكانه قيل سلامى عليك فان قيل هذا عين المعرفة بالاضافة فكيف يصح تمثيل
النكرة المخصصة قلنا انه في قوة قولنا سلام من قبلى عليك واعلم ان التخصيص اما يقلل اشتراك

على ولا يجوز الخ لا سحالة بقاء الفعل بلا فاعل بخلاف بقاء الشئ بلا بديل ١٢ مولانا عبد الحليم عفى عنه ١٣ بتقدير
الخبر الخ اى بالصفة المستفادة من تقدير الخبر ١٤ قوله تخصيص الخ اى بالصفة المستفادة من نسبة الى المتكلم ١٥

الافراد ويقطع الاشتراك فالاول فيما اذا حصل بالصفة حقيقة كما في المثال الاول ادحكما كما في
 الامثلة الاربعة والثاني فيما اذا وقعت النكرة في حيز النفي فالكلمة شئت امثلة خستة بالاول وواحد
 بالثاني واعترض ابن الدهني بالمصان مدار الصحة الاخبار عن النكرة موقوفة بالفائدة لا بالتخصيص
 المذكورة التي تحتاج في توجيهاتها الى التكاليف المذكورة اما التكلف في الاول فلان المعتبر هو التخصيص
 الفردي بالصفة وهذا نوعي واما في الثاني فلان التخصيص المعتبر بالنسبة الى المخاطب وهذا بالنسبة
 الى التكلم واما في الثالث فلانه فيه صرف تخصيص المصطلح وهو قلة الشركاء الى غير المصطلح و
 هو العموم ورفع الاشتباه واما الرابع فلان التخصيص بالفاعل باعتبار تقدم الحكم وليس ههنا
 تقدم واما في الخامس فالتخصيص فيه باعتبار تقدم ما هو غير الاصل واما في السادس ففيه
 اعادة معنى ثابت في حال الرفع على ما كان في حال النصب فالأخبار عن النكرة موقوفة بالفائدة
 فان كان فيه فائدة يصح نحو كوكب انقض الساعة والا فلا نحو رجل قائم لعداه الفائدة لعلم
 المخاطب بقيام رجل ما قلنا نعم لكن كان مواد المفاد غير متنازع غير المفاد فاعتبروا هذه
 التخصيصات لفهم المبتدئ بان كان فيه هذا التخصيصات ففيه فائدة والا فلا ولما كان الخبر
 المعروف في ما سبق مختصا بالمفرد لكونه تسما من الاسم ولم يكن الجملة داخلة فيه اراد المصنف
 الى ان خبر المبتدأ اقد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون وفي ايراد على المضارع اشار
 الى ان كون الخبر جملة لعداه موافقة ركني الكلام فيه بخلاف المفرد فان فيه موافقة ركني الكلام
 في الافراد وهو خلاف الاصل جملة اسمية مثل زيد ابوة قائم او فعلية مثل زيد قائم ابوة
 ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى خبر الفعلية وانما كان جملة لان المقصود من الخبر بيان
 الحكم وهو كما يحصل بالمفرد كك يحصل بالجملة ولما كانت الخبر الجملة مستقلة بنفسها غير مرتبطة
 بغيرها والخبر يكون مربوطا بالمبتدأ اقلا يبدأ في الجملة الواقعة خبرا من عائذ للربط بالمبتدأ
 والعوائد اربعة اما ضمير كما في المثالين المذكورين او اللام في نحو نعم الرجل زيد اذا كان
 المخصوص مبتدأ او الفعلية خبرا مقدا ما عليه او وضع المظهر موضع المضمري في نحو الحاجة والحاجة
 او كون الخبر تفسير للمبتدأ الواقع ضمير شيان نحو قل هو الله احد او عين الضمير في جملة وقعت
 صفة لانها ليست من ضروريات الموصوف فلا يحصل الارتباط بالموصوف الا بعائد قوي وهو
 الضمير والخبر من ضروريات المبتدأ فيكفي فيه عائد ما وان كان ضعيفا وجعلت عائذ الجملة
 المعالية الواو والضمير لان الحال من الفضلات فلا بد من عائذ قوي مؤيد بالواو وجعل عائذ الجملة

الصلة ضمير وان انت من ضروريات الموصول تقتض مطلق العائد لا القوي لكنها مثل الصفة في
 التقييد وقد يحدف العائد عند وجود القرينة على الحدف اذا كان ضمير الاخير لعدم
 اسباق الذهن الى حدف غير الضمير نحو البر الكريستين دهما السمن مثنون عنه بدراهم الكرونة
 ومثنون عنه بقرينة ان بائع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع اى الخبر الذى وقع ظرفا
 زمانا او مكانا او جارا ومجورا فان قيل الظرف حقيقة في الزمان والمكان ومجاز في الجار
 والمجور فان اريد به كلاهما يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وان اريد احدهما فتنحصر الحكم
 باحدهما باطل قلنا اريد به كلاهما على سبيل عموم المجاز وهو ان يراد من اللفظ معنى ثالث
 يكون المعنى الحقيقي والمجازى من افراد ذلك المعنى فيكون المعنى وما وقع الخبر محتاجا الى
 المتعلق وهو متناول للحقيقي والمجازى فالأكثر وهم البصريون على انه اى الخبر الظرف
 فقد راي مؤول بجملة بتقدير الفعل فيه فان قيل حمل التقدير على الظرف غير صحيح
 لانه مذکور غير مقدر وايضا يعلم من تقدير الجملة ان الحدف هو الجملة وليس كذلك
 بل الحدف الفعل وفاعله مستتر في الظرف قلنا ليس المراد بالمقدّر ههنا مقابل المذكور
 بل المراد منه خلاف الظاهر من قبيل الذكر الاخص واردة العام لان المؤول عبارة عن
 خلاف الظاهر وهو اعم من المقدّر وغيره والقرينة عليه الباء لانها تقع صلة للتأويل لا
 للتقدير فان قيل الظرف مفرد فكيف يقال له الجملة قلنا بسبب تقدير الفعل فيه بصير جملة
 وذلك الفعل المقدّر اما من الافعال العامة وهى افعال عموم فزاد باب عقول به كون
 است وجود است ثبوت است حصول به عند عدم القرينة بفعل خاص وعند وجود القرينة
 به يقدر بحسب اقتضاء المقام واختار الكوفيون تقدير شبه الفعل ووجه البصريين ان متعلق
 الظرف عامل فيه فاذا وجب التقدير فتقدير الاصل العامل وهو الفعل أولى ووجه الكوفيين
 ان الظرف وقع موقع الخبر والاصل في الخبر الافراد ليوافق وكنا الكلام في الافراد فاذا وجب
 التقدير فتقدير شبه الفعل أولى ليحصل الافراد لما كان الاصل في المبتدأ التقدير وتاخير
 ايضا جائز وقد يجب ذلك التقدير بعراض اشار الى ذلك العارض واذا كان المبتدأ
 مشتقلا على ما اى معنى وجب له صدر الكلام كالا ستفهام فان قيل المثال لا يطابق
 المثال من فان من في المثال بنفسه مبتدأ الا انه مشتمل على لفظ له صدر الكلام قلنا هذا لا
 انما يرد لو كان كلمة ما عبارة عن اللفظ وليس كذلك بل هو عبارة عن المعنى ولا شك ان من مشتمل

على معنى الاستفهام وله صدر الكلام مثل من ابوك فان قيل المثال غير مطابق للمبطل
لان ابوك مبتدأ ومن خبره ووجب تقديمه لاستحقاق الصدارة فيكون هذا المثال دخلا في
ضابطة وجوب تقديم الخبر قلنا هذا المثال بناء على مذهب سيبويه وعندنا من مبتدأ الواجب
التقديم وابوك خبره واما على مذهب غيره فابوك مبتدأ ومن خبره واجب التقديم ووجه غير
ان ابوك معرفة ومن نكرة فجعل النكرة مبتدأ مع وجود المعرفة غير جائز ووجه سيبويه ان
من وان كان نكرة صورة لكنه معرفة بعد التاويل لانه موول بهذا ابوك ام ذلك لكنه لما تقدم
السؤال من كل فرد اورد في ضمن امر كل وهو من والجواب عن جانب الجهموران جعل المعرفة
الصورية مبتدأ اولى من جعل المعرفة التاويلية مبتدأ والجواب عن جانب سيبويه ان من مستحق
للسدارة وجعل مستحق الصدارة مبتدأ اولى من جعل غير مستحق الصدارة مبتدأ او كانا معرفتين
متساويين في التعريف او لا فان قيل لو اكتفى بقوله او كانا متساويين لكان شاملا للمعرفتين
والتكرنين مع الاختصار قلنا لو اكتفى بالمتساويين لخص حكم وجوب التقديم بالمتساويين والامر
ليس كذلك بل التقديم واجب في نفس المعرفتين فحوزيد المنطلق فان قيل هذه القاعدة
منتقضة بابو حنيفة ابو يوسف فانها معرفتان ولم يجب تقديم المبتدأ وهو ابو يوسف وايضا
قولهم بنو نابتوا بنائنا قلنا وجوب التقديم عند عدم القرينة والقرينة على الابتدائية الجزء
الثاني في كلا المثالين موجودة وعدم صحة الحكم على تقدير الجزء الاول مبتدأ كليهما او كانا
متساويين فان قيل التقديم واجب في مثل غلام رجل صالح خير منك مع انها ليسا
بمتساويين لان المبتدأ تخصص بالاضافة والصفة والخبر تخصص بامر واحد وهو منك قلنا
المراد بالمساوات في نفس التخصيص لافي المقدار مثل افضل منك افضل مني او كان
الخبر فعلا له واحترزه عما اذا لم يكن الخبر فعلا للمبتدأ فحوزيد قائم ابوه فانه لا يجب
تقديم المبتدأ لعدم الالتباس لوجود الفاعل غير زيد مثل زيد قام وجب تقديمه
اي تقديم المبتدأ على الخبر في جميع هذه الصور اما في الصورة الاولى حفظا للصدارة واما في
الصورة الثانية والثالثة رفعا للالتباس واما في الرابع فثلا بلبتس المبتدأ بالفاعل في صورة
افراد الفعل مثل زيد قام او ببدل في صورة تشنية الفعل وجمعه نحو الزيدان قاما والزيدون
قاموا او بعين الفاعل على مذهب من يجوز كون الالف والواو حرفان دالان على تشنية
الفاعل وجمعه وليسا بضميرين فاعلين للفعل كالتاء في ضربت هند واذا تضمن لكان الاصل

في الخبر التأخير وقد يجب تقديمه بعارض فاراد المصان يشير الى ذلك فقال الخبر المفرد صورة
 فان قيل المثال لا يطابق المثل لان المثل هو الخبر المفرد واين في المثال ظرف والظرف مقدر
 بجملة قلنا المراد بالخبر المفرد صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير ما هاله اى من
 وجب له صدر الكلام مثل ابن زيد فابن اسم منتظم للاستفهام خبر عن زيد مفرد
 صورة وان كان جملة بحسب الحقيقة عند البصريين واحترز بخبر المفرد عن الخبر الجملة المتضمن
 لهاله صدر الكلام مثل زيد ابن ابوه فلا يجب تقديم الخبر اذ لا يبطل بتأخيره عن المبتدأ
 صدارة ماله صدر الكلام لتصدرة في الجملة او كان الخبر بتقديمه مصححا له لانه للمبتدأ
 من حيث انه موقوف في صحة الابتدائية الى تقديم الخبر فان قيل ان قام زيد قام مصحح
 للمبتدأ لكونه خبرا عنه مع انه وجب تأخيره لا تقديمه قلنا المراد بالمصحح ما هو مصحح له
 بالتقديم مثل في الدار رجل فان في الدار خبر تخصص المبتدأ بالتقديم فلو اخبر بقى المبتدأ
 نكرة غير مخصوصة للمبتدأ بالتأخير او كان متعلقا بالخبر فان قيل المتعلق بفهم اللام متعلق
 الخبر مبتدأ فكان المعنى او كان للمبتدأ ضمير في المبتدأ فيلزم فساد المعنى قلنا المتعلق بكر
 اللام اى تجزء الخبر كالتمر في المثال او المتعلق بفهم اللام بناء ان الخبر هو الفعل المقدر والفعل
 متعلق بالمجرور بسبب حرف الجر فان قيل ينقض بقوله على الله عبدة متوكل فان في
 جانب المبتدأ وهو عبدة ضمير الى متعلق الخبر وهو على الله ولم يجب تقديم الخبر وهو متوكل
 قلنا ان المراد بالمتعلق هو التابع للخبر تبعية يمتنع معها تقديم الخبر على التابع مثل على التمرة
 مثلها زيد افضمير مثلها راجع الى التمرة هو متعلق الخبر اى جزء الخبر وهو المجموع وتابع الخبر
 تبعية يمتنع معها تقديم الخبر وهو المجموع على ذلك التابع الجزئى لان الكل لا يتصور ان يتقدم
 على الجزء لان المتقدم والمتقدم عليه مغاير في الذات وذات الجزء داخل في الكل وليس
 بمغاير عنه بخلاف وعلى الله لانه متعلق بالخبر وهو متوكل لكن جاز تقديم ذلك المتعلق لانه
 جاز تقديم ذلك المتعلق لانه ظرف والنظروف تتقدم على متعلقاتها او كان خبرا عن ان
 المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتدأ فان قيل ان المراد بالخبر عن
 ان لا يخلوا اما عن لفظ ان ادعن اسم ان فالاول غير صحيح لانه حرف لا يصلح الابتدائية و
 على الثاني يلزم الخروج عن البحث لان البحث في خبر المبتدأ او اسم ان ليس مبتدأ قلنا
 المراد بالخبر ليس خبرا عن ان ولا عن اسمها بل من مجموعها المؤول بالمفرد مبتدأ ولذا شئب الخبر

الى ان فانه مصحح للجملة مبتدأ والخبر خبر اولوله فلا يصح ابتدائية الجملة فكيف يصح خبرية
 الخبر مثل عندى انك قاسم وجب تقديمه اى تقديم الخبر على المبتدأ فى جميع هذه
 الصور اما فى صورة الاول فللا يفوت صدارة ماله صدارة الكلام بالتاخير واما فى الثانية
 فللا يبقى النكرة بلا تخصيص بالتاخير واما فى الثالثة فللا يلزم الاضمار قبل الذكرة بتاخير الخبر
 واما فى الرابعة فللا تلتبس ان المفتوحة بالمكسورة فى اللفظ لا مكان الناهول عن الفتحة
 لخبائها فى الاداء او فى الكتابة على التأخير وقد يتعدا الخبر لانه حال من احوال المبتدأ و
 ربما يكون شئ واحد احوال كثيرة وذلك التقيد قد يكون جائزا وقد يكون واجبا فالاول
 فيها يتم معناه باحدا هادون الخبر الآخر مثل زيد عالم عاقل والثانى مالم يتم معناه بـ
 الآخر نحو الابلق اسود وابيض فان قيل كلمة اذا دخلت على المضارع تفيد التقليل والحال
 ان تعدد الخبر مع تعدد الخبر عنه كثير غير قليل مثل زيد قائم وعمرا قاعد قلنا قلنا تعدد الخبر
 بالنسبة الى عدم التقيد بالخبر عنه وذلك التعداد اما بحسب اللفظ والمعنى ويستعمل ذلك
 على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب
 اللفظ فقط فهو هذا حلوا حاض فانهما فى الحقيقة خبر واحد اى من مقصود المتكلم اثبات
 الكيفية المتوسطة بين المحلولة والمحوصة لاثبات انفسها فى هذه الصور ترك العطف
 اولى لعدم التعداد فى الحقيقة وجواز العطف عند البعض نظر الى صورة التعداد فان قيل
 لما كان التعداد متنوعا الى العطف وغيره فلم يخص المص المثل بالتعداد بغير العاطف قلنا
 ان مراد المص بقوله وقد يتعدا الخبر بغير العاطف لعدم الخفاء فى التعداد بالعاطف لوجود
 الواسطة وايضا التعداد بالعاطف ليس خبرا بل هو من توابعه او نقول ان المراد بالتعداد
 اعم لكن الاقتصاد بمثل غير عاطف لعدم الحقائقية اولانه ليس خبرا بل من التوابع وقد
 يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو بيبية الاول للثانى فان قيل قد دخل الفاء بالخبر فى قوله
 تعالى وما بكم من نعمة فمن الله مع ان الاول وهو لصوق النعمة بالمخاطبين ليس سببا للثانى
 وهو الصدور من الله بل الامر بالعكس قلنا معنى الشرط اما سببية الاول للثانى والحكم بالثانى
 ولا شك ان حصول النعمة للمخاطبين سبب لان يحكم انما صادرا من الله فلما كان المبتدأ
 متضمنا لهذا المعنى فيكون مشابها للشرط فى سببية الخبر كسببية الشرط للجزء فيصم دخول
 الفاء فى الخبر فان قيل المتكلم لا يخلو اما ان يقصد هذا المعنى او لا فان قصد دلالة اللفظ

على هذا المعنى يكون دخول الفاء في الخبر واجبا وان لم يقصد عدم دخولها واجب فكيف يصح قوله فيصح لعدم شهوله للواجب وغير الواجب قلنا قول المص بالنظر الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط من غير النظر الى قصد الدلالة واما عند القصد وعدمه فكما قلت يحصل ههنا ثلث صور وذللك المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف فان قيل صلة الموصول جملة والفعل بدون الفاعل والظرف بدون المتعلق مفردان فكيف يصح قوله الموصول بفعل او ظرف قلنا المراد بالفعل مع الفاعل والظرف مع المتعلق من قبيل ذكر الجزء واردة الكل لكن الظرف اذا وقع صلة فهو مؤل بالفعل اتفاقا لان صلة الموصول لا تكون الا جملة واشترط في الصلة كونها فعلية او ظرفية لا اسمية ليتأكد مشابهة الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا فان قيل قد دخل الفاء في الخبر في قوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم مع ان المبتدأ ليس باسم موصول قلنا وفي حكم الموصول الموصوف بالموصول المذكور والنكرة الموصوفة بهما باحدهما فان قيل قد دخل الفاء في الخبر في قولهم كل غلام رجل ياتيني او في الدار فله درهم مع ان المبتدأ ليس بنكرة موصوفة باحدهما قلنا وفي حكم النكرة الموصوفة باحدهما الاسم المضاف الى هذه النكرة مثل الذي ياتيني مثال الموصول بالفعل او كل رجل في الدار مثل الاسم بالظرف فله درهم وكل رجل ياتيني مثال الاسم الموصوف بالفعل او كل رجل في الدار مثال الاسم الموصوف بالظرف فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخل على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء في خبره ما منع عن دخول الفاء في الخبر لان صحة الدخول باعتبار مشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وهما مزيلان لتلك المشابهة لانهما تخرجا من الكلام من الاخبار الى الانشاء والشرط والجزاء من قبيل الاخبارات وذللك المنع بالاتفاق من النخاة فان قيل كما انهما مانعان كذلك باب علمت وكان ايضا مانعان فارجع تخصيصهما بيان مانع الاتفاق قلنا التخصيص بالنسبة الى باقي الحروف المشبهة بالفعل وانها غير مانعة بطريق الاتفاق الا بالنسبة الى جميع ما عداها والحق بعضهم في المنع عن دخول الفاء في الخبر ان مكسوتيهما وجه البعض ان كلمة ان للتحقيق والشرط والجزاء للترديد فبنا فيان فلا يجتمعان لكنه غير صحيح عقلا ونقلا اما عقلا فلانه لا يخرج الكلام من الخبرية الى الانشائية واما نقلا فكما في قوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وقوله تعالى ان الذين كفروا

وما تووهم كفار فلن يقبل توبتهم فان قيل قد الحق البعض ان المفتوحة ايضا ولكن هما فاجبه
 تخصيص المكسورة بالاحاق قلنا ان ملحق المكسورة سيبويه فاعتبر بقوله واورده من هبه للرد بقوله
 بعضهم لانه للضعف وملحق المفتوحة ولكن غير سيبويه فلم يعتد بقوله ولم يورد مع ان كلا القو
 لين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء اما في المكسورة فما عرفت من الآيتين واما المفتوحة
 فكقوله تعالى واعلموا انها غنمتم من شئ فان لله خمسة واما في لكن فكما في قوله الشاعر ع
 فوالله ما قارتكم قالبا لكم ٥ ولكن ما يقفه فسوف يكون

وقد يحدف المبتدأ القيام قرينة لفظية او عقلية جواز اى حد فاجازوا ولم يذكروا
 المبتدأ المحذوف بالحدف الواجب لغاية قلة وهو في موضعين احدهما في الخصوص لفعل المدح
 او الذم على قول من قال انه خبر مبتدأ محذوف والثاني فيما اذا قطع النعت عن المنعوت المحذور
 بالرفع فيكون النعت خبر المبتدأ المحذوف وجوبا نحو الحمد لله الحميد اى هو الحميد وانهما وجب
 حذف هذا المبتدأ ايعلم انه في الاصل صفة قطع لقصد المدح او الذم اذ تلك المعلوماتية تحصل
 بصورة الافراد لانه لو ذكر المبتدأ لا يعلم انه في الاصل صفة لان الجملة لا تقضى الارتباط يغيرى
 فان قيل ينبغي ان لا يقطع عن المنعوت حتى يعلم انه صفة قلنا ان في القطع تغير المألوف وهو للثبوت
 والثبوتية فيه زيادة المدح او الذم وفي الصفة نفس المدح او الذم لا لزيادة كقول المستهل اى
 المبتدأ المحذوف في قول المستهل الراقع صوته عند الابصار للهلل فان قيل المثال لا يوافق المثل
 لانه حذف المبتدأ وليس في قول المستهل حذف قلنا ان الكاف بمعنى المثل بتقدير المضاف اليه و
 هو لفظ المبتدأ القول بمعنى المقول بتقدير حرف البحر وهو كلمة في ثم هذا المجموع خبر مبتدأ محذوف
 فيكون تقديره المبتدأ المحذوف جواز امثل المبتدأ المحذوف في مقول المستهل الهلال والله
 فان قيل الهلال والله مقولة الراى للهلال لا مقولة المستهل لانه اسم للصبي رفع صوته
 عند الولادة قلنا نعم المستهل بحسب الوضع مخض به ثم اتسع استعماله في كل رافع صوته ولا
 شك ان رأى الهلال يرفع صوته عند رؤية الهلال فيكون التقدير هذا الهلال والله ثم حذف
 هذا القرينة المحالية وهى اجتماع الناس لرؤية الهلال فان قيل لم لا يجوز ان يكون هذا
 لتكوين من باب حذف الخبر لا من باب حذف المبتدأ اى الهلال هذا قلنا على تقدير حذف

حذف قلنا الاول ان المقصود من القطع تبعية على ان تلك الصفة مادية او زائدة او ترميزية او محظية والمرفعة والمركبة في هاهنا فان قلت كيف
 يحصل هذا التبعية قلنا لان الصفة المنخفضة والمرفعة والمركبة لا يركز عليها المقام للموصوف غيبا بعد القطع فاذا قطع علم انها مادية او زائدة او ترميزية
 ودرج المراد بالرفع والنصب المدح والذم والزم ١٢ مولانا عبد الحلليم عفى عنه

الخبر يغوت مقصود المتكلم لان مقصود تعيين الشئ اولا بالاشارة ثم الحكم على ذلك الشئ بالهلال
 فيكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال لانه تعين الهلال بالاشارة فان قيل المقصود بالمثل
 الهلال فقط فلم ذكر الله قلنا انما اتى المصباح بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا لان عاداتهم
 القسم لثلاثين كرقوم ولثلاثيتهم نصب الهلال عند الوقف بفعل محذوف اى رابت الهلال
 فلا يكون المثال نصا في حذف المبتدأ وحين اتيان القسم لا يجوز الوقف فيعلم الرفع فيكون
 مما نحن فيه وقد يحذف الخبر جواز اى حذف جازا لقيام قرينة بغير اقامة شئ مقامه
 مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان قيل اثال غير مطابق
 للمثل لان الخبر هو اذ لانه مكان يعلم للخبرية عن السبع قدم للاسراع في الظروف قلنا
 المثال بناء على المذهب الصحيح وهو مذهب صاحب الباب هذه اذا نظرت زمان لا يصلح للخبرية
 عن السبع لان السبع ليس بزمان بل هو ظرف للخبر المحذوف فيكون التقدير خرجت فاذا السبع واقف
 فان قيل فينبغي ان يكون هذا الحذف واجبا لوجود القرينة وهو الافراد واذا للمفاجات
 يدخل على الجملة الاسمية وعدم صحة الحمل وسد المسد وهو اذا قلنا ان المتقدم لا يقوم
 مقام المتأخر وقد يحذف الخبر عند وجود القرينة وجوبا اى حذف واجبا فيما التزم في
 موضعه اى موضع الخبر غير اى غير الخبر فان قيل كلمة ما ان كانت عبارة عن الخبر
 فيلزم الشئ لنفسه وان كانت عبارة عن غيره فالجملة خالية عن العائد اليه قلنا كلمة ما عبارة
 عن تركيب فيكون ظرفية الكل للجزء والعائد محذوف اى فيما التزم فيه في موضعه غيره وذلك
 يحى في اربعة ابواب اولها المبتدأ الذى بعد لولا مثل لولا زيد كان كذا اى لولا زيد
 موجود لقرينة وسد المسد اما القرينة لان لولا لا تمنع الشئ الثانى لوجود الاول فيدل على الوجوه
 واما سد المسد فجواب لولا قائم مقامه وهذا عند البصريين وعند الكسائى الاسم الواقع بعدها
 مرفوع بالفاء عليه لفعل محذوف اى لولا وجد زيد وعند القراء لولا اسم فعل رافعة له بنفسها
 فلا يكون مما نحن فيه فان قيل ينقض بقول الشافعى

ع لولا الشعر بالعلماء يذرى يبرز لكنت اليوم اشعر من لبيدى

فان يذرى خبر وقع بعد لولا ولم يحذف قلنا وجوب المحذف عند كون الخبر عاما ويذرى من
 الافعال الخاصة لان لولا تدل على الوجود وهو من العامة ولا تدل على فعل من الافعال الخاصة
 وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا وشرط في المبتدأ مصدرية لان الاحوال الايتية لا تجرى في غير المصدر

سواء كان ذلك المصدر مصدراً بصورة او تايلاً منسوباً الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعدة حال
 من احدهما او كليهما او كان اسم التفضيل مضافاً الى ذلك المصدر مثال الاول ذهب راجلاً والثاني
 ضرب زيد قائماً اذا كان زيدا مفعولاً به ومثل ضربني زيدا قائماً او قائمين ومثال المصدر
 التاويل المنسوب بالطريق المذكوران ذهبت راجلاً وان ضرب زيد قائماً بصيغة المجهول وان ضربت
 زيداً قائماً او قائمين ومثال اسم التفضيل الى ذلك المصدر صريحاً او تايلاً نحو اكثر ذهبا راجلاً
 الى اخر الامثلة فالجملع اثنا عشر مثلاً وفي تقدير الخبر اربعة مذاهب فذهب البصريين ان
 تقديره ضربني زيد احاصل اذا كان قائماً وانما اذا كان في التقدير ليحصل عامل الحال اذا لا يصح
 عاملية المتبدع اذ حيث يتركب الحال وانما اذا يحصل المناسبة بين النائب والمثوب لان في الحال
 ايض معنى الظرفية ثم حذف الخبر وهو حاصل وجوباً لوجود قرينة وسد المسد اما القرينة على نفس
 الحذف استعمال المفردات محذوف وعلى تعيين المحذوف تقدير الاخبار من الضرب بقيد القيام
 لان تقييده به لا يمكن الا بعد الحصول واما سد المسد فهو الحال لان الحال قائم مقام الظرف
 والظرف قائم مقام الخبر فيكون الحال قائماً مقام الخبر واعتراض الرضي ان في هذا التقدير
 تكلفات كثيرة حذف اذا مع الجملة المضاف اليها وذا غير موجود والعدول من الناقصة
 الى كان التامة والظاهر عكسها لوجود المنصوب بعدها واقامة الحال المنصوب مقام الظرف لتمام
 مقام الخبر المرفوع فالظاهر لي ان تقديره ضربني زيد ايلاً بـه اذا كان الحال عن مفعول المصدر
 ضربني زيداً ايلاً يعني قائماً اذا اردت الحال عن فاعل المصدر ثم حذف ذوالحال الذي هو مفعول
 يلابس والقرينة عليه امران احدهما ان يلابس فعل متعدي يقتضي المفعول فلما لم يكن في اللفظ
 علمانه محذوف والاخر ان الحال على ان يكون بعد يلابس ذوالحال فيكون عامليهما واحداً ثم حذف
 يلابس الذي هو الخبر والعامل في الحال واقية الحال المعمول مقام عامله والجواب عن الرضي ان
 في هذا التقدير تقدير فعل الخاص وفي تقدير الاول تقدير الفعل العام وهو اولى من الخاص اذ فيه تردد
 ذهن السامع لكثرة احواله اذا مع الجملة المضاف اليها فكثيرة كما ان الفاء في قوله فلا بد من
 عائد جزئية والشرط محذوف فتقديره واذا كانت الجملة مستقلة بنفسها فلا بد من عائد ولا حاجة الى
 العدول لان كان لنا قصة كما كانت من افراد كان كذلك التامة وظهور الدأ قصة ممنوع اذ لم يصح التصو

على قوله فالجملع المرفوع على جعل المصدر خبري المنسوب الى الفاعل المفعول كليهما والحال بعده عن الفاعل او المفعول او كليهما مثلاً او المصدر استمر الى التامة
 الى الفاعل المفعول او كليهما والظرف او كليهما مثلاً او المصدر استمر الى التامة والظرف او كليهما مثلاً او المصدر استمر الى التامة والظرف او كليهما مثلاً
 في المثال في اسم التفضيل المضاف الى المفعول او كليهما مثلاً او المصدر استمر الى التامة والظرف او كليهما مثلاً او المصدر استمر الى التامة والظرف او كليهما مثلاً

هذا هو الوجه في حذفه

بعد ذلك المصداق المنكرة ولو كان خبر السمع تعريفة مرة ايضا واما وقوع الحال المنسوب مقام الخبر المرفوع وان لم يوجد غير هذا المقام لكن مع المناسبة العامة والمعمولية والثاني مذهب الكوفيين فالتقدير عندهم ضربي زيد اقائما حاصل بجعل قائما من متعلقات المبتدأ ودليله ان قلة الحذف اول من الكثرة وفي هذا التقدير قلة الحذف وايضا على هذا التقدير يكون الحال من معمولات المذكور والمعد ومر لا يوافق الوجود لكن من ههنا ضعيف اذ على هذا يلزم حذف الخبر بغير مسد وسد وايضا يلزم تقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال لان اسم الجنس المعروف باللام او الاضافة اذا استعمل ولم يوجد قرينة التخصيص بالبعض يكون نصا في الاستغراق اذ في التخصيص بالبعض يلزم الترجيح بلا مرجح والثالث مذهب الاخفش فمنه انه ان الخبر محذوف هو مصدر مضاف الى صاحب الحال فيكون التقدير ضربي زيد اضره قائما ودليله ان في هذا الصورة قلة الحذف وقلة الحذف اول من الكثرة وايضا الاصل ان يكون المحذوف من جنس الملقوظ واشترط كون المصداق مضافا الى ذي الحال ليتحد عامل الحال وصاحبها لكن من ههنا ضعيف اذ المصدر ضعيف العمل لا يعمل اذا كان محذوفا وايضا ان المصدر حين العمل في قوة ان مع الفعل وكلمة ان موصول حرفي فعلى هذا يلزم حذف الموصول مع حذف بعض اجزاء الصلة وبقاء بعضها وذلك غير جائز والرابع مذهب ابن درستويه وابن ياشان هذا المبتدأ بمعنى الفعل والفعل لا يحتاج الى الخبر وانما كان بمعنى الفعل اذ معنى ضربي زيد اقائما ما اضره زيد الاقائما اذا حصر في ضربي زيد اقائما مستفاد من الاستغراق وفي ما اضره زيد الاقائما باووات الحصر قلنا قياس هذا المبتدأ على القسم الثاني من المبتدأ غير صحيح لان المبتدأ ههنا مضاف الى ياء المتكلم والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة فلا يفيد فائدة تامة واما القسم الثاني من المبتدأ وان كان شبه الجملة لكنه يفيد فائدة تامة واما كونه بمعنى الفعل فهو تاويل الاسمية بالفعلية وتاويل نوع بنوع لا يخرج الشيء عن حقيقته وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة بان يكون الخبر لفظ مقرون وعطف على ضمير مقرون بتقدير المنفصل راجع الى المبتدأ شيء بالواو التي كانت بمعنى مع واشترط في الواو كونها بمعنى مع لوجود القرينة على الخبر المحذوف لان متعلق مع لا يكون الا مقرونا وهو كل واو يحصل به بين المعطوف والمعطوف عليه اجتماع الزمان والمكان فهو العمل والحكم بمجرائه اى العمل مقرون بمعنى الحكم بمجرائه فلو لم يكن الواو بمعنى مع لم يجب حذف الخبر كقول امير المؤمنين انتم والساعة في قرن فان ههنا لا يدل على الاقتران مثل كل رجل وضعته اى كل رجل مقرون مع ضعيفته فحذف الخبر وجوب الوجود

القرينة وسد المسد اما الاول فلان الواو ينجى مع فيدل على المقرون لان صلة المقرون ^{كلمة مع قائم} المقام فهو المعطوف قائم مقام الخبر المحذوف فان قيل المعطوف لا يخلو اما معطوف على المبتدأ او على ضمير مقرون المحذوف فعلى الاول يكون المعطوف مقدا على الخبر فكيف يقوم مقام الخبر المتأخر وعلى الثاني يلزم عطف الاسم على الضمير المرفوع بلا تأكيد بالمنفصل وذلك غير جائز قلنا المعطوف قد عطف على الضمير الراجع الى المبتدأ فيكونان متحدين بالذات فلذا قال الشارح وعطف على المبتدأ او يكون مؤخرا عن الخبر باعتبار عطفه على الضمير وقد اكده بالضمير المنفصل المتقد فيكون التقدير مقرون هو وضيغته ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره فعل القسم يعنى يكون المبتدأ معيناً للقسم بحيث ينتقل الذهن من سماعه الى كونه مقسما به فيكون قرينة على حذف الخبر وقوله قسى اما نه الله لا ضلن كذا لا يجب حذف الخبر لعدم شهرته في القسم وذلك مثل قولك لعمر ك لا فعلن كذا اى بقاءك قسى اما اقسام به فان قيل ان عمر اما هو يد كرفى مقابلة الزيد فيكون علما لشخص والقسم به غير جائز فكيف يكون مثالا لمبتدأ مقسم به قلنا المراد به ما هو مرادف للبقاء فان قيل مرادف البقاء العمر بضم العين وهو بضم العين قلنا العمر والعمر كلاهما بمعنى واحد ولا يستعمل باللام المفتوحة التأكيدية الا المفتوح لان القسم موضع تخفيف لكثرة استعماله يقتضى التخفيف بفتح العين فان قيل لعمر ك بمعنى بقائك مبتدأ وقوله قسى خبره والتخريج محمول على المبتدأ ولا يصح الحمل ههنا لان عمر ك صفة مخاطب وقسى صفة المتكلم فيلزم حمل صفة المتكلم على صفة مخاطب وذلك غير جائز قلنا قسى مؤول بمعنى ما اقسام به ثم حذف الخبر وهو قوله قسى حذف فاجوب بالوجود القرينة وسد المسد اما الاول فلان عمر غالبا يستعمل في القسم فيدل على ان خبره لفظ القسم واما الثاني فجواب القسم قائم مقام الخبر المحذوف خبران واخواتها اى من المرفوعات خبران واشباهها من الحروف الخمس الباقية وفي مرفوعة خبرها مذهبان فذهب الكوفيون انه مرفوع بالعامل المعنوى كما كان مرفوعا به لانها حروف ضعيف عن العليين ومذهب البصريين انه مرفوع بتلك الحروف لانها شابهت بالفعل مطلقا لفظا ومعنى اما لفظا ففي الثلاثية والرابعة والخامسة والادغام لوجود فون الوقاية با واخرها كالفعل واما معنى فلان معنى هذه الحروف ملزومات لمعاني الافعال مثل معنى ان وان التحقيق الجزئى ويلزم له التحقيق الكلى وهو حقيقت وقس عليه الباقي وايضا تشبه بالفعل المتعدي خاصة في اقتضاء الشيئين الاسم والخبر كالفعل المتعدي يقتضى الفاعل والمفعول فعملت فيهما مضبا ورعا مثل الفعل المتعدي هو اى خبران واخواتها الشئ المسند

الى شئ آخر فالموصوف للمسند الشئ لا الاسم لئلا يخرج الخبر الذي وقع جملة والمراد بالمسند المسند
الى شئ لان ان اريد به المسند الى اسمها يلزم الاستدراك في قوله بعد دخولها لانه ذكر لاخراج يقوم
في ان زيدا يقوم ابوه وهو يخرج بقوله المسند الى اسمها لانه مسند الى الفاعل لا الى اسم ان بعد دخول
احد هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل لخبر المبتدأ وخبر كان وغيرهما وقوله بعد دخول
هذه الحروف يخرج جميع ما عداها عنه فان قيل التعريف غير مانع عن دخول ما ليس بخبر ان
فيه كالمضارع في قوله ان زيدا يقوم ابوه لانه المسند بعد دخول ان وليس بخبر بل الخبر مجموع
الجملة فاجاب بعض الشارحين ان المراد بالمسند المسند الى الاسم وهو مسند الى الفاعل لكنه ضعيف
اذ يلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف لانه اورد ونخرج يقوم وباقي المسند في ذلك
التركيب وهو قد خرج بقوله المسند فلا حاجة الى قوله بعد دخول هذه الحروف واجاب الشارحين
ان المراد بالمسند الاسم المسند وهو الفعل لكنه ضعيف اذ يلزم منه الاحتياج الى تاويل الجملة بالمفرد
حيث وقعت خبرا واذالك غير لازم فاجاب الشارح ان المراد بدخول هذه الحروف ايرادها على الاسم
والخبر لا يراث الاثر فيهما لفظا ومعنى واثرها فيهما لفظا بان تجعل الاسم منصوبا لفظا وتقديرا و
محلا والخبر مرفوعا لفظا وتقديرا ومحلا ومعنى بان تجعل مدلول الخبر ثابتا لمدلول المسند اليه و
ذلك التأثير ثابت في مجموع الجملة لا في يقوم فقط لان الجملة مرفوعة المحل على الخبرية لا يقوم وحده
مثل قائم في قوله ان زيدا قائم فانه مسند بعد دخول احد هذه الحروف وامره كامر خبر
المبتدأ اي حكمه كحكم خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه وشرائطه عند عدم المانع اما الاقسام فكونه
مفردا وجملة ونكرة ومعروفة واما الاحكام فكونه واحدا او متعددا ومثبتا ومخذا وفا واما الشرائط
فبالجملة اذا وقعت خبرا فلا بد من عائذ وقد يحذف عند العلم بالمحذوف فان قيل لا نسلم ان
امر خبر المبتدأ لان كلمات الاستفهام تصلح وقوعها خبر المبتدأ فيقال من زيدا وابن ابوك ولا تصلح وقوعها
خبر الباب ان فلا يقال ان من زيدا وان من اباك قلنا امر خبر المبتدأ عند عدم المانع
وهنا وجد المانع من خبرية كلمات الاستفهام هذه الحروف لان كلمات الاستفهام للشك وهذه
الحروف للتحقيق وبينهما تناف فلا تدخل عليها وايضا كل منهما هو المقضى للصدارة فتقديرا بينهما
يفوت صدارة الآخر الا في تقديده استثناء من وجوه التثنية والجاء والمجروور في المتشئ المشق
منه متعلق بالمائلة المعنوية المستفادة من الكاف في قوله كامر خبر المبتدأ فيكون التقدير وامره كامر خبر
طوله يلزم الخ لان المسند الى اسماء الحروف لا يكون الا بعد دخول الحرف فذكرك اوله بعد دخول هذا الحرف مستلزم له من قوله

المبتدأ في الاقسام والاحكام والشرائط الا في تقدير الخبر على الاسم فانه لا يجوز وقد جاز تقدير الخبر
 على المبتدأ الا انه اعطى لهذا الحروف العمل الفرعي للفعل فلو تصرف في معيوليها بتقدير ثانيتها يلزم
 بطلان العمل الفرعي والمساوات مع الفعل في تصرف المعولين فان قيل الضمير في تقديره اما راجع
 الى المبتدأ او الى خبر ان فعلى الاول يلزم انتشار الضميرين وعلى الثاني لا يصح اضافة التقدير اليه فان
 حكم التقدير غير متحقق في خبر ان قلنا الضمير راجع الى خبر ان لكن المراد بالحكم اعم من ان يكون
 ايجابا او سلبا وحكم التقدير من حيث السلب متحقق فيه الا ان يكون الخبر ظرفا مستثنا مفرع
 والمستثنى منه محذوف فيكون التقدير ليس امرا كما مر خبر المبتدأ في التقدير في جميع الاوقات الا وقت
 كون الخبر ظرفا فان حكم خبر ان حكم خبر المبتدأ في التقدير جواز فيما اذا كان الاسم معرفة نحو قوله
 تعالى ان البنايا بهم ووجوبا فيما اذا كان الاسم نكرة فحوان من البيان لسمي وان من الشعر لحكمة وذلك
 التقدير للتوسع في الظروف لا في غيرها خبر لا التي والصلة محذوفة يكون التقدير التي استعملوها
 في محذوراتهم والموصول مع الصلة الصفة الاولى للكلمة لا والظرف اى قوله لنفى الجنس باعتبار
 المتعلق وهو الكائنة صفة ثانية لها والعبارة محذوف المضاف اى النفى صفة الجنس فلا يروان المنفى في
 لا رجل قائم هو القيام لا الرجل بنفسه ولم يقل النفى صفة الجنس اذا لاكثر في خبر لا هو الفعل العام
 نحو لا رجل موجود ونفى الوجود من الرجل مستلزم لنفى الرجل بذاته هو الشئ المسند الى شئ آخر
 شامل لخبر المبتدأ أو غيره وقوله بعد دخولها يخرج ما عدا خبر لا نحو لا غلام رجل طريف و
 انما عدل من المثال المشهور في جانب الاسم والخبر الى غير المشهور في جانبها فان المشهور الاسم
 هو النكرة المفردة وفي الخبر الظرف نحو لا رجل في الدار قلنا هذا العدول لنكتة ان في المثال لادان
 يكون صريحا في المثل وفي الدار كما في يصلح الخبرية كذلك يصلح الصفتية على ان الخبر محذوف لعدم ظهور
 الاعراب في الدار وجواز وجه الثلاثة في صفة اسم لا المبني المفعول ومثال المتن صريح في المثل لان
 ظرفا مفعولا لفظا ولام رجل معرب منصوب فلا يجوز ارتفاع الصفة على الظاهر لان جواز ارتفاع
 الصفة في اسم لا المبني لا المعرب فيها اى في الدار فان قيل الجار والمجرور اما متعلق بطريف
 او بحال من ضميرة والظرف لا تنقيد بالظرف ولا بحال دون حال قلنا قوله فيها خبر بعد خبر
 لا ظرف طريف ولا حال من ضميرة فان قيل المقصود بيان مثال خبر لا وهو حاصل بقوله طريف
 فما الحاجة الى قوله فيها قلنا انما اتي به لئلا يلزم الكذب بنفى طرافة كل غلام رجل لان النكرة في
 سياق النفي تشيد العنوم وايضا اتي بالمثاليين لان خبر لا على قسمين ظرف وغير ظرف فالاول لغير

الظرف والثاني للظرف **يحمل** ف **كثير** اي خبر لا هذا حذا ف **كثيرا** اذ كان من الافعال العامة لدلالة
 النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وانما دل النفي على العام لان النفي يقتضي النفي
 فاذا لم يوجد القرينة على خصوص النفي حمل على عمومها ازعم القرينة على الخاص بعينة قرينة
 على العام اذ في اختيار واحد من الخاص دون الآخر ترجيح بلا مرجح وبنو تهيم لا يشبثونه اي لا
 يظهرون خبر لا في اللفظ لان الحذف عندهم واجب لان عمل لا المشابهة الفرع وهوان فلا بد ان
 يكون عمله ضعيفا ومعنى قوله لا يشبثونه لا يشبثونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فان قيل اذا لم
 يشبثوه فكيف يصح قولهم لا اهل ولا مال اذا حكم بغيرهم من التركيب وليس ههنا تركيب قلنا ان
 معنى لا اهل ولا مال اتقى الاهل واتقى المال على ان لا اسم فعل بمعنى اتقى فالكلام من اسم
 الفعل والفاعل فان قيل اسم الفعل اذا كان بمعنى الماضي فيكون لازما فلا يصح النصب فيما بعده
 قلنا الفاعل في لاضمير مبهم والاسم المنصوب بعدها تمييز عن الضمير فان قيل لا نسلم انهم لا
 يشبثونه الا يرى انهم يقولون لا رجل قائم قلنا على التقديرين يعني ان كانوا لا يشبثون بمعنى
 لا يظهرون او بمعنى التحقيق وهو عدم الاثبات اصلا لا يحملون ما يرى خبرا على الصفة محمولا
 على المحل دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين **يليس** فان قيل تشبيه ما ولا بالفاعل
 غير صحيح لانها حرفان وليس **فعل** قلنا التشبيه في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر لا في
 الذات ولهذا اتحلان على ليس هو المسند اليه جش شامل للمبتدأ او لكل مسند اليه وقوله
 بعد دخولها يخرج ما سوى اسمها ولا مثل ما زيد ولا رجل افضل منك
 فان قيل التغير اذا وقع في العبارة لا يخلو عن نكتة فاما النكتة في دخول ما على المعرفة
 ولا على النكرة قلنا عمل ما ولا لاجل مشابهة ليس ومشابهة ما بليس قوي عن مشابهة
 لا بليس اذ ليس للنفي الحال وما ايضا له ولا للنفي مطلقا فلما قل مشابهة لا قل عملها
 بان تعمل في النكرة فقط وما تعمل في النكرة والمعرفة كليهما وعملية ما ولا من ذهب الجواز
 واما بنو تهيم فلا يعملون لهما اصلا ولهم دليل عقلي ونقلي اما العقلي فلفوات الشرط للعمل
 فيهما الاختصاص بنوع واحد وهما لا يختصان بنوع فكها يدخلان على الاسماء كذلك تدخلان
 على الافعال نحو لا يضرب ما يضرب واما النقل فيقول الشاعر ع

ومفهم كالعصن قلت له انتب به فاجاب ما قتل المحب حرام

اي برفع حرام وهو خبر ما لكن مذهب الجازيين اولى من مذهب بنو تهيم لان التنزيل

ورد على لغتهم قال الله تعالى مَا هَذَا بَشَرًا اَنْ يَنْصَبَ بِشْرًا وَمَا هُنَّ اُمَّهَاتُهُمْ يَكْسِرُ تَاءَ الْاِمَّا لَا نَهَا
 جِمْمُ الْمَوْنُثُ السَّالِمُ نَصْبُهُ بِالْكَسْرِ هُوَ اِي عَمَلٌ لَيْسَ فِي لَادُونَ مَا شَأْذِ اِي قَلِيلٌ لِنَقْصَانِ
 مُشَابَهَةِ لَا بَلِيسَ لِنَفْيِ الْحَالِ وَلَا لِنَفْيِ مُطْلَقًا فَاِذَا قُلْتَ لِلْمُشَابَهَةِ قُلْ الْعَمَلُ بَانَ يَخْتَصُّ عَلَيْهِ بِأَحَدِ
 نَوْعِي الْاِسْمِ وَهُوَ النُّكْرَةُ وَلَمْ يَخْتَصَّ بِالْمَعْرِفَةِ وَانْ حَصَلَ الْمُقْصُودُ وَهُوَ قَوْلَةُ الْعَمَلِ لِأَنَّهُ مَمْرُوعٌ فِي
 النُّكْرَةِ فَاقْتَصَرَ عَلَى مُرَادِ السَّمَاعِ نَحْوَ قَوْلِ الشَّاعِرِ

وَمَنْ صَدَّ عَنْ نَيْرَانِهَا ۖ فَاَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا اِبْرَاحَ

وَالْخَبْرُ مَحْذُوفٌ اِي لِابْرَاحَ لِي وَلَا يَجُوزُ اَنْ تَكُونَ لَا فِي هَذَا الْبَيْتِ لِنَفْيِ الْجِنْسِ لِعَدَمِ جَوَازِ الِرْفَعِ فِي
 اِسْمِ لَا لِنَفْيِ الْجِنْسِ مَا لَمْ يَتَكَرَّرْ نَحْوُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ وَلَا تَكَرَّرَ فِي الْبَيْتِ لَهَا فَرِغَ مِنَ الْهَرْفِ وَاعَاتِ شَرْعٍ
 فِي الْمَنْصُوبَاتِ وَقَدْ اُمِّمَ الْمَنْصُوبَاتِ عَلَى الْمَجْرُورَاتِ لِكَثْرَتِهَا وَخَفَتِهَا فَقَالَ الْمَنْصُوبَاتِ بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ
 خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ الْخَبْرُ اِي هَذِهِ الْمَنْصُوبَاتِ اَوْ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ الْخَبْرُ اِي الْمَنْصُوبَاتِ هَذِهِ اَوِ الْخَبْرُ
 قَوْلُهُ مَا اشْتَمَلَ اِلَى آخِرِهِ اَوْ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ عَلَى اَنْ الْمَنْصُوبَاتِ وَقَعَ غَيْرُ مَرْكَبٍ مَعَ غَيْرِهِ بَلْ اَوْ رَدُّ لِمَجْرُودِ
 الْفَصْلِ بَيْنَ مَا قَبْلُهَا وَمَا بَعْدَهَا لَا يَحِلُّ لَهَا مِنْ الْاَعْرَابِ وَهِيَ جَمْعُ الْمَنْصُوبِ لَا الْمَنْصُوبَةُ لِأَنَّ الْمَنْصُوبَ
 صِفَةٌ اَلْاِسْمِ وَهُوَ مَذْكَرٌ غَيْرُ عَاقِلٍ وَيَجْمَعُ صِفَةُ الْمَذْكَرِ الْغَيْرِ الْعَاقِلُ بِالْاَلِفِ وَالتَّاءِ قِيَاسًا كَايَّامٍ مَعْدُودَاتٍ
 فَلَا يَرْدَانِ الْمَنْصُوبِ اِنْ كَانَ جَمْعُ الْمَنْصُوبِ فَالْمَذْكَرُ لَا يَجْمَعُ بِهِذِهِ الْجَمْعُ وَانْ كَانَ جَمْعُ الْمَنْصُوبَةِ فَالْمَنْصُوبَةُ صِفَةٌ
 الْاِسْمِ فَلَا يَطَابِقُ بَيْنَ الْمَوْصُوفِ وَالصِّفَةِ هُوَ اِي الْمَنْصُوبُ فِي ضَمْنِ الْمَنْصُوبَاتِ فَلَا يَرْدَانِ الضَّمِيرَانِ
 كَانَ رَاجِعًا اِلَى الْمَنْصُوبَاتِ فَلَا يَطَابِقُ الرَّاجِعُ مَعَ الْمَرْجِعِ فِي الْاَفْرَادِ وَالْجَمْعِيَّةِ وَالتَّكْثِيرِ وَالتَّائِيثِ وَانْ
 كَانَ رَاجِعًا اِلَى مُفْرَدَةٍ وَهُوَ الْمَنْصُوبُ يَلْزَمُ الْاَضْمَارُ قَبْلَ الْمَذْكَرِ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَذْكَورٍ فَقِيلَ فِي الْجَوَابِ أَنَّهُ رَاجِعٌ
 اِلَى مُفْرَدَةٍ وَالْمَذْكَورُ اَعْمٌ صَرِيحًا كَانَ اَوْ ضَمْنًا فَانْ قِيلَ لَهَا كَانَ الضَّمِيرُ اِلَى الْمَنْصُوبِ فَيَلْزَمُ تَعْرِيفُ الْفَرْدِ
 وَالتَّعْرِيفُ اَنَّهُ يَكُونُ الْجِنْسُ بِالْجِنْسِ قُلْنَا الضَّمِيرُ رَاجِعٌ اِلَى الْمَنْصُوبِ الْحَيْثُ بِحَيْثِيَّةِ الْجِنْسِ لَا بِحَيْثِيَّةِ
 الْاَفْرَادِ فَالْجَمْعُ دَالٌ عَلَيْهِ مِنْ قَبِيلٍ دَلَالَةُ الْجَمْعِ بِالْجِنْسِ

لَا مِنْ قَبِيلٍ

دَلَالَةُ الْجَمْعِ عَلَى الْفَرْدِ فَانْ قِيلَ يَنْبَغِي اَنْ يَرْجِعَ اِلَى الْمَنْصُوبَاتِ بِتَاوِيلِ الْمَذْكَورِ وَالتَّكْثِيرِ لِرِعَايَةِ الْخَبْرِ
 فَمَا الْبَاعِثُ عَلَى اِرْجَاعِهِ اِلَى الْمَرْجِعِ الضَّمْنِ قُلْنَا اِنْ رَجَعَ اِلَى مَا بِهِذَيْنِ التَّوَابِلَيْنِ يَلْزَمُ تَعْرِيفُ الْاَفْرَادِ
 لِأَنَّ الْمَلْفُوظَ فِي الْجَمْعِ الْاَفْرَادُ فَانْ قِيلَ لَهَا كَانَ الْمُرَادُ هُوَ الْمَنْصُوبُ وَالْمَعْرُوفُ اَيْضًا هُوَ الْمَنْصُوبُ فَلَمْ
 قَالَ الْمَنْصُوبَاتِ وَلَمْ يَتَقَلَّ الْمَنْصُوبُ قُلْنَا ذَكَرْ صِغَةَ الْجَمْعِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْاَنْوَاعِ وَالْاَفْرَادِ لَتَوْهْمِ بِكَوْنِ الْمَنْصُوبِ
 نَوْعًا وَاحِدًا مَا اِي عَنْ اِسْمٍ غَيْرِ عَنْ كَلِمَةٍ مَا بِالْاِسْمِ لِيُخْرِجَ حُرُوفَ اَوْ اَخْرَأَ اَلْاِسْمَ عَنِ الْمَنْصُوبِ لِأَنَّهُ اِنْ

اشتملت على علم المفعولية لكنها لا تعد من المنصوبات لانها من صفات الاسماء لا الحروف اشتمل
ذلك الاسم من قبيل اشتمال الموصوف بالصفة لا من قبيل اشتمال الكل بالجزء كيلا يخرج المنصوب
الذي كان نصيبه بالحركة لان الحركة ليست بجزء من الاسم فان قيل اطلاق الموصوف بالاسم والصفة
بالحركة غير جائز لان الصفة محمولة على الموصوف والحركة لا تحمل على الاسم فلا يقال الاسم حركة قلنا
اطلاق الموصوف والصفة عليهما باعتبار قيام الحركة على الاسم ولا توجد بدونها لا يحسن الحمل على علم اى
العلامة لا يحسن المكان المرتفع ولا يحسن العلم المصطلح لقساد المعنى المفعولية على علاقة كون الاسم
مفعولا فالياء مصدرية لا نسبتية كما مرفى المرفوعات سوا له وجوابه ولم يقل على علامة لوصف المفعولية
لأنات المفعول ولا يوجد وصف المفعولية بدون الحاق الياء والتاء المصدرتيان والمفعول اعم
من ان يكون حقيقة كالمفاعيل الخمس او حكما كالمحققات بها وعلامة المفعول امواربعة الفتحه
فى المفردات وجموع التكثير لفظا او تقديرا او محلا التى لا يعتبر قيامها مقام الكسرة فلا ينقض
بفتح غير المنصرف حالة الجرا ذى قائمة مقام الكسرة والكسرة فى جمع المؤنث السالم التى اعتبرت
قيامها مقام الفتحه فلا ينقض بكسرة جمع المؤنث السالم حالة الجرو والالف لفظا او تقديرا والاسماء
الستة التى اعتبرت قيامها مقام الفتحه والضمه فخرجت الالف فى ثنية الاسماء الستة اذ هى قائمة
مقام الضمة والياء فى التثنية وجمع المذكر السالم التى اقيمت مقام الكسرة فهذه اى الجزئى الاول من
جنس المنصوب والمتصل به على ان الضمير راجع الى المحدود وهو المنصوب والجزئى الاول من جنس
ما اشتمل على علم المفعولية على ان الضمير راجع الى كلمة ما فى الحد وقد مر سوا له وجوابه فى المرفوعات
المفعول المطلق قدمه على سائر المنصوبات لانه اصلها اذا الفاعل الذى هو اول مقتضيات الفعل
صار قاعلا بايجاده واحد اتمسمى مفعولا مطلقا لانه يصح اطلاق لفظ المفعول عليه بمعنى اللغوى وهو
كروية شدة بغير تقييد بقوله به اوله او معه اوفيه لانه كروية شدة بذاته لفاعل الفعل بخلاف المفاعيل
الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق لفظ المفعول بمعنى اللغوى وهو كروية شدة عليها بدون التقييد بأحد
فلا يقال زيد اى ضربت زيدا مفعول اى كروية شدة للتكلم بل يقال مفعول به لان ذاته ليس بفعل للتكلم
بل فعل به فعل الضرب وقس عليه المفاعيل الباقية واما اطلاق المفعول الاصطلاحي فيصح على الكل
من غير تقييد وهو ما قرن بفعل لفائدة ولم يستند اليه ذلك الفعل واما اطلاق المفعول اصطلاحيا
على مفعول ما لم يسم فاعله مع اسناد الفعل اليه باعتبار ما كان ولا بالفعل وهو اى المفعول
المطلق اسم ما اى حدث فعله فاعل فعل اى قام ذلك المعنى الحد فى بفاعل فعل ويعم اسناد

ذلك المعنى المحذ في القاعل ذلك الفعل فان قبيل مبني المتون بالاختصار فينبغي ان يقول وهو ما
 بترك لفظ الاسم قلنا انما ذكر لفظ الاسم ليكون التعريف جا معا وما تعاو لو لم يذكر الاسم لدخل فيه
 الحدث الذي ليس بمفعول مطلق لانه من قبيل الالفاظ والحدث من قبيل المعاني وخرج اسم ذلك
 الحدث المسمى بالمصدر والمفعول المطلق لانه ليس مما فعله فاعل فعل فان قبيل ان التعريف غير
 جامع لا فرادة لانه خرج عنه مات موتا وجسم جسامته وشرف شرافته لان المفعول المطلق فيها اى
 في تلك الامثلة ليس مما فعله فاعل فعل من ذكر قلنا المراد بفعل الفاعل اية قيام معنى ذلك المصدر
 به سواء كان ذلك المعنى المحذ في صادر من الفاعل كالضرب والمشى في ضربت ضربا ومشيت مشيا
 او لم يبد ركالا مثلة المذكورة فان قبيل التعريف غير جامع لا فرادة لانه خرج عنه المفعول المطلق في قوله
 ما ضربت ضربا او ضربت زيد ضربا بصيغة المجهول لان الاول منفى فعله والثاني ليس بطريق القيام
 بالفاعل بل بطريق الوقوع بالمفعول قلنا المراد بقيام الحدث به ان يكون منذ الى الفاعل اعو حقيقيا
 كان او حكيا سواء كان الاسناد بطريق الايجاب والسلب او بطريق القيام بالفاعل المحققى او الوقوع
 بالحكمى مذكور صفة للفعل اى الفعل المذكور قبل ذلك الحدث ذكر حقيقة فيما كان الفعل مذكورا بعينه
 نحو ضرب ضربا او حكما فيما كان الفعل مقذرا نحو ضرب الرقاب اى فاضربوا ضرب الرقاب واسما فيه
 معنى الفعل نحو انا ضارب بمعناه صفة ثانية للفعل فان قبيل الجار والمجرور يتعلق بكائن او كون الفعل
 بمعنى المفعول المطلق محال لان معنى الفعل كل ومعنى المفعول المطلق جزء منه فكيف يكون الكل بمعنى الجزء
قلنا هذا الاعتراض انما يرد لو كان الجار والمجرور متعلقا بالافعال العامة وليس كذلك بل هو متعلق بفعل
 خاص وهو المشتل فيكون المعنى مشتل ذلك الفعل بمعنى المفعول المطلق من قبيل اشتال الكل بالجزء قوله
 فعله فاعل فعل جنس شامل لكل المصادر اذ لا تخلو عن احداثها وقيامها واستادها الى الفاعل وقوله مذكور
 خرج المصدر الذى لم يذكر فعله معه نحو الضرب واقع على زيد وقوله بمعناه يخرج تاديبا في قوله ضربته
 تاديبا فان تاديبا وان كان مما فعله فاعل فعل المذكور لكن معنى الفعل المذكور ليس بمشتل على معناه
فان قبيل تعريف المفعول المطلق غير مانع عن دخول الغير اذ دخل فيه المفعول به في قوله كرهت
 كراهتي لان كراهتي اسم حدث فعل فاعل الفعل المذكور وهو متكلم والفعل مذكور قبله مشتل عليه
 من قبيل اشتال الكل على الجزء مع انه مفعول به قلنا لكراهية اعتبارين اذا ذكر با اعتبارا انه اسم حدث
 قائم بالفاعل والفعل المذكور المشتق منه يكون مفعولا مطلقا واذا ذكر با اعتبارا انه وقع عليه فعل
 المذكور فيكون الكراهية اسما لفعل السوء وليس بمصدر مشتق منه الفعل فعل هذا الاعتبار لا يكون مفعولا

مطلقا وقد يكون المفعول مطلق للتأكيد اذ لم يكن في مفهومه زيادة على الحدث المفهوم من الفعل والنوع ان دخل على بعض انواع الحدث ونوعية الحدث قد يكون بالوزن الخاص او بالاضافة او بالصفة والعدد ان دل على عدد الفعل مثل جلست جلوسا للتأكيد وجلست بكسر الجيم للنوع بالوزن الخاص وجلس القارى للنوع بالاضافة وجلسا طويلا للنوع بالصفة وجلست بفتح الجيم للعدد فالاول اى الذى للتأكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعرأة عن الدلالة بالعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد بخلاف انحويه حال كون المفعول المطلق متلبسا بخالفة انحويه فانهما يشنان ويجمعان وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه فان قيل ضمير لفظه اما راجع الى الفعل او المفعول المطلق فان كان الثانى فكون المفعول المطلق بدون لفظه محال وان كان راجعا الى الفعل فالمفعول المطلق بدون لفظه الفعل ايضا محال لاشتراط ذكر الفعل معه كما مر في التعريف قلنا ضمير لفظه راجع الى الفعل وغير صفة بمعنى مغائر لا بمعنى النفي فيكون المعنى وتكون المفعول المطلق مغايرا عن لفظ فعله مغايرة ماوية نحو قعدت جلوسا او بايئة نحو انبته الله نباتا فان قيل لمخالف المصمذ سيبويه فانه لا يجوز متغيرة المفعول المطلق من الفعل وان وقع المغايرة في اللفظ سيبويه يقدر له عامل من جنس المفعول نحو قعدت وجلست جلوسا وانبته الله انبت نباتا قلنا مذهب سيبويه في هذا المقام غير مستحسن لانه منقوض بقوله تعالى لا يضره نه شيئا فشيئا مفعول مطلق لقوله لا يضره ولا يقدر له عامل من جنسه لعدم وجود الفعل من هذا الجنس واجاب سيبويه بانه صفة بمعنى القليل لموصوف محذوف اى لا يضره نه ضرا شيئا اى ضرا قليلا لكنه منقوض بقوله حلفت يميننا فانه مصدر لحلفت و ليس من جنسه فعل حتى يقدر لها فلذا قال وقد يكون بغير لفظه مع اتحاد المعنى وقد يحذف الفعل اى الناصب للمفعول المطلق لما كان الاصل في الاشياء الذكر والحذف يوجبى بعارض القرينة قليلا فلذا اورد كلمة قد المفيدة للتقليل في دخولها على المضارع وقال وقد يحذف الفعل فان قيل حذف الفعل بحث عنه فلزم خروج البحث لانه في مفعول المطلق وايضا تخصيص الحذف بالفعل غير صحيح لانه يحذف شبه الفعل ايضا قلنا المراد بالفعل الناصب من قبيل ذكر الخاص و ارادة العام وذكر الخاص لاصالته في العمل وايضا هو عامل في المفعول المطلق والبحث عن متعلقا الشىء بحث عن ذلك الشىء لقيام قرينة جوارا اللام بمعنى الوقت ظرف ليحذف لا للتعليل اى يحذف وقت قيام قرينة لانه لو كان للتعليل لوجب الحذف لان وجود المعلول عند وجود

المعول عند وجود العلة ضروري والحذف غير واجب عند وجود القرينة فعلم ان اللام بمحض الوقت ظرف
 ليحذف او اللام للتعليل لكن العلة على قسمين مجوزة مصححة وموجبة مستلزمة ووجود القرينة مجوزة
 للحذف وان لم يكن موجبة مستلزمة ونسبة القياس الى القرينة لا يعم اذا كان بمعناه لانه يستعمل في
 ذوات الاجسام والقرينة من الاعراض لكنه بمعنى الحصول من ذكر الملزوم واردة اللازم وجواز انصوب
 على المصدرية ليحذف باعتبار الموصوف المحذوف اى حذف جوازا والمصدر بمحض اسم الفاعل لثلا
 يلزم حمل المبدأ على المبدأ اى حذف جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم فخير مفعول مطلق
 وناصبه محذوف اى قدمت قد وما خير مقدم ثم حذف قدمت بقرينة حال القادم فان قيل اطلاق
 المفعول على خير صحيح اذ خير اسم التفضيل والمفعول المطلق لا يكون الا مصدرا قلنا اطلاق المفعول المطلق
 على خيرا ما باعتبار الموصوف او باعتبار المضاف اليه ان اسم التفضيل له حكم المضاف اليه لانه جزء من المضاف
 اليه كافضل جزم من الناس في زيد افضل الناس وقدوم الخير ايضا فرد من مطلق القدوم ووجوب
 اى يحذف ناصبه حذف جوازا ما عاى سماعيا هو ما يكون موقوفا على السماع ولا يكون له قابلية حتى
 يقاس عليه غير موضع السمع نحو سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا اى دعاك الله رعا يستعان في موضع
 الدماء وخيبة اى خاب الرجل خيبة اى خاب الرجل خيبة اذ المرئيل ما طلب وجد عاى جدد
 جدد عاى وهو قطع الانف والاذن او الشفة اذ اليد وحمد اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت شكرا
 وعجبا اى عجبت عجباً وانما وجب حذف العامل اذ لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في
 هذه المصادر وهذا معنى وجوب حذف الفعل سماعا فان قيل ينقض بقوله حمدت الله حمدا
 وشكرته شكرا وعجبت عجباً قلنا هذا من كلام المولدين وليس من قصصاء او نقول وجوب الحذف فيما
 اذا كان المصدر مستعلا باللام نحو حمد اله وشكر اله وعجبا له فان قيل فعل هذا ينبغي ان ياتي المص
 باللام بان يقول حمد اله قلنا امثلة المص ايضا باللام لكن ترك اللام للاختصار قال شارح الرضى كل مصد
 نسب الى الفاعل او المفعول بواسطة حرف الجر لفظا وتقديرا ولم يقصده بيان النوع فيحذف عامل
 ذلك المصدر سواء كان هذه المصادر او غيرها لان الجار والمجرور متعلق بذلك المصدر فيكون قائما
 مقام الفعل في العمل فحذف الفعل وجوبا لقيام قرينة وهو نصب المفعول وسد المسد المصدر بمعرفة
 حرف الجر فان قيل فعل هذا لا يصح مدعا من المواضع مما عية بل صارت قياسية قلنا واضع هذه
 القاعدة الشارح الرضى والمص مقدم على زمانه فعد هذه الامثلة من سماعي في زمان المص وقياسية في

زمن الرضى وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذوا جبا قيا ساء اى قيا ساء وهو ما
 يكون مسموعا من العرب ويكون له قاعدة يقاس عند وجودها امثلة اخرى ولا يكون منحصر بمواضع
 السم في مواضع فان قيل ينبغي ان يذكر المص صيغة جمع القلة لان ما ذكر المص صيغة مواضع
 قلنا ذكر صيغة جمع الكثرة لان الحذف غير منحصر في المواضع المذكورة الا ترى انه يحذف العامل في المصدر
 التوحيثي نحو الناس قيا ما وانت تعذر وليس من المواضع المذكورة منها اى من مواضع وجوب حذف
 العامل ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع ذلك المفعول فان قيل ان كلمة ما لا تخلو اما عابدا
 عن المفعول المطلق او عن المواضع فان كان عبارة عن المفعول المطلق يلزم حمل غير المواضع على المواضع
 وان كان عبارة عن المواضع فالصلة خالية عن عائد الموصول لان ضمير وقع راجع الى المفعول المطلق قلنا
 كلمة ما عبارة عن المفعول المطلق لكن العبارة بحذف المضاف اى موضع ما وقع فحصل حمل الموضع
 بالوضع مثبتا فان قيل المثال غير مطابق للمثلى لانه مصدر بالنفى قلنا المثبت على قسمين مثبت
 بنفسه او ارباب اثباته بالا التى هى ناقضة للنفي وهو المراد ههنا احتراز بقوله مثبتا عن نحو ما زيد يسيرا
 فانه لا يجب حذف ناصبه لان الباعث على الحذف عدم صحة الحمل وهو فى الموجبة واما فى السالبة فيصح
 الحمل فلا يوجد القرينة على حذف الفعل بعد نفى او معنى نفى لانه لو لم يكن بعد النفي نحو زيد
 يسيرا لا يجب حذف الفوات سد المسد وهو ما ولا داخل ذلك النفي او معنى النفي على اسم طالب الخبر
 واما اشتراط دخولهما على الاسم لانه لو دخل على الفعل نحو ما سرت الاسيرا واما سرت سيرا فلا يكون
 من باب حذف الفعل بل هو مذكور لا يكون المفعول المطلق خيرا عنه لان الاسم لو كان بحيث
 يكون المفعول المطلق خيرا عنه بان لا يكون ذاتا فهو ما سيرا الاسير شديد فلاحاجة الى حذف
 الى الناصب بل هو مرفوع على الخبرية لان خبر ما ولا مرفوع اذا انتقض النفي بالا واما وصف السير
 بالشدّة لئلا يلزم استثناء الشئ من نفسه وحمل الشئ على نفسه او وقع المفعول المطلق مكررا
 فان قيل ينقض بقوله تعالى دكت الارض دكا دكا دكا فانه مفعول مطلق وقع مكررا ولم يحذف
 ناصبه قلنا المراد بوقوع المفعول المطلق مكررا فى موضع الخبر عن الاسم الطالب للخبر ولا يكون المفعول
 المطلق خيرا عنه ودكا دكا غير واقع عن الاسم المذكور واما هذه الضابطة مع الاول فى منها واحد
 لا شتر اكهما فى الوقوع بعد اسم لا يكون المفعول المطلق خيرا عنه نحو ما انت الاسير اى تسير سيرا
 وما انت الاسير البريد اى تسير سيرا مفعول مطلق وقع مثبتا بعد نفي وهو ما داخل

على قوله اى قيا ساء الساعى بالكون منه راجعت القاعدة ويكون منصطا بالسار من العرب والقياسى بالكون منه راجعت القاعدة
 ولا يمكن انضباطه بالسار نحو رفع الفاعل ونصب المفعول ١٧

على اسم وهو انت الذي يطلب الخبر والمفعول المطلق لا يكون خبراً عنه لانه لا يقع خبراً عن المبحث والاحيان
فيحكم العقل في ذلك الموضع بحذف الخبر الصحيح الحمل لكن الاصل في المحذوف ان يكون من جنس المفعول
فعلم ان المحذوف من باب ساريسير سيرا دل على حذف سائر اسم الفاعل لان الاصل في العمل الفعل فلامس
الحاجة الى تقدير العامل فتقدير الفعل لولى من تقدير اسم الفاعل فيكون التقدير تسير سيرا ثم حذف الفعل
وجوب الوجود القرينة وهو نصب المفعول وسد المسد هو المفعول بمعونة الاوئاما او رد مثالين لما وقع مشبهاً
بعد نفى لان المفعول المطلق اما مفرد كالاول او مضاف كالثاني او نكرة كالاول او معرفة كالثاني او فعل
لمبتدأ كالاول او فعل لمن يشبه بفعله فعل المبتدأ كالثاني فان قيل سير البريد لا يعلم ان يكون
مفعولاً مطلقاً لانه فعل لفاعل فعل وسير البريد فعل البريد لا مخاطب قلنا هو مفعول مطلق مجازاً
باعتبار انه مضاف اليه لصفة المفعول المطلق الحقيقي فيكون التقدير ما انت الا تسير سيرا مثل سير
البريد وانما انت سيراً مثال لما وقع بعد معنى نفى وزيد سيراً سيراً مثال لما وقع مكرراً اي زيد
يسير سيرا سيرا ثم حذف بقرينة النصب واقامة المفعول بمعونة التكرار وشرط التكرار للمعونة ومنها
اي من المواضع التي وجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق ما وقع اي موضع مطلق وقم تفصيلاً
لاثر مضمون جملة متقدمة وفي تقييد تفصيله لاثرة احتراز ما يقيم تفصيلاً لمضمون جملة لا لا اثر مضمونها
نحو زيد يما فرس فرس القريب او لبعيد وفي تقييد الجملة احتراز عن ما اذا وقع تفصيلاً لا اثر مفرد نحو لزيد
ضرب اما يتادب تادباً او يهلك هلاكاً فهذا تفصيل لا اثر لضرب فقط وفي تقييد المتقدم احتراز عن المؤخرة
نحو اما متناً او فداً فشد والوثاق فان هذه الصور لا يجب المحذف لانها وقعت في كلامهم قليلاً فلو حذف
الفعل لم يبق الذهن اليه والمراد بمضمون الجملة مصدر الجملة المضاف الى الفاعل او المفعول والمراد باثرة
غرضه المطلوب من مضمون الجملة والمراد بتفصيل الاثر انواعه المحتملة مثل قوله تعالى فشد والوثاق
فاما مناً بعد واما قد اء فشد والوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق
اما لمن او القدا وهما محتملان في الجملة غير معمولين ففصل الله هذا الغرض المطلوب بقوله فاما مناً
بعد واما قد اء اي فاما تمون من بعد واما تفقدون فدا ثم حذف الفعل لزوماً لوجود قرينة هي نصب المفعول
واقامة المفعول المطلق بمعونة الجملة المتقدمة المناسبة للعامل المحذوف لان العامل محتمل او متولد من الجملة
المتقدمة والمراد به كل تركيب ان يطلب الفعل عن الفاعل والمخاطب بصيغة الاثر ثم يذكر فائدة ذلك
الفعل بصيغة المصدر على سبيل الترويد فالعقل يحكم بكون المصدر مفعولاً مطلقاً للفعل المحذوف
كما في قوله كل الطعام فاما نوماً بعد واما كسباً بعد تقديره فاما تنوم نوماً بعد الاكل واما تكسب كسباً ثم حذف

حذف الفعل لزوما لوجود القرينة هو نصب المفعول واقامة المفعول المطلق مقام العامل المحذوف
بمعونة الجملة المتقدمة المناسبة للعامل المحذوف لانها محتملة بين العاملين المحذوفين ومنها ما
وقع اى موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه فان قيل كيف يقع المفعول المطلق للتشبيه
لان المفعول المطلق امر لفظي والتشبيه امر معنوي نسبة بين المشبه والمشبه به قلنا التشبيه مصدق
مبنى للمفعول وصلته محذوف اى به فيكون التقدير لان يشبه به امر آخر وانما اشترط كون المفعول المطلق
مشبهاً به ليدل على المحذوف وهو يصوت لان التشبيه لا بد من المشبه والمشبه به وهما الصوتان فيدل على
المحذوف لان المحذوف من جنس الملفوظ ما امكن واحترز به عن كريد صوت حسن لانه لم يقع
للتشبيه فان قيل صوت حسن ليس مفعولاً مطلقاً بل هو بدل عن صوت اوصفة له باعتبار صفة الحسن
فلا حاجة الى اخراجه بقيد التشبيه قلنا فيه مذهبان مذهب سيبويه انه بدل اوصفة كما ذكرنا
ومذهب الخليل انه بالنصب على انه مفعول مطلق لكنه لم يحذف فعله وجواب بل جوازاً علاجاً حال عن
ضمير في وقع راجع الى المفعول المطلق اى حال كون المفعول المطلق والاعلى فعل من افعال الجوارح فان قيل
علاجاً نسبة بين الطبيب والمريض فلا يصح حمله على المفعول المطلق قلنا المراد بالعلاج فعل من افعال
الجوارح لا المعنى المذكور فالجاء على افعال على قسمين احدهما الذي يتوقف حصوله الى تحريك عضو ظاهر
يسمى بافعال الجوارح والثاني ما لا يتوقف حصوله الى تحريك عضو اهرى يسمى بافعال القلب كالحبة والارادة و
الرغبة وغير ذلك مما يصدر من القلب لا دخل فيه الجوارح واحترز عن نحو زيد زهد زهد الصلحاء فزهد الصلحاء
وان كان مفعولاً مطلقاً عند الخليل ووقع للتشبيه لكن ليس بفعل من افعال الجوارح بل الزهد بمعنى ترك الرغبة
في امور الدنيا وهو فعل القلب وان كان اثره يظهر في الجوارح وانما اشترط كون المفعول المطلق فعلاً من افعال
الجوارح لقوة ظهور التشبيه لانه في افعال الجوارح ظاهر من غير الجوارح بعد جملة واحترز به عن نحو صوت زيد
صوت سار وان كان مفعولاً مطلقاً عند الخليل ووقع للتشبيه وفعل من افعال الجوارح لكنه ليس بعد
الجملة واشترط كون المفعول المطلق بعد الجملة لتلايق المقدر مقام الجملة المحذوفة مثلاً تلك الجملة
على اسم كائن بمعنى انه احترز به عن نحو مرتب زيد فاذا له ضرب صوت حمار فانه وان كان مفعولاً مطلقاً
للتشبيه علاجاً بعد جملة لكن الجملة غير مشتملة على اسم بمعنى انه وانما اشترط اشتغالها على ذلك الاسم كائن بمعنى
ليدل على الفعل المحذوف لانه ايضا بمعنى فيكون المحذوف من جنس الملفوظ وعلى صاحبه الذي قام به معناه
واحترز به عن نحو مرتب بالبلد فاذا له صوت صوت حمار فانه وان كان مفعولاً مطلقاً عند الخليل ووقع للتشبيه
علاجاً بعد جملة مشتملة على صاحبه ولكن الجملة غير مشتملة على صاحبه وانما اشترط اشتغالها على صاحب الاسم

تكون مناسبة في الاشتغال على من قام به معنى الحدث مع الجملة المحذوفة نحو صررت به فاذا
له صوت صوت حمار فان قيل اطلاق المفعول المطلق على صوت حمار غير صحيح لان
المفعول المطلق مصدر والمصدر ما يكون في آخره في الفارسية دَنْ يا تَنْ ومعنى الصوت بانك قلنا
الجرد مستعمل بمعنى المزيد اى صوت يصوت تصويتا ومرتت به فاذا له صراخ صراخ
التكلى وانما اورد مثالين لان المفعول المطلق ينقسم الى النكرة كالاول والى المعرفة كالثاني اوالى انه
اعم من ان يكون مصدرا كالثاني اولا بل يستعمل استعمال المصدر كالاول اوالى انه من افعال
ذوى العقول كالثاني او غيره كالاول ومنها اى من تلك المواضع ما موضع مفعول مطلق وقع
مضمون جملة اى مضمونها الالتزامى لا مضمونها التضمنى كما فى الضابطة السابقة احتزبه عن
نحو قهقريا فى قوله رجعت قهقريا فانه مفعول مطلق وقع مضمون مفرد وهو الرجوع وانما اشترط وقوعه
مضمون جملة لتكون النية مع المناسبة لا محتمل لها غيرة فحوله على الف درهم اعترافا
فان اعترافا مفعول مطلق وقع مضمونا التزاميا للجملة وليس لها احتمال غير الاعتراف لان كلمة
على فى تلك الجملة للزوم المقربة على النفس فلا يحتمل الانكار وليسمى هذا النوع من المفعول
المطلق تأكيد لنفسه اى بالتاكيد لنفس المفعول المطلق وزاته لا لا مر مغاثر من المفعول المطلق
فان قيل ان الاعتراف فى المثال المذكور يؤكد الاعتراف الذى يفهم من الجملة فيكون مغايرا لان
الاعتراف الذى هو المصدر هو صريح والاعتراف المفهوم من الجملة ضمني والضمنى مغاثر من الصريح
قلنا المراد بالمغايرة التى تكون فى الضابطة الثانية لا المغايرة فى الصراحة والضمنية بان لا يكون
معه احتمال شئ آخر فيكون التقدير على الف درهم اعترفت اعترافا فاحذف اعترفت لوجود
القرينة وهو نصب المفعول واقامة المفعول المطلق بمعونة الجملة المتقدمة المناسبة للعامل
المحذوف ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيرة اى غير المفعول المطلق نحو زيد
قال ثم حقا اى حق حقا بمعنى ثبت ثبوتا او وجب وجوبا ثم حذف الفعل لوجود قرينة وهى نصب
المفعول واقامة المفعول المطلق بمعونة الجملة المناسبة للعامل لانها محتمل له وبغيره مقام العامل المحذوف
وانما احتمل لغيره لانه جملة خبرية تفعل الصدق والكذب والحق والباطل وليسمى هذا النوع
من المفعول المطلق تأكيد لغيره فان قيل اللام اذا وقعت صلة التاكيد يكون مدخول اللام مؤكدا
فيكون الغير المؤكد والتاكيد للغير محال لان المؤكد والمؤكد متعديان فى الذات لا مغايران قلنا الحقان
احدهما صريح والاخر ضمنى يفهم من الجملة متعديان بالذات فيضم تأكيدهما الصريح والاخر الضمني

ومتغايران بالا اعتبار لان الحق الذي يفهم من الجملة باعتبار مقارنته مع الباطل لان كليهما محتملان للجملة ويغاير الحق لعدم مقارنته مع الباطل لان الجملة محتملة لهما وحقا ليس بجملة فلما كانا مغايرين فيصو قوله تأكيد الغيرة او نقول ان اللام ليست صلة للتأكيد بل هو علة للتأكيد والموحد محذوف فيكون المعنى ويسمى تأكيد النفس وهو الحق الضمى لاجل دفع غيرة وهو باطل اى الباعث على التأكيد دفع الغير لاجل الغير فان قيل لما كان معنى قوله لغيره لدفع غيرة فيكون معنى قوله لنفسه لدفع نفسه ولا معنى له قلنا ليس معنى دفع النفس بل معنى تأكيد لنفسه اى الباعث على التأكيد لنفسه تكريرة وتكثيرة ومنها ما وقع مثني فان قيل المثال لا يطابق المثل لانه المثنية والمثال لبيك فانه للتكرير والتكثير لا المثنية قلنا المراد بالمثنية صورتها لا معناها واشترط صورتها لتكون اقامة المعول مقام العامل بمعونة صورة المثنية وتكرار المعنى فان قيل القاعدة منتقضة بقوله تعالى ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ فان كررتين مفعول مطلق لا يرجع للاتحاد معناها ولم يميز فعله مع انه بصورة المثنية قلنا قيد الاضافة مراد في الضابطة اى مثني مضافا وكرتين غير مضاف فان قيل لا بد ان يقيد بقيد الاضافة لاخراج كرتين فاجاب الشارح الهندي ان قيد الاضافة مراد المص لكن لم يذكره اكتفاء بالمثال لان لبيك مضاف لكن هذه الجواب ضعيف لان المثال يذكرو لتوضيح المثل بعد تمام المثل بالقيود ففى جعل المثال من متممات القاعدة تكلفات فان قيل فصل الشارح الجأى هذا التكلف في قوله ابوك واخوك الخ حيث قال الشارح ولم يقل المص مكبرة موحدة اكتفاء بالمثال فكيف امتنع ههنا فالجواب عن الشارح المثال على نوعين احدهما ما كان على صورة المثال بان يكون مدخول مثل او نحو والكاف والثاني ما لا يكون بصورة المثال فهو يكون من بيان نفس القاعدة وما يكون بصورة المثال فعمله من متممات القاعدة تكلف وههنا من قبيله والجواب عن جانب الشارح الهندي مثل لبيك وان كان بصورة المثال لكنه داخل في القاعدة لانه منصوب صفة للمثنى وليس بمرفوع خبر المبتدأ محذوف فاخذ قيد الاضافة منه ليس بتكلف مثل لبيك اى الب لك البابين اى اقيم بعد متك اقامة طويلة كثيرة متوالية غير منقطعة ولت بالمكان اى قام بالمكان فان قيل لبيك لا يخلو ما من الجود والمزيد فان كان الثاني فاللفظ لا يساعد لانه خال من الزوائد وان كان الاول فالمعنى لا يساعد لان المعنى التكثير وهو معنى المزيد لا الجود قلنا انه مصدر المزيد اصله الب لك البابين ثم حذف الفعل بقرينة وسد المسد وحذف لام الجر للاختصار واتصل ضمير الجر بالمضاف وحذف النون من المضاف ورد المصدر

الى الثلاثي المجرد الزوائد وادغم الباء في الباء فصلاً ليلك او نقول انه مصدر المجرد لكن معناه معنى
 المزيد وسعدك اي اسعدك السعادين اي اعينك اعانة كثيرة ثم حذف الفعل واقیم المفعول
 مقام العامل بمعونة التكرار والتكثير واضيف المصدر الى الضمير وسقط النون بالاضافة ورد المصدر
 الى الثلاثي بحذف الزوائد المفعول به اي منها المفعول به هو اسم ما وقع عليه اي تعلق به
 بلا واسطة حرف الجر فعل الفاعل اي فعل اعتبر اسناداً اولاً الى فاعل حقيقي او حكيم فان
 قيل التعريف غير جامع لمخرج لفظ زيد في ضربت زيدا فانه لم يقع عليه فعل الفاعل بل وقع
 على مدلوله مع انه مفعول به وغير مانع لدخول المدلول فيه لانه وقع عليه فعل الفاعل مع انه ليس
 بمفعول به لانه من قبيل الالفاظ والمدلولات من قبيل المعاني قلنا العبارة بحذف المضاف الى
 كلمة ما اي المفعول به اسم ما والباء على تقدير كالا اسم شيان كون المفعول به من قبيل الالفاظ وايضاً
 النحاة يجرون صفات المدلولات المطابقة على ذواتها وانما لم يصرح بالاسم اكتفاء بما سبق في تعريف
 المفعول المطلق فان قيل التعريف غير جامع لمخرج اياك في اياك فنبذ لانه مفعول به مع انه غير واقع
 فعل العباد عليه لانه لم يقع فعل العباد على الله قلنا المراد بالواقع التعلق من قبيل ذكر الخاص واردة
 العام فان قيل فعله هذا ادخل فيه زيد في ضربت بزيد لانه تعلق به فعل المرور وليس بمفعول به في
 الاصطلاح بل يسمى جاراً ومجروراً قلنا المراد بالتعلق التعلق بلا واسطة حرف الجر وما بواسطة الجر
 فيسمى جاراً ومجروراً فان قيل التعريف غير مانع لدخول مفعول مالمريم فاعله فيه نحو ضرب
 زيدا فانه وقع عليه فعل الفاعل مع انه ليس مفعولاً به قلنا المراد بالفعل ما اسند اولاً الى الفاعل ثم
 وقع على المفعول وضرب غير مسند الى الفاعل فان قيل فعله هذا اخرج من التعريف درهما لان اعطى
 بهيئة المجهول لم يسند الى الفاعل مع ان درهما يسمى مفعولاً به قلنا الفاعل اعم من ان يكون حقيقياً
 او حكيمياً واعطى مسند الى الفاعل الحكمي وهو مفعول مالمريم فاعله فان قيل مبنى المتن بالاختصاص
 فينبغي ان يقول المعنى ما وقع عليه الفعل بدون ذكر الفاعل قلنا المراد بفعل الفاعل الاعتبار اسناداً الى
 الفاعل لاخراج مفعول مالمريم فاعله وذلك المعنى لا يفهم الا باضافة الفعل او الفاعل فذكر
 ضروري فقله اسم ما جنس وقوله وقع عليه خرج جميع الاسماء وقوله الفاعل خرج به مفعول مالم
 يسم فاعله نحو ضربت زيدا فان قيل المثال لا يكون الا مدخول نحو وهو جملة لا مفعول به قلنا
 العبارة محمول بالمساحة اي من قبيل ذكر الكل واردة الجزء اي زيد في المثال المذكور وقد يتقدم
 المفعول به جواب سوال ان المفعول به من معمولات الفعل كالفاعل والفاعل لا يتقدم عليه فكذلك المفعول

به فاجاب المصنف قد يتقدم المفعول به على الفعل العامل واسم الفاعل واسم المفعول لقوتها في الفعل
 فيعمل متقدماً ومتأخراً وذلك التقدير ما جازاً فيما يتضمن معنى الاستفهام والشرط نحو زيد ضربت
 واما وجوباً فيما اذا تضمن المفعول به معنى الشرط والاستفهام نحو من رأيت ومن تكرم فأكرم فان قيل
 ينقض بقولهم من البر أن تكلف لسانك فلسانك مفعول به لتكف ولهم يجوز تقديمه عليه قلنا جازاً التقدير
 فيما لم يوجد مانع من التقديم وههنا وجد المانع لان ان موصول حرفي والصلة لا يتقدم على الموصول
 فمفعول الصلة لا يتقدم على الموصول بالطريق الاولى وايضاً الفعل مفعول بتأويل المصدر فلسانك في
 الواقع معمول المصدر ومعموله لا يتقدم عليه لضعف عمله فلا يعمل في معمول المتقدم وقد يحذف
 الفعل العامل في المفعول به فلا يرد انه كما يحذف الفعل كذلك شبهه فاجاب ان المراد بالفعل العامل
 من قبيل ذكر الخاص وإرادة العام وذكر الخاص للصالة لا المحصر لقيام قرينة مقالية او حالية جوازاً
 مثال الاولى فحوزيد المن قال من اضرب فزيد مفعول به عامله محذوف وهو اضرب بقرينة المقام
 وهي سؤال السائل لان المذكور في السؤال كالمعاد في الجواب ليطابق الجواب السؤال ومثال الثاني
 مكة للمبتوجه الى مكة اي اتريب مكة لحذف الفعل بقرينة المحالية وهي توجهه اليها ووجوباً في
 اربعة مواضع فان قيل تخصيص الحذف في اربعة مواضع باطل لانه يحذف وجوباً في المنصوب
 بالمدح والذم والتوهم والاغراء ايضاً مثال المنصوب بالمدح الحمد لله الحميد اي اعني الحميد والاغراء
 اخاك اي الزم اخاك قلنا تخصيصهما بالذكر ليس للمحصر بل لكثرة ما احتجنا بالنسبة الى هذه الابواب
 الاول من تلك المواضع سماعي وهو ما يقصر بمواضع مسموعة لا بما وزعناها وليس له قياس وقاعدة
 يقاس عليه امثلة اخرى نحو امرؤ ونفسه اي اترك امرؤ ونفسه فان قيل امرؤ مفعول لا تترك ونفسه
 فان قيل امرؤ مفعول لا تترك ونفسه لا يفلو اما معطوف على امرؤ فيلزم عطف الشئ على نفسه وان
 كان تأكيد يلزم الفصل بين التأكيد والمؤكد بحرف العطف قلنا انه معطوف ولا يلزم عطف الشئ على
 على نفسه لانه عبارة عن المال ويسمى بالنفس لان المال وقاية للنفس او تأكيد والفصل بحرف
 العطف بين المؤكد والمؤكد جائز نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون ونحو قوله تعالى وانتهوا خير لكم
 فان قيل المثال غير مطابق للمثل لان الممثل ما كان عامله محذوفاً وهو مذكور وهو انتهوا قلنا
 انتهوا ليس بعامل في خيرا والا يلزم فساد المعنى لان الله لا يهدي العباد عن الخير فعلم ان معمول انتهوا
 محذوف وعامل خيرا محذوف تقديره انتهوا عن التثليث واقتصد وخيركم واهللا وسهلا اي اتيت
 فان قيل اهللا مصدر بمعنى عارت كردن فلا يهم مفعوليتها لانه فعل حسي يقتضي المفعول الحسي عارة

كردن من العاني قلنا اهلا مصداً بمعنى اسم المفعول وهو الماهول وهو وصف يقتضى الموصوف يكون
 المعنى اتيت مكاناً ماهولاً ثم فر من غير المشهور بالشهور اى معبور الاخراباً او نقول اهلاً بمعنى اقارب
 لا اجانب وسمي اهلاً وطيت سهلاً من البلاد لاحتوائها والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة التى
 يجب فيها حذف العامل الناصب للمفعول به حذفاً وجوباً قياساً الذى وقع المنادى فى اللغة صيغة
 اسم المفعول بمعنى نذكره شدة اذراً و فى الاصطلاح هو المطلوب اقباله اى توجهه اليك بوجهه
 حقيقة او حكماً او بقلبه فان قيل التعريف غير مأمون لانه دخل فيه مدلول زيد فى ياريد فانه شئ طلب
 اقباله ولا يقال له منادى وغير جامع لمخرج لفظ زيد فى ياريد فانه منادى ولم يطلب منه الاقبال
 لعدم وجود اقباله قلنا العبارة بحذف الموصوف او المضاف تقديراً هو الاسم المطلوب اقبال مدلوله
 فان قيل الاقبال ضد الادبار فطلب الاقبال لا يكون الا من المنادى المدبر فلا يتناول التعريف المنادى
 المقبل لانه ليس مطلوب الاقبال للزوم تفصيل الحاصل فيه قلنا المراد بطلب الاقبال طلب التوجه
 وهو اعم من ان يكون بوجهه كما فى المنادى المدبر او بقلبه كما فى المنادى المقبل فان قيل تعريف
 المنادى غير جامع لافرادة لخروج ياء سماء ويا نجبال ويا ارض لانها من افراد المنادى وليست مطلوبة
 الاقبال لا بوجهه ولا بقلبه لعدم قبول اثر النداء فيهن قلنا التوجه اعم من ان يكون حقيقة كياريد
 او حكماً كما فى الامثلة المذكورة لانها اولاً منزل من له صلاحية النداء ثم دخل عليها حرف النداء
 فتكون مطلوبة الاقبال حكماً فان قيل لما كان الاقبال اعم من الحقيقي والحكمي فيتبني ان يدخل
 المندوب فى المنادى الحكمي فلم لم يدخل فى تعريفه بل ذكر تعريفه وبخسه فيما بعد قلنا ان المندوب
 ليس من افراد المنادى الحكمي اذ دخول حرف النداء عليه مجرد التفجيم لا لقصد النداء وفى الامثلة
 المذكورة لقصد النداء لا لتفجيم عليها فلم يكن حرف النداء فيها للنداء الحكمي يكون لغواً فلذا
 ذكر فى بعض المصنفات فان قيل دخول الامثلة فى المنادى الحكمي وخروج المندوب منه مجرد
 تحكم اذا المندوب ايضاً منادى مطلوب اقباله حكماً على التفجيم والشوق كما اذا قلت يا محمد فكانك
 تناديه وتقول له فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى وايضاً يفهم من قول سيبويه قوله
 تحت المنادى حيث قال وانتصاب المنادى محلاً اذا كان مفرداً معرفة ياريد او مندوباً بخير ياريد
 قلنا لما كان المندوب كثير الدوران فى كلام العرب فالاولى جعله فى باب عليحدة واما امثلة المذكورة
 فقليلة فلا بد ان يدخلها فى المنادى الحكمي بحرف من الحروف الخمسة الندائية فائى نائب مناب
 ادعوا واحترز به عن شولى قبل زيد فان زيدا مطلوب اقباله باللام اى لام الامر لفظاً وتقديراً

فان قيل لفظا او تقديرا منصوبان وللنصب طرق كثيرة فما طريق نصبهما قلنا انهما مفعولان مطلقان
 للمطلوب باعتبار الموصوف المحذوف اى طلب اللفظ او تقديرا يحذف ياء النسبة لفظيا او تقديرا بالصحة
 الحمل فان قيل توصيف الطلب باللفظي والتقدير يرى غير صحيح لان الطلب امر معنوي نسبة بين الطالب
 والمطلوب وهما صفتان للفظ قلنا انهما صفتان للطلب باعتبار حال متعلقة وهو آلة الطلب فيكون المعنى
 طلبا لفظيا بان تكون آلة الطلب لفظية فهو يا زيد او تقديرا بان تكون آلة الطلب محذوفة فهو يوسف
 اعرض عن هذا او مفعول مطلق لئلا يذهب ياء النسبة ويحذف الموصوف اى نيابة لفظية او تقديرية
 بان يكون ناصبه ملفوظا او مقدرا كما في المثالين المذكورين او منصوب على انه كل واحد حال من الضمير
 في اقباله الراجح الى المنادى فان قيل الحال محمول على ذى الحال ولا يعلم الحمل ههنا لانه يلزم حمل
 صرف الوصف على الذات قلنا المصدران مبنيان للمفعول فيكون المعنى حال كون المنادى ملفوظا
 او مقدرا الاول يا زيد والثاني الا يا اسهدوا فان قيل الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به
 به والضمير مضاف اليه فلا يصح الحال منه قلنا جازا الحال من المضاف اليه اذا كان مضافه فاعلا او
 مفعولا يميز حذفه واقامة المضاف اليه مقامه وههنا الاقبال مفعول ما لرسم فاعله للمطلوب وجان
 حذفه واستتار الضمير المضاف اليه في المطلوب فيكون مفعول ما لرسم فاعله فيكون حكمه كحكمه فان
 قيل عد المنادى من المواضع المذكورة غير صحيح اذ عامله هو حرف النداء المذكور معه قلنا في عامل
 المنادى مذاهب ثلاثة الاول مذهب سيبويه انه منصوب على انه مفعول به للفعل المحذوف اذ اصل
 يا زيد او عواذ اذ حذف الفعل حذف لازوما لكثرة استعماله ولا فائدة حرف النداء فائدته وهو الطلب
 وهذا هو المذهب المختار عند المصنف والثاني مذهب المبرد فعند المنادى منصوب بحرف النداء
 لقيامه مقام الفعل والثالث مذهب ابي علي فعند حرف النداء من اسماء الافعال الناصبة
 للمنادى فعلى هذين المذهبين لا يكون المنادى من باب حذف العامل وعلى المذهب كلها
 يا زيد جملة مجازا عند سيبويه والمبرد وحقيقة عند ابي علي فجزاء الجملة اى الفعل والفاعل مقداران
 وليس المنادى احد جزأى الجملة على المذهب كلها وحرف النداء قائم مقام ادعوا الفعل والفاعل
 مقدرا عند المبرد وكلاهما مذكوران اذ حرف النداء اسم فعل والفاعل فيه الضمير المستتر عند ابي علي و
 يبني المنادى فان قيل المنادى من المنصوبات والبناء بالضممة والفتحة عليه بعارض فينبغي ان
 يقدم بيان النصب عليهما قلنا قدم بيان البناء على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار
 في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما فان قيل علة الاختصار لتقدير البناء والتحفص والفتح مسلم

لكن علة قلتها من النصب غير مسلم لانه واحد وهذا الاشياء امور ثلاثة فكيف يكون الامور قليلة من
 امر واحد قلنا كل واحد من الامور الثلاثة واحد باعتبار الذات والمحل لان بيانه واحد واما لنصب فواحد
 باعتبار الذات ومتعدد باعتبار المحل لانه اما مضاف او مشبه به او مفرد غير معرفة او مضاف غير معرفة
 على ما يرفع به اى يبنى المنادى على حرف وهو الالف والواو او على حركة وهى الضمة التى يرفع بها فان
 فان قيل ضمير يبنى ويرفع راجع الى المنادى فيلزم اجتماع البناء والاعراب فى المنادى المفرد المعرفة
 وذلك غير جائز لانه يلزم اجتماع النقيضين فى محل واحد فى حالة واحدة قلنا ضمير يبنى راجع
 الى المنادى وضمير يرفع الى الاسم فيكون المعنى على الحذف او الحركة التى يرفع الاسم باحدها لكنه
 ضعيف اذ يلزم خروج البحث اذ البحث فى المنادى لا فى مطلق الاسم فالاولى فى الجواب ان
 ضمير يبنى ويرفع راجع الى المنادى لكن الرفع فى غير صورة النداء والبناء فى صورة النداء ووقت
 دخول حرف النداء او نقول ان يرفع مسند الى الجار والمجرور لا ضمير فيه ان كان المنادى مقورا
 فان قيل المثال لا يطابق المثل لانه مفرد والمثال بالثنائية والجمع قلنا المراد بالمفرد ما لا يكون مضافا
 ولا مشبه به فالمفرد مقابل للمضاف وشبهه ههنا بالثنائية والجمع داخلان فى المفرد معرفة فان قيل
 المثال لا يطابق المثل لانه معرفة والمثال يارجل نكرة قلنا المعرفة اعم سواء كان قبل النداء كيا زيد
 او بعد النداء مثل يارجل فههنا اربع صوران وجد القيد ان يكون مبنيا وان فقد القيد ان نحو يا حسن
 الوجه والافراد فهو يا عبد الله او التعريف فهو يارجل فيكون منصوبا فان قيل ينبغي ان يكون المنادى
 المفرد المعرفة معربا منصوبا لانه مفعول به وهو من المنصوبات قلنا بناء لوجهين احدهما وقوعه موقع
 الكاف الاسمية المشابه للكاف الحرفية الخطابية فى ذلك لفظا ومعنى وثانيهما كونه مثل كاف الاسمية
 فى الافراد والتعريف فيكون مشابهة المنادى كاملة للضمير فى ادعوك فيكون مبنيا مثله بخلاف باقى
 الانواع فاذا لم تكمل مشابهته به لم يكن مثله فى البناء وبنى على ما يرفع به لانه لو بنى على الفتح يلزم
 الالتباس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم وابدل الياء بالالف وحذف الالف واكتفى بفتح ما قبلها
 نحو يا غلام ولو بنى على الكسر لا التباس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم وحذف الياء واكتفى بكسرها قبلها
 نحو يا غلام مثل يا زيد مثال للمعرفة قبل النداء ويا رجل مثال للمعرفة بعد النداء مبنيا بالفتحة
 ويا زيدا ون مثال لما بنى على الواو ونقص اى نحو المنادى بالحركة نحو يا زيد او بالحرف نحو يا زيدا
 فان قيل ان النقص متعدد صفة الناقض يكون المعنى وينقص الناقض المنادى فيلزم الخروج عن البحث
 والثانى ان النقص يستعمل فى الحركة فلا يتناول المستغاث مجرورا بالحرف نحو يا زيدا قلنا المراد بالنقص

الانجرار وهو لازم صفة المنادى فلا يلزم الخروج عن البحث وهو اعم من ان يكون بالحرف او بالحركة بلام
 الاستغاثه فان قيل اللام حرف من حروف المعاني والحروف لا يضاف الا الى معناه والاستغاثه
 ليست من معاني اللام قلنا ان الاضافة لادنى ملاية اى لا مرتد خل المنادى وقت الاستغاثه اليه
 فالاستغاثه صفة المدخول قسمي الداخل بصفة المدخول واضيف الداخل الى صفة المدخول فان قيل
 اللام تسمى لمعان كثيرة فاقى المعنى مراد ههنا وايضا ما لوجه في تعيين اللام للاستغاثه من سائر الحروف
 الجارة قلنا اللام للاختصاص دخلت على المنادى لان مقصود المنادى اختصاص المنادى المستغاث
 بالداء وهذا المعنى لا يجهل من باقى الحروف الجارة مثل يا لزيد فان قيل لام الاستغاثه لام جارة
 وهي مكسورة موافقة لحركة المؤثر مع اثره فلم تفتح قلنا انما تفتح لتلايل تبس المنادى المستغاث له
 وقت حذف المستغاث لان اللام الداخلة على المستغاث له مكسورة فان جاءت الكسرة في المستغاث
 ايض يلزم الالتباس ولم يفرق بينهما بالعكس لان المستغاث واقع موقع الضمير والمستغاث له غير واقع
 واللام تفتح اذا دخلت بالضم اثر لان وضع الضم اثر للاختصاص والخفة تحققوا اللام الداخلة عليها بالفتحة
 او فتحت لتلايل لم الخروج من الكسرة الى الضمة في الضم اثر الفاعلية والباءية محمولة عليها طرد الباب فان
 قيل ينقض بقوله يا لزيد وعمران عمرا مستغاث ولم يفتح فيه اللام بل هي مكسورة قلنا الفتحة للفرق
 بين المستغاث والمستغاث منه وقد حصل الفرق بينهما بالعطف لان المعطوف بالمستغاث لا يكون الا
 مستغاثا فكسرت بالاصل فان قيل لو كان العطف على المستغاث موجبا للكسرة فيبغى ان يكسر في يا
 لزيد ويا عمرو مع ان اللام فيه مفتوح قلنا العطف على المستغاث موجب للكسرة بدون ياء وان كان بالياء
 فلا بد من فتح اللام اذ هو مستغاث مستقل لانه معطوف بالمستغاث اذ العطف للجموع من الياء
 والمنادى بالجموع منهما وانما اعربت لان بناء المنادى للمشابهة بالحرف واللام الجارة من خواص الاسم
 قويب الاسم وتضعف مشابته بالحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه فان قيل كما يحفض المنادى بلام
 الاستغاثه كذلك يحفض بلاى التعجب والتهديد الاول يا للماء ويا للدواهي والثاني يا لزيد لا قتلناك
 فلم تركها الميم وكيف يعمر قوله فيما بعد وينصب ما سواها على وجه الكلية قلنا ان هاتين اللامين لام
 الاستغاثه لوجود خاصية لام الاستغاثه فيهما كانت المهد واسم فاعل يستغاث بالمهد وان يحضر ويصلم
 مع بالدية حتى استريح من المالحزن وطعن الطاعنين وكان المتعجب منه يحضر معا حتى يقضى منه
 التعجب ويخلص من الحيرة ونقول ان المنادى في قولهم يا للدواهي محذوف تقديره يا قوم اعجبوا
 للماء والدواهي لكن القول بجذف المنادى بتقدير الكسر ظاهر بتقدير فتح اللام مشكل لان الفتحة بلام

المنادى لا بغيره قلنا لما حذف التعادى نسما منسيا فاقم المستغاث له مقامه فاعطى له حكم المنادى
 وهو فتح اللام ويفتح المنادى فان قيل مقابلة الفتح بالنصب غير صحيح لانه ايضا بالفتح قلنا المراد
 بالفتح البناء فيكون المعنى ويسمى المنادى بالفتح لا الحاق الفها اى وقت الحاق الالف للاستغاثة
 على ان اللام بمعنى الوقت وليس علة للبناء لان علة البناء وقوع المنادى موقع الضمير ولا اجل الحاق الف
 الاستغاثة بآخرة على ان تكون اللام للعلة ولا شك ان الاحاق وان لم يكن علة لنفس البناء لكنه علة
 لمقصود البناء بالفتح لان الالف تقتضى فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام تقتضى الجرح في المنادى
 والالف تقتضى الفتح بالفتحة البناءية عين اثرهما تناف فلا يجوز الجمع بين مؤثريهما ايضا ولا يكون
 الجرح تقديرا والفتحة لفظية لعدم القائل بتقدير الاعراب في هذه الصورة لان تقدير الاعراب في الاسم
 الذى كانت في آخرة الف من نفس الكلمة ووضعها وهذه الالف ليست وضعية بل عارضية لاجل
 الاستغاثة مثل يا زيد اى بالحاق الياء بآخرة للوقف اذ لو وقف على الالف فيكون مدا قصرا والمقصود
 في الاستغاثة امتداد الصوت ولا يحصل الا بكون بعد الالف وخص الهاء لا صلاحيهم بذلك و
 ينصب بالمفعولية ما المنادى سواء هما ثبت سواء المنادى المعرفة والمنادى المستغاث باللام والالف
 لفظا وتقديرا ان كان معربا قبل دخول حروف النداء لان علة النصب وهى المفعولية متحققة فيه وما
 غيره مغير عن حاله حتى يبنى كما فى المفرد المعرفة والمستغاث فان قلت قامت المطابقة بين
 الراجع والمرجع لان المرجع امور ثلثة المنادى المفرد المعرفة والمستغاث باللام وبالالف وضمير
 سواءهما ثنائية قلت الضمير راجع الى القسمين الاولين من التقسيم الاول وهما المفرد
 المعرفة والمستغاث باللام وبالالف لانه راجع الى الاقسام الثلاثة الحاصلة من التقسيم الاول
 والثانى فان قيل المراد بالنصب لا يخلو اما لفظا فقط فينبغى ان لا ينصب لفظ فتى فى يافى القوم
 لانه ليس منصوبا لفظا بل تقديرا وان كان المراد بالنصب لفظا او تقديرا فينقض بمثل يا يومينفع
 الصادقين صدقهم لانه ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث لانه مضاف مع ان اليوم ليس معربا لا
 لفظا ولا تقديرا بل مبنى لان الظروف المضافة الى الجملة تكون مبنية بالفتح وان كان المراد
 بالنصب لفظا او تقديرا او محلا فعلى هذا ادخل فيه المنادى المفرد المعرفة لانه ايضا منصوب محلا فلا
 يصح قوله وينصب ما سواءهما قلنا المراد بالنصب النصب اللفظى او التقديرى لا المحلى فخرج المنادى
 المفرد المعرفة والمستغاث لعدم النصب اللفظى او التقديرى فيهما وخروج يا يومينفع الصادقين الخ
 لان النصب فيما سواءهما مقيد بقيد وهو ما اذا كان معربا قبل النداء واليوم مبنى قبل النداء

لاضافة الى الجملة فان قيل يذكر المثل لتوضيح المثل فالواحد كاف فلا حاجة الى تعدد الا مثله قلنا
تعدد المثل باعتبار تعدد المثل لان ماسوى المنادى المفعول المعرفه اما بانتقاء القيد من مثل يا حسننا
وجهه واما بانتقاء القيد فهو لا يخلو اما ان يكون مضافا مثل يا عبد الله او مشبها بالمضاف والمشبّه
بالمضاف ما لا يتم معناه بدون انضمام شئ اخر كما ان طالعا لا يتم بدون انضمام الجبل او غيره مثل
يا طالعا جبلا واما بانتقاء القيد الثاني مثل يا رجلا مقولا لغير معين ولم يذكر المم مثلا
للقسم الاول صريحا كالتقاء بالضمي لانه في ضمن المثال الثاني لانه ان اريد منه معين فيكون مثالا لانتقاء
القيد الاول وان اريد به غير معين يكون مثالا لانتقاء القيد الثاني فان قيل ان يورخ الامثلة ماسوى المستغنى
ايضا كما يورخ الامثلة لما سوا المفرد المعرفة قلنا لا حاجة الى ايراد امثلة اخرى لان هذه الامثلة ماسوى المستغنى
ايضا فان قيل ان اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد فكيف يعمل طالعا في جبلا مع انه غير معتمد على شئ
قلنا المثال مبني على مذهب الاخفش والكوفيين واعتماد الصفة عند هولاء بشرط جعلها او نقول انه
معتمد على حرف النداء وهو من المعتمدات كما قال صاحب الالفية شعر كقطعه اسر فاعل في العمل يذ
ان كان عن مضيه بمعزل يذ أو ذلي استغناء او حرف نداء يذ او جاء صفة او مستند اليه او نقول انه معتمد
على موصوف مقدر فان قيل الموصوف المقدر لا يخلو اما نكرة مثل يا رجلا طالعا جبلا فلا يطابق الصفة
بالموصوف لان طالعا معرفة بدليل توصيفه بالمعرفة نحو يا طالعا جبلا التعريف وايضا لا يطابق المثال
مع المثل لانه شبه مضاف والمثال مفرد وان قدرا الموصوف معرفة نحو يا رجل طالعا جبلا فلا يطابق المثال
مع المثل لانه مفرد والمثل شبه مضاف قلنا انه معتمد على موصوف مقدر معروف مشبه بالمضاف فيكون
التقدير يا ايها الطالع جبلا واي شبه مضاف لان معناه لا يقيم بدون انضمام الصفة ثم حذف الموصوف
للاختصار ثم حذف اللام لئلا يمتنع التقى التعريف بلا فاصلة ثم نصب طالعا لكونه مضارعا للمضاف
فان قيل ان رجلا بالنصب لا يحتمل التعيين فيكون قيد لغير المعين مستند كما قلنا لغير معين اي لفظ
غير معين باعتبار المتعلق وهو مقولا توقيت لنصب رجل لا تقيد له اي لا صفة فيكون حاصل
المعنى نصبه وقت مقولية لغير معين وتوابع المنادى فان قيل لِمَ افرد المصنف توابع
المنادى وتوابع اسم لا لنفى المجلس بالذكر ولم يردخل في التوابع الا تية قلنا لما كان توابع
الاسماء الباقية تابعة للفظها او محلها ولم تكن ذوات جهتين وتوابعها ذوات الوجهين الرفع
والنصب كما استعرف فلذا قال وتوابع المنادى ففي اضافة التوابع الى المنادى احتراز
عن توابع غير المنادى فانها لا يجرى الحكم الا في فيها وهو ترفم وتنصب بل هي تابعة لمصنوع

للفظ او محله المبني على ما يرفع به وفي توصيف المنادى بالمبني احتراز عن توابع المنادى المعرب
 فانها تابعة للفظه وفي تقييد البناء على ما يرفع به احتراز عن توابع المنادى المستغاث بالالف
 لانها تنصب فقط لان لفظ المتبوع ومحله كليهما يقتضيان نصب التوابع المفردة حقيقة
 او حكما وفي توصيف التوابع بالمفردة احتراز عن توابع المنادى المبني المضافة لانها منصوبة
 فقط وفي تعيين المفردة عن الحقيقي والحكي اشارة الى دخول توابع المضافة بالاضافة اللفظية
 او المشبهة بالمضاف لانها كالتوابع المفردة في جواز الوجهين فانقلبت ما الوجه ان المضاف
 باضافة اللفظي والمشبه بالمضاف اذا وقع عين المنادى لهما حكم المضاف بالاضافة المعنوية
 وهو النصب واذا وقع توابع المنادى فلهما حكم التوابع المفردة وهو جواز الوجهين قلنا
 لهما شبهتين شبه بالمفرد في انتفاء التعريف كما لا يوجد التعريف في المفرد بدون الادوات
 كذلك لا يوجد فيهما او في انتفاء الاضافة المعنوية كما لا توجد في المفرد كذلك لا توجد
 فيهما وشبه بالمضاف بالاضافة المعنوية في عدم الالتئام فكما لا يمتزج المضاف بثن المضاف
 اليه كذلك لا يمتزجان بدون انضمام شيء آخر فيعمل بشبهتهما فاذا وقع عين المنادى فاعتبر
 شبه الاضافة فكانا منصوبين مثل المضاف بالاضافة المعنوية واذا وقعتا تابعين للمنادى
 فاعتبر شبه المفرد فيكونان مرفوعين ومنصوبين مثله ولم يعكس الامر لانه لو اعتبر
 شبه المفرد حين وقوعها منادى فيصيران مبنيين بالضمه مثله فيخرج الاسرع عن العمل
 وهو الاعراب ولو اعتبر شبه المفرد حين وقوعهما تابعين فلا يبتنيان لان التوابع معرفة
 مفردة او مضافة فانقلبت التوابع خمسة فلم يذكر المصنف البعض وترك البعض وقيد البعض
 بالقييد قلنا لما لم يجر الحكم الآتي وهو ترفع وتنصب في التوابع كلها بل بعضها ولم يجر
 على الاطلاق فيما هو جار فيه بل في بعضها لانه من القيد بين التوابع الجار في بعضها الحكم و
 ترك البعض وصرح بالقييد في التوابع التي هو محتاجة الى القيد فقال من التأكيد المعنوي
 فان التأكيد اللفظي فيه مذهبان ان يكون مبنيا مثل المتبوع نحو يا زيد زيد وان
 يكون مرفوعا ومنصوبا مثل يا زيد زيداً فانقلبت لما لم يجر جواز الوجهين
 في اللفظي فلم لم يقيّد بالمعنوي قلنا المختار عند المصنف المذهب الثاني فيكون
 التأكيد مطلق جائز الوجهين والصفة مطلقا وعطف اليان ايضا والمعطوف
 بالحرف الممتنع دخول يا عليه بان يكون معرقا باللام فيبقى البدل والمعطوف لا يكون

معرفاً باللام فحكمها سياتي حملاً على لفظه الظاهر او المقدار كما في يافى العاقل فان قيل كيف يجوز الرفع في تابع المنادى المبني لان تابع المبني تابع لمحلله فينبغي ان ينصب فقط وايضاً اذا كان التابع محمولاً على بناء لفظه فيسبغى ان يبنى بالضم مثل المتبوع وايضاً فينبغي ان يكون مكسوراً في مثل يا هؤلاء الكرام ولان لفظ المتبوع مكسور قلنا تابع المبني تابع لمحلله اذا كان بناء المبني اصلياً وبناء المنادى عارضياً يوجد وقت دخول حرف النداء ولا يوجد عند عدمه فلما كان البناء عارضياً فيشبهه العرب وتابع العرب تابع للفظه ولم يبنى بالضم مثل المتبوع لبعده عن حرف النداء ولعدم وقوعه موقع الضمير بل تلك الضمة مثل الرفع في الحصول بالعامل فصارت رفعا في التابع فان قيل لم اعتبر شبهه بالرفع في حصوله بالعامل ولم يعتبر حقيقة تهاوهم ضمة البناء قلنا ان اعتبر فيلزم البناء في التابع فيلزم خروج الاسم عن الاصل وهو الاعراب واما هؤلاء الكرام فاستثنى عن هذه القاعدة لان صفات الاسماء المبهمة يجوز حكمها وتنصب حملاً على محله لان الحق في تابع المنادى المبني ان يكون تابعا لمحلله والمنادى ههنا منصوب المحل على المفعولية مثل يا تميم اجمعون اجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر المصنف على مثال الصفة ردا على الاصحاح حيث قال لا يجوز كون المنادى موصوفاً لانه واقع موضع الضمير والضمير لا يوصف ولا يوصف به فكذا الواقع موقعه ووجه الردان وقوع الشيء موقع الغير لا يقتضى الموافقة بينهما في سائر الاحكام ويا غلام بشر بشرا في عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف المعرف باللام والتحليل استاذ سيبويه في المعطوف المذكور يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف في الحقيقة منادى مستقل مغاير عن المعطوف عليه بالذات ومقصود بالدعاء لان النداء الى المعطوف والمعطوف عليه كليهما واستقلاله ومقصودية لا يعلم من النصب اذ هو في سائر التوابع بل فينبغي ان يكون المعطوف بحركة كانت في المنادى المستقل وهي الضمة لكن الضمة فيه اثر حرف النداء وهو متمنع بالمعطوف بواسطة اللام فصارت رفعا وابو عمرو بن علام الفوى القارئ البصرة يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع لان المعطوف لما امتنع عليه حرف النداء بواسطة اللام فلا يكون منادى مستقلاً بل يكون تابعا وتابع المبني تابع

لمحله وعمله النصب وابوالعباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن
 اى كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فان قيل المعطوف المذكور هو المحارث وهو مفتر
 عن مدلول الحسن قلنا المراد به اسم الحسن لا مدلوله فان قيل ليس اسمه كاسم
 الحسن لانه على صيغة اسم الفاعل والحسن صيغة صفة مسببة قلنا المراد بمشلية
 له في جواز نزع اللام لا في المدلول والذات والصيغة فكا لخليل اى فابوالعباس
 مثل الخليل في اختيار رفعه فان قيل فكا لخليل جزاء الشرط والجزاء لا يكون الاجلة
 وهو جار ومجرور مفرد قلنا الكاف اسمى بمعنى المثل خبر لمبتدأ محذوف
 وهو فابوالعباس فان قيل لا تسلم انه مثل الخليل لانه لم يسبق مثل
 الخليل احد قلنا وجه التشبيه اختيار الرفع لا علمه وانما اختار الرفع
 لا مكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا فكا بى عمر فان قيل
 الفاء جزائية يقتضى الشرط والجزاء وهما لا يكونان الا جملةتين والا حرف لا
 يصلح للشرطية والكاف لا يصلح للجزائية قلنا والا في الاصل وان لم يكن المعطوف
 المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصق ثم حذف
 فعل الشرط مع المتعلقات بقريضة قوله ان كان وادغم النون في لم وغيّر
 لم بامبدال ميمه بالالف لان لم عامل لا يهذف معموله و يهذف عن لانه
 غير عامل واما كابي عمر فالكاف اسمى بمعنى المثل خبر لمبتدأ اى فابوالعباس
 مثل ابي عمر في اختيار النصب لا متناع جعله منادى مستقلا لانه يلزم اجتماع
 آلتى التعريف بلا فاصلة و اعلم ان الاعلام بالنسبة الى دخول اللام على ثلاثة
 اقسام جائز الدخول و آجب الدخول مستتم الدخول فالثالث الاعلام الجوامد
 شخصية او جنسية كزيد واسامة والثانى ما صار علما مع اللام مثل الله جل جلاله
 والنجم والصق والشريا والاول ما كان في الاصل مصدرا او اسما مشتقا فيجوز
 الدخول نظر الى الوضع الاصلى وعدم دخوله نظر الى التعريف الطارى مثل الحارث
والمضافة اى وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة المعنوية
تنصب لانها اذا وقعت منادى تكون منصوبة لان المنادى المضاف منصوب
 فاذا وقعت توابع تكون منصوبة بالطريق الاولى لبعدها عن حرف النداء

موضع الضمير مثل ياتيم كلهم في التاكيد ويازيد ذالمال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله
 في عطف البيان واما المعطوف المعروف باللام لا يجر مضافا بالاضافة المعنوية لوجوب
 تجريد المضاف عن التعريف والبدال والمعطوف غير ما ذكر فان قيل غير
 صفة عن المعطوف وهو معرفة وغير لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة لتوغله في الابهام
 لانه لا يختص بذات دون ذات فلا يطابق الصفة الموصوف قلنا هذا اذا لم يكن
 للاسم الذي اضيف اليه غير ضد واحد واذا كان له ضد واحد فيتعرف غير بالاضافة
 اليه وهما المضاف اليه ما ذكر اى المعطوف المذكور وهو المعروف باللام فضده غير
 المعروف باللام فيكون معرفة مطابق للموصوف حكمه فان قيل الضمير راجع الى
 البديل والمعطوف فلا يطابق الراجع مع المرجع قلنا المرجع مأول بتاويل كل واحد
 منهما اى حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل بدخول حرف النداء فان
 قيل البديل والمعطوف ايضا منادى فيلزم تشبيه شئ بنفسه قلنا المراد بالاستقلال
 ما دخله حرف النداء فيكون تشبيه احد النوعين بالآخر لا تشبيه شئ بنفسه لان
 البديل هو المقصود بالذكر في الكلام والبديل منه كالطوطية لذكره فكأن حرف النداء
 داخل على البديل والمعطوف منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء
 عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه فلذا لهما حكم المستقل مطلقا
 اى زمانا مطلقا او حال كون كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد
 بزمان افرادهما او اضافتهما او شبه اضافتهما او نكارتهم فان قيل مطلقا
 منصوب وللنصب طرق كثيرة فيأى وجه منصوب قلنا انه منصوب على
 الظرفية باعتبار موصوف محذوف اى زمانا مطلقا او منصوب على الحالية من الضمير
 المحرور في حكمه لانه فاعل للبصير وهو الحكم العامل في الحال فالبدال مثل يازيد
 عمرو يازيد اخا عمرو يازيد طالعا جيل يازيد رجلا صالحا وذلك امثلة المعطوف
 ايضا بزيادة الواو فالتقيل قد تقرر فيما سبق ان المنادى المفرد المعرفة مبنى على ما
 يرفع به فينتفض بيازيد ابن عمر فان فيه جواز الضمة وأو كويكة الفتحة فاجاب
 المم بقوله والعلم ان حاصل الجواب ان وجوب ما يرفع به فيما عد هذه الصورة
 لان المصداق قاعدة كلية ثم ذكر بعض افرادها مخالفا عنها ذكر ذلك البعض بمسئلة

الاستثناء منها وايضاً العام اذا قبل بالخاص فالمراد بالعام ما سوى افراد الخاص
 والعلم اى العلم المنادى المبني على الضم فبقيد الاول احتراز عن نحو ياربجل ابن
 عمر لان فيه تعين الضم وبقيد الثاني الخ احتراز عن جائى زيد ابن عمر لانه فيه
 تعين الرفع لكونه غير منادى وبالثالث عن يا عبد الله ابن عمر لتعين النصب فيه
 لان جواز الضمة لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف يا بن مجرد عن التاء
 او ملحوق بها بلا تخلل واسطة بين الابن و موصوفه احتراز عن يا زيد الظريف
 ابن عمر لتعين الضمة فيه لكون الواسطة بينهما مضافاً اى حال كون
 ذلك الابن مضافاً الى علم آخر فبقيد الاضافة احتراز عن يا زيد الابن الظريف
 لتعين الضمة فيه لكونه غير مضاف وبقيد العلم احتراز عن يا زيد ابن الرجل
 فان قيل لاحاجة الى قيد آخر لاختيار الفتحة في مثل يا زيد ابن زيد مع انه
 ليس متأثراً عن الاول قلنا انهما وان اتحدتا في اللفظ لكن مسمى كل واحد منهما
 متأثر عن الآخر ونقول هذا الاعتراض انما يرد لو كان صفة للعلم مقروئاً
 بالتثنية واما اذا كان مضافاً اليه للعلم بلا تثنية اى الى علم شخص آخر فلا يرد
 الاعتراض فعلم المنادى اذا كان جامعاً لهذه الصفات يجوز بناءه على ما يرفع به
 بناء على القاعدة لكن يختار فتحه لان كل منادى جامع لهذه الصفات كثير
 الوقوع وكثرة الوقوع تقتضى التخفيف فحذفوا بالفتحة ولم يخفف بالسكون
 لكون الفتحة الحركة الاصلية لكونه مفعولاً به فان قيل قد تقر فيما سبق
 ان نداء المعرفة باللام متمنع فينتقض بيايها الرجل فانه فيه نودى المعرفة
 باللام فاجاب المصنف واذا نودى فالحاصل نداء المعرفة باللام متمنع بلا فصل
 وههنا مع الفصل وايضا قوله واذا لم يشارف الى وسيلة جواز النداء الى المعرفة
 باللام واذا نودى اى اذا اردت نداء المعرفة باللام فان قيل الجزاء مرتب
 بمعنى الشرط يعنى مؤخر عن وجود الشرط وههنا الجزاء لفظ قيل والقول عين النداء
 لانه مؤخر عن النداء قلنا ان الشرط في الواقع اريد المتضمن لنودى وهو
 متضمن لان النداء فعل اختياري للانسان وكل فعل اختياري للانسان يكون
 مسبوقاً بالارادة قيل مثلاً يا ايها الرجل بتوسط أى مع هاء التنبيه بين حرف

النداء والمنادى المعروف باللام لئلا يلزم اجتماع آلى التعريف بلا فاصلة ويا هذا
الرجل بتوسط هذا ويا اى هذا الرجل بتوسط الامرين وانما تعينت هذه الاسماء
المبهمة للزيادة لان قصد المتكلم النداء الى المعرف باللام وذلك القصد يعلم من زيادة
اسم مبهم لان النداء لا يقع الا على معلوم لا على مبهم ولو زيد اسم معلوم فيوهم
السامع انه منادى لا المعرف باللام المؤخر وزيدت هاء التنبيه لجبر النقصان
الحاصل من بعد حرف النداء من المنادى وعينت الهاء للجبرية لانها
مشاركة لحرف النداء في التنبيه لان النداء ايضا تنبيه فان قيل لما كان
الاسم المبهم منادى فالمعرف باللام يكون صفة له وفي الصفة المنادى المقدر
المعرفة جواز الرفع والنصب فينبغي ان يكون المعرف باللام ايضا جواز الوجهين
فاجاب المصنف و التزموا اى العرب رفع الرجل مثلا وان كان حقه كذلك
لانه المقصود بالنداء فالتزم رفعه لانه موافق للحركة البنائية التى علامة
المنادى فتدل على كونه مقصودا بالنداء فان قيل فاعلى هذا يلزم التناقض والتدافع
قلنا هذا بمنزلة الاستثناء عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى المبهم
يعنى جاز الوجهان في صفة المنادى الا اذا كان المنادى اسما مبهما ففي صفة تعيين
الرفع فان قيل لما كان المعرف باللام مقصودا بالنداء فينبغي ان يحوى في
توابعه الوجهان فاجاب المصنف وتوابعه نحو يا ايها الرجل الطريف ويا ايها
الرجل ذو المال لانها توابع المنادى المعرب وجواز الوجهين في توابع المنادى
المبنى فان قيل نداء المعرف باللام ممتنع بدون التوسط فينتقض بقولهم يا
الله فاجاب المصنف وقالوا يا الله بناء على قاعدة تجوز اجتماع حرف النداء مع
اللام وهى اجتماع امركون اللام عوضا عن محذوف لزومها للكلمة لان اللام
بهذين الامرين تصير من اجزاء الكلمة وذلك الامرين غير موجود بدون
لفظ الله لانه في الاصل آله حذفت الهمزة الثانية وعوض عنها اللام ولزمت
الكلمة بالعلوية ولهذا قال خص خاصة واما النجم وان كانت فيه
لازمة لكنها غير عوضية واما الناس وان كان اللام فيه عوضية لكنها غير لازمة
واما دخول حرف النداء بالمعرف باللام في قوله ومن اجلك يا التى تيمت قلبي

وانت بنية بالوصل عنى مع كونها غير عوضية شاذ في قول الشاعر في الغلامان
 اللذان قرا يا كمالا تكسبان شرا : مع كونهما غير لازمة غير عوضية اشد شذوذا
 فان قيل قد قلتم ان المنادى المضاف منصوب فينتقض ذلك القول بياتيم تيم
 عدى لانه مضاف الى عدى المذكور او المحذوف ولم يعين فيه النصب فاجاب
 بقوله **والك اي و جاز لك في مثل يا تيم تيم عدى** فان قيل اضافة المثل
 الى يا تيم امكان بيانه يخرج يا تحى عدى لان المضاف والمضاف اليه في
 البيانية متحدان في الذات ويا تحى عدى ليس عين يا تيم يا تيم عدى وان
 كان لامية فيخرج يا تيم تيم عدى لان المضاف مراد في الامية والمضاف اليه غير
 مراد ودخل يا تحى عدى وان كانت ظرفية فالمضاف اليه غير ظرف قلنا
 المراد بالمثل القاعدة الكلية تتناوى المضاف والمضاف اليه جميعا وهى كل تركيب
 كور فيه المنادى المفرد المعروفة صورة **وَوَلِي** الثاني اسم مجرور بالاضافة وهذا
 التركيب متناول لكليهما فان قيل لا نسلم ان المنادى مفرد اذ هو مضاف الى العدى
 المذكور او المحذوف قلنا المراد بالمفرد صورة وافراد الاول يعلم من الفصل وافراد الثاني
 يعلم من الاول لانه تأكيد لفظي للاول والتأكيد اللفظي بعينه تكرار الاول **الضم**
والنصب في الاول فقوله الضم والنصب فاعل الظرف المقدم او مبتداء خبره
 الظرف المقدم اما الضم فلانه منادى مفرد معرفة كما يعلم من الفصل واما
 النصب فلانه اما مضاف الى عدى المذكور كما هو مذهب سيبويه او الى عدى
 المحذوف كما هو مذهب المبرد والمنادى المضاف يكون منصوبا فان قيل كيف
 يضاف الى عدى المذكور لوجود الفصل بين المضاف والمضاف اليه قلنا تيم الثاني
 تأكيد لفظي للاول وهو عين الاول فالفصل به كلا فصل واعلم ان اصل هذا
 التركيب يا تيم عدى تيم عدى بالتكرار فعند سيبويه حذف عدى الثاني دفعا للتكرار
 فبقى يا تيم عدى تيم فقطع تيم الثاني عن الاضافة والمضاف اذا قطع عن الاضافة
 فيجب فيه احد الامور الثلاثة اما البناء بالضمه كما في قبل وبعد او التنوين
 عوضا عن المحذوف كما في يومئذ او اضافة مثل الاضافة الاولى فقدم سيبويه
 التيم المقطوع عن العدى بالعدى الاول يحصل له صورة الاضافة وجعل تأكيد الاول

وعند المبرد يحذف عدى الاول لدفع التكرار لان في حذف الثاني تكليف التقدم و
 التأخر وتكليف الفصل بين المضاف والمضاف اليه واما في التيمم الثاني فتعين
 النصب لانه اما تابع مضاف كما هو مذهب سيبويه او تابع مضاف كما هو
 مذهب المبرد وعلى كل التقديرين يقتضى النصب وتبام البيت يا تيمم تيمم عدا
 لا بالكم لا يلقينكم في سوئة عمره والمنادى المضاف الى ياء المتكلم
 افرده بالذكر بعد دخوله في المذكور الجريان وجوه فيه ما ليس بجار في غيره
 يجوز فيه فان قيل يجوز فعل يقتضى الفاعل وهو مفرد وقوله يا غلامى
 جملة لا تصلح ان تكون فاعلا وايضا ان قوله يا غلامى تفصيل يقتضى الاجمال
 ولا اجمال ههنا وايضا المصنف في بيان القواعد الكلية ويا غلامى جزئى من الجزئيات
 قلنا قوله يا غلامى مضاف اليه لمثل محذوف والمثل بيان لمبني محذوف وهو
 وجوه فاعل يجوز فيكون التقدير يجوز فيه وجوه اربعة مثل يا غلامى الخ
 فوجه فاعل للفعل واربعة اجمال للتفصيل ومثل بيان العموم والكلية ثم حذف
 المبني اختصارا وهو وجوه اربعة واقيم المبني مقامه وهو مثل ثم حذف
 المثل المضاف واقيم مضاف اليه مقامه احدها فتح الياء مثل يا غلامى
 وهو الاصل وثانيها سكون الياء مثل يا غلامى لانه الاخف وثالثها اسقاط
 الياء واكتفاء بكسرة ما قبلها نحو يا غلام وهذا الوجه اذا كان قبل الياء
 كسرة فلا يرد انه لا يجوز في يافتاى لاكتفاء الكسرة فيما قبلها ورابعها قلب
 الياء الفا والكسرة فتحة نحو يا غلاما فان قيل ينقض بقولنا يا عدوى
 فانه مضاف الى الياء ولا يجوز فيه الوجهان الاخيران بل يجوز فيه الاول فقط
 قلنا جواز الوجهين الآخرين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم المشتهر بلاضافة
 الى ياء المتكلم لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف والقلب لا في المطلق فان قيل
 حصر الوجوه في الاربعة غير مستقيم لوجود الخامس وهو حذف الالف واكتفاء
 بالفتحة عن الالف قلنا لم يذكر المص هذا الوجه لشذوذه ويكون المنادى المضاف
 الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا على حالة الوقف فرقابين
 الوقف والوصل لانه لو وقف على الياء المفتوحة سكنت للوقف فلا يعلم انها سكنت

للوقف او ساكنة في حالة الوصل اذ هي وجه من وجوه الاربعة وهكذا في باقي
 الوجوه وقالوا اي العرب في محاوراتهم يا ابي ويا امي بالوجوه الاربعة المذكورة
 مع زيادة وجوه آخر عليها لان نداء اُلهما كثيرا فاختاروا فيهما كثرة الوجوه للتخفيف
 كما اشار اليها بقوله ويا ابيت ويا اميت ببدال الياء بالتاء لمناسبة بينهما لان
 تاء التانيث وياء الاضافة كلمتان مستقلتان تلحقان في آخر الاسم وجاز الحاق
 تاء التانيث بالمذكر نحو طلحة وقولك حمامة ذكر ورجل ربعة و غلام بضعة
 ونحو علامة وشاة للمذكر والمؤنث فتحاً وكسراً اي حال كون التاء مفتوحة فان
 التاء المفتوحة قلبت بالتاء المفتوحة للموافقة او مكسورة لتبقى في العوض شائبة
 للمعوض عنه فالمدردان مبنيان للمفعول لصحة الحمل ومنصوبان على الحالية
 من التاء اذ هو جزء المفعول لقالوا وعاملهما قالوا فان قيل كما يجوز الفتحة والكسرة
 كذلك يجوز ضمة التاء لانه جار مجرى المفرد المعرفة فلم يذكروها قلنا لم يذكروها
 لقلة هذا الوجه ويا لالف اي وقالوا يالف بعد التاء يا ابت يا امنا جمعاً بين
 العوضين دون الياء بعد التاء فلا يقال يا ابتي لانه جمع بين العوض والعوض
 عنه وهو غير جائز ويا ابن امرويا ابن عمر خاصة مثل باب يا غلامي
 في جريان الوجوه الاربعة المذكورة فيقال يا ابن اُمِّي يا ابن عُمِّي يا ابن اُمِّي يا ابن
 عُمِّي ويا ابن اُمِّي يا ابن عُمِّي يا ابن اُمِّي يا ابن عُمِّي هذا الاختصاص اما
 بالنظر الى المضاف وهو الابن او بالنظر الى المضاف اليه وهو الامر والعمر فعلى
 الاول يخرج البنت مع انها ايضا كك ويدخل يا ابن خال يا ابن اخ مع انه لا يجري
 فيه هذا الحكم وعلى الثاني يدخل فيه يا غلام امرويا غلام عم مع انه لا يجري
 فيهما هذا الحكم قلنا الاختصاص بالنظر الى المضاف والمضاف كليهما لكن
 الاختصاص بالنظر الى المضاف اضافي الى ما سوى البنت والنظر الى المضاف اليه
 حقيقي اي بالنسبة الى جميع ما عدى الامر والعمر وقالوا يا ابن ام يا ابن
عم بزيادة وجه آخر الذي هو شاذ في المنادى المضاف الى ياء وهو حذف
 الالف المنقلبة عن الياء والاكتفاء بالفتحة وغير شاذ ههنا لكثرة الاستعمال
 وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان الترخيم من خصائص النداء فشرع

فشرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جائزاً واقعاً فان قيل ان الجواز
 بمعنى امكان الخاص يسلب الضرورة عن الجانبين يعني وجودة وعدمه غير
 ضروري مع ان المنادى اذا وقع في الشعر فالترخيم فيه ضروري فلا يتناول الجواز
 له قلنا انه بمعنى واقع والوقوع عام من الجواز والوجوب فالجواز في التشر والوجوب
 في ضرورة الشعر والحاصل ان الجواز ههنا بمعنى امكان العام المقيد بجانب الوجود
 فيسلب الضرورة عن جانب عدم اى عدم الترخيم ليس بضروري واما وجود
 الترخيم فهو اما ضروري كما في الضرورة الشعر او غير ضروري كما في الضرورة فان قيل
 ان قوله جائز حكوم من احكام الترخيم تقديم التعريف على الحكم حكم تقديم
 الحكم على التعريف قلنا تقديم التعريف اذا كان مقصودا بالبحث
 ههنا الترخيم مقصودا لان المقصود بالبحث المنادى والبحث عن الترخيم ضمنى و
 هو في غير اى غير المنادى واقع ضرورة فان قيل قوله وفي غير معطوف على
 المنادى لان اضافة الترخيم الى المنادى ظرفية فيكون التقدير والترخيم في غير
 المنادى ضرورة فلا يصح الحمل اذ الضرورة ليست بترخيم قلنا قوله في غير ظرف
 مستقر متعلق بمحذوف وهو واقع خبر لمبتدأ وهو قول الشارح وهو قوله ضرورة
 منصوب على انه مفعول له لواقع محذوف فيكون التقدير وهو في غير واقع ضرورة
 لضرورة الشعر فان قيل شرط نصب المفعول له تقدير اللام وشرط تقدير اللام ان
 يكون فاعل الفعل والمفعول له متحدا وههنا لم يتحد اذ فاعل الواقع الترخيم و
 فاعل الضرورة المتكلم قلنا ضرورة مفعول له لعين الترخيم لا لوقوع الترخيم وفاعل
 الترخيم المتكلم فعامله لفظ الترخيم والمصدر العامل حين العمل في قوة الفعل
 فيكون التقدير وان يرخم الشاعر في غير ضرورة وهو اى الترخيم مطلقا حذف
 في آخره اى آخر الاسماء وترخيم المنادى حذف في آخره اى المنادى والترخيم
 في اللغة التلين يقال رخم الكلام اى لان وسهل وسمى به لانه بعد المحذف بالترخيم
 يلين وسهل وفي الاصطلاح ما قال المصنف فان قيل ضمير هو لا يخلو اما الى الترخيم
 المطلق فيلزم الخروج عن البحث لانه في ترخيم المنادى واما الى ترخيم المنادى فيبقى
 ترخيم غير المنادى بلا تعريف قلنا الضمير الى ترخيم مطلق والبحث عنه باعتبار بعض

الافراد وهو ترخيم المنادى او الى ترخيم المنادى ويعلم تعريف ترخيم غير المنادى
 بالمقاسنة تخفيفاً اے مجرد التخفيف لالعله صرفية اعلاية مفضية الى الحذف
 المستلزم للتخفيف فلا يرد ان التعريف غير مانع عن دخول الغير لان الحذف
 للتخفيف موجود في آخر الاسماء المنقوصات كما في دا ع ورام ولم يسمى ترخيماً
 اذ هو بالاعلال والترخيم بغير الاعلال وشرطه اے شرط ترخيم المنادى على
 التقدير الاول بان الضمير المرفوع الى مطلق الترخيم اذا كان واقعاً في المنادى
 فان قيل ضمير شرطه ان كان راجعاً الى ترخيم المنادى فشروط الآتية
 مسلمة وان كان راجعاً الى مطلق الترخيم فشروط الآتية غير مسلمة اذ الشروط
 الآتية مشروط ترخيم المنادى اذ شرط ترخيم غير المنادى هو الضرورة فقط
 لا ان لا يكون مضافاً الى الخ قلنا الضمير المجزوء اما راجع الى ترخيم المنادى او الى
 مطلق الترخيم لكن شرطه باعتبار بعض الافراد وهو ترخيم المنادى امور اربعة
 ثلثة منها عدمية واحداها وجودي قدر الشارح امور اربعة في جانب الخبر وهو
 قول المص ان لا يكون مضافاً لثلاث يلزم حمل الاخص على الاعم وقد رقبه وثلثة
 منها عدمية دفعا للوه ان الشروط بعضها عدمي وبعضها وجودي فلم قدم المص
 العدمي مع ان الوجودي اشرف من العدمي فاجاب انه ثلثة اكثر والعزة للتكاثر
 وهي ان لا يكون مضافاً لاحقيقة ولا حكماً فان قيل ينقض بقولنا يا طالما
 جبلاً فانه ليس بمضاف مع انه لا يجوز الترخيم فيه قلنا ان المضاف اعم من ان
 يكون مضافاً حقيقياً كما في الاضافتين او حكماً كما في المشبه به وهو ما لا تيم
 معناه بدون انضمام شيء آخر في المثال المذكور ولم يقل مفرداً مكان الا يكون
 مضافاً ليعبر عن شروط عدمية بامر عدمي وانما اشترط عدم الاضافة اذ لا يمكن
 الحذف من المضاف لانه ليس بآخر جزء من جزء المنادى نظر الى المعنى ولا يمكن
 الحذف من المضاف اليه لانه ليس بآخر جزء من اجزاء المنادى نظر الى اللفظ لترخيم
 لا يكون الا في الآخر وان لا يكون مستغاثاً لا باللام ولا بالالف اما الاول
 لعدم ظهور اثر النداء فيه وهو النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو
 من خصائص النداء واما الثاني فلان زيادة الالف في آخره لمد الصوت والحذف

ينفيه فان قيل شروط العدمية اربعة احدها ان لا يكون مندوبا فلم لم يذكر
المص قلنا البحث في ترخيم المنادى والمندوب خارج عنه عند المص وان دخل
فيه فزيادة في آخرة لم الصوت اظهارا للتفجع والحذف مناف للزيادة و ان
لا يكون جملة لان المسمى بالجملة المنقولة الى العلم تبقى صورة الجملة فيها بحالها
لان الغرض الاكثرى من التسمية بها افهام اتصاف المسمى بما يعنى منها واذ لا
يفهم الا اذا كانت اجزائه باقية ولو تغير لم يفهم منها معناها الاصلى المقصود
في العلم والشروط الاربعة الوجودى احد الامرين وهو اما كون المنادى علما
زائدا على ثلاثة احرف اما اشتراط العلم لكثرة ندائه فيقتضى التخفيف
الترخيم وايضا العلم مشهور بحروفه فيكون فيها حروف البقى منه دليل على
ما حروف البقى منه واما اشتراط الزيادة لانه لو كان ثلاثيا لم يرخم فيه لثلا
يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلاعلة موجبة فان قيل ينبغي لا يرخم
العلم ولو كان زائدا اذ الاعلام لا تتغير قلنا عدم تغيرها في غير صورة ترخيم المنادى
واما اسما متلبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا لان وضع التاء على
الزوال فيكفى فيه ادنى مقتضى للسقوط وكيف لا يسقط حيث وقع موقعا يكثر فيه
سقوط الحروف الاصلية فان قيل لم لم يشترط المص الزيادة في المؤنث مثل العلم لثلا
يبقى مثل ثبة وشاة على اقل ابنية المعرب بعد سقوط التاء بالترخيم قلنا لم يشترط
المص الزيادة لان التاء ليست داخلية في حروف اصلية اسم المؤنث لانها كلمة برأسها
كما اشار الشارح اليه بقوله ولم يبالوا ببقاء نحوثة وشاة فان قيل قد يقال في يا
صاحب يا صاح مع انه ليس بعلم ولا متلبسا بتاء التانيث قلنا هذا الترخيم شاذ
ووجه اختيار الشذوذ كثرة نداء الصاحب والكثرة مقتضية للتخفيف ولما فرغ
المص من شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بالترخيم فقال ان كان
في آخرة اى آخر المنادى زيادتان فان قيل مدخول في ظرف وآخر المنادى
زيادتان والزيادتان ليس شئ الا آخرتان فيلزم الاتحاد بين الطرفين والمظروف
قلنا لا نسلم انه ظرفية الشئ لنفسه بل هو ظرفية العام للخاص اذ آخر المنادى
قد يكون فيه زائدتان او غير زائدتين كائنتان في حكم الزيادة الواحدة بانهما

زيداً تاءاً وان زيد احدهما اولاً ثم زيد الآخر ثانياً لم يحذف منه الاخير مثل
 ثمانية و مرجانة كاسماء و مروان فان قيل المثال الاول غير مطابق للمثل
 اذ ليس في آخر اسماء زيادتان لانه جمع اسم على وزن افعال فالهمزة اصبحت بدل من
 الواو قلنا الاسماء حين الترخيم علم لبنت ابو بكر الصديق رضى الله تعالى عنهما ففيه
 مذهبان مذهب سيبويه انه علم منقول من الصفة على وزن فعلاء مشتقة من الوساة
 بمعنى الحسن ومذهب غير سيبويه انه على وزن افعال جمع اسم واختارة عند المصنف
 مذهب سيبويه فيكون مثلاً للزائدتين في الاخر اذ التسمية بالصفات اظهر من
 التسمية بالجموع او كان في آخره حرف صحيح اصبحت حقيقة كان الصحيح او حكماً
 فان قيل ينقض بنحو سعلات فان آخره صحيح قبله مدة ولم يحذف منه الا الاخير
 قلنا المراد بالصحيح الاصل والتاء زائدة فان قيل ينقض بنحو مدعو ومرعى
 اذ ليس آخرهما صحيحاً مع ان المحذوف فيهما حرفان قلنا الصحيح اعم من ان
 يكون حقيقياً او حكماً وههنا وان لم يكن حقيقياً لكنه حكماً اذ حرف العلة
 اذا وقع في مقابلة الفاء والعين واللام فيكون له حكم الصحيح اذ الغالب في
 الحرف الصحيح الاصلة قبله مدة زائدة فان قيل ينقض بنحو مختار فان في
 آخره صحيحاً قبله مدة ولم يحذف منه الا الاخير قلنا المراد بالمدة المدة الزائدة
 والالف في مختار منقلبة عن الحرف الاصل الحكى وهو اكثر من اربعة احرف
 كمنصور وعمار ومسكين واحترن به عن سعيد وشمود وعهاد و شرط الاكثرية من
 الاربعة لئلا يلزم من حذف المحرفين في الرباعي عدم بقاءه على ان اقل ابنية
 العرب حذف فتاى الحرفان الاخيران في كلا القسمين أما في الاول فلانه لما
 زيد تاءاً حذفاً معاليوافق الرفع الوضع وأما في الثاني فلانه لما حذف الصحيح
 حذف المدة ايضاً لئلا يرد المثل المشهور صُلَّتْ على الاسد وبُلت عن النقد وأن
 كان مركباً غير اضافي والاسنادى حذف الاسم الاخير مثل يابعل في يا
 بعلبك لان الاسم الاخير بمنزلة تاء التانيث في كون كل منهما كلمة على صفة صارت
 بمنزلة الجزم عن كلمة اخرى وان كان غير ذلك فان قيل ان ذلك
 من الاسماء الاشارة المفردة والمذكور امور ثلاثة فلا يطابق الاشارة مع المشار اليه

فينبغي ان يقول غير هؤلاء قلنا الامور الثلاثة مؤولة بتاويل المذكور من الاقسام
 الثلاثة فحرف واحد فانقيل فحرف واحد جزء الشرط والجزء لا يكون الاجلة
 وهو موصوف وصفة قلنا انه مقعول ما لم يسم فاعله لفعل محذوف وهو يحذف
 فيكون جملة ولم يقل الشارح يحذف المبتداء ليكون اسمية اي المحذوف حرف واحد
 ليوافق سائر الجزئات في الفعلية ولم يقل الشارح حذف بصيغة الماضي اي حذف حرف
 واحد لان الفاء لا تدخل على الماضي وانما حذف حرف واحد لعدم موجب حذف
 الاكثر نحو يا حار وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزاء
فانقيل لا تسلم ان المرخم في حكم المنادى الثابت بل عينه فلا تغاثر بينهما
 قلنا المراد بالثابت الثابت بجميع اجزائه والمرخم ليس بثابت بجميع اجزائه
فحصل التغاثر على الاستعمال الاكثر فيقال يا حار بكسر الراء في يا حارث
 ويا ثمو بواو متطرفة بعد الضمة في يا ثمود ويا كرو بواو متحركة بعد فتحة في
 كروان لان المرخم لما كان في حكم الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار
 آخر الكلمة بعد الترخيم على الحالة التي قبل الترخيم وهي الكسرة في الاول وصحة
 الواو في الثاني والثالث لعدم موجب الاعلال قبل الترخيم فانقيل المحذوف
 كالمفوق فيما اذا كان المحذف لعللة موجبة والترخيم ليس بعللة موجبة قلنا
 الترخيم لعللة قياسية مطردة فالمحذوف به كان كالمحذوف لعللة موجبة وقد يجعل
 المنادى المرخم اسما برأسه كانه لم يحذف منه شيء فيقال يا حار بالضم
 ويا ثمو بالاعلال ويا كرو لان المرخم لما كان اسما برأسه فله حكم نفسه
 لاحكام اصله فيكون مضموما في الاول لان المنادى المفرد المعرفة مبني بالضم و
 يتبدل الواو بالياء في الثاني لوقوعها في طرف بعد ضمة ويتبدل الواو بالالف
 في الثالث لتحركها وانفتاح ما قبلها لرفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو
 وقد استعملوا صيغة النداء يعني خاصة فانقيل صيغة النداء حروف
 النداء ولا يستعمل في المندوب غير الياء قلنا صيغة النداء مطلق ينصرف الى الياء
 خاصة لشهرته ولا يدخل عليه غير الياء لانها اشهر صيغ النداء فكانت اولى بالتعظيم
 في المندوب فانقيل لما كان الياء من صيغ النداء فينبغي ان لا تستعمل في المندوب

لثلاثا يلتبس احدهما بالأخر قلنا لا التباس لان المنادى مطلوب الاقبال والمندوب
المتفجع عليه فيفهم المراد بقريئة المقام ثم المندوب على المعنى اللغوي ميت يبكي
عليه احد ويعبد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروا في البكاء وشاركوه
في التفجع عليه وفي اصطلاح النحاة هو المتفجع عليه وجودا او عدما فالتفجع
عليه عدما ما يفتجع على عدمه كالبيت الذي يبكي عليه النادب والفتجع عليه
وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالصبيبة والحسرة و
الويل اللاحقة للنادب لفقد البيت بيا او وا فان قيل التعريف لا يكون جامعاً
لافرادة لخروج المتفجع عليه وجودا نحو الصبيبة والحسرة اذ التفجع منه لا عليه
قلنا المراد كلاهما اذ كلمة على ليست صلة التفجع بل بنائية فيكون المعنى
هو الذي تفجع بناء على وجوده وعدمه او تقول ان كلمة على بمعنى
اللام الاجلية اى التفجع لاجله فيشملها جميعا واختص بواجاب سوال
لما استعمل الياء في المندوب فاين الفرق بينهما وايضا يلزم الالتباس بينهما فاجاب
المع بقوله واختص بوا فان قيل لا تسلم انه مختص بوالانه كما استعمل بوا يستعمل
ايض بيا قلنا الاختصاص متضمن لمعنى الامتياز فيكون المعنى ممتازاً عن المنادى
بوا اما الياء فهي مشتركة بين المندوب والمنادى وحكمه في الاعراب و
البناء حكم المنادى اى مثل حكمه لا عين حكمه فلا يرد انه يبقى المنادى بلا
حكم وايضا الحكم من الاعراض لا يقبل النقل من المنادى الى المندوب اذا وقع المندوب
على صورة قسم من اقسام المنادى فان قيل لا تسلم ان حكمه حكم المنادى لان المنادى
اذا كان نكرة غير معينة يكون منصوباً ولا يقع المندوب نكرة لانه لا يتدب الا المعروف
قلنا حكمه حكم المنادى اذا وقع في صورة قسم من اقسام المنادى كما اذا كان مفردا
معرفه يضم واذا كان مضافاً او مشبهاً به ينصب واذا لم يقع في صورة قسم من اقسامه
كالنكرة فلا يأخذ حكمه ذلك القسم وجاز لك زيادة الالف في آخره لظاهر
التدابة على الكمال بمد الصوت وخص الالف من بين اختيها وان حصل مد الصوت
بهما ايضاً لانها اخف وزيادتهما اكثر منهما فان خفت اللبس اى التباس ذلك
اللفظ الخاص عند زيادة الالف بغيره عدلت من الالف الى حرف مد بحال حركة

آخر المندوب كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامك لا واغلامكاه
 لا لئلا يسه بندبة غلام مخاطب وقلت واغلامكموه في ندبة غلام جمع مخاطبين لا
 واغلامكماه لئلا يلتبس بندبة غلام مخاطبين فان قيل الجزء لازم للشرط والقول
 بواغلامك غير لازم لخوف الالتباس يجوز ان يقال في ندبة امة مخاطبة وامتكية لا
 امتكاه لئلا يسه بندبة امة مخاطبة قلنا ان الجزء محذوف وهو عدلت واما قلت
 فجزء شرط محذوف كما قال اشار اذا اردت الخ لان المراد بهذا القول العدول الى
 حرف مد سواء كان هذا القول او غيره و جاز لك الهاء اى الحاق الهاء في حال
الوقف لظاهر هذه المدات فان قيل اسناد الجواز الى الهاء غير صحيح لان الجواز
 يسند الى مقدور المتكلم وحدثه والهاء ليس من مقدوره وحدثه قلنا العبارة بخذ
 المضاف اى الحاق الهاء والالحاق من احداثه ولا يندب الا الاسم المعروف
 المشهور وان لم يكن علما ليعذر النادب في ندبة فان قيل ينقض بقولنا وامصبتاه
 لانه نكرة قلنا شهرة المندوب شرط في المتفجع عليه عما لا الوجودى وقولنا
 وامصبتاه وجودى فلا يقال وارجلة لعدم شهرة هذا اللفظ في مندوب
 خاص وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب والاعتراض والجواب كما مر
وازي الطويلة لان جواز الحاق الالف باخر المندوب واخر المضاف اليه للمندوب
 آخر المندوب واخر صفة المندوب ليس آخر المندوب لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة
 كلمة واحدة ولذا يحذف من المضاف علامة الاتهام والموصوف والصفة ليسا
 بكلمة واحدة ولذا الميحذف من بينهما علامة الاتهام خلافا لليونس فان عنده
 يجوز الحاق المدات باخر الصفة وله دليلان عقلى ونقلى اما العقلى لان اتصال
 الصفة بالموصوف انقص لفظا اكمل معنى من اتصال المضاف مع المضاف اليه
 لا اتحاد الذاتى فى الاول لا الثانى فلما جاز الحاق الثانى جاز فى الاول واما
 النقلى فان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمعتى الشا ميتستانه والجواب عنه
 ان منظور الخويين اتصال اللفظى لا المعنوى وهو موجود فى التركيب الاضافى
 لافى التوصيفى وعن النقلى انه شاذ او نقول هذا مثال الصفة لو كان جمجمتى
 بتشديد الياء اصله جمجمتين اضعف الى ياء المتكلم سقطت التون بالاضافة فالمضاف

والمضاف اليه موصوف والشامتينا صفة ولو كان بتحقيق الياء لكان مثالا للمضاف
والمضاف اليه اصله جسمتين سقطت النون بالاضافة الى الشامتينا فيكون اللاحق
في آخر المضاف اليه ويجوز حذف النداء عند قيام قرينة في جميع الاوقات
الا مع اسم الجنس اى الوقت كونه مقارنا مع نكرة قبل النداء سواء تعرف
بالنداء كيا رجل اولم تعرف كيا رجلا لان نداء النكرة لم يكسر مثل نداء العلم
فلو حذف منها حرف النداء لم يسبق الذهن الى كونها منادى والاشارة فلم يحذف
منه لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما
مد الصوت وتطويل الكلام والحذف يتنافى لهما فحذف حرف النداء من العلم
مع الابدال كلفظ اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اى يا يوسف
بقريته مقام الخطاب لان الخطاب يكون بالضمائر لا بالظواهر لان الظواهر كلها غوايب
ويكون بالغوايب بواسطة حرف النداء ولما لم يوجد فعلم انه محذوف وايضا لولوليركن
يوسف منادى يكون مبتدأ واعرض خبره والجملة الانشائية لا تقع خبرا لابتاويل
بعيد ويحذف من لفظة ائى لان هذه الصورة مختص بالمنادى اذا كان موصوفا بذى
اللام او موصوفا بموصوف ذى اللام فالاول نحو ايها الرجل والثاني نحو
ايها الرجل ويحذف من المضاف الى المعرفة نحو غلام زيد اقل كذا و من
الموصولات فهو من لا يزال محسنا احسن الى بقريته مقام الخطاب او بعدم
صلاحية الانشاء للخبير واما نداء المضمرات فتشاذ فلا يقال اياك لاجتماع الخطابين
في الضمير الخطاب والباقي محمول عليه فان قيل قد قلتم ان حرف النداء لا يجئ
من اسم الجنس فينتقض بليلى ومخنوق وكرا في قول امرأة امرئ القيس اصبر ليلى
وفي قول رجل واقع في الليل على نائم مستلق فحنقه وقال اقتد مخنوق وفي
رقية الصائدين الكروان اطرق كرا فان الليل والمخنوق والكروان اسماء اجناس
وحذف منها حرف النداء فاجاب المص بقوله وشن حذف حرف النداء
من اسم الجنس في قولهم اصبر ليلى اى مرصبا يا ليلى وفي قولهم اقتد
مخنوق اى يا مخنوق وفي قولهم اطرق كرا اى يا كرا وهى رقية يصيدون بها
الكروان وتماه اطرق كرا اطرق كرا النعام في القرى وفيه شن وذات ثلثه

حذف حرف النداء من اسم الجنس وتزجيم غير العلم وجعل المرخم اسماً
 برأسه وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازاً نحو **ألا يا سجدوا**
فأنقيل المثال لا يطابق المثل لعدم حذف حرف النداء والمنادى في الآية
 لان إلا بالتشديد مركب من ان المصدرية ولا النافية وادغم النون في اللام و
 الياء حرف مضارعة والمضارع منصوب بسقوط النون بان المصدرية قلنا في الآية
 قرأتان قروية بتشديد آلا وقرأة بتحقيق آلا فالمثال بناء على قراءة التحفيف على
 انه حرف تنبيه ويا حرف النداء والمنادى محذوف اى يا قوم واسجدوا
 مقصود بالنداء والقرينة بالحذف امتناع دخول حرف الفعل **الثالث**
 من المواضع التى وجب فيها حذف ناصب المفعول به فيها ما اضمحل
 اى مفعول به قدّر عامله **فأنقيل** ان اريد من كلمة ما مفعول به يلزم حمل غير
 الموضع على الموضع لان الثالث صفة للموضع وان اريد بها الموضع فيصح الحمل
 لكن يلزم خلو الصلة عن عائذ الموصول لان الضمير في قوله قدّر عامله راجع الى المفعول
 به لا الى الموضع قلنا كلمة ما عبارة عن المفعول به والمضاف محذوف اى موضع ما
 اى موضع مفعول به **فأنقيل** ان اريد من كلمة ما المفعول به فيلزم تعريف الاخص
 بالاعم وهو قوله كل اسم الخ فلا يكون مانعاً عن دخول الغير لصدق التعريف على
 المفعول في قولك يوم الجمعة صمت فيه لانه اسم عدة فعل الخ مع انه ليس مفعولاً
 به وان اريد بكلمة ما المفعول مطلق يلزم الخروج عن البحث لانه في المفعول به
 لا في مطلق المفعول وايضاً لا يصح عدة من المواضع التى يجب فيها حذف ناصب
 المفعول به قلنا انها عبارة عن المفعول به والمراد بالاسم المفعول به من قبيل
 ذكر الاعم وارادة الخاص فيكون مانعاً عن دخول يوم الجمعة صمت فيه أو نقول
 انها عبارة عن المفعول مطلقاً والبحث عنه وعدة من المواضع التى يجب فيها حذف
 الناصب للمفعول باعتبار بعض الافراد على **شرطية التفسير** **فأنقيل**
 الشرطية وزن فيعل وهو اَمَّا بمعنى فاعل او مفعول فللاول يكون شارطة وهو غير موجود
 والثاني يكون مشروطة فيلزم فساد المعنى اذ كلمة على بنائية فيكون المعنى تقدير
 العامل بناء على المشروط بل هو بناء على الشرط اذ المشروط ههنا هو التقدير فيلزم

الاتحاد بين المبني والمبني عليه قلنا الشريطة ههنا بمعنى الشرط بقريئة قول الخوئين
 في هذا المقام اضمرا عامله على شرط التفسير فان قيل فنع هذا اضافة الشريطة
 الى التفسير لعدم المغاثرة بينهما وبين المضاف والمضاف اليه لا بد من المغاثرة
 قلنا المغاثرة لازمة بينهما في الاضافة اللامية وههنا بانية فالمضاف اليه هو التفسير
 بيان للمضاف وهو الشرط فيكون المعنى اضمرا عامله بناء على شرط هو تفسيره بما بعده نحو
 زيد اضرية وانما لم يقل ابتداء ضربت زيدا مع انه اصل غير محتاج الى الحذف ولا
 الى التفسير قلنا اختار المتكلم الحذف اولا ثم التفسير ثانيا ليحصل في الكلام
 التفصيل بعد الاجمال لان ذكر الشيء اولا اجمالا ثم التفسير ثانيا اوقع في الذهن من
 ذكره اولا تفسيره وانما لم يقل ضربت زيدا اضرية بابقاء العامل الاول احترازا عن
 الجمع بين المفسر والمفسر لان المفسر يقال لما رفع الابهام ولا يهام بدون الحذف
 فان قيل ينقض بقولنا جائئ رجل اي زيد فقيه جمع بين المفسر والمفسر قلنا
 الجمع بينهما ممتنع اذا كان الابهام حاصل من الحذف وفي مادة النقض حاصل
 من ذكر رجل وهو غير ممتنع فان قيل ينقض بقوله تعالى ان رأيت احد عشر
 كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين فانه في الآية الكريمة جمع بينهما
 فعلم انه غير ممتنع قلنا الجمع ممتنع بينهما اذا كان المفسر مفسرا محضا وهو
 الذي اوتي بعد تمام الجملة الاولى كضربة في قولك زيد اضرية وههنا اني
 بالفعل الثاني قبل اتمام الجملة الاولى لان لي ساجدين من متعلقات الجملة
 الاولى يانه مفعول ثان لرأيت الاولى وهو ما اضمرا عامله على شريطة التفسير
 كل اسم بعد فعل او شبهه سواء كاتبة الفعل مع الاتصال بالاسم
 نحو زيد اضرية او غير متصل به بل كان جزءا الكلام الذي وقع بعده فلا
 يخرج عن التعريف فهو زيد اضرية وزيانت ضاربه مشتغل ولم يقل
 مشتغل تشنية الموصوف وهو الفعل او شبهه لان المراد بالمتعد با واحد الاثرين
 لا مجموع الاثنين فيصير افراد الصفة وافراد الضمير عنه ان العمل في ذلك
 الاسم بضمير اء بعمل الفعل في ضمير ذلك الاسم او في تعلقه الاسم
 فان قلت ان المشتغل معنيين حقيقي ومجازي فان اريد منه المعنى الحقيقي

وهو التسليط فيصح تعديته بالماء لا بعن لان الباء صلة التسلط عن وان اريد
 منه المعنى المجازى وهو الا عراض والفراغ ففعل العكس واريد منه كلاهما فيلزم
 الجمع بين الحقيقة والمجاز قلَّت الجمع بين الحقيقة المجاز ممتنع بان القرينة
 وجائز مع القرينة وههنا وجد القرينة عليهما وهي صلها بمحيث لوسط عليه
 اى على عمل ذلك الاسم مجرد رفع ذلك الاشتغال فانقلبت التعريف غير مانع ليدخل المبتدأ
 فيه في مثل زيد ضربته لصد التعريف عليه لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره ولو
 سلط عليه لنصب لانه فعل متعدي مع انه مبتداء قلَّت المراد بالتسليط بمجرد رفع ذلك
 اشتغال بان المانع من العمل في ذلك الاسم ذلك التسلط لا غير والمانع عن العمل ضربته
 في زيد امور ثلاثة التسلط بالضمير وعمل عامل المعنوى ورفع اى فلا يكون ما اضم
 عامله هو اى احد الامرين الفعل او شبهه بعبئته واد التأكيد بالمنفصل ولم يكتف
 بالضمير المستتر في سلط ليصم عطف او مناسبة المستتر او مناسبة سواء كان بالتزادف
 او اللزوم لنصبه اى لنصبه هذين الامرين ذلك الاسم على المفعولية فقول المصطلح
 اسم جنس شامل للمحدود وغيره وقوله بعده فعل او شبهه خرج به نحو زيد ابوك قوله
 مشتغل بضميره اختراز عن نحو زيد اضربت فانه مفعول مقدم ولا يكون ما اعظم له لعدم
 الاشتغال بالضمير وبقيده مجرد ذلك الاشتغال خرج زيد ضربته المانع فيه امور ثلاثة كما
 عرفت وبقيده لوسط خرج نحو زيد ذهب به اذ لوسط عليه ذهب او مناسبة لا ينصب كما
 ستعرف وبقيده المفعولية لما فرغ من التعريف شرع في الامثلة فقال نحو زيد اضربته
 فانقلبت المثال لتوضيح المثل والتوضيح يحصل بمثال واحد فلا حاجة الى تعدد المثال
 قلَّت التعدد باعتبار تعدد المثل لان الفعل الواقع بعد الاسم لا يخلوا اما ان يكون مشتغلا
 بالضمير او المتعلق فان كان مشتغلا بالضمير فاما ان يكون مع تقدير تسليط الفعل بعبئته
 او مناسبة بالتزادف او اللزوم وان كان مشتغلا بالمتعلق فاما مع تقدير تسليط الفعل
 بعينه او مرادفه او لازمه فالجموع ستة امثلة لكن اورد للمشتغل بالضمير ثلاثة امثلة
 ولما لم يتصور في المشتغل بالمتعلق الا تسليط الفعل المناسب باللزوم فالجموع اربعة
 فانقلبت المشتغل بالمتعلق موخر في الاجمال عن الضمير فينبغي ان يؤخر مثاله عن
 امثلة الضمير في التفصيل قلَّت قد مر زيد اضربت غلامه على زيد احببت عليه

ليقع الافعال المعلومة مقدمة على المجهول فحوزيد اضربت مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تسليط الفعل بعينه لان الاصل في المحذوف ان يكون من جنس المفعول ولا يلزم خلاف المفروض وزيد مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط الفعل المناسب بالتراذف وهو جاوزت لان مررت بعد تعديته بالباء مرادف بجاوزت ولم يسلط بنفسه لان مررت لازم لا يعمل النصب ولم يتعد بالباء ايضاً لانه يعمل الجوراء النصب ولم يسلط مناسبه بالزوم وهو مشيت لانه لازم ايضاً لا يعمل النصب وزيد اضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق مع تقدير تسليط الفعل المناسب بالزوم وهو آهنت لان ضرب الغلام يستلزم اهانة السيد ولم يسلط بعينه مع ان الاصل في المحذوف ان يكون من جنس المفعول ولم يسلط المرادف وهو آلمت أو وجعت زيد الشلا يلزم خلاف المفروض وزيد احببت عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط الفعل المناسب بالزوم وهو لا يست لان حبس الشيء على الشيء يستلزم ملابسة المحبوس مع المحبوس عليه ولم يسلط بنفسه ولا المرادف وهو قيدت وسكنت لانه مجهول لا يعمل النصب ينصب زيد في هذه الامثلة بفعل مضمير يفسر ما بعده اي ضربت تفسير لضمير المفعول لا للفاعل وهو كلمة ما يعنى ان الفعل المفسر الناصب لزيد في زيد اضربة ضربت المقدار وجاوزت يعنى ان الفعل المفسر الناصب لزيد في زيد اضربت غلامه آهنت المقدار ولا يست يعنى لفعل المفسر الناصب لزيد في زيد احببت عليه لا يست المقدار فانقلت ان ما اضمر عامله من المنصوبات وجوباً فلا يعجز فيه الصور الخمس ما سوى وجوب النصب قلت هذه الصور الخمس جار في الاسم الذى وقع في مظان الاضمار على شرطية التفسير لا في ما اضمر عامله على اليقين وهو ما وقع بعد حرف الشرط او التحفيض والمواضع الاخر تفهم ان يكون الاسم مبتدأ او ما اضمر عامله فالاسم الذى وقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اماً واجب الرفع او واجب النصب او مختار الرفع او مختار النصب او مستوى الامرين والى هذه الصور الخمس اشار المص فقال ويختار الرفع في الاسم الذى وقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير بالابتداء فانقلت الباء للاستعانة والابتداء عبارة عن العامل المعنوى وهو عامل في المبتداء

والخبر كلاهما فيكون الرفع في الاسم المذكور على الخبرية والامرئة لك لان الاسم المذكور اما منصوب على انه ما اضرع امله او مرفوع على انه مبتداء قُلْتُ الباء للسببية والابتداء مصدر مبني للمفعول اى بسبب كونه مبتداء عند عدم قرينة خلافة اى الرفع وهو النصب مثل زيد ضربة فَاَنْقَلَت لا يطابق المثال المثل لانه ما يكون عدل قرينة النصب وفي المثال المذكور وجدت قرينة النصب والرفع كلاهما اما قرينة الرفع في زيد تجردة عن العوامل اللفظية واما قرينة النصب وجود ماله صلاحية التفسير قُلْتُ المراد بعدم القرينة عدم قرينة مرجحة للنصب واما قرينتي الصحة فموجود وهو التجرد للرفع ووجود ماله صلاحية التفسير للنصب فمضى لم يرجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامة من الحذف او يختار الرفع عند وجود القرينة المصححة والمرجحة من الجانبين لكن القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اس من قرينة مرجحة للنصب كما اذا دخل على الاسم المظاني مقارنة مع فعل غير الطلب بان لا يكون الفعل المشتغل عنه انشائيا لانه لو كان انشائيا فيختار النصب نحو اما زيد افاضربه لانه لو كان مرفوعا فما بعده خبره والانشاء لا يقيم خبرا الا بتاويل بعيد اى مقول في حقه اضر به فحولت القوم واما زيد فاكرمه فالقرينتان المصححتان التجرد ووجود ماله صلاحية التفسير والقرينتان المرجحتان عطف الفعلية على الفعلية مرجحة للنصب ودخول اما قرينة مرجحة للرفع وهذه القرينة اقوى من قرينة النصب لان عطف الاسمية على الفعلية كثير شائع ودخول اما على الفعل قليل نادر لانها لا يقيم بعدها غالبا الا المبتدأ واذا اى مثل اما اذا دخل على الاسم المظاني الكائنة للمفاجآت في كونها اقوى قرائن الرفع من النصب والمفاجآت ملاقات الشيء بالشيء بدون شعور احد هما بالآخر مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمر فعطف الفعلية على الفعلية قرينة مرجحة للنصب واذا المفاجآتية قرينة مرجحة للرفع وهو اقوى من قرينة النصب لان عطف الاسمية على الفعلية كثير شائع على تقدير الرفع ودخول اذا المفاجآتية على الفعلية على التقدير النصب قليل نادر فان قلت ان الرفع بعدا يقتضى جواز النصب بعدا والنصب بعدا غير جائز لعدم مرجحة وقوع

الفعل بعدة بدليل قول المصنف في بحث الظروف وتلزم بعد اذ المفاجات الاسمية قلت المراد باللزوم غلبة الاسمية بعدها كَأَنَّ لُغْبَةَ الاسمية بعدها اطلاق اللزوم عليها فلاينا في معها النصب ولما فرغ المص من بيان مواضع اختيار الرفع في الاسم المظاني شرع في بيان مواضع اختيار النصب وهي ثمانية فقال ويختار النصب في الاسم المظاني بالعطف الباء للسببية اي بسبب عطف جملة التي وقع الاسم المظاني فيها على جملة فعليه مقدمة للتناسب مفعول له بظهور الامر من القسم الاول اي لحصول رعاية التناسب بين الجملتين المعطوفية والمعطوفة عليها في كونها فعليتين لان التناسب بين الجملتين امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة والوجوب نحو خرجت فزيد القية فان قلت قد وجدت قرينتي صحة الرفع وهو التجريد وصحة النصب وهو وجود ماله صلاحية التفسير وايضا وجدت القرينتان المرجحتان لهما عطف الفعلية على الفعلية مرجحة للنصب والسلامة عن المحذف مرجحة للرفع والمتساويتان اذا تمازضا فتساقتا فلا يكون هذا المثال من مواضع اختيار النصب قلت نعم بوجود القرائن لكن القرينة المرجحة للنصب اقوى من الرفع لان المحذف وان كان خلاف الاصل لكنه كثير غير مكروه والمخالفة بين الجملتين في الاسمية والفعلية مكروه وان كان جائز او بعد حرف النفي اي ويختار النصب في الاسم المظاني اذا وقع بعد حرف النفي فهو ما زيد اضربه ولا زيد اضربه ولا عمرا وان زيد اضربه الاتاديا فان قلت لم ولما ولكن من حروف النفي ولا يصح اختيار النصب فيما بعدها قلت المراد من حروف النفي ما ولا وان وليس المراد لم ولما ولن لانها من العوامل المضاع ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل فيعمل في احد معمولين وهو المذكور الاصل وبعد حرف الاستفهام همزة كانت بلا استقباح او هل بلا استقباح مثال الهمزة ازيد اضربه ومثال هل مثل هل زيد اضربه وانما كان دخول الهمزة بالاسم وان كان بعد الاسم فعل غير مستقيم كالهمزة قوى في الاستفهام لا يراد منها معنى غير الاستفهام فهي اعم من هل فيدخل في ما يدخل هل ولا يدخل هل وآما هل فليس قويا في الاستفهام لانها قد يراد

منها معنى قد للتحقيق نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى وقدم خواص
 الفعل فهل ايف من عواشق الفعل فلا يدخل على اسم بعده فعل لان هل يقتضى
 تغايق الفعل فلا يتسلى بالاسم وان دخل بالاسم فيقيم وبعد اذا الشرطية
 الدالة على المجازاة في الزمان اى الشرط والجزاء نحو اذا عبد الله تلقى فأكرمه
 وفي ما قبل الامر والنهى وانما قدر كلمة ما مع قبل لان النصب انما يكون في
 الاسم المظاني لا في الامر والنهى لكن يرد على هذا التقدير حذف الموصول مع
 بعض اجزاء الصلة وهو قبل وبقاء البعض وهو الامر والنهى وهو غير جائز
 لان الصلة موصلة للموصول ولا يجوز حذف بعض البوصلة وايضا يبق المضاف
 اليه بعد حذف المضاف على اعراب المضاف واعراب المضاف وهو النصب
 في قبل لم يجز في الامر والنهى بل بقی على جره قلنا ان كلمة ما موصوفة
 صفة قبل المضاف اليها لما منع وهو انجرار في نحو زيد اضربه زيد الاقتربه
 اذ هي اى المواضع المذكورة من قوله بعد حرف النفي الى آخره مواقع الفعل
 هذا علة لاختيار النصب فانقلبت لما كانت المواضع المذكورة مواقع الفعل
 فينبغي ان يجب النصب ليقع الفعل فيها قلنا ان المراد ان وقوع الفعل فيها
 اكثر واغلب فلا ينافى الرفع على القلة ليقع الاسم فيها اما حرف النفي فموضع
 الفعل لانه ينفي الفعل لا الذات فدخوله بالفعل اولى من الاسم سواء كان الفعل
 لفظا او تقديرا اما حرف الاستفهام والشرط يدلان على التردد والتشكك وهما
 في الافعال لا في الاسماء واما قبل الامر والنهى لانه لو لم يقدر الفعل في زيد
 اضربه فبقى مرفوعا على الابتدائية وما بعده خبره والانشاء لا يقع خبرا الا
 بتاويل بعيد وكذلك يختار النصب في الاسم المظاني عند خوف لبس
 المفسر بالصفة مثل انا كل شئ خلقنا لا بقدر فانقلبت لا يلزم
 الالتباس لان المفسر وهو خلقناه في حال نصب الاسم فلا يحتمل الصفة لكل شئ
 وصفية خلقناه في حال الرفع فلا يحتمل المفسر والتوكيد لا يحتملها معا فكيف يلزم
 الالتباس قلنا المراد بالمفسر الخبر اى يلزم الالتباس بين الخبر والصفة حال رفع
 الاسم لان كل شئ اذا كان مرفوعا يحتمل ان يكون خلقناه خبرا لكل شئ فيكون معنى

الآية كل شئ مخلوق لله وهذا المعنى المقصود ويحتمل ان يكون خلقناه صفة لكل شئ
 وبقدر باعتبار المتعلق خبره فيكون المعنى كل شئ مخلوق لنا كاشن بقدر رقى هذا التوضيف
 توهم بعض الاشياء غير مخلوق لله كما هو المذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية
 للعباد كالصوم والصلوة في الخير والربوا والسرقه والزنى في الشر فانهم يقولون ان العبد
 خالق لها لثلا يلزم نسبة القبح الى الله تعالى في افعال قبيحتهم والله تعالى منزلة عن نسبة
 القبح قلنا على مذهبهم يلزم تعدد الخالقين والخالق واحد للخير والشر ولا يلزم القبح
 لله تعالى في تخليق الشر لان القبح في الكسب لا في التخليق والكاسب للشر هو العبد
 فلما كان في رفع كل شئ احتمال معنى الصحيح بتقدير خبرية خلقناه واحتمال المعنى
 الفاسد بتقدير صفتية خلقناه والنصب خال عن احتمال معنى الفاسد لان في النصب
 الحكم على مخلوقية كل شئ لله فيكون النصب ادق من الرفع فانقلبت لما كان المراد
 من المفسر الخبر لم اطلق المفسر على الخبر قلت لان المفسر مبحوث بالبحث والخبر
 خير مبحوث بالبحث والعلاقة ان ذات خلقناه خبر في حال الرفع يكون مفسرا في
 حال النصب فانقلبت ينبغى ان يكون النصب واجبا اذا احتراز من الالتباس
 واجب قلنا ههنا خوف اللبس لاعين اللبس اذا الخبر يوافق المقصود والصفة لا يوافق
 فلا تكون مساوية مع الخبر وليستوى الامر ان اى الرفع والنصب فانقلبت
 فعلى هذا يلزم توارد الحركتين المختلفتين على محل واحد وهو الاسم المطاني قلت
 الاستواء في الاختيار لا في الوجود فللتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل
 زيد قام وعمر اكرمته فانقلبت اضافة مثل الى الجملة اما الامة واما بانية
 واما ظرفية فعلى الاول يدخل مثله وهو قوله تعالى والشمس تجري لمستقر لها والقد
 قدرنا ولا يخرج المضاف اليه وان كان الثاني فعلى العكس لان المضاف داخل في الامة
 دون المضاف اليه وعلى العكس في الثاني وان كان الثالث فيقتضى الظرفية وهى
 معدومة قلنا المراد بهذا التركيب ما وقع الاسم المطاني فيه وعطف ذلك التركيب
 الواقع الاسم المطاني فيه على جملة ذات وجهين اسمية خبرها فعل اى اسمية
 باعتبار الكبرى وفعلية باعتبار الصغرى فيتناول هذه القاعدة للمضاف والمضاف
 اليه كليهما في الرفع تكون الجملة معطوفة على الكبرى فيحصل التناسب بين الجملتين

في الفعلية فأنقلبت النصب غير صحيح اذ بتقدير النصب يعطف على الصغرى والصغرى
 مشتمل على ضمير راجع الى المبتدأ وليس في المعطوفة ضمير يرجع الى المبتدأ قلنا بتقدير
 العطف على الصغرى العائد محذوف في المعطوفة تقديره وعمرا اكرمة عندها اوفى دارة
 فان قلت السلامة من المحذوف مريحة للرفع فينبغي ان يكون هذا التركيب من
 صور اختيار الرفع قلنا ان النصب يرجمه قرب المعطوف عليه على تقدير النصب
 فيكونان مستويان اذ القريبتان المتساويتان اذا تعارضا فتسا قطا فأنقلبت
 لا تفاوت في القرب والبعد بين الصغرى والكبرى لانهما كل منهما بميم قام
 قلنا عدم تناولتهما باعتبار المنتهى لان منتهيهما الميم واما باعتبار المبتدأ فالصغرى
 اقرب من الكبرى لان مبتداء الكبرى الزاء في زيد ومبتداء الصغرى القاف في
 قام والقاف اقرب من الزاء الى المعطوفة ولما فرغ من مواضع اختيار النصب شرع
 في مواضع وجوب النصب فقال ويوجب النصب في الاسم المضاف بعد حرف
 الشرط والمراد به ان ولو كان اما ايضا من حروف الشرط لكنه حكمه ما سبق من
 اختيار الرفع مع غير الطلب والنصب مع الطلب وبعد حرف التحضيض وجوب
 دخولهما على الفعل تحقيقا او تقديرا نحو ان زيد اضربه ضربه والازيد
 ضربه ولما فرغ من مواضع اختيار الرفع والنصب وجوب النصب شرع
 في مواضع وجوب الرفع فقال وليس مثل ازيد ذهب به منه اى من باب
 الاضمار على شريطة التفسير لانه وان صدق عليه جزء الاول من التعريف
 بانه اسم بعد فعل مشتغل بالضمير وايضا وقع بعد حروف الاستفهام فيكون
 مختار النصب لكنه لا يصدق عليه جزء الثاني من التعريف وهو بحيث لو سلب
 الخ يعنى شرط الاضمار ان يكون الفعل بعد الاسم ممكن التسليط وذهب
 به لانه لا يعمل النصب وان سلب مع الباء لا يعمل النصب ايضا بل يصير
 مجرورا فأنقلبت ذهب بعد تعديته بالباء بمعنى همزة الإفعال فينبغي ان يسلب
 اذهب فيكون التقدير اذهب زيد ذهب به قلنا مرادف ذهب به مع الباء
 اذهب بصيغة المجهول وهو لا يعمل النصب ايضا فان قلت فليقد رمت
 ذهب به بالزوم وهو اذهب بصيغة المعلوم فيكون التقدير اذهب احد زيد

لان المعلوم لازم للمجهول او يقدر بيلابس تفديرة بيلابس زيديا احد بالذهب
 به او بيلابس زيديا الذهب به و بيلابس لازم للذهب به لان اذهب المذهب المذهب
 يستلزم ملاسته اذهب المذهب مع المذهب فلما صح هذان الازمان فلا ي
 وجه جعل هذا التركيب من مواضع وجوب الوقع قلنا الشرط في المفسر المفسر
 اتحاد المسند اليه لذهب به الجار والمجرور والمسند اليه للمفسر احد او الذهب
 به فالرفع القاء جزاء للشرط المحذوف اى واذا لم يكن من باب الاضمار فرفع
 زيد واجب على الابتدائية ونصبه غير جائز بالمفعولية فلا يكون مختار النصب
 لوقوعه بعد الاستفهام وكن اى مثل ازيد ذهب به في عدم كونه من باب
 الاضمار على شريطة التفسير قوله تعالى كل شئ فعلوه في الزبر اى في
 صحائف اعمالهم فلا يريد ان الزبور اسم للكتاب المنزل على داود عليه السلام
 وهو كتاب واحد فلا يصح جمعية فاجاب الشارح ان الزبور ههنا جمع باعتبار
 معنى الصحائف لا علم للكتاب وليس كل شئ من باب الاضمار لان الشرط
 فيما اضمر عامله ان يكون الفعل بعد الاسم ممكن التسليط عليه ولا يمكن التسليط
 ههنا لانه صار التقدير فعلوا كل شئ في الزبور فقوله في الزبور لا يخلو اما متعلق
 بفعلوا فسد المعنى قطعا لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم بل هي
 محلا لفعل كرام الكاتبين اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشئ فيلزم
 المحظورين الفصل بين الموصوف والصفة بالمفتقر وفوت المعنى المقصود اذا
 المقصود ان كان كل شئ مفعول لهم كائن في الزبور وهذا المعنى يحصل اذا
 كان كل شئ مبتداء مرفوع والجملة الفعلية بعده صفة والجار والمجرور في
 محل الرفع خبره وهذا المعنى موافق لقوله تعالى لا يعاد ر صغيرة ولا كبيرة
 الا احصيا وقوله تعالى كل صغير وكبير مستطردان نصب لغات المعنى
 المقصود اذ يصير المعنى ان كل شئ كائن في صحائف اعمالهم مفعول لهم
 لانه جازان يكون في صحائف اعمالهم شئ ليس مفعولا لهم يكتب بسم الله في راس
 الصحيفة كزمننا كتب بسم الله الرحمن في راس كتبنا فان قلت قد تقر فيما
 سبق ان الاسم المظاني اذا وقع قبل الامر يختار النصب فيه فالظاهر ان قوله

تعالى الزانية والزاني فأجلدوا كل واحد منهما من هذا القبيل اذ الزانية والزاني
وقع في مظان الاضمار والفعل الواقع بعده مشتغل بالمتعلق وهو كل واحد منهما
ولو سلب عليهما يقال اجلدوا الزانية والزاني لنصبهما على المفعولية مع ان القراءة
اتفقوا على دفعهما قلنا هذه الآية قد خرجت من قاعدة الاضمار لحيلة النجات
اذ لم تحلوا للاخراج من الاضمار يلزم اتفاق القراءة على وجه غير
مختار وهو الرفع فقال في بيان الجملة ونحو الزانية والزاني فأجلدوا كل
واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبطه بمعنى الشرط فأنقيل ان قوله
ونحو مبتدأ الفاء مبتدأ ثان وقوله بمعنى الشرط باعتبار المتعلق وهو مرتبطه
خبر المبتدأ ثان والجملة خبر المبتدأ الاول وليس فيه عائد فاجاب ان العائد
محذوف وهو فيه ومعنى الربط ان تجعل الفاء مدخولها مربوطا معلقا
بالشرط القبلي ان وجد يوجد فمبتدأ ثم فَعِدَمَ وازدادة المعنى الى الشرط
بيانية فالمعنى ان وجد الزاني فوجد المجلد وان لم يوجد الزاني وهو السبب فلم
يوجد المجلد وهو السبب عند المبرد فان قلت معنى الشرط هو سببية
الاول للثاني او تعليق الثاني بالاول وهذا المعنى يقتضي ادوات الشرط ولم
يوجد ههنا لا اسماء الشرط ولا حروف الشرط فكيف تكون الفاء مرتبطة
بمعنى الشرط قلنا ان اللام في الزاني والزانية مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط
واسم الفاعل الذي هو صلة كالشرط في السببية والخبر كالحزب السببية بمعنى
الداخلية على الخبر الدالة على تلك السببية مرتبطة بمعنى الشرط في السببية الفاء
لا يعمل فيما قبل الفاء والشرط فيما اضمرا عامله ان يكون ما بعد الاسم ممكن
التسليط عليه فأنقلبت هذه القاعدة منتقضة بقوله تعالى واما اليتم فلا
تقهر واذا جاء نصر الله فسيح وربك فكبر وثيابك فطهر ففي كل هذه المواضع
المواضع ما بعد الفاء عامل فيما قبل الفاء فليكن هذه الآية ايضا من قبيل
هذه الآي وليكن ما قبل الفاء معمولا لما بعد الفاء منصوبا به ممكن التسليط
قلنا ما بعد الفاء لا يعمل في ما قبل الفاء اذا كانت الفاء سببية غير زائدة
واقعة موقعها في داخلية على الجزاء غير مقدم عليه من معولاة لغرض كما في

هذه الآية واما في مواد النقص ليس مثل هذه الفاء اذ الفاء في فسخ زائدة
ليست سببية وفي البواق غير واقعة موقعها اذ معمول مدخلها قدم عليها
لفرض وهو الفصل بين آلتى الشرط والجزاء في الاول والحصر والاختصاص
في الاخرين لان تقديم ما حقه التاخير يفيد الحصر والاختصاص أو الآية
جملتان عند سيبويه **فانقلت الشرط والجزاء في قول المبرد** المذكور
ان ايضا **جملتان قلنا** المراد بالجملتان في قول سيبويه الجملتان المستقلتان
والشرط والجزاء غير مستقلتين بل احدهما مرتب على الآخر فاقبل كيف
قال سيبويه الآية **جملتان بل الزانية والزاني المعطوف والمعطوف عليه مبتداء**
فاجلدا وخبره فيكون جملة واحدة قلنا المعطوف والمعطوف **مبتداء محذوف**
المضاف وخبره ايضا محذوف فتقديره وحكم الزانية والزاني فيما سيتلى عليكم
وقوله **فاجلدا** واجملة ثانية **أوردت** لبيان الحكم الموعود وجزء الجملة لا يعل
في جزء جملة أخرى فلا يكون الآية داخلية في باب الاضمار على شريطة التفسير
لا متناع التسليط **والا فانقلت الفاء في قوله** فالتحذير جزائية يقتضى الشرط القيل
وما تقدم هنا الا وهو حرف استثنائية قلنا الا ليست حرف استثناء بل
هو مركب من **ان الشرطية** ولم **المجدية** وفعل الشرط محذوف فالتقدير وان
لم تكن الفاء بمحض الشرط كما هو مذهب المبرد او لم تكن الآية **جملتين** كما هو
مذهب سيبويه فتكون الآية داخلية في قاعدة النصب بالاضمار فالتحذير فيها
حينئذ النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء بالرفع فيهما الموضع الرابع
من المواضع التي يجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير اي موضع التحذير
فالعبرة بحذف المضاف فلا يرد ان التحذير ليس بموضع فيلزم حمل غير الموضع
بالموضع وانما يجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو قرينة
وسد المسد في القسم الاول هو المعطوف وفي القسم الثاني تكرار المحذوم منه
فالاول معمول نائب الفاعل المحذوف بمعاونة التكرار فانقلت التكرار
بيننا ضيق الوقت قلنا الثاني شئ آخر والتكرار ليس لاعين المطلوب والمنصوح
وهو اي التحذير في اللغة هو يفت شئ عن شئ وتبديد شئ عن شئ فانقلت هو

مبتدأ و معمول صفة موصوف محذوف اى اسم معمول خبره والخبر محمول
 على المبتدأ ولا يصح الحمل ههنا لانه يلزم حمل الذات على صرف الوصف قلنا
 العبارة محمولة على الاستخدام وهو ما يكون لشيء معنيان يراد احدهما بذكر اللفظ
 الصريح والآخر بارجاع الضمير اليه فللتحذير معنيان لغوي وهو المعنى المصدرى
 تخويف شيء عن شيء وتبعيد شيء عن شيء واصطلاحى منقول عن ذلك المعنى المصدرى
 اى تخويف شيء عن شيء وتبعيد شيء عن شيء واصطلاحى منقول عن ذلك
 المعنى المصدرى وصار اسما للمفعول بتقدير بعد اواتق فالحمل باعتبار المعنى
 الاصطلاحى معمول اى اسم عمل فيه التصب خرج به ضمير اتق لانه
 مرفوع بالمفعولية خرج به الطريق الطريق اذنيًا لانه منصوب على التمييز
 فانقلبت هو مبتداء معمول خبره ولا يصح الحمل لان التحذير هو اسم
 المفعول بعد اواتق والمعمول عبارة عن اثر العامل وهو الحركة قلنا
 المراد بالمعمول هو المعمول فيه فحذف فيه كما حذف في المشترك فيه
 ويقال المشترك ويقال في المفرغ فيه المفرغ بتقدير اتق فانقلبت
 المحذر او المحذر منه معمول لاتق مقدرا لا لتقدير اتق فينبغي ان يقول
 باتق بدون قوله بتقدير قلنا هذا العبارة محمول على القلب اى باتق مقدرا
 خرج به اتق الطريق الطريق بذكر اتق لانه ليس تحذيرا تحذيرا أما
 منصوب على المفعول المطلق والعامل محذوف اى حذر ذلك الاسم المعمول
 تحذير اى للتحذير والجملة على كلا التقديرين صفة لذلك الاسم المعمول
 مما بعده اى مما بعد ذلك الاسم المعمول او ذكر المحذر منه مكررا
 فانقلبت المستتر في ذكر فاعله والمحذر منه مفعوله والمستتر يقتضى المرجع و
 لا مرجع ههنا قلنا انه على صيغة المجهول مسند الى المفعول فلا ضمير فيه فانقلبت
 ان او حرف عطف يقتضى المعطوف عليه ولم يوجد ههنا قلنا ان ذكر المحذر منه
 معطوف على حذر او ذكر المقدّر فان قلت العطف على ذلك المقدّر غير
 صحيح لان المعطوف في حكم المعطوف عليه والمعطوف عليه صفة لاسم
 فالمعطوف عليه مشتمل بالعائد الى الموصوف والمعطوف غير مشتمل قلنا

المعطوف ايضا مشتمل على العائد اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا لكنه وضع الظاهر موضع المضمير لغرض وهو ان التحذير في النوع الثاني هو المحذر منه لا المحذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف اياك في المثالين اسم عمل فيه النصب على المفعولية بتقدير بعد محذر مما بعده فانقلبت الظاهر ان المثال الاول مثال الاول نوعي التحذير والثاني للثاني والثاني للثاني غير صحيح لان التحذير في النوع الثاني محذر منه مكررا واياك محذر لا محذر منه ولا مكررا قلنا هذا ان مثالان الاول نوعي التحذير وهو المحذر وورد مثالين بنوع مع ان التوضيح يحصل بمثال واحد لان التحذير اذا كان محذرا فلا بد من ذكر المحذر منه بعده لا يفاظ الغافل فالمحذر منه اما اسما صريحا كالاول او تاويلا كالثاني فانقلبت الاسد معطوف على اياك والمعطوف في حكم المعطوف عليه والمعطوف عليه محذر فالمعطوف كذلك فلا يوجد المحذر منه قلنا ان المحذر منه محذوف وهو من الاسد بقريضة قوله والاسد اذ التقدير ومعناه بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك ثم حذف بعد لضيق الوقت وحذف النفس لعدم الاحتياج وابدل ضمير المتصل بالمتفصل لعدم ما يتصل به وحذف من الاسد من اجزاء المعطوف عليه اكتفاء بقوله والاسد في اجزاء المعطوف وحذف من نفسك في اجزاء المعطوف اكتفاء باياك في المعطوف عليه فبقى اياك والاسد فانقلبت ان التحذير اى لا اسم المحذر في المعطوف عليه النفس وتحذيره مسلم وفي المعطوف الاسد وحذف الارب و تحذيرهما غير مسلم لان تبعيد النفس من الاسد مقدور الانسان وتبعيد الاسد من النفس غير مقدور الانسان قلنا الاسد والمحذف في جانب المعطوف والمعطوف عليهما جميعا المحذر منه لان هذا التركيب في الاصل بعد نفسك من الاسد وبعد نفسك من الاسد بالتكرار ولما كان التكرار شنيع فقلب في اجزاء المعطوف ونقل المحذر الى موضع المحذر منه وصار مدخول من ونقل المحذر منه الى موضع المحذر وجعل مدخول

الواو فصار بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وحذف الارب هو ضرب
الارب بالعصا في المحرم قاله عمر للمحرم وانما هي عنه لانه
يقتله فلا يحل له والطريق الطريق مثال الثاني نوعي التحذير والعامل المحذوف
اتق تقديره اتق الطريق الطريق ثم حذف اتق لضيق الوقت لوجود قرينة هو النصب
و سد المسد هو المفعول بمعاونة التكرار ثم اعلم ان المصنف قد قال بتقدير اتق
وتقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لازم لا يقتضي المفعول ولا يعمل
النصب وعمله في النوع الثاني لانه من باب الحذف والايصال وهو ان يتعد
الفعل اللازم بواسطة حرف الجر ثم حذف حرف الجر مع بقاء اثر التعدية
ويوصل الفعل بالمفعول وهو المجرور بعد حذف الجر ايضا ولا يمكن حذف
حرف الايصال في النوع الاول لانه مسموع في الثاني فلا يقاس عليه غيره و
لانه لو كان من باب الحذف والايصال في الاول لصار التقدير بعد من
نفسك الاسد لصار النوع الاول النوع الثاني لان مدخول من هو المحذر
منه لا المحذر فاجاب البعض عن هذا الاعتراض ان المص ذكر اتق والمراد
به بعد من قبيل ذكر اللازم واردة الملزوم فرد به الشايع بقوله وتقدير
بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الالتقاء من الطريق
لا على تباعد الطريق لانه غير مقدور المخاطب فالصواب ان يقول المص بتقدير
بعد او اتق والجواب عن جانب المص ان بعد واتق متلازمان فذكر احدهما
يستلزم ذكر الآخر فيكونان مرادان كانه قال بتقدير اتق وبعد فيقدر بعد في
جميع افراد النوع الاول لان المعنى على التباعد المقدور وفي بعض افراد النوع الثاني
مثل نفسك نفسك فانقلبت هذا المثال ليس من النوع الاول للتكرار
ولا من الثاني لانه محذر لا المحذر منه فان معنى هذا التركيب بعد نفسك مما
يوذيك كالاسد ويعترض انه ايضا محذر لان المحذر منه هو مدخول من
قلنا ان من تعليلية وما مصدرية تاوول الفعل بالايذاء وفاعله محذوف
فيكون التقدير بعد نفسك لاجل ايذائها اياك كالاسد فان قيل
لفظ الاسد في اياك والاسد خارج من النوعين اما خروجه من النوع

الاول لانه محذر منه لا محذر اذ ليس بعده ما يحذر منه واما خروجه
من النوع الثاني لان التحذير فيه مكرر وهو غير مكرر مع انه تحذير ايضا اذ
المعطوف بالمحذر تحذير قلنا لا ضرر في خروجه لانه من التوايح والتوايح كلها
خارجة عن الحدود بدليل ذكرها في ما بعد او نقول ان الاسد ليس بمعطوف
على التحذير اذ التقدير الاصل في المعطوف وبعد نفسك من الاسد
فالاسد في المعطوف والمعطوف عليه كليهما محذر منه مدخول من التحذير
الاسم المنصوب هو المحذر والله اعلم بالصواب ونقول هذا شروع في
بيان كيفية ذكر المحذر منه ان كان التحذير محذرا فان كان التحذير محذرا
فالمحذر منه اما اسم صريح او تاويلي فان كان الاول فلذكره طريقان
الواو ومن لا يجئ فيه تقدير من وان كان الثاني فلذكره طرق ثلاثة
الواو ومن وتقدير من اياك من الاسد بذكر من كما كنت تقول
اياك والاسد بالواو ومن ان تحذف بذكر من كما كنت تقول اياك و

ان تحذف بالواو وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقديرين
لان حذف حرف الجر عن اَنْ وَاَنْ قياس لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها
لكونها مع الجملة التي بعدها في تاويل الاسم فلما طال لفظ ما هو في الحقيقة
اسم واحد اجازوا فيه الاختصار والتخفيف بحذف حرف الجر ولا تقول
اياك الاسد لامتناع تقدير من وشدوذة مع غير اَنْ وان واما حذف
حرف الجر في المفعول فيه وله بالشروط الآتية في بحيثهما فجازوهنا امتنع
لعدم وجود الشرط فانقلبت الشرح مخالف عن المشروح اذ قول المص لا امتناع
يدل على عدم جواز تقدير من وقول الشارح وشدوذة يدل على جواز بسبيل
القلة قلنا السراذ ما يكون مخالفا عن القياس والاستعمال جميعا كالسجد
بضم الجيم وهذا الشاذ لا ينافي الامتناع فانقلبت فليكن بتقدير العاطف قلنا
حذف العاطف اشدن وذا لان حذف حرف الجر قياس فمع ان وان كما عرفت
وشاذ كثير في غيرهما كما في شاذ الذي خالف القياس فهو شاذ بالنسبة الى القياس
ووافق الاستعمال فانه كثير بالنظر الى الاستعمال واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا

كما في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوا لتسلم قلت اى وقتت المفعول
 فيه اى من المنصوبات المفعول فيه وهو ما فعل فيه فعل اى حدث
 مذكور تضمنا او مطابقة والتضمنى اما في ضمن الفعل المذكور او المقدر
 او في ضمن شبه الفعل المذكور او المقدر وذكر الفعل من حيث انه فعل
 فيه فعل مذكور لانه وقع عليه فعل مذكور فقوله ما فعل فيه فعل جنس
 شامل لاسماء الزمان والمكان كلها لانها لا تخلوا عن ان يفعل فيها وبقيد
 المذكور خرج نحو يوم الجمعة يوم طيب فان يوم الجمعة لا محالة يفعل فيها
 فعل من غير لكن الفعل المفعول فيه غير مذكور فلا يكون مفعولا فيه بل
 يكون مبتدأ وبقيد الحيثية خرج نحو شهدت يوم الجمعة لان ذكر الفعل فيه
 لوقوعه عليه لا لوقوعه فيه فأنقلت كلمة ما عبارة عن الزمان والمكان
 بقرينة قوله من زمان او مكان فلا يصدق الحد على فرد من افراد المحدود
 اى لا يكون جامعا ولا مانعا اما الاول فلان اسماء الزمان والمكان مفعول
 فيه ولم يفعل فيها فعل بل فعل الفعل في مدلولاتها واما الثانى فلان
 مدلولات اسماء الزمان والمكان فعل فيها فعل مع انها ليست مفعولا فيها
 بل دوالها قلنا العبارة بحذف المضاف وكلمة ما عبارة عن زمان او مكان
 تقديره هو اسم ما فعل فيه الخ فأنقلت المقصود من التعريف تحصيل صورة
 غير حاصلة من المحدود وهنا حصل من الحد ما حصل من المحدود لان
 اللام في المفعول فيه موصولية فوضع كلمة ما الموصولة في الحد في موضعها
 ووضع فعل فيه موضع مفعول فيه قلنا الحد مقيد بقرينة زائد لم يفهم من
 المحدود وهو مذكور وهذا القدر كان للتأثير بين الحد والمحدود فأنقلت
 المتبادر من الفعل الاصطلاحي وهو مركب من النسبة والحدث والزمان النسبة
 والزمان مما لا يفعل قلنا المراد من الفعل اللغوي وهو الحدث بقرينة قوله
 فعل فأنقلت التعريف غير جامعا مع لافراة لخروج يوم الجمعة في صمت يوم
 الجمعة لانه من افراد المحدود وليس الحدث مذكورا فيه قلنا ذكر الحدث اعم
 مطابقة كصومى يوم الجمعة واسم او تضمنا كما في مثال النقض فأنقلت الحد

غير جامع لخروج يوم الجمعة في جواب متى صمت لان الحدث غير مذكور
لا مطابقة ولا تضمننا قلنا المذكور اعم في ضمن الفعل اللفظي او المقدر وهما
المقدر فانقلبت خرج يوم الجمعة في انك صائم يوم الجمعة لان الحدث غير
مذكور لا مطابقة ولا تضمننا في ضمن الفعل اللفظي او التقديري قلنا تضمني
اعم في ضمن الفعل او شبهه فانقلبت قد خرج يوم الجمعة في جواب
متى انت صائم قلنا شبه الفعل اعم ملفوظا او مقدرا وهما مقدرا
تقديره انا صائم يوم الجمعة ثم حذف بقريئة السؤال فانقلبت التعريف
غير مانع من دخول الغير اذ دخل فيه المفعول به في قولك شهدت يوم
الجمعة لصدق التعريف عليه مع انه مفعول به لا مفعول فيه وانما صدق
التعريف عليه لانه فعل فيه فعل مذكور فان الشهود يوم الجمعة لا يكون الا
فيه قلنا قيد الحيثية مراد في التعريف اى ذكر الفعل من حيث ان الفعل
واقع فيه وذكر شهدت ههنا للوقوع عليه لا للوقوع فيه فانقلبت لما كان
قيد الحيثية مرادا فيه خرج به يوم الجمعة يوم طيب لان ذكر يوم الجمعة لحمل
يوم طيب عليه لا للوقوع ما فعل فيه فيكون ذكر قيد مذكور بعد قيد الحيثية
مستدرك قلنا ذكر قيد مذكور لزيادة الاكشاف تصريحاً وقيد الحيثية غير مصرح
من زمان او مكان فانقلبت كل قيد ما خوذ في التعريف لا بد له من
بيان ما احتراز به وقد تم التعريف بما سبق جمعا ومنعاً فيكون ذكر
من زمان او مكان بلا فائدة قلنا هذه الكلية غير لازمة اذ ربما يذكر
قيد في التعريف وليس للاحتراز عن شئ بل لافادة فائدة اخرى وذكر
ههنا لافادة امور ثلاثة بيان كلمة ما وقعت في التعريف وتقسيم المفعول
فيه للقسمين زماناً ومكاناً وتمهيد لبيان حكم كل منهما مفار من الآخر
وشر نصبه الى نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلظظ بقى يوجب الجر
في المفعول فيه فانقلبت له خالف المص عن سائر النحويين حيث قالوا وشرطه
تقدير في وقال المص وشرط نصبه تقدير في قلنا المفعول فيه عند المص على
قسمين منصوب بتقدير في و مجرور بظهور في لصدق التعريف عليهما وآما عند

غير المفعول فيه ما هو منصوب بتقدير في وما هو بظهور في فهو مفعول به
بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه فيكون تقدير في شرط ذات المفعول فيه
عند غير المص فقالوا شرطه تقدير في وعند المص شرط نصبه تقدير في لا شرط
ذاته وظروف الزمان كلها مبهما كان او محدودا واليهما ما لا يكون له
حد معين كالدهر والحين والزمان والمحدود ماله حد معين كالיום و
الشهر والسنة تقبل ذلك اے تقدير في وان كان الاصل فيه ذكر في نحو
صمت دهر او سافرت شهر لان البهم جزء مفهوم الفعل والفعل يعمل
في جزئه بلا واسطة حرف الجر كالمفعول المطلق فيعمل في المفعول فيه ايضا
والمحدود محمول على البهم لا شتر اكهما في الزمانية اے في الذات وظروف
المكان ان كان مبهما غير معين قبل ذلك اے تقدير في حملا
على الزمان البهم لا شتر اكهما في وصف الابهام نحو جلست خلفك والا
ای وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا اے لا يقبل بتقدير في نحو
جلست في المسجد اذ لا يمكن حمله على الزمان البهم لا اختلا فهما ذاتا
وصفة فانقلت ينبغي ان يحصل على الزمان المحدود لا شتر اكهما في وصف
المحدودية او المكان البهم لا شتر اكهما في الذات قلنا على هذا يلزم الاستارة
من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير وذلك غير جائز وقصر المكان
البهم بالجهات الست وهى امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت
ولما في معناها كالعلو والسفل والجنوب والشمال وانما كانت مبهمة لان امام
زيد مثلا متناول لجميع الامكنة التى تقابل وجه زيد الى انقطاع الارض
فانقلت تفسير المكان البهم غير متناول لبعض الظروف الجائز النصب
بتقدير في كما يقال زيد عندك ولدك دونك وسوى فاجاب المص وحمل على
البهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما لابهما مهيما
فانقلت لا يطابق الضمير التثنية مع المرجع لانه امور ثلاثة قلت
ذكر في بعض النسخ لابهما مهابتا نيت الضمير فلا يرد الاعتراض وبعض
النسخ بتثنية الضمير بارجاع الضمير الى عند ولدى ولم يذكر وجه حمل

الشبه لان حكمه حكمهما فانقلبت يجوز في لفظ مكان تقدير في ونصبه فهو
 جلست مكانك مع انه معين محدود غير مبهم فاجاب المم وكذا حمل على
 المكان البهم في تقدير في وجواز نصبه لفظ مكان وان كان معيناً لكنه
 محمول عليه لكثرة اى بعلاقة كثرة الاستعمال مثل كثرة استعمال الجهات
 لا بعلاقة الابهام ويرد في حمل عند ولدى والشبه استغارة المستعير
 ويجاب عنه ان وجه الحمل الابهام متحد بين عند ولدى والجهات الست
 والزمان البهم ووجه الحمل اذا التقى بين المحمول والمحمول عليه لمحمول
 عليه ذلك المحمول فيكون المحمول الاخير محمول على اصل المحمول عليه
 فلا يلزم استغارة المستعير وايضا يتحمل عليه ما بعد دخلت لكثرة
 الاستعمال لا للابهام على الاصح اى على مذهب الاصم واحتراز عن
 بعض النحاة فانهم يقولون انه مفعول به وعلى المذهب الاصم انه مفعول
 فيه والاصل فيه استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة الاستعمال ويرد
 ايراد ان من جانب البعض على الاصم ان ما بعد دخلت مفعول به لا
 مفعول فيه لان خاصية المفعول فيه ان ياتي بعد تمام الفعل بالمفعول ولا شك
 ان معنى دخلت لا يتم بدون الدار وبعد تمام الفعل بالمفعول يقتضى
 المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فعلم ان ما بعد دخلت
 مفعول به لا مفعول فيه وايضا ليس فيه خاصية المفعول فيه اذ خاصية
 المفعول فيه ان كل فعل ينسب الى مكان خاص بالوقوع فيه يصح ان ينسب
 الى مكان عام شامل له ولغيره فانك اذا قلت ضربت زيداً في الدار جازان
 يقال ضربت زيداً في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك اذ داخل
 البلد يقول دخلت الدار ولا يصح ان يقول دخلت البلد اذ الدخول يقتضى سبق
 الخروج وهو غير خارج من البلد فلما لم يكن فيما بعد دخلت خاصة المفعول
 فيه فيكون مفعولاً به اجيب عن الاول ان الدخول فعل لازم لا يقتضى المفعول
 اذ الدخول وزن فعول ووزن فعول لازم غالباً كالقعود والجلوس والدخول
 فمفعول فيه للفعل اللازم يحى بعد تمام الفعل بالفاعل وعن الثاني ان الخاصة

المذكورة للمفعول فيه لفعل ليس في مفهومه نسبة من الخارج الى الداخل
ومن الداخل الى الخارج وفي مفهوم دخلت نسبة من الخارج الى الداخل
وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمي بلا شريطة التفسير كما قلت
يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت وبعامل مضمي على شريطة
التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في ما
اضمر عامله من اختيار الرفع في قولك يوم الجمعة صمت فيه اذا المرجحة في
جانب الرفع السلامة من الحذف ولم يوجد المرجحة من جانب النصب واختيار
النصب في قولك ما يوم الجمعة صمت فيه لوقوعه بعد النفي واذا يوم الجمعة
صمت فيه لوقوعه بعد اذا الشرطية ومثال لبس الشسر بالصفة كل يوم
صمت فيه في الصيف اذ كل قرينة العموم وهو يحصل في النصب يقينا وفي
الواقع ايضا يحصل العموم الموافق لكلمة كل اذا كان في الصيف بدلا من فيه
وصمت خبر كل يوم وان كان صمت فيه صفة يوم وفي الصيف خبر كل يوم
فهذا ينافي عموم كل ويستوي الامر ان في مثل زيد سار و يوم الجمعة سرت
فيه اي معه ويجب النصب في ان يوم الجمعة سرت فيه والله اعلم
بالصواب المفعول له هو ما فعل لاجله اى لاجل قصد تخصيصه او
بسبب وجوده فعل اي حيث مذكور اى ملفوظ حقيقة او حكما فبقوله
اسم ما جنس شامل للمحدود وغيره وخرج بقوله لاجله ساثر المفاعيل مفعولا
مطلقا او به او فيه او معه وبقوله مذكور خرج نحو اعجبني التاديب لعدم
ذكر الفعل الذي فعل لاجله معه فبقوله هو ما اي اسم ما فالعبارة بحذف
المضاف يدخل التاديب ويخرج مدلوله فان قلت ان المفعول له ان كان
علة للفعل فيصم التمثيل الاول لان التاديب علة للضرب ولا يصح التمثيل
الثاني لان الجنب معلول لا علة وان كان معلولا فيصم التمثيل الثاني لا الاول
قلنا المراد كلهما كما اشار الشارح بقوله لاجل تخصيصه او بسبب وجوده ويصم
القسم الاول علة غائية والقسم الثاني معلولا لان العلة الغائية ما تكون باعشا
على الفعل مؤخرا عن الفعل كالتاديب باعشا على الضرب مؤخرا عن الضرب

فَأَنْقَلَبَتِ التَّادِيْبُ هُوَ عَيْنُ الضَّرْبِ لِأَنَّهُ مُؤَخَّرٌ عَنِ الضَّرْبِ لِأَنَّ التَّادِيْبَ الضَّرْبُ
كِلَاهُمَا فَعَلَ الضَّارِبُ فَإِذَا حَصَلَ الضَّرْبُ حَصَلَ التَّادِيْبُ قَلْبًا الْمُرَادُ بِالتَّادِيْبِ
هُوَ التَّادِيْبُ وَهُوَ فَعْلُ الْمَضْرُوبِ حَصَلَ بَعْدَ تَادِيْبِ الضَّارِبِ بِالضَّرْبِ فَيَكُونُ مُؤَخَّرًا
وَالْمَفْعُولُ لَهُ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي مَعْلُولٌ لِلْفِعْلِ لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالْفِعْلِ فَأَنْقَلَبَتِ الْمَتْبَادُ
مِنَ الْقَعْلِ الْأَصْطِلَاحِي وَهُوَ مُرَكَّبٌ مِنَ الزَّمَانِ وَالنَّسْبَةِ وَالْحَدَثِ وَالْأَوَّلَانِ غَيْرُ
قَابِلَانِ لِلْفِعْلِ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ الْمُرَادُ بِهِ الْمَغْوِيُّ وَهُوَ الْحَدَثُ وَهُوَ قَابِلٌ لِلْفِعْلِ شَمَّ
الْمَذْكُورُ مُشْتَقٌّ مِنَ الذِّكْرِ وَهُوَ الْعِلْمُ وَالْكِتَابُ وَهُوَ غَيْرُ مُرَادٍ هُنَا فَرِئَانًا لِلْمَفْعُولِ
فَأَنْقَلَبَتِ خَرَجَ مِنْهُ الْمَفْعُولُ لَهُ يَقُولُ الْمُجِيبُ تَادِيْبًا فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ لَمْ
ضَرَبْتَ زَيْدًا فَإِنَّ الْحَدَثَ غَيْرُ قَلْبًا الْمَذْكُورُ أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً مِثْلَ ضَرْبِي
تَادِيْبًا لَزَيْدٍ أَوْ حَكْمًا كَمَا كَانَ مُقَدَّرًا فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ وَخَرَجَ يَقُولُهُ مَذْكُورُ التَّادِيْبِ
فِي قَوْلِهِ الْمُجِيبُ التَّادِيْبُ لِأَنَّ الْقَعْلَ الَّذِي فَعَلَ لَتَحْصِيلِهِ غَيْرُ مَذْكُورٍ فَأَنْقَلَبَتِ
هُوَ مَذْكُورٌ فِي الْجُمْلَةِ كَمَا ضَرَبْتَ زَيْدًا أَوْ أَمَّا يَوْمُ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ لِأَنَّ الْمَذْكُورَ
غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِقَوْلِهِ مَعَهُ قَلْبًا قَيَّدَ مَعَهُ مُرَادٌ بَعْدَ مَذْكُورٍ ثُمَّ لَهَا لَمْ يَقَيَّدَ مَذْكُورٌ مَعَهُ فِي التَّرْكِيبِ
الَّذِي هُوَ فِيهِ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَذْكُورٌ مَعَهُ كَمَا فِي ضَرَبْتَ زَيْدًا تَادِيْبًا فَأَجَابَ أَنَّ الْمُرَادَ مَعَهُ
فِي التَّرْكِيبِ الَّذِي هُوَ فِيهِ فَأَنْقَلَبَتِ أَمَّا مَذْكُورَاتُ فِي تَرْكِيبٍ وَاحِدٍ وَيَرُدُّ هَذَا الْإِعْتِرَاضُ
لَعَدَمِ تَقْيِيدِهِ بِعَمَلِهِ فَأَجَابَ أَنَّ الْمُرَادَ بِذِكْرِهِ مَعَهُ إِيْرَادَةُ الْعَمَلِ فِيهِ مِثْلَ ضَرْبَةٍ
تَادِيْبًا مِثَالُ الْمَفْعُولِ لَهُ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ وَهُوَ مَا فَعَلَ لِأَجْلِ حَصُولِهِ فَعَلَ مَذْكُورٌ
وَهُوَ الضَّرْبُ وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ فَأَنْقَلَبَتِ التَّرْتِبُ بِالشَّيْءِ يَكُونُ مُؤَخَّرًا عَنِ الشَّيْءِ وَالتَّادِيْبِ
وَالضَّرْبِ وَاحِدًا إِذَا ضَرَبَ شَخْصٌ بِالْعَصَا هُوَ التَّادِيْبُ قَلْبًا أَمَّا وَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّينَ
ذَاتًا مَغَاثِرِينَ اعْتِبَارًا إِذَا اسْتَعْمَلَ آلَةَ الضَّرْبِ فِي مَحَلٍّ مُعَيَّنٍ إِذَا اعْتَبَرَ مُؤَثِّرًا لِمَا يَسْمَى
بِالضَّرْبِ وَإِذَا اعْتَبَرَ مُؤَثِّرًا لِلْإِخْلَاقِ الْحَسَنَةِ فِي الْمَضْرُوبِ يَسْمَى تَادِيْبًا أَوْ نَقُولُ
أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ التَّادِيْبِ التَّادِيْبُ وَهُوَ قَبُولُ الْأَدَبِ وَهُوَ غَيْرُ الضَّرْبِ لِأَنَّهُ فَعَلَ
الضَّارِبُ وَالتَّادِيْبُ فَعْلُ الْمَضْرُوبِ فَأَنْقَلَبَ فَعْلُ هَذَا لَا يَتَّحِدُ فَاعِلُ الْقَعْلِ الضَّرْبِ
وَالْمَفْعُولُ لَهُ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَحْزُونَ تَقْدِيرُ اللَّامِ قَلْبًا وَإِنْ لَمْ يَتَّحِدْ فَاعِلُ الضَّرْبِ
وَفَاعِلُ التَّادِيْبِ لَكِنْ اقْتَدَى فَاعِلُ الضَّرْبِ وَفَاعِلُ سَبَبِ التَّادِيْبِ وَهُوَ التَّادِيْبُ

وقعدت عن الحرب جبناً مثال للقسم الثاني من المفعول له وهو ما ضل
لوجوده فعل لان القعود انما وقع لوجود الجبن خلافا للزجاج فانقلبت
ان خلافا منصوب وللنصب طرق كثيرة فمن اى طريق منصوب هو قلنا انه
منصوب على انه مفعول مطلق لفعل محذوف وهو يخالف على صيغة المنجهرول فان
في المعلوم يلزم النسبة المخالفة الى الجمهور وذلك غير جائز والجملة خبر المبتدأ
المحذوف فيكون التقدير والقائل يكون المفعول له معبولا مستقلا غير داخل في
في المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا للزجاج فانه اى المفعول له عند
اى عند الزجاج مصدر مفعول مطلق ثم يرد كيف يقول انه مفعول مطلق و
المفعول المطلق مصدر للفعل السابق والتاديب ليس بمعنى الضرب فاجاب الشارح
من غير لفظ فعله فان قيل المفعول المطلق اذا كان مقارنا للفظ فعله فيلزم اتحاد
المعنى وايضا يصح تاويله بعين فعله فكيف التاويل ههنا قلنا التاويل يصح ههنا اما
في جانب العامل او في جانب المفعول ادبته بالضرب تاديبا التاويل في جانب العامل
في المثال الاول وجبت في القعود عن الحرب جبناً واما التاويل في جانب
المفعول ضربة ضرب تاديب وقعدت عن الحرب قعود جبن ثم حذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه فيسمى باسمه واعرب باعرابه وال جواب عن جانب
الجمهور ان صحة تاويل نوع بنوع لا تستلزم دخول النوع المؤول في حقيقة النوع
المؤول به الا ترمى الى صحة تاويل الحال بالظرف نحو جائئني زيد زيد راكبا اى وقت
الركوب ولا تخرج الحال عن المحالية ولا تدخل في الظرف ثم اعلم ان المفعول
له على قسمين مجرور يظهر حرف الجر نحو ضربته للتاديب ومنصوب بتقدير حرف
الجر لصدق التعريف عليهما هذا عند المص و عند الجمهور على قسم واحد ما كان
بتقدير حرف الجر منصوبا فيكون تقدير حرف الجر شرط ذات المفعول له عند الجمهور
فيقولون شرطه تقدير الامر وعند المص تقدير حرف الجر شرط نصبه لا شرط
ذاته ولذا قال المص و شرط نصبه تقدير الامر لان ظهور الامر بوجوب الجر
في المفعول له فانقلبت المفعول له كما يجي بلام التعليل كذلك يجي بكلمة من
والباء وفي مثال الاول خاشعا متصدعا من خشية الله ومثال الثاني فبظلم

من الذين هادوا حرمنا ومثال الثالث كما في قوله عليه الصلوة والسلام ان امرأة دخلت النار في هرة اى لاجل هرة حبستها فلم خصلت اللام بالتقدير قلنا الغالب في تعليلات الافعال اللام فلا يقدر غيرها اذ لا يذهب الذهن كون غير اللام مقدر العدم تشهير غير اللام وانما يجوز حذفها فانقلت مبنى المثنون بالاختصار فينبغي ان يكتفى بارجاع الضمير في يجوز الى تقدير اللام ولم يذكر فاعل يجوز وهو المحذوف قلنا لم يكتف بارجاع الضمير الى التقدير اذ مفهوم التقدير مركب من شيئين الاسقاط من اللفظ والابقاء في النية والاسقاط من اللفظ الذى هو قار من الاصل محتاج الى الشرط الآتية لان النكته للفار والابقاء في النية الذى هو قار على الاصل لان الاصل في الاشياء الابقاء على حاله غير محتاج الى الشرط الآتية فصريح بالجزء المحتاج وان اكتفى بالضهير فيوه مان كلا الجزئين محتاج الى الشروط الآتية والجواز بمعنى الامكان الخاص يسلب الضرورة عن الجانبين فيجوز حذف اللام كما جاز ذكر اللام اذا كان المفعول له فعلا اى كان المفعول له دالا على الحدث المطابق لانه ان كان عيناً فلا يجوز تقدير اللام جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلن به اى اتحاد فاعل الفعل المفعول له لانه ان لم يقصدنا عليهما فلا يجوز تقدير اللام نحو جئتك لمجيئك اياى ومقارناً له اى للفعل المذكور في الوجود بان اتحاد زمان وجودهما نحو ضربته تاديباً اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار لان الضرب اذا اعتبر موثر لها يسمى بالضرب واذا اعتبر مؤثراً للاخلاق الحسنة يسمى بالتاديب او يكون زمان وجود احدهما بعض من زمان وجود الآخر فاما زمان الفعل جزء من زمان وجود الآخر فاما زمان الفعل جزء من زمان المفعول له فهو قعدت عن الحرب جنباً واما زمان المفعول له جزء من زمان الفعل نحو شهدت الحرب ايقاء للصلم بين الفريقين وان لم يتخذ زمانها ولا زمان احدهما جزء من زمان الآخر نحو اكرمك اليوم لو عدى بذلك امسب فلا يجوز تقدير اللام وانما اشترط هذه الشروط الثلاثة لتقدير اللام اذ بهذه الشروط يشبه المفعول له المفعول المطلق والفعل يعمل في المفعول

المطلق بلا واسطة حرف الجر فكذا فيه وان اختل منها شرط فلم يشبه به فلا يعمل فيه بغير حرف الجر المفعول معه وأعلم ان الفعل اذا اسند الى الفاعل فلا يخلو أما بالاصالة او بواسطة الواو فالاول يسمى بالفاعل والثاني لا يخلو أما ان يكون ما بعد العاطف مشاركا للمعطوف عليه في الفعل مع اتحاد الزمان والمكان او مشاركا في الفعل فقط بدون اتحاد الزمان والمكان فالاول يسمى بالمفعول معه والثاني هو المعطوف ثم أعلم ان في المفعول معه لابد من امور ثلاثة المعنى اللغوي والاصطلاحي وحل التركيب واثار المصنف الى الثاني بقوله هو من كور الم والمعنى اللغوي هو ما يكون مصاحبا للفاعل في صدد الفعل او للمفعول في وقوع الفعل عليه وأما حل التركيب فاللام موصولية و مفعول صيغة مفعول ومعه مفعول ما لم يسمى فاعله له والضمير المجرور الى الموصول وانقلبت مفعول ما لم يسمى فاعله من الرفعوات فكيف يجوز نصبه قلنا قد جوز بعض النحاة اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا جريا على حالة اكثرية كما في قوله تعالى لقد تقطع بينكم فبين فاعل تقطع وترك بالنصب لانه منصوب غالبا على الظرفية وهذا الجواب شريف جدا أما الشرافة لموافقة قول الله تعالى واما جدا لانه خال عن التكلف كما في الجواب الثاني وقيل في الجواب ان مع ليس مفعول ما لم يسمى فاعله لان مع للزوم الظرفية لا يقام مقام الفاعل ولانه لو كان نائب الفاعل يكون مرفوعا ولفظه منصوبا فيلزم الشيء الواحد مرفوعا و منصوبا فالاولى ان يقال في الجواب ان نائب الفاعل ضمير مستتر راجع الى مصدر مفعول و يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزان فان بين للزوم الظرفية لا ينوب مناب الفاعل فاسند حيل الى ضمير راجع الى مصدر حيل اي حيل هو اي التحيلولة فيكون المعنى ههنا الذي فَعَلَ فَعَلَ بمصاحبه فانقلبت المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص لما عرفت قلنا هذا الشرط في لفظ المصدر الصريح فهو ما اخذ في مفهوم الفعل فلو اقيم مقام الفاعل لا يفيد فائدة جديدة وفي ذكر الفاعل والمفعول ما لم يسمى فاعله

فائدة جديدة اذ النسبة في مفهوم الفعل اليهما داخلية وهما خارجان منه وهما نائب الفعل الضمير وهو غير داخل في مفهوم الفعل فحصل فائدة جديدة و ان كان الراجع والرجع متحدين في الصدق هو مذكور بعد الواو واحتراز عما وقع غير الواو من الحروف العاطفة لانها لا تبدل على معنى المصاحبة لمصاحبة اي المفعول معه معمول فعل فاعلا كان نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم واللام متعلق بمذكور وعلته له اذ المصاحبة معنى الواو لا يحصل الا بذكرها لفظا اي لفظيا كان الفعل او معنى اى او معنويا فالاول كما في المثالين المذكورين والثاني كما في مالك وزيدا اى ما تصنع فانقلت التعريف غير مانع لدخول المعطوف فيه اذ هو ايضا مذكور بعد الواو قلنا المعطوف خارج عن التعريف بقيد المصاحبة اذ المصاحبة تحصيل باشتراك ما بعد الواو لما قبل الواو في الفعل مع اتحاد الزمان والمكان بان يصدر الفعل عنهما او يقع الفعل عليهما في زمان واحد ومكان واحد والمعطوف مشترك للمعطوف عليه في الفعل ولا تبدل على المصاحبة بينهما في الفعل في زمان ومكان واحد واعلم ان عامل المفعول معه خلافا بين جمهور النحاة وعبد القاهر فعند الجمهور عامله فعل او معناه لانه اصل في العمل فنسبة العمل الى غير الفعل مع وجوده غير جائز وعند عبد القاهر عامله الواو لانه قريب الى المفعول معه من الفعل قال الاخفش العامل عمل في الواو اذ هو بمعنى مع فهو اسم لكن صورته صورة حرف نقل اعراب نصبه الى مدخوله كما في الا للصفة فانقلت لما كان الواو بمعنى مع فلم وضعت الواو موضعه قلنا لانه اخصر فانقلت الفاء ايضا اخصر كالواو فلم رجحت الواو قلنا الاصل في الواو ان يكون عاطفة بمعنى الجمع وهو يناسب المعية اما الفاء فللتعقيب لا يناسب المعية فان كان اى وجد اشار الشارح بانه في مثل هذا المقام يجوز كونه ناقصا وتاما ففي الموضع الاول اشار الى ناقضية وفي الثاني الى كونه تاما الفعل فانقلت قد خرج عنه زيدا في قولك عمرو ضارب هو وزيدا فانه مفعول معه وليس ههنا فعل قلنا المراد من الفعل لفظا منصوب على التمييز عن نسبة كان الى الفعل والغرض من هذه المسئلة

امتنياز مواضع المفعول معه والمعطوف اذ كلاهما بعد الواو اعراب المعطوف عليه
والمفعول معه منصوب فقط فلا بد من معرفة الامتنياز بينهما في المواضع فقال فان
كان الخ وجاز العطف فانقلت ان العطف جائز في مثل ضربت زيد او عمراو
لم يجر فيه الوجهان بل تعب فيه النصب بالعطف قلنا الجواز بمعنى انه لم يجب
وهنا العطف واجب لان الاصل في الواو العطف والعدول عن العطف الى النصب على
انه مفعول معه للتنصيص على معنى المصاحبة وفي المثال المذكور لا يمكن التنصيص
لا يعلم انه منصوب على العطف او على انه مفعول معه فيجب النصب على الاصل الذي
هو العطف فانقلت العطف في مثل جئت وزيدا لم يجب ولم يجر فيه الوجهان
بل تعين كونه مفعولا معه قلنا الجواز هنا بمعنى الامكان الخاص الذي فيه سلب
الضرورة عن الجانبين بمعنى انه لم يجب ولم يمتنع وفي الصورة الاولى واجب وفي
الثاني ممتنع لان العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير التاكيد او الفصل غير
جائز فانقلت ما الفرق بين هذا التركيب وبين كفاك وزيد درهم فان نصب
زيد الا يعلم انه من جهة العطف او من جهة انه مفعول معه فينبغي ان يكون العطف
ايضا فيه واجبا مع انه مفعول معه قلنا سلمنا لكن الضمير في كفاك وان كان
فضلة لكنه متصل بالفعل فصار كالجزم منه فلا ينتقل الذهن الى العطف بل
المبتاز ان زيد منصوب على انه مفعول معه فالوجهان فانقلت فالوجهان جزاء
الشرط والجزاء لا يكون الا جملة والوجهان العطف والنصب على كونه مفعولا معه
نحو جئت انا وزيد بالرفع وزيدا بالنصب على المفعولية والآي وان لم
يجز العطف فانقل قوله والاستثنى عن قوله وجاز الذي بمعنى لم يجب فهو
مستثنى عن الوجوب فيكون التقدير وان وجب العطف تعين النصب وتعين
النصب على كونه مفعولا معه عند امتناع العطف لا عند وجوب العطف وايضا
المثال لا يطابق المثل لان المثل لوجوب العطف والمثال لا امتناع العطف قلنا
والاستثنى عن جاز الذي بمعنى لم يجب ولم يمتنع فيكون التقدير في المستثنى
والآي وان لم يجز العطف فالمستثنى من ظاهر لفظ جاز لا من المفهوم الذي
بمعنى لم يجب اذ هو متناول للصورتين جئت وزيدا جئت انا وزيدا والعدم وجوب

العطف فيهما والحال ان تعيين النصب عند امتناع العطف لا عند عدم وجوب
العطف لتساوي الامرين في الصورة الثانية فيكون المستثنى عن قوله ولم يمتنع
ايضا فصار المعنى وان لم يحجز العطف بل امتنع تعيين النصب نحو جئت و
زيد لان العطف على القيم المرفوع المتصل بغير الفصل بالمنفصل او غيره
جائز فتعين النصب فيه لعدم جواز وجه سواء وان كان الفعل معنى
وجاز العطف تعيين العطف نحو ما لزيد وعمر والفعل المعنوي
مالا يكون مصححا ولا مقدرا في نظم الكلام بل يفهم من سياق الكلام وهو هنا
يصنع لان الامر بالجارة اذا وقعت بعد ما الاستفهامية تكون بمعنى يصنع وتصنع و
تعيين العطف لان ما بعد الواو لو كان منصوبا يلزم حمل العامل المعنوي مع وجود
العامل اللفظي وهو غير جائز بلا حاجة لجواز وجه آخر وهو العطف فان قيل
في كلامي المعنى تناقض لان المفهوم من قوله وجاز العطف المسادات العطف
وعدم العطف لان الجواز عبارة عن تساوي الطرفين والمفهوم من قوله تعيين
العطف وجوب العطف وعدم جواز النصب قلنا هذا الا اعتراض انها يرد لو
كان الجواز محمولا على الامكان الخاص الذي هو سلب الضرورة عن الجانبين
بل الجواز هنا محمول على الامكان العام المقيد بجانب الوجود فبسلب الضرورة
عن جانب عدم العطف ليس بضروري سواء كان وجود العطف ضروريا
اولا فلذا قال الشارح لم يمتنع فان قلت ان كان قوله معنى خبر كان فلا يمتحمله
على الفعل لانه مصدر وهو لا يحمل الا على افرادة والفعل ليس من افراد المصدر
قلنا معنى صفة لوصف محذوف اي امراد معنويا بحذف ياء النسبة فيكون
الفعل من افراد الامر المعنوي والاى وان لم يحجز العطف بل امتنع تعيين
النصب فان قلت والاهنا بمعنى لم يجب وعدم وجوب العطف لا يستلزم
تعيين النصب كما في جئت انا وزيد وانما كان لم يحجز العطف بمعنى لم يجب لانه
مقابل لجاز المذكور الذي بمعنى وجب فيكون وان لم يحجز العطف بمعنى لم
يجب العطف فيرد الاعتراض المذكور قلت وان لم يحجز العطف مقيد
بقيد بل امتنع وفي جئت انا وزيد لم يمتنع العطف ولذا لم يتعين النصب

نحو مالك وزيدا وما شائك وعمرا والعطف ههنا مبتنع لان العطف
على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز فلم يبق وجه سوى النصب فان
قلت ينبغي ان يعطف في المثال الثاني عمرا على شان والعطف على الظاهر
جائز فلم يتعين النصب قلنا وان عطف على شان فيكون التقدير وما عمرو
فيلزم السؤال عن شان المخاطب ونفس عمرو المقصود السؤال عن شانها لان
المعنى ما تصنع او ما يماثله فان معنى المثالين الاخرين ما تصنع وزيدا
ومعنى المثال الاول ما يصنع زيد وعمرو فان قلت لان المعنى جارو ومجرور يقتضى
المتعلق ودليل يقتضى المدعى وهما غير موجودين قلنا انهما مقدوران بالتقدير
وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان الخ فالفعل المعنوى ما لا يكون
مصرحا ولا مقدرا في نظم الكلام بل يفهم من فحوى الكلام وههنا كذلك
لان اللام الجارة اذا وقعت بعد ما الاستفهامية تكون بمعنى يصنع وتصنع
فالمشعر على المعنى الفعلى في المثالين الاولين اما الاستفهامية وحرف الجر
الطالبان للفعل وفي المثالين الاخيرين شيان مالا استفهامية والشان
الذى بمعنى المصدرى اى بمعنى الفعل والصنعة لان شائك بمعنى فعلك و
صنعتك لهما قرغ المص عن بيان المفاعيل الخمسة شرع في بيان المفاعيل
بالمفاعيل فقال الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به
من حيث هو فاعل او مفعول به فكلية ما عبارة عن اللفظ شامل لكل الالفاظ
بقيد يبين هيئة خرج ما يبين الذات كالتمييز وبقيد اضافتها الى الفاعل
او المفعول به خرج صفة المبتدأ نحو زيدن العالم اخوك وبقيد الحيشية خرج
صفة الفاعل او المفعول به فان صفة الفاعل او المفعول به تدل على هيئتهما
سواء وقعا فاعلا او مفعولا او لا لان الصفة قيد الذات والحال قيد الذات
وعاملها فالحال مبين الهيئة التى حصلت للفاعل وقت الصدور او للمفعول
وقت الوقوع فان قلت ينبغي ان لا يصلح حالية لسمين او عالم في قولك
جائنى زيد سميئا او عالما ورثيت زيدا سميئا او عالما لان العلم والسمانة
حاصل لهما قبل كونهما فاعلا وبعد كونهما فاعلا ومفعولا ولا يتفق ان بوقت

الجمي والروية كما يقيد الركوب بوقت الجمي في جائئي زيد راكبا قلنا الحال قيد
الذات اي ذي الحال والعامل فف وقت ثبوت الحال الذي الحال معنى الفاعلية
والمفعولية ملحوظا سواء كان زمان الحال والعامل متحدا كالجمي والركوب او زمان
العامل جزء من زمان الحال كما في المثالين المذكورين فان قيل التعريف
للايضاح وكلمة او للتزديد والتشكيك فبينهما تناف قلنا كلمة او للتبويب وما قال
الشارح ان هذا التزديد على سبيل منع الخلو اي التزديد على قسمين تزديد في الحد
وتزديد في المحدود ولمنافي للتعريف التزديد في الحد لا في المحدود ثم اعلم
ان الحال على قسمين مفرد وجملة والمفرد على سبعة اقسام محققة ومقدرة
ومتزادة ومتداخلة ومؤطات ومؤكدة ومنقلة فان قلت التعريف غير
جامع لخروج ضرب زيد عمارا كبين لان كلمة او لاحد الامرين والحال فيه
للامرين قلنا كلمة او ههنا لمنع الخلو لا لجمع لفظا او معنى اى سواء
كان الفاعل او المفعول لفظيا او معنويا والفاعل اللفظ ما يكون عامله لفظيا بان
يكون جزء من الكلام وملفوظا حقيقة مثل جائئي زيد راكبا او حكما كالمقدر
مثل زيد في الدار قائما والفاعل المعنوي ما يكون عامله معنويا والعامل المعنوي
ما لا يكون مصححا ولا مقدرا في نظم الكلام ومنطوقه بل يفهم من فحوى
الكلام يعتبر لصحة الحالية نحو هذا زيد قائما فان اشير وابنه المفهومين من
لفظ هذا ابنه من الهاء واشير من ذا اليصير زيد مفعولا لهما ويصير قائما
حال منه لا ملفوظين ولا منطوقين ولا جزئين من الكلام وان لم يعتبر
افزيد خبر لا يصح الحال منه فان قلت تعريف الحال غير جامع لافراة
لخروج الحال غير جامع لافراة لخروج الحال عن المفعول المطلق نحو ضربت
الضرب شديدا وعن المفعول معه نحو جئت انا وزيدا راكبا وعن المضاف
اليه اذا كان مضافه فاعلا او مفعولا يصح حذف المضاف واقامة المضاف
اليه مقام المضاف نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه
ميثا فيكون المضاف اليه ايض مفعولا بعلاقة صحة القيام او يكون المضاف اليه
الكل والمضاف جزء فاعل او مفعول فالمضاف اليه ايض يكون فاعلا او مفعولا

بعلاقة الجزئية والكلية وكلها ليست فاعلا ولا مفعولا به فأجاب الشارح الهندي هذا الاعتراض انها يرد لو كان يتبين بصيغة المعلوم وهيئة بالنصب وبه من متعلقات المفعول لم لا يجوز ان يكون يتبين على صيغة المجهول من التفعيل او على صيغة المعلوم من التثقل وهيئة بالرفع على انه مفعول مالم يسمى فاعله او فاعل للثاني والجار والمجرور متعلق بتبين لا بالمفعول فيكون المفعول اعم من ان يكون مفعولا مطلقا او مفعولا معه فيدخل الحال عنهما لكن هذا الجواب ضعيف بوجوه الاول ان المفعول لما كان اعم ولم يكن الجار والمجرور من متعلقات المفعول فدخل فيه الحال عن المفعول فيه والمفعول له ولم تجئ الحال منهما والثاني انه يلزم تعلق الجار والمجرور بالبعيد والثالث ارجاع الضمير في متعلق الصلة لاني نفس الصلة والرابع انه على هذا الجواب وان دخل الحال عن المفعول المطلق والمفعول معه لكن لا يدخل عن المضاف اليه فالاولى في الجواب عن الاعتراضات الواردة ان المفعول والفاعل اعم من ان يكونا حقيقة او حكما فيدخل في التعريف الحال عن الكل اما الحال عن المفعول المطلق فان ضربت الضرب بمعنى احدثت الضرب شديدا فيكون داخلا في المفعول المحكي بالتأويل واما الحال عن المضاف اليه بعلاقة صحة القيام كما في بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا فان حنيفا حال عن ابراهيم وهو المضاف اليه لكنه مفعول به لان مضافه مفعول نتبع ويصح اقامة مقام المضاف كما يقال بل نتبع ابراهيم فيكون مفعولا حكما واما الحال عن المضاف اليه بعلاقة الكلية والجزئية وان لم يكن بينهما علاقة صحة القيام كما في قوله تعالى ان دا بر هولاء مقطوع مصبحين فان مصبحين حال من المضاف اليه وهو هولاء لكنه مفعول مالم يسمى فاعله حكما لانه مضاف اليه لدا بر والدا بر اسم ان لكنه مفعول مالم يسمى فاعله حكما لانه مرجع ضمير مقطوع ودا بر الشيء جزء الشيء فلما كان الدا بر المضاف الى هولاء وجزئه مفعول مالم يسمى فاعله فيكون الكل هو هولاء ايضا مفعول مالم يسمى فاعله بعلاقة الكلية

والجزئية فيصح الحال عن هؤلاء فان قيل لا بد ان يكون عامل الحال وذو الحال متحدا
والا اتحادهما مفقود لان عامل هؤلاء الدابر المضاف وعامل مصحين مقطوع
لان عاملها الفعل او شبهه او معناه والدابر اسم جامد ليس بواحد منها قلنا ان
مقطوعا عامل في الضمير حقيقة وفي الدابر حكما باعتبار المرجعية لذلك الضمير
وفي هؤلاء حكما لانه كل الدابر فعامل الجزو عامل في الكل فالتحذير للاعتبار
عامل الحال وصاحب الحال فان قيل لما كان كون الاسم مرجعا للضمير الفاعل
والمفعول كافيا لصحة الحالية واتحاد العامل ينبغي ان يصح الحال عن المبتداء في
زيد ضربته قائما في كون قائما حال عن زيد لانه مفعول باعتبار انه مرجع للمفعول
ومفعول لعامل الراجع حكما وليس كذلك بل قائما حال عن ضمير المفعول لا عن
زيد قلنا جاز اتحاد العامل اعتبارا وكون العامل اعتبارا في الآية الكريمة للضرورة
لعدم صحة الحال عن ضمير مقطوع لعدم المطابقة ولا ضرورة في جعل قائما
حالا من المبتدأ لوجود المفعول به صريحا فلا حاجة الى جعل المبتدأ مفعولا
معنويا باعتبار انه مرجع للضمير المفعول مثل ضربت زيدا قائما مثال
للفاعل والمفعول الملفوظين حقيقة لان فعلهما لفظي يقتضي فاعلية التاء و
مفعولية زيد من غير اعتبار معنى خارج عن الكلام كما في المعنوي وزيدا في
الدار قائما مثال الفاعل اللفظي الملفوظ حكما وهو الضمير المستكن في الطرف
لان الضمير المستكن ملفوظ حكما وعامله ايضا ملفوظ حكما لان المتعلق المقدر
من قبيل الملفوظ المحكي وهذا زيد قائما مثال للمفعول المعنوي وهو
زيد لان عامله معنوي المستفاد من هذا يستفاد من هاء هذا انه زيد
ومن ذا يشير زيدا فان قيل لا فرق بين هذا وفي الدار في ان كلا واحد منهما
ليس بعامل في نفسه بل باعتبار امر خارج وهو اشير وابنه في هذا وثبت
في الدار فما الوجه ان هذا عامل معنوي وفي الدار لفظ قلنا لم يقصد
من هذا اشير وابنه حتى يكونا من اجزاء الكلام الفعلية بل الكلام جملة
اسمية وفي الدار غير تام اذ هو محتاج الى المتعلق والمتعلق من اجزاء الكلام
فالاول ملحوظ معتبر للضرورة وهي صحة الحالية لا الجزئية الكلام فيكون

امر خارجا عن الكلام والثاني من اجزاء الكلام فيكون داخلا لا خارجا واعلم
 ان في تعريف العامل المعنوي اختلافا بين المص والشارح فعامل المعنوي عند
 المص ما لا يكون له حصة في اللفظ مقدرا كان او مستقادا من الغير وعند
 الشارح العامل المعنوي ما لا يكون مصرحا ولا مقدرا في نظم الكلام فالمقدّر
 عامل معنوي عند المص لعدم حصته في اللفظ ولقضي عند الشارح اذا المقدر عند
 لقضي فالمثال الاول لفظ اتفاقا والثالث معنوي اتفاقا والثاني محل الاختلاف
 لفظ عند الشارح معنوي عند المص وعاملها اے عامل الحال اما الفعل
 الملفوظ نحو ضربت زيدا قائما او المقدر نحو زيد في الدار قائما ان كان الظرف
 مقدرا بالفعل او شبهه فان قيل شبه الفعل ما يعمل عمل الفعل فهو
 متناول لمعنى الفعل لانه ايضا يعمل فذكر معناه بعده مستدرك قلنا شبه الفعل
 ما يعمل عمله وهو من تركيبه اے حروف الفعل موجود فيه وحروف الفعل
 في العامل المعنوي غير موجود لان حروف اشير غير موجود في هذا فان قيل
 فعل هذا خرج عن تعريف شبه الفعل الظرف واسم الفعل لانها يعملان
 كله وحروف الفعل غير موجود فيهما قلنا حروف الفعل في الظرف موجود
 باعتبار المتعلق والنيابة كما قال الشارح اذا كان مقدرا بالفعل واما اسماء الافعال
 القياسية فحروف الفعل موجود فيها كنزال وتراك واما السماعي فمحمول عليها
 فثبه الفعل اما اسم الفاعل نحو زيد مضروب قائما او الصفة المشبهة نحو
 زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام بغير التصريح والتقدير
 به نحو هذا زيد قائما كالنداء نحو يا زيد قائما والتمني ليستك عندنا مقيما
 ان كان حالا عن اسم ليست والترجي نحو لعله في الدار قائما ان كان الحال عن
 تكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود من الحال تقييد الحدث المنسوب الى
 ذي الحال وهو يحصل بالنكرة والتعريف زائد بالعرض فان قيل الغرض من
 الخبر حكم على المبتدأ وهو يحصل بالخبر النكرة فينبغي ان لا يجوز تعريفه
 قلنا الخبر ركن اصلي في الكلام فلا باس بان يكون زائد المحروف واما الحال
 ففضلة فينبغي ان لا يوجد راسا في الكلام وان وجد فيجب ان يكون قليل

المحروف بان لا يدخل عليه اللام وصاحبها معرفة غالباً فان قيل كلام
 المم مشتمل على التناقض لان قوله وصاحبها معطوف على ضمير تكون وقوله معرفة
 معطوف على قوله نكرة فتكون مع اسمها وخبرها جملة خبر مبتدأ وهو قوله
 وشرطها فشرطها يقتضى كون صاحب الحال معرفة دائماً لان المشروط
 لا يوجد بدون الشرط و غالباً يقتضى كون صاحب الحال معرفة في اكثر
 المواد لا في جميع المواد فيلزم التناقض فاجاب الشارح الهندي ان قوله و
 صاحبها مرفوع على الابتدائية و معرفة مرفوع على الخبرية وتلك الاسمية
 معطوفة على اسمية قبلها اعنى وشرطها ان تكون نكرة فالمعطوفة لا تكون داخله
 تحت الشرط لان الداخل في المعطوف قيد يكون قبل المعطوف عليه لان نفس
 المعطوف عليه لكن هذا الجواب ضعيف لان فيه صرف العبارة عن الظاهر
 الى غير الظاهر اذ فيه عطف على البعيد والعطف على القريب اولى من البعيد
 و ضمير تكون قريب من الشرط فالاولى في الجواب وصاحبها مرفوع على انه
 معطوف على اسم تكون ومعرفة منصوب معطوف على خبر تكون فيكون داخله
 تحت الشرط ولا يلزم التناقض لان قوله غالباً مفعول فيه وقيد غالباً
 للاشتراط المفهوم من قوله وشرطها لا لقوله وصاحبها معرفة يعنى لا يراد
 اعرفية صاحب الحال في جميع المواد حتى يلزم التناقض بل يراد اشتراط
 صاحب الحال معرفة في غالب المواد فيكون معنى العبارة ايراد الحال مشروط
 في غالب المواد بكون صاحب الحال معرفة لا في جميع المواد فالحاصل ان مواد
 وقوع الحال على قسمين غالب وغير غالب فالغالب مشروط بكون صاحب الحال معرفة
 وغير غالب لا يكون مشروطاً بكون صاحب الحال معرفة بل يكون نكرة مخصصة
 كما في المواضع الخمسة الاول ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جائئني
 رجل عن بني تميم فارساً او نكرة مغنية عن التعريف كغناء المعرفة لاستغراقها
 جميع افرادها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امرحكيم امراً من عندنا ان
 جعلت امراً حال من كل امر لا من ضمير حكيم لانه حينئذ يكون صاحب
 الحال معرفة لا نكرة مخصصة او كان ذو الحال نكرة واقعة في خيز الاستفهام

نحو هل اتاك رجل راكبا او كان ذو الحال نكرة واقعة بعد الاناقضة للنفي نحو
 ما جائني رجل راكبا فان قيل لا يطابق المثال مع المثل لان ذي الحال ههنا
 وقع قبل الا لا بعده الا قلت ان كلمة بعد سهو من قلم الناسخ والنسخة العجيبة
 قبل الا او نقول انه واقع بعد الا لان التقدير هكذا ما جائني رجل بحال
 من الاحوال الارجل راكبا او كان ذو الحال نكرة مقدما عليه الحال نحو جائني
 راكبا رجل وانما شرط كون صاحب الحال معرفة او نكرة مخصصة لكونه محكما
 عليه للحال في المعنى والمحكوم عليه لا يكون الا معرفة او نكرة مخصصة فان قلت
 قد انتقض قاعدة تكثير الحال بقول الشاعر عرس وارسلها العراك فان العراك
 حال من الضمير المنصوب مع انه معرفة باللام ومرت به وحدة فان وحدة
 حال من الضمير المجرور مع انه معرفة بالاضافة وفعله جهدك فان جهدك
 حال من الضمير المخاطب مع انه معرفة بالاضافة فاجاب المص بقوله وارسلها
 العراك ولم يزد لها ولم يشفق على نغص الدخال فان قيل نسبة ارسل الى
 ضمير الحمار الوحشي غير صحيح لان الارسال فعل ذوى العقول قلنا المراد بالارسال
 البعث فيكون المعنى بعثهما العراك فان قلت البعث هو الحيوة بعد المات فهو
 خاصة الله تعالى فلا يصح نسبة الى الحمار الوحشي قلنا المراد بالبعث التخليه اى
 خلى حمار الوحشى سبيل الا تن الى جانب الباء العراك اى حال كونها مجتمعة
 ولم يشفق من الاشفاق بمعنى الخوف لا بمعنى الشفقة على نغص الدخال اى
 على عدم اتمام شرب بعض بسبب دخول بعضها في بعض فالنغص عبارة عن عدم
 اتمام شرب بعض البعير بسبب دخول بعض البعير في بعض فالاضافة من
 قبيل اضافة السبب الى السبب فان قلت الدخال يستعمل في الابل فلا
 استعماله في الا تن قلنا المراد ههنا مطلق مدخله بعض شئ في بعض من قبيل
 ذكر المقيد وارادة المطلق او العبارة بحذف المضاف اى على نغص مثل نغص
 الدخال فيكون من قبيل تشبيه فعل الا تن بفعل البعير وصررت به
 وحدة و نحو مثل فعلة جهدك متاول بالنكرة باعتبار الوجهين الاول
 ان العراك ووحدة وجهدك مفعول مطلق لا فعال محذوفة والجملة وقعت

حالا والمصدر منصوبة على المصدرية لا على الحالية والثاني ان تلك المصادر وان كانت
 صورها معرفة لكنها موضوعة موضع النكرات كما ان المضاف بالاضافة اللفظية
 معرفة صورة ونكرة معنى فهي في قوة اسم الفاعل النكرة اي معتركة ومنفرد او
 مجتهدا فان كان صاحب الحال نكرة محضة ولم تكن فيها شائبة
 تخصيص بها سوى التقديم ولم تكن الحال مشتركة بين النكرة والمعرفة
 نحو جائئ رجل وزيد راكبين وجب تقديمها لتخصيص النكرة بتقديم
 الحال لانها في المعنى مبتدأ وخبر والمبتدأ اذا كان نكرة فيجب تقديم الخبر
 عليه للتخصيص فكذا الحال تقدم على ذا الحال النكرة لتخصيصه وايضا قدم الحال
 عليه لئلا تلتبس الحال بالصفة في حالة نصب ذي الحال نحو رثيت رجلا
 راكبا ثم قدم في سائر المواضع وان لم تلتبس طرد الباب نحو جائئ راكبا
 رجل فانقلبت قد انتقضت بالحال في المواضع الخمسة المذكورة فان ذا الحال
 فيها نكرة ولم يقدم الحال عليه قلنا المراد نكرة محضة وفي المواضع الخمسة المذكورة
 محضنة والنكرة المحضة ما لم تكن فيها شائبة تخصيص فانقلبت ان ذا الحال
 اذا كانت نكرة ثم قدم الحال عليه فلا يبقى نكرة محضة فلا يصح اطلاق
 النكرة المحضة عليه لان التقديم من وجوه التخصيصات فينبغي ان لا يكون
 تقديم الحال واجبا عليه قلنا المراد بالتخصيص المنفرد ما سوى التقديم بقريئة
 قوله وجب تقديمها لان التخصيص اذا كان حاصل بالتقديم فكيف يجب
 تقديم الحال فانقلبت ينقض بقولنا جائئ رجل وزيد راكبين لم يقدم
 الحال مع تنكير ذي الحال قلنا وجوب التقديم في الحال التي لم تكن مشتركة
 بين المعرفة والنكرة في مادة النقص مشتركة لان الغرض الاصل في التقديم
 دفع التباس الحال بالصفة وفي صورة الاشتراك لا يلزم الالتباس لاراكبين
 لا يصلح صفة لاحدهما ولا لهما ولا تقدم الحال على العامل المعنوي
 فيما عدا مثل زيد قائما كعمر قاعدا اذ لضعفه لا يعمل في معمول مقدم والعامل
 المعنوي ما لا يكون له حصة في اللفظ فهو على قسمين اما مقدرا والمستفاد من فحوى
 الكلام هذا عند المص والعامل المعنوي عند الشارح ما لا يكون مصرحا ولا مقدرا

في نظم الكلام فعنده اللفظي على قسمين لفظي مصرح و مقدر قائلت ينقض
 هذا بقولك زيد قائماً كعمراً عاداً اذ عامل قائماً التشبيه المستفاد من الكاف
 و قدّم قائماً عليه قلت هذه القاعدة منحصرة بما سوى مواضع الضرورة
 الى التقديم و ههنا ضرورة للتقديم اذ كلما وقع حالان مختلفان من ذي
 الحالين مختلفين باعتبارين مختلفين و جب ان يلي كل من الحالين الى ذي
 الحال اذ في التأخير كما يقال زيد كعمراً قائماً قاعداً يلزم الاشتباه و الالباس
 فلا يعلم ان اي الحالين من أي ذي الحال بخلاف الظرف فأنقلت ان
 المخالف عنه للظرف اما العامل المعنوي او ضمير متقدم الراجع الى الحال فان
 كان الأول فالظرف لا يخلو اما داخل في العامل اللفظي كما هو مذهب الشارح
 او داخل في العامل المعنوي كما هو مذهب المصنف فان كان داخل في العامل
 اللفظي فيكون معنى المتن ولا تتقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف الظرف
 الذي هو عامل لفظي مخالف عن العامل المعنوي حيث تتقدم الحال على الظرف
 فيرد ان تخصيص الظرف بالذكر باطل لان الحال كما تتقدم على العامل اللفظي الظرفي
 كذلك تتقدم على العامل اللفظي غير الظرف و ان كان داخل في العامل المعنوي
 فيكون معنى المتن ولا تتقدم الحال على العامل بخلاف الظرف الذي هو عامل
 معنوي مخالف عن العامل المعنوي حيث تتقدم الحال على الظرف الذي هو
 عامل معنوي فيلزم التناقض و ان كان الثاني فالظرف ايضاً لا يخلو اما عامل
 لفظي او معنوي فان كان لفظياً فيكون معنى المتن ولا تتقدم الحال على العامل المعنوي
 بخلاف الظرف الذي هو عامل لفظي مخالف عن الحال فان الظرف يتقدم على
 العامل المعنوي لا في تقديم الظرف على العامل المعنوي و ان كان معنوياً فيكون معنى
 المتن ولا تتقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف الظرف الذي هو عامل
 معنوي مخالف عن الحال فان الظرف الذي هو عامل معنوي يتقدم على العامل
 المعنوي فيلزم تقديم الشيء على نفسه وهو باطل قلنا المخالف عنه للظرف العامل
 المعنوي و الظرف داخل في العامل اللفظي و أنقلت تخصيص الظرف بالذكر
 باطل لان الحال تتقدم على كل عامل لفظي ظرفياً كان او غيره قلت تخصيص الظرف

بالذكر لبيان الاختلاف في الظرف فيكون معنى المتن ولا تتقدم الحال على العامل
 المعنوي اتفاقاً وتتقدم على العامل اللفظي غير الظرفي اتفاقاً وفي تقديم الحال على
 العامل اللفظي الظرفي اختلاف فعند سيبويه غير جائز مطلقاً قدم المبتدأ على الحال
 نحو زيد قائماً في الدار وغير مقدم نحو قائماً زيد في الدار أو قائماً في الدار زيد
 للاضمار قبل الذكر في الفضلة في الصورتين وأعمال شبه الفعل بغیر اعتماد في
 الصورة الثانية وجائز عند الاخفش في الصورتين لأن الاعتماد ليس بشرط
 عنده ولا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة بل لفظاً فقط وإن كان الظرف
 داخل في العامل المعنوي فلا يجوز أن يكون المخالف عنه للظرف العامل المعنوي
 لمكان التناقض أو نقول أن المخالف عنه للظرف ضمير متقدم الراجع إلى
 الحال والظرف داخل في العامل اللفظي فيكون المعنى بخلاف الظرف الذي هو
 عامل لفظي مخالف عن الحال فإن الظرف يتقدم على العامل المعنوي وأنقلت
 على هذا المعنى يلزم الخروج عن البحث قلت لما قال المص ولا تتقدم الحال على
 العامل المعنوي وكان في الحال معنى الظرفية فتوهم المتوهم أن الظرف أيضاً
 لا يتقدم على العامل المعنوي فدفع ذلك الوهم بقوله بخلاف الظرف فإنه يتقدم
 لتوسع النحاة في الظروف أو داخل في العامل المعنوي فيكون المعنى بخلاف الظرف
 الذي هو عامل معنوي مخالف عن الحال فإن الظرف يتقدم على العامل المعنوي و
 أنقلت يلزم تقديم الشيء على نفسه قلت العامل المعنوي على قسيتين ظرف
 وغير ظرف وتقدم أحد القسمين على الآخر لا يسمى بتقديم الشيء على نفسه كتقدم
 العرب على البني لا يسمى تقديم الشيء على نفسه والله أعلم بالصواب ولا تتقدم
 الحال على ذوالحال المجرور سواء كان مجروراً بالاضافة أو بحرف الجر فأنقلت
 المضاف إليه لا يقع ذالحال نحو غلام زيد فلا يتصور تقديم الحال فكيف يصح نفي
 التقديم عن الحال إذ نفي الشيء يقتضي تصور وجود ذلك الشيء قلت المضاف
 إليه يقع ذالحال إذا كانت الاضافة لفظية أو معنوية فيما يصح إقامة المضاف إليه
 مقام المضاف فأما كان مجروراً بحرف الجر بالاضافة لم تتقدم الحال على ذالحال
 المجرور نحو جاءني مجروداً عن الثياب ضاربة زيد لأن الحال تابع لذالحال و

فرعه والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم قرعته وتابعه بطريق الاولى و
ان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف بين البصريين والكوفيين فالاولون
يمنعون التقديم للعلة المذكورة وهو المختار عند المصر ولذا قال على الاصح و
الكوفيون يجوزون التقديم بدليل عقلى ونقلى أما النقلى فلان حروف الجر معدة
للفعل اللازم كما يعد بهمزة الافعال وتضعيف التفعيل وهما من اجزاء الفعل
فكذا من اجزاء الفعل فمجروورها في الحقيقة منصوب لتعديتها الفعل اليه فذهبت
راكبة بهندا في قوة اذهبت راکبة هندا والجواب عن طرف البصريين عن
هذا الدليل العقلى ان الدليل غير مطابق للمدعى لعمومه مطلق الحرف الجر
سواء كان ياء او غيرها والدليل خاص بالياء اذ تعدية حرف الجر كهزمة
الافعال والتضعيف مختص بالياء لا يوجد في غيرها وليس في الياء في كل
موضع بل اذا وقع بعد باب ذهب يذهب وفي احسن بزيد عند الاخفش وايضا
ينبغي لهم ان يجوزون تقديم الحال على المضاف اليه في الاضافة اللفظية لانه
مرفوع او منصوب في الحقيقة فلم حكموا بالامتناع في الاضافة مطلقا وبالجواز
في حروف الجر واما الدليل النقلى فقله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس
فكافة حال عن الناس المجرور باللام وقدموا الجواب عن طرف البصريين
ان كافة حال عن الكاف وآنقلت لا يصح المطابقة بين الحال وذى الحال في
التذكير والتانيث قلت التاء في كافة للمبالغة للتانيث أو نقول ان كافة
منصوب على انه صفة مفعول مطلق محذوف اى رسالة كافة او مصدر بنفسه
لفعل محذوف تقديره الا ان تكون كافة فآنقلت لما صح هذه الاجوبة فلم قال
الكوفيون بالحال عن الناس والتقديم خلاف الاصل ولم قال المصر الاصح لانه
مقابل الصحيح ولم يبق مذهبهم صحيحا على هذه الاجوبة قلنا ان هذه الاجوبة
كلها تكلف وتعسف اما التكلف في الجواب الاول فلان تاء المبالغة غير معلوم
الوقوع في غير فَعَالٍ وفَعُولٍ ومفعال والاستدلال بكافية وشافية غير سديد لان
التاء فيهما ليست للمبالغة بل للتانيث باعتبار الموصوف اى رسالة كافية وشافية
والتكلف في الجواب الثانى احتياج الى التقديم والتقدير خلاف الاصل ففى الاول

احتياج الى تقدير الموصوف وفي الثاني الى العامل وايضاً كون المصدر على هذا الوزن نادراً كالعاقبة والعافية والكاذبة فمع هذه التكاليف في عدم كونه الكافية حالاً من الناس احتيل كونه حالاً من الناس فكان صحيحاً غير اصح وكل ما دل اي لفظ دل على هيئة اى صفة جامداً كان الدال نحو هدى للمتقين اذا كان هدى حالاً من ضمير فيه او مشتقاً نحو راكباً في جائتى زيد راكباً اصح ان يقع حالاً بغير تاويل الجامد بالمشتق والغرض من هذا المسئلة رد على جمهور النحاة حيث شرطوا الاشتقاق في الحال وان كان الحال جامداً يؤل بالمشتق ومنشأ اشتراطهم المشتق في الحال كثرة وقوع الحال مشتقاً ووجه الرد ان المقصود من الحال بيان هيئة الفاعل او المفعول فاذا حصل ذلك البيان بالجامد فلا حاجة الى التاويل بالمشتق مثل بسراو رطباً في قولهم هذا بسرا اطيب منه رطباً قيسراو رطباً جامدات وقعا حالان لدلالة لهما على صفة البسرية والرطوبة فلا حاجة الى تاويلهما بالمبسرو المرطب والجمهور يؤولونها بهما فان نقلت كيف يؤولون البسرو الرطب المجردان باسم الفاعل المزيد وايضاً البسرو الرطب والطيبة صفات للثمرة و المبسرو المرطب صفتان للنخل فكيف يصح تاويل صفة الثمرة على صفة النخل نعم يصح هذا التاويل لو كان هذا اشارة للنخل ويابى عنه البسرو الرطب والطيب لانها صفات لما على النخل لا للنخل قلنا لما كان اسم الفاعل من المجرد اى الباسرو الراطب غير مسبوع ومن المزيد مسبوع كما في قولهم البسرا النخل فهو مبسر فوضعوا المسبوع موضع المصنوع والجواب عن الثاني ان المبسرو المرطب صفتان للنخل اذا كانت همزة الافعال للتعدية بل هي للصيرورة وهى ما تضمن بها ماضى الافعال لمعنى صار ووضع المتضمن موضع المتضمن يكون مجردة من متعلقات المتضمن فيكون التقدير البسرا النخل اى صار ما على النخل بسرا فالجود والمزيد كلاهما صفتان للثمرة واسناد المزيد الى النخل مجازاً من قبيل اسناد صفة الحال الى المحل ثم العامل في رطباً اطيب باتفاق النحاة وبسرا خلاف بين العامة والمحققين فمذهب العامة العامل في بسرا اسم

الاشارة لان اسم التفصيل بضعف عمله لا يعمل في ما قبله و مذهب المحققين
 ان عامله اسم التفصيل و تقدمه بناء على قاعدة تجوز التقديم و هي اذا وقعت
 الحالان المختلفان من ذى الحالين المختلفين وجب ايلاء كل من الحالين
 الى ذى الحال اذ في التأخير يلزم الاشتباه والا لتباس فبسرا يتعلق بالمشار
 اليه لهذا باعتبار انه مفضل فيل الحال اليه فان قيل قد اعتبرت حيثية
 المفضل في المشار اليه بهذا بعد اضرار طيب فينبغي ان يلى الحال الى ضمير طيب
 ويقال هذا طيب بسرا منه رطباً و اما ايلاء الحال الى هذا فهو امر مشترك
 بين المفضل والمفضل عليه قلنا لما كان الضمير في طيب بالنسبة الى الظاهر
 وهو المرجع كالعدم فاقيموا الظاهر مقام المضمير في حق ايلاء الحال اليه و رطباً
 يتعلق بالمشار اليه لهذا باعتبار انه مفضل عليه فيل الحال الى ضمير منه ومذهب
 العامة غير صحيح بالا اعتبارين أما اعتبار الاول فلان الحال قيد لعاملها و
 الاشارة غير مقيد بوقت البصرية لا مكان الاشارة الى التمر اليابس
 او البسرا و الرطب فلا يتحد زمان الاشارة والبصرية و اما الاعتبار الثاني
 لانه يصح ان يقع موضع هذا اسم لا يصح اعماله نحو ثمرة نخلي بسرا طيب
 منه رطباً فينشئ طيب عامل فكذا فيما نحن فيه والله اعلم بالصواب والبسر
 ما فيه حلاوة وبقى فيه حموضة والرطب ما فيه حلاوة صرفة مع اللينونة والرطوبة
 والتمر ما فيه حلاوة صرفة مع اليابوسة وقد تكون الحال جملة اذ المقصود
 من الحال بيان هيئته الفاعل او المفعول و ذلك كما يحصل بالمفردات يحصل
 يحصل بالجمل ولكن لا مطلق بل حال كونها خبرية لان الحال يثبت
 لذى الحال و حكم بذى الحال والجملة الانشائية لا يصح كونها محكوماً بالشيء
 قوله فالاسمية فانقلت الفاء على ^{الى انواع} الأنحاء فبما هي من الأنواع قلت هـ
 تفصيلية او جزئية والاجمال والشرط مقدران فالتقدير ولما كانت الجملة مستقلة
 بنفسها غير رابطة لغيرها والحال مربوطة لذى الحال فاذا وقعت الجملة حالا
 لابد من رابط يربطها بذى الحال والرابط هو الواو والضمير والجملة لا تخلوا
 اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعاً مثبتاً او منفيّاً او ما ضياً

مثبتا او منفيًا فيكون خمس جمل فالفاء في قوله فالاسمية تفصيلية او
 جزائية اي الاسمية الواقعة حالا متلبسة بالواو والضمير معًا ركنًا
 كان الضمير او غير ركن نحو جئت وانا راكب وجئت و غلامى راكب اذ الاسمية
 مؤكدة في الاستقلال فلا بد ان يكون الرابط في غاية القوة وهو الواو والضمير
 معا اما نفس الاستقلال الاسمية لاشتمالها على المسند والمُسند اليه واما
 تأكيد استقلالها لان جزء اولها غير مقتضى للربط لانه خال عن الحدث
 المسند او متلبسة بالواو وحدها بلا ضعف لان الواو تقع في اول الكلام
 وجوبا فتدل على الربط من اول الامر فجاز الاكتفاء بها نحو قوله عليه السلام
 كنت نبيا و آدم عليه السلام بين الماء والطين والاسمية حال من المستكن
 في نبيا فانقلت يعلم من الحديث ان وجود تبينا صلى الله عليه وسلم
 مقدم على وجود آدم عليه السلام وليس كذلك قلت معناه كنت نبيا في عالم
 الارواح لا في عالم الاجساد وفيه ان النبي هو انسان مبعوث الى المكلفين بتبليغ
 الاحكام فبإطلاق الانسان على الروح غير جائز وايضا عالم الارواح ليس بعالم
 التكليف بالاحكام قلنا هذا التعريف للنبي في عالم الاجساد واما تعريف
 مطلق النبي سواء كان في عالم الاجساد او الارواح فهو مُبَلِّغٌ بالاحكام
 مبعوث بها ولا شك ان روحه المظهر مُبَلِّغٌ بحقيقة الاحدية الى الارواح ويجاب
 عن الثاني ان الارواح لا تحملوا عن التكليف لكن تكليفها ليس كتكليف عالم
 الاجساد في تفصيل الاحكام الا ترى الى سجود آدم عليه السلام والى قوله تعالى
 الست بربكم قالوا بلى فعني الحديث نبوتى حاصل قبل وجوده بالجسم لا في نبى
 في الارواح و آدم عليه السلام وكل نبى نبى في عالم الاجساد لا في الارواح فان
 قلت لا شك فيه جملة اسمية وقعت حالا من ضمير حق في قوله هو الحق
 لا شك فيه ولا تجوز فيها قلنا الربط بالواو وجائزة في الاحوال المنتقلة لاني المؤكدة
 اذ الفصل بين المؤكد والمؤكد غير جائز بالواو والحال في مادة النقص مؤكدة
 او متلبسة بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يدل على الربط من اول
 الامر لعدم وجوب وقوعه في اول الكلام فلا بد من الواو بالصحيح نحو كلمة فوه الى

في أي مضمومة إلى في حال من الفاعل فالعائد ياء المتكلم أو المفعول فالعائد ضمير
 الغائب المجرور والمضارع المثبت أي الجملة الفعلية التي وقعت حالا وفعلا
 يكون مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لأنه مشابه بالاسم الفاعل
 الذي يستغنى عن الواو نحو جائني زيد يسرع أي سارعا وما أي الجمل التي
 كانت لسواهما أي سوى الاسمية أو الفعلية المشتملة على المضارع المثبت وهي
 الفعلية المشتملة بالمضارع المنفي أو الماضي المثبت أو النفي متلبسة بالواو
 والضمير معا أو بأحد هما بلا ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة
 استقلالها كالاسمية وامثلةها جائني زيد وما يتكلم غلامه وبلاو ونحو جائني
 زيد ما يتكلم غلامه أو بلا ضمير نحو جائني زيد وما يتكلم عمرو جائني زيد وقد
 خرج غلامه قد خرج غلامه وقد خرج ثم في أحد هذه الصور بيان كما قال المص
 ولا بد في الماضي المثبت وقع حالا من دخول لفظه قد لأن قد وضعت
 لتقرب زمان الماضي إلى زمان الحال حقيقة أي أريد بالماضي الذي دخل
 به قد الماضي القريب إلى الحال لا البعيد منه ولا المتوسط وإذا وقع الماضي
 المثبت حالا لا بد من دخول قد ليدل على قرب الماضي الذي وقع حالا إلى
 زمان العامل تجوزا وإنما كان هذا المعنى مجازي بالاستعمال قد في جزء
 المعنى الموضوع له وهو القرب وجود عن جزء الآخر وهو زمان الحال أو كان
 معنى مجازيا لأن قد موضوعة للقرب الخاص وهو قرب زمان الماضي الزمان
 الحال واستعمل في مطلق القرب وهو قرب زمان الماضي الذي وقع حالا إلى
 عامل الحال ماضيا كان نحو جائني زيد وقد ركب غلامه أو مضارعا نحو
 يمي زيد وقد ركب غلامه فأنقلبت زمان الحال متحد مع زمان العامل ومقارن
 بزمان العامل فاذا وقع الماضي حالا والعامل مضارعا لا بد من إيراد قد ليريد
 من الماضي الماضي القريب إلى المضارع الدال بالحال فيقارن الزمانين وإذا كان
 العامل ماضيا فاتحد زمان الحال والعامل فلا حاجة إلى إيراد قد قلنا المتبادر
 من الماضي الماضي البعيد من الزمان الحال أو المتوسط للقريب إلى الحال فلا
 يقارن الزمانان فاذا دخل به قد أريد به القريب إلى الحال فيقارن الزمانان

من الماضي الذي وقع حالا ماضيا متلبسا بالماضي المثبت

وانما كان ماضيه بالنسبة الى العامل لانه اذا نسب الفعل او شبهه الى شيء مقيد
بالقيد لا بد ان يكون ذلك الشيء مقيداً بذلك القيد قبل نسبة الفعل او شبهه
ايضاً فمضية الماضي حالاً مقدم على مضية الماضي عاملاً فلا يقارن الزمانان
وقيد بالماضي المثلث لانه لو كان منقياً فيستمر نفيه الى زمان العامل فيقارن بغير دخول
قد ظاهره نحو جائي زيد قد ركب غلامه او مقلد ركة نحو قوله تعالى جاءكم
حصيرت صدورهم اي قد حصرت صدورهم منصوبان على انهما حالان من
قد او خبران لكان المحذوف والغرض من التعميم رد على مذهب سيويه و
المبرد فانهما لا يجوزان تقدير قد فيسيويه يأول الآية بقوما حصرت صدورهم
فيكون الماضي صفة الحال المحذوف وعند المبرد الماضي وقعت جملة دعائية
و يجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حاوية كقولك للمسافر
اي الشارع في السفر راشداً مهدياً اى سر راشداً مهدياً فحذف سربقرينة
حال المخاطب او مقابلة كراكبا في جواب السؤال كيف جئت فجاز في جواب هذا
السؤال راكبا بحذف جئت و جاز جئت راكبا بذكر جئت ومن امثلة القرينة المقالية
قوله تعالى يحسب الانسان ان لن يجمع عظامه بلى قادرين اى يجمعها قادرين على
ان نسوي بناته وراشداً مهدياً منصوبان بان يكونا حالين مترادفين من ضمير سر او
حالين متداخلين بان يكون الاول حالاً من ضمير سر والثاني حالاً من ضمير
الاول والثاني منصوب على انه صفة الاول ويجب حذف العامل في بعض
الاحوال المؤكدة التي وجد فيها شرائط الحذف الثلاثة والحال المؤكدة مالم
تنقل من صاحبها غالباً كالعطوفية لا تنقل عن الاب غالباً وايضاً الحال المؤكدة
وتكون قيد للعامل كما في قولك هو الحق لا شك فيه اذ تنقير شك كما هو للكفا
ايضاً حق والحال المنتقلة ضد المؤكدة في التعرفين كراكبا في جائي زيد راكبا
ينقل غالباً عن ذي الحال ويكون قيد للمبجئ مثل زيد ابوك عطوفاً
فان عطوفاً حال مؤكدة للدلول الا التزامي لمضمون جملة اسمية وصاحب
الحال و عاملها محذوف اى احقه وجوباً لقيام قرينة وسد المسد اما القرينة
فان الخبر وهو ابوك اذا ثبت للمبتدأ يفهم منه ثبت يثبت وحق يحق فيدل

على معنى الثبوت والحقيقة واما سد المسد هو الحال المعمول قائم مقام العامل
المحذوف بمعاونة الجملة المتقدمة المناسبة للعامل المحذوف لانه المدلول الا
التزامي للجملة المتقدمة فان قيل احق لا يخلوا اما من المجرد بفتح الهمزة او
من الافعال بضم الهمزة وتقدير كليهما غير صحيح اما الاول فيدل على الثبوت
باليقين لانه مجرد خال عن زيادة الثبوت واما الثاني فيدل على الاثبات و
الاحقاق والمقصود ههنا التحقق لا لا حقائق لان الموضوع للمبالغة هو الفعل لا
لا فعال قلنا المراد هو الاول من باب حق يحق بفتح الهمزة لكن المجرد مستعملة
بمعنى المزيد هو الفعل والمجرد يحمى بمعنى المزيد كصات يصوت بمعنى صوت يَصَوْتُ
تصويتا فيكون مجازا بابيا مع اتحاد اللفظ اى المأداة او المراد هو الثاني لكن الافعال
بمعنى الفعل فذلك هو المجاز الباني مع اتحاد المأداة واللفظ او المراد ان الاحقاق
بمعنى اثبت يثبت وهو يدل على الثبوت بطريق المبالغة لانه مزيد يدل على زيادة
المعنى لا على الثبوت فقط فيكون مجازا لفظيا مع اتحاد الباب فالحاصل ان المجرد معنى
واحد وهو التحقق وهو الثبوت على اليقين وللمزيد معنيين وهما التحقق والاثبات
وكلها معان مجازية فانقلت ضميرا حقه اما الى زيد واما الى بوته فعمل الاول
لا يصح مفعولية لان الثبوت والتحقق لا يقعان على الذات بل يقعان على الصفات
لان مفعولهما هو المقدور والمقدور الصفات دون الذات وعلى الثاني الضمير
غير مطابق للمرجع وايضا يلزم حمل الذات مع الوصف على صرف الوصف
لان عطوفا فعول بمعنى العاطف قلنا الضمير الى زيد ونسبة الثبوت اليه
مجاز لانه المشتمل على الابوة وهذا التقدير مذهب سيبويه وعند صاحب
المفتاح التقدير يحق عطوفا من الحنئ بمعنى نرم شدة وهذا حق التقديرات
ووجه الاحقية خلوه عن الاعتراض المذكور فى احق واخذ المصنف على
مذهب سيبويه لان فى تقديره تقدير الفعل العام وتقدير الفعل العام اولى
من تقدير الفعل الخاص ويحتمل من الافعال الخاصة وشرطها امور اربعة
فالعبارة بحذف المضافات اى شرط وجوب حذف عامل الحال لان الشرط
للاحداث والمعاني والحال من قبيل الالفاظ ان تكون مقررة اى مؤكدة

واحترز بهذا القيد عن المنتقلة فان الحذف فيها وان كان جائزا كما في قولك راكبا
 في جواب السائل كيف جئت اى جئت راكبا لكنه لم يجب لفقد شرط التأكيد المضمون
 جملة واحترز بهذا القيد عن الحال المؤكدة لبعض اجزاء الجملة كتأكيد العامل في
 قوله تعالى انا ارسلناك للناس رسولا فان رسولا حال مؤكدة لا رسل فقط لا الجملة وهي
 ارسلنا لان كون الشخص رسولا يقتضى الارسال لا ارسال الله ان كان الرسول محمولا على
 المعنى اللغوى فلا يجب حذف العامل وان كان الرسول محمولا على المعنى الاصطلاحي
 وهو النبى فايضالا يجب حذفه لانه موكد لمضمون الفعلية لا الاسمية فيخرج بقيد
 الاسمية اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف العامل لان
 ذلك الجزء في الاولى مذكور في المرتبة الاولى وهو الفعل في الفعلية وهو عامل فلا
 حاجة الى تقدير العامل الاخر نحو قوله تعالى شهد الله فقائما فيه حال موكد ولم
 يحذف عاملها والشرط الرابع ان يكون عقدا الجملة من الاسمين لا يصلح احدهما للعلانية
 كما في مثال المص واحترز به عن نحو قولك الله شاهد قائما بالقسط اعلم ان الحال
 على سبعة اقسام محققه ومقدرة ومترادفة ومتداخلة ومتواطئة ومنقلة ومؤكدة
 فالاول ما يكون معنى الحال ثابتا لذي الحال بدون فرض الفارض وبغير اعتبار المعتبر
 مثل جائئني زيد راكبا والثاني ما يكون معنى الحال ثابتا لذي الحال بفرض الفارض
 واعتبار المعتبر كما في قوله تعالى فادخلوها خالدين والثالث ما يكون الاحوال
 متعددة وذو الحال واحد مثل سر راشد مهدي والرابع ما كان الحال التافلا
 من تمييز في الحال الاول كما في المثال المذكور والخامس ما يكون الحال توطيئة
 لتوصيف ذي الحال كما في قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا لعلمكم تعقلون والسادس
 ما يكون منفكا عن صاحبه غالبا نحو جائئني زيد راكبا والسابع ما لا يكون منفكا
 عن صاحبه غالبا نحو زيد ابوك عطوفا التمييز في اللغة مصدر مبنى الفاعل
 اى مميز للابهام المجنسى السابق وفي اصطلاح النحاة ما يرفع الابهام
 اى الاسم الذى يرفع الابهام فلا يرد ان التعريف غير مانع لصدقه على غير
 المحدود كما في قولك قطع رزق فلان اى مات لان مات يرفع الابهام عن قوله
 قطع رزقه لانه مبهم بانه قطع بسبب الفقر او المرض او الموت مع انه ليس بتمييز

لانه من الاسماء المنصوبة وهو الفعل فكلمة مآ عبارة عن الاسم وهو الجنس قوله
يرفع الابهام فصل خرج به البديل لانه يترك البديل منه ويراد به معين
المستفاد اى الثابت الراجح في المعنى الموضوع له فصل آخر خرج به قرينة المشترك
واوصاف المبهمات وعطف البيان لانها ترفع الابهام لكن ليس ذلك الابهام في
المعنى الموضوع له فالتقبل التعريف غير مانع عن دخول الغير دخل فيه قرينة
المشترك نحو رأيت عينا جارية فجارية يرفع الابهام في المعنى الموضوع له وهو
ما وضع المبهم لمعان واجناس كثيرة بوضع واحد كلفظ رطل موضوع بوضع واحد
لاجناس الموزونات ولفظ عشرون موضوع بوضع واحد لاجناس المعد وذات
وغير ذلك من المقادير ولفظ المشترك وضع بوضع واحد لمعنى واحد ثم وضع المعنى
آخر فكل وضع معنى واحد غير مبهم بل الابهام ثبت في الاستعمال باعتبار نقد
الموضوع له لان نفس الموضوع له فالصفة ترفع ذلك الابهام الاستعمال لا الموضوع فان
قيل التعريف غير مانع عن دخول الغير دخل فيه اوصاف المبهمات نحو هذا
متناول لكل محسوس ويسى وصفا لا تميزا قلنا في اوصاف المبهمات وامثال
الضماثر مذهبان مذهب المتقدمين فامثال الضماثر موضوعة لمفهوم كل بشرط
استعمالها في الجزئيات وانما وضعت لمفهوم كل لان الشرط في الموضوع له ان
يكون معلوما للواضع حين الوضع والمفهوم الكلى معلوم لانه امر واحد والجزئيات
غير معلوم عند الوضع لان بعضها موجود عند الوضع وبعضها معدوم وبعضها
حاضر وبعضها غائب فلا يمكن وضعها بمقابلتها بالضرورة وضعت للمفهوم وانما
استعملت في الجزئيات لان المفهوم الكلى لا وجود له الا في ضمن الجزئيات فيكون
التعبير عندهم كل شئ مفرد مذكر محسوس بحس البصر فلفظ هذا موضوع لذلك
المفهوم الكلى ومستعمل في الجزى بان يراد منه الجزى واما مذهب المتأخرين فامثال
الضماثر موضوعة للجزئيات بلحاظ المفهوم الكلى وانما وضعت للجزئيات لان المراد
منها الجزئيات فوضعها ايضا للجزئيات واما لحاظ المفهوم الكلى لان الجزئيات
غير منضبط غير متناه لا يمكن الوضع بمقابلتها بغير آليته المفهوم الكلى فيكون
التعبير عندهم كل شئ مفرد مذكر محسوس بحس البصر فلفظ هذا موضوع لكل جزئى

جزئ منه بلحاظ المفهوم الكلي ومذهب المتأخرين اولى من مذهب المتقدمين لان امثال الضمائر يكون عندهم من قبيل المجاز متروكة الحقيقة دائماً فالحاصل لا ابهام فى المعنى الموضوع له لا مثال الضمائر لانها موضوع لمفهوم كل وهو امر واحد عند المتقدمين او موضوعة لكل جزئى جزئى عند المتأخرين لا ابهام فيه ايضا لكن الابهام نشأ من تعدد المستعمل فيه عند المتقدم ومن تعدد الموضوع له عند المتأخر لا من نفس الموضوع له والتميز ما يرفع الابهام هو ما وضع لاجناس كثيرة بوضع واحد من نفس الموضوع له فقط فان قلت التعريف غير مانع لصدقه بعطف البيان مثل ابى حفص عمر فان عمر رفع الابهام من ابى حفص وليس بتميز بل هو عطف بيان قلت ان عمرو حفصاً اسمان لمسمى واحد وموضوعاً لشخص معين لا ابهام فيه بل عمر زال خفاء عدم اشتهار ذلك المسمى بذلك الاسم ابى حفص فخرج عن تعريف التميز عن ذات لا عن وصف احتزن به عن الثمت والحال فانهما يرفعان الابهام عن وصف الموصوف وذى الحال نحو رطل بغدادى فان فى رطل ابهامين من حيث الوصف كبر او صغر او من حيث الذات والجنس باعتبار موزون الرطل فاذا اريد به رفع ابهام وصفه أو قى بصفة او حال فيقال عندى رطل بغدادى او بغدادى او اذا اريد به رفع ابهام ذاته وجنسه باعتبار الموزون أو قى بتميز فيقال عندى رطل عسلا او ريتا مذكورة او مقدرة مجرورتان على انهما صفتان لذات واشارة الى تقسيم التميز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفساً فانه فى قوة طاب شئ منسوب الى زيد نفساً فنفساً يرفع عن ذلك الشئ المقدر واما كان هذا التركيب فى قوة هذا التركيب لان نفساً تميز يقتضى الابهام السابق ولا ابهام سابقاً لا فى المنسوب ولا فى المنسوب اليه فعلم من التميز ان طاب وان كان فى الظاهر منسوب الى زيد لكن فى المعنى منسوب الى شئ مقدر من متعلقات زيد ومتعلقات زيد امور كثيرة وقع الابهام فيها فرفع ذلك الابهام بالتميز فان قلت لما كان الشئ فاعلا لطاب فلم نسب الى زيد فى اللفظ قلت نسب الى زيد فى اللفظ ليكون تفصيلاً بعد الاجمال وليكرر المبح

في حق زيد ولد المريقل طاب نفس زيد فالاول اى القسم الاول من التميز وهو
 ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد فان قيل المثال لا يطابق
 الممثل لانه مفرد والمثال تثنية وجمع قلنا المفرد ههنا مقابل الجملة والمضاف
 فالتثنية والجمع مفردان بهذا المعنى فان قيل في كلام المص تناقض لان المفهوم
 من قوله يرفع الابهام المستقر في المعنى الموضوع له ان الامر المبهم هو المعنى الموضوع له
 والتميز يرفع الابهام عنه والمفهوم من قوله عن ذات ان الامر المبهم هو الذات و
 والتميز يرفع الابهام عنه والمفهوم من قوله عن مفرد مفداً وغير مقدار ان الامر
 المبهم مفرد مقدار غير مقدار والتميز يرفع الابهام قلنا هذه الثلاثة متحدة
 بالذات لان المعنى الموضوع له عبارة عن الاجناس المختلفة وكذلك الذات عبارة
 عن الاجناس وكذلك المفرد المقدار المراد به المقادير هي الاجناس المختلفة مقلاً
 صفة مفرد صيغة آلة اى ما يعلم به قدر شئ ويبين به قدر شئ غالباً ظرف
 مكان مبهم منصوب بتقدير في اى في غالب المواد واكثرها فانقلبت في عبارة
 المص تكرر لان الاول عبارة عن التميز الذى يرفع الابهام عن ذات مذكورة و
 قوله عن مفرد مقدار وهو لا يكون الا ذات مذكورة فيلزم التكرار وايضاً في عبارة
 المص ظرفية الشئ لنفسه قلنا لان رفع الابهام عن مفرد مقدار مظروف في
 غالب المواد وغالب المواد ليس مفرد مقدار ويلزم ظرفية الشئ لنفسه قلنا لا
 تكرر ولا يلزم ظرفية الشئ لنفسه لان رفع الابهام عن ذات مذكورة عام عن
 مفرد مقدار او في غير مقدار فذكر الخاص بعد العام لا يكون تكرار ابل تفصيلاً
 بعد الاجمال واما الثانى فلان رفع الابهام عن ذات مذكورة مطلقاً سواء كان
 في المفرد المقدار او في غيره يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص وهو رفع الابهام
 من المفرد المقدار فيلزم ظرفية الاخص للاعم ولا شك ان العام يوجد في
 الخاص فان قيل المثال لتوضيح يحصل ^{بالمثل والتوضيح} بالمثال الواحد فلا حاجة الى التعدد
 وغير ملائم لمنصب الاختصار قلنا المثل وهو المفرد المقدار خمسة كما في
 هذا البيت نظم سه رخ اند جان من تو مقادير را شناس ذكىل هسك وزن عد ذراعست
 هم قياس - ثم المفرد المقدار جنس اما تحقق في ضمن عدد من قبيل تحقق العام

في ضمن نوع عدد نحو عشرون درهما فدارهم تميز رفع الابهام عن
 ذات مذكورة وهو عشرون وهو مفرد ليس مضافا ولا مشابها له و
 لاجملة لكنه مبهم باعتبار المعنى الجنسى المجازى وهو العدود بالعشرين
 فدرهما تميز رفع ذلك الابهام وظهور نوع من العدود الجنسى المعنى المجازى
 لعشرين واما في ضمن غير الـ غير العدد كالوزن محورطل زيتا
 فزيتا تميز رفع الابهام عن ذات مذكورة وهو رطل وهو اسم تام بتووين
 عامل نصب زيتا مفرد ليس بمضاف ولا مشابه بالمضاف ولا جملة ولا مشابه
 به ولكنه مبهم باعتبار المعنى الجنسى المجازى وهو الوزون بالرطل تحته انواع
 الوزون فزيتا يرفع الابهام عنه بان يظهر نوع من الوزون الجنسى و
 نحو منوان سمنا فسمنا تميز رفع الابهام عن ذات مذكورة وهو منوان
 وهو اسم تام بنون التثنية عامل نصب سمن مفرد ليس مضافا ولا مشابها
 له ولا جملة ولا مشابه به مقدار يعلم به قدر الوزونات لكنه مبهم باعتبار
 معناه الجنسى المجازى وهو الوزون بالمنوان متناول لانواع الوزونات
 فسمنا يرفع الابهام وظهور به نوع من الوزون الجنسى و كالكيل فوق فيزان
 برا بالتقرير المذكور وكالزراع نحو ذراع ثوبا بالتقرير المذكور وكالمقياس -
 نحو على التمرة مثلها زبدا فان قيل المثل لا يطابق المثل لانه مفرد
 ومثلها مضاف غير مفرد قلنا زبدا تميز عن المضاف وهو المثل لانه مبهم
 لانه نسبة الاضافية والمراد بالمفرد المقابل للنسبة الاضافية لا المضاف
 فالمضاف داخل في المفرد فزبدا تميز يرفع الابهام عن ذات مذكورة و
 هو المثل وهو اسم تام بالمضاف اليه عامل نصب زبدا مفرد لانه
 خال عن النسبة ولكنه مبهم باعتبار معناه الجنسى المجازى وهو المقياس
 الممثل تحته انواع المثل فزبدا رفع ذلك الابهام الجنسى وظهور نوع واحد
 من ذلك الانواع فانقلبت لانسلم ان التميز في هذه الامثلة يرفع الابهام
 من هذه المقادير لعدم الابهام في لفظ هذه المقادير ولا في المعنى الموضوع
 له لان الموضوع له في عشرين عدد معين فوق التسعة عشرو تحته العشرين

والواحد والموضوع له في رطل نصف المن وفي منوان اثنان من المن وفي مثل مقدار التمرة فلا شك ان التميز يرفع الابهام ولا ابهام في هذه الاسماء التامة ولا في معناها قلنا المراد بالمقادير المقدورات في هذه الصور لان المراد بالعتشرين المعدود به والرطل الموزون به والمنوان الموزون بهما والقفيزان المكييل بهما و ذراع المذروع به ومثل المقيس بالتمرقة وانها كان المراد بالمقادير المقدرامت لان التميز الواقع بعدها يقتضى الابهام ولا ابهام في لفظ هذه المقادير ولا في معناها الحقيقي لها فاعلم ان التميز تميز للمعنى المجازى المناسب للمعنى الحقيقي والمناسب للمقادير المقدورات فانقلت التميز يرفع الابهام الكائن في المعنى الموضوع له للاسم التام والمقدورات ليست معاني هذه الاسماء التامة كما ترى قلنا المقدورات وان لم تكن معاني للمقادير حقيقة لكنها معان مجازية للمقادير بوضع نوعي في المجازات لان كل لفظ اذا قرن بقرينة صارفة فهو معين لمعنى مناسب للمعنى الموضوع له وههنا كذلك لان لفظ رطل قرن بقرينة صارفة وهي زيتا من الموضوع له وهو نصف المن الى معنى مناسب وهو الموزون للمعنى الموضوع له لان الموزون مناسب للوزن فعند ذكر قرينة صارفة عن الوزن يراد به الموزون لان المميز والمميز متحدان ذاتا والرطل من قبيل الوزن وزيتا من قبيل الموزون فاذا اريد من الرطل الموزون فاقصد اذا تا وبغير ذكر القرينة يراد به نفس الوزن مثل الرطل نصف المن فانقليل امثلة المفرد المقدر خمسة فلم ذكر البعض وترك البعض وهو الذراع والكييل وكرر البعض وهو مثال الوزن قلنا المقصود الاصلى للمص التبيينه على بيان ما يتم به المفرد وهو الاسم التام الناصب للتمييز والمتممات امور اربعة التثوين كما في رطل زيتا و نون التشنية كما في منوان سمنان ونون الجمع كما في عشرين درهما والاضافة كما في على التمرة مثلها زبد او قد بين المص متممات الاسم في هذه الامثلة فلو ذكر ذراع ثوبا لكرر مثال التثوين ولو ذكر قفيزان بر الكور مثال نون التشنية فانقلت متمم الاسم انما كان حرفا خيرا للاسم وتلك المتممات الاربعة خرجت عن الاسم قلنا متمم الاسم ذاتا هو حرف الآخر ومتمم الاسم حالا و

فانقلت لو ذكر في موضع منوان سمنان قفيزان بر الكور مثال نون التشنية و مثالا للمكييل والمميز مثل الديل والميزور مثال الوزن مثلا ذكر منوان سمنان الكور استعماله وشعره

هيئة وتلك المتممات متممات حال الاسم وهيئة لان معنى تمام الاسم ان يكون الاسم على حالة ان لا تمكن اضافته معها ولا شك ان الاسم مستحيل الاضافة معها اما مع النوبين والتنوين فانهما تدل على انقطاع الملحق به عما بعد والمضاف متصل لما بعد فيبين اجتماع علامتي الاتصال والانقطاع تناف واما مع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا واما كان الاسم التام بهذه الاشياء عاملا في التميز مع ان العامل اما الفعل او شبهه والاسم التام اسم جامد خال عن الحدث لان الاسم مع الابهام الجنسي اذا تم بالاشياء المذكورة فالاسم شابه الفعل في الوقوع موقع الاول والمتم شابه الفاعل في الوقوع موقع الثاني والتميز الآتي يشبه المفعول في الوقوع موقع الثالث والفعل اذا تم بالفاعل يقتضي نصب المفعول كذلك الاسم التام بهذه الاشياء مع الابهام الجنسي يقتضي نصب التميز فالتفصيل كثير من الاسماء تام بمعنى انه مستحيل الاضافة كالمعارف باللام او العلم ولا ينصب التميز منها مثلا لا يقال عندى الراقد خلا فالراقد مبهم بالجنس باعتبار المظروف فيه وتام لانه لا يظاف المعارف باللام ولا يجوز نصب التميز وهو المخل عنه قلنا هذه المتممات الاربعة انما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم واللام وان كان متمما بهذا المعنى لكن لا يقع في آخر الاسم فلا يشابه الفاعل والاسم لا يشبه الفعل فلا ينصب التميز فيفرد التميز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان التميز جنسا وله تعريفان الاول ما يشابه اجزائه مع الكل في اطلاق الاسم كالماء والتمر والزيت والضرب تطلق على القليل والكثير منها والثاني ما يقع مجزأة عن التاء على القليل والكثير كالمثلة المذكورة وان كان مع التاء فلا يكون جنسا صحيح الاطلاق على الكثير بل يكون اسم جنس صحيح الاطلاق على فرد فرد من ذلك الجنس كتمر وضرورة فالتميز الجنسي اذا صح اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية وجمعية الا ان يقصد الانواع مستثنى مفرغ والمستثنى منه محذوف تقديره فيفرد التميز في جميع الاوقات ان كان جنسا الا وقت قصد الانواع لان ان ناصبة مصدرية اولت مدخولها بتاديل المصدر وتقدير الاوقات قبل المصادر كثير شائع ان كان المستثنى من جنس

المستثنى منه كما هو حال المفرد ان يكون في التصل لا في النقطع فالتقيل تميز الجنس
كما يجمع وقت قصد الانواع كذا لك يثنى وقت قصد التثنية والمفهوم من صيغة
الجمع جواز جمعية وقت قصد الانواع لا النوعين قلنا الانواع محمول على الجمع اللغوي
وهو ما فوق الواحد فيشمل المثنى ايضاً فالتقيل تخصيص قصد الانواع بالاستثناء
غير صحيح لانه كما يثنى ويجمع وقت قصدهما كذا لك يثنى ويجمع وقت قصد الاعداد
فينبغي ان يقول المص الا ان يقصد الانواع والاعداد كما يقال طاب زيد جلستين
او جلسات كذا لك جازي طاب زيد جلسة او جلسات قلنا المراد بالانواع حصص
الجنس سواء كان بالقيودات الكلية فهي الانواع او بالقيودات الشخصية الفردية
فهي الاعداد وانما يثنى ويجمع التميز الجنسي لان لفظ الجنسي مفرد الايدل على
الانواع وان دل على القليل والكثير فلا بد وقت قصدهما كونه موافقاً للمقصود
ويجمع في غيره اى يورد التميز على ما فوق الواحد جوازاً او جواً حيث لم
يقصد الوحدة في غير التميز الجنسي فالتقيل ان التميز الغير الجنسي كما يجمع
يثنى ايضاً فلا بد ان يقول المص يثنى ويجمع في غير الجنس قلنا ويجمع متضمن
لمعنى يورد والجمع محمول على الجمع اللغوي وهو ما فوق الواحد فالتقيل لا يجمع
في مقام الافراد بل يفرد كما يقال عندي عدل ثوباً فقوله ويجمع ليس على ما
ينبغي قلنا تثنية التميز الغير الجنسي يفرد حين قصد الافراد ويثنى حين
قصد التثنية ويجمع حين قصد الجمع فيقال عدل ثوباً او ثوبين او ثواباً
ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية فالتقيل ضمير كان لا يخلوا اما
ان يرجع الى التميز او الى المفرد المقدر فعلى الاول يلزم مخالفة المقصود لان
المقصود اتهام المفرد المقدار عليهما لا اتهام التميز وعلى الثاني يلزم انتشار الضمائر
لان ضمير يفرد وكان ويجمع راجع الى التميز قلنا ضمير يفرد وكان ويجمع راجع
الى المفرد المقدر والجاري يتعلق بالمقدراى تاما بتنوين وانتشار الضمائر باطل في كلام
واحد لا في غيره فلا يلزم خلاف المقصود او نقول الضمير راجع الى التميز والجاري
يتعلق بمتلبس فيكون المعنى ان كان التميز متلبساً بتنوين المفرد المقدر فالتقيل
التمييز متلبس بتنوينه لا بتنوين المفرد المقدر قلت لها تم المفرد المقدر بهما

اقتضى التميز فكانه متلبس بهما جازت الاضافة اى اضافة المفرد المقدار الى التميز فانقلبت كيف يجوز الاضافة لان المضاف مغاير للمضاف اليه بالذات والمميز والمميز متحدان بالذات قللت المغايرة في الاضافة اللامية وههنا بيانية والمضاف اليه في الاضافة البياتية عين المضاف وانما جازت الاضافة لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذكر المضاف اليه مع حصول التخفيف بحذف التنوين ونون التثنية نحو رطل زيت ومنوا سمن والى وان لم يكن تاما بالتنوين او بنون التثنية يل يكون تاما بنون الجمع او الاضافة فلا اى فلا تجوز الاضافة اما في الاضافة فلئلا تلزم اضافة المضاف لان المضاف لا يضاف ثانيا واما في نون الجمع فلانه قد يضاف الى غير المميز نحو عشرة رمضان اذا اريد به اليوم العشرين من رمضان فلو اضيف الى المميز ويقال عشري رمضان واريد به عشرين شهرا من رمضان لزم الالتباس ان المراد بعشرين رمضان اليوم العشرون او عشرين شهرا من رمضان فلا تجوز الاضافة وان لم يلزم الالتباس في عشرون درهما ايضا حملا لصورة عدم الالتباس بهو الالتباس طردا للباب وعن غير مقدار عطف على قوله مقدار اى القسم الاول من التميز كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذا لك يرفع الابهام عن مفرد غير مقدار وهو ما ليس بعدد ولا كيد ولا وزن ولا ذراع ولا مقياس نحو خاتم حد يد ا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس متناول لاجناس كثيرة تام بالتنوين مقتضى التميز وقوله حديد اى يرفع ذلك الابهام وغير مقدار لانه لا يقدر به الشئ والخفض اى خفض التميز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذكر المضاف اليه مع الخفة بالحدف فانقلبت على هذا ينبغي ان يكون الاضافة اكثر في المفرد المقدار ايضا للوجه المذكور قلنا المقادير اصل في المبهمات فتقتضى التميز على صورة التميز وهى النصب وغير المقادير ليست كالمقادير في الابهام فلا تقتضى التميز على صورة التميز وهو النصب لقصور غير المقدار عن طلب التميز لان المبهمات اى المقادير متناولة لاجناس كثيرة وغيرها متناولة لاجناس قليلة اذا قبلت الطبع والصياغة

والثاني اى القسم الثاني من التميز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفع
الابهام عن نسبة فان قيل التفصيل مخالف للاجمال لان المذكور في الاجمال
ان القسم الثاني يرفع الابهام عن نسبة وايضا يلزم التناقض فينبغي ان يقول عن
ذات مقدرة في نسبة جملة قلنا القسم الثاني يرفع الابهام عن ذات مقدرة
وعن نسبة ايضا فقال في الاجمال عن الذات وفي التفصيل النسبة واقتصر على
ذكر النسبة ولم يقل كليهما اشارة الى ان مقابلة القسم الثاني مع الاول في النسبة
فقط لان القسم الاول يرفع الابهام عن الذات المذكورة وفي القسم الثاني يرفع
الابهام عن طرف وهو الذات المقدرة وعن نسبة جميعا فالمقابلة بين القسمين
في النسبة واما في الذات فمشتراك بينهما فان قلت المقابلة في ذكر الذات تقدير
الذات قلت ان الذات قد يكون في القسم الاول ايضا مقدرا بخوربه رجلا فلا
يبقى المقابلة بينهما الا بالنسبة لاشتراكهما في الذات فان قيل لما لم يكن المقابلة
بين القسمين باعتبار ذكر الذات وتقديره فلم قابل المص في صدر الكتاب
المقدرة مع المذكورة حيث قال عن ذات مذكورة او مقدرة قلت انما قابل
الذات المذكورة مع المقدرة لان القسم الثاني يرفع الابهام عن النسبة ولا يحصل
الابهام في النسبة الا بابها من طرف النسبة وطرف المبهم في جميع مواد القسم الثاني
هو الذات المقدرة وهو شئ منسوب في النسبة فلذا جعلها مقابلة للذات
المذكورة في جملة اى نسبة كلمة في جملة او ماضاهاها اي شابهها
مفاعلة من ضمها مهموز اللام وابدل الهمزة بالالف مشترك بين المعنيين
احدهما وهو اشتقاق المرأة الى الزوج والثاني المشابهة ولما كان المعنى
الاول غير مناسب بالمقام فسر الشارح بالثاني وشبه الجملة اما اسم
الفاعل نحو الحوض مهتل ماء اي شئ منسوب الى الحوض ماء و اسم
المفعول نحو الارض مفجرة اي شئ منسوب الى الارض عيون او الصفة
المشبهة نحو زيد حسن اي حسن شئ منسوب الى زيد وجهها واسم التفضيل
نحو زيد افضل ابا اي افضل شئ منسوب الى زيد ابا والمصدر نحو اعجبني
طيبه ابا اي طيب شئ منسوب اليه ابا وكل ما فيه معنى الفعل نحو حبك زيد

عن ذات مقدرة والمذكور في التفصيل ان القسم الثاني يرفع الابهام

رجلاى حسبك شئ منسوب الى زيد رجلا فخطاب زيد نفسا وزيد طيب
 ايا اورد المثالين لان الاول مثال للنسبة الكائنة في الجملة والتميز فيه خاص بالمنتصب
 عنه والثاني مثال للنسبة الكائنة في شبه الجملة والتميز فيه محتمل للمنتصب عنه
 ولتعلقه فان قيل الظاهر من المثالين ان النفس يقع تميزا عن نسبة الجملة لا
 عن شبه الجملة وان ابا يقع تميزا بالعكس مع ان العكس جائز قلنا لا فرق في التميز
 بين الجملة وشبهها فيكون هذا ان المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب
 زيد نفسا و ابا وزيد طيب نفسا و ابا و ابوة و دارا و علما فان قيل الظاهر ان
 قوله و ابوة معطوفة على ابا لان العطف بالقريب اولي فيعلم منه ان ابوة الى آخره
 لا يقع تميزا عن نسبة الجملة مع انه جائز قلنا انه معطوف على نفسا و ابا على حسب
 المعنى فهو مائل الى كل من المثالين غير مختص بالاخير فكان المص اورد لكل من
 التميز عن نسبة الجملة او شبهها خمسة امثلة والمجموع عشرة امثلة فان قيل ما
 الفائدة في تعدد الامثلة مع ان المثال للايضاح وهو يحصل بالواحد ومع ان الاختصار
 في ذكر الواحد المطلوب في التون قلنا لو اكتفى بمثال واحد لتوهم اختصاص التميز
 بنوع واحد مذكور في ذلك المثال مع ان التميز على خمسة انواع عين وعرض كل واحد
 منهما اما اضافي او غير اضافي فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون التميز على اربعة
 اقسام عين اضافي وغير اضافي وعرض اضافي وغير اضافي فلم يكرر مثال عين غير
 اضافي وهو نفس و دار قلنا التميز باعتبار المنتصب عنه على ثلاثة اقسام خاص
 بالمنتصب عنه وخاص بمتعلقه ومحتمل لهما فنفسا تميز عين لانه قائم بذاته غير
 اضافي لان تعلقه غير موقوف الى تعقل الغير خاص بالمنتصب عنه بانه تعبير
 عنه واطلاق عليه ومتحد ذاتا معه وذاتا تعين عين لانه قائم بذاته غير اضافي
 لان تعلقه غير موقوف الى تعقل الغير خاص بمتعلق المنتصب عنه تعبير عنه
 واطلاق عليه ومتحد ذاتا معه و ابا تميز عين لانه قائم بذاته اضافي لان تعلقه
 موقوف الى تعقل الابن محتمل لهما بان يكون تعبير المنتصب عنه او تعبير المتعلق
 فتكرار مثال عين غير اضافي باعتبار المنتصب عنه و ابوة مثال تميز عرض لانه
 معنى قائم بالاب اضافي لان تعلقه موقوف الى تعقل البنة خاص بالمتعلق بانه

تعبير عن متعلق المنتصب عنه لا تعبیر عن عينه لانه عين والا بوجه عرض وعلماً
 تميز عرض لانه معنى قائم بالعالم غير اضافي لان تعقله غير موقوف الى الغير خاص
 بمتعلق المنتصب عنه تعبیر عن المتعلق واطلاق عليه لا عين المنتصب عنه لانه ذات
 والعلم عرض والمميز والمميز متحدان فيما صدقا عليه او في اضافة الى القسم
 الثاني اما يرفع الابهام عن نسبة كائنة في اضافة مثل يعجبني طيبة ابا
 وابوة ودار او علماً وترك النفس لانه اظهر التميزات لاختفاء في اتيانه وزاد
 على المذكور قوله ولله در فارساً ولم يورد في نسبة الجملة وشبهها للوجهين
 احدهما ان التميز قد يكون صفة مشتقة وثانيهما لما اورد صاحب المفصل هذا
 المثال مثالا لتمييز المقدرة الغير المقدار على ان يكون الضمير فيه مبهما متناولا للفارس
 وغيره كضمير ربه رجلا متناول للرجل وغيره فميز بفارس ورجل فاورد المصنف
 تميز النسبة فانه يصلح تميزا عنها على ان الضمير فيه الى المعين كما هو المتبادر من
 احوال الضمائر والابهام في نسبة الدار اليه فان قيل ان الدار في الوضع اللين
 فلا يصح اضافة الى المذكور فانه للبهوث لا للمذكور قلنا نعم انه اللين في اللغة لكنه
 اريد منه الخير الكثير اللازم للين محازا بقريية اضافة الدار اليه فيكون المعنى لله
 خيرة فارساً فان قيل الاضافة تفيد اختصاص الدار بمعنى الخير لرجع الضمير
 واللام تفيد اختصاص الدار بمعنى الخير بالله فكيف يقوم العرض الواحد بمجلدين
 متغايرين والعرض اذا قام بمحل لا يقوم باخرو ولا ينتقل الى الآخر قلنا هذا المثال
 يستعمل في كثرة الخير للمرجع والتعجب منها والشئ اذا اكثر ويكون موجب
 للتعجب والتحير فينسب الى الله تعالى جل جلاله لانه المظهر والمنشأ للجائز فان
 قيل هذا المثال يستعمل في مقام المدح للمرجع وهو يقتضي المبالغة والفارس
 صيغة اسم فاعل من الفراسة بفتح الفاء مصدر فارس بالضم اي حاذق في امر
 الخيل وهو لا يقتضي الزيادة والمبالغة والمدح يفهم من الدار الذي هو بمعنى الخير
 الكثير او نقول ان الفارس صيغة اسم فاعل من الفراسة بكسر الفاء يقال للعلم
 القافية وهو علم يعرف به احوال الآدمي باطنا كالنصيب او غيره من احوال الآدمي
 ظاهراً كالخطوط في اليد وغيرها فهذا المعنى يقتضي المبالغة والزيادة لكن المجرد

ههنا بمعنى المزيد بصيغة اسم الفاعل من التفرس اى متفرسا والتفعل وضع
لكثره الفعل **ثم** اى بعد تقسيم التمييز الى الخمسة باعتبار الذات تقسيم التمييز
الى الثلاثة باعتبار المنتصب عنه وهو **الكان** اى التمييز **السمي** لاصفة فان
حكمها سيجئ انشاء الله تعالى **الجلاله يصح جعله لما انتصب عنه** فان قيل
هذا التقسيم فى القسم الثانى من التمييز الذى من النسبة والعامل الناصب فيه
هو الفعل او شبهه او المضاف الذى هو مصدا لا مطلق المضاف والمنتصب
عنه عبارة عن فاعل هذه الامور وهو جامد لا يجي منه النصب فكيف يصح
اطلاق المنتصب عنه عليه قلنا اطلاق المنتصب عنه على ذلك الفاعل مجاز
لانه لما تمت هذه الامور به مع الابهام فاقضى التمييز فكان نصب التمييز
حاصل به **او نقول** كلمة ما بمعنى الاسم والعبارة بمحذوف مضاف عن الضمير
فيكون التقدير **لها** اى للاسم الذى انتصب التمييز عن عامله **او نقول** كلمة
عن بمعنى بعد كما فى قوله تعالى جل جلاله طبقا عن طبق اى بعد طبق فان
قيل ان نفسا اسم جامد صحيح جعله للمنتصب عنه بان يكون اطلاقا
عليه ولا يجوز ان يكون له ولمتعلقه بل له خاصة قلنا المراد بصحة الجعل
له بطريق الاحتمال ونفسا صحيح جعلها له بطريق القطع والتنصيص
فانقلت ان ابوة ودارا وعلما صحيح جعلها للمنتصب عنه بان الاول و
الثالث معنا فيه والثانى مسكنه مع انها لا يجوز كونها للمنتصب عنه
بل خاصة بمتعلقه قلنا المراد بجعله للمنتصب عنه اطلاق التمييز عليه
والتعبير عنه بالتمييز ولا يصح اطلاقها عليه والتعبير عنه بها **جاز ان**
يكون التمييز له اى تمييزه واطلاقها عليه وتعبيرا عنه تارة ولمتعلقه
اى تمييز المتعلق المنتصب عنه وتعبيرا عنه واطلاقا به ولا يلزم الالتباس
على المخاطب بان هذا التمييز متعدد ذاتا مع المنتصب عنه او المتعلقه لان
ذلك يعلم بحسب القرائن كالكلام فى احسنية احدهما والاحوال كحسن
الخلق فى الناس من ايها فالتمييز ايضا لذلك الاحد والا فهو لمتعلقه
فانقلت ان الفاء جزئية يقتضى الشرط سابقا والسابق كلمة الارتفاع شرطا

لانه فعل والاحرف استثنائي قلت الا في الاصل مركب من ان الشرطية ولم
 المجدية وفعل الشرط محذوف بقريئة مقابلة للاول فيكون التقدير وان لم يكن
 التميز اسما صحيح الجعل لهما فهو لمتعلقه ثم حذف فعل الشرط بقريئة مقابلة للاول
 بقي ان لم يثم ادغم النون في اللام بقاعدة يرملون ولم يحذف الفعل المجزوم
 بل لم غير صورته وابدل الميم بالالف فكان بصورة الاستثناءية فالتقيل
 ان الجزء لا يترتب بالشرط لان المستثنى منه شيان صحيح الجعل للمنصب
 عنه وغير نص في المنصب عنه فيكون معنى العبارة وان لم يصح جعله لما
 انتصب عنه وكان نصا في المنصب عنه فهو لمتعلقه اذا كان نصا في المنصب عنه
 فكيف يصح جعله لمتعلقه وكيف لم يصح جعله لما انتصب عنه فاجاب الشارح بعد
 ما لم يكن نصا في المنصب عنه يعني ان المراد من المستثنى منه شئ واحد وهو
 المذكور في المتن فالتقيل لا يكون هذه الصورة مقابلة للاولى لان الاولى ايضا
 لمتعلقه قلنا المقابلة في الخصوص التميز لمتعلقة ووجوب التميز له فخطاب زيد
 ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء لا يصلح ان تكون تعبير الزيد بل لمتعلقه
 وهو معنى قائمه به في الاول وحدث قائمه به في الثاني ومسكنه ومملوكه في
 الثالث في متحدة ذاتا لمتعلقه لالعينه ومتحدة للشئ المقدار المنسوب الى زيد
 قيطابق التميز فيهما فانقلت المذكور امور ثلاثة التميز الذي خاص للمنصب
 عنه والتميز الذي خاص لمتعلقه والتميز الذي هو محتمل لهما فينبغي ان يقول
 المص فيها ليطابق الراجع مع المرجع قلنا ضمير التشنية راجع الى قسمي التقسيم
 الاول وهما ان يكون التميز للمنصب عنه او لمتعلقه ثم ما كان للمنصب عنه
 فهو على قسمين بطريق التصريح او الاحتمال ما قصد من وحدة التميز او
 تشنية او جمعية فالتقيل يبغي ان يقول المص لما انتصب عنه بدل ما قصد
 قلنا موافقة التميز في الصورتين وعبارة ما قصد متناول لهما وعبارة
 لما انتصب عنه متناول لاحدهما فلذا اختار ما قصد على ما انتصب عنه
 والصورتين ان الموافقة اما لعين المنصب عنه فخطاب الزيد ان ابوين
 او لمعنى فيه فخطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجداله ولزوم المطابقة لان

صيغة المفرد لا تصلم اطلاقاً على المثنى والمجموع الا اذا كان جنساً
مستثنى مفرغ والمستثنى منه محذوف فيكون التقدير فيطبق التمييز فيها
في جميع الاوقات الا وقت كون التمييز جنساً لان التمييز الجنسي يطلق على
القليل والكثير فلا حاجة الى تشنيته وجمعه فخطاب زيد او الزيدان او الزيدون
علماً الا ان يقصد بالتمييز الجنسي في جميع الاوقات الا وقت قصد انواعه به فيثنى
ويجمع لان الجنس اذا ذكر ويراد به انواع الجنس فيجوز تشنيته وجمعه نحو كتاب
البیوع اذا اريد بالبيع انواعه صحيح وقاسد وباطل ومكروه فخطاب الزيد ان
علمين والزيدون علوماً اذا اريد لكل من الزيدين او الزيدون نوع آخر من العلم
فان قيل الجنس ما يشمل الانواع لا محالة فينبغي ان يثنى ويجمع وان لم تقصد
الانواع به قلنا مجرد اشتماله بالانواع لا يستلزم تشنيته وجمعه بغير قصد المتكلم
الى امتيازاتها النوعية فان صيغة المفرد لا تفيد امتيازاتها النوعية فالجنس اذا
وجد في ضمن الافراد النوعية يثنى ويجمع تبعية الافراد المتعددة وان كان
التمييز صفة مشتقة كانت او مؤولة بالمشتق نحو كفى زيد رجلاً اي كاملاً
في الرجولية لان كفى اذا نسب الى شخص يراد به الشخص الكامل في جميع الاكساب
فيكون رجلاً بمعنى كاملاً في الرجولية كانت الصفة صفة له فان قلت الجارو
والجارور متعلق بصفة خبر كانت وفيه ضمير للصفة فيلزم حمل الشئ على نفسه
ويقيد ما افاد اسم كان قلت المحمول المقيد بقوله له مغاير للموضوع ويقيد
ما لا يفيد الموضوع له اى للمنتصب عنه لا للمتعلق لان الصفة تقتضي الوصف
والمذكور اولى بالوصفية من غيره فخطاب زيد والدا كان الوالد زيداً الا والدا
وان كان المعنى الوالد والاب واحد وطبقه فان قيل الواو لعطف المدخول على
قوله له اى صفة له وهو خبر كانت فالطبق ايضاً خبر وهو المصدر فيلزم حمل
صرف الوصف على الذات لان المراد من الصفة اسم صفى لا المعنى انصدري
قلنا الواو بمعنى مع فالطبق مفعول معه لا المعطوف فالمعنى صفة له مع طبقه او المعطوف
على خبر كانت لكن المصدر مبني للفاعل فالمعنى كانت صفة له ومطابقة له فان
قيل ان المطابقة من الجانبين ويستعمل في ذلك المعنى المفاعلية والطبق مجرد

لا يدل بالفعل من الجانبين قلنا المصدر المجرد ههنا بمعنى المزيد بمعنى المطابقة
واضافته الى ضمير راجع الى المنتصب عنه اما من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل
والمفعول محذوف فيكون المعنى مطابق المنتصب عنه للصفة او من قبيل اضافة
المصدر الى المفعول فيكون المعنى مطابقة الصفة المنتصب عنه فان قيل لا يوجد
المطابقة في تركيب من التراكيب لان المنتصب عنه معرفة غالبا والتميز نكرة دائما
قلنا المراد بالمطابقة المطابقة في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لان
الصفة المشتقة حاملة لضمير الموصوف والضمير مطابق للمرجع في هذه الامور
واحتملت الصفة المذكورة الحال لاستقامتها المعنى على الحالية ايضا غوطاب زيد
فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا فان قيل ان كان استقامة
المعنى على التقديرين فلم يورد الاحتمال بتقدير الحالية قلنا زيادة من على التميز
الصفتي نحو لله دره من فارس يؤيد التميز لان من تزداد في التميز لا في الحال
لان من والتميز متناسبان لوضع كليهما لبيان الذات والحال وضعت لبيان
الهيئة والصفة وايضا مقصود المتكلم بهذا الكلام مدح المنتصب عنه بالفروسية
لامدحه في وقت الفروسية اذ يمدح المنتصب عنه وقت الفروسية بصفة
اخرى غير الفروسية وذلك غير مقصود فمن التميز يفهم معنى المقصود لا من
الحال كما وردت مثل طاب زيدن العالم فارسا فلا يعلم ان الطيب مسند الى
زيد باعتبار العلم او الفروسية صيغة الاحتمال ولا يتقدم التميز على عامله
فان قيل عبارة المصنف مشتمل بالتناقض لان المفهوم من قوله ولا يتقدم عدم
صحة التقدم اصلا والمفهوم من قوله والاصح صحة التقدم لان نفى اضية لا يتلزم
نفى الصحة قلنا الجملة الاولى مفيدة بالشرط اي ولا يتقدم التميز اذا كان عامله
اسما جامدا تاما باحد متممات الاربعة بالاتفاق لانه اسم جامد خال عن الحدث
ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة فيعمل في المفعول المؤخر لا المقدم
وحكم الجملة الثانية في التميز الذي عامله قوى وهو الفعل وغيره فعمل العبارتين
مغاير فلا يلزم التناقض والاصح ان لا يتقدم التميز على الفعل
فان قيل كما لا يتقدم التميز على الفعل كذلك لا يتقدم على اسم الفاعل اسم المفعول

قلنا المراد بالفعل هو العامل القوي صريحا او غيره فالاول الفعل والثاني هما لان التميز من الفعل وشبهه فاعل في المعنى ولا يتقدم الفاعل الصوري على الفعل فلا يتقدم ما في معناه فان طاب زيد نفسا في قوة طاب نفس زيد فانه قيل كثيرا من المواد لا يكون التميز فيها فاعلا للفعل كما يقال امتلاء الماء الامتلاء ماء لان الامتلاء صفة الظروف لا ينسب الى المظروف فلا يقال امتلاء الماء الامتلاء وكما في قوله تعالى فجرى الارض عيونا فعيونا تميز عن نسبة فجر الى الضمير المتكلم مع الغير ولا يكون فاعلا فلا يقال فجر عيونا لان التفجير صفة الله تعالى لا ينسب الى العيون بل العيون مفعول به قلنا التميز فاعل للفعل المذكور بعينه كطاب زيد نفسا نفسا تميز للفعل المذكور بغير التاويل في الفعل آو فاعل للفعل بالتاويل اما يجعل اللازم كما يقال في المثال الثاني انفجرت عيون الارض او لقول نسبة الفعل الى الفاعل الحقيقي غير لازم اذ قد يكون نسبة الفعل الى الفاعل السببي فالماء وان لم يكن فاعلا لامتلاء حقيقة لكنه سبب لامتلاء فيكون فاعلا وعيونا وان لم يكن فاعلا للتفجير حقيقة لكنه سبب التفجير ففاعلية التميز في هذين المثالين مجازية كما في قولك ربح زيد تجارة فتيجارة سبب الربح فيكون فاعلا في المعنى وان كان الراجح الحقيقي هو زيد فعلى هذا الجواب لا حاجة الى تاويل اللازم بالمتعدي او المتعدي باللازم في دفع الاعتراض المذكور الا ان يقال ان التاويل لحصول الفاعل الحقيقي وبغير التاويل فاعل مجازي والحقيقة ادنى من المجازي والقائل بعدم جواز تقدم التميز على العامل القوي بخلافه للمأزني والهيرد فانهما يجوزان تقدير التميز لقوة العامل فيعمل في المعول المقدم والآخر على العامل القوي وهو اسم الفاعل واسم المفعول والفعل اتفاقا مع الجمهور في عدم جواز تقدير التميز على العامل الغير القوي كالصفة المشبهة واسم التقضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل فانها ضعيف في العمل فلا يعمل في المعول المقدم اما النقل فقول الشاعر
 اتهم جرسلى بالفراق
 حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تصيب
 فان جملة وما كاد الى آخره حال عن سلمى فينسب ان يرجع ضمير كاد وتصيب راجع الى سلمى التي هي

ذو الحال لكن لما كان ضمير كاد مذكرا لا يرجع الى سلمي فيكون ضميره ضمير
 الشأن و تفسيره بنفسا مفرد غير صحيح اذ تفسير ضمير الشأن بالجملة لا
 بالمفردات فتصيب جملة مفسرة لضمير الشأن و ضميرها راجع الى سلمي
 ونفسا تميز عن نسبة تطيب الى ضمير سلمي مقدما عليه ورد الشارح الهندي
 عليهما أنّ وما كاد الجملة حال عن المحبيب و ضمير كاد راجع الى المحبيب و ضمير
 تطيب ايضا راجع الى المحبيب و نفسا تميز عن نسبة كاد الى ضمير سلمي مؤخر بالفعل
 فلا تسلك لهما به و هذا الرد غير مرضي للشارح بوجه الاول لعدم المطابقة
 بين اسم كاد و خبر كاد و هو تطيب لتذكير اسم كاد و تانيث خبره و الثاني ان حالة
 الجملة عن المحبيب مخالف لسوق الكلام والسوق في تعجيب سلمي لا المحبيب و
 هذا المعنى يحصل بالحالية عن سلمي لا المحبيب و الثالث ان تطيب تانيث باعتبار
 نفسا التي وقعت تميزا عن نسبة كاد الى ضمير المحبيب و تانيث الفعل باعتبار
 تانيث التميز غير معهود فورد الشارح على المأزني والمبرد ان استدلالهما ببناء على
 تقدير تانيث تطيب لم لا يجوز ان يكون يطيب بصيغة المذكر و ضمير كاد
 للمحبيب و نفسا تميز عن نسبة كاد الى ضمير المحبيب فيكون التقدير وما كاد
 المحبيب نفسا يطيب فلا يكون التميز مقدما بالفعل ولا بد ان يكون الدليل
 صريحا في المدعى والمدعى تقدير التميز على الفعل والتقدير على تقدير تانيث
 تطيب و في يطيب احتمال تذكيره فلا يتم استدلالهما به المستثنى مرفوع تقدير
 على الابتدائية والخبر محذوف مقدما و اي منهما والمستثنى وهو الخرج عن شئ لغة
 وما يطلق عليه لفظ المستثنى اصطلاحا والغوى اخص والاصطلاحى اعم فلا
 يرد عدم تناول المقسم القسم الثانى فان قيل تقسيم المستثنى الى المتصل والمنقطع
 غير جائز لان الشرط في التقسيم ان يكون المقسم مفهوم مشترك صادق على كل
 قسم ليس قلنا المفهوم اعم من ان يكون حقيقيا او اعتباريا و ههنا وجد الثاني و
 هو ما يطلق عليه لفظ المستثنى فان قيل تقسيم المستثنى الى المتصل والمنقطع
 تقسيم الشئ الى نفسه وهو المتصل وغيره وهو المنقطع لان المستثنى صيغة اسم
 المفعول بمعنى الخرج وهو الاول لا الثاني قلنا المستثنى وان لم يطلق على المنقطع

بالمعنى اللغوي وهو المخرج يطلق عليه بالمعنى الاصطلاحي وهو ما يطلق عليه لفظ
 المستثنى فان قيل المستثنى عبارة عن المتكلم بعد الشاى كقولك على عشرة
 الا درهما كانك قلت على تسعة فهذا التعريف لا يكون صادقا الا بالمخرج
 فالتقسيم الى المتصل والمنقطع تقسيم الشئ الى نفسه وغيره قلنا هذا التعريف
 باصطلاح الاصوليين وعند النحاة ما يطلق عليه لفظ المستثنى وهو صادق على
 القسمين فان قيل تقسيم المستثنى الى القسمين غير صحيح لان التقسيم بعد
 التعريف والمص لم يعرف المستثنى فكيف يقسمه قلنا لما كان معلومة المستثنى
 بهذا التعريف اعنى ما يطلق عليه لفظ المستثنى كاف لصحة التقسيم فلم عرف لكل
 واحد من القسمين تعريفاً عليهما ولم يكتف بذلك الوجه قلنا لما كان لكل واحد
 منهما احكام خاصة ولا يمكن اجزائها على كل واحد منهما الا بعد تعريفهما عليهما
 عليهما عرف لكل واحد منهما بتعريف عليهما فقال متصل ومنقطع ان كان
 الربط مقدما على العطف يلزم حمل الخاص على العام وان كان العطف مقدما على
 الربط فالجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فيعلم ان مجموعهما مستثنى لا كواحد
 منهما والامر ليس كذلك اذ كواحد منهما مستثنى عليهما قلنا العطف مقدم
 على الربط وذلك الاعتراض انما يرد لو كان التقسيم من قبيل تقسيم الكل الى
 الجزئين بل هذا التقسيم من قبيل تقسيم الكل الى الجزئين والكل كما يصدق على
 جميع الجزئيات كذلك يصدق و يطلق على كل جزئ جزئ منه فالمتصل هو
 المخرج عن حكم شئ متعدد جزياته واجزائه الاول نحو ما جائئى احدا
 زيدا والثاني اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد وهو المستثنى منه
 لفظا اى ملفوظا كالمثال المذكور او تقديرا نحو ما جائئى الزيد فان قلت
 المستثنى منه او داخل فيه فعلى الاول ينبغي ان لا يكون مخرجا لان المخرج
 بعد الدخول وهو غير داخل قبل الاستثناء وان كان الثاني فيلزم التناقض
 قلنا المستثنى المتصل داخل في المستثنى منه قبل الاستثناء ولا يلزم التناقض
 باخواجه بعد الاستثناء اذا التناقض انما يثبت لو كان حكم الجي في المستثنى منه
 واقعا قبل ذكر المستثنى بل الحكم في المستثنى منه موقوف على ذكر المستثنى فيكون

المعنى القوم بغير زيد جائئى لان كل كلام فى آخره قيد مخالف من اول الكلام
 فالحكم فيه موقوف الى آخر الكلام لئلا يلزم التناقض كما فى قولك له على عشرة
 دراهم الا درهما فاول الكلام يقتضى وجوب العشرة و آخره يقتضى وجوب التسعة
 فالحكم بوجوب العشرة موقوف الى آخر الكلام فوجب التسعة على المقروا ايضا فى
 كلمة التوحيد حكم النفى موقوف فى إله الى ذكر الله جل جلاله فيكون للمعنى العبوة
 بالحق غير الله ليس بموجود بالا فالتقيل هذا التعريف غير مانع عن دخول الغير
 لانه صدق على قوله الا الله فى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فانه
 اسم مخرج عن متعدد لفظا بالا مع انه ليس بمستثنى قلنا المراد بالا الا غير الصفة
 وحرف الاستثناء هناك بمعنى غير للصفة واخواتها كغير وسوى وسواء
 وخلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون واحترز به عن المخرج بحرف العطف
 فانه يسمى بالمعطوف لا بالمستثنى هو جائئى القوم لازيد وما جائئى القوم
 لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها لانه بعد الا واخواتها
 غير مخرج عن متعدد لعدم دخوله فى المستثنى منه والخروج يقتضى سبق
 الدخول فالتقيل لما كان غير داخل فى المستثنى منه فما الحاجة بذكره
 بعد الاخوات والا قلنا ان أدوات الاستثناء فى المنقطع بمعنى لكن والمستثنى
 بعدها فى الحقيقة كلام مستقل متأثر من الاول جيئى به لدفع توهم الدخول
 فى المستثنى منه لئلا يمتنع بين المستثنى المنقطع والمستثنى منه فيكون المستثنى
 المتصل يقين الدخول والمنقطع متوهم الدخول فلذا ذكرنا بعد ادوات الاستثناء
 ليخرج يقين الدخول فى المتصل ومتوهم الدخول فى المنقطع ثم اعلم ان فى
 المستثنى المتصل والمنقطع مذهبين مذهب التحقيق ومذهب العامة فذهب
 التحقيق ان المتصل ما هو المخرج عن المستثنى منه سواء كان من جنسه
 نحو جائئى القوم الا زيدا مشيرا باللام الى القوم الذين كان زيدا افرادهم
 او من غير جنسه كقولك جائئى القوم الاحمار مشيرا باللام الى القوم الذين
 كانوا متلبسين بالحمار والمنقطع هو المذكور بعد الا واخواتها غير مخرج سواء
 كان من جنسه كقولك جائئى القوم الا زيدا مشيرا الى القوم الذين ليس زيد

فردا منهم او من غير جنسه كقولك جأئني القوم الاحمارا مشيرا الى القوم
الذين ليسوا مستثنىين بالاحمار ومذهب العامة ان المتصل ما هو من جنس
المستثنى منه داخل كان او غير داخل خارجا بالادوات او غير خارج بها
والمنقطع ما ليس من جنس المستثنى منه داخل او غير داخل خارجا بالادوات
او غير خارج بها فالمتصل في المتصل والمنقطع خروج وعدمه وعند المحققين
وجنس وعدمه عند العامة والمختار عند المصنف مذهب المحققين فلذا
عرفهما بالخروج وعدمه فلا يرد له مخالف المصنف عن تعريف المشهور ان
المتصل ما هو من جنس المستثنى منه والمنقطع عكسه لما فرغ المصنف عن
تعريفهما شرع في اخراجهما فقال وهو منصوب وجوبا ذكر الشاح وجوبا
لمقابلة ما بعد الصور الخمسة لانه ايضا منصوب لكنه جوازا فان قيل ضمير هو
ان كان الى مطلق المستثنى فهو غير مذكور يلزم الاضمار قبل الذكر وان كان
راجعا الى احد القسمين فحكم النصب غير مختص باحدهما وان كان راجعا
اليهما فلا يطابق الراجع مع المرجع ينبغي ان يقول وهما منصوبان قلنا
ان الضمير الى المطلق وهو معلوم بالوجهين اولاً بهذا التعريف ما يطلق عليه
لفظ المستثنى وثانياً بالتفطن من تعريفهما يعلم تعريف المطلق وهو المذكور
بعد ادوات الاستثناء مخرجاً او غير مخرج ولعلومية المطلق من هذين التعريفين
لم يعرف للمطلق رؤماً للاختصار اذا كان واقعاً بعد الا لانه ان كان بعد
غير وسوى وسواء فجزر غير الصفة فان قيل تقيد الا بغير الصفة
غير جائز لان الواقع بعد الا الصفة ليس بمستثنى قلنا قيد به لئلا
ينفل عن وقوعها صفة في كلام موجب واحتزبه عن وقوعه في
غير الموجب لانه ليس واجب النصب والكلام الموجب كما قال الناظم
كلام موجب ان باشد كه باشد ز نفي هي استفهام خالي نحو جأئني القوم
الا زيدا وانما كان منصوباً في الموجب لان محل النصب في المستثنى والاستثناء
الرفع والنصب والجور على البدلية والبدلية ههنا متنع لان البدل في حكم تكرار العامل
فان كورته يلزم فساد المعنى وان لم تكرر يلزم المخالفة عن قاعدة البدل فان قيل

هذه القاعدة منقوضة بقولنا قرئت الايوم كذا لان المستثنى في هذا القول في كلام موجب ولم ينصب على الاستثنائية بل على الظرفية قلنا المراد بالموجب الموجب التام وهو ما ذكر المستثنى منه فيه وههنا لم يذكر المستثنى منه فيه ولذا انصب على الظرفية فان قيل لا بد من قيد موجب تام لخراج هذا القول قلنا لا حاجة لخراج هذا القول فان البحث في نصب المستثنى بأي وجه كان بالظرفية او بالاستثنائية او بالخبرية او بالمفعولية وههنا منصوب على الظرفية فان قيل لا يصح اطلاق الاستثنائية قلنا يصح اطلاق الاستثناء عليه لانه هو المخرج و يصح اطلاق الظرف عليه لانه اسم زمان مفعول فيه لقرئت فان قيل لا بد من قيد موجب تام ليخرج عنه قولنا قرئ الايوم كذا فانه في كلام موجب ولم ينصب بل هو مرفوع على انه مفعول ما لم يسمى فاعله قلنا لا حاجة لخراج هذا القول بقيد تام لان هذا المثال فرد من افراد المستثنى المفرغ والمفرغ خارج عن هذا القسم بقريته المقابلة وهو بمنزلة المستثنى عن هذه القاعدة وهذا الميرقل في كلام موجب تام ثم اعلم ان العامل في المستثنى المنصوب لفظة الاكما قال صاحب النظم لمائة العامل واو ياؤ الخ وعند البصرية الفعل المتقدم بتوسط الا اذ للمستثنى نسبة الجزئية للمنسوب اليه للفعل ولا يكون معربا باعرابه اذ هو قد جاء بعد تمام الفعل بالقاعل او المفعول فشابه المفعول في وقوعه بعد تمام الفعل بالقاعل فيكون منصوبا او مقدما على المستثنى منه في موجب او غير موجب لان محل النصب بالاستثناء الرفع والنصب والجر على البدلية والبدلية ههنا متنع لان البدل لا يتقدم على المبدل منه او منقطعا نحو ما في الدار احد الاحمارا في الاكثر في اكثر اللغات والقبائل وهي قبائل الحجازية او في اكثر من اهل اللغات فانهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع منصوب عندهم سواء كان فيه خاصة البدلية او لا اذ لا يتصور فيه بدل الكل ولا البعض ولا الاشتمال بغير بدل الغلط وهو ايضا غير متصور اذ مبنى بدل الغلط بالسهم والغفلة ومبنى المنقطع بالرؤية والفتانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى القسمين اما ان يوجد فيه

خاصية البدل وهو حذف المستثنى منه واقامة المستثنى مقام المستثنى
منه نحو ما جائى القوم الاحرار ففى هذا القسم يجوزون الاستثناء والبدل و
آما ان لا يوجد فيه خاصية البدل ففى هذا القسم معا فقول مع المجازيين
فى وجوب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم فبن رحم
هو المرحوم المعصوم غير داخل فى العاصم اليوم فيكون منقطعاً واجب النصب
محملاً على الاستثنائية لعدم خاصية البدل فيه لانه ان اعيد العامل وهو لفظة
لا يلزم نفي المعصوم والمقصود نفي العاصم من الطوفان اذ المعصوم موجود وهو
اهل الفلك وايضاً لا يجوز حذف المستثنى منه وهو العاصم لان خبره موجود
محذوف فلو حذف اسم لا ييضاً يلزم الاجفاف فى الكلام او كان بعد محلاً
وعداً اى يجب النصب فيه اذا وقع بعدها نحو جائى القوم غلازبدا وعد
زيد لانها من الافعال والمستثنى الواقع بعدها مفعول لهما واعرابه
النصب والاطلاق المستثنى عليه لخروجه عن حكم المستثنى منه فان قيل
نصب المستثنى بعد عدا مستقيم لانه فعل متعد وبعده خلا غير مستقيم لانه
لازم يتعدى الى المفعول بواسطة من نحو خلت الديار من الانيس فكيف يكون
منصوباً بعده قلنا انه متعد باعتبار متضمنه لانه متضمن لمعنى جاوز وهو
متعد فكذا هذا وهذا من باب المحذف والايصال وهو ان يتعدى الفعل للانم
بواسطة حرف الجر ثم يحذف حرف الجر مع بقاء اثر حرف الجر وهو التعد
فى المجرورية و يوصل الفعل الى مفعوله بنفسه فيتعدى بنفسه فان قيل تضمنه
معنى جاوز والمحذف والايصال ليسا من الامور الواجبة بل من الامور الجائزة
فيكون مجروراً بمن عند ذكوة وعند عدم تضمنه فكيف يكون منصوباً وجوباً
بعده قلنا النجات التزموا هذا التضمين والمحذف والايصال فى باب الاستثناء
ليكون المستثنى بعد خلا فى صورة المستثنى بالالتقى هى الاصل فى باب الاستثناء
فى النصب فان قيل لما كان المستثنى الواقع بعدها مفعول لهما فما علمها
قلنا فاعلمها ضمير مستكن فيهما ولا يكون فاعلمها اسم ظاهر ولا ضمير بارز
ليشبه مستثناً هماً فى وقوعه متصلاً بهما كاتصاله بالا فان قيل ضميرهما اما

راجع الى المستثنى منه في قولك جائئى القوم خلا زيدا وعدا زيدا فلا يطابق
الراجع مع المرجع في الافراد والجمعية وان كان راجعا الى شئ آخر يلزم الاضمار
قبل الذكر قلنا انه اما راجع الى مصدر الفعل المذكور تقديره خلا بحيثهم زيدا
او الى اسم الفاعل لفعل المذكور تقديره خلا الجائى منهم زيدا او الى بعض غير معين
من المستثنى منه فبطريق التكرير يتناول الكل فلا يلزم خروجه من البعض
وبقائه في البعض تقديره خلا بعض منهم زيدا والجملة في محل النصب
حال عن القوم فان قيل الماضى المثبت اذا وقع حالا لا بد فيه من قد
قلنا قد ههنا مقدرة ولم تظهر قد ليشبها بالالتى هي الاصل في باب الاستثناء
في عدم ذكر قد في الاكثر اى النصب بهما في اكثر الاستعمالات وفي بعض
الاستعمالات مجرور لانهما حرفا جر والمستثنى مجرور بهما وايضا المستثنى
منهوب وجوبا اذا كان واقعا بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما
مصدرية مختصة دخولها بالافعال فتعينتا للفعلية وازيل عنها احتمال
الجارية فلذا لم يقيّد في الاكثر كما قيد بتقدير الاكثر في خلا وعدا واما
رواية الاخفش بجواز الجر بعدهما على ان ما ذائدة فهذه الرواية اما غير
ثابت عند المص آوله يعتمد بها فلم يقل في الاكثر نحو جائئى القوم ما خلا
زيدا وما عدا زيدا والمستثنى بعدهما مقبول به لهما واطلاق المستثنى
عليه لخروجه عن حكم ما قبلهما وفاقلهما ضمير فيهما راجع الى مصدر الفعل
المذكور او الى اسم الفاعل لفعل المذكور او الى بعض غير معين من المستثنى
منه فبطريق التكرير يتناول ذلك البعض الى الكل وليس براجع الى بعض معين
فيوهم ان المستثنى خارج عن ذلك العين وبقى في ما عدا والمقصود خروجه
عن الكل ثم الجملة في محل النصب اما حال عن القوم او ظرف لجاء فان قيل
لا يصح الحالية لان الحال محمول على ذى الحال وههنا غير صحيح لان ما مصدرية
اول خلا بتاويل الخلو يلزم حمل صرف الوصف على الذات ولا يصح الظرفية
ايضا لان الظرف اما زمان او مكان وليسا بزمان ومكان قلنا ان ما خلا وما عدا
بتاويل الخلو والعدو والمصدر مؤل بتاويل اسم الفاعل فيكون المعنى جائئى

القوم خالياً بجهتهم زيدا او خالياً الجائي منهم زيدا او خالياً بعض منهم زيدا
 فيصم الحالية او النصب على الظرفية بتقدير مضاف لان كلمة ما مصدرية
 اول الفعل بتاويل المصدر وحذف الاوقات عن اول المصادر كثير شائع
 تقديره جائي القوم وقت خلو جهتهم زيدا او وقت خلو الجائي منهم او
 وقت خلو بعض منهم زيدا ثم حذف الوقت واقيم ما خلا وما عدا مقام المطا
 ونصبا كنصبه ثم اعلم ان خلا وعدا وما خلا وما عدا لا يتصرف فيها
 بالتثنية والجمعية وبنقله الى المضارع لانها قائمة مقام الا في الاستثناء
 ولا يتصرف في الا فكذا في نائبيها واذا لم يستعمل في الاستثناء يتصرف فيها
 كقوله تعالى جل جلاله واذا خلوا الى شياطينهم وكذا المستثنى منصوب جوبا
 بعد ليس ولا يكون لانهما من الافعال الناقصة والمستثنى بعد هما خبرهما
 وخبر الافعال الناقصة من المنصوبات واسمها ضمير راجع الى اسم الفاعل
 لفعل مذكور نحو سيجي اهلك ليس الجائي منهم زيدا او الى بعض منهم نحو سيجي
 اهلك لا يكون بعض منهم زيدا ولا يجوز ان يرجع الى مصدر الفعل المذكور
 لئلا يلزم حمل الذات على صرف الوصف وخبرهما محمول على اسمهما
 فانقلبت حمل الذات على صرف الوصف غير جائز في الوجبات وههنا
 سائلة فيكون المعنى ليس الجي زيدا الصديق الحكم قلنا على هذا اي فوات المقصود
 اذ المقصود خروج زيد عن حكم الجي لا نفى الجي عن زيد ولا نفى زيد عن
 الجي ثم اعلم انهما يستعملان في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يستعمل
 ان في المنقطع لان خبرهما محمول على اسمهما ولا يصح الحمل ههنا لان حمل
 الحمار على جائي القوم او على بعض القوم غير جائز وان الضمير لما كان
 راجعا الى المستثنى منه فتوهم الدخول فيه ولا يستعملان في المفرغ لان
 المستثنى منه في المفرغ لان المستثنى منه في المفرغ غير مذكور وفي هذه
 الافعال ضمير للمستثنى منه فيلزم الاضمار قبل الذكر ولا يتصرف فيها مثل لم
 يكن وليست لان هذه الافعال من خلا الى ليس قائمة مقام الاول ولا يتصرف
 فيها لانه حرف فكذا لا يتصرف في نائبيها لما فرغ المص عن مواضع وجوب

النصب شرع في مواضع جواز نصبه فقال و يجوز فيه النصب اء ويجوز
 في المستثنى النصب على الاستثنائية ويختار البديل عن المستثنى منه فيها
 بعد الا فان قيل ان فيه وفيما متعلق يجوز وتعلق الطرفين المتجانسين
 بالمتعلق الواحد غير جائز لا استدراك احدهما فلا يقال مررت بزيد بالبرية
 او بالليل قلنا ان قوله فيه ظرف لغو متعلق بجوز وقوله فيما ظرف مستقر متعلق
 بواقع مقدار حال من ضمير فيه فان قيل ضمير واقعا راجع الى المستثنى وكلمة
 فيما ايضا عبارة عن المستثنى فيلزم ظرفية الشئ لنفسه قلنا ان كلمة ما موصوفة
 عبارة عن المحل وقوله بعد بمعنى متاخر خبر ليكون المحذوف ويكون مع اسمه وخبره
 صفة لما فيكون المعنى حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متاخرا عن الاحتراز
 عما وقع بعد سائر الادوات اذ حكمها غير ذلك كما مضى وسيبئ في كلام غير
موجب احتراز عما اذا وقع في موجب فحكمه ما مر وهو وجوب النصب
 لانا اذا بدل في موجب والبديل في حكم تكرير العامل فيكون المعنى جائئ القوم
 الاجاء زيد فيلزم فساد المعنى ويلزم اتحاد حكم المستثنى والمستثنى منه ولا بد من
 المفارقة بينهما في الحكم بخلاف غير الموجب فانه يمكن ان يكرر اصل العامل
 بغير النفي فيكون معنى ما جائئ القوم الا زيد الاجاء فيثبت المفارقة بينهما بالنفي
 في المستثنى منه والاثبات في المستثنى وذكر المستثنى منه فان قيل الواو
 في قوله وذكر للعطف يقتضى المعطوف عليه وليس شئ ههنا صالحا للمعطوف عليه
قلنا ان الواو للحال من الضمير المجرور في فيه ايضا كما ان فيما باعتبار المتعلق
 وقع حاله منه فيكونان حالين متداخلين ومترادفين من المستثنى ففي قوله
 ذكر المستثنى منه اما بالواو على تقدير انه لان الجملة الاسمية اذا وقعت
 حالا تكون مشتملة على الواو والضمير معا او على تقدير قل وتقدير العائد وهو
 قبله لان الماضى المثبت اذا وقع حالا لا بد من قد فان قيل الضمير في انه لا
 ينحوا اما راجع الى المستثنى الذى رجع اليه ضمير قوله فيه او راجع الى المستثنى
 منه فعلى الاول لا يوجد العائد في الخبر الى اسم ان يعنى ان ان حرف مشبه
 بالفعل يقتضى الاسم والخبر فاسمها هو الضمير المتصل بان والجملة التى وقعت بعدها

اعنى قوله ذكر المستثنى منه خبرها والجملة اذا وقعت خبر لا يد فيه من عائد
ولا عائد ههنا وعلى الثانى وان وجد العائد وهو وضع الظاهر موضع المضمحل لكن
يلزم الخروج عن البحث لان البحث فى ان المستثنى قد يكون بدلا وقد لا يكون
بدلا لا فى كون المستثنى منه بدلا ولا اولاً قلنا ان الضمير راجع الى المستثنى منه
هو المستثنى فان المستثنى منه كما يطلق على المستثنى منه كذلك يطلق على المستثنى
لانها من الاسماء والمتضائفين فيصح استعارة احدهما للآخر فلا يلزم الخروج
عن البحث وبقيد ذكر المستثنى منه احتراز عن المفعول اذا اعرابه باعراب
المستثنى منه المحذوف ولم يذكر المصنف كونه منقطعا او مقدما على المستثنى
منه لان حكمها وجوب النصب كما سبق فحوما فعلوه الا قليل بالرفع على
البديلية من الضمير المرفوع ببدل البعض والا قليلا بالنصب على الاستثناء وما
مررت باحد الا زيد بالجر على البديلية والازيد بالنصب على الاستثنائية وما دبت
احدا الا زيد بالنصب اما بطريق البديلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو
جائز غير مختار وانما اختار البديل فى هذه الصور لان النصب على الاستثناء
انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة اذ هو بواسطة الا و اعراب البديل
بالاصالة وبغير واسطة فانقلت بديلية القليل من واو الجمع غير صحيح
بوجوه الاول ان البديل مقصود بما نسب الى المتبوع والمنسوب ههنا الى
المتبوع هو عدم الفعل وهو غير مقصود بالبديل والا لزم خلاف المقصود
والثانى ان البديل بتكرار العامل فان تكرار العامل لزم المحذوف المذكور
الثالث ان البديل مقصود دون البديل منه والمبديل منه فى هذا المقام مقصود
بالعدم والبديل بالاثبات والرابع ههنا بدل البعض لعدم صحة باقى الاقسام
وفيه لا بد من ضمير الى البديل منه كما فى ضربت زيدا راسه ولم يوجد ههنا
والخامس ان النكرة اذا وقعت بدلا من المعرفة وجب نعتها ولا نعت ههنا
قلت عن الاول ان البديل مقصود باصل النسبة ولا شك ان قليل مقصود
باصل النسبة مع قطع النظر الى النفي وعن الثانى ان البديل بتكرار اصل العامل
لامع النفي فلا يلزم فساد المعنى وعن الثالث ان البديل مقصود باصل النسبة

وليس المبدال منه مقصودا باصل النسبة وعن الرابع ان هذه القاعدة فيما اذا لم يكن البديل واقعا بعد الا واما اذا كان واقعا بعد الا فيفيد البعضية لان المتصل بعض من المستثنى منه وعن الخامس ان هذه القاعدة في بديل الكل وههنا بديل البعض او نقول يصح ابدال التكررة من المعرفة بدون التوصيف عند البعض فليكن الآية محمولا على مذهب البعض او نقول التقدير الا اناس قليل فالناس بديل ووصف بالقليل كذا قيل والله اعلم بالصواب ويعرب المستثنى على حسب العوامل معطوف على قوله منصوب بحسب المعنى اذ معنى منصوب ينصب فيكون عطفت المضارع على المضارع وكذا قوله ويجوز فيه النصب ويختار البديل عطفت على قوله منصوب بحسب المعنى وقوله منصوب خبر هو فكذا ا قوله يجوز ويعرب خبر هو فان قيل ان الحسب عبارة عن القدر فيكون معناه ويعرب على قدر العوامل هو مستلزم لاجتماع العوامل على معقول واحد قلنا ان الحسب ههنا عبارة عن الاقتضاء فان قيل اجتماع العوامل على معقول واحد يفهم من جمعية العوامل في قوله على حسب العوامل قلنا ان اللام في العوامل جنسية واللام الجنسية اذا دخلت على الجمع تبطل معنى الجمعية ويراد منه فردة اذا الجنس خال عن التعدد والجمع يدل على التقيد بينهما من فوات ولا يبطل معنى الجنسية لدفع التثافي لئلا يكون ذكر اللام لغوا وايضا كل لاحق ناسخ للسابق ولا يكون السابق ناسخا لللاحق فيكون المعنى ويعرب المستثنى على الاعراب يقتضيه العامل السابق لانه لما حذف المستثنى مقامه واعرب باعرابه وفرغ العامل السابق من عمل المستثنى منه الى عمل المستثنى ولذا يسمى هذا القسم بالمستثنى المفرغ لغوا العامل لعمله فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد المشترك بالمشارك فيه بحذف الصلة فهما فالضمير مستتر فيهما وحذفت اللام وفي من باب الحذف والايمان وهو اى والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب فان قيل قوله وهو في غير الموجب جملة اسمية معطوفة على قوله ويعرب فهذا من قبيل عطف الاسمية على الفعلية وذا غير جائز بخلاف العكس فانه جائز مع ضعف قلنا ان هذا اللوا ليس للعطف بل للحال عن الضمير المستكن في يعرب ليفيد فان قيل يتعلق ليفيد بيعرب ودليل له والدليل مثبت للمبدى واعرابه غير ثابت

هذا المستثنى من العوامل على معقول واحد يفهم من جمعية العوامل في قوله على حسب العوامل قلنا ان اللام في العوامل جنسية واللام الجنسية اذا دخلت على الجمع تبطل معنى الجمعية ويراد منه فردة اذا الجنس خال عن التعدد والجمع يدل على التقيد بينهما من فوات ولا يبطل معنى الجنسية لدفع التثافي لئلا يكون ذكر اللام لغوا وايضا كل لاحق ناسخ للسابق ولا يكون السابق ناسخا لللاحق فيكون المعنى ويعرب المستثنى على الاعراب يقتضيه العامل السابق لانه لما حذف المستثنى مقامه واعرب باعرابه وفرغ العامل السابق من عمل المستثنى منه الى عمل المستثنى ولذا يسمى هذا القسم بالمستثنى المفرغ لغوا العامل لعمله فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد المشترك بالمشارك فيه بحذف الصلة فهما فالضمير مستتر فيهما وحذفت اللام وفي من باب الحذف والايمان وهو اى والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب فان قيل قوله وهو في غير الموجب جملة اسمية معطوفة على قوله ويعرب فهذا من قبيل عطف الاسمية على الفعلية وذا غير جائز بخلاف العكس فانه جائز مع ضعف قلنا ان هذا اللوا ليس للعطف بل للحال عن الضمير المستكن في يعرب ليفيد فان قيل يتعلق ليفيد بيعرب ودليل له والدليل مثبت للمبدى واعرابه غير ثابت

بالافادة بل بقيامه مقام المستثنى منه قلنا ان قوله ليفيد غيرالموجب فائدة
صحيحة وهو صحة الحكم على تقدير عموم المستثنى منه لانه لما حذف ولم يوجد
القرينة على خصوصه يقدر المستثنى منه العام ويصح الحكم بتقدير عموم المستثنى منه
في غير الموجب مثل ما ضربني الازيد اذ لو قدر احد فالحكم صحيح اذ يصح ان
لا يضرب المتكلم احد الازيد ولا يجوز الحكم بتقدير عموم المستثنى منه في الموجب
نحو ضربني الازيد اذ لو قدر احد فلا يصح ان يضرب كل واحد المتكلم الازيد لان
اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة فرد منها في ذلك
الا انتفاء كثير غالب واما اشتراك جميع افراد الجنس في اثبات الفعل لها ومخالفة
فرد منها في ذلك الاثبات فقليل الا ان يستقيم المعنى استثناء من مفهوم
الكلام السابق فيكون التقدير وهو واقع في غير الموجب في جميع الاوقات ويقع
في الموجب طريقان الاول صحة ثبوت الحكم على سبيل العموم في المستثنى منه نحو
قولك كل حيوان يحرك فكه الا سفل عند المضغ الا التماسح فان قيل تمثيل الشاح
بهذا المثال ليس ملائما نحن فيه لان بحثنا في المفرغ وهو ما ليس فيه المستثنى
منه وهو موجود فيه اي كل حيوان قلنا هذا الظير اورده لصحة الحكم فيه على
سبيل العموم والشمول لا مثال للمفرغ والفرق بين الظير والمثال ان الظير
لمجرد الايضاح وليس فرد للممثل والمثال لا يوضح الممثل وفرد للممثل والثاني
ان تكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه العام بعض معين يدخل
فيه المستثنى قطعاً لو جود بعض المعين يصرف اليه العام مثل قرئت الا يوم
كذا فان قيل ان المراد بالقرأة ارادة القرأة كما في قوله تعالى اذا قرئت القرآن
فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم والارادة مستقيمه في جميع العبر فلا حاجة
الى التاويل بايام الاسبوع او الشهر قلنا ان القرأة ههنا القرأة بالفعل
ولا الارادة بها فمس الحاجة الى التاويل فيكون المعنى اوقعت القرأة كل يوم
الا يوم كن الظهور انه لا يريد المتكلم بهذا الكلام جميع ايام الدنيا بل يريد
ايام الاسبوع او الشهر او السنة فان قيل كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم
المستثنى منه في الموجب في بعض الصور كما في ضربني الازيد كذلك لا يستقيم المعنى

على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضاً في بعض الصور فحومات الا
زيد فينبغي ان يشترط استقامة المعنى في غير الموجب ايضاً ويقول هو اى المضرغ
ينحى في الموجب وغير الموجب عند استقامة المعنى قلنا الاعتبار للغالب والغالب
في غير الموجب استقامة المعنى وفي الموجب عدم استقامة المعنى فلو جه غلبة استقامة
المعنى في غير الموجب لم يشترط استقامة المعنى فيه وانما كان ذلك لان اشتراك جميع
افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بذلك الافراد ومخالفة فرد منها كثير غالب و
اشتراك جميع افراد الجنس في تعلق الفعل بها ومخالفة فرد منها قليل نادر فاقبل
كما يعم قرئت الا يوم كن اذا كان المراد بكل يوم ايام الاسبوع او الشهر والسنة ينبغي
ان يصح ضربى الزيد اذا اريد بكل احد جماعة مخصوصة بواسطة القرائن فلا فرق
بين المثالين في انهما جائزان مع القرينة وغير جائزين بدونها قلنا لا فرق بين
المثالين في القرينة المعنوية بخصوص المستثنى منه وهو تعذر اجتماع الضاربين على
ضرب شخص واحد في قولك ضربى الزيد وتعذر ايقاع القراءة في جميع ايام
الدنيا لعدم وجودة في جميع ايام الدنيا لكن هذه القرينة تفهم من نفس تركيب
قرئت الا يوم كن لان المتكلم لا يريد جميع ايام الدنيا لعدم وجودة فيها وكذا لا
لا يريد ايام عمره بقرينة فعل ماض وهو قرئت فخرج الحال والاستقبال وخرج
في الماضى زمان الطفولية لعدم قابلية القراءة فيه فيبقى من كل يوم زمان بعد
البلوغ الى وقت التكلم ولهذا الزمان اجزاء الاسبوع والشهر والسنة فيصرف
المستثنى منه العام الى ذلك الاجزاء المعينة لتصحيح الكلام ولم يوجد قرينة
الخصوص بجماعة دون جماعة في تركيب ضربى الزيد لفظاً حتى يصرف المستثنى
منه العام وهو كل احد الى ذلك الجماعة الخاصة بل تفهم من خارجى وهو سوال
السائل كما اذا قيل من ضربك من هذا القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربى الا
زيد فالفرق بين المثالين بظهور القرينة لا بنفس القرينة وظهورها قرئت الا يوم
كذا لانه مفهوم من تركيبه وليس ظهور القرينة في ضربى الزيد لانه مفهوم
من امر خارجى وهو سوال السائل فاقبل ضربى الزيد ايضاً جائز عند وجود
القرينة بالسوال فلم يخص الاستثناء بقرئت ولم يعم الموجب عند استقامة المعنى

قلنا ان الغالب عدم وجد ان القرينة الظاهرة في الموجب غير قرئت فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم اى من اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا عند استقامة المعنى لم يحزم مثل ما زال زيد الا عالمها اذ صورته وان كان غير موجب لكنه في المعنى موجب اذ معناه ثبت زيد على جميع الصفات دائما الا على صفة العلم فلا يستقيم المعنى اذ بعض صفاته مناقض لبعض آخر كالوجود والخلو العلم والجهل والقيام والقعود والنوم واليقظة فلا يجتمعان فكيف يُؤَبَّدُ وانما كان معناه ثبت زيد على جميع الصفات دائما اذ في معنى زال نفى واذا دخل عليه حرف النفي افاد الثبوت على الدوام اما نفس الثبوت لان نفى زال قد نفى بحرف النفي فلو لم يفد الثبوت يلزم ارتفاع النقيضين وهو باطل كما بطل اجتماع النقيضين واما الثبوت على الدوام فانه لو افاد نفس الثبوت فلا تجزئ فائدة في نفى النفي اذ الافعال الثبوتية كثيرة غيرها مثل كان واعترض الشارح الرضى يمكن ان يحمل الصفات على الصفات التي يمكن اجتماعها في شخص واحد ثم يستثنى من جملة العلم او يحمل على جميع الصفات ممكن الاجتماع او غير ممكن الاجتماع مبالغة في نفى صفة العلم كانه يحصل فيه الصفات المتناقضة لكنه البعد عن صفة العلم وعلى هذين التاويلين يندرج هذا التركيب في صورة استقامة المعنى فلم يحكم المص بعدم جواز هذا التركيب قلنا مراد المص بعدم الجواز بغير التاويل واما مع التاويل فيرجع جميع مواد الايجابية الى صورة استقامة المعنى فلا فائدة في اشتراط غير الموجب كما يؤل في ضربين الازيد كل من يتصور منه الضرب فيصرف كل احد اليه او يراد غلوا المجتمعين وكثرهم على ضربك من كل احد فانقلبت قد تقرر فيما سبق ان المستثنى منه اذا كان مذكورا في كلام غير موجب ففيه جواز جواز النصب واختيار البديل فهذا منقوض بشئ ما جائى من احد الازيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد شيئا الا شيئا لا يعبا به ففي هذه الامثلة المستثنى منه مذكور في غير الموجب مع انه لا يختار فيها البديل اذ لو كان اختيار البديل فيها لكان المستثنى مجرورا في المثال الاول ومنصوبا في الثاني والثالث مع انه مرفوع في الكل فاجاب المصنف بقوله واذا تعدر البديل على اللفظ فانقيل

كلمة على لا تقع صلة التعذر بل صلة الباء قلنا الجار والمجرور متعلقان بالحمل
المحذوف اى من حيث حمله على اللفظ اى على لفظ المستثنى منه فعلى الموضع
فانقل الجار والمجرور لا يقع جزاء قلنا انهما متعلقان بحمل المقدراى يحمل على
الموضع اى محل المستثنى منه عملا بالاختار على قدر الامكان مثل ما جائئى من
احد الازيد فزيد بدل مرفوع محمول على محل احد وهو الرفع بالفاعلية لا مجرور
محمول على لفظ احد ومثل لا احد فيها اى فى الدار الا عمرو فعمرو مرفوع
بدل محمول على محل احد لا منصوب محمول على لفظ احد ومثل ما زيد
شيئا الاشئى لا يعبا به اى لا يعتد به فشيئ مرفوع بدل محمول على محل
شيئ لا منصوب محمول على لفظ شيئا فانقل ما الفائدة فى ذكر لا يعبا به والمقصود
بالمثال ما زيد شيئا الاشئى فقط قلنا ليس فى كثير من نسخ الكافية قوله لا يعبا به
فلا يرد الاعتراض على هذه النسخ ويرد على ما هو فيه فهو صفت الشئ المستثنى
ووصف به لئلا يلزم استثناء الشئ من نفسه بل يلزم استثناء الخاص من العام
فانقل لاحاجة له فى دفع استثناء الشئ من نفسه الى صفته بقوله لا يعبا به بل
يمكن ان يجعل المستثنى بشئ منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشئية
اولا وخص المستثنى بشئ لا يزيد عليه صفة غير اطلاق الشئية فيكون استثناء
الخاص من العام مع الاختصار قلنا هذه التصانيف بالنسبة الى المبتدئين فهم
لا يذهب الى هذه التوجيهات المفثرة بغير قرينة لفظية وانما تعذر البديل على اللفظ
فى الصورة الاول لان من الاستغراقية لا تزداد اتفاقا بعد الاثبات سواء
كان موجبا فى الاصل او كان منفيًا ثم صار موجبا بسبب دخول الا لان من
التاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل من اللفظ وقيل ما جائئى من احد
الازيد الجركان فى قوة قولنا جائئى من زيد فتلزم زيادة من فى الاثبات و
ذلك غير جائز واما تعذر البديل فى الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى
على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب فانقل ينبئى ان مبنى بالفتح
كالمتبوع لانه مبنى بالفتح لان اسم لا لنفى الجنس اذا كان نكرة غير مضافة بلا فاصلة
مبنى بالفتحة قلنا ان عمرا بالنصب يدل عن محل احد لان تابع المبنى تابع للمحل

ومحله النصب لان لا عامل النصب لكنه متضمن لمن الاستغراقية والاسم المنظم
 لمعنى الحرف مبنى أو نقول ان فحة احد مشابجة للنصب لانه يحى عارضا بعد
 دخول لا كما ان النصب يحى عارضا بالعامل فكانها نصب والاسم منصوب وبدل
 المنصوب منصوب فاذا كان عمزا بدلا من اللفظ والبدل في حكم تكرير المعلوم ^{لعل في البدل}
 بهذا العمل فلا بد من تقدير لا وكذا في قوله ما زيد شيئا المستثنى لو حمل المستثنى
 على لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير ما لتعمل فيه والحال ان ما ولا لا تقديران
 لاحقيقة على مذهب من قال لم يكن البدل الا بتكرير العامل ولا حكمها اذا اكتفى بدخل
 العامل على المبدل منه واعتبرت سواة حكمه اليه فانه في قوة التقدير عاملتين
 حال من ضمير لا تقديران في المستثنى المحمول على البدل بعد اى ما صار
 الكلام مثبتا لا تنقاض النفي بالا لاهما عملتا للنفي اذ لا عملت لمشابهة أن
 لفظا في فتم الاول ومعنى لان ان التاكيد الاثبات ولا لنفي الجحس لتاكيد النفي
 فحمل النقيض بالنقيض في العمل وكلمة ما عملت لمشابهة ليس في النفي والدخول
 على المبتدأ والخبر وقد انتقض النفي بالا فلما تعذر البدل على اللفظ حمل
 على المحل عملا بالوجه المختار على قدر الامكان فعمرو مرفوع على انه محمول على محل
 احد وهو الرفع بالا ابتداء وشئ مرفوع محمول على محل ثانيا وهو الرفع بالحرية
فانقلت لاحد في هذا المثال لفظه وهو البناء على الفتح فلما تعذر البدل على
 اللفظ بقى له محلان محل قريب وهو النصب بكلمة لا وانما كان قريبا لحصوله
 بعد دخول كلمة لا فيكون قريبا ومحل بعيد وهو رفعه بالا ابتداء وانما كان
 بعيدا لحصول الرفع قبل دخول كلمة لا فلم اعتبروا الحمل على محل بعيد لا قريب
 قلنت ان محله القريب انما هو بعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض النفي بالا
 واما محله البعيد لا دخل لعمل لا فيه بل هو مرفوع بالعامل المعنوي بخلاف
 ليس زيد شيئا الا شيئا جواب سوال ان نفي ليس منتقضة بالامع ان المستثنى
 محمول على البدل من حيث اللفظ فاجاب المم لانها اى ليس عملت للفعلية
 لا لنفي فالنفي وان انتقضت بالا لكن فعليتها باق كما قال المم فلا اثر لنقض معنى
 النفي في عليها لبقاء الامر العامة لى اى ليس لاجله اى لاجل ذلك الامر

وهو الفعلية فانقلبت ان النفي والفعلية كلاهما مدلولان لكلمة ليس فكيف ينتفى
 احد المدلولين وهو النفي ويبقى الآخر وهو الفعلية مع ان كلا واحد منهما غير منفك
 عن الآخر قلنا هذا التركيب مأول بقوله ما كان زيد شيئا الاشياء فانقص النفي
 الحاصل من ما وبقي فعلية المعبر بكلمة كان ومن ثم اء ومن اجل القاعدة المذكورة
 ان عمل ليس للفعلية وعمل ما ولا للنفي جاز ليس زيدا الا قائما باعمال ليس
 في قائما وان انتقص نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال
 ما في قائما لان عمل ما للنفي وقد انتقص النفي بالا والمستثنى مخفوض فانقل
 ان الخفض هو الجر الذي بالحركة فلا يتناول الجر الذي بالحرف نحو جائني الغوم غير
 الزيديين قلنا ان المهم ذكر خاصا وهو الخفض واراد العام وهو الجرفيكون المعنى
 والمستثنى مجرور بعد غير وسواى بالقصر مع الضم السين او كسرهما وسواء
 بكسر السين او فتحها مع المد وانما كان المستثنى بعد الكلمات مجرور الكون المستثنى
 بعدها مضاف اليه واعرابه الجرو بعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر و
 عمله الجر وانما قال في الاكثر لان بعض النحويين اجاز النصب بها على انها فعل
 متعدي فاعله ضمير راجع الى الله تعالى وما بعده مفعوله فيكون منصوبا لا يقال على
 هذا يلزم الاضمار قبل الذكر لان الله تعالى يعلم من معنى حاشا ذ معنى حاشا
 تبرية المستثنى وتنزيهه عن فعل سوء منسوب الى المستثنى منه اذ المستثنى منه
 لحاشا يكون دانكأ منسوباً اليه لفعل سوء والمستثنى برى عن ذلك الفعل التبرية
 من الفعل سوء لا يقدر عليه احد الا الله بدليل قوله تعالى وما تكبرنى نفسى ان النفس
 لا مارة بالسوء الا ما رحمني وقوله تعالى لا حول ولا قوة الا بالله والفعل والفاعل
 والمفعول جملة فعلية حال عن المفعول مثل ضرب القوم عمرا اذا كان ضرب
 عمر ظلما بغير حق حاشا زيد اى برأة الله تعالى عن ضرب عمر الذى هو الظلم
 والعائد في الحال وضع المظهر موضع المضمرة في صلة حاشا وهي عن ضرب عمر موضع عن
 ضربه واعراب غير فيه اى في باب الاستثناء واما في الصفة فاعرابه باعراب
 موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور في المستثنى بالا لانه
 لما انخرجه المستثنى انتقل اعرابه الى غير الذى هو الجزء الفارغ عن الاعراب كما

نقل اعراب المضاف اليه الى المضاف في عبد الله فالرفع والنصب والجرح مجرى بالعبء
منقولة عن الله لانه آخر الكلمة حال العلية والباعث بالنقل مشغولية بالجرح في حال
الاضافة والاعلام المنقولة عن المركبات تبقى باعراب السابق حال التركيب التفتيل
هكذا جائئ القوم غير زيد بالنصب لانه يوجب وما جائئ القوم غير حمار بالنصب
لانه منقطع وجائئ غير زيد بالنصب لتقدمه وما جائئ القوم غير غير زيد
بالوجهين وما جائئ غير زيد وما رئت غير زيد وما مررت بغير زيد وغير
اي كلمة غير في الاصل صفة لصدق تعريف الصفة عليها لانها دالة على ذات
مبهمة قائم معنى المغايرة بها فالاصل والاكثر في استعمالها ان تقع صفة في التركيب
كما تقول جائئ رجل غير زيد ولما كان استعمالها في الصفة اصل واكثر وهو يقتضي
استعمالها في المعنى الآخر ايضا فقال حملت على الا مصدرية تلك الجملة لكن ان
استعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل ولما كان بين المحمول والمحمول
عليه علاقة فقال الشارح لا اشتراك كل منهما في مغايرة ما بعدها لما قبلها كما
حملت الا عليها اي استعملت الامكان غير في الصفة فاستعمال غير بمعنى الا غير
مشروط بالشرط واستعمال الا بمعنى غير مشروط بالشرط الثلاثة لكن شرطيتها في غالب
المواد واكثر المواد لا في جميع المواد لكن لا تحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت
الاتابعة فان قيل التوابع من الاسماء معربة باعراب المتبوع والاحرف لا يقبل الاعراب
فكيف تكون تابعة قلنا المراد من التابع لازمه وهو البعدية اذ تابعة بمعنى واقعة واللام
بمعنى البعد كما في قوله تعالى لدلولك الشمس اي بعد دلولك الشمس لجمع فان قيل
ان الا في جائئ القوم الا زيد وجائئ رهط الا زيد وجائئ رجلان الا زيد
فالا في هذه الامثلة بمعنى غير وليست واقعة بعد جمع قلنا المراد بالجمع المتعدد
افرادا فدخل فيه الجمع واسم الجمع والمثنى فالمعنى واقعة بعد المتعدد الذي
لا يتقين بدخول ما بعده الا فيه ولا يخرج ما بعده الا منه وانما اشترط وقوعها
بعد متعدد لكونها بمعنى غير ليوافق حال الا صفة حال الاستثنائية في وقوعها بعد
المتعدد فالمستثنى منه متعدد فوجب ان يكون موصوف الا ايضا متعدد مذكور فلا
يقدر موصوفها اذ كون الا بمعنى غير صفة خلاف الاصل فلا يذهب الذهن الى كون

موصوفها مقدرا كما يقدر موصوف غير لكونها صفة فلو قدر موصوفها يذهب الذهن الى كونها صفة والى كون الموصوف مقدرا منكورا اى منكرا بتفسير غير المشهور ... بالمشهور صفة لجمع لان التعدد لو كان واحدا من المعارف الخمسة فما بعد الا اما دخلا فيه يقينا فيكون متصلا واما خارجا منه فيكون منقطعا فلا يحمل على الابعث غير وان كان التعدد واللام ان كان اللام جنسيا او استغراقيا فيتناول ما بعد الا فيكون متصلا وان كان اللام للمعد الخارجى فما يشار باللام الى جماعة لم يكن زيد فردا منهم فلا يتعذر المنقطع وان اشير الى جماعة يكون زيد فردا منهم فلا يتعذر المتصل غير محصور كما يعرف الاشياء باضدادها فقال الشارح المحصور على نوعين جنس مستغرق لا فرادة وهو النكرة فى حيز النفي او النكرة الواقعة بعد كل نحو ما جائئى رجل اورجال الازيد وكل رجل جائئى الازيد وانما يقال له المحصور لا تحصر جميع الافراد فيه او بعض من الجنس معلوم عدده نحو له على عشرة او عشرين الادرهما او واحد وانما اشترط التعدد غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء المتصل فلا تكون الا بمعنى غير لان الشرط لحمل الابعث غير تعذر قسمي المستثنى فان قيل قوله لتعذر الاستثناء جار مجرور يقتضى المتعلق ودليل يقتضى المدعى فما هما قلنا انهما مقدران كما قال الشارح وانما يصار عند وجود هذه الشروط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء بالقسمين عند وجود هذه الشروط كما ستعرف فلما تعذر الاصل وهو الاستثنائية حمل على خلاف الاصل وهو كون الابعث غير لثلا يلزم الغاء الا فان قيل ضابطة المصلا جامعة ولا مانعة اما الاول لمخرج جائئى رجال الا واحد او الارجالا والاحبارا فان رجلا جامع منكور غير محصور ولا يتعذر فى الاولين المتصل وفى الاخير المنقطع واما الثانى لدخول جائئى مائة رجل الازيد فان مائة رجل محصور وتعذر الاستثناء فيه لانه لا يعلم ان مائة رجل مائة مع زيد او غير زيد ففى المتصل الدخول يقينا وفى المنقطع الخروج يقينا فلما تعذر احملا الابعث غير قلنا ان هذه الضابطة غالبية اكثرية لا كلية يعنى تعذر الاستثناء غالبا يوجد عند وجود هذه الشروط واما التعذر وعدم التعذر فى مواد النقص من النواذر فان قيل

ينبغي ان يقيد المصنف هذه الضابطة بقيد غالباً كما قيد الشارح قلنا ان كون
 الابعثى غير عند عدم هذه الشرائط نادراً فلم يلتفت المصنف الى هذه النادر ولم
 يقيد بقيد غالباً نحو لو كان فيهما فكلمة في بمعنى اللام لئلا يلزم ظرفية السماء
 والارض لله تعالى المنزه عن الظرف اى لو كان مالكا لهما الهة والجمع محمول
 بمعنى المتعدد فيتناول النفي المستفاد من لو لا الهين ايضاً فلا يرد ان النفي الجمع لا
 يستلزم التوحيد لجواز الإلهين فيهما الا لله اى غير الله لفسدتا لما كان الفساد
 يستعمل في الاعراض كما يقال لفسد الصلوة والصوم والارض والسماء من الذوات
 فكيف يصح نسبة الفساد اليهما فلذا عبر الشارح عن الفساد بقوله لخرجتا عن النظام
 العجيبة لان الفساد لازم مع التعدد كما في ملوك الارض فالاول في الآية الكريمة
 صفة بمعنى غير والشرائط موجودة واقعة بعد جمع منكور غير محصور وهى الهة ويتقذر
 الاستثناء بالقسمين لعدم دخول الله في الهة باليقين وعدم خروجه منها باليقين
 وشرط صحة الاستثناء المتصل الدخول باليقين وفي المنقطع الخروج باليقين وفي الآية
 مانع آخر عن حمل الابعثى الاستثناء لانه لو كان للاستثناء لصار المعنى لو كان فيهما
 الهة مستثنى عنها الله تعالى لفسدتا فيوهم من هذا المعنى ان يكون فيهما الهة غير
 مدستثنى عنها الله فلا يثبت التوحيد فأنقيل هذا الوهم جار في غير ايضاً لان المعنى
 لو كان فيهما الهة غير الله فيوهم من هذا المعنى ان فيهما الهة غير مغاثر من الله
 نعوذ بالله قلنا لا يجرى هذا الوهم في هذا المعنى لان المغاثرة لازم والتعدد ملزوم
 فلما انتفى اللازم وهو المغاثرة انتفى الملزوم فالحاصل ان كلمة لو شرطية تقتضى
 الشرط والجزاء فقوله كان فيهما الهة شرط وقوله لفسدتا جزاء والجزاء لازم للشرط
 وجودا وعدما وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزوم فالفساد لازم مع التعدد و
 الفساد منقضى حساً فاعلم منه نفي التعدد ايضاً فأنقلت لها تعذر الاستثناء فليصل
 على البديل فتعذر الاستثناء لا يوجب الحمل على الصفة قلت لا يحمل على البديل لانه
 غير الموجب فقط وايضاً البديل لا يكون الا في تركيب يجوز فيه الاستثناء وهذا
 منقوض بكلمة التوحيد ففيه تعيين البديل ولا يجوز فيه الاستثناء كما قاله عصام
 الدين وضعف حمل الا على غير في غير اى غير الجمع المنكور غير المحصور

لصحة الاستثناء الذي هو معنى أصلي للكلمة الا ومعنى غير منه خلاف الاصل والصير
 الى خلاف عند تعذر الاصل والفرض من قوله وضعف رد على سيبويه فانه يجوز وقوع
 الاصفة مع صحت وضعف حمل الا على غير هذا رد على سيبويه فانه يجوز
 وقوع الاصفة مع صحة الاستثنائية كما في قولك ما اتاني احد الا زيد جازان يكون
 الا بمعنى غير مع انه يجوز المتصل ونفسك في هذا الجواز بقول الشاعر عرس كل اخ مفارقة
 اخوة : لعبرايك الا الفرقد ان فالفرقد ان صفة لكل اخ لا استثناء منه بغير الشرائط
 وان كان استثناء يجب فيها النصب لانه في كلام موجب وحمل المصنف ذلك على الشدة
 وقال لا يصح الاستدلال بهذا الشعر لانه فيه شذوذين آخرين وصف كل والمشهور
 وصف المضاف اليه لكل لانه المقصود والكل غير مقصود اورد للاحاطة افراد
 المضاف اليه والفصل بالخبر بين الموصف والصفة ولم يتعرض الشارح الى الفصل
 بالجملة القسمية بين الموصوف والصفة لانه تابع للخبر لانها لتأكيد الخبر وكذا لك
 الخلاف في كلمة التوحيد فكلمة الا فيها بمعنى غير صفة محمول على محل الاله وهو
 الرفع لكن صورة الاحرف غير قابل للرفع فنقل الى المدخول هذا عند سيبويه و
 عند المصنف ما بعد الا فيها مستثنى لصحة الاستثناء لانه وقع بعد الجنس المتفرق
 الشامل لما بعد الا لان النكرة في حيز النفي شاملة لجميع افرادها لكن المستثنى
 اذا وقع في كلام غير موجب بعد الا والمستثنى منه مذکور جاز الاستثناء واختار
 البديل لكنه تعذر البديل من لفظ الاله وايضا من محله القريب اذا جعل منصوبا لان
 البديل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير لا اله الا الله فيلزم نفي الاله الحق وهو
 كفرو ايضا كلمة لا لا تعمل بعد انتقاض نفيه بالا لانه يعمل للنفي وقد انتقض النفي
 بالآ فيحمل على محله البعيد وهو الرفع على الابتدائية وتعين البديل من محله البعيد
 في كلمة التوحيد ولا يجوز فيها النصب على الاستثناء لانه لا يعلم انه منصوب على
 الاستثناء او على البديل من اللفظ او من المحل القريب وعامل لفظ الاله ومحله القريب
 كلمة لا فتعيد كلمة لا في لفظ الله فينفي الحق نعوذ بالله فتعين الرفع على البديل من محله
 البعيد لا اله الا الله مُحَمَّدٌ رَسُوْلُ اللهِ فان قيل المنفى بلا لا يخلو آما اله الحق او الباطل
 فله الاول يلزم استثناء الشيء من نفسه لاتحاد المصداق بين اله والله وعلى الشا في

لا يصح الحكم بالنفي لوجود الآلهة الباطلة الكثيرة قلنا انا فنتار الشق الاول ولا يلزم
استثناء الشيء من نفسه لان الله اعم من الله بحسب المفهوم لتكراره والله علم لذات
الله تعالى خاص به وان كان في الخارج متعديين والعموم بحسب المفهوم كاف لصحة
الاستثناء كما قال عبيدي احرار الا زيدا وعمرا وخالدا ولم يكن لهذا القائل عبد
غيرها فصم الاستثناء حيث لم يمتنع احد منهم ولم يكن رجوعا من الاقرار لان
عبيدا اعم بحسب المفهوم لانه جمع يطلق على الثلاثة وما فوقها غير منصرف فيها
وان كان منصرفا فيها في الوجود واعراب سوى وسواء النصب على الطرف
فاجار والجورر باعتبار المتعلق وهو بناء في محل النصب على انه مفعول له لقوله
النصب فان قيل المفعول له علة والعلة من الاعراض والطرف زمان او مكان
وهما من الذات فلا يصح كون الطرف مفعولا له قلنا ان الطرف مؤل بالطرفية
والالف واللام فيه عوض عن حذف المضاف اليه فيكون التقدير بناء على طرفيتيها
وانما نصبا على الطرفية لانهما يعبران عنهما بالمكان كقولك جائئني القوم سوى
سواء زيد اى مكان زيد فان قيل فعلى هذا لا يكون من ادوات الاستثناء بل بمعنى
المكان فيكون مفعولا فيه لا الاستثناء قلنا ليس المراد بالمكان المكان الحقيقي بل
بمعنى البدل والبدل بمعنى الانعام فيكون معنى قولك جائئني القوم سوى زيد اى مكان
زيد ومكان زيد بمعنى بدل زيد بمعنى انعام زيد اى انعدم زيد عن الجمع
فيكونان لادرا الطرفية على الاصح وهو مذهب سيبويه والبصريون لان سوى
في الاصل صفة للفظ مكان كما قال الله تعالى مكان سويا اى مستويا ثم حذف
الموصوف واقبح الوصف مقام المكان مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار
بمعنى مكانا فقط ثم استعمل استعمال لفظ مكان في افادة معنى البدل كما تقول
انت لي مكان زيد اى بدل زيد لان البدل كائن مكان المبدل منه استعمل بمعنى البدل
في الاستثناء لانك انا قلت جائئني القوم بدل زيد افاد ان زيد المراد بك ثم جرد
عن معنى البدل واستعمل لمطلق الاستثناء فسوى الطرف بحسب الاصل وغير
طرف بحسب المعنى المراد وهو الاستثناء فالبصريون نظروا الى فعلة الاصل وهو
المكان فيكون منصوبا على الاصل والكوفيون نظروا الى المراد وهو الاستثناء فجعلوه

كغير و مستمسكهم قول الشاعر ولم يبق سوى العدو وان دناهم كما دناؤان سوك
فيه وقع فاعل لم يبق فيكون مرفوعاً وعند البصريين منصوب على الاصل وان وقع
بمعنى الاستثناء او بمعنى الفاعل لانه يجوز اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه
منصوباً جرياً على الحالية الاصلية كما في تقطع بنصب البين وان وقع فاعلاً
لتقطع خبر كان واخواتها اي اشباهها في عدم انتام معناها بالمرفوع بغير
المنصوب وهي الافعال الناقصة الباقية هو المسند اي الشيء المسند بعد
دخولها اي بعد دخول كان او احد اخواتها فان قيل التعريف غير مانع عز دخول
غير الخبر فيه كقائم ويضرب في كان زيد ابوه قائم وكان زيد يضرب ابوه
فانهما مسندان بعد دخول كان وليسا بخبر كان لان الخبر هو مجموع الجملة
فاجاب بعض الشارحين ان المراد بالمسند المسند الى اسمائها فخرجاً لانها
ليسا بمسندين الى اسم كان بل قائم مسند الى المبتداء ويضرب مسند الى
الفاعل وهذا الجواب ضعيف لان قوله بعد دخولها لاخراج المسندات الباقية
فاذا اريد بالمسند المسند الى اسمائها فيخرج المسندات الباقية لانها مسندة
الى اسمائها لا الى اسم كان فذكر قوله بعد دخولها مستدرك فلما كانا ضعيفين
اجاب الشارح بجوابين الاول ان المراد بالدخول وارودها للعمل في الاسم
الخبر وعمل كان في مجموع الجملة لا في قائم ويضرب فمجموع الجملة خبر لعمل
كان فيها وخرج قائم ويضرب لعدم عمل كان فيهما والثاني ان المراد بالاسناد
الاسناد الجديد بعد دخول كان وتجديد الاسناد حاصل لمجموع الجملة واما يضرب
وقائم باقين على الاسناد السابق لان العوامل اللفظية اذا دخلت على المبتداء
والخبر تزيل الامور الاربعة العامل السابق والاسناد السابق والاعراب السابق و
الاسم السابق وهذه الامور الاربعة ذائلة في الجملة بعد دخول هذه الافعال و
باقية في قائم ويضرب مثل كان زيد قائماً فان قائماً خبر كان مسند الى
اسم كان بعد دخول كان وامرأة اي امر خبر كان واخواتها كما مر خبر المبتداء
في اقسامه وهي المفرد والجملة والنكرة والمعرفة واحكامه وهي التعدد والواحد
والثبوت والمحدوف وشرائطه وهي ان خبرها اذا كانت جملة لا بد فيها من

عائد وقد يحذف ولكنه يتقدم حال كون الخبر معرفة على الاسم سواء كان
 الخبر معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة ولا يتقدم الخبر المعرفة على المتبدأ
 لان اختلاف الاعراب في خبر كان يصلم دفع الالتباس بين الاسم والخبر و
 اتحاد الاعراب في المبتداء والخبر موجب للالتباس بين المبتداء والخبر فان قيل
 القاعدة منقوضة بقولهم كان. الفقى هذا حيث لا يجوز تقديم الخبر في مثل هذا
 التركيب قلنا جواز تقديم الخبر فيما اذا كان الاعراب في الاسم والخبر او في احدهما
 لفظيا واذا كان الاعراب فيهما منتفيا فلا يجوز تقديم الخبر على الاسم للبس وقد
 يحذف عامله اى عامل خبر كان وهو نفس كان لانه لا يجوز الحذف من
 هذه الافعال غير كان لان كان كثيرا الاستعمال فيسبق الذهن الى كونه محذوفا
 فالشهرة قريبة الحذف في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير
 وان شرا فشر ويجوز في مثلها اى في مثل هذه الصورة واول الشارح
 التركيب المذكور بالصورة لا بالتركيب للمطابقة بين الراجع والمرجع وهى ان
 يجئ بعد ان الشرطية اسم ثم فاء ثم اسم فتناول المذكور وغيره كان راكبا فراكب
 وان ماشيا فماش اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثانى اما نصب الاول على
 انه خبر كان المحذوف واما رفع الثانى على انه خبر مبتداء محذوف فتقديره ان
 كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير ونصبهما على ان خيرا في الموضعين خبر
 لكان المحذوف فيكون التقدير ان كان عملهم خيرا وكان جزاؤهم خيرا و
 رفعهما اما رفع الاول لانه اسم لكان المحذوف واما رفع الثانى فانه خبر
 مبتداء محذوف فالتقدير ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير ورفع الاول و
 نصب الثانى اما رفع الاول لانه اسم كان اما نصب الثانى لانه خبر كان فيكون
 التقدير ان كان في عملهم خير فكان جزاؤهم خيرا و قوة الوجوه وضعفها باعتبار
 قلة الحذف وكثرته فيكون الاول اقوى الوجوه لان المحذوفات فيه قليلة لانها
 ثلاثة ويكون الرابع اضعف الوجوه اذا المحذوفات فيه خمسة كان والتجار والجر
 في جانب الشرط وكان واسمه في جانب الجزاء والثانى والثالث متوسطتان
 لان المحذوفات فهما اربعة ويجب الحذف اى حذف عامل الخبر وهو كان فقط

في مثل اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت ان كان اما بفتح الهمزة
 فيكون تقديره لان كنت علة متقدمة وانطلقت معلول مؤخر وان كان اما
 بكسر الهمزة فيكون التركيب المذكور شرطاً وجزاء فاصل اما بفتح الهمزة لان
 كنت حذفت اللام حذفاً قياسياً لان حذف حرف الجر من أن وأن قياسى ثم
 حذف لفظ كان اختصاراً وانقلب الضمير المتصل بالمنفصل لعدم ما يتصل به
 وزيدت بعد ان لفظه ما يوضع كان عوضاً عنه وخص زيادة ما ليكون وسيلة
 للدغام وغير ما لا يصلح للدغام وادغمت النون في الميم والبقى الخبر منصوباً
 على حاله فصار اما ان كنت منطلقاً انطلقت واصل اما بكسر الهمزة ان كنت
 منطلقاً ان طلقت فيعمل به ما عمل بالاول بغير حذف اللام فيه واقتصر المص
 على فتح الهمزة لانه اشهر واكثر اسماً ان اخواتها هو الاسم المسند اليه
 بعد دخولها اى بعد دخول احدها مثل ان زيد قائم فالتقيل هذا التعريف
 غير مانع عن دخول غير الاسم فيها كابوة في ان زيد ابوة قائم فان ابوة
 مسند اليه بعد دخول ان وليس اسم ان بل جزء الجملة الواقعة خبراً قلنا المراد
 بالمسند اليه المسند اليه الجديد بعد دخول ان وهو زيد واما ابوة فباق على الاسناد
 السابق ولم يجد دكونه مسند اليه القائم بعد دخول ان او نقول ان المراد بالدخول
 عمل ان واخواتها في الاسم والخبر وعمل ان موجود في زيد او مجموع جملة ابوة
 قائم لا في ابوة فقط المنصوب بلا التى لنفى الجنس فقوله لا موصوفة والموصول
 مع الصلة المحذوفة صفة لا والتقدير التى استعملوها في محادياتهم وقوله لنفى
 الجنس باعتبار المتعلق وهو الكائنة صفة ثانية فالتقيل ينقض بلا رجل قائم فان
 لا لنفى القيام لا لنفى ذات الرجل قلنا العبارة بمحذوف المضاف اى لنفى صفة الجنس
 ولم يقل هكذا لان الغالب في خبر لا لنفى الجنس الفعل العام اى لا رجل موجود ثم
 توجه النفى الى الوجود ونفى وجود الرجل مستلزم لنفى ذات الرجل ولذا قال المص
 لنفى الجنس واعلم ان اسم لا على ثمانية اوجه وجه المحصر ان اسمه اما مفرد
 او مضاف وكل واحد منهما اما تكرة او معرفة
 وكل واحد منهما اما موصول او مفصول فمثال المفعول التكرة الموصولة لا احد في

الدار ومثال المفع المفعولة لا في الدار رجل ولا امرأة ومثال المفع المعرفة الموصولة
لازيد في الدار ولا عمر ومثال المفع المعرفة المفعولة لا في الدار زيد ولا عمر ومثال
المضاف المعرفة الموصولة لا غلام زيد ولا عمر ومثال المعرفة المفعولة لا فيها غلام زيد
ولا عمر ومثال المضاف النكرة المفعولة لا فيها غلام رجل ولا امرأة ومثال المضاف
النكرة الموصولة لا غلام رجل طريف فيها فالاول مبني على الفتح والثاني منصوب
والصور الستة الباقية بينهما مرفوعة مكررة لا غير ولم يقل اسم لا لكل من المنصوبات
ولا أكثر من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقاً من المنصوبات لاحقيقة بان يكون
كله من المنصوبات ولا مجازاً بان يكون أكثر من المنصوبات كالمستثنى بل المنصوب
منه اقل من ما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بلا واو واما غيره من
المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات مجازاً اعطاءه للأكثر حكم
الكل فان قيل ينبغي ان يقول المصنف اسم لا اذا سم لا ما هو المنصوب بها لفظاً
كالضاف وشبهه او تحلاً كما هو المبني بالفتح واما ما هو مرفوع فليس اسمها
لعدم عملها فيه قلنا ان المبني بالفتح ليس منصوباً محلاً عند سيبويه بل هو
مرفوع على الابتدائية فلا يكون كله من المنصوبات فلا بد من التعبير بالمنصوب
بلا وانما لم يكن منصوباً عند سيبويه ما هو المبني بالفتح لان انتصابه
مشروط بشروط وشرط الاضافة منتفى في المبني على الفتح هو المسند
اليه بعد دخولها وخروج مثل ابوة في غلام رجل ابوة قائم لعدم عمل لا
فيه بل عمل في الجملة والمراد بالدخول العمل او لكونه مسنداً اليه سابق
على دخول لا لانه مسند اليه بعد دخول لا فان قيل المقصود تعريف اسم
لا وقد حصل بقوله هو المسند اليه بعد دخول لا فاشتغاله بقوله يليها الاشتغال
بها لا يعني قلنا مقصود المص تعريف المنصوب بلا لا تعريف اسم لا مطلقاً وتعريف
المنصوب بلا لا يحصل بذلك المذكور بغير ضم شرط ثلاثة الاول قوله يليها وشرط
الولى لان لا ضعيف العمل لا يعمل مع وجود الفاصل فان قيل الايلاء من الامور
الاضائية ولو بعشر مراتب فينبغي ان يكون غلاماً في لا في الدار غلام رجل ولا
امرأة منصوباً بالوجود شرط النصب وهو الايلاء بمعنى البعدية مع انه مرفوع

قلنا المراد بالابلاء وقوع المسند اليه بلا فاصلة والثاني نكرة وشرطت لان لا يعمل في المعارف لانها وضعت لنفي الجنس ويعمل في الجنس ويدخل في الجنس مضافا او مشبهها به اے والشرط الثالث ان يكون اسم لا مضافا او مشبهها به وهو الاسم الذي لا يتم معناه بغير انضمام شئ كان من متعلقاته وانما اشترط كونه كذلك للنصب لان اسم لا اذا كان نكرة يكون متضمنا لمعنى من مفردا كان او مضافا لان اصل لا رجل في الدار ولا غلام رجل في الدار لا من رجل ولا من غلام رجل ثم حذف من تخفيفا مع بقاء معنى من وهو تأكيد الاستغراق النفي لجميع افراد الجنس والمتضمن لمعنى الحرف مبنى خمسة عشر مبنى المفرد ونصب المضاف لان الاضافة من خواص الاسم تقوى جهة الاسمية وتضعف اقضاء معنى الحرف والاصل في الاسماء الاعراب وقوله يليها نكرة مضافا او مشبهها به وهكذا احوال اربعة مترادفة من ضمير اليه وهي التي تكون احوالا متعددة من ذى الحال الواحد وسميت بالمترادفة لان الزادف هو الركوب خلف الآخر وما بعد الاول ايضا ثابت لذى الحال كالاول فتكون كالراكيين عليه واحوال متداخلة بان الاولى حال من ضمير اليه او من الضمير الجرور في دخولها او ما بقى من الضمير المرفوع في يديها مثل لا غلام رجل مثال للمضاف مع الشرطين الاولين للنصب ولا عشرين درهما مثال لامشبهها بالمضاف مع الشرطين الاولين للنصب وانما يكون مشبهها به لان معنى عشرين لا يتم بغير انضمام العدد وقوله لكن على النسبة المشهورة خبر للمثاليين وعلى غير المشهورة خبر للثاني وخبر الاول محذوف تقديره لا غلام رجل ظريف فيها فان كان الفاء لتفصيل الصور السبعة الباقية من الصورة النصب المذكورة مفردا فان قيل ضمير كان راجعا الى المسند اليه في قوله هو المسند اليه فان قيل ينقض هذه القاعدة بلا حول ولا قوة لان اسم لافيه مفرد مع انه ليس بمبنى بل جازفيه خمسة اوجه قلنا المراد بالمفرد مفرد غير مكرر بقربية ذكره فيما بعد مخالفا عنه والمصنف اذا ذكرها عدة كلية ثم ذكر بعض افراد القاعدة مخالفا عنها فيكون ذكر بعض الافراد بمنزلة الاستثناء عن تلك القاعدة وايضا الخاص اذا قبل بالعام فالمراد

بالعام ما سوى افراد الخاص فأنقيل ينقض بلا زيد في الدار ولا عمر ووبلا في الدار رجل ولا امرأة لان المسند اليه مفرد فيهما وليس بمبنى بل مرفوع مكرر قلنا المراد بالمفرد المفرد الذي انتفى فيه الشرط الاخير وهو الاضافة مع بقاء الشرطين الاولين وهما الولي والتكوة وفي مادة النقض انتفى الشرطين فهو اى المسند اليه مبنى على ما اى المحرف والحركة ينصب ذلك المسند اليه به اى بتلك الحرف والحركة قبل دخول لاعليه فلا يجتمع المتناهيان في زمان واحد وهو الفتح في المفردات نحو لا رجل في الدار والكسر في الجمع المؤنث بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار لا تنوين المقابلة مشابهة بتنوين التمكن في الصورة وتنوين التمكن متنوعة عليه فكذلك المقابلة والياء في التثنية والجمع المذكور السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك فالمراد بالمفرد مقابل المضاف وشبهه فالتثنية والجمع داخلان في المفرد بهذا المعنى وانما بنى اسم لا المفرد لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل في الدار لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار والسؤال اما حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا وانما بنى على ما ينصب به ليوافق حالة بناء اسم لا حالة اعرابه فأنقيل اسم لا اذا كان مضافا ايضا متضمن لمعنى من اذ لا غلام رجل في قوة لا من غلام رجل فليعلم لم يبنى على الفتح بل هو منصوب قلنا الاضافة من خواص الاسم ترجع جانب الاسمية وتضعف جانب الحرفية والاصل في الاسماء الاعراب وان كان المسند اليه بعد دخول لا معرفة مفردا كان او مضافا نحو لا زيد في الدار ولا عمر ولا غلام زيد في الدار ولا غلام عمر او مفصولا بينهما وبين لا اى المسند اليه مفصولا بتكوة كانت او معرفة وكلا واحد منهما اما مضاف او مفرد فهذه اربع صور نحو لا في الدار زيد ولا عمر ولا في الدار غلام زيد ولا غلام عمر ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا غلام امرأة فكل كلمة او لمائة الخلو عن التعريف والفصل لا لئانة الجمع بينهما وجب الرفع في جميع هذه الصور الست على الابتداء اما في المعرفة الغير المفصولة فلا متناع اذ لا لتنفى الجنس في المعرفة واما في المفصول فتكوة فلان لا ضيف العمل لا يعمل مع الفصل واما وجوب الرفع في المعرفة

المفصلة مدَّل بالذليلين والتكرير اى تكرير اسم لا مطلق لا بعينه فلا يرد
ان التكرير غير موجود في المثال لان التكرير عبارة عن ذكر الشيء مرتين
فاجاب ان المراد من التكرير تكرير نوعي لا شخصي اما التكرير في المعرفة
ليكون جبيرة عن مافات من الكثرة واما التكرير في النكرة ليكون الجواب
مطابقا للسؤال كما قال السائل في الدار رجل ام امرأة فلما كان السؤال مرفوعا
مكررا فأورد الجواب مرفوعا مكررا للمطابقة بين السؤال والجواب واما التكرير
في المعرفة المفصلة مدلل بدليلين فان قيل قد تقرر ثم ان اسم لا اذا كان
معرفة وجب الرفع والتكرير فينتقض هذه القاعدة بقولهم لا ابا حسن فان
ابا حسن كنية على رضى الله عنه معرفة وليس مرفوعا ولا مكررا فاجاب
المصنف ونحو قضية اى هذه قضية ولا ابا حسن لها متاول
بالنكرة بالوجهين اما بتقدير المثل اى لا مثل ابي حسن لها ثم حذف مثل
واقيم المضاف اليه مقامه واعرب باعرابه وهو النصب لان مثلا لتو غله
في الابهام لا يصير معرفة بالاضافة الى المعرفة واما بتاويله بالفصل بين
الحق والباطل فذكر العلم واريده الوصف المشهور صاحب العلم به كانه قيل
لا فصل لها اى لا قاطع لها ويقوى هذا التاويل ايراد حسن بحذف اللام لان
الظاهر ان تنوينه للتذكير فاذا يؤول العلم بالصفة فيكون نكرة بنفسه فيوقع
التنوين موقعه وهو النكرة وحذف اللام دليل على التذكير واذا اؤل بتقدير
المثل فيكون نكرة باعتبار الامر الخارج ونياية المضاف اليه مقام المضاف
النكرة لا باعتبار نفسه وحذف اللام ولحقق التنوين التذكير ظاهر ان العلم
صار نكرة بنفسها بارادة الوصف لانه نكرة باعتبار النياية مقام النكرة فان
قلت قد تقرر ثم فيما سبق ان اسم لا اذا كان نكرة مفردة بلا فاصلة فمبنى
على الفتح فينتقض بقولهم لاحول ولا قوة الا بالله فان اسم لا في الموضعين
فيه كذلك وليس بمبنى بل يجوز فيه خمسة اوجه كما ستذكر فاجاب المصنف
وفي مثل لاحول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه وحاصل الجواب
وجوب البناء على الفتح في اسم لا غير مكرر نحو لا رجل في الدار وفي المكر خمسة

اوجه فانقلت اضافة المثل الى ما بعد ان كان لامياً فالمراد في اللامية هو المضاف
 لا المضاف اليه فينبغي ان يجرى الوجه الخمسة في مثل هذا التركيب كما في قوله
 تعالى فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج لا في لا حول الخ وان كان الاضافة بمعنى
 من فالمراد في البيانية هو المضاف اليه فينبغي ان يجرى الوجه في لا حول الخ لا في
 الآية الكريمة مع انها تجرى فيها ايضاً قلنا ان اضافة مثل الى ما بعد لامية لكن
 المراد بمثل قاعدة كلية شاملة للمضاف والمضاف اليه كليهما ويكونان فردين لها
 فيكون التقدير في تركيب كورت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما
 نكرة بلا فصل يجوز فيه خمسة اوجه بحسب اللفظ بان يغاثر لفظ كل
 واحد من الوجوه فلا يرد ان الحصر في الخمسة غير مستقيم لوجود وجه سادس
 وهو عكس الخامس بناء على اختلاف توجيهيهما باعتبار كونهما بمعنى ليس و
 كونهما ملغيات فاجاب الشارح ان خمسة اوجه باعتبار تغاثر اللفظ واما
 بحسب التوجيه تزيد عليها وعكس الخامس باعتبار اللفظ داخل في الثالث
 فتحتهما اسم الاول لا حول ولا قوة الا بالله بناء على ان لا في الموضعين لفظ
 الجنس واسم لا لفظي الجنس اذا كان نكرة مفردة بلا فاصل فهو مبني على الفتح
 ولا قوة معطوف على لا حول من قبيل عطف مفرد على مفرد وخبرها
 محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله فاقبل كيف يكون الخبر
 المفرد خبراً لهما فينبغي ان يقال موجودان وايضاً يلزم توارد المؤثرين
 على اثر واحد وهو رفع الخبر قلنا ان الاسمين باعتبار المماثلة في الافراد
 والتكبير بمنزلة اسم واحد فيقتضيان خبراً واحداً وكلمة لا في الموضعين
 باعتبار المماثلة في كونهما لفظي الجنس بمنزلة عامل واحد فلا يلزم توارد
 المؤثرين على اثر واحد فاقبل فعل هذا ينبغي ان يجوز العطف على اسم ان
 بالرفع في المعطوف بغير ذكر الخبر مقدماً في المعطوف عليه ويقال ان زيد
 وعمر وذهبان فيكون ذهابان خبر لهما اسم للمعطوف عليه وللمعطوف لان
 ان والعامل المعنوي متحدان اثر في رفع الخبر فلا يلزم توارد المؤثرين
 المختلفين على اثر واحد وهو رفع الخبر مع انه لا يجوز كما قال المصنف ما بعد

قلنا ان مماثلة لا فيما بينهما في الموضعين كاملة ذاتا وعملا فيكونان بمنزلة عامل واحد
ومماثلة ان والعامل المعنوي وان كانت موجودة في رفع الخبر لكنها ناقصة ذاتا وعملا
فلا يكونان بمنزلة عامل واحد فيلزم توارد العاملين المختلفين على معول واحد
وهو الخبر ويجوز في لاجل ولا قوة عطف الجملة على الجملة بناء على ان الخبر
المذكور وهو الا بالله خبر للثاني وللادول محذوف الى لاجل الا بالله بقرينة
المذكور والوجه الثاني فتح الاول ونصب الثاني اما فتح الاول لان الادول
لالتفي الجنس الخ واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتأكيد التفي والثاني
معطوف على الاول فيكون منصوبا محلا على محله القريب او على لفظه لما به
حركة حركة الاعراب ذاتا وان كانا مختلفين صفة من حيث الاعراب والبناء
وفي هذا الوجه ايضا يجوز عطف المفرد بالمفرد وعطف الجملة على الجملة بان
يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على صفة والوجه الثالث فتح الاول
ورفعه اي رفع الثاني اما فتح الاول فلان لالتفي الجنس واما رفع الثاني فلان
لا زائدة والثاني معطوف على المحل البعيد للادول وهو الرفع على الابتداء ويجوز
في هذا الوجه ايضا عطف المفرد بالمفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف الجملة
على الجملة بان يقدر لكل منهما خبر على صفة والوجه الرابع رفعهما بكونهما مبتداء
لان قول لاجل ولا قوة الا بالله جواب لقولهم الغير الله حول وقوة قلنا كان
السؤال مرفوعا مكررا اورد الجواب كذلك ولوجه الخامس رفع الاول على ان
لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني على ان تكون
لالتفي الجنس فضعف رفع الاول اذا كان لا بمعنى ليس وان كان رفع الاول لالغاء
فهذا التركيب على الوجه الاول وهو رفع الاول على ان لا بمعنى ليس وفتح الثاني على
الوجه الاول وهو رفع الاول على ان لا بمعنى ليس وفتح الثاني على ان يكون لا لتفي
الجنس متعين لعطف الجملة على الجملة الا لو عطف المفرد على المفرد يلزم كون الخبر الواحد
مرفوعا ومنصوبا اذا لا بمعنى ليس يقتضي الخبر منصوبا ولا بمعنى لالتفي الجنس يقتضي
الخبر مرفوعا وكون الشيء الواحد مرفوعا ومنصوبا في حالة واحدة محال وعلى الوجه
الثاني وهو ان يكون لا في الاول لتفي الجنس ملغاة عن العمل لوجود شرط الالغاء

فلا ضعف لانه يجوز ان يكون رفع الاول لالغاء عمل لانه ينبغي بالتكوير ان شرط صحة الالغاء لا عن العمل التكوير فان قيل ان علته الالغاء على هو المعرفة
والفصل لا بالتكوير قلنا ان شرط صحة الالغاء والتعريف شرط وجوب الالغاء فهذا الخ

وهو التكرير وفي الثاني ايضا لنفى الجنس لكن غير ملغاة عن العمل بل هو عاملة
 واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفى الجنس لم يتغير العمل اى عمل لاى
 تاثير لا فى مدخولها اعرابا وبناء فلا يرد ان الاعراب لا يتغير ويتغير الفحة البنائية
 اذا العمل يستعمل فى الاعراب فاجاب انه ذكر الخاص واراد منه العام والفرع من
 هذه المسئلة امر ان الاول ان حرف الجر اذا دخل على كلمة لا يتغير تاثيره ولا نحو وجد
 وجدت زيد اهلا مال وكنت بلا مال فوهم الواهم ان الهمزة اذا دخلت على
 لا ايضا يتغير العمل فاجاب بقوله واذا دخلت الخ والثاني ان معنى لا لنفى الجنس
 النفى واذا دخلت عليها الهمزة يكون معناها التثني او العرض او الاستفهام وقد ذكر
 المصنف فى بحث المستثنى ان لا لنفى الجنس اذا انتقض نفيه بطل عمله فوهم
 الواهم ان يتغير تاثيره بالهمزة ايضا لتغير معنى النفى عنه فدفع بقوله فحاصل
 الجواب ان حرف الجر عامل اذا دخلت على كلمة لا العامل ينتقض عمل لا
 اذا للاحق ينسخ عمل العامل السابق وكلمات الاستفهام غير عاملة فلا تنسخ
 عمل لا واما انتقاض لنفى بالاصريه اذ الابد النفى وضعت لانتقاض النفى
 السابق واما الاستفهام والتثني والعرض ليست كالا لاحتمال النفى فيها باعتبار عدم
 القبول فى الآخرين والجواب المنفى فى الاول ومعناها اى معنى الهمزة الداخلة
 على لا التي لنفى الجنس اما الاستفهام كما هو المعنى الحقيقى لهمزة الاستفهام
 واما العرض مثل الازول عندى فان قيل المصنف تبع فى اكثر قواعد هذا الفن
 على مذهب سيبويه ولم يذكر سيبويه ان حال لا فى العرض كحال لا قبل الهمزة فى ما
 تغير العمل فلم يخالف عنه قلنا ان المع قد ذهب ههنا الى مذهب السيرافى والجزولى
 فانهم قالوا ان رجل فى الارجل والازول والاماء فان اسم لا فى الكل باق على الفتح
 بعد الهمزة كما كان بالفتح قبل الهمزة وقد اعترض الاندلسى ان لا فى العرض
 غير مركب من همزة الاستفهام ومن لا لنفى الجنس بل حرف اذا كانت لرض
 يكون من دواخل الافعال مثل ان الشرطية وحرف التحضيض ويكون اسم
 لا منصوبا بصد على ما اضر عامله نحو الا زيدا تكرمه واجيب عن اعتراضه
 الا اذا كان للعرض يكون بالتخفيف واذا كان للتخصيص فيكون بالتشديد و

وجوب النصب بعد التحضيض وأما التمني فحوالاء ماء اشربه بمكان لا يرجى مأه
فأثقل ينقض هذا القاعدة بقول الشاعر
أَلَا رَجُلًا جَزَاءُ اللَّهِ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى
مُحْصَلَةٍ تَبَيَّنَتْ : قد غيرت فيه بدخول همزة الاستفهام من البناء الى الاعراب قلنا
ان الا في هذا البيت ليست لالتفي بالجنس الداخلة عليها همزة الاستفهام لكنه حرف
تحضيض براسه فأثقلت ان حرف التحضيض من دواخل الافعال وجوبا فكيف
دخل على الاسم قلنا ان الا في الشعر من حروف التحضيض بمعنى هلا ترد منفى
رجلا ولذلك نصب ونون وعند يونس لالتفي بالجنس دخلت عليها همزة الاستفهام
اتمني والقياس الا رجل بالفتح لكنه نون لضرورة الشعر ثم أعلم ان التمني والترجي
والعرض طلب الشيء على سبيل المحبة والملاخيران مختصان بالممكن والاول يستعمل
في الممكن والمستحيل كليهما فحكيت زيدا قائم ليت الشباب يعود ونعت اسم لا
المبني افردة بالذكر ولم يكتف بالنعت الذي يذكر بعد لساثر الاسماء ذوجهة واحدة
ونعت اسم لا المبني لان نعت اسم لا المعرب تابع للفظ اسم لا فقط نحو لا غلام
رجل ظريفاً الاول واحترز به عن النعت الثاني وما فوقه فانه ذو وجهين
كما ستعرف نحو لا غلام ظريف كريمة في الدار مفرداً منصوب على انه حال
من ضمير مبنى هو خبر المبتداء وقدم على العامل وذى الحال ليكون
القيودات في سلك واحد واحترز به عن نحو لا رجل حسن الوجه فانه
ذو وجهين يليه حال بعد حال اما متداخلة او مترادفة او صفة مفرد
احترز به عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف فانه ذو وجهين فأثقل
لا حاجة الى ذكر قيد الاول لان كلما كان النعت يلي الى اسم لا فيكون اولاً فيخرج
به ما يخرج بالاول مع ان مبنى المتن بالاختصار قلت استثناء قيد الثاني
عن الاول جائز واما استثناء قيد الاول عن الثاني فغير جائز كما في تعريف
الحيوان بانه جسم نام حساس متحرك بالارادة لان كل متحرك حساس مع ان
ذكرهما معه ليس بمستدرك مبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد
فيما صدقا عليه والاتصال ولم يبنى بالفهم نعت المنادى كالمنعوت لهذا الوجه
لان توجه حرف النداء الى المنعوت لا الى النعت والفهم اثر حرف النداء وتوجه

حرف النداء الى المنعوت لا الى النعت والضم اثره اثارها فان قيل ينقض هذا القائل
بقوله لا ماء ماء باردا فان باردا نعت المبني الاول مفردا يليه ومع وجود القيود
فيه اثارها فان قيل ينقض هذا القاعدة بقوله لا ماء ماء باردا فان باردا نعت
المبني الاول مفردا يليه ومع وجود القيود اثارها فيه جواز الوجهين اعرابا ولا يجوز
بنائه قلنا ان المراد بنعت اسم لا المبني بالفتح الاسم الذي هو مبني بالاصالة وهو
الماء الاول وباردا نعت للماء الثاني الذي هو مبني بالفتح تبعا لاصالة وان كان
نعتا للاول فليس مما يليه فلذا لم يحذف فيه البناء ومعرب لان الاصل في التراجع
تبعيتها لمبتوباتها في الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله البعيد ونصباً
حملا على اللفظ او على محله القريب منصوبان على المفعول المطلق اى اعراب
رفع ونصب او على المفعول المطلق اى اعراب رفع ونصب او على الظرفية اى
حالة رفع ونصب او على المحالية اى حال كونه مرفوعا ومنصوبا نحو لا رجل
ظريف وظريفا والا وان لم يكن النعت بالقيود المذكورة فالاعراب
اى فحكمة الاعراب رفعا ونصبا لا البناء وقد مرت الامثلة في بيان فوائد القيو
والعطف على اللفظ والمحل جائز فان قيل كلمة على اذا وقعت صلة
العطف فيكون مدخولها معطوفا عليه واللفظ والمحل عبارتان عن البناء
والاعراب وهما من الاوصاف فكيف يصح العطف عليه اذ المعطوف عليه
من الاسماء قلنا العطف نسبة بين المعطوف والمعطوف عليه وكلاهما مقدران
وقوله على اللفظ متعلق بان يحمل مقدرا فيكون التقدير والعطف اى عطف
الاسم على اسم لا المبني بان يحمل على اللفظ ويجعل منصوبا وبان يحمل على المحل
ويجعل مرفوعا جائزا ولا يجوز فيه البناء لانه في المتصل والمعطوف مفصول من
كلمة لا بالعاطف وانقلبت ان العاطف حرف واحد يصلح ان يجعل في حكم العدم
قلنا ان العاطف لم يجعل في حكم المتصل والعدم اذ هو مَطْئَةُ القُصْل بلا التوكيد
اذ المعطوف بالمنفى تزداد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة فان المعطوف كذلك و
فيه خمسة اوجه قلنا المراد بالمعطوف بغير تكرير لا فانقلبت ينقض بقوله لا
غلام لك والفرس فان المعطوف غير مكرر بلا ولا يجوز فيه الا الرفع لا امتناع اثر لا

لنفي الجنس في المعرفة مثل قول الشاعر لا اب وابنا مثل مروان وابنه اذ هو
 بالمجد ارتدى وتازرا - فأنقليل لم اقتصر المصنف بذكر تابع النعت والمعطوف و
 ترك ذكر باقي التوابع قلنا لانص عن الضات المتقدمين فيها لكن ذكر الاندلسي ان
 حكمها حكم التوابع المنادى فأنقلت قد تقرر ثم فيما سبق ان اسم لا اذا كان مفردا
 نكرة بلا فصل يكون مبنيا على الفتح فهذه القاعدة منتقضة بقوله لا اباله ولا غلاما
 له فان اسم لا في هذين التركيبين نكرة مفردة بلا فصل وليس بمنته بل معرب منصوب
 الاول بالالف والثاني بالياء فاجاب المصنف بقوله ومثل لا اباله ولا غلاما له جائز
 بالا مكان الخاص فاصل الاستعمال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيها
 مبنيا على ما ينصب به والجار والمجرور باعتبار المتعلق خبره وقد جاء على سبيل القلة
 بالنصب فيهما وان لم يكن مضافا لكنه مشبه به كما قال المصنف فأنقلت كما جاز مثال
 المذكور كذلك لا اخاله ولا فرسى له ايضا جائز قلت المراد بالمثل هو القاعدة
 الكلية فيكون المضاف والمضاف اليه فردين لها وهو كل تركيب يكون فيه بعد
 اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة من
 اثبات الالف في نحو اب وحذف النون من نحو غلاما فدخل فيه مثل والمضاف
 اليه له تشبيهها له اسم لا في هذين التركيبين فلا يرد الضمير راجع الى التركيبين
 فلا يطابق الراجع المرجع وتشبيهها مفعول مفعول له لجائز والمصدر مبني للمفعول
 فأتحد المسند اليه لجائز والتشبيه وهو التركيب المذكور فصح تقدير اللام و
 النصب بالمضاف واجراء احكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف
 النون فيكون معربا للشبه وان كان غير مضاف في الحقيقة وذلك التشبيه
 انما هو لمشا ركته اسم لا وقت عدم اضافة لاجل اظهار للمضاف اليه
 له اي للمضاف في اصل معناه المضاف في الاختصاص فاخذ حكم المضاف
 ومن ثم اسم لا لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين لتشبيه غير المضاف
 بالمضاف في معنى الاختصاص لم يحجز تركيب لا ابا فيها اسم في الدار لانه
 لا مضاف ولا مشبه به في الاختصاص فان الاختصاص في التركيب الاول
 بسبب ابوة الاسم للضمير المجرور والابوة بالنسبة الى الدار غير موجود فلا يقال

لا اباها ولا ابا فيها باثبات الالف بل يقال لا اب فيها وليس اى اسم لافى هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد بالتركيبين لان مقصود التشكيم بهما نفى جنس الاب و جنس الغلامين لمرجع الضمير بالاستقلال بغير حاجة الى تقدير الخبر ولو كان مضافاً حقيقة يلزم نفى الاب المعلوم والغلامين المعلومين للضمير المجرور لان المضاف معرفة وايضاً يحتاج الى تقدير الخبر لان المضاف المضاف اليه جزء الكلام خلافاً لسيبويه وتخصيص سيبويه بالذكور لانه رئيس النحاة والا فالخلاف ثابت للخليل وجمهور النحاة ايضاً او مقصود المصباح بيان الخلاف في هذه المسئلة لاتعين المخالفين وقد حصل بقوله خلافاً لسيبويه فان المذكورين قائلون على ان الاسم في هذين التركيبين مضاف حقيقة واما اتمام اللام فيما بين المضاف والمضاف اليه تأكيد للام المقدرة والفصل بالتأكيد اللفظي جائز لانه عين الاول كما في ياتيم تيم عدى فالفصل به كلا فصل ويحذف اى اسم لا كثيراً اى حذفاً كثيراً في مثل لا عليك والمراد به كل تركيب دخل كلمة لا على الحرف ودخول الحرف بالحرف ممتنع فعلم ان الاسم محذوف والمراد به كل تركيب كان الخبر فيه مذكوراً فلا يحذف في قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله تعالى الا من رحم الله لا يلزم الا حجاب في الكلام وفي قولهم لا كزيد جعلنا الكاف اسماً بمعنى المثل فالخبر محذوف اى لا مثل زيد موجود والاسم محذوف والكاف خبره اى لا احد مثل زيد وان جعلنا الكاف حرفاً فالاسم محذوف اى لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين في النفي والدخول على الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اى دخول ما ولا اسناداً جديداً بعد دخولها فخرج قائم في ما زيد ابوة قائم فانه وان كان مسنداً بعد دخول ما لكنه باق على الاسناد السابق ولم يبعد بعد دخول ما وبقي الجملة خبر التبريد اسنادها الى زيد بعد دخول ما والمراد بالدخول العمل وعمل ما في مجموع الجملة الرفع وقائم مرفوع على العامل المعنوي فخرج بقيد الدخول بمعنى العمل وعلى فالقيل الضمير راجع الى الخبر فلا يطابق الراجع مع المرجع في التذكير والتانيث قلنا الضمير راجع الى الخبرية المستفادة من الخبر او تانيث الضمير باعتبار تانيث الخبر فانقلبت ان اسمية اسم

ما ولا ايضا لغة مجازية فلم يختص الخبر بالذكر قلنا العبارة بحذف المعطوف فيكون
 التقدير وهي اى خبرية خبر ما ولا وكذا السمية اسم ما ولا لهما لغة مجازية و
 تخصيص الخبر بالذكر لان ظهور عملهما في الخبر واما الاسم مرفوع قبل الدخول
 وبعد الدخول فلا يظهر عملهما فالخاص في عمليتهما خلاف فعند المجازين انهما
 عاملان لهما دليلان عقلي ونقل اما الاول لانهما مشابهيان بليس في النفي
 والدخول والمشبّه به عامل فكذا المشبه واما الثاني قوله تعالى وما هن امهاتكم
 بكسر التاء وما هذا بشرا بنصب بشرا فان لم يكن كلمة ما عاملة فقراً برفعها
 واما بنو قميهم فلا يعملون لهما اصلا لا في الاسم ولا في الخبر ولهما دليلان عقلي
 ونقل اما الاول فلان الشرط في العامل ان يختص دخوله بنوع واحد وهما غير
 مختصين كما يدخلان على الاسم يدخلان على الفعل فهو ما يضرب لا يضرب واما
 الثاني فقول الشاعر ومهفهم كالغصن فقلت له انتسب يـ فاجاب ما قتل المحب
 حرام برفع حرام - فان كانت كلمة ما عاملة ففيل بنصب حرام لكن مذهب المجازين
 اولى من مذهب بنى تميم لموافقتهم التنزيل والجواب عن الدليل العقلي ان ما ولا على
 قسمين عاملتين فهما مختصتان بالاسماء واما الداخلتان على الافعال فهما غير
 عاملتين والجواب عن الدليل النقلى فان الشاعر من قبيل بنى تميم مدعى لا
 يكون قوله حجة واذا زيدت ان مع ما فهو ما ان زيد قائم واختص زيادتها مع
 ما بالذكر لانها لا تزداد مع لا اولان كلمة ما قوية في العمل فلما بطل العمل بزيادة
 العامل القوى يبطل العمل بزيادة عامل الضعيف فانتقلت كلمة ما نافية وان
 ايضا نافية ودخول النفي بالنفي يفيد الاثبات وهو غير مراد في ما ان زيد قائم
 قلت ان ليست بنافية بل زيدات للتاكيد عند البصريين ونافية مؤكدة عند
 الكوفيين للنفع السابق او انتقض النفي بالا نحو ما زيد القائم او تقدم
 الخبر على الاسم فهو ما قائم زيد بطل العمل اى عمل ما مع احد الامور
 الثلاثة اما الاول فلان ما ضعيف العمل فلا يعمل مع الفصل واما الثاني فلان
 عملها للنفي وقد انتقض النفي بالا والثالث فلانها يعمل بالترتيب وقد فات و
 قد جازيونس اعمال ما بعد انتقاض النفي بالامتناسكا بقول الشاعر وما الدهر

الا منجنوناً باهله : وما صاحب الحاجات الا معذبا : باعمال ما في الموضعين بعد
انتقاض النفي بالا والجواب عن الجمهور ان منجنوناً مفعول به للفعل المحذوف اى
الا ان يشبه منجنوناً أو مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره الا ان يدور دوران
منجنون باهله وقوله معذبا مصدر ميمي مفعول مطلق فيكون التقدير وما صاحب
الحاجات الا يعذب معذبا كما انت الاسير فقط اعلم بالصواب واذا عطف عليه
اى على خبرها بهوجب بكر الجيم اى بحرف موجب يفيد الايجاب بعد النفي
وهويل ولكن نوما زيد مقيما بل مسافروما عمر قاشا لكن قاعد فالرفع اى تخم
المعطوف الرفع لا غير فلا يرد ان الجزاء جملة والرفع ههنا مفرد لكونها بمنزلة الاق
نقض النفي - اللهم اغفر عبد الله ولوالديه . آمين ولصاحب نصية هذا الكتاب محمد قاسم
الا فغانى ثم كنزى خصوما غانزى ابادى اللهم آمين ثم آمين ولا يؤيه برحمتك يا ارحم الراحمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَحْثٌ فِي بَيَانِ الْمَجْرُورَاتِ

المجرورات اما بالرفع على انه مبتداء خبره قوله وهو ما اشتمل الخبر واخبره
محذوف اى المجرورات هذه وهو مبهم اشارة الى المذنون او الى ما بعد او بالرفع
على انه خبر مبتداء محذوف اى هذه المجرورات او بالوقف على انه لفظا ورده للفصل
بين انواع المنصوبات والمجرورات لا محل له من الاعراب فيكون داخل في القسم
الثاني من المبني فاقولت المجرورات ان كانت جمع المجرور في جمع المؤنث ومفرد
مؤنث كسلما ت جمع مسلمة وان كانت جمع المجرورة فلا تطابق الموصوف و
هو الاسم في التذكير والتانيث قلت انها جمع المجرور ومفرد الجمع المؤنث
اسلم مؤنث كسلما ت جمع مسلمة وقد يكون مذكرا اذا كان صفة لمذكر غير

عاقِل كايام معدودات جمع معدود وهو صفة مذكر غير عاقل وهو اليوم فيجمع
بالالف والتاء هو فأنقيل ضمير انكان راجعاً الى المجرورات فلا يطابق الراجع
المرجع في التذكير والتأنيث ولا في الافراد والجمعية وانكان راجعاً الى مفرداً
فيلزم الاضمار قبل الذكر قلنا انه راجع الى مفرداً وهو المجرور وهو في ضمن المجرورات
ويجوز ارجاع الضمير الى المرجع الضمني كقوله تعالى اعدوا هو اقرب التقوى فان
هو راجع الى العدل وهو ضمني لانه جزء مدلول اعدوا فأنقلت فعلى هذا يلزم
تعريف الفرد لان المجرور هو المفرد قلنا المجرور كما يلاحظ بالفردية كذلك يلاحظ
بالجنسية فالتعريف له بالمحاذ الجنسية لا بالمحاذ الفردية فأنقيل المرجع المذكور اولي
بالمرجعية من الضمني فينبغي ان يرجع الضمير الى المذكور بتاويل المذكور او برعاية
الخبر قلنا على هذين التاويلين يلزم تعريف الافراد لان المحوظ في الجمع هو الافراد
فأنقيل لما كان المعرف هو المجرور فلم ذكر المجرور بصيغة الجمع قلنا ذكر صيغة
الجمع دلالة على تعدد الانواع اى على تعدد الافراد نوعية او شخصية فيكون المعنى
هو المجرور الذي هو في ضمن المجرورات من قبيل دلالة الجمع بالجنس لان
دلالة الجمع بالفرد ما اى اسم اشتمل من قبيل اشتمال الموصوف بالصفة لا
من قبيل اشتمال الكل بالجزء فأنقيل كلمة ما عبارة عن الشئ فيصدق التعريف
على الحرف الاخير من العرب كاللذال في مررت بزيد لانها شئ مشتمل على علامة
المضاف اليه وهو الجرو وليس بمضاف اليه قلنا كلمة ما عبارة عن الاسم لان
الشئ فنخرج الحرف الاخير ودخل الاسم وآلأعث على اخراج المشتمل الحقيقي
وهو الحرف وادخل المشتمل المجازى وهو الكل اصطلاح النحاة لانهم يطلقون
المرفوع والمنصوب والمجرور على الاسماء لا على الحروف فأنقيل يصدق تعريف المجرور
بالمجرور الذي اعرابه بالحرف لا يصدق على المجرور الذي اعرابه بالحركة لان المتبادر
من الاشتمال اشتمال الكل بالجزء وذلك يوجد في الحروف لجزئيتها من الاسماء ولا يوجد
في الحركات لعدم جزئيتها من الاسماء قلنا المراد بالاشتمال اشتمال الموصوف بالصفة
كما ان الصفة لا توجد بدون الموصوف وقائمة بالموصوف كذلك الجرحر فاما وحركة
لا يوجد بدون الاسم وقائمه به على علم المضاف اليه فأنقيل انكان العلم

بمعنى المصطلح فعلم الشيء محمول بالشيء والعلم ههنا عبارة عن الحرف والحركة وهما لا يميلان على المضاف اليه فلا يقال المضاف اليه حرف او حركة لانهما نقيضان وان كان بمعنى المكان المرتفع كما في قول الله عز وجل في البحر كالاعلام فلا يستقيم المعنى ههنا وان كان بمعنى العلامة فيلزم اخذ المعنى من معاني اللفظ المشترك بغير قرينة وهو غير جائز قلنا العلم بمعنى العلامة ههنا والقرينة عليه تذر للعنيين الاخرين فأنقيل لفظ زيد في صورة بزيد موجود في جاء في زيد ومضاف اليه لم يرد وليس بمشتمل على علم المضاف اليه في التركيب الثاني قلنا الاعتراض انما يرد لو كان الجبر علامة لذات المضاف اليه ولفظه بل هو علامة لكونه مضافاً اليه بوصف المضاف اليه وهذا الوصف في التركيب الاول موجود فكان مجزواً وغير موجود في الثاني فلا يكون مجزواً وعلاقة المضاف اليه امور ثلاثة كسرة في المفردات وجمع المؤنث السالم وفتحة في غير المنصرف والياء في الاسماء الستة والتثنية وجمع المذكر السالم وكل واحد منها اما لفظية او تقديرية ولم يقل الشارح المحلى لان البحث في الجبر بالحرف او بالحركة والجبر بالحرف غير موجود اولان التقديرى متناول للمحلى اذ اراد منه غير الملفوظ اولان المراد ههنا بيان اعراب اسم المعرب مثال الكسرة مررت بزيد وبفتى ومثال الفتحة باحمد وموتى ومثال الياء بابيك وابي القوم فأنقيل تعريف الجور غير جامع لافردة لخروج الجور مجزوف الجور الزائد فلو كفى بالله والجور بالاضافة اللفظية لانهما مجزوران ولم يشتملا على علم المضاف اليه لانه هو المنسوب اليه بواسطة حرف الجورلان مجرور حرف الجور الزائد منسوب اليه قبل دخول حرف الجورلا بعد الدخول والمضاف اليه بالاضافة اللفظية هو المنسوب اليه بالقيام او بالوقوع قبل الاضافة لا بعد الاضافة لانهما لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فالحاصل ان بين المحد والمحدود مساوات فيما صدقا عليه يعنى افراد كل واحد منهما افراد للآخر وههنا المحدود اعم من المحد فيلزم تعريف الاعم بالاخص قلنا هذا الاعتراف انما يرد لو كان المشتمل على علامة المضاف اليه هو المضاف اليه فقط بل المشتمل على علامة المضاف اليه اعم منه ومن المشبه به والجور مجزوف الجور الزائد والمضاف اليه بالاضافة اللفظية مشبهان به في الاشتمال على الجركما ان المشتمل على علم الفاعل والمفعول اعم منهما في الاشتمال على الجركما ان المشتمل على علم الفاعل والمفعول اعم

منهما في الاشتغال على الرفع والنصب فيكون بين المجرور والمضاف اليه عموم و
 خصوص مطلقاً فكل مضاف اليه مجرور ولا يكون كل مجرور مضاف اليه فيقتضي
 المادتان فمادة الاجتماع مرتب بزيد ومادة الافتراق من جانب المجرور
 كفي بالله والمضاف اليه كل اسم الزم فأنقيل لم خالف المص في تعريف المضاف
 اليه عن الجمهور حيث قالوا في تعريفه المضاف اليه كل اسم نسب اليه اسم
 بواسطة حرف الجر اللفظي قلنا المراد هنا من المضاف اليه هو غير المصطلح عندهم
 بل المصنف ذهب في تعريفه الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على
 المنسوب اليه بواسطة حرف الجر اللفظي ايضاً كما يطلق المضاف اليه على المنسوب
 اليه بواسطة حرف الجر التقديري الاول مرتب بزيد والثاني غلام زيد لصديق
 معنى اللغوي عليهما قوله كل اسم حقيقة او حكماً فأنقيل يخرج عن التعريف
 المضاف اليه في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم لان المضاف اليه هو
 الجملة قلنا ان الاسم اعم من الحقيقي والحكمي وهما الثاني فان الجملة ههنا
 بتاويل نفع الصادقين نسب اليه شئ اسماً كان نحو غلام زيد او فعلاً نحو
 مرتب بزيد بواسطة حرف الجر لفظاً او تقديراً خبران لكان المحذوف
 مؤلان باسم المفعول لصحة الحمل والمثالان المذكوران مثالان لهما مراداً حال
 من ضمير كان المحذوف فأنقيل ذكر مراداً بعد التقدير مستدرك اذ التقدير اسقاط
 من اللفظ ومراداً في النية فيكون متعددين في المعنى قلنا فرق بينهما اذ التقدير
 ومراد في الذات والمراد ههنا مراد في العمل فلا استدراك فأنقيل تعريف المضاف
 اليه غير مانع عن دخول الغير لانه يصدق على المفعول فيه والمفعول له لان كلا
 منهما اسم اضيف اليه الفعل بواسطة حرف الجر المقدّر المراد من حيث العمل هو
 في الاول واللام في الثاني وهما مرادان للعمل وهو الظرفية الاول والعليّة في
 الثاني وليسا بمضاف اليهما قلنا ان المراد من العمل ابقاء اثر حرف الجر وهو الجر والجر
 موجود في المضاف اليه لافيهما فصم التعريف جمعاً ومنعاً ثم قوله كل اسم
 جنس شامل لكل الاسماء نسب اليها شئ كالابتداء والفاعل وغيرهما أولاً كالحال
 والتيز وغيرهما وقوله نسب اليه شئ خرج به الاسماء غير المنسوبة اليها وقوله بواسطة

حرف الجر و قوله مراداً خرج به المفعول فيه والمفعول له لان النسبة الفعل اليهما
بواسطة حرف الجر لكنه غير مراد لابقاء اثر الجر فيهما فالضاف اليه اما ان يضاف
اليه اسم بظهور حرف الجر او بتقديره مثل غلام لزيد و غلام زيد و اما ان يضاف
اليه فعل بظهور حرف الجر فهو مرت بزيد او بتقدير حرف الجر وذلك مجرد
احتمال العقلي غير موجود في الاستعمال لان الاضافة بتقدير الحرف بالجر مختص
بالاسم لا يوجد في الفعل ولذا قال المصنف فالتقدير اى تقدير الحرف بالجر
شرطه ان يكون المضاف اسماً اذ لو كان فعلاً لا بد من التلخيص به فهو مرت
بزيد مجرداً التنوينه فان قيل عبارة المصنف غير مؤيدة لمراده اذ المراد ببقاء الاسم
المضاف واسقاط التنوين والعبارة تدل على العكس قلنا ان مجرداً بمعنى منسلخاً
ونسبت الانسلاخ تكون للعوارض لا للمعروض كما يقال انسلك شعرة بالتنوين
عارض للاسم فيكون المعنى منسلخاً عن الاسم تنوينه و ما قام مقامه من نون
التثنية والجمع ويبقى الاسم المضاف فان قيل قوله مجرداً يقتضى تلبس المضاف
بالتنوين قبل الاضافة وذلك غير لازم كما يضاف غير المنصرف نحو مرت
باحمدكم و حواج بيت الله فيلزم الاضافة بغير التجريد قلنا ان التجريد
مقيد بالشرط فيكون المعنى مجرداً ان كان متلبساً بالتنوين او نقول في غير
المنصرف اسقاط تنوين الفرضى والحكى لاجلها اى لاجل الاضافة لان التنوين
او النون دليل على تام هي فيه والمضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة فلو لم
يحذف فيلزم اجراء التنوين في وسط الكلمة حكماً فان قيل اى تعريف المضاف اليه
اليه لا يكون جاً معاً لا فزاده اذ خرج منه المضاف اليه بالاضافة اللفظية لانهم غير
قائلين بتقدير حرف الجر الى النوعين لفظية ومعنوية وقم الشئ لا يخالف عن
المقسم لكن منشأ خطأ غير القائلين بالتقدير تلاميذ المصنف ولم يبين المصنف
تقدير حرف الجر فيها كما بين في المعنوى بمعنى اللام بمعنى من بمعنى في لا
في المتن ولا في الشرح فظنوا بعدم تقدير حرف الجر فيها وقد تكلف بعض التلاميذ
بتقدير اللام في اضافة الصفة الى المفعول لتقوية العمل لا للتغذية مثل ضارب
زيد اى ضارب لزيد لانه متعد بنفسه وانما قال الشارح لهذا التقدير تكلفاً لان اللام

التي كانت لتقوية العمل تكون زائدة لجرد ربط ما قبلها بما بعدها فينبغي ان يكون ذلك
 اللام في اللفظ في التقدير وتكلف في اضافة الصفة الى الفاعل مثل حسن الوجه
 بتقدير من البياينة فان ذكر الوجه في جائئ زيد الحسن الوجه بمنزلة التميز فان
 في اسناد الحسن الى زيد ايها ما لا يعلم اي شئ منه حسن فاذا ذكر الوجه فكان
 المتكلم قال من حيث الوجه فانقلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة
 اللفظية لا تفيد الاتخفيف قلنا هذا التخصيص واقع قبل الاضافة فلا يكون مزفوائد
 الاضافة وهي فانقل الضمير راجع الى مطلق الاضافة فالحصر في القسمين باطل
 لوجود القسم الثالث كمررت بزيد لان مررت مضاف الى زيد وليست ذلك الاضافة
 لفظية ولا معنوية قلنا الضمير راجع الى الاضافة بتقدير حرف الجر لامطلق الاضافة
 فالقسم لهما احد قسمي الاضافة لا مطلقا معنوية ولفظية ووجه الحصر فيهما ان
 المضاف اما صفة عاملة في المضاف اليه قبل الاضافة أولا فالاول لفظية والثاني
 معنوية وسمى المعنوية بها لافادتها معنى التعريف او التخصيص في المضاف وسمى الاضافة
 اللفظية باللفظية لافادتها تخفيفا في اللفظ لا المعنى بمحذف التوئين او ما قام مقامه من
 نوني التثنية والجمع فالمعنوية الفاء للتفصيل بعد الاجمال ان يكون المضاف
 صفة فانقل الماخوذ في تعريف المضاف اليه لنسب اليه شئ فينبغي في التعريف
 ان يقال فالاضافة المعنوية نسبة شئ الى شئ بتقدير حرف الجر مراد للمعنى والعمل
 وايضا فالمعنوية ذات مع الوصف مبتداء وقوله ان يكون بتاويل الكون خبره
 فيلزم حمل صرف الوصف على الذات مع الوصف قلنا هذا تعريف رسمي لا تحقيق
 فيكون هذا التعريف تعريف بالعلامة كما قال الشارح فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف
 فيها غير صفة مضافة الى معمول لها سواء لم يكن صفة اصلا كغلام في غلام زيد
 او كان صفة لكن غير مضافة الى معمولها وهو الفاعل او المفعول قبل الاضافة
 بل اضيف الى غير معمول نحو لله رب المسلمين او ملك يوم الدين وهي اء
 الاضافة المعنوية على ثلاثة اضرب بالحصر الاستقرائي وحصر الشئ اذا دار بين
 النفي والاثبات فان كان العقل مجوز القسم آخري يسمى حصرا استقرائيا كحصر
 الكلام في القسمين وان لم يكن العقل مجوز القسم آخري يسمى حصرا عقليا كحصر

الكلمة في الاقسام الثلاثة والمحصره هنا في الثلاثة بالاستقرار لعدم وجود غيرها في التتبع والاستقرار وان كان العقل يقتضى ان يكون الاضافة بحرف جر غير اللام ومن وفي اما بمعنى اللام اوردت اما وجوباً للتصديدها في المعطوف وانما سميت هذه الاضافة بالاضافة بمعنى اللام لان فيها حصول اختصاص المضاف بالمضاف اليه وهو مدلول اللام والجار باعتبار المتعلق وهو كائن خبر المبتداء وقوله فيما عدا اجنس المضاف وطرقة متعلق بمبتدأ بمعنى اللام وكلمة ما موصوفة او موصولة وعدا فعل ماض وقاعله ضمير فيه راجع الى كلمة ما وقوله جنس المضاف وطرقة منصوب مفعول عدا فان قيل غلام زيد المضاف والمضاف اليه كلاهما من جنس واحد لا اشتراكهما في الرجولية مع ان هذه الاضافة لامية قلنا المراد بالجنس الجنس المنطقي وهو الذى يطلق ويصدق على المضاف وغيره فخاصل المعنى لا يكون المضاف اليه امراً كلياً صادقاً على المضاف وغيره ولا يكون ظرفاً للمضاف لان المضاف اليه لو كان كذلك لكان الاضافة في الاول بمعنى من وفي الثانى بمعنى في واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف اى في المضاف اليه الذى هو امر صادق على المضاف وغيره ويكون المضاف ايضا امر كلى صادق على المضاف اليه وغيره فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه كخاتم فضة يقتضى ثلث مادة اجتماعية كالخاتم من الفضة ومادة الافتراق من جانب الخاتم من الحديد ومادة الافتراق من جانب الفضة كالدرهم واما بمعنى في في ظرفه اى ظرف المضاف ثم اعلم ان المضاف اليه لا يخلو اما ظرف للمضاف اولا فان كان ظرفاً كصلوة الليل وضرب اليوم يسمى بالاضافة بمعنى في لان في هذه الاضافة المضاف اليه ظرف للمضاف والظرفية مدلول في وان لم يكن المضاف اليه ظرفاً للمضاف فهما لا يخلوان اما ان يكون بينهما مرتبة تبائن او مرتبة المساوات او مرتبة عموم وخصوص مطلقاً او مرتبة عموم وخصوص من وجه فالاول كغلام زيد يسمى بالاضافة الامية لان في هذه الاضافة يحصل اختصاص المضاف العام بالمضاف اليه الخاص والاختصاص مدلول اللام والثانى كليث

اسد فهذه الاضافة ممتنعة لا فائدة المضاف اليه ما افاد المضاف فيكون ذكر
المضاف اليه لغواً بلا فائدة فأنقلت فيها فائدة وهو التخفيف بحذف
التنوين من المضاف قلنا هذه الفائدة لا يكفي في الاضافة المعنوية بغير حصول
معنى التعريف او التخصيص وذلك غير موجود ههنا بل هو فائدة الاضافة
اللفظية فقط والثالث كعلم الفقه وشهر رمضان فهذه الاضافة لا يخلوا اما
ان يضاف العام الى الخاص كعلم الفقه يسمى بالاضافة اللامية لا فادتها مدلول
اللام وهو الاختصاص او يضاف الخاص الى العام كفقه العلم ورمضان
شهر فهذه الاضافة ممتنعة لا فائدة المضاف اليه ما افاد المضاف فيكون ذكر
المضاف اليه لغواً بلا فائدة والرابع كخاتم فضة فهذه الاضافة لا تخلوا اما
ان يكون المضاف اليه اصلاً بان يكون المضاف متخذاً من المضاف اليه فيسمى
هذه الاضافة بمعنى من لان المضاف اليه فيها بيان المضاف العام والبيان معنى
من او يكون المضاف اصلاً بان يكون المضاف اليه متخذاً من المضاف نحو فضة
خاتمي خير من فضة خاتمك فيكون بمعنى اللام لا فائدة هذه الاضافة الاختصاص
الذي هو مدلول اللام فاقبل ان الاضافة اللامية هي التي يصح اظهار اللام
فيها ولو لم يصح لم يصح جعلها لامية فعلى هذا لا يصح عند اضافة العام الى الخاص
من قبيل اضافة اللامية كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك لعدم صحة اظهار
اللام فيها لان المعنى على تقدير الاضافة في شجر الاراك شجر له خصوصية ومناسبة
بالاراك بان يكون الاراك فرداً له وكذا لك المعنى في علم الفقه ويوم الاحد ولو
اظهر اللام ويقال الاراك اى شجر كائن للاراك لفسد المعنى لان الاراك شجر
بنفسه لانه شجر آخر ثابت للاراك وكذا لك في البواقى وايضاً قيل في الاعتراض
ان اضافة الكل الى رجل في قولك كل رجل لامية ولا يقال فيه كل لرجل
باظهار اللام والا يلزم فك الاضافة والكل لازم الاضافة قلنا لا يلزم في مواد
الاضافة اللامية التصريح باللام بل يكفي فيها افادة الاختصاص الذي هو
مدلول اللام ولهذا قال المصنف بمعنى اللام ولم يقل بتقدير اللام وهذا الجواب
مختارة الشارح ورد بهذا الجواب جواب بعض الشارحين ان كل لاحاطة افراد

المضاف اليه فيؤل بالافراد فيكون التقدير افراداً لرجل فيصم اظهار اللام لان الافراد
غير لازم الاضافة ووجه الرد ان التاويل خلاف الاصل فيصار اليه عند الضرورة
ولا ضرورة ههنا كما عرفت ان اظهار اللام في اللامية غير واجب بل يكفي فيها
افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام وهو فان قيل الضمير راجع الى
الاضافة فلا يوجد المطابقة بين الراجع والمرجع في التذكير والتانيث قلنا
الاضافة مؤل بكون الاضافة بمعنى في لا المطلق بقريضة القرب قليل في استعمالهم
اذ ردها اكثر النحات الى الاضافة بمعنى اللام فان قيل كيف يردونها الى اللامية
لتقائم مفادها اذ مفاد اللامية اختصاص المضاف بالمضاف اليه ومفاد الظرفية
ظرفية المضاف اليه للمضاف قلنا معنى الاختصاص موجود في الاضافة بمعنى
في لان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص وقوى فيه لا الاختصاص الصدري
اذ هو بالضارب فان قيل فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضاً الى الاضافة
بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا فرق بين الاضافة بمعنى
من وبمعنى في فان الثاني قليل وقوعها فردها الى الاضافة بمعنى اللام قليلاً
للاقسام والاول كثير الوقوع في كلامهم فالاولى جعلها نوعاً على حدة نحو غلام زيد
مثال الاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد وحاتم فضة مثال للاضافة بمعنى
في اى ضرب واقع في اليوم وتفيد اى الاضافة المعنوية فالضمير في تفيد
راجع الى المعنوى لا الى قسم آخر ولا المقسم بقريضة قوله تعريفاً اذا الاضافة اللفظية
لا تفيد التعريف تعريفاً التنوين عوض عن حذف المضاف اليه اى تعريف
المضاف مع المضاف اليه المعرفة واراد الشارح تعريف المضاف لا المضاف اليه لان
مكتسب التعريف هو المضاف من المضاف اليه بقريضة قول المصنف وشرطها تجريد
المضاف من التعريف وان كان المكتسب المضاف اليه من المضاف فينبغي ان يقول
وشرطها تجريد المضاف اليه من التعريف وانما تفيد الاضافة المعنوية التعريف
في المضاف لان نسبة شئ غير معين الى معين تفيد التعيين في المنسوب كذا قال
الشارح الهندي في دليل المتن وذلك غير مرضى للشارح فرد عليه ان ذلك غير لازم
الا ترى ان نسبة الفعل الى فاعل معين لا تفيد التعيين في الفعل كما قيل

ضرب زيد لا يعلم ان الضرب قليل او كثير شديد او خفيف بل افادة الاضافة المعنوية
تعريف المضاف وضعى كافادة اللام التعريف فى المدخول بالوضع فان الهيئة التركيبية
فى الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف فانقليل ذالذالاملازمة
غير موجود فى بعض مواد الاضافة المعنوية كما فى قولك جائئنى غلام زيد عند تعللها
زيد ولم تُشَرِّ الى واحد معين فالاضافة المعنوية موجودة ولم تقف التعريف وكذلك
قولك ابن عمر عند تعدد ابناء عمر عدم اشارة الى واحد معين قلنا حال الاضافة كحال
اللام فانها وضعت لتعين المدخول وقد تستعمل بغير اشارة الى معين كما فى قوله
ولقد امر على اللثيم يسبنى : فمضيت ثم قلت لا يعينى : وذلك الاستعمال خلاف
الوضع فانقليل ينقض هذه القاعدة باضافة غير ومثل نحو جائئنى رجل غير زيد
او مثل زيد فان الاضافة المعنوية موجودة ولا تجب فيها التعريف ولذلك وقعا
صفتين للنكرة قلنا تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة بغير غير ومثل اذها
لا يعرفان لتوغلها فى الابهام لعدم خصوصيتهما بشئى دون شئى فانقليل لانهم انما
لا يعرفان بالاضافة الى المعرفة بل يفيد التعريف كما يقال عليك بالحركة غير
السكون او فى قوله تعالى غير المغضوب عليهم فان غير قد افاد التعريف فى هذين
الموضعين لوقوع فيهما صفة للمعرفة وهما الحركة والموصول قلنا عدم تعرفهما اذا
لم يكن للمضاف اليه غير ضد واحد واذا كان له ضد واحد يعرف بالاضافة وفى
مادة النقص له ضد واحد لان ضد السكون هو الحركة وضد المغضوب عليهم
المرحومين والمنعمين فيعرف غير لصدية المضاف اليه فيهما الموصوف غير وكذلك
يعرف مثل اذا كان للمضاف اليه لمثل مثل يشتهر بمأثلة فى وصف من الاوصاف
كما يقال للقاضى جائئنى مثلك فيعلم منه قاضى آخر وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصاً
اى تخصيص المضاف مع مضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل
الشركاء ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركاً بين غلام رجل و
غلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت شركاء الغلام
وشرطها تجريد المضاف من التعريف فانقليل ينتقض بقولنا الضارباً
زيد والضاربو زيد ولم يحسن الوجه فان المضاف فى هذه الامثلة غير

مجرد عن اللام قلنا ضمير شرطها راجع الى الاضافة المعنوية والمضاف في هذه
الامثلة مضاف بالاضافة اللفظية فان قيل تجريد المضاف من التعريف يقتضي
سبق تلبس المضاف بالتعريف نحو غلام زيد يعلم ان اصله الغلام ثم مجرد عن
اللام للاضافة ولا يضاف اذا كان اصله غلام زيد بدون اللام وليس الامر
كذلك قلنا التجريد بمعنى التجرد والتخلو وهذا المعنى عام سواء كان المضاف متلبسا
باللام ابتداء ونقول ان التجريد مشروط بشرط وجود التعريف قبل الاضافة واذا
لم يكن المضاف معرفة قبل الاضافة جازة الاضافة وان لم يوجد التجريد والتجريد
في المعرفة ان كان باللام حذف لانه وان كان علما نكر بان يراد من العلم فردا واحدا
من الجماعة التي سميت بذلك العلم وقد يكون تنكير العلم بأرادة اشهر واصف الاسم
بالعلم من ذكر العلم وقد يكون بالثنية والجمع كالزيدان والزيدون ويدل على
تنكيرهما دخول اللام عليهما ولم يذكر الشارح تنكير العلم بهذين الطريقين لان الغالب
في تنكير العلم هو الطريق الاول ولم يذكر الشارح المضمرات والمبهمات مع انها ايضا من
المعارف لانها لا تضاعف اصلا لا متناع سلب التعريف عنها لو وضعها على التعريف
فان قيل تجريد المنادى المضاف ليس بشرط في الاضافة مع انها معرفة بحرف
النداء فينبغي ان لا يدخل حرف النداء وان كان للتعريف لكنه ليس بمطلق بل
موقوف الى القصد وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكانت
طالبة للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى
المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة بحيث لا تقيد تعريفا ولا تخصيصا
فان قيل ينبغي ان يضاف غير الاكمل في التعريف الى الاكمل فيه ويكون المضاف
الغير الاكمل مكتسبا للاكملية من المعرفة الاكمل فهو الغلاما فلا يلزم تحصيل الحاصل
او نقول لما لم يجز الاضافة في صورة المساوات فحمل عليها صورة اعرفية المضاف
في امتناع الاضافة طردا للباب فان قيل قد جوزوا جعل المعرفة علما في مثل النجم
والصق والثريا وابن عباس مع انه يلزم تحصيل الحاصل فينبغي ان يجوز اضافة
المعرفة الى المعرفة ايضا قلنا في هذه الامثلة زوال تعريف حاصل باللام او الاضافة
وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية لان التعريف العلمى قوى من اللامى

والاضاف في قلما جاء القوي ارتفع الدوني فلا يلزم تحصيل الحاصل بل يلزم
تبديل ضعيف بالاكمل والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب اللهم اغفر لنا
من سوء الحساب آمين يا تواب فان قيل قد قررتم فيما سبق وجوب تجرييد
المضاف من التعريف في الاضافة المعنوية فهو منقوض بقولهم الثلاثة الاثواب
فان الاضافة في هذا التركيب معنوية ولم يجرد المضاف من اللام فاجاب المصنف
بقوله وما اجازة الكوفيون من الثلاثة الاثواب حاصل الجواب ان جواز
اضافة العدد المعروف باللام الى المعدود المعروف باللام ليس باتفاق بل عند
الكوفيين فقط عند البصريين يجرد المضاف من اللام ثم يضاف ودليل جواز
الكوفيين بغير التجريد ان المضاف في الاضافة هو المضاف اليه لان الثلاثة
هي اثواب لا غير وشرط كسب المضاف التعريف من المضاف اليه التقاير في المضاف
والمضاف اليه وهو مفقود فلا يلزم تحصيل الحاصل لكن مذهبهم ضعيف بالوجهين
الاول انه على هذا يلزم ان يجوز الخاتم فضة بغير التجريد لا اتحادها في الذات و
الثاني ان شرط كسب المضاف التعريف من المضاف اليه هو التقاير في اللفظ وهو
موجود في الثلاثة الاثواب فيلزم تحصيل الحاصل وشبهه من العدد المعروف باللام
المضاف الى معدودة نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستملا
اما قياسا فلما ذكر من تحصيل الحاصل واما استملا فلما ثبت من الفصحاء من ترك
اللام كما قال ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع : يا منزلى سلمى سلام عليكما
هل الا زمن اللاتي مضين رواجع : وهل يرجع التسليم ويكشف العمى : ثلاث الاثافي
والديار البلاقع : واما ما جاء من الحديث اغسلوا يوم الجمعة ولو اشتريتم كاسا
بالالف الدينار فحمول على البذل دون الاضافة فان قيل لما خالف الثلاثة الاثواب
قياسا واستملا فينبغي ان يقول المصنف متمنع موضع ضعيف لانه يدل على الجواز مع
الضعف قلنا الثلاثة الاثواب شبه في الصورة بالمائة الدينار التي في الحديث
فلم يقل متمنع رعاية للادب والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف
صفة احتراز عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد فانه ليس بلفظ بل معنوي مضافا
الى معمولها قبل الاضافة والمعمول اما فاعل الصفة نحو حسن الوجه او مفعولها

نحو ضارب زيد واحترن بالمفعول اضافة الصفة الى غير الفاعل او المفعول كاضافة
الصفة الى المفعول فيه نحو كريمة البلد ومضارع مصر وما لك يوم الدين فانه مفتوح
افاد التعريف ولذا وقع صفة للمعرفة مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم
الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا
تقييد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفاً لا تعريفاً ولا تخصيصاً لكونها في تقدير
الانفصال نظراً الى المعنى لانها لا تقييد التعريف ولا التخصيص بل هي باقية
بعد الاضافة على التكرير الذي قبل الاضافة فيكون ضارب زيد في قوت ضارب
زيداً بالانفصال وفي تقدير الاتصال نظراً الى اللفظ لحصول التخفيف في هذه
الاضافة والتخفيف اما في جانب المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة نحو ضارب
زيد او حكماً نحو حراج بيت الله او بحذف نوني التثنية او الجمع نحو ضارباً زيد
ضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتارة في الصفة
كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه للتخفيف استتر
في القائم لثلاثي غلامه شبه الجملة عن عائد المعتمد فهذا التخفيف في جانب المضاف
اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معاً نحو زيداً قائم الغلام كان اصله قائم
غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير و
استتارة في الصفة ومن ثم اءى من جهة وجوب افادة اضافة اللفظية التخفيف
وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب برجل حسن الوجه
باضافة الصفة الى مفعولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تقيد تعريفاً جاز هذا
التركيب وامنح تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفاً لم يجر
الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة وبجاز الثاني لكون المعرفة صفة للمعرفة فان
قيل المشار اليه بثم مجموع امور الثلاثة من انتفاء التعريف والتخصيص ووجود
التخفيف والحال ان جواز الاول مبني على انتفاء التعريف ووجود التخفيف ولا دخل
لا انتفاء التخصيص وامتناع الثاني مبني على انتفاء التعريف ولا دخل للتخفيف فكيف
يشار بثم الى مجموع الامور الثلاثة قلنا المشار اليه بثم مجموع الامور الثلاثة ولا
يلزم منها ان لكل واحد منها دخلاً في جواز الاول وامتناع الثاني اذ ربما ينسب الفعل

الى الكل والحال انه مصدر وعن البعض كقتل بنو فلان والقتل مصدر عن بعضهم قال جواز
والامتناع هنا منسوبان الى الثلاثة وصاداران عن امتناع التعريف ومن جهة انها
تفيد التخفيف جاز تركيب الضارباً زيد والضارب يزيد لحصول التخفيف بحذف
النون في المضاف وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب
سقط بالالف واللام لا بالاضافة وسقوط النون في الاولين بالاضافة لا باللام لان اللام
لا يسقط النون بل يسقط التنوين فان قيل هذا تفريع بالاصل المذكور الصريح وهو
التخفيف والاول تفريع بالاصل الضمني غير الصريح والمذكور اولى من الضمني فينبغي
ان يقدم المص الثاني بالاول قلنا آخرة لكثرة لواحقه بقوله خلافاً للفراء
فانه يجوز تركيب الضارب زيد بوجه آما لانه توهم ان دخول لام التعريف
انما هو بعد الاضافة والتنوين سقط بالاضافة قبل دخول اللام فحصل التخفيف
ورد عليه المص في شرحه بالكافية المسمى بامالية الكافية ان القول بتاخر اللام
المتقدمة حساً على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما لما وقع في شعر
الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر
معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها وهو جائز بغير
حصول التخفيف فاجاب المصنف عن دليله بقوله وضعف الواهب المائة
الهجان وعبدها فاراد الشارح الهندي شرح الكافية هذا المعنى قوله وضعف
الواهب الخ ان هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة غير لا يثق في الاستدلال لان
هذا القول والتركيب مثل الضارب زيد فهو ممتنع فكذا هذا لعدم الفائدة
في الاضافة فرد الشارح على هذا المعنى بوجهين الاول ان نسبة الضعف الى هذا القول
والشعر غير صحيح لانه قول القصحاء وايض في هذا المعنى شوب مصادرة على المطلوب
لان قول المص على هذا المعنى يكون اثبات المدعى وامتناع الضارب زيد موقوفاً على
ابطال دليل الخصم وهو الفراء وابطال دليل الخصم وهو شعر الاعشى موقوفاً على
اثبات المدعى وهو امتناع الضارب زيد فقال الشارح في معنى قول المص وضعف
استدلال الفراء بمجواز الضارب زيد لان استدلاله بناءً على جر عبدها معطوفاً على
المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب ولا نص على جر عبدها اذ يحتمل النصب حملاً

على محل مائة او على انه مفعول معه او مجرور على انه معطوف بالمائة لكنه فرّق
بينه وبين الضارب زيد اذ فيه اضافة الصفة المعرف باللام بالذات بلا واسطة
العطف وفي الواهب المائة الهجان وعبدالها الاضافة بواسطة العطف وكثيرا ما
يجوز شئ بواسطة العطف ولا يجوز بالذات الا ترى جازب شاة وسخلةا ولم
يجزرب سخلتها بادخال رب على سخلتها بغير العطف وانما قال الشارح شوب
مصادق على المطلوب لا عين مصادق على المطلوب لانه ياخذ المدعى في الدليل بل
يوخذ في ابطال دليل الخصم وهو ليس بمصادرة اذ المصادرة في اللغة حمل بمطلوب
راكوند وفي الاصطلاح على اربعة انواع جعل المدعى عين الدليل او جزء الدليل او
جعل المدعى موقوفا عليه للدليل او لجزئه وليس ههنا واحد منها وشوبها موجودة
لاشبات المطلوب وهو امتناع الضارب زيد يتوقف على ابطال دليل الخصم وهو
قول اعشى وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب ومجموع البيوت الواهب المائة الهجان
وعبدالها عودا يزجي خلفها اطفالها اى ممدوحى الواهب الخ فان قيل توصيف
المائة بالهجان غير صحيح لان المائة جمع معنى والهجان مفرد كحمار وايض المائة
مؤنث والهجان مذكر قلنا الهجان جمع بمعنى بيض جمع ابيض لان كسرة الهجان
ان فرضت ككسرة حمار يكون مفردا وان فرضت ككسرة رجال يكون جمعا والجمع
بناويل الجماعة فكان مؤنثا فان قيل اضافة العبد الى ضمير الهجان غير جائز
لان اضافة العبد يكون الى مال كها وسيدة والهجان مملوك لا مالك قلنا المراد بالعبد
حقيقة لكن المضاف محذوف اى عبد صاحبها او مجازا اى راعيها والعلاقة بينهما
ان الراعى قائم بخدمة المولى كما ان العبد قائم بخدمة المالك اى المولى
عودا اجمع عائذ اى حديثات النتائج حال من المائة ويزجي اما بصيغة المعلوم
من الافعال كقوله تعالى يزجي لكم الفلك على صيغة المعلوم المذكور بمعنى يسوق و
فاعله ضمير راجع الى العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول
المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول مالم يسمى فاعله فان قيل على هذا لا يعلم
حال رفع الاطفال ونصبها قلنا حقيقة اعرابها وصيغة الفعل يعلم من حركة حرف
الروى من القصيدة غير معلوم الى الشارح ولذا لم يحزم تبعين الصيغة واعرابها

او جواز الفراء الضارب زيد بغير حصول التعريف لانه قاسه على الضارب الرجل
والضاربك فاجاب المص عنه بقوله وانما جازا الضارب الرجل يعني كان القياس
عدم جواز لا انتفاء التخفيف في هذه الاضافة لزوال التثوين باللام لكنه جاز حملا
على الوجه المختار في حسن الوجه فان في الوجه في الحسن الوجه وجوه
ثلاثة رفع بالفاعلية الصفة وهو ضعيف لخلوشبه الجملة عن عائذ الموصوف و
هو قبيح كما تقرر في محله ونصبه وهو بناء على التشبيه بالمفعول في وقوعه الموقع
الثالث لا بالاصالة لان الصفة لازمة لا تقتضي المفعول وتجره باضافة الحسن اليه
وهو المختار لا شتماله على العائد للمبتداء او الموصوف وحصول التخفيف بحذف
الضمير في الوجه واستتمرا في الصفة وقلب الضمة كسرة فلما كانت هذه الاضافة
جائزة مختارة ووجد فيها التخفيف في جانب المضاف اليه حمل على هذا التركيب
الضارب الرجل ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا
معرفين باللام وهذا الاشتراك مقصود بين الضارب زيد والحسن الوجه لان
المضاف وان كان صفة معرفا باللام لكن المضاف اليه ليس باسم جنس فقياس الضارب
زيد على الضارب الرجل قياس مع الفارق واجاب المص عن حمل الفراء الضارب
على الضاربك بقوله والضاربك وكذا شبهه وهو الضاربي والضاربه وان كان
القياس فيها عدم الجواز لعدم التخفيف فيها لا في جانب المضاف ولا المضاف
اليه لكنه محمول على ضاربك فلما جاز الاضافة فيها بغير حصول التخفيف
جاز الضارب زيد بغير حصول التخفيف فيه فيمن قال جواب سوال كيف
يقيس الفراء الضارب زيد بالاضافة على الضاربك لعدم الاضافة فيه فان الكاف
ضمير منصوب على المفعولية متصل باسم الفاعل فاجاب المص بقوله فيمن قال يعني
استدل له بناء على قول من قال انه اى الضارب في الضاربك مضاف والضمير
مجرور المحل على الاضافة واما على قول من قال انه غير مضاف فلا يحتاج جواز
الى الحمل على ضاربك حملا يعني جواز المحمولية على ضاربك فان قاعدتهم
اذا اتصلوا اسمى الفاعل والمفعول المجردين عن اللام بمفعولا تهما وكانت مضمرا است
منصلا التزموا الاضافة ولم ينظروا الى حصول التخفيف في هذه الاضافة لان

التنوين في مثل ضاربك محذوف للاتصال لا للاضافة وانما التزموا الاضافة
ليبقى الضمير المجزور المتصل دائماً لعدم جواز انفصاله ولو كان منصوباً ولم
يضاف اليه اسم الفاعل قد يكون متصلاً عند عدم تعذر المتصل وقد يكون منفصلاً
عند تعذر المتصل لوجود منفصله فلم يبق اتصاله فيلزم المخالفة عن قاعدهم
المفروضة ثم انهم لما لم يعتبروا التخفيف وجوزوا ضاربك بغير التخفيف حملوا
الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافاً الى
مضمي متصل محذوف وتنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد
عليه لانهما ليسا من باب واحد لان المضاف وان كان اسم فاعل لكن المضاف اليه
ليس بضمير فأنقيل ما الدليل على ان التنوين في ضاربك سقط قبل الاضافة
لا للاضافة قلنا الدليل عليه انه لو سقط التنوين في ضاربك بالاضافة لتصور اولاً
ضاربك بالتنوين كما يتصور ضاربك زيد اولاً ولم يتصور ذلك فعلم ان التنوين
في ضاربك سقط قبل الاضافة لا للاضافة فأنقيل يجوز ان يكون ضاربك في
الاصل ضارب اياك ثم سقط التنوين بالاضافة وابدلت المنفصل بالمتصل فعلاً
ضاربك فحصل فيه التخفيف جداً الوجود التخفيف في الجانبين ثم حمل الضاربك
عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافاً الى ضمير متصل
وتنوينهما محذوف قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما
ليسا من باب واحد قلنا لو كان كذلك لسمع ولم يسمع وايضا التخفيف في الاضافة
اللفظية على قسمين احدهما في جانب المضاف وهو يحصل بحذف التنوين وقائم
المقام ثانيهما في جانب المضاف اليه وهو يحصل بحذف الضمير واستتاره في الصفة
واما ابدال المنفصل بالمتصل ليس منهما فأنقيل ينبغي ان يجوز الضارب زيد محمول
على ضارب زيد والعلاقة بينهما ان المضاف فيهما صفة والمضاف اليه علم قلنا لو جاز
الضارب زيد محمولاً على ضارب زيد فلم يبق في اشتراط التخفيف فائدة فقط
ولا يضاف موصوف الى صفة فأنقيل ينقض بالامثلة الآتية فان فيها اضافة
الموصوف الى صفة قلنا عدم الجواز وقت بقاء معنى التوصيف وفي تلك الامثلة
زال معنى التوصيف وانما لم يجز اضافة الموصوف الى الصفة لان الواحد من التركيب

التوصيفي والاضافي في معنى آخر لا يقوم احد هما مقام الآخر لان الصفة محمولة على الموصوف
والمضاف اليه لا يحمل بالمضاف وايضا بين الموصوف والصفة التواء في المصداق وبين
المضاف والمضاف اليه مغايرة في الذات وايضا على تقدير الاضافة يلزم اجتماع المتضادين
لان الصفة تابع للموصوف في الاعراب والمضاف اليه يكون مجرورا ابدا فلم يبق وجوب
التبعية وايضا الموصوف اخص او مساو والمضاف اعم او مبائن ولا صفة الى
موصوفها بالدلائل المذكورة خلافا للكونيين فانهم يجوزون بالدليل وهو امثلة
الآتية وتورد على البصريين في القاعة الاولى مثل مسجد الجامع وجانب الغربي
وصلاة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه التركيب اضيف موصوف
الى صفة فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلاة والحمقاء
صفة بقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها فاجاب المصنف ان مثل هذه التركيب متناول
فمسجد الجامع متناول بمسجد الوقت الجامع وجانب الغربي متناول بجانب المكان الغربي و
صلاة الاولى متناول بصلاة الساعة الاولى وبقلة لحمقاء متناول بالبقلة الحجة الحمقاء
فان قدر تلك الموصوفات تلك الصفات في نظم الكلام تكون المضافات مضافة الى
تلك الموصوفات فيبدفع الاعتراض بوجهين الاول ان الصفات ليست مضافة اليها لتلك
المضافات ولا صفات للمضافات وثانيهما ان تكون الموصوفات محذوفة نسبيا وتكون
الصفات قائمة مقام الموصوفات وتصور مضافة اليها لتلك المضافات فيندفع اليراد
بوجه واحد وهو ان الصفات ليست صفات للمضافات فان قيل هذا التاويل
يجري في الامثلة كلها لكن لا يجري في جانب الغربي لا توصيف المكان بالغربي اذ ليس
كل مكان غربيا قلنا المكان على قسمين كل وجزء والاول جميع الدنيا وهو ليس بغربي
فلا يصح توصيفه بالغربي والثاني يجوز ان يكون موصوفا للغربي ومضافا اليه للجانب وضافة
الجانب الى هذا المكان الجزء اضافة بانية فلا يرد ان بين المضاف والمضاف اليه مغايرة
ولست ههنا والمراد ههنا مكان الجزء فيصح التاويل ويورد على البصريين في القاعة الثانية
مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلها قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت
الصفة على الموصوف و اضيفت اليه فاجاب المصنف عن اليراد انه متناول بانهم حذفوا
قطيفة التي هي الموصوف في قطيفة جرد فبقى جرد بمعنى كهن متناول للقطيفة وغيرها

فلما ارادوا تخصيصه اضافوا الى نوعه الذي يتخصص به فيكون هذا الاضافة من قبيل
 اضافة العام الى الخاص لا من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف وكن التقرير في اخلاق
 ثياب ولا يضاف اسم ماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك
 المضاف اليه كليث واسد مثال للمرادفين في الاعيان والبحث وحبس ومنع مثال
 للمرادفين في المعاني والاحداث فان قيل الماثلة عبارة عن اشتراك الشيئين في النوع
 كاشتراك زيد وعمر في الانسانية والعموم والخصوص من قبيل الاوصاف فكيف
 يصح ظرفيتهما للماثلة قلنا المراد بالماثلة المشابهة والعلاقة بينهما ان المشابهة والماثلة
 قيمان لمقسم واحد وهو المناسبة فيكون ذكر نوع وميراد منه نوع آخر ولا شك ان المشابهة
 اشتراك الشيئين في الوصف والكيفية فان قيل المشابهة اشتراك الشيئين في الوصف
 اللازم لاحدهما والمشهور به احدهما كاشتراك زيد مع الاسد في وصف الشجاعة التي هي
 لازمة للاسد ومشهور بها الاسد ومغاثرين في الذات فكيف يصح التمثيل بليث واسد
 لاتحادهما في الذات قلنا المراد بالمشابهة ههنا شمول الصدق وعدمه بان كما يصدق عليه
 الليث يصدق عليه الاسد وهذا معنى العموم وكما لا يصدق عليه الليث لا يصدق عليه الاسد
 وهذا معنى الخصوص وهذا المشابهة موجودة في الليث والاسد فان قيل المتبادر بالمثالة
 الترادف فينقض على الانسان والناطق فان اضافة احدهما الى الاخر غير جائز مع انهما
 ليسا مترادفين قلنا الماثلة اعم من ان يكونا مترادفين كما في المثالين اولاهما الانسان
 والناطق فانهما متحدان فيما صدقا عليه ومتغاثران في المفهوم فالترادف فان ما يكون
 متحدا في الصدق والمفهوم كليث واسد فكما يصدق عليه الليث يصدق عليه الاسد
 ومفهومهما ايض متحد وهو الحيوان المفترس والمتساويان ما يكون متحدا في الصدق
 ومتغاثران في المفهوم كالانسان والناطق فكما يصدق عليه الانسان يصدق عليه الناطق
 وهذا المعنى معنى اتحاد الصدق ومفهومهما مغاثران مفهوم الانسان الحيوان الناطق
 ومفهوم الناطق ذات من له النطق فان قيل لما لم تجز الاضافة لا يصح اطلاق المصنف
 المضاف اليه على ذلك الاسم في قوله للمضاف اليه قلنا المراد بالمضاف اليه في الارادة
 فيكون معنى قوله ولا يضاف اسم ماثل للاسم الذي اريد كونه مضافا اليه لعدم
 في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت ربيت ليث اسد فالمضاف اليه افاد ما افاد الليث

المضاف فيكون ذكر المضاف اليه لغوا لا يقال فيه افادة التخصيف بحذف التنوين من
 المضاف قلنا مفاد الاضافة المعنوي التعريف او التخصيص وهو مقصود ههنا ايضاً
 التخصيف بحذف المضاف اليه اكثر من التخصيف بحذف التنوين فان قيل ان القامدة
 منقوضة لكل الدراهم وعين الشيء لان الكلى عين الدراهم والعين هو الشيء فاجاب
 المصنف بقوله بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فانه اى المضاف فيهما وان كان
 عاماً قبل الاضافة لصلاحيته كل للدراهم وغيرهما والعين يصلح للشيء وغيره فقد صار
 خاصاً بعد الاضافة بالمضاف اليه والمماثلة المتبعة للاضافة المماثلة قبل الاضافة كما
 في ليث واسد كما قال المصنف يختص به اى بالمضاف اليه فان قيل كلمة كل منكورة
 والدراهم معرفة والعين نكرة والشيء معرفة وضافة النكرة الى المعرفة تفيد التعريف
 لا التخصيص فكيف يعم قول المصنف يختص به قلنا ان الخصوص على قسمين احدهما
 مقابل للعموم والثاني مقابل للتعريف والمراد بقوله هو الاول فيكون معنى العبارة
 يصير العام خاصاً بسبب اضافة العام الى الخاص غير باق على العموم سواء افاد الاضافة
 التعريف او التخصيص اذا كان اللام للجنس او الاستغراق فيكون الاول وان كان للذهن
 فيكون الثاني فان قيل اعنية العين من الشيء ظاهرة اذا كان اللام للعهد واما اذا كان
 للجنس او الاستغراق ففيها خفاء لان الشيء يتناول الجوهر والعرض والموجود والمعدوم
 وكذا العين لا عين الشيء نفس الشيء قلنا هذا الاعتراض مسلم ان اريد بالشيء الوجود
 بالعين ايضاً وان اريد بالشيء الموجود بالعين الوجود والمعدوم فلا شك في اعنية العين
 من الشيء فان قيل ان المصنف في بيان الكليات وقوله كل الدراهم وعين الشيء في غاية
 القلة فيكون في بيان الجزئيات قلنا ان المراد بكل شيء هو اضافة العام الى الخاص
 كما عرفت لما تقرر فيما سبق ان شرحها بتجريد المضاف عن التعريف فينقض هذه
 القاعدة بسعيد كوز ونحوه فان سعيد اضيف الى الكوز مع عدم تجريد من العلمية
 وايضاً قد تقررتم انه لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص فينقض
 هذه القاعدة بسعيد كوز فان سعيد اذكر اسمان لمسى واحداً كلياً واسد مع انه اضيف
 احدهما الى الآخر فاجاب المصنف بانه متناول بحمل احدهما على المدلول والاخر على
 اللفظ والدال بان وجد القرينة على الاول بالمدلول يراد من الاول المدلول ويراد من الثاني

الدال كالجئ في قول القائل جائئ كوز وان الجئ يتصور من المدلول لا من الدال فيجمل
الاول بالمدلول والثاني بالدال فيكون المعنى جائئ سعيد كوز اي مدلول هذا اللفظ
و مدلول هذا الدال وان وجد القرينة بالاول الدال والثاني بالمدلول يراد من الاول
الدال ومن الثاني المدلول كقولك تلفظت بسعيد كوز فاللفظ قرينة بالاول الدال لان
التلفظ يقع على الالفاظ والدوال لا بالمدلولات فيكون المعنى تلفظت بلفظ هذا
المدلول ودال هذا المدلول فان قيل ان كوزا وسعيدا مماثلان فكما يجوز سعيد كوز كذلك
يجوز سعيد بالتاويل المذكور قلنا انه غير جائز لانه غير مسموع لان قصد هم بالاضافة التوضيح
واللقب اوضح من الاسم المحض غالبا ولا شك ان كرز القب اذ معناه رجل قوى مشهور
في البلد بالقوة وان صار علما ههنا فيكون فيه صفة حسن ولا يجوز هذا التاويل في
ليث واسد لان الجواز يكون بعد الوقوع في كلامهم وهو غير واقع وسعيد كرز
واقع في كلامهم ولما كان للاسم المضاف الى ياء المتكلم احكام خاصة في المضاف
وهو الكسرو في المضاف اليه وهي الفتح او السكون ولا يعلم هذا الاحكام من باقي
المضاف والمضاف اليه فلذا اخذ المصنف ذكر ذلك المضاف ولم يكتف بدخوله في باقي
المضاف والمضاف اليه فقال واذا اضيف الاسم الصحيح فان قيل ينقضي ثوبي
وداري ليس من الصحيح مع ترتب الجزاء عليهما قلنا ان المراد بالصحيح هو عند النخات
وهو ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء قبلها ساكن
وسمى هذا الاسم بالملحق بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون مشابه بحرف العلة
بعد السكوت لا يشغل عليها وضع الحركات كوعد يسرفكذ الا يشغل وضع الحركات على
حرف العلة بعد السكون يعني وضع الحركات على حرف العلة غير ثقيل في الابتداء
والسكون الى ياء المتكلم كسر آخره لمحصل التناسب بين آخر المضاف والياء
مثل ثوبي وداري ووعدي في الصحيح وظهري ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة
او ساكنة السكون جاز لا خفية والفتح اولى اذا الاصل في كل كلمة كانت على حرف
واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة كالكمة التي وقعت في الابتداء مثل
واو العطف وهمزة الاستفهام او حكما كما في ياء المتكلم اذ وقعت مضافة اليها وهي ان
كانت في آخر المضاف لكنها حكما في الابتداء لانهما لا استقلالها في حكم الابتداء بها والاصل

فی المبني بالحركة الفتح للتحفة وان لم يكن المضاف صحيحاً او ملحقاً به فان كان آخره اى
 آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفاثتبت الالف لعدم موجب الانقلاب نحو
 عصاى ورحاى هذا فى اللغة القصيعة وهذا يلى تقلبها اى الالف حال كونها كائنة
 لغير التثنية فالظرف باعتبار المتعلق حال من مفعول تقلبها ياء ليحصل بالقلب يا
 مشاكلة ياء المتكلم لان مشاكلة الياء الكسرة القبلية فلما تعذر الكسرة التزم الياء التى هى اختها
 وتدغم فى الياء فيكون الانقلاب وسلية للتخفيف فيقال عصى ورحى ولا تقلب هذيل الف
 التثنية كغلاماى لالتباس المرفوع بغيره لان الرفع التثنية بالالف والياء علامة النصب
 والجرف لو قلبت الالف ياء لالتبس المرفوع بغيره بسبب القلب فان قيل ينبغي ان يقلب
 الواو ياء فى الجمع السالم المذكور مضافاً الى ياء المتكلم فهو مسلى لانه يلزم التباس حالة رفعه
 بغيره قلنا ان القلب لعل قياسية وهى اجتماع الواو والياء ولا يترك قاعدة كلية لالتباس
 فى بعض الصور كما تقول مختار بصيغة الفاعل ويلتبس بسبب الاعلال بصيغة اسم المفعول
 واما قلب الالف بالياء فى التثنية للمشاكله فليست بامر كلى فيترك المشاكلة لالتباس و
 ان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت فى ياء المتكلم لاجتماع المشلين
 فيما هو كالكلمة الواحدة نحو مسلمين اذا ضيف الى ياء المتكلم واسقطت النون
 للاضافة وادغمت الياء فصار مسلى وان كان آخره واو قلبت الواو ياء لاجتماع
 الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا ضيف الى ياء المتكلم قلبت واو ياء
 وادغمت الياء فى الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الغنة
 قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة بها فقبل مسلى وان كانت قبل الواو والياء فتحة
 لبقى ما قبلها مفتوحاً كقولك فى مسلمين مسلى وفى مصطفى مصطفى للتحفة للفتحة
 وفتحت الياء المتكلم فى الصور الثلاث للمساكنين لانه للزوم التقاء الساكنين ان
 لم يتحرك واختير الفتحة للتحفة فان قيل قد تقرتم ان كان آخر الاسم المضاف الى ياء
 المتكلم الفاثتبت وان كان واو انقلب وان كان ياء تدغم فينقض بالاسماء الستة فان فى
 آخر هذه الاسماء الستة الحروف الثلاثة فى الاحوال الثلاث اذا ضيف الى غير ياء
 المتكلم ففي الاضافة الى الياء يجب ان يكون على الاحكام المذكورة فى الحروف الثلاثة
 فاجاب المع بقوله واما الاسماء الستة التى مر بالبحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم

حاصل الجواب الاسماء الستة مستثناة عن القاعدة المذكورة لحذف اعجازهن وهي
 الحروف الثلاثة نسيا منسيا قلها حكم الاسماء الصريحة فاخي واخي فان قيل قوله
فاخي واخي جزاء الشرط والجزاء يكون جملة واخي واخي مفردان قلنا فاخي واخي مقولة
 لقول المحذوف وهو خبر لمبتدأ محذوف فيكون التقدير فالرجال في اخ واب منها
 اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخي واخي بلارد المحذوف لجعله نسيا منسيا واجاز
 المبرد فيها اخي واخي بالرد والقلب والادغام اي برد لام الكلمة وهي الواو وجعلها
 ياء وادغام الياء في الياء وتسلك المبرد في ذلك بقول الشاعر قَدْ رَأَيْتُكَ ذَا الْجَازِ
وَقَدْ أُرِيْتُ مَالِكَ ذَا الْجَازِ اراد وحمل المبرد الاخ على الالب في الرد والقلب
 والادغام وان لم يوجد الدليل المسموع في الاخ لتقاربهما لفظا ومعنى لان الاخ والالب
 ولدان من اصل الواحد وهو بهما واجاب المعنى في شرحه بان ذلك خلاف القياس
 واستعمال الفصحاء بل استعمالهم بلارد المحذوف وايضا يحتمل التشديد في ابي من غير الرد
 بان الواو للمقسم وابي المقسم به جميع اب اصله ابيين بالجمع المذكور السالو ثم سقطت
 النون بالاضافة الى ياء المتكلم فاجتمعت ياءن فادغمت الاولى في الثانية فصارت ابي
 فان قيل كيف جمع الاب بالجمع المذكور السالو لا نرى من مذكور علم عما قل والاب
 ليس بعلم قلنا قد جاء جملة شاذ كما في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا وبكين
وقد بيننا بالابينا اي النساء المحبوسات لما سمعن وعلمن اصواتنا وبكين وقلن لنا ابائنا
 فدائكم وتقول اي امرأة قائلة يعني الشارح ان تقول صيغة مؤنث لا صيغة المذكور
 مخاطب لا متناح اضافة الحكم الى المذكور وهي بلارد المحذوف عند الاضافة
 الى ياء المتكلم وانما فصلها عن اخي واخي ولم يذكرهما مع اخي واخي لان حكمهما
 مغاير من اخي واخي لشبهة خلاف المبرد في اخي واخي وعدم شهرة خلاف المبرد
 في اخي وهي ويقال في فهم حال كونه مضافا الى ياء المتكلم في بالرد والقلب الادغام
 في الاكثر اى في اكثر موارد استعماله وفي في بعضها ابقاء لليتم المعوض عن الواو
 عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قبل
اخي واب وهم وهن وفم بالحركات الثلاث ولكن فتح الفاء افهم منها
 من الفهم والكسر وجاء حم مثل يبي حين الافراد والاضافة بلارد المحذوف بمبلة

نسباً منسياً كيبي فيقال هذا حم وحمك ورئيت حمًا وحمك ومررت بحم وحمك
 فاعرب بالحركات الثلاث في الاحوال الثلاث ومثل حمًا بالهمزة حين الافراد
 والاضافة وبالحركات الثلاث ومثل ولو بالواو حين الافراد والاضافة وبالحركات
 الثلاث في الاحوال الثلاث لكن حركاته تقديرية لوجود الالف المقصورة في آخره
مطلقاً اى جواز استعمال حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقاً غير مقيد بحال الافراد
 والاضافة بل تجئ هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء هن
 مثل يدي مطلقاً في الافراد والاضافة بل ارد الى الاصل فالجاء ان اعراب هذه
 الاسماء الخمسة بالحروف حين الاضافة كما مرقى بحث الاعراب ليس بامرواجب
 بل يقرب بالحركات مطلقاً في الافراد والاضافة واما كلمة ذو منها فاعرب بالحروف
 ابداء وذولا يضاف الى ضمير لانه وضع وسيلة لتوصيف شئ باسم الجنس فلا يضاف
 الا الى اسم الجنس والضمير ليس باسم جنس واما قول الشاعر وعنه هذا المعروف
 ما لم يبتذل فيه الوجوه انما يعرف بالفضل من الناس ذو وذا - بالاضافة الى الضمير
 كذلك لا يضاف الى مطلق المعرفة فلو قال وذولا يضاف الى غير اسم الجنس لكان
 اشمل قلنا لما كان لباقي الاسماء الستة غير ذوا احكام خاصة عند اضافتها الى ياء
 المتكلم وذولا يضاف الى ياء المتكلم فلا يحجرى عليه احكام خاصة فالعبارة المقصودة ههنا
 ان يقول المصنف وذولا يضاف الى ياء المتكلم لكن حصل نفي اضافة ذوا الى ياء المتكلم في
 ضمن نفي نوع ياء المتكلم وهو الضمير ولو قال ذولا يضاف الى معرفة لحصل نفي اضافة
 ذوا الى ياء المتكلم في ضمن نفي الجنس وهو المعرفة وذلك بعيد ولا يقطع ذوا عن الاضافة
 لان جعلها وسيلة الى توصيف اسم الجنس لا يحصل الا باضافة ذوا الى اسم الجنس التوابع
 خمسة ووجه المحصر فيها فان التابع لا يخلو اما ان يكون مقصوداً بالنسبة اولاً فالاول
 لا يخلو اما ان يكون المتبوع ايضاً مقصوداً بالنسبة اولاً فالاول هو المعطوف بالحرف الثاني
 هو البدل وان كان الثاني فلا يخلو اما ان يكون دالاً على معنى في متبوعه اولاً فالاول هو
 النعت والثاني لا يخلو اما يكون مقررراً الامر المتبوع في النسبة او الشمول اولاً فالاول
 هو التاكيد والثاني عطف البيان فان قيل التوابع صفة الاسماء وتوصيف الجميع بالجمع
 يستلزم توصيف المفرد بالمفرد اى اسم تابعة لان التوابع جمع تابعة فلا يطابق الصفة بالموصوف

قلنا ان التوابع تبع تابع لا تابعة فان قيل التوابع على وزن فاعل ومفردة فاعلة كفوارب جمع ضاربة لا ضارب قلنا ان التابع نقل عن معنى الوصفية وصار اسما للتوابع الخمسة وفاعل الاسم يجمع على فواعل كاهل على كواهل فان قيل تعريف التوابع لا يكون جامعاً لا لفردة لخروج ان ان وضرب ضرب لان الثاني في المثالين تأكيد للاول وليس بمعرب با عراب سابقه لعدم الاعراب في التابع والمتبوع قلنا المراد بالتوابع توابع الاسماء لا مطلق التوابع بقريية البحث فلما لم يكونا من افراد المحدود فلا باس بخروجهما عن الحد كل ثان فان قيل خرج عن التعريف التابع الثاني والثالث مثل جائئ زيد وعمركو بكروا لهما ليسا بثنائين قلنا المراد بالثاني المتأخر وهو متناول لكل ما بعد المتبوع فان قيل خرج عن التعريف التابع المقدم على المتبوع كقولهم ورحمة الله عليكم السلام اصله السلام عليكم ورحمة الله كما جاء في الاشعار وايضا خرج المتوسط كعمركو جائئ زيد وعمركو بكروا ايضا لما كان المراد من الثاني المتأخر فلما اطلق على المتأخر الثاني قلنا التابع المقدم والمتوسط والمتأخر متى لوحظ مع المتبوع يكون في المرتبة الثانية وان كان غير ثان في التلفظ با عراب سابقه فالجواز والجور با اعتبار المتعلق اى متلبس صفة ثان فان قيل ينقض بابوه في قولك جائئ زيد وابوه فان ابوه ثان وليس بمعرب با عراب سابقه لان اعراب المتبوع بالحركة و اعراب التابع بالحرف قلنا المراد ان التابع بمعرب بنفس اعراب المتبوع بان كان اعراب كل منهما متحداً في جنس الرفع او النصب او الجراما بالنوع بالحركة والحرف قد يكون موافقاً وقد يكون مغايراً من جهة واحدة الى ناش اعرابهما من جهة واحدة شخصية مثل جائئ زيدن العالم فرفعهما ناش من جهة واحدة شخصية وهى فاعلية زيدن العالم لان الجي المنسوب الى زيد ملحوظ مع التابع لا اليه مطلقاً ثم اعلم ان كل ثان جنس شامل للتوابع وخبر المبتدأ وخبري كان وان واخواتهما وثاني مفعولى ظننت واعطيت وقوله با عراب سابقه يخرج الكل لتغاثر الاعراب فيها غير مفعولى ظننت واعطيت وخبر المبتدأ لاتحاد الاعراب فيها وقوله من جهة واحدة يخرج هذا الاشياء لان العامل في المبتدأ والخبر هو المعنوي المعبر بالتجريد للاسناد وهو يقتضى مسنداً ومسنداً اليه فيعمل في المبتدأ من حيث انه مسند اليه ويعمل في الخبر من حيث انه مسند فلا يكون نشأ اعرابهما من جهة واحدة شخصية وكذلك ظننت يقتضى

مفنوناً ومظنوناً فيه فيعمل في المفعول الاول النصب على انه مظنون فيه ويعمل في الثاني على انه مظنون فلا يكون نصبهما من جهة واحدة واعطيت يقتضى المعطى والمعطى له فيعمل في الاول النصب على انه المعطى له ويعمل في الثاني على انه المعطى فلا يكون انصبهما من جهة واحدة شخصية وانكنا مشتركين في المفعولية فان قيل تعريف التوابع غير جامع لا افراد التوابع اذ يخرج منه التوابع في هذه الامثلة هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفاً وجائى موسى العاقل فان كلا من هذه التوابع توابع مع انها ليست بمعرية باعراب السابق لان السابق الذى هو المتنوع في كلها مبنى قلنا ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظياً او تقديرياً او علياً ثم اللفظي اما حقيقة او حكماً فالمتنوع في المثال الاول مرفوع محلا فالتابع ايضا مرفوع والمتنوع في يا زيد العاقل ولا رجل ظريفاً معرب باعراب اللفظي المحكى لان ضمة زيد وفتحة لا رجل اعرابان حكماً اذ هما يشبهان الاعراب في العروض والمتنوع في جائى موسى العاقل معرب مرفوع تقديرية فان قيل ان تعريف التوابع خلافاً في جانب المحد والمحدود اما في جانب المحدود لانه جمع والمحوظ في الجمع الافراد واما في جانب المحد كلمة كل فان كلمة كل لاحاطة افراد المضاف اليه فيلزم تعريف الافراد بالافراد والحال ان التعريف للجنس بالجنس قلنا ان اللام في المحدود للجنس واللام للجنس اذا دخلت على الجمع بطلت معنى الجمعية ويراد منه الجنس اى التابع وكلمة كل في المحدود لا حاجة الى التحقيق التابع والمحدود مدخول كل وهو ثابان فان قيل لما كان المحدود لفظ التابع مفرداً والمحدود مدخول كل لا كل فلا حاجة الى ذكر التوابع بصيغة الجمع ولا حاجة الى ذكر كلمة كل فينبغي ان يقول التابع ثابان معرب باعراب سابقه قلنا ذكر المص التوابع بصيغة الجمع اشارة الى كثرة انواع التوابع ولما ذكر كل افاد صدق المحدود على جميع افراد المحد فيكون مانعاً عن دخول الغير لان معنى المنع ان كل ما صدق عليه المحد صدق عليه المحدود فكان المص قال ان كل ما هو ثابان باعراب سابقه فهو تابع . فان قيل سلمنا ان المحد مانع لكن لا يكون جامعاً قلنا الظاهر من تقسيمه وبيان ان انحصار المحدود في التوابع الخمس لعدم ذكر غيرها ولو كان فرد من افراد التوابع غير الخمسة لذكر المص ذلك الفرد ايضا فحصل للتعريف جمع ومنع فان قيل ان الجمعية

ولو جردت عن هذه المواد الخاصة لا تدل على معنى في المتبوعات كما يقال اعجبني زيد غلامه واعجبني زيد و غلامه وجاءني زيد نفسه واما الصفة فان هيئة التركيبية بين الموصوف والصفة تدل على معنى في متبوعها في كل مادة من المواد وفائدته ان النعت غالبا تخصيص في النكرات او توضيح في المعارف فالتخصيص عبارة عن قلة اسرى وفي النكرات كرجل عالم والتوضيح عبارة عن رفع الابهام الوصف في المعارف كزيدن الظريف ولما كان مفاد النعت هذين المعنيين غالباً او في كلمة قد المفيدة للتقليل في المضارع مقابلة للاولين وقال وقد يكون لمجرد التثاء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم فهذان النعتان لمجرد مدح الله تعالى ولا يراد منهما التخصيص اذا التخصيص يجري في النكرات والمنعوت والنعتان ههنا معارف ولا التوضيح اذ هو يجرى لرفع الابهام الوصفى من الموصوف الذى يحتمل الوصفين المتضادين ولا احتمال عدم الرحمة في الله تعالى او لمجرد الزم بغير قصد تخصيص وتوضيح نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم والدليل ما مر في النسيئة او لمجرد التوكيد نحو نفخة واحدة ان الوحدة تفهم من تاء نفخة فاكدت بالواحدة وقد يكون لكشف الباهية نحو الجسم الطويل العريض العميق والفرق بين المؤكد والكاشفة ان الاول مقرر والكاشفة موضحة مفسرة والفرق بين الايضاح والتقرير ظاهر ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تناولوا غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف ردة بقوله ولا فصل اى ولا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اى وضع غير المشتق لغرض المعنى فالتقيل اضافة الغرض الى المعنى غير صحيح لان غرض الشئ يكون مرتبا مؤخرا عن الشئ كالا ضطجاع في السرير غرض من اتخاذ السرير مؤخر عن اتخاذ السرير والمعنى غير مؤخر عن الوضع اذ المعنى مقدم على الوضع قلنا عبارة المصنف محمول بالاختصار فيكون المعنى لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع وحاصل الجواب ان نفس المعنى مقدم على الوضع لكن دلالة اللفظ على المعنى مؤخر عن الوضع فهو منصوب على الظرفية

اى فى جميع الاستعمالات وجميع الازمنة مثل تمبى وذى مال فان التيمى
 المحق بالياء دائماً يدل على ان لذات مانسبة الى قبيلة بنى تميم وذو مال يدل على
 ان ذاتا ما صاحب مال ولذا وجب ان يكون لهما موصوف لفظاً او تقديرًا او خصوصاً
 اى بعض الاستعمالات فان قيل انه يلزم التناقض فى كلامى المعنى لانه يعلم من قوله
 مطلقاً ان النعت يدل على معنى فى المتبوع فى جميع المواد وان دل فى بعضها على معنى
 فى المتبوع فهو ايضا نعت وما هذا الا تناقض قلنا لا تناقض لان قوله عموماً فيما
 اذا كان النعت مشتقياً او ملحوقاً بالمشتقى وهو المحق بالياء النسبىة او ذو فانها
 ملحقان بالمشتقى فى اقتضاء الموصوف فلا بد للمشتقى والمحق من الموصوف
 اللفظى او التقديرى فكلاً وجدت هيئية التركيبية بين الموصوف اللفظى او
 التقديرى فكلاً وجدت هيئية التركيبية بين الموصوف وذلك المشتقى والمحق
 به تدل على معنى فى الموصوف واما خصوصاً فى النعت الذى لا يكون مشتقياً
 ولا ملحوقاً به كما فى بعض الجوامد وبعض التركيب فان وجدت هيئية التركيب
 ذلك البعض مع المنعوت تدل على معنى كائن فى المتبوع كما فى الامثلة الآتية وان
 جردت عن ذلك التركيب لا تدل على معنى فى متبوعه لعدم وجود متبوعه لفظاً
 ولا تقديرًا ولا يقدر لها الموصوف كما يقدر الموصوف للقسم الاول لعدم اصلتها
 فى معنى الوصفية مثل مررت برجل اى رجل فأتى جامداً وقع فى مثل هذا
 التركيب اى بين التكرتين المتجانستين اوليهما موصوفة اى وثانيتهما مضافة
 اليه لا اى فأتى فى مثل هذا التركيب يدل على معنى الكمال فى الرجل اى كامل فى الرجلية
 فيصم ان يقع نعتاً للرجل لوجود الموصوف واذا جرد عن هذا التركيب كما يقال اى رجل
 عندك لا يدل على معنى فى المتبوع لعدم وجود الموصوف بل هو مبتداء والظرف خبره
 ولا يقدر له موصوف ومثل مررت بهذا الرجل فان الرجل فى هذا التركيب
 وان كان وقع نعتاً لهذا فان هذا يدل على ذات مبهمه والرجل يدل على ذات
 معينة باعتبار اللام وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل فى الذات
 المبهمه فيصم ان يقع الرجل صفة لهذا وان جرد عن هذا التركيب كما يقال جئت
 الرجل او الرجل قائم فلا يقدر له الموصوف فلا يقع نعتاً لعدم المنعوت لفظاً ولا

تقديرها وذهب بعضهم الذين شرطوا الاشتقاق في النعت الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة بدل الكل وليس بصفة لانه يدل على الذات لا على الصفة وايضاً تعريف اللام ازيد من تعريف اسم الاشارة عندهم فلا يكون الموصوف اخص او مساو وذهب بعضهم الذين شرطوا الاشتقاق في النعت انه عطف بيان ومررت بزيد ^{هذا ان يبين ان} المشار اليه فهذا في هذا التركيب يدل على حصول معنى في ذات زيد فوقع صفة لزيد وهو كونه مشار اليه ولو جرد عن هذا الموضع ويقال هذا زيد لا يصح ان يقع نعتاً و توصف النكرة بالجملة الخبرية ههنا ثلاثة مقاصد الأول ان الجملة تقع صفة ولم يلزم الافراد لمطابقة الموصوف والثاني الجملة الخبرية لانشائية والثالث ان تلك الجملة تقع نعتاً للنكرة لا للمعرفة ووجه الأول ان الفرض من النعت الدلالة على معنى في المتبوع وهذا الفرض كما يحصل من المفردات كذلك يحصل من الجمل ووجه المدعى الثاني ان النعت يدل على معنى كاشن في المتبوع قبل وقت التكلم والانشاء ايجاد ما لم يوجد يوجد بعد وقت التكلم لا قبل التكلم ووجه المدعى الثالث ان بين النكرة والجملة تناسب لان النكرة تفيد الفهم المبهم كذلك الجملة تفيد الحكم المبهم فان ضرب زيد تفيد مضمون المبهم وهو ضرب زيد وهو مبهم من حيث التغليظ والتخفيف والقلّة والكثرة فأنقيل قد يقع الانشاء نعتاً للنكرة كما في قوله جاشي رجل اضربه فلم لم يتعرض للبيان قلنا لم يتعرض له لان الانشاء لا تقع نعتاً الا بتأويل بعيد اما نفس التأويل هو مقول في حقه اضربه واما بعد فان في هذا التأويل خروجاً عن الانشائية الى الخبرية ومن الجملة الى الافراد وهو مقول فأنقلتها لما كان التأويل بالمفرد فكيف يصح قول الشارح لا تقع الجملة الانشائية بالتأويل قلنا انه حاصل معنى اضربه كانها وقعت صفة وكذلك التأويل اذا وقعت الانشائية جزاء نحو قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا اي مقول في حكمهم اغسلوا وكذلك اذا وقعت خبراً عن المبتدأ نحو الزانية والزاني فاجلدوا اي مقول في حكمهما اجلداً فأنقيل هذا التأويل مقول في حقه اضربه انما يستقيم لو صدر هذا القول من احد قبله فيدل على معنى في متبوعه وان لم يصدر هذا القول من احد قبله فلا يستقيم اذ هو لا يدل على معنى كاشن في الموصوف قلنا ليس المراد من

القول المقول بالفعل بل المراد استحقاق المقولية لان يؤمر بضربه ويلزم في
الجملة التي وقعت نعتاً الضمير الراجع الى تلك النكرة الموصوفة لربط الجملة بالموصوف
لان الجملة مشتملة بالمسند والمسند اليه غير مقتضية للربط مع الغير والصفة مربوطة
بالموصوف فاذا وقعت صفة فلا بد من الضمير الى الموصوف فيحصل الربط ونخص
الضمير للربط ولم يجعل الرابط عاماً كما في الجملة الخبرية اربعة وضع الظاهر موضع
المضمر والالف واللام والتفسير كما في ضمير الشان والضمير الى المبتداء لان الصفة
في الجملة ليست بركن اصلي كالخبر فلا ترتبط بالموصوف بعائد ضعيف بل بعائد
قوي وهو الضمير واما الخبر فهو ركن اصلي في الكلام لانه المسند الى المبتداء فيربط بادنى عائد
قويا كان او غيره مثاله جائئني رجل ابوه قاتل وان لم يكن الضمير كما يقال رجل الاب
قاتل فيكون الجملة اجنبية من الموصوف غير مبنية لحاله ولا متعلقة ويوصف
بمحاله الموصوف اي بصفة قائمة بالموصوف نحو مررت برجل حسن اذا المحسن
حال الرجل وصفة قائمة به وبمحاله متعلقة به متعلق الموصوف يعنى بصفة
اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن علامه اذ كون
الرجل حسن الغلام معنى صفقى في الموصوف والمكان اعتباريا ثم اعلم ان النعت
على قسمين احدهما يسمى بنعت حال الموصوف والثاني بحال متعلق الموصوف فالاول
ما يكون النعت قائماً بعين الموصوف وعلامته ان يكون مسنداً الى ضمير الموصوف انما
اي فاعل النعت ضمير راجع الى الموصوف والثاني ما يكون معنى النعت والصفقى قائماً
بمتعلقه حقيقة وللموصوف اعتباريا ومجازيا وعلامته ان يكون مسند الى الاسم الظاهر
الذي يكون من متعلقاته فما ذكر في تعريف النعت تابع يدل على معنى في متبوعه
سواء ذلك المعنى ثابت للموصوف حقيقة وبالذات كما في القسم الاول او مجازاً وبالواسطة
كما في القسم الثاني فالاول اى النعت بحال الموصوف يتبعه اى الموصوف في
عشرة امور يوجد في كل تركيب منها اربعة لا الباقى في الضدية بعضها مع بعض في
الاعراب رفعاً ونصباً وجراً والتعريف والتكبير والافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث فان قيل ينقض بامرأة صبور وامرأة جريح اذ رجل علامة
فان الموصوف والصفة غير مطابق في التذكير والتانيث في هذه الامثلة قلنا المطابقة

بين الموصوف والصفة لازمة في الاسماء التي لا يستوى فيها المذكر والمؤنث كضارب
ومضاربة ومضروب ومضروبة وآما فعول بمعنى الفاعل كصبور بمعنى صابرا وفعيل
بمعنى المفعول كجريح وقتيل بمعنى المجروح والمقتول فيستوى فيهما المذكر والمؤنث يقال
رجل صبور وامرأة صبور ورجل جريح وامرأة جريح بلا فرق بين المذكر والمؤنث
وآما رجل علامة فالتاء للمبالغة جار على المذكر لوجود العلم في المذكر بسبيل المبالغة من
المرأة والثاني اى النعت بحال متعلق الموصوف ينبت في الخمسة الاولى هي الرفع
والنصب والمجر والتعريف والتكثير ويوجد منهما في كل تركيب اثنان لا الباقي لضدية
بعض مع بعض وفي البواقي كالفعل وهي ايضا خمسة الافراد والتشنية والجمع
والتذكير والثانيث لانه يشبه بالفعل فياخذ حكم الفعل والفعل اذا اسند الى الظاهر
كان مفردا ابدا واذا اسند الى الضمير يفرق للفرد ويشئ للتشنية الضمير يجمع بجمعه
واذا اسند الفعل الى الظاهر المؤنث غير الحقيقي او الى الظاهر المؤنث الحقيقي مع الفصل
فيه جواز التذكير والثانيث فهذه الاحكام تجرى في النعت بحال المتعلق الموصوف
والامثلة كلها مذكورة في الشرح فالتقيل ما وجه الفرق بين القسم الاول و
الثاني ان القسم الاول يتبع منبوعه في عشرة امور والثاني يتبع منبوعه في الخمسة
الاول وفي الخمسة الباقية بناء على ما اسند اليه وما جرى عليه والمسند اليه في القسم
الاول واحد وهو المنعوت لان اسناد الشئ الى ضمير شئ كاسناد الشئ الى ذلك الشئ
فالنعت يتبع منبوعه في عشرة امور وفي القسم الثاني ما جرى عليه غير من المسند
اليه لان ما جرى عليه هو المنعوت والمسند اليه هو المتعلق فالنعت يتبع منبوعه
في الخمسة الاول وفي الخمسة الباقية كالفعل ومن ثمرات من اجل كون الوصف
الثاني الخمسة البواقي كالفعلى حسن قام رجل قاعد غلمانا كما حسن
يقعد غلمانا وحسن ايضا قاعدة غلمانا لان الغلمان جمع بتاويل الجماعة
مؤنث غير حقيقي وفي المؤنث الغير الحقيقي جاز الوجهين التذكير والثانيث
في الفعل وشبه الفعل كما تقول قام رجل تقعد غلمانا وضعف قام رجل
رجل قاعدون غلمانا لانه بمنزلة يقعدون غلمانا والحقاق علامتى المشئ
والجموع في الفعل المسند الى الاسم الظاهر فضعف لصورة تعدد الفاعل ويجوز

من غير حسن ولا ضعف قعود غلبانه وان كان قعود جمعاً ايضاً كقاعدن لانك اذا كسرت الاسم المشابه لفعل خرج لفظاً عن موازنة الفعل ومناسبة الفعل لا يجمع على صورة جمع التكثير فلم يكن قعود غلبانه مثل يقعدون غلبانه الذي هو ضعيف لتعدد الفاعل فيه في الظاهر فالتقيل تعدد الفاعل ممتنع لانه ضعيف لان الضعيف يدل على الجواز مع الضعف قلنا سُئِلَ هذا التركيب ضعيفاً لتعدد الفاعل في الصورة وليس التعدد في الواقع لاحتمال ان تكون الواو في يقعدون حرفاً دالا على جمعية الفاعل البعدي وليست بضمير او تكون ضميراً فاعلاً والمظهر بدل من الضمير او المظهر مبتدأ مؤخر والجملة الفعلية خبر مقدم على المبتدأ فعمل هذه الاحتمالات الثلاثة لا يلزم تعدد الفاعل فلا يمتنع لكنه ضعيف اذ صورته صورة تعدد الفاعل والمضمير لا يوصف لان الضمير المتكلم والمخاطب عرف المعارف واوضحها فلا حاجت لهما الى التوضيح واما ضمير الغائب فمحلول عليهما وقد جازا بـ كَيْسَا توصيف المضمير الغائب بالعقلي والنقلي اما العقلي لانه ليس اعرف المعارف فله الحاجة التوضيح والنقلي قوله تعالى لا اله الا هو الحكيم والجمهور يحملون مثله على البديل كما قاله عبد الغفور فَانْقَلَبْتَ ينبغي ان يورد للضمير الصفة المأدحة والذامة وان لم يحتم الى الايضاح قلنا انهما محمولان على الوصف الموضح في المنع طرد الباب ولا يوصف به لان النعت يدل على معنى وصفى في المتبوع والضمير يدل على الذات لا على المعنى الوصفى فَانْقَلَبْتَ لم قال الشاح الرضى في عذر ترك المصنف حيث قال ولم يذ كر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه تبين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو مع انه مذكور فلا حاجة الى الاعتراض ولا الى الجواب قلنا ان المصنف لم يذ كر قوله ولا يوصف به في بعض النسخ فالاعتراض والجواب محمولان على بعض النسخ الذي لم يذ كرفيه ولا يوصف به والموصوف اخص او مساو فَانْقَلَبْتَ ينقص بقولهم رجل عالم في النكرتين والحيوان الناطق في المعرفتين فان الموصوف في المثالين اعم صدقاً من الصفة لا اخص ولا مساو قلنا المراد بالاخص اكملية الموصوف في التعريف في المعرفتين والمراد بالمساوات المساوات في التعريف لا الخصوصية والمساوات فيما صدقاً عليه فعلم من هذه العبارة تفاوت المعارف في

التعريف فيما بينهما وهي خمسة كما جمعت في هذا النظم مع معارف ههناج هست
 زان نه بیش و نه کم به مضاف ضمير ذواللام بهم هست علم به فاعرفها المضمرات اما كون ضمير
 المتكلم والمخاطب اعرف فظاهروا ما ضمير الغائب اعرف بالوجهين اما محمول عليهما
 واما لانه محتاج الى لفظ يعبر هذا الضمير عنه ولهذا الاحتياج جعل الضمير الغائب
 بمنزلة وضع اليد فكان هذا الضمير وضع يده على ذلك اللفظ واما كون العلم اعرف
 من اسم الاشارة فلان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال
 بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع غير معين وانما يكون تعيينه بالاشارة
 الحسية وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية لكثرة المشار اليه واما كون
 الاسماء اعرف من المعروف باللام فلان المخاطب يعرف مدلول الاسم الاشارة بالقلب والعين معا
 مدلول المعروف يعرف باللام يعرف بالقلب فقط والموصوفون باللام في التعريف واما المضاف الى احد الاربعة
 فتعريفه بمنزلة تعريف المضاف اليه لانه مكتسب منه التعريف ومن ثم ان من اجل ان الموصوف
 اخص او مساو لم يوصف ذواللام الا بمثله في التعريف وهو ذواللام والاخر والوصول
 لانه مماثل لذى اللام في التعريف نحو جائئ الرجل الفاضل والرجل الذي كان عندك امس او
 بالمضاف الى مثله في مثل المعرف باللام نحو جائئ الرجل صاحب القوس واما في المعارف فانها
 اكمل من ذى اللام فلو وقع الاكمل نعتا لغير الاكمل فهو محمول على البديل عند صاحب هذا المذهب فان
 قيل انكم قلتم ان الموصوف اكمل من الصفة فينقض بمثل جائئ زيدا صد يقفك عند سيبويه لان
 المضاف الى ضمير المخاطب اعرف من العلم عندا وايضا ينقض بمثل مررت بزيدا هذا عند ابن سراج
 لان اسم الاشارة اعرف من العلم عندا وايضا ينقض بمثل مررت بالرجل الذي قام ابوه عند الكوفيين
 لان تعريف الموصول ازيدا عندهم من المعرف باللام فاجاب الشارح بقوله فلو وقع الاخص الاكمل
 في التعريف نعتا لغير الاكمل فهو محمول على البديل عند صاحب هذا المذهب اي عند من قال ان الموصوف
 اكمل من الصفة ومن لم يشترط اكملية الموصوف من الصفة فلا بأس ان يكون الوصف اكمل من الموصوف
 فان قيل ان القاعدة السابقة تقتضي جواز توصيف الاسم الاشارة بستة امور باسم الاشارة الاخر او
 بالمضاف الى اسم الاشارة الاخر فيكون الموصوف في تلك الصورتين مساويا للصفة في التعريف او
 بذى اللام او بالموصول اللذان هما انقصا من اسم الاشارة في التعريف او بالمضاف الى احدهما فيكون الموصوف
 في هذه الصور الاربعة اكمل من الصفة في التعريف ومع هذا القياس التزم توصيف اسم الاشارة بذى

اللام او الموصول فاجاب المصنف بقوله وانما التزم وصف باب هذا الى باب اسم الاشياء بنحو
اللام والموصول محمول عليه مثل مررت بهذا الرجل او مررت بهذا الذي كرم اى الكريمة لان الموصول
مع الصلة مثل ذى اللام للابهام الواقع في باب اسم الاشارة بحسب اصل الوضع المقضى لبيان
الجنس فاذا اريد رفع ذلك الابهام فلا يتصور بمثله لان الابهام لا يرفع الابهام عن الابهام الآخر والمضاف
في الصور الثلاث مكتوب للتعريف من المضاف اليه فلورفع ابهام اسم الاشارة بالمضاف لكاز استعارة
من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذواللام لتعينه في نفسه والموصول محمول عليه لانه مع
الصلة مثل ذى اللام فسقطت اربع صور وبقيت اثنتان فان قيل قد قال الشارح في بحث التمييز
لابهام في اسماء الاشارة بحسب اصل الوضع فكيف قال ههنا للابهام الواقع في باب اسم الاشارة
بحسب اصل الوضع فيكون في هذا الكلام تناقض قلنا لا تناقض فانما ذكر في بحث التمييز من استعارة الابهام
باعتبار الوضع الحقيقي فان اسم الاشارة موضوع لكل جزئى جزئى على مذهب المتأخرين او موضوع
لمفهوم كل ههنا المتقدمين ولا بهام في ذلك الجزئ او المفهوم الكلى لانه امر واحد ودعوى الابهام
ههنا في باب اسم الاشارة باعتبار الوضع المحكى وهو نقد المستعمل فيه عند المتقدمين او نقد الموضوع
له عند المتأخرين ومن ثم ائ من اجل التزام وصف باب هذا بذى اللام لرفع الابهام ببيان
الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهام لان الابيض لا يختص
بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان لان العالم
نوعه بل يعلم انه رجل لان العلم غالب في الرجال ولتذكير الموصوف والصفة فان قيل ان العلم
موجود في الملائكة والجن ايضا فكيف يفهم ان المشار اليه انسان قلنا ان المراد بالعالم عالم الانسان
بقريته قوله مررت لان المرور بالملائكة والجن لا يعلم لنا العطف فان قيل العطف مصدر وهو
صرف الوصف مبتداء وتاج خبره وهو ذات مع الوصف فيلزم حمل الذات الذات مع الوصف
على صرف الوصف وايضا لا يصدق التعريف على فرد من افراد المعطوف لان عمر اى جائئ زيد
وعمر معطوف لا عطف وايضا عن العطف من التوابع غير جائز لانه امر معنوى والتوابع اسماء من
قبيل الالفاظ قلنا العطف مصدر مبنى للفعول اى المعطوف فاندفع الثلاثة فان قيل ان التعريف
ليس بجامع لافراد لانه خرج عنه العطف البيان لا يكون مقصودا بالنسبة بل المقصود بالنسبة
المبين وايضا لا يتوسط احد حروف العشرة بين المبين والمبين قلنا المراد ههنا المعطوف بالحرف
بقريته ذكر عطف البيان فيما بعد ولو كان المعطوف ههنا اعم من المعطوف بالحروف وغيره لم

يذكر عطف البيان فيما بعد تابع مقصوداً فأنقيل ان مقصوداً صفة تابع والضمير في مقصود
 راجع الى التابع مفعول القصد والقصد يقع على الاحداث والمقدورات والتابع ذات ليس من
 مقدورات المتكلم قلنا ان المقصود صفة التابع باعتبار حال متعلقه وهو النسبة فيكون التقدير
 قصد النسبة التابع الى شئ اذا كان المعطوف عليه منسوباً الى ذلك الشئ او قصدت نسبة
 الشئ الى التابع اذا كان المعطوف عليه منسوباً اليه لذلك الشئ يا لنسبة فأنقيل الجار والمجرور
 متعلق بمقصود البناء للاستعانة فيكون المعنى قصدت نسبة بالنسبة فيلزم نسبة الشئ لنفسه قلنا المراد
 بالنسبة الاولى النسبة الاصلية الصادرة عن الفاعل والمراد بالنسبة الثانية النسبة التي وقعت
 في الكلام حكاية عن النسبة الاصلية الصادرة عن الفاعل فتثبت المغايرة بين النسبتين مع متبوعه
 فأنقيل ان قوله مع متبوعه متعلق بالنسبة لقربه فيكون المعنى المعطوف تابع قصد نسبة
 فعل او شبه الفعل اليه التي هي مع متبوعه فلا يحصل الاحتراز عن البديل قلنا انه متعلق
 بالقصد لا بالنسبة فيكون المعنى كما يكون المعطوف مقصوداً بتلك النسبة يكون متبوعه ايضاً
 مقصوداً بها نحو جائني زيد وعرفا بينهما مقصودان بنسبة الجمع الصادر عنهما فقوله تابع
 جنس شامل لكل التوابع وقوله مقصود بالنسبة احتراز عن التوابع غير البديل لانها غير مقصودة
 وخرج البديل بقوله مع متبوعه لان المتبوع في البديل غير مقصود فأنقيل تعريف المعطوف لا يكون
 جامعاً لافراده لانه خرج عنه المعطوف بلا دهل ولكن واو اما لان المقصود مع هذه الحروف احكام من
 من التابع والمتبوع لا كلاهما قلنا ان المراد بكون المتبوع مقصوداً بالنسبة ان لا يذكر بطوطية ذكر
 التابع ويكون التابع مقصوداً بالنسبة ان لا يكون كالنفع الجاري على المتبوع من غير الاستقلال بالتابع
 بل المعطوف مستقل لان المتكلم اخبر عن حالهما ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف
 الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى فأنقيل ان المقصود من التعريف هو الاحتراز عما عدا
 المحدود والاحتراز حاصل بما سبق فالاشتغال بقوله يتوسط اشتغال بما لا يعني قلنا اردت بالتعريف
 قوله ويتوسط لزيادة التوضيح ويتوسط بينه وبين التابع وبين متبوعه احد الحروف
 العشرة وسيأتي تفصيلها في قسم الحروف انشاء الله تعالى مثل قام زيد وعمر فأنقيل
 المصنف في صدر الاختصار فينبغي ان يقول في تعريف المعطوف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه
 احد الحروف العشرة قلنا لو اكتفى بهذا القدر لم يكن التعريف مانعاً عن دخول الغير لانه دخل فيه
 الصفات المتوسطة بينها وبين موصوفها احد الحروف العشرة كما في قوله جائني زيدن العالم والشاعر

والدبير فأنقبل العاطف توسط بين الصفات لابين الموصوف والصفات قلنا ان الصفة الثانية والثالثة اذا وقعتا بعد حرف العطف ففيهما الحاظين لحاظ العطف بالصفة الاولى ولحاظ بالموصوفاتهما صفتان للموصوف فبالحاظ الثاني ليستا معطوفتين وصدق عليه تعريف المعطوف لانهما تابعتين لان الصفة تابعة للموصوف ووقعتا بعد حرف العطف فتوسط حرف العطف فتوسط حرف العطف بين الموصوف والصفة ولا يقال لهما المعطوف فأنقبل كيف يلاحظ بالاسم الذي وقع بعد حرف العطف بالصفة لان توسط حرف العطف بين المعطوف والمعطوف عليه لابين الموصوف والصفة قلنا توسط حرف العطف بين الشيئين لا يلزم ان يكون لعطف الثاني على الاول فسلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لم يبق ما نعال دخول هذه الصفات في تعريف المعطوف واذا عطف على الضمير المرفوع احتز عن المنصوب والمجذور بحواز العطف على المنصوب بغير التاكيد بالمتفصل وفي العطف بالمجذور يعاد الجار المتصل بارزا كان او مستترا احتز عن المرفوع المتفصل بحواز العطف عليه بغير تاكيد اكد بمنفصل فأنقبل ان قوله واذا عطف جملة شرطية وقوله اكد جزائه ووجود الجزاء مؤخر عن وجود الشرط وههنا بالعكس لان التاكيد مقدم على العطف قلنا اما الشرط وهو قوله واذا عطف متضمن لمعنى اريد فيكون التقدير واذا اريد العطف اكد بمنفصل فلا شك ان ارادة العطف مقدم على التاكيد واما الجزاء مقيد بيقيد او لا فيكون التقدير كذا او لا من العطف بمنفصل لان الضمير المرفوع المتصل كالجزاء مما يتصل به لفظا ومعنى اما لفظا فلانه متصل لا يجوز انفصاله واما معنى فلانه فاعل والفاعل كالجزاء من المسند فلو عطف الاسم عليه بلا توكيد يلزم عطف الكلمة المستقلة على جزء الكلمة وهو غير جائز مثل ضربت انا وزيد مثال لتاكيد الضمير البارز المرفوع وزيد ضرب هو وعلامه مثال لتاكيد الضمير المرفوع المستكن فأنقبل المعطوف الواقع بعد التاكيد لا يغلو اما معطوف على الضمير فيلزم المحذور المذكور واما معطوف على التاكيد وهذا ايضا باطل لان المعطوف في حكم المعطوف عليه والمعطوف عليه توكيد والمعطوف لا يصلح التاكيد لان المؤكد والمؤكد متحدان في الذات والمعطوف

عليه تأكيد والمعطوف لا يصلح التأكيد لان المؤكد والمؤكد متحدان في الذات والمعطوف
مغاثر بالذات من المؤكَّد وهو انا قلنا ان المعطوف بعد التأكيد بالمنفصل على الضمير
المرفوع المتصل ولا يلزم عطف الكلمة المستقلة على جزء الكلمة لانه ظهر بالتأكيد
نوع الاستقلال في المتصل انه وان كان متصلًا لكنه منفصل حقيقة بدليل
جواز افراده بالتأكيد من غير العامل وان كان المتصل كاجزاء الحقيقى متما
يتصل به لا يجوز افراده بالتأكيد من غير ما يتصل به الا ان يقع فصل
مستثنى عن المستثنى منه المحذوف فيكون التقدير اكد بمنفصل في جميع الاوقات
الا وقت وقوع الفصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين المعطوف فيجوز تركه
بالوجهين احدهما لما طال الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه فحسن الاختصار
بترك التأكيد وثانيهما المعطوف فاعل لان المعطوف بالفاعل فاعل والاصل
في الفاعل ان يلي الفعل فلتا بعد عن الفعل يكون ذلك المعطوف الاسم
الظاهر ضعيفا فعطف الضعيف وهو الضمير والفصل اعم سواء كان قبل
حرف العطف او بعده الاول نحو ضربت اليوم وزيد والثاني كقوله تعالى
وما اشركنا ولا آباءنا واجوز ههنا بمعنى الامكان الخاص الذي فيه سلب
الضرورة عن الجانبين فيجوز تأكيد بالمنفصل مع الفصل ايضا كقوله تعالى
فكبر فيها هم والغاؤون كما يجوز تركه والامران متساويان فان قيل حكم
المصنف على وجوب التأكيد عند عدم الفصل مخالف عن الفريقين البصريين
والكوفيين لان مذهب البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون
العطف بلا تأكيد ولا فصل ولكن على قيم ومذهب الكوفيين انه جائز بلا قيم
قلنا المراد بالوجوب المفهوم من قوله واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل
اكد بمنفصل الوجوب الاستيعاسي كما قاله جمال الدين واذا عطف على
الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسمًا لان اتصال الضمير المجرور
بجاء اشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل لان الفاعل ان لم يكن ضميرًا
متصلاً جاز انفصاله لوجود المنفصل له والمجرور لا ينفصل عن جارة لعدم
وجود المنفصل له فلو عطف على الضمير المجرور لكان العطف على بعض حروف

الكلمة وهو غير جائز فإن قيل لاجابة في هذا العطف الى الاعداد بل ينبغي ان يؤكد
 بالمنفصل كما في المرفوع المتصل قلنا لا يؤكد بالبحرود المنفصل لانه ليس للضمير الجزم
 منفصل ولا يؤكد بالضمير المرفوع المنفصل لان فيه استعمال الاشرف في موضع
 الازدول ولا يؤكد بالنصب المنفصل لان فيه توهم عدم استعمال المنصوب
 المنفصل لامتصليهما لما كان متحدين في الصورة فهو بك وضربتك توهم المتوهم
 ان منفصليهما ايضا متحدان فان قيل ينبغي ان لا يعيد الخافض ويكتفى بالفصل كما
 في المرفوع قلنا تاثير الفصل في ترك التاكيد بالمنفصل ولم يوجد للبحرود منفصل
 فكيف يتصور له الاثر وهو الفصل فلم يبق الاعداد العامل الاول فهو مرت
 بك وبزيد والمال بيني وبين زيد الاول مثال لاعداد الخافض المحرف والثاني
 لاعداد الخافض الاسمي فان قيل لما عيد الخافض فيلزم عطف المركب على المفعول
 وهو الضمير المحرور قلنا ان المعطوف هو المحرور فقط فان قيل ان عامل المعطوف
 عليه عامل في المعطوف ايضا فيكون ذكر الخافض الثاني مستدركا قلنا ان ايراد
 بجواز العطف لا للعاملية اذ المعطوف تابع للاول فاعرابه بعامل المتبوع فان قيل
 يلزم في المعطوف توارد العاملين قلنا جزم المعطوف بالاول والثاني كالعهد بمعنى بدليل
 قولهم بيني وبين زيد اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد ولولم يكن الثاني زائدا
 فيضاف كل من البينين الى الواحد وقيل الخافض الاول مضاف اليهما معاً و
 الخافض الثاني زائد ولكن جرة بالثاني كما في المحرف الزائد في قوله تعالى كفى
 بالله ولزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم
 ترك الاعداد اضطراراً واجاز الكوفيون ترك الاعداد في حال السعة والاضطرار اما
 في حال السعة كما في قوله يسئلون به والارحام اما ترك الاعداد المتفق عليه بين
 الفريقين في حال الضرورة كما قال الشيم الفاضل سعد الدين شيرازي في مدح
 رسول الثقلين صلى الله عليه وسلم بلغ العلى بكماله كشف الدجى بجماله
 حسنت جميع خصاله صلوا عليه واله فقوله واله معطوف على المحرور في قوله عليه
 بلا اعادة الجار وكما في الشاعر اليوم قربت تهجونا وتشمتنا فما بك والايام من
 عجب والجواب عن جانب البصريين ان في الاشعار جوازا لا يجوز في غيرها فلا

تقاس عليها حالة السعة لان الشعر حالة الضرورة والضرورة مستثنى
من القواعد والجواب من الآية ليس التصريح فيها ان الواو للعطف بل
يحتمل ان يكون للقسم ان كان قوله تعالى والارحام بالجرو يحتمل ان يكون
الواو للعطف ونصب الارحام مفعولا لفعل محذوف وهو التقوا معطوف
على تقوا السابق فان قيل ان البدل والتأكيد كلاهما من التوابع كالمعطوف
فينبغي ان لا يقعان عن المرفوع والمجروح بدون سبق التأكيد وبدون اعادة
الخاص كالمعطوف مع انه جاز تأكيد المرفوع المتصل نحو القوم جاءوا في كلهم
والابدال منه نحو اعجبتني جمالك بغير شرط تقدم التأكيد بالانفصال وايضا
جاز تأكيد الضمير المجروح نحو مرت بك نفسك وايضا جاز الابدال منه اعجبت بك
جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الابدال التأكيد بالانفصال
وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا المؤكد عين المؤكد والبدل اما كل البدل
منه او بعضه او متعلقه والغلط نادر فهما ليسا باجنبين من متبوعهما فلا حاجة
في ربطهما الى متبوعيهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف المعطوف فانه يغير المعطوف
عليه بالذات فلا بد من تحصيل مناسبة زائدة بينهما وهو التأكيد بالانفصال في
صورة المرفوع واعادة الجار في صورة المجروح وانما يحصل المناسبة بالاعادة بان
المعطوف منضم بالجار كما ان المعطوف عليه منضم بالجار والمعطوف في حكم المعطوف
عليه فان قيل ينقض بجائي زيد وموسى وجائي زيد وهذا فان المعطوف ليس
في حكم المعطوف عليه في المثالين لانه المعطوف في المثال الاول معرب لا عراب
التقديري والمعطوف عليه معرب باعراب اللفظي والمعطوف في المثال الثاني
كحني والمعطوف عليه معرب قلنا المراد باشتراك حكمهما فيما يجوز ويمتنع
لا الاشتراك في جميع الامور مثال اشتراك ما يجوز جئت فزيد وعرفنا ثبت وجاز لي المعطوف
عليه فكذلك ثبت وجاز للمعطوف فاشتركا في الفاعلية وامتنع المفعولية
فان قيل ينقض بقولهم جائي انسان وبقرفان النطق يجوز للمعطوف قلنا
المراد بما يجوز ويمتنع الذي هو من الاحوال العارضة والنطق داخل في مفهوم الانسان
فيكون من ذاتياته لا من عوارضه فان قيل ان القاعدة منقوصة بكون الاسم معربا

ومبنيًا ومفردًا ومذكراً ومؤنثاً ومثنى ومجموعاً اذا لكل من الاحوال العارضة ولا يشترط ان يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه في هذه الامور بل يجوز ان يطفئ كل واحد منها بضده قلنا الاشتراك لازم في الاحوال العارضة للمعطوف عليه من قبله وهذه الاحوال عارضة من نفسه لا من قبله فان قيل ينقض بيا رجل والحارث فان الحال العارضة للمعطوف عليه هو البناء بالضمه حاصل مما قبله وهو حرف النداء وليس في المعطوف البناء بالضمه بل الرفع والنصب واجب قلنا ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة للمعطوف عليه من قبله بشرط ان لا يكون المقتضى لتلك الاحوال منتفياً في المعطوف وهنا مقتضى الضمة في المعطوف عليه مباشرة حرف النداء مع المعطوف عليه وذلك المباشرة منتفياً في المعطوف لفظاً وتقديرًا اما انتفاء اللفظي فظاهر واما انتفاء التقديرى فلانه قد ربح حرف النداء في قوله والحارث لازم اجتماع حرف النداء مع اللام فالحاصل ان الضمة اثر حرف النداء وهو منتف في المعطوف لفظاً وتقديرًا فان قيل قد تقررت ان المعطوف في حكم المعطوف عليه اذا لم يكن المقتضى للاحوال منتفياً في المعطوف واذا انتفى المقتضى للاحوال في المعطوف فلم يكن المعطوف في حكم المعطوف عليه كما لا يجب الضمة في والحارث لا انتفاء حرف النداء معه لا لفظاً ولا تقديرًا فهذه القاعدة منتقضة بخورب شاة وسخلتها فان المعطوف شريك مع المعطوف عليه في الاحوال العارضة له من قبل وهي الجر والتقليل والتكثير اذ هي حاصلة من قبل وهورب مع ان مقتضى تلك الاحوال وهورب والتكثير في مدخلها منتف في المعطوف لتعرفها بالاضافة قلنا ان لا نسلم ان التكثير منتف بل هو موجود لان سخلتها مؤلة بالنكرة لقصد عدم التعيين اى سخلة لها او الضمير نكرة اى رب شاة وسخلة شاة فان قيل الفير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع واذا كان له مرجع فلا وجه للتكثير وهما راجع الى الشاة قلنا الضمائر كلها نكرات اذا لم يكن لها مرجع كربه رجلا او كان مرجع له لكن لم يوجد الاختصاص بمكة وصفة بخورب رجل اخيه فان اخيه بدل من رجل وهو المقصود بدخول رب وهو جائز وان كان له مرجع ورب تدخل على النكرة وهما معرفة لوجود المرجع لكنه لم يختص

يختص بحكم او صفة وان وجد المرجع ووجد له اختصاص فالضمير معرفة
فوق قلت رب رجل كريم اخيه بابدال اخيه لم يجز لان اخيه بدل من رجل موصوف بكريم
فيكون الضمير معرفة فالاخ معرفة ومدخول رب يكون نكرة لا معرفة فلا يرد الاعتراض على رب
شاة وسئلها اذا الضمير نكرة لعدم توصيف مرجعه والله اعلم بالصواب فان قيل قد تقرت ان
المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة للاحوال الذاتية فينتقض بمثل يا زيد
وعمر لان عمر واما معطوف على زيد وهو في حكمه في البناء على الضمة والبناء من الاحوال
الذاتية لا في الاحوال العارضية قلنا ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة
لا في الذاتية اذ لم يكن المعطوف مثل المعطوف عليه واما اذا كان المعطوف مثل المعطوف
عليه فحينئذ المعطوف في حكم المعطوف عليه في مطلق الاحوال وهما المعطوف مثل المعطوف
عليه في كون كل واحد منهما مفردا معرفة فلذلك امتنع بناء المعطوف في يا زيد وعبد الله
فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيد مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثم اي من
اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقا ثم
او قائما ولا ذاهب عمرا لا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا
على قائم او قائما فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوة عن الضمير الواقع في المعطوف
عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما على المبتداء وهو عمر
ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولم يبين الشارح احتمال كون
قوله ولا ذاهب مبتدأ مسندا به اذ هو واقع بعد حرف النفي وراعى للظاهر وهو
عمر لانه على هذا التقدير على قوة الفعلية فيلزم عطف الفعلية الاسمية وهو غير
حسن فان قيل قد تقررت اذا كان في المعطوف عليه ضمير راجع الى ما قبله فلا بد
ان يكون في المعطوف ايضا ضمير راجع الى ذلك الشيء فينتقض ذلك القاعدة بقولهم
الذي يطير فيغضب زيدان الذباب فان يطير ضمير يعود الى الموصول وينضب المعطوف
عليه ليس فيه ضمير فاجاب المصنف بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيدان
الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية جواب بالمنع اي لانهم
ان الفاء للعطف بل للسببية فلا يرد الاعتراض على تلك القاعدة او اجيب بالتليم
انه للعطف مع السببية لكن السببية تجعل الجملتين جملة واحدة فيكتفى بالربط في الاولى

لان الموصول اذا كان صلة جملة فعلية ووقع مبتدأ يكون متضمنا لمعنى الشرط وهو
السببية فصارت الجملةان جملة واحدة فيكفى بالربط الواحد فيها او للعطف لكنه
يفهم منها سببية الاولى للثانية والمعنى الذى يطير فيغضب زيد بسببية الذباب ونقول ان
الضمير محذوف في متعلق بغضب فيكون التقدير الذى يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب فالحاصل ان
قوله لانها فاء السببية اربع ترجمات الاول ليست للعطف بل معناها السببية فقط والثانى ان معناها
السببية مع العطف والثالث ان معناها هو العطف فقط لكن يفهم منها سببية الاولى للثانى و
الرابع ان الضمير فيه مقدر واذا عطف فأنقيل الشرط يدل على وقوع العطف فاذا وقع
العطف فكيف يتوالت عليه الجزء بقوله لم يجوز قلنا ان قوله عطف يسند الى مصدره فيكون
التقدير واذا عطف العطف والفعل اذا استند الى مصدره يكون الفعل متضمنا لمعنى اوقع
فيكون التقدير واذا اوقع العطف والايقاع صفة المتكلم قبل الوقوع فيكون المعنى واذا اوقع التكلم
ذلك العطف اى احث ذلك العطف ولم يثبت بل يثبت بعدا على وجود عاملين فأنقيل كلمة
على اذا وقعت صلة للعطف فيكون مدحول على معطوفا عليه فلا يطاق المثال المثال لان في المثال عطف
الاسمين على المفعولين لا على العاملين فاجاب الشارح عنه بثلاثة اجوبة الاول بقوله بناء والثانى
بقوله وقال بعض الخ والثالث بقوله واكثر الشارحين الخ وحاصل الجواب الاول ان قوله على عاملين
ليس صلة لقوله واذا عطف بل صلة لبناء المحذوف والمتعلق والمتعلق مفعول له لعطف فأنقيل
العطف يقتضى المعطوف والمعطوف عليه ولم يوجد ههنا قلنا ان كليهما ههنا محذوفان فيكون
التقدير واذا عطف بناء على وجود عاملين بان عطف اسمان على معمولى عاملين بعاطف واحد
وتشريح الجواب الثانى ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوى وهو الامة وكلمة على بمعنى نحو
فيكون معنى العبارة واذا اميل الاسمين نحو العاملين بان يجعلهما معمولىهما ولا شك ان في المثال
الاسمين وهما المحجورة وعمر وجعلهما معمولين للعاملين السابقين وتشريح الثالث ان العبارة
على حذف المضاف فيكون المعنى واذا عطف الاسمين على معمولى عاملين وفي المثال هكذا
فما بقى المثال مع المثال وانما قال المص على معمولى عاملين لا على معمولى عامل واحد فانه جائز
بالاتفاق نحو قوله تعالى هو الذى جعل لكم الارض فراشا والسماء بناء ولم يقل على اكثر من اثنين
فانه غير جائز بالاتفاق نحو ثبت زيد فى الدار صار بابا وعم البيت غلامه مختلفين فأنقيل
ينبغى ان لا يجوز تركيب ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالد لانهما مختلفين لفظا ومعنى اما لفظا اذا التلطف

بالاول اول والثاني ثان واما معنى فلان الاول مؤكّد والثاني مؤكّد قلنا المراد بالمختلفين غير متعديين في الذات بان لا يكون الثاني عين الاول وههنا الثاني عين الاول فهما متحدان في الذات ومختلفان في الصفة اى المؤكّد والمؤكّد والمراد بالمختلفين المختلفان في الذات فان قيل يفهم من قوله واذا عطف جواز العطف فهو متناقض لقوله لم يجوز قلنا جواز العطف في الصورة الواحدة بحسب الظاهر وعدم الجواز بحسب الحقيقة والصورة الواحدة ما قدم المعول المجزور على الرفع والمنصوب في جانب المعطوف والمعطوف عليه فهذه الصورة جائزة بحسب الظاهر والسبع كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرّة وبضياء شحنة وكما وقع في قول الشاعر اكل امرأتك تحسبين امرأً ونار تو قد بالليل ناراً :- فهذه الصورة وان كان بحسب الظاهر جائز لوجود السبع لكنه لم يجوز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان حرف الواحد العاطف لم يقوان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافاً للقراء عنهم فان الجمهور لا يجوزون هذا العطف في الصور الثالث بالدليل المذكور والقراء يجوزون ذلك العطف في كلها اى في الصورة المذكور لوجود السبع فيها واما الصورتين الاخرتين فمحمولتين عليهما والجواب عن جانب الجمهور ان الشرط في المحمول والمقيس ان يكون المحمول عليه والمقيس عليه بالقياس والقاعدة وجواز الصورة الاولى بالسمع بغير القياس وكل شئ اذا جاز بالسمع من غير القياس يكون مخصراً على مورد وموردة الصورة الاولى وبقيت الصورتان الاخرتان على اصل القياس هو عدم الجواز الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فان قيل ان المتبادر ان الاستثناء من قوله خلافاً للقراء لانه قريب في فهم منه ان القراء لا يجوزون هذا العطف في هذه الصورة والامر ليس كذلك بل هو يجوز مطلقاً في هذه الصورة وغيرها قلنا هذه الاستثناء من عدم الجواز عند الجمهور ومن خلاف القراء ايضاً فيكون حاصل معنى الاستثناء الاول ان عدم جواز هذا العطف عند الجمهور في الصورتين والجواز في هذه الصورة وحاصل معنى

الاستثناء الثاني خلاف القراء عنهم في الصورتين والاتفاق

معهم في هذه الصورة في الجواز ولما كان الاستثناء منهما قدّم الخلاف على الاستثناء ولو اختلفا وقدّم الاستثناء لوهم الواهم ان خلاف القراء عن صورة الجواز وليس كذلك والمراد بمثل في الدار زيد والحجرة عمرو كل تركيب عطف فيه الاسمان على معمولين عاملين مختلفين ذاتاً وعملاً والمعول المجزور مقدّم على المعول المرفوع او المنصوب في جانب المعطوف والمعطوف عليه كليهما فهذه الصورة جائزة عند الجمهور بحسب الظاهر لوجود السبع فيها ولم يجوز بحسب القياس لان حرف العطف

الواحد لا يقوى ان يقوم مقام عاملين مختلفين ويوصل اثرهما ملين الى المعطوفين وعند الفراء
هذه الصورة جائزة لوجود السمع والصورتان الاخرتان قياس عليهما مثالها زيد في الدار وعمر الحجرة وان
زياد في الدار وعمر الحجرة فهما غير جائزتين عند الجمهور جائزة عند الفراء خلافا للسيدويه فانه
لا يجوز هذا العطف لا بحسب الحقيقة ولا بحسب الظاهر في جميع الصور اما في صورة السمع فيصل
على حذف الجار وابقاء المجرور على المجرور وهذا جائز كما جاء في بعض القراءة في قوله تعالى تريدن عرض
الحياة الدنيا والله يريد الآخرة بمر الآخرة فالتقدير عرض الآخرة التأكيد اى التوكيد فسر به لانه
نقل عن المعنى المصدرية جعل اسما لثان معرب الخ اوباق على المصدرية لكن فسر باسم الفاعل
لصحة الحمل له ولتطبيق المثال مع الممثل او لصحة عدة من التوابع تابع يقرر امرا المتبوع
فقوله يقرر متضمن لعنى يجعل فيكون المعنى يجعل امرا المتبوع اى اى حال المتبوع وشانه مقرر اثابتا
عند السامع كان متوفا قبل التأكيد عند السامع ويكون ثابتا مقررًا عند عدم التأكيد في النسبة
او الشمول فالنسبة مصدر مبني للمفعول اى في كونه منسوبًا او منسوبًا اليه فان قيل المراد بالامر
شان المتبوع وحاله وكونه منسوبًا او منسوبًا اليه ايضا شانه وحاله فيلزم ظرفية الشئ لنفسه قلنا ان كلمة في بمعنى
من البناءية فيكون المعنى يقرر ويتمم امر المتبوع من كونه منسوبًا او منسوبًا اليه في التركيب اللذان غير
متحققين عند السامع فيثبت التأكيد ان المنسوب والمنسوب اليه في هذا التركيب هو المتبوع لا غير
ثم اعلوان التأكيد اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع اولدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير
اللفظ الاول نحو ضرب زيد او ضرب ضرب زيد اولدفع ظن السامع بالمتكلم الجازما في المنسوب فهو
زيد قتل قتل دفعا لتوهم السامع ان يريد المتكلم بالقتل الضرب الشديد فيجب ايضا تكرير اللفظ
الاول حتى لا يبق شك السامع في ارادة المعنى الحقيقة او في المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى شئ
والمراد نسبة الفعل الى متعلقات ذلك الشئ كما في قطع الامير اللص اى قطع غلامه فيمب حينئذ
ايضا تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد اى ضرب هو لاهن يقوم مقامه او تكريرة معنى
ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اى شمول المتبوع جميع افرادة دفعا لظن السامع بالمتكلم يجوز
الا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لا افرادة فانه كثير ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه
ويريد النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل واجمع اخواته وكلاهما وثلثتهم واربعتهم فهذا هو العرض
من الفاظ التأكيد فقوله تابع جنس شامل لكل التوابع وقوله يقرر امر المتبوع خرج غير عطف البيان لان ليس
بموضع لهذا المعنى وخرج عطف البيان بقوله في النسبة او في الشمول فانه يقرر امر المتبوع ويوضحه لكن

في النسبة والشمول وهو لفظي سمي به لمصوله من تكرير اللفظ الاول ومعنوي سمي به لمصوله من ملاحظة
المعنى فاللفظي تكرير اللفظ الاول اي مكرر اللفظ الاول اول التكرير بالمكرر لصحة الحمل لتطبيق المثال
مع المثل لان زيدا في جائئ زيد زيد مكرر لا تكرير فان قيل التكرير شنيع قلنا التكرار شنيع اذا كان
بلا فائدة والاعادة ههنا لفوائد مذكورة فان قيل التعريف غير جامع لافراد لان انت تأكيد في قواك
ضربت انت ولم يكرر لفظ الاول وهو التاء في ضربت قلنا اعادة اللفظ الاول اما حقيقة نحو جائئني
زيد زيدا او حكما نحو ضربت انت فان انت في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول اذا الضرورة داعية
الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا لان المتصل اذا كان متصلا فلا يجوز انفصاله من العامل و
يجري فان قيل ضمير يجري اما راجع الى التكرير مطلقا فيوافق بقوله في الالفاظ كلها لكن يلزم
الخروج عن البحث اذ البحث في التأكيد اللفظي الاصطلاحي الذي هو من توابع الاسماء لا في مطلق
الالفاظ اسماء كانت او افعالا او حروفا مقدرات او مركبات واما راجع الى لتكرير الذي هو يسمى
بالتأكيد اللفظي الاصطلاحي فيوافق البحث لكن ياتي عن هذا الارجاع قوله في الالفاظ كلها لانه يقتضي
جريان التكرير في الالفاظ كلها اسماء نحو زيد زيد او افعالا نحو ضرب ضرب او حروفا نحو انت انت او جملا
نحو زيد قائم او مركبات تقيدية كالضفاف والمضاف اليه او الموصوف والصفة او غير تقيدية
كالمركبات التقديرية والمزاجية فان التكرير اللفظي يجري في كليهما قلنا ضمير يجري راجع الى مطلق التكرير
البحث عن المطلق باعتبار بعض الافراد وهو التأكيد الاصطلاحي او نقول ضمير يجري راجع الى التأكيد
اللفظي الاصطلاحي المبحوث عنه والمراد بالالفاظ الاسماء فان قيل لما كان المراد من الالفاظ الاسماء
لم اكدت بقوله كلها قلنا المقصود في هذا العموم عدم اختصاص التأكيد اللفظي بالفاظ محصورة
كالتأكيد المعنوي مختص ببعض الاسماء وفي الجوابين خدشة اما في الاول خلاف التبادر لان التبادر
ارجاع الضمير الى التأكيد الاصطلاحي واما في الثاني ارادة الخاص مع وجود قرينة العام والتأكيد
المعنوي مختص بالفاظ محصورة اى معدودة معدودة مسموعة لا يتجاوز عنها وهي نفسها
وعينه وكلاهما وكله واجمع واكثع وابتع وابصع بالصاد المهمله وقيل بالضاد المهمله قيل لا
معنى لهذه الكلمات الثلاث في حال الافراد مثل حسن وسبن وقيل اكثع مشتق من حول كثع لى
تام وابصع بالهملة من بصع العرق اى سال وبالمجته من بضع اى روى وابتع من البتع وهو طول العتق
مع شدة المرز فان قيل لما كان هذه الالفاظ منقولة عن المعنى الاصل الى المعنى التأكيدى فلا بد حينئذ
من المناسبة بين المعنى المنقول والمنقول عنه قلنا يمكن استنباط مناسبات خفية بين المعاني الاصلية و

معناها التأكيد بالتأمل الصادق فالاولان اى النفس والعين يعمان فان قيل انهما ليسا
بشاملين لجميع الالفاظ والمعاني فكيف يفهم منهما العموم قلنا لقوله يعان معنيان المشهور وهو
العموم وغير المشهور وهو الوقوع والمراد ههنا غير المشهور اى يقعان على الواحد والمثنى والجمع
والمذكر والمؤنث فان قيل يلزم الالتباس فاجاب باختلاف صيغتهما افرادا ومثنى وجمعاً
واختلافاً ضميرها العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد ونفسها في المؤنث
الواحدة انفسهما يابراد صيغة الجمع في تشية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما
وهذا الاستعمال موافق للقياس واما استعمال الاول فلانهم يكرهون اجتماع التثنيتين اللتين فيهما
اقصال لفظاً ومعنى اما اقصال اللفظي بان تكون التثنية الاولى مضافة الى التثنية واما اقصال المعنوي بان
تكون التثنية الاولى جزءاً من الثانية فيعبرون عن التثنية الاولى بالجمع كما في قوله تعالى السارق
والسارقة فاقطعوا ايديهما اصله يداهما عبر الله تعالى عن التثنية الاولى بالايدي وكما في قوله تعالى فقد
صغت قلوبكما اصله قلبها كما لان للاثنتين قلبين لا القلوب لكن لما كره اجتماع التثنيتين عبر الله تعالى
عن الاولى بالجمع ولم يعبر عن الاولى بالمفرد لدفع التثنيتين للنسبة بين التثنية الاولى بالمفرد كما في
قوله تعالى لعن الذين كفروا على لسان داود وعيسى ابن مريم وانفسهم فجمع المذكر العاقل و
انفسهم في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكور والثاني فان قيل الثاني هو العين وحكمه مذكور
فكونه للمثنى مخالفاً عن المذكور وتناقض في الحكم قلنا المراد بالثاني لفظ كل وهو وان كان ثالثاً
لكن لما سمي النفس والعين اولين تغليبا كالتعريفين سمي الثالث ثانياً للمثنى كلاهما للمذكر
وكلتاها للمؤنث والباقي بعد الثلاثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعاً باختلاف
الضمير العائد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرئت الكتاب كله وكلها نحو قرئت الصحيفة كلها
وكلهم نحو اشترت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات
البواتي وهي اكتب وابتع وابضع بالمهمل والجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاً في المؤنث
الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة وجمعون في جمع المذكور وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتب اكتبون
اكتب وابتع ابتعون تبع وابضع بضعاء ابضعون بضع ولا يؤكدا بكل واجمع الاذواجزاء
مفردا كان او جمعاً اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيهما فان قيل لا بد ان يذكر في المتن الاذواجزاء
وافرادا لا يؤكدا بهما ذوا افراد ايضاً كما يقال جائئني الانسان كله واجمع قلنا لا حاجة الى ذكر ذوا افراد لان
الكل ما لم تلاحظ افراده مجتمعة ولم تصراجزاء لا يصح تأكيداً بكل واجمع حاصله ان الكل اذا اخذ

افرادا مجتمعة من حيث انها مجتمعة فيكون ذو الافراد بهذه الحيثية كلا وكل واحد من الافراد اجزا يمكن
قوله ذو اجزاء مشتملا لذى اجزاء وافراد كليهما ويجب ان تكون ذلك الافراد بمحيث يصح
افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فائدا دفع وهم
التبعيض مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزأ في حق الاشتراء وان لم
يتجزأ في حق المبيع فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه
لاحسا ولا حكما في حق المبيع واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان ومستكنا بالنفس العين
اى اذا اريد تاكيده بها اكد ذلك الضمير ولا ينفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت
نفسك فنفسك تاكيد التاكيد الضمير بعد تاكيده بمتصل هو انت الاول لذلك لا التباس التاكيد
بالفاعل اذا وقع تاكيد المستكن نحو زيد اكرمنى هو نفسه فلولم يؤكد الضمير المستكن في اكرمنى
بقوله هو ويقال زيد اكرمنى نفسه لا التباس نفس الذى هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس
في صورة استكان الضمير اجريت عليها صورة ابراز الضمير طرد الباب وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز
تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيد هما بالمتصل نحو ضربتك نفسك ومررت
بك نفسك لعدم الالتباس انما قيد بالنفس العين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد
نحو القوم جاء وني كلام اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمع واجمعين يليا العوامل
قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليا العوامل كثيرا فيصح وقوعهما فاعلا فيحتاج الى التاكيد
لوقوع الالتباس عند عدم التاكيد والكتع واخوالا يعنى اتباع وابعع اتباع لان اجمع فان قيل
الكتع واخوالا مبتدأ واتباع بكسر الهمزة مصدر من باب الافعال فيلزم حمل صرف الوصف على
الذات لان المبتدأ يكون من قبيل الالفاظ والاتباع مصدرا معناه حدثا فيكون من قبيل المعاني قلنا
ان الاتباع بفتح الهمزة جمع تابع فلا يلزم حمل صرف الوصف على الذات فان قيل اجمع ايضا تابع
تاكيد لما قبل فيكون هذه الكلمات تابع تابع فيكون كالمصغر للمصغر وذلك غير جائز قلنا المراد بالاتباع
ان هذه الكلمات لا تستعمل بدون اجمع لا المعنى الاصطلاحي بل هى تابعة لمؤكد اجمع بواسطة اجمع تكون
اجمع اول بمعنى الجمعية منها المقصودة منها فلما كانت اتباعا فيحصل لها خاصية التابع فلا يتقدم
الكتع واخويه عليه اى على اجمع اذا التابع لا يتقدم على المتبوع وذكرها اى اکتع واتباع وابعع دون
ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللزوم ذكر التابع بغير المتبوع البدل تابع
مقصود بما نسب الى المتبوع فان قيل ان اخوالا في قوله جاشنى زيد اخوالا بدل وليس بمقصود

اذ القصد يقع على المعاني والاحداث قلنا مقصود صفة تابع بحال متعلقه وهو الحد من مقدرات
 المتكلم فيكون المعنى تقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اى دون المتبوع فان قيل
 ان التعريف غير مانع لدخول المعطوف فيه لان المقصود في جائى زيد بل عمر التابع لا المتبوع مع انه
 ليس ببدل قلنا المتبوع في توالي البدل غير مقصود ابتداء بل ذكر المتبوع طوطية وتمهيد الى ذكر التابع و
 المعطوف عليه بل غير مقصود انتهاء ومقصود ابتداء فان قيل المتبادر بما نسب الى المتبوع ما نسب الى
 المتبوع بطريق الاسناد فخرج من التعريف ضربت زيداً اذ لا لان ما نسب الى المتبوع بطريق الوقوع هنا
 مع انه من افراد البدل قلنا ما نسب الى المتبوع مستنداً نحو جائى زيد اخوك او غير مستند نحو ضربت زيد اخوك
 فقوله تابع جنس شامل لكل التوابع وقوله مقصود بما نسب الى المتبوع احتراز عن النعمة والتاكيد وعطف اليها
 لانها ليست بمقصودة بالنسبة بل المتبوع فيها مقصود بالنسبة وقوله دونه احتراز عن المعطوف بالحرف لان المتبوع
 والتابع كليهما مقصودان في النسبة ولما قال الشارح ابتداء خرج المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء
 ثم بدأ له عرض منه وقصد المعطوف فالمتبوع مقصود ابتداء والتابع مقصود انتهاء فان قيل تعريف البدل
 غير متناول لافراد اذ خرج عنه البدل الواقع بعد الاخوة ما قام احد الازيد فان زيداً بدل وليس بمقتضى
 بما نسب الى المتبوع لان ما نسب الى المتبوع نفى القيام والمنسوب الى التابع ثبوت القيام قلنا البدل
 مقصود باصل المنسوب وهو قام منسوب في الظاهر ولا الى المتبوع وثانياً الى التابع في القصد كان
 مخا بالصفة وهو النفي في الاول والاثبات في الثانى فالحاصل ان كلمة ما في قوله ما نسب الى المتبوع عبارة
 عن فعل وشبه فعل ففي التركيب المذكور الفعل هو قام منسوب الى احد وزيد كليهما وغير كلمة ما والا
 وصفهما وليتا بمنسوبتين فان قيل لما كانت النسبة الاولى نفياً فكيف تكون طوطية للنسبة الثانية
 المثبتة وما هذا الا طوطية النقيض الى النقيض قلنا الغرض من الطوطية ايقاظ الغافل هو
 يحصل بالنقيض ايض وهو اى البدل انواع اربعة قد رال شارح الاجمال ليشتمل العبارة على الاجمال
 والتفصيل ويشير الى ان العطف مقدم على الربط ويشير ان هذا التقسيم من قبيل تقسيم الكل الى
 الجزى وتقسيم الجنس الى الانواع لا من قبيل تقسيم الكل الى الجزء فلا يرد الاعتراضات ببدل
 الكل اى بدل هو كل البدل منه وبدل البعض اى بدل هو بعض البدل منه فالإضافة
 فيها بيانية اذ خاصية الإضافة البيانية ان يحمل المضاف اليه على المضاف وهنا كذلك و
 بدل الاشتمال اى بدل مسبب اى ذكر مسبب وسبب ذكره اشتمال احد المبدلين بالآخر والسبب
 مؤثر في المسبب ولا شك ان ذلك الاشتمال مؤثر في ذكر البدل لان الاشتمال لا بد له من المشتل لثقل

فاذا ذكر احدهما ذكر الآخر مثال اشتمال البدل على المبدل نحو سلب زيد ثوبه ومثال اشتمال المبدل منه
 على البدل يسكنونك عن الشهر المحرم مثال فيه وبدل الغلط اے بدل سبب ذكره غلط المتكلم يذكر
 المبدل منه فلاضافة في الاخرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لاد في ملابسة **قال الاول**
 اى بدل الكل مدلوله مدلول الاول فان قيل المراد بالمدلول هو المعنى الوضع له فينبغي ان
 لا يكون اخوك في جائنى زيد اخوك بدل الكل لتغاثر مفهوميهما لان معنى زيد حيوان ناطق مع هذا
 الشخص ومعنى اخوك اخ الخطاب قلنا المراد باتحاد المدلول اتحاد المصداق بان يكونا متحدين فانما مع
 تغاثرهما لفظا فدخل فيه جائنى زيد اخوك لاتحاد مصداقهما وان اختلفا مفهوما وخرج جائنى زيد
 زيد لعدم تغاثر اللفظي وان اتحد اذاتنا ومفهوما واما اتحاد المفهوم غير لازم اذ هو قد يكون كما في زيد
 ضربته اياه وقد لا يكون كما في جائنى زيد اخوك ثراياه في زيد ضربته اياه اما بدل نظرا الى تغاثر اللفظ و
 اما تاكيد نظرا الى اتحاد المفهوم والمفهوم والمصداق فان قيل ينبغي ان يكون التوابع خمسة والبدل
 ثلاثة وبدل الكل داخل في عطف البيان او يكون التوابع اربعة والبدل اربعة وعطف البياد داخل في بدل
 الكل قلنا لم يفعل المصنف هكذا لوجود الفرق بينهما اذ المقصود في البدل التابع لا المتبوع وفي عطف
 البيان المقصود المتبوع لا التابع فلما لم يدخل احدهما في الآخر مفهوما لم يدخل احدهما في الآخر لفظا
ذكر الثاني اے بدل البعض جزؤه اے جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا اراسه **والثالث**
 اے بدل الاشتمال بيته وبين الاول اى المبدل منه ملابسة علاقة بحيث توجب نسبة الفعل
 الى المتبوع النسبة الى الملابس والتابع اجمالا ولا يكون النسبة الى المتبوع تاما بل لابد في تصحيحها
 من اعتبار غير المتبوع نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار
 ذاته اذا التجب يحصل من الصفات لا من الذوات وتتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الى
 صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه لان نسبة سلب الى زيد توجب نسبة الى الثوب اجمالا ولا
 يكون نسبة سلب الى زيد تاما بل لابد في تصحيح النسبة الى زيد من اعتبار غير زيد لان سلب الذوات
 غير معهود فان قيل في تعريفت بدل الاشتمال صور بدل الفلظ نحو ضربت زيدا احارة وضربت
 زيدا غلامه لان زيد والحصار والغلام ملابسة علاقة المالكية والمملوكية من غير احدهما جزء من الآخر
 وليست هذه الصور من صور بدل الاشتمال لانها من صور بدل الغلط قلنا المراد بالملابسة الملابسة المذكورة
 لا مطابق الملابسة لان نسبة الضرب الى زيد تام ولا يلزم في محبتها اعتبار غير زيد لانه يقع مضموبا فيكون من
 صور بدل الفلظ لا من صور بدل الاشتمال بغيرهما فان قيل الحار والمجور باعتبار المتعاق صفة ملابسة و

الضمير المحرور الى بدل الكل والبعض فيكون التقدير تكون تلك المناسبة من غير كون البدل كل البدل
منه او جزأ البدل فخرج منه بدل الاشتمال في مثل نظرت الى القمر فلكه لان الملازمة بين القمر والفلك من
حيث الكلية والجزئية لان القمر جزء من الفلك قلنا المنفعة الكلية والجزئية بان يكون البدل كل البدل منه
او جزؤه فدخل ما فيه البدل منه جزء والبدل كل فأنقيل كيف يكون هذا المثال من صور بدل الاشتمال
لان النظر الى القمر تام يكون بغير الفلك كما نظر الى ضوء القمر في الارض قلنا هذا المثال يستعمل
في ايام اختفاء القمر فالنظر اليه غير تام بدون الفلك فأنقيل لان سلم ان القمر جزء الفلك بل هو
كوكب ليلى مركز في السماء الاول قلنا هذا مناقشة في المثال وهو مستنع لان المثال لتوضيح المثل فكيف
فيه مجرد الغرض والاعتبار ويمكن ان يورده مثال البدل جزء والبدل منه كلام مثل ربيت درجة الاسد برجه
فانه لا محال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وهو ثلثون اذ الدرجة عبارة عن موضع
طلوع الشمس ولا شك ان في جانب المشرق ستة بروج وكذا في جانب المغرب ستة بروج وفي كل
برج ثلثون درجة اي سوراخا ومطلع الشمس والاسد اسم لبرج واحد فأنقيل لولم يجعل المصنف
هذا القسم من البدل لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة
من العجم لا من العرب والرابع اى بدل الغلط ان تقصد انت اليه فأنقيل ان تقصد
بتاويل القصد خبر مبتدأ ولا يصح المحمل لان المبتدأ وهو البدل من قبيل الالفاظ والقصد من
قبيل المعاني قلنا ليس قوله ان تقصد خبر المبتدأ بل خبر المبتدأ محذوف وهو يكون وهو متعلق بالجار
المحذوف من ان فيكون التقدير والرابع يكون بان تقصد اليه وان في قول الشارح ان يكون سهو من
الناسخ وزاد قوله انت اشارة الى ان تقصد بصيغة المخاطب المعلوم بقريظة قوله غلطت من غير اعتبار
ملازمة بينهما بعد ان غلطت بغيره اى بغير البدل وهو البدل منه ويكون ان اى البدل والبدل
منه معرفتين نحو ضرب زيد اخو ونكرويتين نحو جائني رجل غلامك ومختلفتين نحو قوله تعالى
بالناسية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اى
نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتفاه به بصفة يكون
كالجابر لها فيه من نقص النكارة مثل بالناسية ناصية كاذبة فأنقيل ينقص هذه القاعدة بقوله مرت
زيد حمار فاضاثر قلنا هذه القاعدة في بدل الكل وهذا القول من صور بدل الغلط فأنقيل ينقص هذه القاعدة
بقوله جل جلاله انك بالواد المقدس طوى فان طوى نكرة بدل الكل من الواد المقدس ولم يوصف
البدل قلنا يفهم ههنا من البدل ما لم يفهم من الواد المقدس لان معنى طوى التقديس مرتين فيكون

التكرير كالجابر ويكونان ظاهرين نحو جائني زيد اخوك ومضميرين نحو الزيدون ولقيتهم اياهم ويجوز ان يكون الثاني تأكيداً للاول ومختلفين نحو اخوك ضربته زيداً واخوك ضربت زيداً اياه ولا يبدل ظاهر من مضمير بديل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيداً الآن مدلول البديل والمبدل منه متحد والظاهر من الفوائب فلو ابدل الظاهر الغائب من ضمير المتكلم والمخاطب فلا يتحد مدلولها وايضاً ضمير المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بديل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع اتحاد مدلوليهما واما بديل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود لعدم اتحاد مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتنى نصفى والعجبتنى علمك والعجبتك علمى ضربتك الحمار وضربتنى الحمار

عطف البيان تابع جنس شامل لجميع التوابع غير صفة احتراز عن النعت **يوضح** متبوعه احتراز به عن البديل والعطف بالحرف والتأكيد ثم اعلو ان بعض النحات يشترطون في عطف البيان ان يكون اوضح من المتبوع لانه لا يوضح المتبوع والا يوضح يحصل بالاوضح ويقولون عطف البيان اسم اشهر من اسمى مسمى الواحد نحو ابو حفص عمر فصر اوضح من ابى حفص وعند بعض النحات لا يلزم ان يكون عطف البيان اوضح من المتبوع بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما اوضح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني ويقال عمر ابو حفص مثل اقسام بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وعمر عطف بيان له وقصته انه اتي اعرابي الى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فقال ان اهلى بعيد وانى راكب على ناقه دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذباً فلم يحمله فانطلق الاعرابى فحمل بعيرة ثم استقبل البطحاء وجعل يقول ويمشى خلف بعيرة شعر ولم يذكر الشارح في قصة قسم عمر رضى الله عنه واقع في الشعر وواقع في المتن حفظاً للادب اقسام بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبيرة اغفر له اللهم ان كان فحراً ائمه كاذباً في قسمه وعمر رضى مقبل من اعلى الوادى فجعل اذا قال الاعرابى اغفر له اللهم ان كان فقال صدق صدق صيغة امر مقصود بالنداء اى بالله صدق صدق الاعرابى في سوال غفرانه لى فاني فحرت بمنع السؤال عنه بمضمون قوله تعالى واما السائل فلا تنهرا والمعنى صدق الاعرابى في قوله انى على ناقه دبراء حتى النقيبا فاخذ بده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هى نقباء عجفاء فحمله على بعيرة وروده وكساه وانما قال الاعرابى انك

فجر بان الشرطية الدالة على التشكيك مع انه فجر على القسم خلاف الواقع ادبا او ظنا منه انه قسم على يقينه ان الاعرابي كاذب في قوله فلا ياثم بقسمه او نقول ان كلمة ان مخففة من المثقلة ليست شرطية فتكون من قبيل قوله تعالى ان كان وعد ربنا لمفعولا فالتقيل يلزم في خبر ان المخففة من المثقلة اللام قلنا لو مر اللام في خبر ان المخففة اذ لم يكن ما ضيا وان كان ما ضيا لا تدخل اللام كما في قوله تعالى انا اعطينك الكوثر فالتقيل لا فرق بين عطف البيان وبدل الكل كما في قوله جائني زيد اخو له يحتمل كلاهما فاجاب وفصله اى فرقه اشار ان المراد بالفصل الفرق لا مقابل الجنس من البدل لفظا من حيث الاحكام اللفظية اى الفرق بين البدل وعطف البيان باعتبار المعنى واقع في جميع المواد بان التابع مقصود في بدل الكل لا المتبوع وفي عطف البيان المتبوع لا التابع واما الفرق اللفظي بينهما ثابت في بعض المواد لا في جميع المواد والتراكيب وهذا البعض واقع في مثل قول الشاعر انا ابن التارك البكرى بشره فان قوله بشران جعل عطف بيان للبكرى جاز هذا التركيب لان عطف البيان لا يكون في حكم تكرير العالم فلا يكون التارك بشروا جعل بدلا من البكرى لم يجوز لان البدل في حكم تكرير العالم فيكون التقدير انا ابن التارك بشروا من قبيل الضارب زيد وهو غير جائز لعدم حصول فائدة التخييف لا في جانب الضار ولا المضار اليه واخر البيت به عليه الطير ترقبه وقوماً. وعليه الطير ثاني مفعول التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال من البكرى الذي هو مفعول التارك وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا للظرف وهو عليه لان الظرف يقتضي المتعلق وهو مجتمعا فالطير فاعل مجتمعا وشبه الجملة حال من البكرى ان كان الطير مبتدأ فترقبه حال من الضمير المستكن في عليه ارجع الى المبتدأ وقوما جمع واقع كنصور مع ناصو حال من فاعل ترقبه فحاصل المعنى واقعه حوله مترقبه منتظرة الى انزهاق روحه لا الاكاشا مادام به رفق فالطير لا تقر به والمراد بمثل انا ابن التارك البكرى بشروا كل ما كان عطف بيان للمعرب باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام فهو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما لم من هذا الباب اى كل ما خالف حكمة اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد زيدا بالتون موقوما منصوبا جملا على اللفظ والمحل اذ جعله عطف بيان ويا غلام زيد بالضم بغير تون اذ جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني افيد يعنى كل ما خالف جنس عام ان اريد به المخالفة في الصحة اذا كان عطف بيان وعدم الصحة اذا كان بدلا يكون قوما فيسمى اشتراك النوعي وان اريد به نفس المخالفة سواء كان بالاعراب او بالصحة وعدم الصحة يكون جنسا ويسمى اشتراك الجنس

سن هري ١٣٤١ الساعى
 قد فرغت من تصفية هذا الكتاب يوم الاحد سب
 شرب من مفت من مرم الزام
 محمد قاسم
 افغانستان

بِالْخَيْرِ جُلْدُ اَوَّلٍ مِنْ خَادِمَةِ الْكَافِيَةِ
 غازی آباد

مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ

الحمد لله والمنته على ان الكتاب المستطاب الموسوم به

خَادِمَةُ الْكَافِيَةِ

جلد ثانی

فی بحث المبني

من تصنیف احقر العباد المسمى بـ

مولوی حاجی عبد المنان

المعروف به لاخار بابا عفی عنه سكنه لاخار علاقه جنکی خیل تحصیل فتحپور

ریاست سوات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المبني أعلم ان الاصل في الاسماء الاعراب والاصل في الافعال والحروف البناء لان الاسماء محل المعاني المعتورة وهي تقتضي العلامات لئلا يلتبس البعض ببعض وهي ليس الا الاعراب بخلاف الافعال والحروف فانها ليسا محل المعاني المعتورة فلا يحتاجان الى الاعراب وايضا الفعل ثقل لانه موضوع للحدث والنسبة والزمان فالمناسب مع الخفة والبناء خفيف من الاعراب لان السلوك على طريقة واحدة اسهل من السلوك على طرائق مختلفة بخلاف الاسم فان ما هو موضوع له غير متعدد فيكون خفيفا فالاعراب عليه لا يفيد الثقل بخلاف الفعل فانه لو ثبت الاعراب عليه يفيد الثقل على الثقل فالثقل على الثقل انما يعتبر على اللسان والاسم والفعل سواء في التلفظ لسانا بل الفعل ثقل من جهة تعدد الموضوع له على الذهن وهو غير مراد في الثقل قلنا الثقل بالذهن مستلزم للثقل على اللسان لان الذهن اذا وقع في التشويش وقع التردد في اللسان ثم المبني المطلق عبارة عما كان حركاته وسكناته من غير العامل وهو على قسمين احدهما مبني الاصل والاخر مبني الاسم فالاول عبارة عن الماضي والامر لحاضر والحرف والثاني عبارة عن الامرين احدهما ما ناسب مبني الاصل باحد المناسبات الست والثاني ان يقع الاسم غير مركب مع الغير تركيبا يتحقق به العامل كالاسماء المعدودة ثم حكم مبني الاصل ان لا يتحقق الاعراب فيه اصلا لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا فان الثقل الماضي قد يقع موضع الخبر مثل ضرب في زيد ضرب موضع زيد ضارب فيكون له ايضا محل من الاعراب يعني تحقق العامل فيه قلنا لانهم انه واقع موضع ضارب بل الجملة وقعت موقع ضارب والمراد عدم وقوع الفعل الماضي فقط وانما اعراب المضارع لانه واقع موقع اسم الفاعل مثل زيد يضرب في موقع زيد ضارب

لأن الأصل في الخبر الأفراد **فَأَنْقِيلُ** فعله هذا ينبغي أن يعرب الماضي أيضاً وقع موقع اسم
الفاعل مثل زيد ضرب في موضع زيد ضارب قلنا أن المضارع مشابه باسم الفاعل من جهة
أخرى وهو مثلية مع اسم الفاعل في عدد الحروف والحركات والسكنات والماضي ليس كذلك
فلما شابه المضارع باسم الفاعل مشابهة كاملة ثبت له عين الأعراب والماضي مشابه
به مشابهة ناقصة ثبت له ما كان مشابهاً للأعراب وهو البناء على الحركة وإنما اختير
الفتح لأنه أخف الحركات **فَأَنْقِيلُ** فعله هذا ينبغي أن يعرب الأمر حاضر لم مشابهة مع
اسم الفاعل في الحركات والسكنات قلنا لا اعتبار لهزمة الوصل لسقوطها في الدير فلما
لم يكن مشابهاً له لاتاماً ولا ناقصاً فلا يثبت له الأعراب ولا البناء على الحركة بل
صار مبنيّاً على السكون كما هو الأصل **الْمَبْنِى** أي الاسم المبني فنه تقدير الاسم إشارة
إلى أن المبني صفة الاسم لا اللفظ لأن المعتبر في التعريفات هو الجنس القريب وهو
الاسم واللفظ هو الجنس البعيد وإشارة إلى دفع أن التعريف لا يكون جامعاً لأفراد الخروج
الحرف والأمر والماضي عن تعريف المبني لأنها غير مناسبة لمبني الأصل لأن الشيء لا يناسب
نفسه حاصل الدفع أن هذا الاعتراض إنما يرد لو كان هذا التعريف المبني بل التعريف
للأسم المبني فهي غير داخلية في الحدود فلا بأس بخروجها عن الحد **فَأَنْقِيلُ** تعريف
الاسم المبني بالمبني الأصل غير جائز لأنه غير معلوم أيضاً فيلزم تعريف المجهول
بالمجهول قلنا هذا التعريف بالنسبة إلى من يعرف ماهية المبني المطلق وهو ما كان
حركاته وسكناته من غير العامل ولكن لا يعرف ماهية الاسم المبني ولذا لم يعم
إلى ماهية المبني المطلق ما أي اسم ناسب **فَأَنْقِيلُ** تعريف المبني لا يكون مائة
عن دخول الغير لصدقه على المضارع لأنه لفظ أو شيء مناسب لمبني الأصل وهو
الماضي لا اشتقاقه منه مع أنه ليس بمبني قلنا هذا الاعتراض إنما يرد لو كان كلمة
ما عبارة عن اللفظ أو الشيء بل هي عبارة عن الاسم مبني الأصل أي المبني
الذي هو الأصل في البناء وهي الأمور الثلاثة على الاتفاق والجملة من حيث
هي عند صاحب الفصل **فَأَنْقِيلُ** أن المبني مقابل للمعرب وكل قيد يؤخذ في
أحد المتقابلين نفيًا ذكر في الأخرى تأنيدياً أن يقول المصنف ما شابه مبني الأصل
قلنا المراد بالمشابهة النفية في تعريف المعرب هي هذه المناسبة لأنه لو بقيت على حقيقتها لا

يصدق تعريف المبني على الاسماء المبنية التي وجه بنائها غير المشابهة كالاسماء
المتضمنة لغير همزة الاستفهام او معنى حرف الشرط او الواقعة موقع مبني الاصل
كنزال وغير ذلك ويدخل في تعريف المعرب فلا يكون تعريف المعرب مانعا ولا تقصيرا
المبني جامعاً فانقلبت ان المراد بالمناصفة اما المطلقة او المؤثرة في البناء والقوية
فان كان الاول فينبغي ان يكون كل فرد من المعرب مبنياً لانه مناسب لمبني الاصل
في التلفظ والتكرر وان كان الثاني فيلزم اخذ الحدود في الحد وان كان الثاني فهو مجهول
قلنا المراد بالمناصفة المناسبة القوية وهي ليست بمجهولة لان المناصفة اذا ذكرت مطلقاً
في بحث المبنيات يكون نصاً فيما ذكر صاحب الفصل وهي احد الامور الستة وهي
قد تحصل بتضمن الاسم معنى مبني الاصل تحقيقاً لهما كما تضمن اسماء الاستفهام
والشرط لمعنى حرف الاستفهام والشرط وقد تحصل بمشابهة الاسر لمبني الاصل
كالهمزات فانها مشابهة لمبني الاصل وهو الحرف في الاحتياج وقد تحصل بوقوع
الاسم موقع مبني الاصل كنزال واقع موقع انزال وقد تحصل بمشابهة الاسم المبني
للاسم الذي وقع موقع مبني الاصل كجهار مشاكلي عدلا وزنة لنزال الذي وقع موقع
انزال وقد تحصل بوقوع الاسم موقع الاسم الذي شابه مبني الاصل كالنهادي المفرد
الواقع موقع كاف الضمير الذي شابه صورة كاف حرف الخطاب في ذلك وقد تحصل
بإضافة الاسم الى مبني الاصل بلا واسطة نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم او بالواسطة
مثل عذاب يومئذ او وقع ذلك الاسم المبني غير مركب مع غيره على وجه
يتحقق معه عامله اعلم ان الاسم اما مفهوم مع الغير او لا فالثاني مبني كالاسماء
المعدودة والاول اما مشابه لمبني الاصل او لا فالاول مبني كجاء هؤلاء والثاني
اما تحقق معه عامله او لا فالثاني مبني كغلام زيد والاول معرب كجاء زيد فان قيل
تعريف المبني غير مانع عن دخول الغير لدخول المعرب فيه هو زيد في نحو قام زيد
فانه ليس بمركب لانه جزؤه لا يدل على جزء معناه مع انه ليس مبنياً قلنا المراد
بالمركب المنفي في هذا المقام المركب اللغوي اى المفهوم مع الغير بقربية ان الاسم
لا يكون مركباً اصطلاحاً وزيد في مقام زيد وان لم يكن مركباً اصطلاحاً لكنه مركب لغة
والمركب اللغوي يراد منه احد المضمومين لا مجموع المضمومين وعلامته ان يتصدى

بكلمة مع مثل زيد في جائئ زيد مركب من الكلمتين فأثقل ان التعريف غير جامع
لا فواكه اذ خرج منه غلام في غلام زيد اذ هو مركب مع المضاف اليه مع انه مبني قلنا
المراد بالمركب المنفى الذي يتحقق معه عامله سواء لا يكون مركبا اصلا كزيد وعمر او مركبا
لكن لا يتحقق معه عامله نحو غلام في غلام زيد فأثقل كلمة او لاحد الامريين فلا يسهل
التعريف على هذا فانه اجتمع فيه هذان الامران اى المناسبة وعدم التركيب قلت كلمة
او ههنا المنع الخلو للجمع ولا للانفصال الحقيقي فأثقل كلمة او مشتركة بين المعاني
الثلاثة ففى اخذ بعضها تزجيم بلا مرجح وهو باطل قلنا الترجيم ههنا بالقرينة وهى ان
المبنى مقابل للمعرب واعتبر فى المعرب امران التركيب وعدم المناسبة فالمبنى ما
انتهى فيه هذان الامران نحو هذا او التركيب نحو زيد او عدم المناسبة فهو جائئ هؤلاء
فأثقل التغير اذا وقع فى عبارة العمدة لا يتخلوا عن نكتة فما النكتة فى اختلاف
الترتيب فى ذكر المشابهة والتركيب فى تعريف المعرب والمبنى تقديمًا وتأخيرًا ايثار التقدم
ما مفهومه وجودى لشرفه والقباه ضم وفتح وكسر للحركات الثلاث ووقف للسكون
عند البصريين واما الكوفيون فيطلقون القاب المبني فى المعرب وبالعكس وانما قال ههنا القابه
وقال فى المعرب انواعه لان الاعراب يدل على انواع المعاني فلما كان مدلولاتها انواعا
دوالها ايضا انواعا بخلاف البناء لانه غير متنوع فكذلك اداله فأثقل اضافة الالقاب الى ضمير
المبنى غير جائز لان لقب المبني مضموم ومفتوح ومكسور لا يضم الخ وايضا لقب الشئ محمول
عليه كما يقال السعيد كرز ولا يصح حمل هذه الاسماء على المبني لانها اسماء حركات المبني
قلنا هذه الاضافة لادنى ملائمة لان هذه الاسماء القاب لحركات المبني فيكون من قبيل
اضافة القاب المشتمل الى المشتمل فأثقل اطلاق الالقاب على هذه الاسماء غير جائز لان
لقب الشئ يختص بذلك الشئ وهذه الاسماء كما يطلق على الحركات البنائية كذلك
يطلق على الحركات الاعرابية كما قال المصنف بالضمه رفعا الخ وفيه نظر لان الشاهد
يخالف المدعى لان فى المدعى الضم الخ يلائم وفى الشاهد ضمة الخ مع تاء وهى مشتركة
واجيب ان الضم والضمه مراد فان عند البصريين فيكون الشاهد بالمرادف شاهد بينه
قلنا عن اصل الاعتراض للقب يستعمل على الوجهين بالوجه الخاص وهو ما يكون الضم
فيه من جانبى الاسم والمسمى وبالوجه العام وهو ما يكون فيه الخصوص

من جانب المسمى لا من جانب الاسم ولا شك ان المسمى وهى الحركات فى آخر الاسم لا يعبر عنها الا بهذه الاسماء لان هذه الاسماء لا تطلق الا بهذه الحركات وحكمه بى حكم المبني واثره المترتب على البناء المبني ان لا يختلف آخره حين البناء لا اختلاف العوامل اذ قد يختلف للاختلاف العوامل مثل من الرجل من امرء من زيد فأنقيل اضافة الحكم بمعنى الاثر الى ضمير المبني غير جائز لان اثر الشئ صادر عن ذلك الشئ وعدم الاختلاف غير صادر من المبني بل هو صادر من البناء فى المبني قلنا اضافة لادنى ملازمة وهوان عدم الاختلاف وان لم يكن صادرا عنه لكنه مرتب واقع عليه فأنقيل لان سلم ذلك لان ترتب الاحكام على العلة وعللة عدم الاختلاف هو البناء لا المبني بل هو محل الحكم قلنا اضافة الحكم الى ضمير المبني من قبيل اضافة اثر المحال الى المحل فأنقيل هذا الحكم غير شامل للقسم الثانى من المبني لانه يختلف بدخول العوامل قلنا عدم الاختلاف حين البناء يعنى قبل العوامل واذا جاء العامل لا يبقى مبنيا او نقول هذا الحكم للقسم الاول لا لثانى وهى اى المبني وتانيث الضمير باعتبار تانيث الخبر لان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر اولى لانه محل الفائدة فى الكلام ولانه داخل والمرجع خارج ورعاية الداخل اولى من رعاية الخارج المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات فأنقيل عد كل الكنايات من المبنيات غير صحيحة لان فلانا وفلانة من الكنايات وليسا مبنيين قلنا انه من باب تغليب الاكثر على الاقل فعدا الكل منه مجازا وكم يقل بعض الكنايات كما هو الاطلاق الحقيقى وهو الاولى من الاطلاق المجازى قلنا يجوز للمصنفين الاتيان بالامر غير الاولى فى بعض المواضع وان لم يوجد المانع من من جانب الاولى لانهم لو اتوا فى جميع المواضع بالامر الاولى لتوهم الوجوب واسماء الافعال والا صوات بالرفع معطوف على اسماء الافعال لا على الافعال ردة على الهندى حيث قال يجوز فيه الرفع والجرو وجه الرد انه لو كان مجرورا معطوفا على الافعال يكون التقدير اسماء الاصوات فيلزم المخالفة بين الاجمال والتفصيل لانه قال فيما بعد الاصوات لا اسماء الاصوات وانما لم يقل فيما بعد الاسماء الاصوات لعدم صحة اطلاق

الاسماء عليها لعدم الوضع فيها فان قيل لها لم يكن فيها وضع فكيف ذكرت في بحث
 الاسماء المبنية قلنا انها ملحقة بالاسماء المبنية لجريها مجرى الاسماء المبنية في
 البناء او التكلم وان لم تكن اسماء في الحقيقة لعدم الوضع فيها فان قيل ينبغي ان يقول
 الشارح بالرفع في الموصولات لانه قال فيما بعد الموصولات لا اسماء الموصولات قلنا انه
 ان لم يصدر الموصولات والركبات والكنايات بالاسماء لكن مع اطلاق الاسماء عليها
 فلا بأس بان تكون مجردة مضافة اليها الاسماء وبعض الظروف وانما قال بعض
 الظروف لان جميعها ليست بمبنية فلا بد من التقييد ببعض ولم يقيّد الموصولات
 واسماء الاشارة ببعض مع ان ذان ذين تان تين اللذان اللذين اللتان اللتين
 معربة عند البعض لعدم اعتبار المصنف اختلاف البعض في اعرابها لان اختلافها
 ليس لاجل العوامل بل تلك الاسماء موضوعة لتثنية المرفوع بالالف ولتثنية
 المنصوب بالياء فالوضع وافق حالة الاعراب ولم يقل بعض الموصولات مع ان
 اى واية معربتان بالاتفاق لان اعرابهما في بعض الاحوال اى عند حذف
 صدر الصلة ولا اعتبار لبعض الاحوال فان قيل حصر المبنى فيما ذكر غير مستقيم
 لان المتأدى المفرد المعرفة واسم لا اذا كان نكرة مفردة بلا فاصل ومن الشرطيان
 والاستفهاميتان والموصوفتان كلها مبنيات وليست بدخلة في شئ مما ذكر قلنا
 هذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية فالمظروف منحصر والظرف غير
 منحصر لان الظرف يقتضى غير المظروف ايضا واعلم ان الاصل في الاسماء
 الاعراب لانها محل لو ردد المعاني المتصورة عليها فلا بد من الاعراب ليكون
 علامة للمعاني واذا كانت مبنية تكون فارة عن الاصل فلا بد فيها من علامة البناء
 ثم اذا كانت مبنية فالاصل في البناء السكون لاجل الخفة فاذا كانت
 مبنية على الحركة فتكون فارة عن الاصل فلا بد من علتين اخرين احدهما
 لاختيار الحركة دون السكون والثاني لتعين الحركة دون الباقيتين المضمرو وخالف
 التفصيل عن الاجمال في الافراد والجمعية لان المنظور في الاجمال هو الجمعية
 للدلالة على الانواع وفي التفصيل الافراد لانه مقام التعريف والتعريف انما يكون
 للجنس وبالجنس وهو يحصل بصفة المقدم وقدم المضمرة على باقى المبنيات لعدم الاختلاف

في بناء افراده كما كان الاختلاف في بعض افراد باقي المبنيات وسمى المضمير ضميراً لانه الاستتار والاستكان والضمير ايضاً يستتر ويستكن اولاًنه مشتق من الضمور وهو قلة اللحم والضمير ايضاً قليل الحروف بالنسبة الى الظاهر غالباً وبُنِيَ لان الغائب محتاج الى المرجع وهو اللفظ والتكلم والمخاطب الى تقدم المكنى عنه الدال وهو اللفظ لان وضع الضمائر للايجاز والاختصار في مقام الظواهر ما وضع الى اسم وضع وعبر عن كلمته ما بالاسم ليخرج اللام العهد الخارجي وكاف كذلك لانهما موضوعان للمخاطب لكنهما ليسا باسدين بل هما حرفان لم تكلم من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه وخرج بقيد الحيثية زيد اذا تكلم مساماً فانه وان كان موضوعاً لذلك المسمى المتكلم لكنه ليس بمقيد بوقت التكلم لانه موضوع له سواء كان المسمى غائباً او مخاطباً او متكلماً وخرج بقيد المحكاية عن نفسه او غيره او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب فبقيد الحيثية خرج زيد اذا خطب بمسامه فانه وان كان موضوعاً لذلك المسمى المخاطب لكن ذلك الوضع ليس بمقيد بوقت الخطابة به بل هو اعم من انه مخاطب او غائب او متكلم او ساكت وخرج بقيد التوجه للفظ المخاطب لان وضعه وان كان مقيداً بقيد المخاطب لكن ذلك الوضع ليس بمقيد بوقت الخطابة به بل هو اعم من انه مخاطب او غائب او متكلم او ساكت وخرج بقيد التوجه للفظ المخاطب لان وضعه وان كان مقيداً بقيد المخاطب لكن ذلك الوضع ليس بطريق توجه الخطاب اليه لان توجه الخطاب يكون بالضمائر والمخاطب ظاهراً وغائباً تقدم ذكره وكذا ويخرج بقيد تقدم ذكر المرجع الاسماء الظاهرة لانها موضوعة للغائب لكن تقدم ذكر الغائب ليس شرطاً فيه لفظاً او معنى او حكماً فالتقدم اللفظي ما يكون مرجع الضمير ملفوظاً وتقدمه اما حقيقة كضرب زيد غلامه او حكماً كضرب غلامه زيد لتقدم رتبة الفاعل على المفعول والتقدم المعنوي مالا يكون المرجع ملفوظاً لكن المرجع مفهوم من حيث المعنى وذلك المعنى اما يفهم من اللفظ كالعذر يفهم من لفظ اعدوا في قوله تعالى اعدوا هو اقرب للتقوى وانما يفهم العذر من اعدوا

له الحروف قوله المرجع لعل المراد بالمرج الدال عليه لا المدلول منه الضمير والاحتياج اليه لا يوجب البناء وان ارادتم الاطلاع على تمام هذا البحث فليكم المتأب الى حل المشكلات ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦

عبد المحليم الكوهستاني

لانه جزء من مفهوم اعدوا او يفهم من سياق الكلام مثل قوله تعالى ولا بويه لكو احد
 منهما السدس فضمير ابويه راجع الى الميت المفهوم من سياق الآية لان السوق في الميراث
 ولا بد للميراث من الميت والتقدم الحكى ما لا يكون المرجع مقدما لفظا ولا معنى بل
 يكون له حكم تقدم الذكركما في ضمير الشان والقصة فانه اتي بهما مبهما ليحصل تعظيم الشان
 والقصة بذكركهما كرتين كرتة بهما وثانيا تفسيرا فيكون اوقع في الذهن من ذكره اولا تفسيرا
 فيكون كالراجع الى الحديث المعهود المتقدم في الذهن ولم يصح به لقصد الابهام اولا ثم
 التفسير ثانيا وهو اى الضمير باعتبار ما قبله على قسمين متصل ومنفصل هذا تقسيم
 الضمير بالنظر الى ما قبله والاول تقسيم باعتبار ذاته فلا يرد انه لم يكتف في تقسيم الضمير
 بالتقسيم الاول وقسم الى المتصل والمنفصل فالمنفصل قدم المتصل في الاجمال لانه
 الاصل لوضع الضمائر للايجاز والاختصار وقدم المنفصل في التفصيل لان مفهومه جردى
 والوجودى اشرف من العدمى فهو اولى بالتقدير المستقل بنفسه غير محتاج في التلفظ
 الى كلمة اخرى هو العامل بل يكون كالاسم الظاهر والمتصل غير المستقل بنفسه
 بل هو محتاج في التلفظ الى كلمة اخرى وهو العامل فان قيل تعريف الضمير المتصل بغير
 المستقل غير صحيح لان عدم الاستقلال من صفات الحروف قلنا غير المستقل على نوعين
 غير منقل في التلفظ ومستقل في المعنى والحرف غير مستقل في المعنى وهو اى الضمير
 باعتبار الاعراب اقسام ثلاثة مرفوع ومنصوب ومجرور لانه قائم مقام الظاهر
 هو منقسم الى هذه الاقسام الثلاثة فكذا هذا لكن الاعراب في الاول لفظي او تقديرى
 او محلى وفي الثانى محلى فقط فالاولان اى كل واحد من المرفوع والمنصوب قسمان
 متصل لانه الاصل ومنفصل لما نفع من الاتصال كما ستعرف لما سى الاول والثاني
 والثاني وبالاولان مجازا سى الثالث بالثالث حقيقة ولم يسمى بالثاني كما في بحث التاكيد
 لان الحقيقة اولى من المجاز فقال والثالث وهو الضمير المجرور المتصل فقط
 لعدم وجدان المانع من الاتصال الذى هو الاصل لان المجرور لا ينفصل عن العامل
 الجار فذللك اى الضمير خمسة انواع المرفوع المتصل ووجه المحصر ان الضمير ايا مرفوع او
 منصوب او مجرور وكل واحد منها اما متصل او منفصل فيكون على ستة اقسام لكن سقط
 من بين الانواع الستة مجرور منفصل لعدم وجوده في كلام العرب لان المجرور لا ينفصل عن

الجار فبقي خمسة انواع ثمر القياس يقتضى ان يكون لكل واحد من الانواع الخمسة ثمانية
 عشر لفظا ستة للمتكلم وستة للمخاطب وستة للغائب فيكون لمجموع الانواع الخمسة تسعون
 لفظا لكن وضع في التكلم لفظان موضع ستة الفاظ بان اشتراك المذكر والمؤنث في صيغة
 الواحد المتكلم مع الغير والحال يعلم بالمشاهدة واشتركا بين المذكر والمؤنث في تثنية
 الغائب والمخاطب فبقي اثنا عشر لفظا وطرح ستة الفاظ فلما كان اثنا عشر لفظا من نوع
 واحد فيكون لمجموع الانواع الخمسة ستون لفظا قائمة مقام تسعين لفظا معنى النوع
 الاول وهو المرفوع المتصل المشتمل على اثنا عشر لفظا يبدأ بالضمير الواحد المتكلم الملحق
 بالفعل الماضي المعلوم ضمير ضربت ينتهي اولها الى ضمير جمع المؤنث الغائب الملحق بالفعل
 الماضي المعلوم كضربن او الملحق بالفعل الماضي المجهول كضربن وانما بدء من التكلم لانه
 اعرف المعاد و آخر الغائب لانه دون الكل وانما سمي هذا النوع مرفوعا لانه ضمائر الفاعل
 الحقيقي او المحكي ومتصلا لاتصاله بالعامل الثاني وهو المرفوع المنفصل المشتمل على
 اثني عشر لفظا يبدأ من الضمير الواحد المتكلم وهو انا ينتهي الى ضمير جمع المؤنث وهو
 هن وسمى هذا النوع مرفوعا لوقوعه موقع الاسماء المرفوعة ومنفصلا لعدم اتصاله
 بالعامل والثالث وهو المنصوب المتصل على قمين متصل بالفعل مشتمل على اثنا
 عشر لفظا يبدأ من الضمير الواحد المتكلم الملحق بالفعل المعلوم نحو ضربت وينتهي
 الى ضمير جمع المؤنث الملحق بالفعل الماضي المعلوم نحو ضربنهن وسمى هذا النوع بالمنصوب
 لانها ضمائر المفعول ومتصلا لاتصاله بالعامل والثاني متصل بالحرف نحو انني الى
 انهن منصوب لانه اسم ان متصل لاتصاله بالعامل والرابع وهو المنصوب المنفصل
 المشتمل على اثنا عشر لفظا يبدأ بالضمير الواحد المتكلم نحو اياي وينتهي الى ضمير جمع
 المؤنث الغائب نحو اياهن وسمى هذا النوع منصوبا لانه يقع موقع الاسماء المنصوبة و
 منفصلا لاتصاله عن العامل والنوع الخامس وهو المجرور المتصل على قمين متصل
 بالضاف والحرف يبدأ من الضمير الواحد المتكلم نحو غلامى ولى وينتهي الى ضمير
 جمع المؤنث الغائب نحو غلامهن ولهن وسمى هذا النوع مجرورا لدخول العامل الجار
 عليها وهو المضاف والحرف المجرور متصلا لاتصاله بالعامل واعلم ان في اياى اختلافا
 كثيرة والختار وهو مذهب سيبويه ان الضمير هو ايتا والواحق في آخرة لدلالة على احوال

المرجع من التكلم والخطاب والغيبة والاfrاد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فالرفع
 لا المجرور والمنصوب المتصلان المتصل لا المرفوع المنفصل يستترخا صفة لان الضمير
 المرفوع المنفصل كالجزم من الفعل فجوزا فيه الاستتار الذي هو الاخصر والاكتفاء بلفظ الفعل
 لكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في صيغتين في الفعل الماضي للفأنيب
 الواحد المذكور والواحد المؤنث الفأنيبة ان لم يكونا مسنديين الى الظاهر وفي خمسة
 صيغ المضارع الكائن للمتكلم مطلقا واحدا وفوقه مذكرا كان او مؤنثا والواحد
 المخاطب المذكور والواحد المذكور الفأنيب والفأنيبة الواحد المؤنث اذا لم يكونا
 مسنديين الى الظاهر ولم يوجد هذا القيد في المتكلم والمخاطب لعدم جواز اسنادهما الى الظاهر
 لان فعل المتكلم والمخاطب لا يسند الى الظاهر لان الظواهر كلها غوائب وفي الصفة
 مطلقا سواء كان اسم فاعل او مفعول وافعل التفضيل او الصفة المشبهة وسواء مفردا او
 مشئى او مجموعا مذكرا ومؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر فان قيل الاستتار في حالة
 التثنية والجمع غير مسلم بل الالف والواو ضميران بارزان في تثنية الصفات وجمعها
 كما كان الضميرين في تثنية الافعال وجمعها قلنا لو كانا ضميرين لم يتغيرا بدخول
 العوامل لان الضمائر لا تختلف فعلم ان الضمير فيهما مستكن فان قيل ان الضمائر تختلف
 الا ترى الى هو فانه يصير بعد دخول العامل ضاء نحو انه ضربه وكاف ضربتك صادتا في نحو
 ضربت في المجهول قلنا عدم التغير عند عدم تغير العامل فان قيل قد تغير العامل نحو
 جائئني الضاربين ورئيت الضاربين ومررت بالضاربين قلنا في الامثلة المذكورة تغير
 عامل عامل الضمير واما عامل الضمير وهو صفة باق على حاله لاسنادا الى الضمير فالضمير
 ايضا باق على حاله وهو الرفع بالفاء عليه سواء كانت الصفة مرفوعة او منصوبة او مجرورة -
 فان قيل هذا مخالف عما سبق ان المبني ان المبني لا يختلف آخره قلنا المراد بعدم الاختلاف
 عدم اختلاف الوصف وهو الحركة والسكون واما ذاته فيختلف باختلاف العوامل كما في المثالين
 المذكورين ولما كان وضع الضمائر للايجاز والاختصار والمتصل اخصر من المنفصل فحق ان
 المتصل لا يجوز انفصل كما قال المصنف ولا يسوغ المتفصل مرفوعا كان او منصوبا فان قيل
 نسبة السوغ الى الضمير المنفصل غير جائز لان السوغ شراب درگورفتن وهذا المعنى يوجد
 في الانسان قلنا انه جاء بمعنى اجواز ايضا الا لتعذرا المتصل فان قيل يلزم استثناء

الدليل من المدعى ومن الفعل وذلك جائز قلنا ان المستثنى منه محذوف وهو لاجل
 شئ فيكون استثناء الدليل من الدليل ومن الاسم لان وضع الضائر للاختصاص لا لايجاز
 فتى امكن الاتصال لا يجوز الانفصال وذلك ان تعذر المتصل يحصل باحد
 الامور الستة اما بالتقدير اى بتقدير الضمير على عامله اذا الاتصال يحى باخر العامل
 لا بالاول واما بالفصل الواقع بين العامل والضمير لغرض لا يحصل الا بهذا
 الفصل لانه ان ترك الفصل يفوت الغرض وان اوردت الفصل فالفصل ينافى الاتصال
 او بالحذف اى بحذف عامل الضمير لعدم وجود ما يتصل به او بكون العامل اى
 عامل الضمير معنويا لان الاتصال اللفظى بالمعنى محال او بكون عامله حرفا
 والضمير المصول له مرفوع لان اتصال المرفوع بالحرف خلاف لغتهم لان فيه اتصال
 القوى بالضعيف وهو باطل واحترز بالمرفوع من المنصوب فانه جائز نحو انك وانى او
 اى الضمير مسند اليه اى الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هى له
 اى على غير الموصوف لان عند الاتصال يلزم الالتباس فى بعض الصور مثل زيد
 عمر ضاربه هو وبعد الانفصال لا يلزم الالتباس لان المنفصل خلاف الاصل
 فيدل على المرجع خلاف الاصل وهو البعيد ولما وقع الالتباس فى بعض الصور فيجمل
 عليه صورة عدم الالتباس طردا للباب كما فى مثال البتة فان قيل كلمة من
 لنوى العقول فيعلم انه لا ينفصل فى غير ذوى العقول فينقض بقوله غم بالحجب
 هو قلنا هذا من باب الاقتصار على الاشرف لا من باب الاحتراز عن الارذل -
 مثل اياك ضربت مثال لتقدم الضمير على عامله وكان فى الاصل ضربتك فلما تقدم
 المفعول لاجل الحصر صار منفصلا وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو
 التخصيص وكان فى الاصل ضربتك فلما قصد التكلم بتخصيص ضربه بالمخاطب وذا لا يحصل
 الا بادوات المحصروهى ما والا فاورد النفى فى الاول وادخل الابين العامل وضمير
 التكلم فصار منفصلا واياك والشر مثال لحذف العامل وكان فى الاصل اتق نفسك
 والشر فلما حذف اتق والنفس لم يوجد ما يتصل به فصار منفصلا
 وانا زيد مثال كون العامل معنويا فلا يقال ت زيد وما انت
 قاطما مثال كون العامل حرفا والضمير مرفوعا لانه اسم ما وهند زيد

ضاربتة هي مثال الضمير الذي استدل به صفة جرت على غير الموصوف لانها
صفة هند لقيام معنى الضرب بها وجرت على زيد لانها خبر ولا يلزم المطابقة
بين المبتدأ والخبر وان كان مشتقا لانه غير حامل لضمير المبتدأ فالقول
المثال لا يطابق الممثل لانه انما يصح لو كان هي فاعلا للصفة واذا
كان تأكيدا للمستكن فلا يصح المثال بل هو داخل في صورة الفصل لغرض
التاكيد لان الفصل لغرض على نوعين الاول ان يكون بين العامل والضمير
فاصلة كالمثال المذكور والثاني ان يكون ايراد الضمير المنفصل لغرض سواء
كان لغرض التاكيد نحو ضربت انا وزيدا او البديل او العطف فقولاه تعالى
نرمزكم واياهم ولقيتهم اياهم والمراد ههنا هو الاول وان قلت
في الجواب يكفي في المثال احتمال وهذا المثال كما يحتمل التاكيد كذلك يحتمل
الفاعلية ايضا فيمكن هذا المثال بلحاظ الفاعلية قلت هي في المثال تأكيد
لازم لافاعل بدليل قولهم نحن الزيدون ضاربوهم نحن فتحن الثاني تأكيد
للمستكن في ضاربوهم لافاعل للصفة والا لا يجوز جمعيتها لان الفعل والصفة
اذا اسندا الى الظاهر يكونان مضردين ابدا اجيب عن اصل الاعتراض
ان عمدة الفن هو الزمخشري وروى عنه افراد الصفة اي ضاربهم نحن
فيكون فاعلا واختار بالتمثيل صورة عدم الالتباس ليثبت حكم الانفصال
في صورة الالتباس بالطريق الاول ولما فرغ من بيان اتصال الضمير الواحد
وانفصاله شرع في بيان الاتصال والانفصال في ضميرين فقال واذا اجمع
ضميران وليس احدهما مرفوعا لانه لو كان مرفوعا وجب اتصال الثاني
نحو اكرمته لان الفصل بالمرفوع كلا فصل لانه كالجزم من الفعل لفظا ومعنى
فان كان احدهما اعرف وقد مته على غير الاعرف فذلك الخيار
في اتصال الضمير الثاني وانفصاله نحو اعطيتك واعطيتك اياه اما الاول
فنظر الى اللفظ لان الفصل بالضمير المتصل كلا فصل وان كان منصوبا واما الثاني
فنظرا الى المعنى لانه فضلة فيعتبر بها الفصل وضربك وضربي اياه الاول بالنظر
الى الاتصال اللفظي والفصل بالمتصل كلا فصل والثاني بالنظر الى المعنى لانه المجزور

وهو فضلة فيعتبر به الفصل والآية وان لم يكن احدهما اعرف او يكون اعرف
لكن ما قد منه على غير الاعراف فهو منفصل اما على التقدير الاول فلثلا يلزم
الترجيح بلا مرجح في تقدير احد المثليين على الآخر بلا مذر الانفصال واما على تقدير
الثاني فلنكروا ههنا تقدير الانقص على الاقوى بلا مذر الانفصال نحو اعطيتك اياك
واعطيتك اياك والمختار في خبر باب كان الانفصال غوزيد قائم وكنت
اياك لان خبر باب كان في الاصل خبر المبتدأ وخبر المبتدأ اذا كان ضميراً واجب الانفصال
لكون عامله معنويا وبعد دخول كان صار شبيها بالمفعول في وقوعه بعد المرفوع المتصل و
ضمير المنصوب بعد الضمير المرفوع واجب الاتصال في الشبيه وان لم يكن واجب
الاتصال لكنه جائز لكن المختار فيه الانفصال لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة
والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا كما تقول لولا انت الى اخرها لان ما
بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر والمبتدأ اذا كان ضميراً يكون واجب الانفصال وكذلك
الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع المتصل بعد عسى لان ما بعد عسى فاعل له والضمير
المرفوع الفاعل واجب الاتصال كما تقول عسميت الى اخرها ولم يقل بغاية واحدة
كما قال فيما بعد لتغائر الضميرين في الاتصال والانفصال في الاول واتحد الغاية
في ما بعد لا تضادها في الاتصال وغير الاسلوب في الابتداء من المخاطب وخالف
الفريقين اشارة الى ان السلوك بطريقتيهما ليس بامر ضروري وجاء في بعض اللغات
لولاك وعسالك الى اخرهما بالاتصال لكن في المتصل خلافا فذهب الاخفش الى
ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع في موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع
بعض مثل ما انا كانت وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر لا لبعض
الكلمات خاصة عند اتصال البعض كما ان للذن خاصة انتصاب غداة عند
اتصال غداة وكذلك لولا خاصية جارية الضمائر عند اتصال الضمائر بها يعني مجرور
والكاف ضمير مجرور واقع موقعه واما عسيك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب
واصح موقع المرفوع وذهب سيبويه الى ان عسى محمول على لعل لقربهما في معنى الزجر
فالاخفش تصرف في الضمير في الموضعين وسيبويه في العامل ولما كان من الضمائر ياء
المتكلم وكان لاحاقها في اخر الفعل خاصة دون ما سويها من الضمائر اشار المع الى تلك

القرينة على الحقيقة قوله قبل العوامل أو نقول ان المصنف ما لى الذهب والجمع بينهما
 جائز عند صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع للاختلاف في ضميريه واختير الفصل
 بما هو في صورة الضمير ليعبد عن كونه صفة لان الضمير لا يوصف ولا يوصف به واختير
 صورة المرفوع لتناسب اصل الطرفين من فصل لعدم اتصاله بالعامل مطابق للمبتدأ
 لانه عبارة عنه والمطابقة في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والشك والخطاب والغيبة
 ويسمى فصلا ليفصل بين كونه نعتا وخبرا فيما يصلم لهما مخو زيد هو القارئ وادخل
 فيما لا يصلم لهما كما في صورة اختلاف الاعراب مثل ان زيد هو القارئ او كون المبتدأ او
 الخبر ضميرا مثل كنت انت الرقيب حملا على صورة الالتباس وشرطه ان شرط الفصل
 ان يكون الخبر معرفة لان الاحتياج الى الفصل في المعرفة او افعال من كذا الاسم
 التفصيل المستعمل بمن معرفة حكما لا متناع دخول اللام عليه كما في المعرفة واما اسم التفضيل
 المستعمل باللام اذ الاضافة قد اخل في المعرفة ولم يذكر تعريف المبتدأ مع انه ايضا شرط لانه يعلم
 من الخبر لان الخبر اذا كان معرفة فلا بد من تعريف المبتدأ ولا يجوز تنكيره واذا اجتمع في
 الكلام معرفة ونكرة فيجب الحكم باثباتية المعرفة ونجارية النكرة ولم يدخل بين النكرتين مثل
 ولعبد مؤ من خير من مشرك وان كان القياس يقتضى ذلك لدفع الالتباس قلنا ان الشرط
 في القياس ان يكون الاصل المقيس عليه معقولا موافقا للاصل واذا كان غير معقول مخالف
 الاصل فيكون مقتصرا على المورد وهنا كك لان الاصل ان لا يقع بينهما فصل مثل
 كان زيد وهو افضل من عمر واقتصر على مثال اسم التفصيل بعد دخول العوامل ولم
 يذكر مثال الخبر المعرفة قبل العوامل وبعد العوامل ولا مثال الخبر افعال من قبل العوامل
 لاستغنائها من المثال لكثرتهم او نقول اختار المص مثالا لا يلزم الالتباس
 فيه ليثبت ايراد الفصل في صورة الالتباس بالطريق الاولى ولا موضع له من
 الاعراب عند الخليل لانه حرف ولا عمل من الاعراب للحرف وبعض العرب
 يجعله مبتدأ يستعمل بحيث يحكم النجات عليه مبتدأ بان يرفع ما بعد الضمير
 مع اقتضاء العامل السابق النصب وما بعد خبره الواو للحالية فالوصول
 مع الصلة الظرفية مبتدأ وقوله خبر خبر الوصول والجملة حال من المفعول
 الاول من يعمل او عاطفة فالوصول مع الصلة معطوف على المفعول الاول وخبره

منصوب معطوف على المفعول الثاني ويتقدم قبل الجملة فان قيل ان ذكر قبل مع
 ذكر يتقدم مستدرك لاتحاد معناه قلنا يتقدم بمجرد عن معنى التقدم مستعمل بمعنى
 يقع قبل الجملة أو نقول لفظ قبل لتأكيد التقدم وانما احتيج الى التأكيد لان
 تقدم الضمير على المرجع غير معهود فاحتاج الى التأكيد أو نقول معنى يتقدم يقع
 متقدما على المرجع وهذا بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة وبعدها او
 قبل المقرد او بعدها فقال قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشأن اذا كان
 الضمير مذكرا وتذكيرا فيما اذا كان العدة في الجملة مذكرا او كان في الجملة بيان المذكر
 والقصة اذا كان الضمير مؤنثا وتائب الضمير فيما اذا كان في الجملة بيان المؤنث
 او العدة فيها المؤنث وانما سمي الاول ضمير الشأن والثاني قصة رعاية للاسم
 والمسمى لان الضمير راجع الى الشأن والقصة كما قال الفاضل الهندي
 يفسر بالجملة بعدة فان قيل ان الشيء اذا ذكر مرة اظهر اريد ذكر ثانيا
 اضمارا فينبغي ان يقول يفسر بها قلنا هذه القاعدة فيما اذا كانا واحدين
 وهما ليس كذلك لان المراد بالاول جنس الجملة وبالثانية نوعها فيكون تخصيصا
 بعد التعميم وهي الجملة الخبرية لان التفسير لا يكون الا بالخبرية ولما قال الشارح
 الهندي ان قوله ويسمى ضمير الشأن والقصة صفة الضمير الغائب فرد الشارح عليه
 انه جملة معترضة وقع بين الموصوف وهو قوله ضمير غائب وبين صفة وهو قوله
 يفسر بالجملة بعدة ووجه الرد انه لو كان صفة لدخلت في القاعدة وليس
 كذلك اذا الحكم المتقدم وهو قوله ويتقدم قبل الجملة ثابت سواء وقعت
 هذا التسمية اولا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعدة لانه يخرج
 ما عدى ضمير الشأن وهو يخرج بقوله ويسمى ضمير الشأن فلا حاجة الى قوله
 يفسر الخ فان قيل لم يدخل قوله يفسر في القاعدة انتفت بقوله الشأن هو
 زيد قائم فانه ضمير غائب مقدم بالجملة المفسرة له وليس بضمير الشأن قلنا هذا خرج
 برجوعه الى الشأن لان الضمير الشأن ما لا يكون له مرجع واعلم ان لا يزداد ضمير الشأن
 شرط اربعة الاول انه لا يدخل في كل كلام الا ما كان المحكوفه معظما فلا يقال هو زيد قائم
 اذا لم يكن قيا مرزب حكما معظما وانما شرط هذا الشرط لانه ما كان المحكم فيها عظيما فلا بد من ايراده

ليدل على تعظيم الحكم بذكره مرتين اولاً ابهاماً وثانياً تفسيراً فيكون اوقع في الذهن من ذكره
اولاً تفسيراً والثاني انه متقدم على الجملة لانه لتعظيم الحكم والحكم في الجملة لا في المفعول
والثالث انه ضمير فائب لان المتكلم والمخاطب لا يكونان مبهمين والرابع انه يفسر
بالجملة لابهامه ويكون الضمير الشان والقصة متصلاً ومنفصلاً والمتصل على تعيين
بارزاً ومستتراً على حسب العوامل اى على افتضاء العوامل فالعامل ان كان
معنوياً منفصلاً وان كان لفظياً فاما صالح للاستتار فيستتر او لا يصلح للاستتار تبارك
مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال للمستتر لان العامل
صالح له وانه زيد قائم مثال الابرار وحذفه عن اللفظ مع بقاءه في النية منصوباً
لا مرفوعاً لانه فاعل ضعيف جائز مع الضعف اما الجواز فلانه على صورة الفضلات و
اما الضعف فلانه حذف ضمير مراد بـ لا دليل فأنقلت ان الدليل عليه هو الخبر و
الخبر يقتضى المبتدأ قلنا ان الخبر كلام مستقل لا يقتضى ان يربط بغيره مثال حذف
ضمير الشان كما في قول الشاعر ان من يدخل كيسة يوماً يلقى فيها جازاً ولطياً وذلك
الحذف في جميع الاوقات الا مع ان اذا خففت اى وقت مقارنة ضمير الشان مع ان
المفتوحة الخفيفة فانه لا زمر لا جائز مثل وأخرد عواهم ان الحمد لله رب العالمين
لان ان بعد التحفيف يوجد عاملاً في المفعول مثل وان كلما يوفين هم وان بعد التحفيف
لم يوجد عاملاً في المفعول فيلزم مزية الفرع على الاصل لان ان اقوى في الشبه مع الفعل
في فتم الاول فقد راعيتها في المحذوف لئلا تزيد المكسورة على المفتوحة في العمل فأنقيل
فعل هذا ايضا يلزم مزية المكسورة على المفتوحة لان الاول عامل في المفعول والثاني عامل
في المقدور والعمل في المقدور سهل من العمل في المفعول قلنا المفتوحة عامل في المقدور واما
ولادوماً والمكسورة عامل في المفعول احياناً جازاً او العمل في المقدور واما ادلى من العمل في المفعول
احياناً اسماء الاشارة فأنقيل ان التعريف فيرجاع ولا مانع اما الاول فلخروج اسم الاشارة
لانه من افراد المحدود وليس داخل في الحد لانه غير موضوع لمعنى مشاراليه واما الثاني فلدخل
لفظ المشار اليه لانه موضوع للمشار اليه مع انه ليس من المحدود قلنا المراد باسماء الاشارة المحدودة
في المبنيّة فلا مانع بخروجه لانه من العربيات فأنقيل تعريف اسم الاشارة بالمشار اليه تعريف
بنفسه وايضاً يلزم الدور اما الاول لان معرفة المحدود موقوفة الى معرفة جميع اجزاء الحدود بعضها

المشار إليه وهو مشتق من الإشارة ومعنى المبادئ مراعى في المشتقات فيكون تعريف الإشارة
بالإشارة وأما الثاني فلان معرفة اسم الإشارة موقوفة الى المشار اليه لكونه مأخوذاً في تعريفه
ومعرفة المشار اليه موقوفة الى معرفة الإشارة لان تعيين المشتقات وخفائها باعتبار تعيين
المبادئ وخفائها قلناً لاسم الإشارة في جانب المحذور مما أثر من الإشارة في المشار اليه لان
الاول نقل عن معنى مصدرى وصار اسماً للكلمات المعينة في الاصطلاح والثاني هو المصدر فلا
يلزم تعريف الشيء بنفسه ولا يلزم الدور ايضاً ما وضع فأنقيل ان اريد من كلمة ما الاسم صح
ارجاع ضمير وضع اليه لكن لا يصح الحمل على اسماء الإشارة لانه حمل الواحد على الجمع وأن اريد
الاسماء صح الحمل ولكن لا يصح ارجاع الضمير الواحد الى المتعدد قلناً كلمة ما عبارة عن الاسماء
وافراد ضمير وضع باعتبار لفظ ما او مؤل بتأويل كل واحد منهما او نقول كلمة ما عبارة عن
جنس الاسم لان حال الاضافة مثل حال اللام يعنى به اضافة الحسية لمشار اليه لمعنى مشار
اليه هو المدلول الخارجى لالفظ المشار اليه اشارة حسية لازمنية حقيقة كما هو الظاهر وحكما
كما في قوله تعالى ذكروا الله ربكم فانه ان لم يكن محسوساً حقيقة لكنه محسوس حكماً لظهور
كمال قدرته ففى كل تعريف لابد من الجنس والفصل فنقوله ما جنس شامل لكل الاسماء
وقوله لمعنى مشار اليه فصل خرج به سائر الاسماء غير الضمائر الفاعلية والموصولات فانها موضوعة
لمعاني اشير اليها بها فخرج بقوله اشارة حسية لانها موضوعة لتلك المعاني اشارة ذهنية ووجه
بنائها مشابهتها بالحروف في الاحتياج وهي ذاللمذكر فأنقيل الجار والمجرور اذا وقع في
الكلام لابد له من الاعراب فما الاعراب فيه قلناً الاعراب فيه النصب بناء على الحالية من
فأنقيل ذال فاعل ولا مفعول بل هو جزو من الخبر والحال ما يبين هيئتهما قلناً اذا مفعول
ما لم يسم فاعله لفعل معنوى يفهم من نسبة الخبر الى المبتدأ فيكون التقدير ينسب ذال الى اسم
الإشارة حال كونها كاشاً للمذكر وله ثبوتاً ذان وذين اى ينسب ذان وذين الى اسماء
الإشارة حال كونها كاشتين لمشاء فأنقيل فعل هذا يلزم تقدم الحال على العامل المعنوى
قلناً قدم الحال ليقرب الضمير الى المرجع وهو جائز عند الاخفش لتقدم المبتدأ كما قال
المصنف بخلاف الظروف وللمؤنث تا وذى وقد متا على سائر لغات المؤنث للاختلاف
في اصالتها أما اصالة تا فلانه لم يشئ منها الاوتان وأما اصالة ذى فهى في مقابلة ذا
للمذكر وقي وته وذه وتهى وذهى فيكون المعنى وتنسب الى اسماء الإشارة

هذه اللغات حال كونها كائنة للمؤنث ولثنتا تان وتين اے ينسب تان وتين حال كونها كائنتين لثنتا وقدم الحال ليقرب الضمير الى المرجع أو هو جائز عند الاخفش لتقدم المبتدأ كما قال المصنف بخلاف الظروف والاختلاف في تثنية المذكور للمؤنث ليس للعامل والاعراب بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذین وتین لتثنية المنصوب والمجرور فالوضع وافق حالة الاعراب عند الجمهور وليس بمعرفة كما قيل لوجود علة بناء فيها وبجمعها اولاً اے ينسب الى اسماء الاشارة اولاء حال كونه كائناً لجمعها تقدم حال للوجهين المذكورين مدا وقصر اے حال كونه ممدود او مقصورا والفرق بين اولا اذا كان مقصورا من اسماء الاشارة وبين الموصولات ان الاول يكون منكراً ابداً والثاني معروفاً ابداً وليحتمل اے يدخل على اوائلها على سبيل المحقق والعرض بعد اعتبار اصالتها فان قيل للمحقق عبارة من ذكر الشيء في الآخر وحرف التنبيه انما يكون في الاول لا في الآخر قلنا المراد بالحق هو الدخول من قبيل الذكور الخاص وايراد العام ولم يقل يدخل لان هذا الدخول على سبيل المحقق والعروض يعلم من لفظ يلحق لا مقتضاه الملحق به المقدم على اللاحق ولا يعلم من لفظ يدخل لانه اعم سواء زائد او غير حروف التنبيه للتنبية على المشار اليه قبل ذكر لفظ المشار اليه وانما احتاج الى التنبيه لئلا يلغوا عن الاشارة الحسية عند غفلت السامع ويتصل بها حرف الخطاب وهو الكاف تنبيهه على حال الخطاب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وليس هذا الكاف ضمير الامتناع وقوع الظاهر موقعه فان قيل عدم وقوع الظاهر موقع الشيء لا يقتضي حرفيته الا تراء الظاهر لا يقع موقع ضمير افعول ولا تفعل مع ان الضمير من الاسماء قلنا عدم وقوع المظهر يقتضي الحرفية اذ المربك علامة اخرى على الاسميه وههنا وجدت القرينة الاخرى وهو الاسناد اليه وهي خمسة والقياس يقتضي الستة الا ان تشترك تثنية المذكور والمؤنث في خمسة انواع اسم الاشارة لا اولها لانها زيدت على الخمسة فيكون الحاصل من ضرب خمس في خمس خمسة وعشرين وهي المجموع المشتمل على خمسة صور لمفرد مذكور الذي الحق به حرف الخطاب يستدأ من الواحد المذكور وينتهي الى جمع المؤنث الخطاب فيقال ذاك الى ذاك يعني اذا اثرت الى الواحد المذكور وخطبت مع الواحد المذكور

فقلت ذاك الى آخره وعلى هذا المعنى المذكور قياس ذلك الى ذلك وكذا البواقي من المؤنث مفردا كان او تشنية وكذا اجمعهما ويقال ذلك القريب وذلك البعيد وذلك للمتوسط وانما كان كذلك لان قلة الحروف يدل على قلة المسافة وكثرتها على كبرتها وتوسطها كذلك واخر التوسط وان كان القياس يقتضي نقد مه لان تحقق التوسط لا يجيء الا بعد تحقق الطرفين وانما قال ويقال ولم ينقل هذا الحكم عن نفسه كما نقل سائر الاحكام عن نفسه لان المصنف لما رأى كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلاث مقام الاخرين لم يتخذ هذا الفرق مذهبه واحاله الى غيره فقال ويقال وتلك وتلك وتلك مشددتين مثل ذلك واولئك في افادة البعد وفي تشديد ما خلاف عند المبرد وغيره فعند المبرد التشديد يدل عن اللام في الواحد لان اصلهما تانك وذا ذلك فاجتمع القريبان في المخرج قلبت اللام نونا وادغم النون في النون ولا يقال هذا مخالف عن قاعدة الادغام لانها قلب الاولى الى الثانية وهما قد عكسا لانا نقول هذه مخالفة لنكتة وهي بقاء النون الدالة على التشنية ولم يدخل اللام قبل النون ولم يوافق قاعدة الادغام لئلا يلزم دخول اللام المفيدة للبعد قبل تمام كلمة الاشارة واما عند غير المبرد فالتشديد يدل عن الف محذوفة في الواحد لان الف ذاك الف تشنية والف الواحد محذوفة عند التقاء الساكنين وعوض عنه النون وادغمت في النون هذا المذهب اولى لوجود التشديد في هذا ان مع الهاء واللام لا تدخل في الافراد اذ خلعت الهاء في الاول واما ثمر وهنا وهنا فهنا فلهما كان ولم يعد هذه الاسماء في تعداد اسماء الاشارة مع انها ايضا منها لانها اشير بها الى المكان خاصة وسائر اسماء الاشارة اعم من ان يكون المشار اليه بتلك مكانا او غيره خاصة لا يستعمل في غيره الاجازا حين يستعار المكان لتعبير الزمان كما في قوله تعالى هنالك الولاية لله الحق كما يستعار الزمان لتعبير المكان كما في قول الفقهاء مواقيت الاحرام اي مواضع الاحرام الموصول وخالف التفصيل عن الاجمال في الافراد والجمعية لان هذا المقام مقام التعريف والتعريف انما يكون للجنس وبالجنس والملاحظ في الجمع الافراد وذكر في الاجمال صيغة الجمع لدلالته على كثرة الافراد فان قيل اب التعريف لم يصدق على لفظ الموصول لانه يتم بدون الصلة والعاثد مع انه من المحدود قلنا المراد بالموصول المحدود من البنيات وهي الكلمات التي

تذكر فيما بعد ولفظ الموصول ليس منها فالتقيل معرفة المحدود موقوفة على معرفة جميع اجزاء
المحد وبعض اجزاء المحد الصلة وهي مصدر الموصول فثبت الصلة في جانب المحدود فلزم
تعريف الصلة بالصلة وذلك غير جائز قلنا الموصول وان كان مشتقا من الصلة لكن نقل
عن الوصفية وصار اسما للكلمات التي ستذكر في الاصطلاح والعرف فليس فيه الصلة لانه
اسم لا اسم المفعول والصلة ايض نقلت عن معنى المصدرية وصار اسما للجملة التي تنكوب
الموصول فلا يلزم التعريف الشيء بنفسه فقله ما جنس شامل لكل الاسماء وقوله لا
يتم جزء فصل خرج به كل الاسماء سوى اذ واذا وحيث لعدم اتمامها بدون
الجملة المضاف اليها وخرج بقوله وعائد لانها تتم بتلك الجملة بلا عائد فالتقيل
ان كان قوله جزء منصوبا على المصدرية فالفعل غير مشتمل عليه وان كان منصوبا
على التميز من نسبة الفعل يكون المعنى لا يتم جزؤه فيفهم منه انه تام بنفسه لكن جزؤه
غير تام وذلك غير مقصود اذ المقصود عدم اتمام الموصول لا عدم اتمام جزؤه وان
كان على الحالية فيفهم منه انتقاء الجزؤ بقاء اتمام على ان النفي اذا دخل على الكلام
المقيد فيتوجه النفي الى القيد ويبقى الكلام مثبتا وذلك غير جائز اذ لما كان الموصول
والصلة جزءا تاما من الكلام يكون الموصول وحده جزءا الجزء وجزءا الجزء وان لم يكن
تاما لكنه ناقص قلنا انه منصوب على التميز ان كان يتم من الافعال التامة لكن الجزء
مؤول بالجزئية وبعد التاديل يراد منه نفسه لا جزؤه فيكون المعنى لا يتم جزئية من الكلام
او على الخبر ان كان يتم من افعال الناقصة فيكون متضمنا لمعنى صار فيكون المعنى لا يصير جزء
تاما الا بصلة وعائد ولها حمل الشارح الرضى الجزء التام على ركن الكلام يعني لا يقم
الموصول مستندا مستد اليه في الكلام بدون الصلة فرة الشارح عليه ان المراد بالجزء التام
ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا الى انضمام امر اخر عدة كان اذ فضلا والجزء الاول ما يدخل اليه
المركب اولاد وجه الرد ان الموصول كما لا يقم جزء عدة من الكلام كن لك لا يقم جزء فضلا
من الكلام بدون الصلة الا بصلة وعائد فالتقيل ان المراد من الصلة اما لغوية واصطلاحية
فالاول حقيقة مهجورة تشبه الجواز في استدعاء القرينة فما القرينة ههنا على ايراد
المعنى اللغوي والثاني مجاز متعارف يشبه الحقيقة في عدم استدعاء القرينة وان كان
الثاني فاما يؤخذ الموصول في تعريفها بان الصلة جملة مذكرة بعد الموصول او لا يؤخذ

بان يقال الصلة هي جملة خبرية فعله الأول يلزم الدور و على الثاني يلزم ان يسمى كل جملة
 خبرية صلة قلنا المراد بالصلة معناها اللغوي وهو الجملة المذكورة بعد شيء لا يتم ذلك الشيء
 بدون هذه الجملة فيتناول جملة التي وقعت بعد الموصول او اذا واذا حيث لان كلامها
 لا يتم الا بتلك الجملة فخرج بقوله وعائد لانها لا تحتاج الى العائد والقريضة على ايراد المعنى
 اللغوي ذكر عائد لانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان ذكر العائد مستدركا اذ الصلة
 الاصطلاحية مشتملة على العائد او نقول ان المراد بها معنا الاصطلاحي ولا يلزم الدور
 لانه يمكن تعريف الصلة تعريف لا تؤخذ فيه الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم
 لا يتم جزء الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فان قيل فعلى هذا يلزم
 استدراك قوله وعائد لانه ما خوذ في مفهومها الاصطلاحي قلنا انه تصريح بما علم
 ضمنا مبالغة في الاحتراز عن اذا واذا وحيث ولما كان الصلة بحسب المفهوم
 اعم من ان يكون جملة خبرية او انشائية والعائد اعم من ان يكون ضميرا او
 غيره والواقع ان يكون خبرية لا غير والعائد ضمير لا غير ثم الضمير اعم من ان
 يكون للموصول او غيره والواقع ان يكون له فبين تلك الامور بقوله
وصلته الى الموصول الصريح جملة خبرية اما نفس الجملة
 لان الذي والى ومثناها ومجموعهما وضعت لجعل الجملة صفة للمعرفة
 بواسطتها فحمل اخواتها عليها وانما وجب ان يكون خبرية لان ما عداها
 كالامرو والنهي وغيرهما غير موضح للموصولات والصلة تجب ان تكون موضحة
 لها والعائد ضمير له لانه اظهر العوائد وصلة الالف واللام الموصولية
 اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولية تشبه اللام الحرفية فيكون صلتها
 ما كان جملة معنى ومفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهي اسم
 المعطوف عليه مع المعطوفات الذي للمفرد المذكر واللى للمفرد المؤنث
 والذان للتثنية المذكر واللتان للتثنية المؤنث بالالف والياء والاولى
 لجمعهما والذاتين لجمع المذكر واللاتي واللاء واللاى بكسر الياء وبالسكون
 فان قيل يلزم التقاء الساكنين على غير حدة قلنا ههنا جرى الوصل بحرى الوقف
 والتقاء الساكنين جائز عند الوقف لان امتداد الصوت قاصر مقام الحركة فلذلك جائز في

مجرى الوقت واللاقى واللواتى لجمع المؤنث وما بمعنى الذى بغير ذوى العقول غالبا ومن
 الذى لذوى العقول غالبا ويستوى فيهما المذكر والمؤنث والفرد والمجموع والمثنى واى بمعنى
 الذى وايبة بمعنى التى وذات الطائية هى ذوات المنسوبة الى قبيلة طى لاختصاص مجيئها
 موصولة على لغتهم والفرق بين ذو من الاسماء الستة وذو من الموصولات ان الاول
 مضاف الى اسم الجنس انا او معرب والثانى يعنى الذى فى المذكر والثى فى المؤنث و
 بعدها تكون جملة صلة لها كما فى قول الشاعر فان الماء ماء ابى وجدى وبيرى
 ذو حفرت وذو طويت اى التى حفرتها والثى طويتها فالعائد محذوف وذو من اسماء الاشياء
 اذا وقع بعد ما الكائنة للاستفهام وكذا كل من الاسماء الاشارة اذا وقع بعد ما
 ما عند الكوفيين نحو قوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى عم ومجموع الالف و
 اللام بمعنى الذى والثى والذان واللذان والذين واللاتين باعتبار اختلاف الصفة التى
 صلتها والعائد المفعول الراجع الى الموصول واحترز به عن نحو سمع الله لمن حمده
 لان العائد وان كان مفعولا لكن لا يرجع الى الموصول فلا يجوز حذفه ويجوز حذفه
 لانه فضلة عند عدم المانع ومن الموانع اجتماع صيغتين فى الصلة نحو الذى ضربته فى دائرة
 لانه لو حذف احدى هما يلزم حذف ضمير مراد بلا دليل لان الموصول دليل على
 ضمير واحد فى الصلة وهى موجود ومن الموانع كون العائد المفعول منفصلا بعد الان نحو
 جاشنى الذى ضربت الاياه لعدم دلالة الموصول على المنفصل واعلم ان النجاة قد وضعوا
 بابا يسمى باب الاخبار بالذى ومن المقصود من وضعه تقرر المنقلم فى مسائل
 هذا الفن ليعلم انه من اى اسم يصلح الاخبار ومن اى اسم لا يصلح كما لا يصلح
 الاخبار بالذى فى الحال والتمييز فاراد المع الاشارة الى هذا الباب فقال واذا
 اخبرت بان اردت الاخبار عن جزء جملة بالذى باستعانة كلمة الذى
 فيكون الذى آلة للاخبار لانه مخبر به لانه فى المثال وقع مخبر عنه لا مخبر به
 صدرتها اى وقعت كلمة الذى فى صدر الجملة الثانية وجعلت موضع
 المخبر عنه بالذى والمراد بالموضع الذى كان له فى الجملة الاولى ضمير لها
 واخرته حال كونه خبرا عنه عن الذى لما فرغ المص من بيان قاعدة
 الاخبار على وجه كل اراد ان يبينها على وجه جزئى فى مثال جزئى فقال

فاذا خبرت عن زيد الكائن من جملة ضربت زيدا قلت بعد التصدير ووضع
 الضمير موضع الخبر عنه وتأخره خبرا الذي ضربته زيد وكذا لك الالف و
 اللام في صفة الاخبار بها في الجملة الفعلية خاصة لا الاسمية وانما اختصر الاخبار
 بالالف واللام الجملة الفعلية ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها لان صلتها لا
 تكون الا احدهما فان قيل ينبغي ان يخبر بها عن الجملة الاسمية لوجود اسم الفاعل والمفعول
 فيها كما قلت زيد ضارب وزيد مضروب قلنا لا يمكن الاخبار عن زيد باللام في هذه الجملة لانه
 ان اخبر عنه فالضمير لا يخلو اما ان يتقدم على اسم الفاعل او يتأخر ففي الاول يلزم دخول
 اللام على الضمير وفي الثاني لا يكون وضع الضمير موضع الخبر عنه ولا بد ان يرفع الفعل
 متصرفا فلا يخبر باللام ان كان غير متصرفا اذ لا يمكن اشتقاق اسم الفاعل منه فهو نصر
 الرجل ولا بد ان لا يكون ذلك الفعل مصدرا بحرف الاستقبال اذ بعد اشتقاق اسم الفاعل منه
 يمنع دخول حرف الاستقبال عليه فيفوت معنى الاستقبال فان تعذر امر منها من الثلاث
 الثلاثة هي تصدير الموصول ووضع الضمير موضع الخبر عنه وتأخر الخبر عنه غيرا تعذر
 الاخبار لان الاخبار مشروط بالشرط الثلاثة والمعلق بالشرط يوجد بوجود الشرط و
 ينعدم بانعدامه ومن ثم اى لاجل ان تعذر امر من الامور الثلاثة يستلزم تعذر
 الاخبار امتنع الاخبار في ضمير الشأن لفوات الشرطين فيه امتناع تصدير الذي
 وتأخير الضمير لان ضمير الشأن مقدم على الجملة وجوبا والموصوف بدون الصفة و
 الصفة بدون الموصوف فلا يقال في ضربت زيدا العاقل الذي ضربته العاقل زيدا لان
 ضربت زيدا اية عاقل لفوات شرط الثاني فيه وهو وضع الضمير موضع الخبر عنه لان
 ذلك الوضع يستلزم كون الضمير موصوفا في الصورة الاولى وصفة في الثاني والضمير لا يوصف
 ولا يوصف به ويمحوز الاخبار من مجموعها نحو الذي ضربته زيد العاقل والمصدر
 العامل بدون المفعول فلا يقال في عجبت من ذق القصار الثوب الذي عجبت منه الثوب
 ذق القصار لانه لا يصلح وضع الضمير في موضع الخبر عنه لانه يستلزم كون الضمير عاملا في
 الثوب والضمير مفعول لا عامل ويمحوز من المصدر والمفعول معا فيقال في عجبت منه
 ذق القصار الثوب وايضا يحوز من مصدر غير عامل فيقال في عجبت من ضربك
 الذي عجبت منه ضربك والحال لا امتناع وضع الضمير موقعها لعدم جواز وقوع

المعرفة موضع النكرة والضمير المستحق لغيرها له واجب الرجوع لغير كلمة
الذي لفوات الشرط الأول والثالث فيه وهو تصدير الذي لانه يستلزم عود
الضمير الى الموصول فبقى الغير بلا عائد وان رجع الى الغير فبقى الموصول بلا عائد فلا يقال
في زيد ضربته هو والا سمر المشتمل عليه اى على المستحق لغيرها نحو زيد ضربت
غلامه فلا يقال فيه الذي زيد ضربته غلامه لوجه مذكور فان قيل ينبغي ان يجوز
ذلك الاخبار في الموضوعين لوجود الضميرين فيرجع احدهما الى الموصول والاخر الى
غيره قلنا ان كلام من الموصول والغير يقتضى ارجاع الضمير الاول الى نفسه لان الموصول
يقتضى العائد في موضع الخبر عنه وهو الاول والغير وهو المبتدأ يقتضى العائد
في الجملة الخبرية وهو قوله ضربته واما قوله هو او غلامه خارج عن الجملة الخبرية
والصلة وما الاسمية لا الحرفية لان الحرفية ثلاثة اقسام نائية كافة مصدرية
موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وشروطية
نحو ما تصنع اصنع وموصوفة بمفرد نحو مررت بما معجب لك او بجملة نحو قول
الشاعر ربما نكرة النفوس من الامر له فرجة كحل العقال وتامة بمعنى شئ
منكر عند ابي على لان ما في نعماء تميز عن نسبة نعم الى الضمير الميم والضمير نكرة ابدى و
معرف عند سيويه لان ما في نعماء فاعل نعم هو خال عن الضمير وفاعل فعل المدح
لا يكون الا معرفة فيكون التقدير على المذهب الاول نعم شيئا وعلى الثاني نعم الشئ
وصفة وهى ما يلحق بالنكرة لزيادة الابهام فيها فيفسد منها طرق التخصيص يشمل
لكل الافراد على سبيل الاستغراق نحو مثلاً ما اى اى مثال واعط كتاباً ما اى اى كتاب
ومن كذا لك موصولة مثل اكرمت من جائك واستفهامية نحو من غلامك و
شروطية نحو من تعزب اضرب وموصوفة بمفرد نحو قول الشاعر عرسه كفى بنا فضلاً على
من غيرنا حب النبي محمد اياتاً اى على شخص غيرنا او جملة نحو من جائك قد اكرمته
الا في التامة والصفة فان من لا يجمع تامة ولا صفة واى واية كمن في ثبوت
الامور الاربعة والتقاء التامة والصفة فان قيل تشبيه اى بمن غير صحيح لان
اى تقع صفة اتفاقاً نحو مررت برجل اى رجل بمعنى كامل في الرجولية وكلمة
من لا تقع صفة اتفاقاً قلنا اى في هذا التركيب استفهامية في الاصل لان

مخاطبة الكافية في مثل هذا التركيب صفة تعطف على

معنى مررت برجل أى رجل عظيم والعظة منشأ السؤال لانه لا يعرفه كل احد لعظة شأنه
والسؤال يدل على كونه استفهامية ثم نقلت من الاستفهام الى الصفة وهى اكل من اى و
اية معربة بالاتفاق وحدها غير مشارك لها فى الاعراب سائر الموصولات الاعلى
اختلاف فى تثنيتها وذو عند بنى على لان اى لازما لاضافة الى المفعول والاضافة الى
المفرد من خواص الاسم فيلحق الاسم بحالة الاصل فيه وهو الاعراب الاذا كان موصولة
حذف صدر صلتها كقوله تعالى لنزغن من كل شيعة ابهراشد على الرحمن فتاى
هو اشد لتاكد متابعتها الحرف فى الاحتياج اولا الى نفس الصلة ثم الى صدر الصلة و
بنيت على الضم تشبيها لهما بالفيثا فى حذف بعض الموضع ولم يثبتن الموصوفة البنائية
كالموصولة لان الموصوفة البنائية لا تقيء الا فى المنادى المعرفة وقد ذكرت فى بحث المنادى
فلا حاجة الى ذكره ثانيا وفى قولهم ماذا صنعت وجهان والغرض من هذه المسئلة
ان ذا بعد ما الاستفهامية لا يلزم ان يكون موصولة فقط بل قد يكون للاستفهام
بدون معنى الموصول والمراد به كل تركيب وقع فيه ذا بعد ما الاستفهامية دون بعدها
فعل غير مشتغل عنه بضميره لانه لو كان مشتغلا بالضمير لدخل فى قاعدة الرفع وجوبا
احدهما ما الذى فيكون ذا من الموصولات فاما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس على
اختلاف المذهبين فيكون السؤال جملة اسمية وح جوابه وهو الاكرام رفع اسم
مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل واحد منهما
جملة اسمية والاخر اى شئ بمعنى ان ما ذا بكما لها بمعنى اى شئ او ما بمعنى اى شئ وذا
زائدة فيكون السؤال جملة فعلية لكون ما ذا مفعولا مقدما وح جوابه وهو الاكرام
نصب اى منصوب ليكون الجواب مطابقا للسؤال فيكون كل منهما جملة فعلية فيكون التقدير
فى الاول الذى صنعت الاكرام وفى الثانى صنعت الاكرام اسماء الافعال لما كان
الاصل فى الاسماء الاعراب لكن لما انتقل اسماء الافعال الى معنى الماضى او الامر لم يبق لها
محل من الاعراب ككاف ذلك فانه فى الاصل له اعراب لكونه اسماء فلما انتقل الى معنى الحرفية
لم يبق له محل من الاعراب فيعبر عن اسم الفعل وقاعله بالجملة الفعلية ما اى اسم كان بمعنى
الامر او الماضى فان قيل كلمة ما لا يخلوا اما عبارة عن الاسماء او الاسم والسؤال
والجواب مذكوران فى ان قيل كلمة ما لا يخلوا اما عبارة عن الاسماء او الاسم والسؤال
والجواب مذكوران

لياً بمعنى الامر والماضى بل بمعنى المضارع وهو تفخيم وتوجع قلنا المراد بذلك المضارع
 الماضى وهو تفخيم وتوجعت فأنقيل لما كان المراد من ذلك المضارع الماضى فما
 الباعث في التعبير عن الماضى بالمضارع قلنا عبر عنه بالمضارع المحالى لان المعنى على الاقامة
 والانسب ان يعبر عنه بالمضارع المحالى فأنقيل لما كان اللفظ والمعنى كلاهما بمعنى المضارع
 فمن اين يعلم ان المراد منه الماضى قلنا لما كان استعمال اسماء الافعال بمعنى الامر والماضى
 كثيراً فاعلم انهما بمعنى الماضى كيلا يخالف عن الاستعمال الكثير مثل رويد زيد اى
 اهله وهيهاات ذلك بمعنى الماضى اى بعد و قدما هو بمعنى الامر لان اكثر اسماء
 الافعال بمعنى الامر فأنقيل لما كان معنى اسماء الافعال معنى الامر والماضى لسمى
 باسماء الافعال الا بالافعال قلنا انها اسماء للافعال مثل رويد اسم اللفظ اهله وهيهاات
 اسم اللفظ بعد لكن هذا الجواب مخدوع لان العربى القح كثير اما يطلق على لفظ رويد و
 لرويد منه لفظ اهله بل يريد منه معنى اهله فعلم انه موضوع لمعنى اهله لا للفظ اهله
 وتسميتها باسماء الافعال لا يعين الافعال لان صيغها مخالفة لصيغ الافعال ولا تصرف فيها
 كصرف الافعال من التثنية والجمع والتذكير والتانيث وفعال اى الموزون بفعال
 فلا يرد ان المثال لا يطابق المثل الكائن بمعنى الامر المشتق من الشلاقي
 المجرد قياس فاسماء الافعال على قسمين سماعى وهو ما لا يكون موزوناً
 بفعال وقياسى وهو ما كان موزوناً به كنزال بمعنى انزل وفعال مصدر
 معروفة كقبحار بمعنى القبحور منصوب على الحالية من ضمير مبنى قدم بناء على
 قاعدة في قولهم هذا بسراً اطيب منه رطباً وصفة للمؤنث مثل يا فساق
 بمعنى يا فاسقة مبنى كل واحد منهما لمشابهته له عدلاً ووزناً اما الوزن فظاهر
 واما العدل فلان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلى كذلك فاساق معدول
 عن فاسقة و نبار معدول عن الفجرة فأنقيل لان اسماء الافعال معدول
 عن الفاظ الفعلى لان العدل تغير اللفظ فقط فكيف خرج الفعل بالعدل عن الفعلية
 الى الاسمية فينبغى ان يقول المص لمشا بهته له مبالغة وزنة لان المبالغة موجودة
 في جميع اسماء الافعال قلنا عدم خروج نوع الى نوع آخر انما هو في العدل اللفظي
 فقط والمراد ههنا هو العدل اللفظي والمعنى جميعاً او لقول ان المراد بالعدل هو

الاشتقاق وبه يخرج المشتق عن حقيقة المشتق منه ^{كقرب من القرب} او نقول لا سلم ان العدل لا يخرج
 المعدول عن نوع المعدول عنه لان ثلث ومثلث خرجا بالعدل عن ثلثة ثلثة من التركيب
 الى الافراد فان قيل كيف يثبت العدل ولا دليل لهم بالعدل قلنا الدليل بالعدل
 الاشتراك المعنوي بين الفاظ الفعل وفعال والاشتراك في المعنى بين الشيئين لا يكون
 الا باحد الامرين اما بالترادف او بالعدل والاول غير مستقيم لوجود الزيادة في احدهما
 وهو المبالغة فتعين العدل وفعال علما للاعيان لعين من الاعيان فلا يرد ان
 المثال لا يطابق الممثل لانه علم للاعيان والمثال قطام ليس بعلم للاعيان بل تعيين
 واحد واحترز بقوله علما عن فعال صفة نحوياً فساق واحترز بقوله للاعيان عن
 نحو فجار فانه علم للاحداث فان حكمهما ذكر مؤنثاً قيد واقى لا احترازي لان فعال
 العلى لا يكون الا مؤنثاً كقطام وغلاب علمين للمؤنثين مبني في استعمال اهل
 الجواز لمساوته له بفعال بمعنى الامر عدلا وزنة ومعرب في استعمال بني تميم
 الا ما كان في اخره راء فهو حضار فالماصل انهم يقسمون فعال العلى الى
 قسمين ذوات الراء وغير ذلك ذوات الراء ففي الاول يوافقون مع الجوازين في البناء
 لان الراء حرف ثقيل كالماثور في المخرج فاختراروا فيها البناء للنفخة لان السلوك بطريق
 واحد اسهل من السلوك بطرق مختلفة وفي الثاني يخالفون عن الجوازين فيعربونها
 لغوات كمال المشابهة بفعال الامرى لعدم تصور المبالغة فيها لان المبالغة لا يتصور
 في اعلام الاعيان والمراد ببني تميم اكثرهم لان اقلهم لا يفرقون بين ذوات الراء
 وغيرها بل يمكنون باعراب الكل الاصوات اعلم ان الاصوات على خمسة اقسام
 وجه الحصر ان الاصوات لا يخلوا اما منقولة عن الصوتية الى المصدرية نحو واها
 للتعجب او عن الصوتية الى المصدرية وعن المصدر الى اسم الفعل نحو صه مه نقل
 صه من الصوتية الى معنى السكوت ومنه الى اسكت ونقل مه من الصوتية الى
 معنى المنع ومنه الى منع واما غير منقولة فهو على ثلثة اقسام الاول ما يعرض للانسان
 عند عروض المعنى كقول المتندم والمتعجب ونى وح واشان ما يجرى على لفظ الانسان على
 سبيل الحكايات من صوت الغير والثالث ما يصوت به الانسان اليها ثم والغير ولم
 يذكر المعنى الا القسمين الاخيرين لان المراد غير منقولة اما القسم الاول من النقل

فداخل في المصادر وآثاني في اسماء الافعال فلا حاجة الى ذكرهما ثانيًا ولما ذكرنا القسم الاول من غير المنقول لانه لما كان هذان القسمان الاخران ملحقين بالاسماء المبنية مع تعلقها بغير الانسان كان ذلك القسم الاول ملحقًا بالاسماء المبنية بطريق الاولى لعدم تعلقه بالغير وبنيت الاصوات لانتفاء التركيب فيها واذا ركب مع العامل كما اذا قلت قال زيد غاق مبني ايضًا على سبيل الحكايت كل لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها وانما ذكر في بحث الاسماء المبنية مع انها ليست باسماء مجرى الاسماء المبنية في البناء او اللسان حكى به صوت كما حكى الانسان بذلك اللفظ عن صوت الغراب وقال غاق او صوت به البهائم فالاول كغاق والثاني كنج لاناخه البعير المركبات فان قيل ان التعريف غير جامع لافرادا لخروج التركيب الاسنادي والاضافي والتوصيفي لوجود النسبة فيها وايضًا خرج لفظ المركب لانه ليس بمركب من كلمتين قلنا المراد من المركبات المعدودة من المبنيات فلا باس بخروجها لان المعرفة اذا اعيدت معرفة فالثانية عين الاولى كل اسم وانما صرح بالاسم ههنا ولم يكتف بقريضة مباحث الاسم كما اكتفى في نظائرها لان في اسميتها شبهة لكونها مركبات والاسم قسم من الكلمة من كلمتين فان قيل كلمة من للتبعيض لانها داخلية على المتعدد فيكون المعنى كل اسم مركب من بعض الكلمتين فلا يصح اطلاق الركب عليه بعض الكلمتين كلمة واحدة وهي ليست بمركبة قلنا الجار باعتبار المتعلق وهو حاصل صفة الاسم والمجرور المضاف الى الكلمتين محذوف فيكون التقدير كل اسم حاصل من تركيب كلمتين وجعلها كلمة واحدة فلا يكون للتبعيض لعدم دخولها على المتعدد والكلمتين اعم من ان يكون حقيقة او حكمًا مثل سيبويه لان الجزء الثاني كلمة حكمًا لاجرائها مجرى الاسماء المبنية او اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين ليس بينهما نسبة اصلا لا بعد العلية ولا قبل العلية فخرج بهذا القيد المركبات المشتقة بالنسبة قبل العلية مثل التركيب الاضافي والاسنادي والتوصيفي فان قيل خرج الاسنادي مناقض لما سبق محمول على انه داخل في جنس المبنى على الحكايت وخرجها ههنا من نوع المبنى المركب فبناؤها ليس لاجل التركيب بل لاجل الحكايت فان قيل قد تقرّر فيما سبق ان التركيب سبب لمنع الصرف وقد تقرّر ههنا ان التركيب موجب للبتاء فلا بد من الفرق بين التركيبين قلنا ان التركيب على نوعين نوع بين

اجزائه نسبة والثاني ما لا يكون بين اجزائه نسبة فالاول لا يوجب منع الصرف ولا بناء والثاني لا يخلو اما ان يتضمن الجزء الثاني منه لحرف العطف اولا فالاول يوجب البناء في الجزئين خمسة عشر فان لم يكن متضمنا لحروف العطف فلا يخلو اما ان يكون مبنيا قبل التركيب اولا فالاول مبنى كسيبويه والثاني موجب للبناء في الجزء الاول وموجب لمنع الصرف في الجزء الثاني وهو المسمى بالتركيب الامتزاجي كعلبك فان قيل يخرج بقوله ليس بينهما نسبة خمسة عشر عن الحد لوجود نسبة العطف بينهما قبل العملية قلنا المراد بالنسبة نسبة ما سوى العطف لكن هذه الجواب مخدوش لان النسبة نكرة وقعت في حيز النفي تفيد العموم والشمول فيكون التخصيص فيها مع وجود قرينة العموم اصعب من ظاهرها الهيئتي التركيبية كما تفهم من ظاهرها الهيئتي التركيبية لعبد الله النسبة الاضافية لجر الله وكما تفهم من ظاهرها الهيئتي التركيبية لتابط شرا النسبة التعليقية لوجود النصب في شرا ولا تفهم من ظاهرها الهيئتي التركيبية النسبة اصلا في خمسة عشر فان تضمن الجزء الثاني حرفا حرف العطف او غيره بنيبا لوقوع الجزء الاول في الوسط والوسط ليس محلا من الاعراب والثاني لتضمنه الحرف لخمسة عشر و واحدا عشر و اخوانها وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد اجزائه العدد الزائد على العشرة او صيغة اسم الفاعل المشتقة منه فان قيل ان المثال الاول قد تضمن معنى حرف العطف لان معناه مجموع الجزئين الثاني غير متضمن لان معناه واحد من احد عشر واقع في المرتبة الواقعة بعد العشرة لا مجموع الواحد والعشرة قلنا تضمن الحرف العطف اعم من ان يكون الثاني متضمنا بنفسه او باعتبار الماخوذه عنه والمراد ههنا الثاني لا الاول الا اثني عشر فبني الثاني فيه لتضمنه حرف العطف ويعرب الاول لشبهه بالمضاف في سقوط النون وانما سقط النون لاجل اتصال التركيب والنون مؤذن للانفصال كما سقط الواو والمؤذنة للانفصال والا اعرب عواب الثاني مع منع صرف الثاني ان لم يكن قبل التركيب مبنيا احتراز عن سيبويه كعلبك فتعده من قبيل المبنيات باعتبار الجزء الاول وبني الاول لتوسطه والتوسط ليس محلا للاعراب على الفتح لخفة على الاصم واحتراز به عن غير الاصم وهو لفتان اخوان لان فيه ثلث لغات احدها المذكور وهي الفصيحة الكثيرة ولهذا قال

فيها على الاصم والثانية اعراب الجزئين معاً وضافة الاول الى الثاني ومنع صرف
المضاف اليه والثالثة اعراب الجزئين معاً وضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني
الكنايات جمع كناية وهو في اللغة والاصطلاح تعبير عن شئ معين بلفظ غير صريح
في الدلالة على ذلك الشئ كقولك فلان وتريد به زيد لغرض من الغرض كالإيهام
على السامعين قائلين عد الكنايات من المبنيات غير صحيحة لأنها جمع كناية وهي معني
مصدرى والمبنيات من اقسام الالفاظ وايضاً الكنايات مبتدأ وقوله كولي آخر خبره
فيلزم حمل الذاتية على صرف الوصف قلنا المراد بها في بحث المبنى ما يمكن به لا
المعنى المصدرى والمعبر به من قبيل الالفاظ والذوات قائلين ان يريد بها كل الكنايات
فيدخل فيها فلان مع انه معرب قلنا المراد بها بعضها لا كلها فأنقيل المراد بالبعض لا
لا يخلوا أما بعض مطلق أو بعض معين فان كان الاول فيدخل فيه فلان وان كان الثاني فهو
غير جائز لعدم قرينة على ذلك البعض المعين قلنا المراد به الثاني والقرينة عليه اصطلاحهم
لانهم اذا ذكر الكنايات في بحث المبنيات يريدون بها ذلك البعض المعين المذكور في
المتن وهو الاربعة قائلين لم يريدوا تعريف الكنايات بل ذكروا أفرادها قلنا لما كان
المراد بها بعض الكنايات وليس لذلك البعض تعريف بخصوصه بغير دخول المعرب كحال
شارح فلم يكن تعريف البعض ولا معرفته بالمفهوم الكلي الا بتصریح بالافراد وتعريف مطلق
الكنايات غير مقصود فاعرض عن تعريف مطلق الكنايات وتعرض لافراد ذلك البعض
وهي اربعة فقال كرم وبني لوضعه وضع الحرف وهو الثاني او الاستفهامية متضمنة
لمعنى حرف الاستفهام والخبرية محمولة عليها وكن الاعد وبني لانه مركب من كاف
التشبيه وذا اسم الاشارة وأنحى منها معنى التركيبى وصار بمعنى كرم وبقي ذا اسم الاشارة
على اصل بنائه وكييت وذيت للحديث كناية عن الحديث والجملة وانما بنينا لان
كل واحد منهما كلمة وقت موقع الجملة وهي اذ التوقع موقع المفرد لا تستحق اعراباً ولا بناءً فلما
وقع المفرد موقعها لم يجز خلوه عنهما فخرج البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل
التركيب وانما قال لا تستحق اعراباً ولا بناءً لان استحقاق فرع التركيب
والجملة من حيث لا تركيب لها مع العامل ولا غيره أما استحقاق البناء فرع المناسبة
بمبنى الاصل ولا مناسبة للجملة مع المبنى الاصل مناسبة معتبرة في البناء

وايضا ان المستحق لهما هي الكلمة والجملة ليست كلمة فان قيل من الكنايات المبنية كاي فلم
 لم يذكره المعقلنا ان مرتبته منقطع في البناء عن اخواتها فلذا لم يذكره المع ووجه
 الاخطا انه مركب من كاف التشبيه واي الموصولة العربية لكنه انفي عنها معناها الافرادى
 وصار كلمة واحدة بمعنى كـ الخبرية فهو المعرب باعتبار الاصل ومبنى في الحال واما كـ امبنى
 في الحال وفي الاصل فكـ الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام هيـها فان قيل
 اضافة التميز الى كـ غير صحيح لانه نقيض الابهام ولا ابهام في كـ لا في الصورة وهو الكاف
 والميم ولا في المعنى لانه للعدا قلنا هذا الاضافة لادنا ملايسة لانه للجنس المسئول عنه بكر
 منصوب لانه تميز واعرابه نصب مفرد لانها للعدد مطلقا فاعطى لها تميز العد الاوسط
 لان في اعطاء تميز احد الطرفين يلزم الترجيح بلا مرجح وكـ الخبرية هيـها مجرور
 بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى اما الافراد لانها كناية عن العدد الكثير وهيـه مك
 واما الجمعية فلان العدد على قسمين صريح وكناية وفي الصريح وجد كثرة العدد صراحة و
 ليس في العدد الكناى تصريح بكثرة العدد فجعل جمعية تميزها نائبة مناب ما فات من
 صراحة الكثرة وقد دخل من فيهما اى في تميز كـ الاستفهامية والخبرية لان من موافقة
 في البحر مع التميز المضاف اليه كـ وايضا قوله تعالى سل بني اسرائيل كـ اتينا
 هم من آية بينة دليل على جواز دخول من فيهما لان كـ في هذا الآية يحتمل
 الاستفهامية والخبرية ولهما استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام
 اما الاستفهامية فلتضمن معنى الاستفهام وله صدر الكلام واما الخبرية
 فلانه يدل على انشاء الكثير وهو ايضا نوع من انواع الكلام فيجب التنبيه
 عليه من اول الامر وكلاهما ولم يقل كـ لانه مؤل بتاويل هذين النوعين
 اى كل واحد منهما يقع صرفوا تارة ومنصوبا تارة ومجرورا تارة
 فكل ما اى كل واحد من كـ الاستفهامية والخبرية يكون بعدة فعل
 او شبهه لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضمير او متعلقه كان منصوبا
 معمولاً على حسبه ولما رجع الشارح الرضى ضمير حسبه الى اقتضاء الفعل فرد
 عليه الشارح ورجع الضمير الى عمل هذا الفعل ووجه الرد انه على تقدير رجوع الضمير
 الى الاقتضاء ينتقض بقوله كـ يوم مرت فان كـ هنا منصوب

على الظرفية لا على اقتضاء الفعل لان الفعل يقتضى معمولات كثيرة ولا يعين بالتمييز وكيف يكون منصوباً على نصب جميع المنصوبات لا اقتضائه الى توارده الحركات المختلفة صفة لان الاقتضاء لا يعين بالتمييز واما اذا رجع الى العمل وهو ايضا يصلح لامور كثيرة لكن العمل يتعين بالتمييز فان التميز ان كان صالحاً للظرفية فنصب كم على الظرفية وان كان صالحاً للمفعولية او المصدرية فكم منصوب كك لان كم مع التميز وقع في موضع الظرف او المفعول او المصدر لكن التميز مشغول باعراب التميز فنقل اعراب المصدرية او المفعولية او الظرفية الى جزء فارغ وهو كم فالحاصل ان الفعل وان كان مقتنيا لمنصوبات كثيرة لكن تعين كم من احد المنصوبات باعتبار التميز واما اقتضاء الفعل لا يعين بالتمييز مثال كم المنصوب على الظرفية نحوكم يوماً سرت وكم رجلاً ضربت مثال كم المنصوب على المفعولية وكم ضربة ضربت على المصدرية هذا امثلة للفعل المقتضى واما مثال الفعل التقديرى نحوكم رجلاً ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار اى كم رجلاً ضربت ضربته وان لم يجعله من قبيل الاضمار فيكون داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحوكم درهما اشتريت او بكم رجلاً مررت او مضاف نحو غلام كم رجلاً اشتريت او غلام كم رجلاً ضربت فمجرور لوجود عامل الجرفيه انما جاز تقديم حرف الجر والمضاف على كم الاستفهامية والخبرية مع ان لهما صدر الكلام لان هذا التقديم للضرورة لان تاخير الجار من المجرور غير جائز لضعفه عن العمل مع الفصل ونقول الجار مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للمصدر فعلى الاول يفوت المصدر ضرورة وعلى الجواب الثانى لا يفوت المصدر اصلاً والا اى ان لم يكن بعد فعل لفظاً ولا تقديراً ولا شبهه كك ولا قبله حرف جر ولا مضاف بل كان مجرداً عن العوامل اللفظية فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفاً نحوكم رجلاً اخوتك فى الاستفهامية وكم رجلاً اتى فى الخبرية فكم مرفوع على الابتدائية عند سيبويه والخبرية عند غيره وخبر ان كان ظرفاً نحوكم يوماً سفرك فكم اولاً منصوب على الظرفية باعتبار الاعمال الكاشنة المتعلق فيه فيكون التقدير كم يوماً كائن سفرك ومرفوع ثانياً باعتبار نيابته مقام المتعلق المحذوف ولا يصلح الرفع على الابتدائية لكونه مجرداً

عن العوامل اللفظية لا يخلوا عنها وكذلك أي مثل كم في تأتي الوجوه الاعرابية
 بالشروط المذكورة أسماء الاستفهام أي باقي الأسماء الاستفهام من كم فلا
 يلزم تشبيه شيء لنفسه لأن كم أيضا من أسماء الاستفهام والشرط فأنقلت
 لا يبيح هذه الوجوه الأربعة في اسم من هذه الأسماء إلا في أي فكيف يصح قوله وكذلك
 أسماء الاستفهام والشرط قلنا إن المراد أن مجموع هذه الوجوه يجري في جميع هذه
 الأسماء لأن الكل يوجد في كل واحد من الأسماء أعلم أن أسماء الاستفهام والشرط
 باعتبار ذاتها على ثلاثة أقسام قسم مشترك بين الاستفهام والشرط وهي ستة من وما
 وأي وأين وأنى ومتى وقسم يختص بالشرط وهو إذا وقسم يختص بالاستفهام وهو كيف
 وأيان وهذه الأسماء التسعة بحسب جريان الوجوه الأربعة المذكورة فيها على أربعة
 أقسام ووجه الحصر أن هذه الأسماء أما ظرف أو غير ظرف فأن كان ظرف فلا يخلوا
 أما متضمن لمعنى الاستفهام أو الشرط فالأول خمسة أسماء وهو أين وأنى ومتى و
 كيف وأيان فيجري فيها الوجوه الثلاثة البحر فهو من أين أنت والنصب على الظرفية
 مثل أين جلست والرفع على الخبرية نحو أين زيد ولا يحتمل الرفع على الابتداء لأن
 الرفع بالابتداء مختص بغير الظرف وهذا القسم ظرف والظرف لا يقع مبتدأ إذا لم يلد
 له من متعلق عامل فيه وهو الفعل أو شبهه والفعل لا يقع مبتدأ إذا لم يلد له مسند
 إليه والفعل لا يقع مسندا إليه بل هو مسند أبدا وإن كان المتعلق شبه الفعل فلا بد
 أن يكون موصوفا بصفة القسم الثاني من المبتدأ وإن كان متضمنا لمعنى الشرط
 فيجري فيه الوجهان البحر نحو آتيك في إذا طلعت الشمس والنصب نحو
 آتيك إذا طلعت ولا يجري في هذا القسم الرفع لا على الابتدائية ولا على الخبرية
 أما الأول لأنه ظرف وهو غير صالح للابتدائية وأما الثاني لأنه لو كان
 مرفوعا على الخبرية فيقتضى المبتدأ وما بعده فعل لا يصلح للابتدائية
 وإن كان غير ظرف فأيضا لا يخلو أما لا زمر الاضافة أولا فالأول نحو
 أي ويجرى فيه الوجوه الأربعة البحر نحو يا يهر مررت والنصب نحو
 يهر لقيت والرفع على الابتدائية بشرط كون ما بعده ظرفا نحو أيهم في
 الدار والرفع على الخبرية بشرط كون ما بعده غير ظرف نحو أيهم أخوك

والثاني نحو من وما فيجوز فيهما الوجهة الثلاثة سواء كانا متضمنين لعنى الشرط او الاستفهام أكبر نحو غلام من ضربت وبين مررت وغلام من تضرب اضرب وبمن تمورا مرروبا تمورا مرروبا مررت والنصب على المفعولية نحو من ضربت وما اشترت ومن تضرب اضرب وما تشتر اشتروا ورفع على الابتدائية نحو من ابوك وما دنيك ومن ضربته ضربته وما تشتره اشتروا ولا تحتل الرفع على الخبرية لان الرفع على الخبرية محقق بالظرف وهذه القسم ليس بظرف فثاقل ان من وما وتعا خبرين عند الجمهور فكيف لا تحتل الرفع على الخبرية قلنا المتنوع فيهما الرفع على الخبرية ما يحصل بالظرفية لا مطلق الرفع على الخبرية وفي مثل كم عممة لك يا جرير وخالة والمراد بالمثل كل تركيب يحتمل فيه كم الاستفهامية والخبرية وذكر المميز وحذف ثلاثة اوجه وهنا نسختان احدهما مذكورة في المتن وهي المشهورة وثانيهما غير مذكورة لعدم شهرته وفي تمييز كم عممة الخ فاعلى الاول يحتمل ان تعتبر الاوجه الثلاثة في نفسكم لا في تمييزكم احدها رفعه على الابتداء استفهامية كانت او خبرية وهذه الوجه بناء على ان تميزه مذكور منصوبا كان او مجرورا وقوله وخالة منصوب او مجرور معطوف على عممة وقوله فدعاء صفة لهما وقوله قد حلت على عشارى جملة فعلية خبر للمبتدأ وثانيها نصب كم على الظرفية استفهامية كانت او خبرية وهذا الوجه بناء على ان تميزه ظرف محذوف وهو مرفوع منصوبا كان او مجرورا فكم ظرف يحللت قدم لانه يقتضى التصدير وقوله عممة مرفوع على الابتداء والجملة الفعلية خبرها وثالثها نصب كم على المصدرية استفهامية كانت او خبرية وهذا الوجه بناء على ان تميزه مصدر محذوف منصوبا كان او مجرورا فكم مفعول مطلق يحللت قدم لاقتضاء الصدارة وقوله عممة مرفوع على الابتداء والجملة الفعلية خبرها و يحتمل ان تعتبر هذا الاوجه الثلاثة في تمييزكم لا في نفسكم احدها الرفع بالابتداء والاطلاق التميز عليها باعتبار بعض الوجوه وهذا الوجه بناء على ان تميزكم استفهامية كانت او خبرية محذوف ظرفا كان او مصدرا من متعلقا حللت والجملة الفعلية خبر للمبتدأ وثانيها النصب على التميز على تقدير كونها استفهامية وثالثها الجر على تقدير كونها خبرية والاحتمال

الاول اولى من الثاني لان البحث في وجوه اعراب كم والثاني ماءً على جواز حذف
 التميز وهو غير مذكور ههنا فكان الراكب تأخير هذه المسئلة عن قوله وقد يحذف
 في مثل كم مالك ليكون من متفرعات الحذف واما النسخة الاخيرة فصريح في الوجه
 الاخير فقط لوجود تصريح لفظ التميز فيها وتام البيت فدعاء قد حلبت على
 عشارى وقوله فدعاء صفة عممة وخالة مرفوع ان كانتا مرفوعتين ومنسوب
 او مجرد بالفتح ان كانتا منصوبتين او مجردتين ومعناه منقلبة الكف او القدم
 فاقبيل مقصود الشاعر القيم والذم وهما لا يحصلان بفدعاء لانه يحتمل ان يكون
 ذلك الانقلاب لكثرة العبادة فلا يدل على الهجو قلنا ان المراد انهما لكثرة الخدم
 صارت كذلك او نقول ان الشاعر ينسبهما الى سوء الخلقة يعنى انهما منقلبة الكف
 او القدم خلقة فكانتا ضعيفتين ومع ضعف الاعضاء لما خد متا في فعل انهما
 اخرج الناس وافقر الناس فاقبيل ان كلمة على لا تقم صلة لحلبت لفساد المعنى
 لان المعنى انهما باعثن على الحلب لنا وهو خلاف المقصود وايضا ان الحلب متعد
 بنفسه فلا حاجت الى التعدية بعلى قلنا انه متضمن لمعنى ثقلت وهو لازم يتعدى
 بعلى يعنى انهما خد متاى وكنت كارهاً لخدمتهما لاجل قباحتهما لاجل شرافتهما
 فاقبيل ان القيم يحصل بمطلق الخدمت فلم اختار خدمت المواشى على الاناسى
 وهو الحلب قلنا ان خدمت المواشى ابلغ في الذم من خدمت الاناسى والعشار جمع
 عشراء وهى الناقة التى مضى على حملها عشرة اشهر واختار للذم حلب العشار مع انه يحصل
 لحلب غيرها لان في حلبها زيادة مشقة وتكلف لا في غيرها واختار للذم خدمتها اشارة
 الى رذالة طرفيها ابية وامه فاقبيل مقصود الشاعر الذم وهو يحصل بتقدير كم
 الخيرية لا الاستفهامية لانه غير عالم بخدمتها فكيف يصح جعل كم استفهامية وخبرية
 كليهما قلنا انه عالم بعدد العمات والخالات في الخدمت فالخبرية تكون
 واقعية وتحقيقية والاستفهامية تكون على سبيل التهكم والمسخرة والاستهزاء
 فكانه ذهل عن كميات عدد عماته وخالاته فسئل عنهما وقد يحذف
 تميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك
 كم وضربت في اى كل موضع قامت قرينة دالة على التميز المحذوف

وهنا لك لانه اذا سئل بعد العلم بنفس المال عن كمية مالك او اخبر عن كثرة مالك
فظاهر الحال قرينة على انه سوال عن كمية دباهمك او دنانيرك او اخبار عن كثرة الدراهم
او الدنانير لا غير لان المال اذا ذكر في عرفهم مطلقا يراد منه الدراهم والدنانير وايضا
الدراهم والدنانير من الاموال الباطنة والسوال والاخبار غالبا يكون في الاموال الباطنة
لا غير لانه يعلم بالمشاهدة فلا حاجت الى السوال او الاخبار فيكون التقدير كمر درهما
او دينار او مالك في الاستفهام وكمر درهم او دينار مالي في الخبر واما القرينة في
الثاني فلانه اذا سئل عن كمية ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر عن كثرة الضرب
فظاهر السوال والاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك او الى ضرباتك لانه
لما ثبت العلم اسائل بنفس الضرب علم ان السوال ليس من نفس الضرب بل من شئ
آخرو هو مرات ضربك او ضرباتك او المضروب فيكون التقدير في الاول كمر مرة مرة
ضربت وفي الثاني كمر ضربة ضربة ضربت فان قيل لا فرق بين المعنيين لان المرات
موجودة في الضربات وكذا العكس فلا حاجت الى حذف الاثنين قلنا ان المرات
للعدد والضربات بكسر الصاد للنوع وان جعلتها على وزن فُعلة بفهم الضاد للعد فالمتصور
في المرات هو الزمان او لا فيكون المرة عبارة عن الزمان الذي فيه الحادث والمقصود في
ضربة هو الحادث او لا فيكون معناه الحادث في الزمان ويحتل ان يكون التميز الحذف في
المثال الثاني رجلا رجلا تقديره كمر رجلا رجلا ضربت وانما ذكر الشارح الثاني بصيغة
يحمل لان التميز فيه ليس من جنس الملفوظ وفي الاول من جنس الظروف فان
قيل يلزم المخالفة بين الاجمال والتفصيل لانها مصدرية في الاجمال بالبعض قلنا
اللام للعهد اما لقصد الظروف المبنيية واما لقصد البعضية فلا حاجت الى ذكر البعض
مع اللام العهد فان قيل عد مَنَ ومَنَ من الظروف غير صحيح لان الظروف ما وقع فيه
الحادث ومَنَ ومَنَ مبتدأ كما يصرح عليه قلنا المراد بالظروف اسما الزمان والمكان سواء
اعتبر ظرفيتهما او لا فان قيل لا يصح عد كيف من الظروف لانه اسم الصفة والحال لا اسم
الزمان والمكان قلنا الظروف اعم من ان يكون حقيقة او حكما وكيف ظرف حكما لانه يحتاج
الى المتعلق كالحقيقي اولانه يؤل بالجار والمجرور اشبه بالظروف او نقول ذكره كذا ذكر
فعال غير الامر في بحث اسم الافعال واما ذكر غير ومثل وحسب فنسبيل ذكر

الشئ في باب ما يناسبه وأعلم ان الظروف جائز البناء كقيل وبعد لا يخلوا أما
 ان يذكر المضاف اليه أولا فان ذكر المضاف اليه مقرب وان حذف المضاف اليه
 فحذفه لا يخلوا أما ان يكون من اللفظ والنية معا أو من اللفظ فقط دون النية فالاول
 معربة كسائر الاسماء المفردة والثاني لا يخلوا أما ان يكون مع العوض او بدون العوض
 فالاول معربة والثاني مبنية منها أي من تلك الظروف ما أي ظرف فسر بالمفرد
 يصح حمله على منها قطع عن الاضافة بان يحذف المضاف اليه من اللفظ دون
 النية فان كان محذوفا منها اعرب مع التثنية فحرب بعد كان خيرا من قبل. - وسيت
 الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لانها صارت غاية الكلام بعد حذف المضاف
 اليه وبنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف
 اليه واختير الضم لانه حركة قوية فيكون جبيرة عن تغيير كثير وهو حذف
 المضاف اليه كقيل وبعد وغيرهما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة
 مثل فوق وتحت وغيرهما وبنيت هذه الظروف وان لم يعوض التثنية واعربت
 ان عوض عنها التثنية كما قال الشاعر عرسه فساغ لي الشراب وكنت قبله اكاد اغض
 بالماء الفرات واجرى مجرا اى مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة لا
 غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضم لشبهه بالغايات لشدة
 ابهام غير كما ثبت فيها ولا يجوز حذف المضاف اليه الا بعد لا وليس لكثرة
 استعمال غير بعد ها والكثرة مقتضى للتخفيف وحسب اى وكذلك اجري مجرى
 الظروف المقطوعة حسب شبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة
 ومنها اى من الظروف المبنية حيث للمكان ولا يضاف الا الى الجملة
 اسمية كانت او فعلية في الاكثر اى اكثر الاستعمالات وقد جاء مضافا الى المفعول
 نحو قول الشاعر اى اى ترى حيث سهيل طالعا بنجم يفتى كالشهاب ساطعا. - وانما
 بنيت بالضم كالغايات لانه غالب الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة
 مضاف الى مضمون الجملة وهو غير مذكور فالاضافة كلا اضافة فتشاعت الغايات
 في قطع الاضافة فبنيت مثلها بالضم واما حين الاضافة الى المفرد فعرب
 عند البعض لزوال علة البناء ومبني عند بعضهم لان الاضافة

الى المفرد شاذ لا اعتبار لها وقال الاخفش قد تستعمل للزمان كما في قول الشاعر
 وللغنى عقل يعيش به حيث قهره ساقيه : اى زمانا يكون حيا وانما يكون ههنا
 حيث زمانا لا لان انتهاء الحيوة بانتهاء الزمان لا بانتهاء المكان ومنها اى من الظروف
 المبنية اذا زمانية كانت او مكانية لعدم تقييد المعنى باحدهما ووجه بناؤها ما ذكر في حيث
 وهى اذا كانت زمانية للمستقبل اى للزمان المستقبل وان كان داخلة على الماضى
 لان الاصل فى استعمالها ان يستعمل لزمان من ازمته المستقبل مخصص بوقوع الحدث
 فيه مقطوع بوقوعه فى اعتقاد المتكلم ولما لم يوجد هذا المعنى غالباً فى كلام العباد
 ووجد هذا المعنى فى كلام علام الغيوب لانه عالم بالامور الالهية كثر استعمال اذا فى
 كلام علام الغيوب وقل فى كلام العباد نحو اذا طلعت الشمس واذا الشمس كوزت
 وفيها معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة جزئية على مضمون جملة شرطية
 او سببية الاولى للثانية فيكون متضمنة لمعنى حرف الشرط فهذا اى علة اخرى لبداؤها
 ولذا لك اى يوجد معنى الشرط فيها اختيار بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط
 وجوز الاسم ايضا لعدم تأصلها فى الشرط مثل ان ولو وقد تكون للمفاجات
 وهو ملاقات الشئ بالشئ بلا شعور احدهما بالآخر فيلزم المبتدأ بعدها فرقابين
 اذا المفاجاتية والشرطية فان قيل لما لزم بعدها المبتدأ ينبغي ان يرفع الاسم بعدها
 لزوما لا محتملا مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمر قلنا المراد بلزوم المبتدأ بعدها الغلبة
 فان اللزوم قد جاء بمعنى الغلبة واعلم ان فى اذا مذهب اربعة اولها اذا ظرف
 مكان خبر عن السبع فيكون المعنى خرجت فمكان خروجى السبع وهو ضعيف لان
 العرب قد يصرح بالخبر فى هذا المثال نحو خرجت فاذا السبع بالباب فلا معنى لهذا
 القول وان كان الباب بدلا عن المكان فهو تكلف لفظا ومعنى اما لفظا فلان البدل هنا
 بحرف الجر وهو غير موجود فى البدل منه واما معنى فلانه لا يسبق الذهن الى البدلية
 وثانيها ان اذا ظرف زمان وهو مذهب الزجاج فيكون المعنى خرجت ففى وقت خروجى السبع
 وهو ضعيف ايضا لان ظرف زمان لا يقع خبرا عن الجثث والايان وعلى هذين
 المذهبين العامل فيها المعنوى وهو مستقر او مستقر متعلق اذا والثالث وهو مذهب
 الاصم كما صرح به صاحب اللباب انها ظرف زمان للخبر المحذوف والعامل فيها

ذلك المحذوف وعلى هذا المذهب الثلاثة اذا مقطوعة عن الاضافة والرابع وهو مذ هب
 الزمخشري وابن الحاجب انها ظرف زمان مضاف الى ما بعدها اعني الجملة المحذوفة تخبر فان قيل
 ان كلمة اذا لما كانت مضافة الى ما بعدها لا يعمل فيها تخبر المحذوف لانه خبر المضاف اليه و
 لا يعمل في المضاف ولا خرجت لوجود الفاصل وهو الفاء فبقى بلا عامل قلت العامل
 فيها معنى المفاجات التي تفهم من اذا فيكون التقدير خرجت ففاجئت زمان وقوف السبع
فان قيل على هذا يكون اذا مفعول فاجئت فخرج من الظرفية فلا يصح علا من الظروف
 قلنا انها غير لازم الظرفية وعلا من الظروف باعتبار الاغلب او نقول انه اسم زمان
 انه يقع ظرفا ابدا في تراكيبهم او نقول انه مفعول فيه بتقدير في والمفعول به محذوف وتقديره
 فاجأت في زمان وقوف السبع اياه وعلى المذهب كلها الفاء للعطف فان قيل فط هذا
 يلزم عطف الاسمية على الفعلية على الثلاثة الاول وهو غير مختار او عطف مفعول معنى
 الفعل على الفعلية على المذهب الرابع وهو غير جائز قلنا انها للعطف من جهة المعنى لا من
 جهة اللفظ والفاء للسببية فلا ورود ومنها اى من الظروف البنية اذا الكائنة للماضى
 ويبنى لما مر في حيث ولكون وضعها وضع الحرف ثنائيا ويجئى للمستقبل قليل كما في قوله
 تعالى فسوف يعلمون اذا الغلال في اعناقهم ولذا لم يذكر المص ويوقع بعدها الجملتان
 اى الاسمية والفعلية لعدم اشتغالها على معنى الشرط المقتضى للاختصاص بالفعلية و
 يجئى للمفاجات قليلا ولذا لم يذكر المص ومنها اين واى للمكان استنفها ما وشرطا
 حال كونها للاستفهام والشرط منصوبان على الحالية من الضمير في الظرف وحملها على
 الضمير مبالغة لرسوخها في معنى الاستفهام والشرط ومتن للزمان فيهما اى في
 الاستفهام والشرط وايا ان للزمان استنفها ما والفرق بين ايان وقته ان الاول
 مختص بالامرين احدهما ان يكون ذلك الامر عظيمًا وثانيهما ان يكون مستقبلا بخلاف
 متنه فانه اعم منهما وكيف الكائنة للحال اى حال شئ وصفة شئ فالمراد بالحال صفة لا
 زمان الحال فان قيل على هذا علا من الظروف غير جائز لان الظرف اما مكان او
 زمان وكيف بحال الشئ او صفة الشئ قلنا علا من المذهب الاحفش او نقول انه جار
 مجرى الظروف لانه مؤل بتاويل الجار والمجرور كما ان الظرف مؤل بالجار والمجرور فوصفت
 يوم الجمعة اى في يوم الجمعة او نقول انه محتاج الى المتعلق كالظروف فلذا علا من

الظروف ومنها مذا و منذ بنينا لما وقفهما لنذا و مندا حرفين اولان كل واحد منهما متضمن
لمعنى حرف الاضافة لان مذا يوم الجمعة بتأويل الاضافة اى اول مدة زمان الفعل
السابق يوم الجمعة والفرق بين مندا و مذا حرفين واسمين ثابت في اللفظ والمعنى اما في
اللفظ فلان ما بعد الاسمين مرفوع وما بعد الحرفين مجرور واما في المعنى فلا نهما اذا كانا
اسمين يكونان بمعنى اقل المدة وجميع المدة وهما معنيين اسميين واذا كانا حرفين يكونان
بمعنى من في الماضي وهو ابتداء الشئ الخاص عن الشئ الخاص كابتداء المسافرة من الستة
الماضية في قولك سافرت من البلد من ستة كذا او يكونان بمعنى في الحاضر واما حال وهو ظرفية
الشئ الخاص للشئ الخاص كظرفية زمان الحاضر لعدم الرؤية في قولك ما رأيته مذ شهرنا
و منذ يوم ناول كل من الابتداء الخاص والظرفية الخاص بمعنى حرفي ويكونان تارة بمعنى
اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليها نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة اى
اول مدة زمان عدم رؤيتي اياه يوم الجمعة اذا كانا صالحين جوابا لما لم يقيلاهما اى يقع
بعدهما بلا فاصل المفرد اى الاسم المفرد حقيقة كاليوم في المثال المذكور او حكما كالشئ
والجموع الواقعين بعدهما نحو ما رأيته مذ اليومان الذين صا حبنا فيهما فاليومان وان
لم يكونا مفردين حقيقة لكنه مفرح ان حكما لانهما اذا لم يلاحظا امرا واحدا لا يحكم عليهما
باولية المدة لان اول المدة عبارة عن امر واحد لا عن شئين او اشياء المعروفة حقيقة
كاليوم في المثال المذكور او حكما نحو ما رأيته مذ يوم لقيتني فيه فاليوم وان كان نكرة لكنه
حصل فيه التعيين المقصود من التعريف اذ المقصود التعيين لا التعريف الحقيقي والتعيين
حاصل بيوم وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة
فعل لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة ويكونان تارة بمعنى جميع المدة
اى جميع مدة زمان الفعل اذا كانا صالحين جوابا لكم فيلها المقصود اى الزمان الذي
تصديبان حال ذلك الزمان مثلها بالعدد اى بعدة المستغرق جميع اجزائه فان قيل
المقصود صفة الزمان فالضمير فيه راجع الى الزمان والقصد لا يقع الاعلى مقدورا للتكلم و
الزمان ليس بمقدور قلنا المقصود خالى الضمير بل هو نعت بحال متعلق الموصوف وهو بيان
وهو مقدور للتكلم فان قيل قوله بالعدد ظرف لغو متعلق بالمقصود فيكون المعنى يليها
اسم الزمان المقصود بالعدد والحال ان الاسم لا يقصد بالعدد بل العدد يقصد من الثلاثة

التي وقعت بعدها وكذا الاثنين مثل يومان اذا وقعاً بعدها لا يقصد بالعدد بل العد يقصد
 من اليومان فيلبيح ان يقول المص به العدد موضع قوله بالعدد قلنا هذه الاعتراض انما
 يرد لو كان بالعدد ظرفاً لغوا بل هو ظرف مستقر متعلق بتلبس حال من الضمير في المقصود
 وقد يقع يعني ان الكثير الواقع بعدها الامران المذكوران ووقوع هذه الثلاثة
 خلاف الاصل لحاجته الى التقدير المصدر مثل ما خرجت مذ ذهابك او الفعل
 مثل ما خرجت مذ ذهبت او ان مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل
 او ما خرجت مذ ان ذهبت فيقدر بعدها زمان مضاف الى احد هذه الاشياء
 ليظهر حمل ما بعدها عليها وهو اي كل واحد منها مبتدأ لانها وان كانا كوتبتين
 صورة لهما كانا معرفتين معنى لوجود الاضافة في معناها ونحو ما بعد
 خلافاً للزجاج فان عنده العكس لان ما بعدة معرفة صورة والجواب عنه وقوع
 المعرفة بعدها غير لازم فيلزم كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة في مثل قولك عذيو مان
 فان قيل لما وقع مبتدأ فلا يعبر عندها من الظروف المبينة قلنا المراد بظرفية هنا
 كوضا من اسماء الزمان او المكان لانها يقعان ظرفاً في تراكيبهم ومنها اي من
 الظروف المبينة لدى ولدان وقد جاء لدى ولدان ولدان ولدان ولدان ولدان
 ووجه بناءها ان بعضها موضوع موضع الحرف والبقية محمولة عليه وكلها بمعنى عند و
 الفرق بينهما انها تستعمل في ما هو حاضر نحو المال لدى زيد ولا يستعمل فيما هو غائب
 عنه وعند يستعمل في كليها وحكمها ان يكون مدخولها مجروراً باضافتها اليه وهو الزنب
 بلدان لا بسائر اللغات لغوة خاصة لا بكرة وسحرة لوجوه ثلاثة الاولى السمع والثاني ان
 نونها مشابهة لتكوين رطل زيتا والثالث ان غدوة اكثر استعمالاً من البكرة والصخرة
 فيكون للدين عاملاً وان كان الظروف معمولاً لان لبعض الكلمات خاصة عند اتصال
 لبعض الاخرى فيكون للدين خاصة انتصاب غدوة عند اتصال غدوة كما كان للولاء خاصة
 جارية الضمير عند اتصال الضمائر المجروسة فهو لولاك ومنها قط قط قط قط فهذه
 خمس لغات كلها للماضي المنفي فان قيل ان مرصوف الماضي لا يخلو اما زمان او
 فعل فان كان الثاني فيكون قط من اسماء الافعال ولا قائل به واحد وان كان الاول
 فلا يصح توصيفه بالمنفي لان الزمان الماضي موجود لا منفي قلنا ان موصوفة فعل لكن

الظرف متعلق بيستعمل لا يوضع فيكون تقديره كلها يستعمل لاجل ظرفية الفعل الماضي
او موصوفه زمان والظرف متعلق بموضوع لكن المنفى نعت للزمان باعتبار المتعلق فيكون
التقدير كلها موضوع للزمان الماضي المنفى وقوع حدث فيه يستغرق المنفى جميع الازمنة
الماضية ووجه بنائها ان بعضها موضوع بوضع الحرف والبقية محمولة عليه ومنها
عوض بفتح العين وضم الضاد هذا اشهر اللغات للمستقبل المنفى اي يستعمل لاجل
ظرفية الفعل المستقبل او موضوع للزمان المستقبل المنفى وقوع حدث فيه يستغرق
المنفى جميع الازمنة المستقبلية نحو لا اراة عوض العائدين اي دهر الداهرين فهو
ان كان مقطوعا عن الاضافة نحو لا اراة عوض كالفياض ومعرب عند الاضافة
كالثال المذكور مثل الفياض وسمى الزمان المستقبل بعوض لانه كليا منه جزء
يجب في عوضه جزء آخر لئلا يفرغ الموضع عن بيان الظروف التي وجب بنائها شرعا في بيان
الظروف التي جاز بنائها فقال والظروف اي الظروف العربية كيوم وشهر وسنة
المضافة جوازا الى الجملة بلا واسطة اذ مثل يوم ينفع الصادقين صدقاتهم وبلاطة
اذ نحو من عذاب يومئذ بقدر الميعر يجوز بنائها لاكتساب الظروف البناء من الجملة
التي اضيفت اليها ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسما مستحقة للاعراب واكتساب البناء من
المضاف اليه غير لازم وانما قيد الظروف بالمعرب وقيد الاضافة بالجواز لان الظروف
البنية واجب الاضافة الى الجملة مثل اذ واذا حيث يجب بنائها لانه لما وجبت الاضافة
وجب البناء واذا جازت الاضافة جاز البناء وكذلك اي كالظروف المذكورة في
جواز الاعراب والبناء مثل وغير المذكورين مع ما وان مشددة كانت او
مخففة نحو قيامي مثل ما قام زيد او غير ما قام زيد او قيامي مثل انك تقوم او غير
انك تقوم او قيامي مثل ان تقوم او غير ان تقوم وانما جاز اعرابها لكونها اسمين
مستحقين للاعراب وجاز بنائها لمشابهة اذ واذا حيث في لزوم الاضافة لكن اضافتها
الى الجملة واصافتهما الى المفرد فتكون المشابهة بعيدة اذ في المشبه به الاضافة الى الجملة
وفي المشبه الى المفرد اذ المشبه من الاسماء الصريحة ولا يجوز اضافة الاسماء الصريحة الى
الجملة فوضعوا طريقا لصحة اضافة مثل وغير الى الجملة ليزداد مشابقتها مع الظروف
فدخلوا مثل وغير على الجملة المصدرية بحرف المصدر فيكون المضاف اليه فيها جملة صريحة

ومفرداتاً وعلاماتاً بالتحقيقة والشبه جميعاً المعرفة والنكرة خبر بمحذوف المضامين
لمبتدأ محذوف فيكون التقدير هذا باب بيان المعرفة والنكرة لما كان الاسم نوعين
معرباً ومبنيً وكلاهما يعينان من الاسم والفعل والمعرفة والنكرة أيضاً نوعان من
الاسم فوهم الواهم انهما أيضاً يعينان من الاسم والفعل والحال انهما مختصان بالاسم
فقال الشارح من اقسام الاسم المعرفة ما اسم فسر من كلمة ما بالاسم كلاً بشئ
ولاً باللفظ ولألاً بالكلمة لان المتعبر في التعريفات هو الجنس القريب والجنس القريب
للمعرفة هو الاسم لا غير وايضاً احتراز عن الفعل مثل ضرب لانه موضوع لمعنى
معين وهو الحدث الخاص اى الضرب لكنه غير داخل في الجنس فلا حاجة الى
اخرجه بقيد اخر وضع بوضع جزى وكلى واعلم ان الوضع على قسمين خاص و
عام الاول ما يكون تعلقه بامر واحد سواء كان الموضوع له شخصياً كما في الاعلام
الشخصية او امراً كلياً كما في الاسماء الاجناس والاعلام الجنسية كالاسد واسامة
الموضوعين المفهوم كلى وهو الحيوان المفترس فالوضع فيها خاص لتعلقه بامر واحد
وهو المفهوم الكلى والموضوع له عام وهو ذلك المفهوم الكلى لصدقه على افراد كثيرة و
الثاني ما يكون تعلقه بامور متعددة سواء كان الموضوع له امراً جزياً كما في المضمرات و
اسماء الاشارة والموصولات او امراً كلياً كما في المشتاقات فيكون عمومية الوضع و
خصوصية الوضع باعتبار تعلقه بامر واحد او امور متعددة وعموم الموضوع له و
خصوصية باعتبار كونه ملحوظاً بعمومه وخصوصه فعلم من هذا اقسام اربعة الوضع
العام والموضوع له عام والوضع الخاص والموضوع له خاص والوضع الخاص والموضوع
له عام لشئ متلبس بعينه اى بذاته المعينة المعلومة المعهودة بين المتكلم والمخاطب
فلا يتم التعريف بعلم المتكلم وحده بدون علم المخاطب لان المتكلم عالم بالتكررات كلها
فقوله ما وضع جنس شامل للمعرفة والنكرة وقوله شئ بعينه احتراز عن النكرة
وهى اى المعرفة ستة انواع المضمرات اى الاول المضمرات وقد مها على سائر

له قوله بامر واحد الخ المراد بالامر الواحد ما يمكن انضباطه بدون مراآتية المفهوم الكلى ١٣ عبد الحليم عفى عنه ١٢
قوله والموضوع العام الخ لا يقال الوضع الخاص والموضوع له العام تقع كما هو المقرر عندهم لان المراد الاستاذ
ههنا بالموضوع له العام لا يكون المحقق الاصطلاحى اعنى الكبير بما هو الكثير بل المراد ههنا بالعام الكلى المقابل لخاص
يعنى الفرد ١٢ عبد الحليم عفى عنه ١٢ له قوله المراد بالعموم الكثير بما هو الكثير كما فى ١٢

المعارف لانه اشار في ترتيب ذكرها الى ترتيبها الرتبى في التعريف فيكون المضمرات اعرف
 المعارف فالوضع فيها عام لتعلقه بامور متعددة وايضا بعنوم آله الموضوع والموضوع له
 والاعلام اى والثاني من المعارف الاعلام ^{على كلفته} شخصية كانت او جنسية فالاول ما يكون
 الموضوع والموضوع له ملحوظان بخصوصه والثاني ما يكون الموضوع له ملحوظا بعنومه
 اى بالمعنى المذكور فالاول الوضع الخاص والموضوع له الخاص والثاني الوضع الخاص
 والموضوع له عام اى الكلى والفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس ان الاول ما وضع
 بازاء مفهوم كلى بلا معهودية بين المتكلم والمخاطب كما ان لفظ اسد موضوع بازاء
 الحيوان المفترس مع الاخبار الواضع للمخاطب بوضعه وايضا الاول يجري عليه احكام
 النكرة والثاني يجري عليه احكام المعرفة ولهذا لا يدخل اللام على اسامته ويكون
 غير منصرف للتانيث والعلمية والمبهمات اى الثالث من المعارف المبهمات وهى
 اسماء الاشارة والموصولات وسميت مبهمات لان الاول من غير اشارة مبهر و
 الثاني من غير صلة مبهر وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص
 وما عرف باللام او بالنداء اى والرابع والخامس من المعارف المعروف
 باللام العهدية والجنسية والاستغراقية فيكون الموضوع له في الاول واحد احقيقيا و
 في الآخرين واحد احكاما لان المجموع من حيث المجموع كشيى واحد ولم يقل المصا
 دخله اللام ثلاثا يدخل فيه مدخول اللام الذهنية والزائدة ولم يقل ما عرف
 باللام والميم لان مدخول الميم ليس قسما آخر من المعارف اذ الميم يبدال اللام في لغة
 الحميرى واما المعروف بالنداء فحويا رجل عند قصد التعيين ولا يصير معرفة عند عدم
 القصد فحويا رجلا لغير معين والسادس اى النوع السادس من المعارف المضاف
 الى احدها اى احد الامور الخمسة المذكورة فان قبيل المنادى واحد من الامور
 الخمسة المذكورة ولا يعلم اضافة الاسم اليه لوجود الفاصل بحرف التداء بين المضاف
 والمضاف اليه قلت المراد باحدها ما يعلم كونه مضافا اليه والمنادى لا يعلم له و
 المضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات نحو غلام زيد او بالواسطة نحو غلام
 ابيك فلا يخرج الثاني من المعرفة فان قبيل هذا منقوض بغير ومثل زيد فان غير
 زيد ومثل زيد لا يختص بالذات دون ذات فلذا وتعا صفتين للنكرة قلنا انها وشبهها

مستثنى من هذه القاعدة معنى منصوب مفعول مطلقا باعتبار المضاف الى اضافة
 معنى احتراز به عن المضاف الى احدها اضافة لفظية فانها لا تقيد التعريف ونحو العلم
 بالتعريف لان تعريف بعض المعارف المذكور فيما سبق والبعض مستغن عن التعريف فقال
 العلم بالاقسام الثلاثة ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا فان قيل التعريف
 ليس بجامع لافراده لخروج الاعلام الغالبة عنه لان التعيين فيها بحسب غلبة الاستعمال في
 فرد من افراد جنسه لا بوضع واضع قلنا الاعلام الغالبة داخله في التعريف لان استعمال
 المستعملين بمنزلة وضع الواضعين والاعلام الغالبة هي التي لها معان كثيرة او لا
 بحسب الوضع لكن لا يستعمل الا في فرد منها نحو النجم والصق والسرياء وابن عباس
 غير متناول غير منصوب على المحالية عن ضمير وضع ولا يجوز جره على انه صفة
 لشيء لوجهين الاول ان التناول صفة اللفظ لا المعنى والثاني خروج اعلام الجسمية لان
 معناها متناول لكثير فيكون المعنى حال كون ذلك الاسم غير متناول غير ذلك الشيء بوضع
 واحدا الجار والمجرور في محل نصب مفعول مطلق باعتبار المتعلق فيكون التقدير
 تناولا بوضع واحد وقيد بهذا التلا يخرج الاعلام المشتركة لان تناولها غير با وضاع
 متعددة لا بوضع واحد لما قرغ من بيان مراتب تعريف الانواع بترتيب ذكرها
 شرع في بيان مراتب تعريف اصنافها الا المضاف وبيان تعريف اصناف المضاف
 معلوم من المضاف اليه فان تعريف المضاف ما بتعريف المضاف اليه فقال و
 اعرف المعارف فان قيل ان اعرف صيغة اسم التفضيل فيكون معناه ليس
 فيه شيء من اللبس وليس كذلك لان المتكلم اذا كان وراء الجدار مع الغير وقال انا
 اشتبه على المخاطب ايهم متكلم قلنا ان المراد بالاعرف اقل اللبس لا عديم اللبس عند
 المخاطب المضمرا المتكلم بعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمرا للمخاطب فانه دون
 المتكلم لانه يشته عند تعدد المخاطبين ايهم مخاطب فالاول اقل اللبس والثاني قليل
 اللبس ثم المضمرا الغائب ولم يذكر المصا لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه دون
 منهما النكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا بذاته المعينة المعهودة بين المتكلم و
 المخاطب فقوله ما وضع لشيء جنس وقوله لا بعينه احتراز عن اسماء العدد فان قيل
 بعضها مبني وبعضها معرب فالبنى منها داخل في المبنيات والمعرب داخل في المعربات

فلا حاجة الى ذكرها ثانياً قلنا ان لها احكاماً خاصة سوى الاعراب والبناء كالتذكير عند
التانيك والتانيك عند التذكير فافرادها بالذكري لبيان احكام خاصة واخذ اسم الفاعل
من الجوامد مختص بها واضافة المركب الى المركب مختص بها وهي ما وضع اي اسماء
العدد الفاظ نس من كلمة ما بالالفاظ بصيغة الجمع لا بالفرد ليصح الحمل بالابتداء وفيها
بالالفاظ لا بالاسماء يشتمل الكل لان بعضها اسماء وهي الآحاد والاف ومائة والمركبات
بغير العاطف وبعضها ليس باسماء كالمركبات مع العاطف لان العاطف دليل الانفصال
واطلاق الاسماء عليها لان اصولها اسماء والمركبات بغير العاطف ايضاً اسماء لعدم
دلالة على جزء المعنى المقصود وعدم وجود دليل الانفصال كما في المركبات مع العطف
لكمية آحاد الاشياء اي الفاظ وضعت لعلومية مقدار آحاد الاشياء منفردة كانت
تلك الآحاد او مجمعة فقوله ما وضع جنس شامل للاعداد وغيرها وقوله لكمة احترازاً
عن ما وضع لغير الكمية سواء دل على العدد المعين نحو زيد وعمر فانه يدل على واحد معين
او على عدد الغير المعين كصبيخ بالجمع ولفظ العدد وقوله آحاد احتراز عما وضع لكمة الاجزاء
نحو النصف والثلث والرابع والخمس وباضافة الآحاد الى الاشياء احتراز عما وضع لكمة
الآحاد في نفسها من غير نسبة الآحاد الى الجنس نحو لفظ بضع ونفر فانهما يدلان على عدد
معين من غير نسبة الى الجنس ويذكر ان يتبع اسم عدد له تمييز نحو عشرة رجال وبضع وتبعيم
الآحاد من الافراد والاجتماع دخل في تعريف اسماء العدد الواحد والاثنتان لانهما وان
لمزيد لا على الآحاد مجمعة بل يدلان على احد واحد من لكنهما يدلان على الآحاد منفردة
والدلالة على الآحاد مجمعة ما يكون بدفعة واحدة كثلاثة مثلاً في جواب كم رجلاً عندك و
الدلالة على الآحاد منفردة ما يكون بدفعة واحدة وذلك يحصل بتكرار السؤال كالواحد في جواب كم رجلاً
وربما دينار عندك او بتكرير الجواب نحوكم رجلاً عندك فيقال في الجواب واحد واحد واحد
فالاشياء عبارة عن المعدودات والآحاد عبارة عن واحد واحد من تلك المعدودات ولكية
عبارة عن المرتبة التي تقع في جواب كم اذا سئل عن واحد واحد من تلك المعدودات واكثر
من واحد بكم والالفاظ الموضوعية بأزاء تلك الكميات اسماء العدد فان قيل العدد ما يقع
نصف مجموع الحاشيتين فخرج الواحد لعدم وجود الحاشيتين الدونية وان وجد الحاشيتان الفوتية
قلنا هذا تعريف اهل الحساب واما عند الخات فالحال ما يقع في جواب كم الواحد كذلك

فان قيل ان التعريف غير مانع عن دخول الغير لانه دخل فيه رجلا ورجلان وذراع
وذراعان ومن ومنان لانها تدل على الوحدة والاثنيۃ وليست من اسماء الاعداد قلنا
ان الموضوع له الاسماء الاعداد نفس الكمية بدون لحاظ بجنسية ومن هذه الامثلة تفهم
الوحدة والاثنية مع الجنسية اصولها اى اصول اسماء العداد التي يتفرع منها باقيها بالحق
التاء وباسقاطها وبالاثنية او بالجمع او بالتركيب اضافيا كان او امتزاجيا اثنتا عشرة
كلمة يبتداء من واحد وغيره وينتهي الى عشرة ومائة والالف تقول في الاعداد
واحد اثنان في المذكور اعلم ان هذه الاعداد مقرونة بالوقف بحكمة على ما هو الاصل
في الكلمات قبل التركيب ويدل على ذلك ترك الواو بين هذه الاعداد وترك الالف في واحد
ومنصوبة محلا على انها مفعول تقول ومقولة القول جملة اذا لم يرد بالمقولة لفظها واذا
اريد بها لفظها لا يشترط ان يكون جملة كما في قوله تعالى ولا تثقل لهما آت وانما ذكرها
بسميل التعداد لان الاعراب لا دخل له في بيان استعمالها بل يكفي ذكر الادي وهو ذكر
العدد بغير الاعراب واحدة وثنان واثنتان في المؤنث قياسا بالتذكير للمذكر
والتانيث للمؤنث وتقول ثلاثة الى عشرة بالتاء للمذكر لان المعدود جمع والجمع
يتاويل الجماعة مفرد مؤنث فاث العدد ليطابق العداد المعدود ثلث الى عشرة باسقاط
التاء للمعدود المؤنث ليحصل الفرق بين عدد المعدود المذكور وبين عدد المعدود المؤنث
ولم يعكس لكون المذكور مقتضى للتانيث اسبق فاعلى التانيث للمذكر اسبق فيق التذكير
للمؤنث فرقا بينه وبينها واذا اجاوزت عشرا تقول احدا عشر اثني عشر في المذكر
احدا عشر اثنتا عشرة وثننا عشرة في المؤنث بتذكير الجزئين في المذكر
اما الجزء الاول فلان في الواحد والاثنيۃ قياسا سواء كان في المفردات او المركبات و
اما تذكير الجزاء الثاني فيمحمول على الباقي من المركبات وتانيث الجزءين في المؤنث اما
في الاول فليقتائه على اصل القياس واما في الثاني فلخيله على الجزء الثاني من المركبات
الباقية في التانيث وتقول ثلاثة عشر الى تسعة عشر وتقول ثلث عشرة الى تسع
عشرة بتانيث الجزء الاول وتذكير الجزاء الثاني في المذكور في المؤنث بعكس المذكور
اما تانيث الجزء الاول فلان المركبات نوع المفردات وفيها خلاف القياس في المركبات
مثل ذلك واما تذكير الجزاء الثاني في المذكور فلا يجتمع علامتا التانيث فيما هو كالكلمة

الواحد من جنس واحد واما في احدى عشرة فليسا من جنس واحد واما في ثنتان فالتاء
 ليست متمحضة للتانيث بل هو بدل من اللام المحذوفة واما في اثنتان فمحول على ثنتان واما
 تانيث الجزء الثاني في المؤنث فلان التذكير في الجزء الاول للفرق بين الذكر والمؤنث و
 قد حصل بتذكير الجزء الاول فلا مانع من تانيث الجزء الثاني مع ان فيه موافقة العدد
 مع المعدود وتبيين تكسر الشين عند التركيب في المؤنث من لفظ عشرة تعجزا عن
 توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب والحجازيين يسكنونها لان السكون اخف من الفتحة و
 مذهب التيمم ضعيف لان في مذهبه عدول من الفتحة الاخف الى الكسرة الاثقل و
 تقول عشرون وانحواتها هي العقود السبعة الباقية فيهما اي في المذكر والمؤنث
 من غير فرق بينهما لان التاء اما تورد قبل الواو او بعد ها فله الاول يجري علامة التانيث
 في الوسط واما الثاني يجري علامة تانيث كلمة على كلمة اخرى حقيقة وايضا لو ارد
 التاء يلزم اجتماع علامة التذكير وهو الواو والياء والنون والتانيث وتقول فيما زاد على
 كل عقد من تلك العقود احدا وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث
 بالقياس فيهما في الجزء الاول وبلا فرق في الثاني فان قيل لم ذكر احدا وحدى مع العشر
 ولم يدخلها تحت قاعدة العطف بل خصها بما سوىها قلنا لما غير الواحد والواحدة
 في التركيب والعطف الى احدا وحدى لم يكن العطف فيهما على غلط ما تقدم خص قاعدة
 العطف بما سوىها ولم يدخلها تحت قاعدة العطف ثم بالعطف اي تقول بعد التركيب
 احد مع عشرين بعطف تلك العقود على الزائد على العقود بلفظ ما تقدم اي حال كون
 الزائد كائنا بلفظ عدد تقدم في الاتحاد من غير تغيير وخص عطف العقود على الزائد ولم
 يعكس اشارة الى انه الاصل لان القليل يقدم على الكثير في التلفظ كما في احد عشر الى تسعة
 وتسعين في المذكر وتسع وتسعين في المؤنث وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين اجاوزت
 من عدد المتوسط مائة والفي الواحد ومائتان والفي ثنية فيهما اي في
 المذكر والمؤنث بلا فرق بينهما لان المائة موضوعة بالتاء فلوزيدات التاء يلزم اجتماع التانيث
 وهو مستكره والالف محمول عليها لا اشتراكها في كثرة العدد ثم تقول فيما زاد على المائة والالف
 وتثنيتهما بالعطف اي يعطف الزائد عليهما او بعطفهما على الزائد وانما جاز الاستعانة لان
 لان العدد الكثير ثقل من حيث المعنى فغوز فيه الاستعانة لان الخفة يختار المتكلم ايها شاء ولم

يقيد بأحد الاستعمالين على صورة ما تقدم من أساء العدد من غير تغيير وتبديل في الواحد والواحدة أيضاً وانها لم يتغير الى احد واحد كما في المركبات لان العدد الكثير ثقیل من وجه نظري المعنى فحذف بالاستعمالين وحفيف من وجه نظري قلة الوقوع فلم يتغير الواحد والواحدة الى احد واحد وفي ثلثي عشرة للثوث اختلافات واقوال اربعة احدها فتح الياء وهو الاصل لبناء صدور الاعداد المركبة بالفتح ثلاثة عشر والثاني اسكانها كما قال المصنف وجاوز اسكانها لتثاقل المركب بالتركيب والثالث حذف الياء مع فتح النون كما قال المصنف وشذ حذفها بفتح النون لانه حذف بلا دليل وهو الكسرة والوابع كسر النون للدلالة على الياء المحذوفة لكن القم اول من الوجوه لتوافق اخواتها لانها مفتوحة الا واخر الوجه الاول اصل والثاني والرابع لاصل ولا شاذ والثالث شاذ والاختلاف فيه لكونه ناقصاً يائياً ولما فرغ المصنف عن بيان اساء العدد شرع في بيان حال مميزاتها وابتداءً من الثلاثة لانه لا مميز لها دونها فقال ومميز الثلاثة الى العشرة وكذا الثلاث الى العشر مخفوض اي مجرور ومجموع لفظاً ومعنى اما مجرولانه لما كثرت استعمال الاعداد الاقل والكثرة تقتضي التخفيف فحذفوا بالاضافة لاجل حذف التنوين والقائم مقامها واما كونه مجموعاً يطابق المعدود والعدد الا في ثلاث ثمانية الى تسع مائة استثناء من مجموع فيكون المعنى مجموع في جميع الاوقات الا في وقت كون تميزها لفظ مائة وكان قياسها ان يجمع على مئين او مآت لان للمآت اجمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم والثاني بصورة جمع المؤنث السالم فالاول متروك لانه لا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فهو ثلاثة مسلمين لانه يلزم اجتماع علامة التنكير والتأنيث على تقدير تأنيث العدد ويلزم المخالفة عن قاعدة العدد على تقدير تنكير العدد والثاني متروك ايضاً لان المآت ان كانت تميز الثلاثة مثلاً فالمآت عدداً يفتضى التمييز وقوع التمييز بعدها مستكربة عندهم لان التمييز تعود بالوقوع بعد عدد كان في صورة جمع المؤنث السالم ولها تعذر الجمعان فاقصر على المقرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين لئلا فرغ من بيان تمييز عدد الاقل شرع في بيان تمييز عدد الاوسط فقال ومميز الخمس منصوب مفرد اما النصب في العقود لتعذر

الاضافة اى اضافة العقود اذ لا يستقيم ابقاء النون اى نون عشرون وانحواتها معها اذ
 هى فى صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هى فى الحقيقة نون الجمع اما النصب فيها
 سوى العقود لتعذر الاضافة وايضاً لثلاث تصيرات الكلمات الثلاثة كلمة واحدة لان
 المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة واما افراد فلانه لما صار منصوباً صار
 فضلة فاعتبر الافراد لتكون الفضلة قليل الحروف ولما فرغ من بيان تميز عدد
 الاوسط شرع فى بيان تميز عدد الاكثر فقال ومميز مائة والالف ومميز ثلثيتهما
وجمعه اى جمع الالف ولم يقل جمعها كما قال ثلثيتهما لان جمع المائة مرفوض فى
 الاعداد مخفوض مفرد اما الجمر فلانه لما كان من الاصول كالاتحاد فناسب
 ان يكون تميزها مطابقاً للاتحاد فى الجروا واما الافراد لان العدد الكثير ثقیل من
 حيث المعنى لدلالته على الافراد الكثيرة والقليل خفيف من حيث المعنى لدلالته على
 الافراد القليلة فاختير فى تميز الاول الافراد وفى الثانى الجمعية رعاية للتعادل لهما
 فرغ المصنف عن بيان عدد ذى جهة واحدة فى التذكير والتانيث لكون تميزه ذاجهة
 واحدة شرع فى بيان عدد ذى وجهين لكون تميزه ذاجهتين فقال واذا كان
المعدود مؤنثاً واللفظ المعبر به عنه مذكراً كلفظ الشخص اذا عبرت به عن
 المؤنث كما اذا قلت ثلثة الشخص او ثلث الشخص مرید للنساء من الشخص او
 بالعكس كما كان المعدود مذكراً واللفظ المعبر به عنه مؤنثاً كلفظ النفس اذا عبرت
 بها عن المذكر اذا قلت ثلثة نفس او ثلث نفس مرید للمذكر فوجهان اى فى
 العدد وجهان التذكير والتانيث ففى الاول التذكير باعتبار المعنى والتانيث باعتبار
 اللفظ وفى الثانى العكس لكن اعتبار اللفظ اكثر لان اللفظ وطيفة الشؤ ولا يميز واحد
 ولا واحدة ولا اثنان ولا اثنتان وثلثان فان قيل فالتطابقة بين المدعى والدليل
 لان المدعى وهو قوله ولا يميز يدل على ذكر الواحد والاثنتين وترك التميز والدليل
 وهو قوله استغناء بلفظ التميز يدل على ذكر التميز وترك الواحد والاثنتين
 قلنا لا يميز متضمن لمعنى لا يورد فيكون المعنى لا يورد الواحد ولا الاثنان مع التميز
 بل يذكر ما يصح التميز ويطرحون العدد استغناء بلفظ التميز فان قيل فى
 عبارة المصنف تناقض اذ المفهوم من قوله ولا يميز ففى التميز ومن قوله استغناء بلفظ التميز

وجود التميز قلنا المراد بالتمييز صالح التميز على تقدير ذكر التميز معها وهو المفرد في الواحد والمثنى في الاثنين واحتراز به عما لا يصلح للتمييز كالمثنى والمجموع في الواحد والمجموع والواحد في الاثنين عنهما أي عن الواحد إذا كان التميز مفردا وعن الاثنين إذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الوحدة والجنسية ومن صيغة رجلان ايضاً الاثنية والجنسية فلا حاجت الى ذكر الواحد والاثنين علىحدة فان قيل تميز الواحد مفعن عن ذكر الواحد لكن لا سلم ان تميز الاثنين مفعن عن الاثنين نعم لو كان التميز مثنى لم لا يجوز ان يكون مفردا نحو اثنان رجل قلنا لم يجز تميز المثنى الا مثنى لانهما التزموا الجمعية في تميز الآحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم يحصل فيه الجمعية ما هو الاقرب الى الجمعية وهو الاثنية وآ علم ان في توضيح دليل المصنوعين الأول باعتبار المعنى والثاني باعتبار اللفظ وبيان الأول ان المراد بالتمييز صالح التميز الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والتثنية فاستغنى صالح التميز عن ذكر العدد وبيان الثاني ان المراد بالتمييز جوهر حر ورفه القابلة للحقوق علامة الافراد هي التنوين وقابلة للحقوق علامة التثنية وهي الالف والتون فاما ان يذكر العدد معه او يلحق به العلامة فاختار والعلامة للاختصار والخفة ولا شك ان رجل ورجلان اخف من واحد رجل واثنان رجل واستغنوا عن ذكر العدد علىحدة بخلاف ما فوق الاثنين لان التميز جمع يطلق الثلاثة وما فوقها فلا بد من ذكر العدد المعين وذلك الاستغناء انما يكون لا فادت لفظ التميز النص المقصود أي التصريح على العدد بالعدد أي بذكر اسم العدد فلا حاجت الى ذكر العدد ثانياً وآ علم ان اسم الفاعل من اسماء العدد يستعمل بمعنيين أحدهما معنى التصير والثاني معنى الحال والأول ما يجعل ويصير عدداً نقص من العدد الذي اشتق اسم الفاعل منه بواحد أو زيد بمرتبة واحدة وعلامة ان يبتدأ من الاثنين لان الواحد لانه لا عدد تحت الواحد حتى يكون الواحد مصيرة واحداً وايضاً يضاف الى الأقل لا الى المساوي ولا الى الأعلى لان معناه الجعل والتصير وهذا لا أثر يظهر في الأقل والمساوي والأكثر حاصل بنفسه فلا أثر بجعله وتصيره فيه وايضاً لا يجزئ من ما فوق العشرة لان اسم الفاعل لا يجزئ منه كما اذا قلت ثالث اثنين أي مصير الاثنين ثلاثة بانضمام ذلك المصير

مع الاثنين والثاني يدل على الواحد الذي وقع في مرتبة واقعة بعد العدد على العدد الذي اشتق منه ذلك الاسم الفاعل وعلامته ان يبتدأ من الواحد ايضا لا يدل على المرتبة و المرتبة للواحد ايضا ويضاف الى المساوي وما فوقه لا الى الادنى لئلا يلزم الكذب ويتجاوز عن العشرة لان بيان المرتبة لا يختص بما دونها كما قال المصنف وتقول في المفرد اى في الواحد من المتعدد باعتبار تصيير المصدر مضاف الى الفاعل ومفعولان محذوران فيكون التقدير بسبب اعتبار تصيير ذلك الواحد عددا ناقصا منه المشتق منه بمرتبة ازيد عليه بمرتبة الثاني في المذكر والثانية في المؤنث مقولة القول الى العاشر والعاشرة لاختيار اى لا تقول غير ذلك فلا يجرى فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوق مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها لانه اشتق من الفعل والفعل يجرى من الاحاد لا من المركبات واما اسم الفاعل بمعنى الحال فليس معنى الحدث بل صورته صورة اسم الفاعل كالحائط تدلى على وقوع موصوفه في مرتبة فلا يابس بان يشتق ويبنى من الجوامد وهو احد عشر وما فوقه ولذا عبر عن ثالث اثنين باسم الفاعل المصير وعن ثالث ثلثة باحدها لا باسم الفاعل لعدم اشتماله على المعنى الحدثي وتقول في المفرد باعتبار حاله اى مرتبة من المتعدد الاول والثاني في المذكر والاولى والثانية في المؤنث اذ وقع في المرتبة الاولى والثانية ولم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة بل يدلان على ذات وابدالا بالاول والاولى لانهما يدلان على المرتبة وهكذا والم وهكذا تقول الى العاشر والعاشرة والحادى عشر والحادية عشرة والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان اسم الفاعل من اساء العدد سواء كان بمعنى التصير او الحال حكم ساثر اساء الفاعلين في التذكير والتأنيث فيقال مذكر للمذكر والمؤنث للمؤنث وانما ذكروا الجزئين لانه اسم واحد فلا معنى للتأنيث فيه ومن ثم اى من اجل اختلاف اعتبار التصير والحال اختلف اضافتاها فلاختلاف اضافتها اختلف القول قيل في الاول ثالث اثنين بالاضافة الى المساوي او الفرق اى احدها لانه لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة وتقول في اضافة ما زاد على العشرة حادى عشر احد عشر بالاضافة المركب الاول الاول الى المركب الثاني ومعناه واحد من احد عشر متاخر بعشر رجاء بناء على الاعتبار الثاني خاصة لان اعتبار الاول

لا تجاوز العشرة وان شئت قلت في اداء هذا المعنى جادى احد عشر الى تاسع
 تسعة عشر بمخذف الجزء الاخير من المركب الاول بقريئة ذكره في الثاني فيعرب
 الجزء اول من المركب الاول لا انتفاء التركيب الموجب البناء ويبنى الجزءان الباقيان
 لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكور والمؤنث قدم المذكر في الاجمال
 لاصالته واخر تعريفه لانه عدوى وتعريف المؤنث وجودى المؤنث ما فيه اى اسم
 كان فيه علامة التانيث عبد الشارح عن كلمة ما بالاسم اشارة الى دفع توهم ان
 علامة المؤنث في التاء والالف غير مستقيم لوجود علامة اخرى وهو الفرج فاجاب
 الشارح ان المراد علامة اسم المؤنث هو الالف والتاء والفرج علامة الذات وايضاً
 المذكور والمؤنث قسمان من الاسم والمعتبر في تعريف القسم المقسم وهو الجنس القريب
 لفظاً اى ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كما مرأة وناقاة وغرفة واحكاما كعقرب اذا
 الحرف الرابع في المؤنثات السماعية في حكم تاء التانيث ولهذا لا تظهر التاء في تصغير
 المؤنثات السماعية لئلا يلزم اجتماع النائب والمنوب او تقدير اى مقدرة غير ظاهرة
 في اللفظ كدارونار وقدم ونعل والمذكر ما بخلافه اى اسم متلبس بمخالفته بان
 لا يكون فيه علامة التانيث لا لفظاً ولا تقديراً وعلامته اى علامة التانيث التاء
 وهى ما تبدل بالهاء حالة الوقف وعلامتها ان يكون مداً ورقاً لا مطولة وتكون متحضة
 للتانيث وايضاً مفتوحة ما قبلها فخرجت تاء اخت وبنت ومسليات والالف
 حال كونها مقصورة كسم في الاسم وجبى في الصفة او ممدودة كصحراء في الاسم
 وحماء في الصفة فان قيل هذا منقوض بالعصى والرحى وارطى وقبشرى فان في
 آخرها الف مقصورة وليست بمؤنثات وكذا منقوض بكساء ورداء وعلباء فان في آخرها
 الف ممدودة وليست بمؤنثات قلنا انه ليس مطلق المقصورة علامة التانيث بل ما
 تكون زائدة لغير اللاحق وغير تكثير الابنية فخرج عصى ورحى لان الفهما ليست بزائدة
 بل هى منقلبة عن لام الكلمة وخرجت الف ارطى لان الفه لللاحق مجبى وخرجت الف
 قبشرى لانها لتكثير النحاسى وايضاً ليس مطلق الممدودة علامة التانيث بل ما تكون
 بعد هاء زائدة لغير اللاحق فخرجت الف كساء ورداء لان الهمزة فيهما منقلبة عن
 واو في الاول وياء في الثاني وهما لام الكلمة وخرجت الف علباء لان الهمزة فيها لللاحق

بقوطاس واختلّفوا في علامة التانيث في المدود والصيغ وهو مذهب سيبويه والجمهور
 انها الهمزة لان صحراء وحمراء في الاصل صحراء حمراء بالفتحة مقصورة زيدات قبلها الفتحة استداد
 الصوت فالتق الساكنان قلبت الثانية التي للتانيث همزة وهو اى الاسم المؤنث حقيقي و
 لفظي فالحقيقي ما اى اسم بازا ئدى في مقابلة مدلوله ذكر من جنس الحيوان
 كأمرة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل ولم يقل ان المؤنث الحقيقي ما له فرج
 كراهية التلظ به او لان الخنثى مذكور بان غلب علامات التذكير معه انه صاحب فرج و
 اللفظي متلبس بخلافه اى بخالفة المؤنث الحقيقي بان لا يكون في مقابلته ذكر من الحيوان
 بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقدير او حكما فالاول
 كظلمته والثاني عين فان علامة التانيث فيها مقدرة بدليل التصغير على تحيئة ولم
 يورد مثال الثالث كعقرب لقلة وقوعه واذا اسند الفعل اى العامل المتصرف
 بلا فصل كما هو الاصل فدخل شبه الفعل فيها لان حكمه ايضاً كذلك وخرج الفعل الغير
 المتصرف لان حكمه كذلك وخرج الفعل الغير المتصرف لان حكمه جواز الوجهين وخرج
 المؤنث الحقيقي المفعول فانه ايضا جائز الوجهين والتقدير بقوله بلا فصل وهو الظاهر
 لان الاصل في الفاعل الايلاء الى العامل المسند اليه اى المؤنث مطلقا حقيقيا كان او
 لفظيا مظهرا كان او مضمرا فالتأخر اى ذلك الفعل متلبس بالتأخر وجوبا اشعاسا
 بتانيث الفاعل من اول الامر واعلم ان في ضمير اليه مذهبين مذهب الشارح الهندي و
 مذهب الشارح الجاهلي فمذهب الشارح الهندي ان ضمير اليه راجع الى المؤنث الحقيقي او
 الى ضمير المؤنث لانه ان رجع الى المؤنث مطلقا يلزم التناقض بين قوله فالتأخر وجوبا وبين
 قوله بالتأخر ومذهب الشارح الجاهلي ان ضمير اليه راجع الى المؤنث مطلقا لان البحث في
 مطلق المؤنث والتعريف لمطلق المؤنث وايضا يكون عبارة المص على هذا التقدير مشتملة على
 التفصيل بعد الاجمال ولا يلزم التناقض لان قوله وانت في ظاهره بمنزلة الاستثناء من هذه
 القاعدة لان المص اذا ذكر القاعدة الكلية ثم ذكر بعض الافراد مخالفة لها فهو بمنزلة الاستثناء من
 هذه القاعدة ايضا والخ وايضا الخاص اذا ذكر مقابلا للعام فيكون المراد بهذا العام ما سوى
 افراد الخاص ومذهب الاول مردود لانه مخالف للسوق وانت في ظاهره
 غير الحقيقي بالتأخر في التذكير والتانيث ان شئت قلت طلع

الشمس وان شئت قلت طلعت الشمس واحترق بالظاهر عن اسناد الفعل الى ضمير غير
الحقيقي لانه بالتاء وجوب لعدم المشعر بالتأنيث لفظا فلا بد من تانيث المسند ليشعر
بتأنيث الضمير أما الاول فتأنيثه غير قوي فلا يجب ان يكون مسندة بالتاء وجوبا لوجود
المشعر بالتأنيث في اللفظ وهو الفاعل المؤنث ايضا فان قيل ينبغي ان يستثنى المصروفة الفصل بالخيار
ليستوفي احكام جميع اقسام المؤنث قلنا لا يحتاج الى تفيد عبارة المصروفة ان اذ الحمل على العاقل المتبادر
واجب فان قيل هذه القاعدة منتقضة بقوله جاشتني اليوم زيد اذا سمي به مؤنثا فانه يجب تأنيثه مع
الفصل قلنا هذا الخيار فيما لم يكن المؤنث الحقيقي منقولا عن الاسم الذي غلب استعماله في الذكر و
ان كان منقولا عنه فيجب تأنيث الفعل لئلا يشبه الحال على المخاطب وحكم ظاهر الجمع اى حكم الفعل
في التذكير والتأنيث حين اسناده الى ظاهر الجمع احتراز عن اسناده الى ضمير الجمع فانه فيه
اما الحاق التاء به او ضمير الجمع غير جمع المذكر السالم لانه لو كان سالما لم يجوز تأنيث
الفعل لانه اشرف المجموع فلا يجوز تاويله بالمؤنث وهو الجماعه واما قوله آمنت به بنو اسرائيل
فلتغير الكثير في بنوعومل في الفعل المسند اليه معاملة جمع التكثير وهى تأنيث الفعل مطلقا
اى جمعا سالما مؤنثا او جمعا تكثيرا حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي في جواز التذكير والتأنيث
و ضمير جمع الذكور العاقلين من جموع التكثير غير جمع المذكر السالم فانهم
اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير فيقال الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت فعلت
اى ضمير مستكن في الفعل المقرون بالتاء بناء على التاويل و افعلوا اى ضمير فاعلوا
وهو الواو لانها موضوعة لجمع الذكور العقلاء والنساء اى ضمير الذى اسند اليه
الفعل الراجع الى جمع المؤنث سالما كان او تكثيرا والا يامر اى الضمير الذى اسند
اليه الفعل الراجع الى جمع المذكر الغير العقلاء فعلت اى ضمير فاعلت وهو
المستكن المقرون بالتاء على التاويل وفعلن اى ضمير فعلن وهو النون أما في
جمع المؤنث لان النون موضوعة لجمع المؤنث وأما في جمع المذكر الغير العاقل فلانه
محمول على جمع المؤنث من قبيل حمل عديم العقل على ناقص العقل والنون
موضوعة لجمع المذكر الغير العاقل وجمع المؤنث العقلاء محمول عليه من قبيل
حمل ناقص العقل على عديم العقل المثنى ما لحق آخره اى اسم لحق آخر
مفردة من حيث انه آخر مفرد المثنى فالمراد من المثنى وقع معر فاجتمع الاصطلاح

والمراد من المثني الذي وقع في التعريف بمعنى اللغوي وهو دو كردن فيكون اياد هذا المعنيين بطريقة الاستخدام فان قيل يصدق التعريف على المفرد لانه اسم يلحق في آخره الالف والياء والنون للتشبيه ولم يكن مثني قلنا العبارة على حذف المضاف اي آخر مفردة فخرج المفرد اذا لحاق به لا بمفردة لعدم وجود مفردة و المثني اسم يلحق بآخر مفردة الالف الخ او نقول المثني اسم يلحق آخره الف او ياء و نون مع لواحقه اسميته مع لواحقه واسمية المفرد بدون اللواحق ولم يذكر المصنف احد هذين القيدين لظهور المراد ان المثني عبارة عن مجموع اللاحق والملحق به فلا حاجت الى هذين التكليفين او نقول ان الحق بمعنى يكون اي المثني ما يكون آخره الف الخ حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها حالتي النصب والجر للفرق بين المثني والجمع ولم يعكس لكثرة التثنية ونخفة الفتحة وتون عوضاً عن الحركة او التنوين اما نفس العوض فلان الاسم العاري عن البناء لا يجوز خلوه عن الحركة او التنوين وكان في آخره الف لا يقبل الحركة ولا التنوين فعوض النون عند البعض عن الحركة دون التنوين لانه يثبت مع اللام وان كان عوضاً عن التنوين لم يثبت مع اللام وعند البعض عوض عن التنوين لانه يسقط عند الاضافة وان كان عوضاً عن الحركة لم يسقط وعند البعض عوض عنهما لان التثنية فرع الواحد والحركة والتنوين كلاهما ثابتان في الواحد فيثبتان في التثنية فان قلت العوضية في الالف مسلم لانه لا يقبلها وفي الياء غير مسلم لانه يقبلها قلنا الياء في التثنية حرف اعرابي وهو ساكن ابداه مكسورة لئلا يلزم توالي فتحات اربعة في صورة الرفع فتح ما قبل الالف والالف بمنزلة الفتحتين وفتح النون ليبدل فان قيل ضمير يدل راجع الى الالف والياء والنون فلا يطابق الراجع مع المرجع قلنا الضمير راجع الى اللحق او اللاحق وحده او مع الملحق فان قيل لما كان الضمير راجعاً الى اللحق وهو مشتمل بالنون ايضاً وهو عوض عن الحركة او التنوين المنوعين في التثنية هو غير دال على ان معه مثله من جنسه بل علامة التثنية هو الالف والياء اجيب عنه بجوابين الاول منعي بانه لا نسلم ان الضمير الى اللحق المشتمل بالنون بل الضمير الى اللحق المشتمل بالالف والياء لان عموم المرجح لا يقتضي عموم الراجع كما في قوله تعالى ويوصلهن حتى يردهن

فالضمير الى المطلقات وهي اعم من ان تكون بأشئ اورجعية والراجع خاص بالمطلقات الرجعية أو
اجيب ان الضمير راجع الى الحقوق المشتمل بالنون لكن لانضم عدم دلالة النون على ان معه إلا إذا
كون النون عوضاً عن الامرين ليس بما نفع عن الدلالة بذلك إذ الشئ الواحد قد يصلح لامور كثيرة
كما ان الالف في التثنية علامتها وايضاً علامة الرفع أو اجيب تسليماً ان الحقوق مشتمل
بالنون وهو غير دال على ذلك لكنه اذا دل اموان من امور ثلاثة على شئ صح نسبة الدلالة الى الامور
لان للاكثر حكم الكل على انه معه أي مع مفردة مثله في العدد حال كون ذلك المثل
من جنسه باعتبار دخول ذلك المثل تحت المفهوم الكلي الموضوع له بوضع واحد المشترك
بينهما فان قيل ذكر الجنس بعد المثل مستدرك لا تعاد معناهما قلنا ان المراد بالمثل
المثل في العدد وبالجنس دخول المثل تحت المفهوم الكلي هو الموضوع له لذلك المفرد
سواء كانا متفقين في الذات كرجلين او مختلفين في الذات كابيضين لبقرو وحمرا
هما داخلين تحت مفهوم واحد وهو ذات من له البياض فلا يشئ الاسم باعتبار
معنيين مختلفين فلا يقال قرآن اذا اريد بهما الطهر والحيمض لعدم دخولهما تحت
المفهوم المشترك بينهما ولو اريد بالمثل المثل في الوحدة والجنس جميعاً لاستغنى عن
قوله من جنسه قلنا الظاهر من المثل المثل في الكمية وحمل الكلام على الظاهر
واجب خصوصاً في التعريفات فلذا ذكر الجنس فان قيل التعريف قد تم بما سبق
فما الحاجة الى قوله ليبدل قلنا في ذكره فائدتان الاولى الدلالة على انه معه مثله
والثاني انه لا يشئ الاسم باعتبارين مختلفين وهو مفهوم من قوله من جنسه فان
قيل عدم جواز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين منقوض بالابوين للاب
والام فانه شئ الاب باعتبار معنيين مختلفين غير داخل تحت مفهوم واحد لان
مفهوم الاب الوالد المذكور ومفهوم الامر الوالد المؤنث وكذا القمرين غير داخل
تحت المفهوم المشترك بل مفهوم القمر كوكب ليلي ومفهوم الشمس كوكب نهاري -
قلنا هذا التثنية من باب التغليب ومعنى التغليب ان يجعل اللام مضافة باسم
الاب مجاز القوة التناسب بينهما لكونهما والدين للولد ثم يأول الاب بمسمى بالاب
يمصل المفهوم المشترك بينهما الذي هو الشرط في التثنية فيكونان متجانسين في المفهوم لا
مختلفين فيه إذ معناهما مسميان بالاب وهما فردان لهذا المفهوم وكذا حال القمرين

فان قيل ينبغي ان يجرى هذا التاويل في القرآن بالطريق الاول لان القراء موضوع للمظهر والمحيط حقيقة لا مجازا والاب موضوع للام مجازا فلما صح التاويل في الاب يعبر في القراء بالطريق الاول فلا يكون التثنية باعتبار معنيين مختلفين قلنا لا شك في صحة التثنية ^{في القرآن بعد التاويل} ^{الذكر يقدم جواز التثنية} ٢ بمجرى اشتراك اللفظي بدون الاتفاق في المعنى وبعد التاويل يحصل الاتفاق المعنوي و كذا يجوز التثنية في الاعلام المشتركة بعد التاويل عند الجمهور حقيقة كزيد مثلا علما للكثير ثم يأول بالمسمى بزید ثم يثنى ويجمع .

او مجازيا كعمر اذا صار علما لابي بكر ثم يأول بالمسمى بعمر فيثنى ويجمع وعند البعض يجوز التثنية في الاعلام بدون هذا التاويل لكون الاعلام اكثر استمالا فالمطلوب فيها الخفة والاختصار بالتثنية واما اسماء الاجناس فقد اتفق في جواز تثنيتهما بعد التاويل ولا يجوز قبل التاويل ولما كان آخر الاسم قد يعرض اليه التغير عند الحاق علامة التثنية فاراد المقلد بيان هذا التغير وموضع التغير فقال فالمقصور اسم الاسم المقصور وهو ما كان في آخره الف مفردة لازمة فبالا افراد احتراز عن مقرونة بالهمزة كحمراء وبالمزوم عن الف زيدا في حال النصب وقفا فانه لا يسمى زيد . . . بهذا هذا الالف مستصورة اذ لا يثبت في حال الوصل وسمى المقصور مقصورا لانه ضد الممدود والمقصور مشتق من القصر وهو المحبس وهو ايضا محبوس عن الحركات الكان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يميل كالون في السمع بالي وهو ثلاثي اي ذلك الاسم المقصور ثلاثي لازما فبه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل الحقيقي والحكي وخفة الثلاثي وان كان غير الثلاثي لا يرد لكان الثقل والاسم وان لم يكن منقلبة عن واو بل تكون منقلبة عن ياء حقيقة كرحيان في رعي او حكما بان كان مجهول الاصل او عديم الاصل وقد اميل فيه كتيان في متى او كان على اربعة احرف سواء كانت الالف اصلية كالا على او فائدة كجبل فبالياء اي قاله منقلبة بالياء عند التثنية اعتبارا للاصل الحقيقي او الحكي وتخفيفا فيها زاد على الثلاثة والاسم الممدود ان كانت همزة اصلية اسم همزته لام الكلمة تثبت في الاشهر لاصالتها كقراء لجيد القراءة وان كانت للتانيث فانقل همزة التانيث غير موجودة في كلام العرب قلنا اطلاق التانيث بالهمزة باعتبار انها منقلبة عن الف التانيث كحمراء اصلها

حموا بالثاني زيدات قبلها اخرى لمد الصوت فصار بالالفين اولهما لمد الصوت
وثانيتها للتانيث فقلبت الثانية همزة لالتقاء الساكنين قلبت واوا لان الهمزة
حرف ثقيل من جنس الالف مستكرة وقوعه بين الالفين مع انها غير اصلية ولم
يبدل بالياء لان الواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها والاى وان لم تكن الهمزة
اصلية ولا للتانيث بل تكون للحاق كهمزة علباء لا لحاق قرطاس او منقلبة عن واو
اوياء اصلية ككساء ورداء فالوجهان اى الوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت
الهمزة لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو اوياء ملحقة بالاصل وفي الصورة
الاخرى منقلبة عن واو اوياء اصلية فشا بهما همزة قواء فثبت في الصورتين كما ثبت
في قراء

وثانيتها قلب الهمزة واوا
لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشا بهما همزة حموا فانقلبت مثلها
واوا وتحذف نون اى نون التشنية للاضافة اذ النون والتون توجبان
تمام الكلمة وانقطعا عما بعدها والاضافة توجب اتصال المضاف مع المضاف
اليه فبينهما تناف والمتنايان لا يجتمعان وحذف تاء التانيث حذفا غير
قياس في خصيان و اليان ويجوز اثباتها ايضا على القياس كما في ضاربتان و
شجرتان ووجه الحذف ان كلا واحدة من التخصيتين والليتين شديدة الاتصال
بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع باحدهما بدون الآخر فصارتا بمنزلة الاسم المفرد وتاء
التانيث لا تقم في حشو المفرد فالقياس لا يقع في عبارة العدة لا يخلوا عن نكتة
فما الوجه انه ادرج الفعل المضارع في حذف النون والماضي في حذف التاء قلنا ان حذف
النون قاعدة مستمرة اى في بيانه بالفعل المضارع للاستمرار لان الغلب في المضارع الاستمرار
الابقرينة واما حذف التاء فليس بقياس وقاعدة بل وقع في مادة مخصوصة على خلاف
القياس فاقى فيه بالفعل الماضى لان الغلب فيه الانقطاع عن الاستقبال دو الاستمرار
الجموع اى اسم واطلاق الاسم على المجموع مع ان جزء لفظه يدل على جزء معناه باعتبار
شدة الاتصال والامتزاج بين الملتحق والمملوق به وعبر عن كلمة ما بالاسم احترازا عن لام
الاستغراق فانها ايضا دال على آحاد مقصودة لكن ليست باسم دل دلالة مطابقة احتراز

عن تشنيه اسم الجمع والجمع كطائفتين ورجالين فانهما وان دلنا على آحاد لكن هذه
الدلالة تضمنية لا مطابقة اذ الدلول المطابق لهما اثنان من الجماعة ثم كل جماعة من الاثنين
تشتمل على الآحاد على آحاد اى على جملة آحاد احتزبه عن الكل الا فرادى نحو كل نفس
ذائقة الموت اذ كل نار حارقة فانه يدل على الآحاد لا جملة بدفعة واحدة بل يدل على الآحاد
بدفعات ^{كثيرة} مقصودة اى يتعلق قصد المتكلم بتلك الآحاد في ضمن ذلك الاسم احتراز عن
الكل المجموعى نحو كل نمل يا كل الاسد وكل رجل يطبق رفع هذا الجحر فانه يدل على جملة الآحاد
لكن ليس في ضمن ذلك الاسم بل في ضمن المضاف اليه لانه لاحاطة افراد المضاف اليه
بمحروف مفردة ظرف لغو متعلق بقوله دل او مقصودة او كليهما بطريق التنازع ولم يقل
بمفردة لان المتبادر منه الهيئة مع المادة وهيئة المفرد وصيغته لا يبقى حال الجمع والمفرد
اعم من ان يكون تحقيقا كرجل الرجال او تقدير اكنسوا لنساء ولم يفرض المفرد لثروركب
وهو تهرة وراكب لانها ليسا من اوزان جموع القلة ولا من اوزان جموع الكثرة ولا نهما
يصغر ان بنفسهما فيقال تميروركيب ولو كانا اجمعين يردان الى المفرد فان قيل اخذ
المفرد في تعريف الجمع مستلزم للرد لان الجمع ما خوذ في تعريف المفرد بأن
يقول المفرد ما ليس بمثنى ولا مجموع قلنا المفرد ملحوظ بتعريفين الاول كما قيل والثاني
المفرد هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الآحاد وهما ملحوظ بلحاظ المفهوم
الثاني فلا يلزم الرد وافيكون المعنى بمحروف هي مادة لمفردة الذى هو الاسم الدال
على واحد واحد من تلك الآحاد بتغيير ما الجار والمجرور ظرف
مستقر منصوب محلا على الحالية من المحروف متعلق بمتلبسة اى حال كون تلك الحروف
متلبسة بتغييرها بحسب الصورة لا بحسب المادة والا يخرج كثير من المجموع وهذا التغيير
اما بزيادة كرجال ومسلمين ومسلمات او بنقصان ككتب في كتاب او حمر في حمار او
باختلاف في الحركات كأسي أسد او اختلاف في الحركات مع السكناات كنذر في نذر
حقيقة كالذكور او حكما كالفلك وقوله ما دل على آحاد جنس شامل للمجموع واسماء
الاجناس كتمرد نخل واسماء المجموع كرهط ونفرو قوم وبعض اسماء العدد كثلثة وبقلوه
مقصودة بمحروف مفردة خرجت اسماء المجموع والعدد لعدم المفرد لهما واما اسماء
الاجناس فخرجت بقوله مقصودة ان يريد بها نفس الجنس لا الافراد وخرجت بقوله

بحروف مفردة ان قصد بها الافراد استعمالا لعدم وجود المفرد لها وأعلم ان كل واحد من اسماء الاجناس واسماء المجموع على قسمين قسم له مفرد من لفظه كثر وتمرة ونخل ونخله وكلم وكلمة في اسماء الاجناس وجاهل وجمل وياقرو وبقرو وركب وراكب في اسماء المجموع وقسم لا يكون له مفرد من لفظه نحو ابل وغنم ومفرد الاول بعير في اسماء الاجناس واسماء المجموع ليس يجمع اتفاقا لان الجمع لا بد له من مفرد ولا مفرد له واما القسم الاول فهو محل الخلاف كما بين المصنف بقوله على الاصح والاشتباه بالجمع لوجود المفرد له فخص المصنف التفريع بالاسم الجنس والاسم الجمع الذان لهما مفرد من لفظه ليظهر محل الخلاف والاشتباه فقال فنحو تهر المراد به كل اسم جنس كان الفارق بينه وفرد التاء وركب والمراد به الاسم الجمع الذي كان له مفرد من لفظه ليس يجمع على الاصح لانه لو كان جمعا فلا يخلو اما ان يكون جمع قلة او كثرة فالاول غير مسلم لانه على اوزان مخصوصة وهما ليسا بتلك الاوزان والثاني لا نهما يصغران بنفسهما والجمع لا يصغر بنفسه بل يرد الى المفرد فيصغر المفرد احتراز عن اجتماع الفرعيتين وايضا حروف الجمع لا تسع غالبا في صيغة التصغير وهي فعيل والفرق بين الجنس واسم الجنس والجمع واسم الجمع ان الجنس ما يقع على القليل والكثير كالتمر واسم الجنس ما يقع ويطلق على الواحد لا بالكثير والكثير بسبيل البدلية لادفعة واحدة كالرجل والجمع ما يطلق على الكثير دفعة واحدة وله مفرد من لفظه كالرجل لجماعة الرجال واسم الجمع ما يطلق على الكثير ولكن ليس له مفرد من لفظه فان قيل تعريف الجنس واسم الجنس منقوض بالكلم لانه جنس واسم جنس ولا يقع على الواحد والاثنين قلنا عدم اطلاقه على الواحد والاثنين استعمالا لا وضعا او نقول انه اسم جمع وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان مذهب الاخفش ان كل اسم الجمع له مفرد من لفظه جمع وقال الفراء اسم الجنس كذلك ايضا جمع ونحو فلان والمراد به كل جمع متحد مع المفرد في الصورة جمع هذا التفريع على عمومية المفرد والتغير لان المفرد للجمع تحقيقا او تقدير او التغير اعلم من ان يكون تحقيقا او تقديرافضة فلك اذا فرضت كضمة قفل يكون مفردا واذا فرضت كضمة أُسْدٍ يكون جمعا وهو اي المجموع على نوعين صحيح ومكسر فالجمع الصحيح يكون لمذكر تارة ويكون المؤنث

ومفرد الثاني شاة في اسماء المجموع فالقسم الثاني من اسماء الاجناس

تارة فالجمع الصميم المذكور ما لحق آخره اے آخر مفردة واو مضموم ما قبلها
 في حالة الرفع اوياء مكسور ما قبلها في حالتی النصب والجرو ونون عوض
 عن الحركة او التوين مفتوحة لانه لو كسر النون يلزم ثقل الكسرة مع ثقل الواو
 والضمه ليدل ذلك الحق او اللاحق فقط او مع الملقوق على ان معه اے مع
 المفرد اكثر منه اے من المفرد ولم يقل من جنسه اكتفاء بما سبق فان قيل ان اكثر
 اسم التفضيل واسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في الفعل عليه ولا كثرة في
 الواحد قلنا ثبوت اصل الفعل اما ان يكون تحقيقاً او تقديراً مثل فلان افقه من
 الحمارة واعلم من الجدار فان كان آخره اے آخر المفرد
 ياء ملفوظة كالتقاضى او مقدارة كقاض قبلها كسرة حذف
 الياء عند الحاق علامة الجمع الياء والواو لالتقاء الساكنين مثل
 قاضون حالة الرفع وقاضين حالتی النصب والجرو وان كان
 آخره اے آخر المفرد الذى اريد جمعه مقصوراً اے الف
 مقصورة حذف الف لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما اے حرف كان
 قبلها اے قبل الالف على ما كان عليه مفتوحاً لتدل الفتحة على الالف المحذوفة
 مثل مصطفون حالة الرفع ومصطفين حالتی النصب والجرو وشرطه اى شرط
 صحة الجمع المذكور ان كان ذلك الاسم المفرد اريد جمعيته بهذا الجمع اسماً
 محضاً من غير معنى الوصفية فيه فمذكر علم يعقل من حيث المعنى
 فان قيل قوله فمذكر لا يخلو اما ان يكون خبراً عن قوله وشرطه ففيه
 محظورات الاول ان قوله فمذكر علم خبر والخبر محمول على المبتدأ وهما لا
 يحتمل الحمل لان الشرط هو التذكير والعلمية لانفس المذكر والعلم والثاني ان
 هذا الخبر جملة لانه شبيهة بالجزاء فلا بد فيه من عائداً وهو غير موجود والثالث
 ان دخول الفاء في خبر المبتدأ الذى لم يتضمن معنى الشرط غير جائز والرابع
 ان الفاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر غير جائز عند الجمهور الا عند
 الضرورة واما ان يكون جزء الشرط والجملة الشرطية خبر للمبتدأ بتقدير
 الضمير الراجع الى المبتدأ في جانب الجزاء اے فهو مذكرفيه محظوران

الاول ان الشرط هو التذكير لان نفس المذكر والثاني انه يلزم حذف الضمير المرفوع العائد الى المبتدأ وهو غير جائز قلنا باختيار الشق الاول والجواب عن الاول ان في عبارة المصنف مسامحة ذكر المشتقة واردة المبدأ أي الكبير والعلمية وعن الثاني ان الخبر مفرد بتأويل الكون فيكون التقدير فكونه مذكراً عليها وعن الثالث ان المبتدأ وان لم يتضمن معنى الشرط لكنه مقيد بالشرط وهو قوله ان كان وعن الرابع ان الشارح ذهب في ذلك الى مذهب الهندي وعندنا يجوز الغاء الشرط بين المبتدأ والخبر وايجاب باختيار الشق الثاني والجواب عن الاول بانه مؤل كونه مذكراً عليها والجواب عن الثاني ان حذف الضمير المرفوع جائز كما قال الرضي في بحث كليم المجازات انه لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر فلا يقال زيد ان لقيته كريم بل يقال فكريم أي فهو كريم حتى يكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ وانما اشترط كونه مذكراً عليها يعقل لان هذا الجمع اشرف المجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم الحافل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمرءة او واحد نحو اعوج للفرس فلا يجمع بهذا الجمع فان قيل هذا القاعدة منتقضة بطلمية فانه مذكر علم للصحابي يعقل مسماة ولم يجمع بهذا الجمع وايضا منتقضة بورقا وسلمي فانها يجمعان بنو و ونون اسمي رجلين مع انها غير مذكرة قلنا المراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة فخرج نحو طلحة لانه بالتاء ودخل ورقا وسلمي اسمي رجلين لان العلامة القوية للتأنيث هو التاء لا الالف فلا يمنع الالف جمعية الاسم بالواو والنون لان المدوذة تقلب واو فتسمى علامة التأنيث في الصورة والمقصود قد يحذف ويبقى الفتح قبلها دالة عليها وأي شرط الاسم الذي اريد جمعيته بالجمع الصيغ المذكورة ان كان صفة من الصفات من غير معنى العلمية فيه كاسم الفاعل واسم المفعول فمن كان يعقل أي له شروط فالشرط الاول كونه مذكراً والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الذي كان صفة و اريد جمعيته بالجمع المذكور اسالم ا فعل فعلاء فان قيل ان اريد من ا فعل وزنه فيكون المعنى لا يجمع وزن ا فعل بهذا الجمع فهو وزنه ايضا لا يجمع بهذا الجمع مثل احمر واسود وابيض وان اريد موزونه فيكون المعنى لا يجمع اسم موزون با فعل فلا يصح اضافة ا فعل الى

فعلاء لان كلما ذكر الوزن واريده الموزون فيكون ذلك الوزن علما لذلك الموزون و
العلم لا يضاف قلنا المراد بأفعل موزونه وافعل وان كان علما للموزون لكنه صار نكرة
بأرادة الوصف المشهور اى لا يجمع مذكر فان قيل كثير من المذكرين يجمع بهذا الجمع
فخو ضارب ومضروب وشديد وندمان قلنا ليس المراد نفي المذكر مطلقا بل المراد نفي
المذكر الذى هو غير مستوي في صيغة الصفة مع المؤنث بل يكون صيغة المذكر مغايرة
من المؤنث بدون التاء كما في افعل التفضيل وافعل الصفة مؤنثها مغايرة من افعل
بالصيغة واما الامثلة المذكورة فنذكرها ومؤنثها مستويان مشتركان في الصيغة
ليس مغايرين فيها بل الفارق بينهما هو التاء فقط ولذا تجمع بالجمع المذكر السالم
فان قيل ان المذكر غير المستوي مع المؤنث في صيغة الصفة الا افعل التفضيل و
الا فاعل الصفتي كلاهما مع ان افعل التفضيل يجمع بهذا الجمع فهو انصر انصر
قلنا ليس المراد من عدم الاستواء عدم الاستواء مطلقا بل المراد منه عدم الاستواء
الخاص بان يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء واسم التفضيل
المذكر وان كان على صيغة افعل لكن مؤنثه على صيغة فعلى لا فعلاء مثل
احمر حمر اء فلا يقال احمر ون للفرق بين افعل الصفة وبين افعل التفضيل لانه
يجمع بهذا الجمع كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة في الافعل التفضيلي كامل
من الافعل الصفتي لانه يدل على الصفة مع الزيادة فاعطى له اشر المجموع و
الشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلا نفعلى اى مذكرا غير مستوي ذلك
الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على وزن فعلا ن والمؤنث على وزن فعلى مثل
سكوان سكوى فلا يقال سكوانون للفرق بين فعلا ن فعلى وفعلا ن فعلا ن كند
مانون ولم يعكس لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء اصل من الفرق بالـ
اذ الالف المقصورة توجد في آخر الاسم ولم يكن مؤنثا مثل فتى ورسى وعصى
فاعطى اشر المجموع للاسم الاشر والشرط الرابع ان لا يكون ذلك الاسم
المذكور مذكرا مستويا فيه اى في هذا الوصف مع المؤنث مثل جريح و
صبور فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا بل
بل المناسب ان يجمع يسويان فيه مثل جوسى ومُبر و الشرط الخامس ان لا يكون الاسم

المذكور متلبسا بتاء التانيث مثل علامة فلا يقال علامتون لثلاث مجتمعة علامة
التذكير والتانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس وتحذف نونه اى نون الجمع
بالاضافة لها مر في التنثية فان قلت ان سين وارضين اسمان جامدان قد
فقد الشروط كلها فيهما وجمع بالواو والنون فاجاب المصنف وقد نشد نحو سين
جمع سنة وارضين جمع ارض لعدم وجود الشرائط فيهما فان قيل الحكم بالشذو
ذ مخالف عن صاحب الباب فانه قال كل اسم في آخره تاء منقلبة عن حرف العلة
يجمع بالواو والنون سواء وجد الشروط المذكورة فيه او لا نحو سنة فخ لا يدخل سنة
في الشذوذ وبقي ارضين فيه قلنا ان المصنف عمل بقول الجمهور وهم لا ينظرون الى
هذه القاعدة بل يعتبرون في هذه الجمعية السماع بالجمع المؤنث الصحيح ما لحق
اى جمع لحق اخره اى اخر مفردة حيث انه مفرد بالجمع المؤنث ألف وتاء و
شرطه اى شرط جمع الصحيح المؤنث ان كان مفردة صفة وله من ذكره لذلك
المفرد مذكرفان يكون مذكرا اى مذكرا ذلك المفرد جمع بالواو والواو والنون
لثلاث يلزم مزاية الفرع على الاصل وان لم يكن له اى المفردة مذكرا جمع بالواو
والنون فان لا يكون اى فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث
كما نض لان المتلبس بالتاء اعني حائضة جمعت بالالف والتاء فلو جمعت مجردة
التاء ايضا بهذا الجمع نزم الانتباس لان محض المجرد عن التاء هي القابلة للحيض
بان تكون بالغة والمتلبس بالتاء هي الحائضة بالفعل والا اى وان لم يكن المؤنث
صفة بل كان اسما جمع بهذا الجمع مطلقا واعتراض الشيخ الرضى ان هذا الاطلاق
ليس بسديد بل لا بد من قيد السمع لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس و
نحوها ما كان تانيثها غير حقيقي لا يجئ هذا الجمع فيها بل هذا الجمع مسموع فيها
كالسنوات والكائنات والكائنات لان تانيثها غير حقيقي ولا ظاهرا لعلامة فيكون
خفيا فلا بد في تانيثها من شأن هذا السمع قلنا اطلاق المص من اعتبار الشروط لا من السمع
فيكون المعنى جمع جمعا مطلقا من غير اعتبار الشروط مثل طلحات زينات هندات وانما
لم يحتم الى الشروط لان الجوامد موضوعة برأسها فلا يظهر الفرعية والاصيلة فيها
حتى يلزم زيادة الفرع على الاصل جمع التفسير ما تغير اى جمع تنوير بناء واحدة

من حيث نفسه وامور الداخلية فيه فان قيل التعريف غير ما نع لدخول جمع السلامة فيه لانه تغير بناء واحداً بلحوق الحروف الزائدة به قلنا المراد بالتغير التغير في نفس المفرد وذاته والتغير في جمع السالم باعتبار الامور الزائدة عليه فان قيل هذا التعريف غير ما نع لدخول جمع السالم فيه بمصطفون لتغير بناء الواحد فيه بحذف اللام قلنا المراد بالتغير التغير في المفرد لوصول الجمعية والتغير بعد الحذف بعد حصول الجمعية بقاعدة صرفية فان قيل لما كان التغير في تعريف جمع التكسير من حيث نفسه وامور الداخلية فيه فالتغير في تعريف مطلق الجمع ايضاً من حيث ذاته الحرف فينبغي ان لا يتناول تعريف مطلق الجمع نحو مسلمون ومسلمات قلنا المراد بالتغير المذكور في تعريف مطلق الجمع اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث امور الخارجية الزائدة عليها بقريته ما لا يها مية المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقياً كرجال وافرس او اعتبارياً كفلك جمع القلة يعني الجمع على قسمين كثرة وقلة فالجمع القلة ما يطلق على ثلاثة وعشرة وما بينهما وله اوزان اربعة في جمع التكسير اولها افعل فان قيل يخرج عنه افلس جمع فليس لانه جمع قلة وليس افعل قلنا ان المراد بافعل جمع على وزن افعل فيكون المراد منه الموزون فان قيل يخرج عنه افعل لانه ايضاً جمع قلنا بجمعيته ثبت بطريق الدلالة لانه لما ثبت الجمعية فيما يوزون به ثبت في الوزن بالطريق الاول وثانيها افعال اي جمع يكون على وزن افعال كالفراس جمع فرس وثالثها افعلة اي جمع على وزن افعلة كارغفة جمع رغيف ورابعها فعلة اي جمع يكون على وزن فعلة كغلام جمع غلام كما قال الناطح جمع قلة راجعاً رهست ابنه افعل افعال فعلت افعلة با نو گويم هريكي افعلة افلس افراس غلعت ارغفته وجمع الصحيح مذكور كان مؤنثاً فان قيل هذا مخالف لما قال الرضي انها لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما قلنا ما قال المصمّم على حال تنكير الجمعين وما قال الرضي محمول على تعريف جمعي السلامة والسند هو الاستعمال وما عدا ذلك المذكور من الاوزان الاربعة في التنكير والجمع الصحيح جمع كثرة وهو ما يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له فان قيل هذا القاعدة منقوضة بقوله تعالى ثلاثة قروء لانه جمع كثرة مستعملة في القلة قلنا قد يستعار احدها للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله ثلاثة قروء

مع وجود اقراء لها فرغ المعنى عن تقاسيم الاسماء ليس فيها لحاظ معنى الحدث شرع في تقسيم آخر للاسم الذى فيه لحاظ الحدث وهو المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واخر هذا التقسيم من جميع تقاسيم الاسم ليكون الاسماء المتصلة والمشتبهة بالحدث متصلة ببحث الفعل وقدم المصدر بسائر الاسماء المشتبهة على الحدث لكونه مظنة الاصل لوجود الاختلاف فيه فانه عند البصريين اصل في الاشتقاق والياقى فرغ بالاشتقاق وأعلم ان الاسماء المتصلة بالفعل ثمانية المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الزمان واسم المكان واسم الآلة ومعنى الاتصال انها لا ينفك عن معنى الفعل لان المصدر جزء الفعل واسم الفاعل من يقوم به الفعل بطريق الحدث واسم المفعول من يقع عليه الفعل والصفة المشبهة من يقوم به الفعل بطريق الثبوت واسم التفضيل من يقوم به الفعل بطريق الزيادة واسم الزمان والمكان ما يقع فيه الفعل واسم الآلة ما يوجد به الفعل المصدر اسم الحدث فان قيل ان المتبادر من الحدث الصادر من الغير لان للحدث لا بد من الحدث فالتعريف غير جامع لافرادة فهو الطول والقصر فانهما مصدران مع انهما ليسا بصادرين عن الغير او طريق السؤال هكذا ان للحدث معينين احدهما ان الحدث بمعنى الحدث المقابل للثبوت والاخر ان الحدث عبارة عن المعنى قائم بالغير فبالنظر الى المعنى الاول لا يصدق التعريف على الطول والقصر لانهما ليسا بمحادثين بل ثابتين للصاحب بطريق الدوام قلنا المراد بالحدث المعنى القائم بالغير سواء صدر عن ذلك الغير كالضرب والشيء او لم يصدر عنه كالطول والقصر القصر بجارى على الفعل فان قيل ان جريان الشيء على الغير عبارة عن كون الاخير خبر للاول او صفة له او حا لاله او صلة له والفعل لا يصح ان يكون مبتداء او موصوفا او ذحال او موصولا للمصدر فلا يصدق هذا التعريف على فرد من افراد المصدر قلنا المراد بجريانه على الفعل وقوعه تأكيد للفعل او بيان لنوعه وعدده فان قيل القادرية بمعنى القدرات والعالمية بمعنى العلم وويل او يحيا بمعنى الهلاك فان كل واحد منها يدل على الحدث وليس بمصدر قلنا المصدر اسم الحدث بجارى على الفعل والفعل مشتق منه فخرج الاولان بقيد الجارى لانها لا يقعان تأكيداً

المفعول بل التأكيد هو القدرة والعلم وخروج الاختيار بقيد الاشتقاق لان الفعل لم
 يشتق منها وان كان الاختيار يقعان مفعولا مطلقا لان بين المصدر والمفعول المطلق
 عموما وخصوصا من وجه فالهأداة الاجتماعية ضربت ضربا ومادة الافتراق من جانب
 المصدر الضرب واقع على زيد ومادة الافتراق من جانب المفعول المطلق ويجاويلا
 فكلا لم يشتق منه الفعل ويدل على الحدث فهو اسم مصدر لا مصدرا وهو اى
المصدر من الثلاثي المجرد سماع اى سماعى ويرتقى الى اثنين وثلاثين وزنا
 ومن غير ذلك وهو الثلاثي المزد في الرباعى المجرد والمزيد فيه قياس اى قياسى
 داخل تحت قاعدة كلية مثلا كل فعل كان ماضيه على وزن افعل فمصدره على
 وزن افعال وهكذا ما سواه ويعمل المصدر عمل فعله المشتق منه حال
 كونه ماضيا او غير حال كان او استقبالا وانما لم يشترط في عمله الحال
 او الاستقبال كاسم الفاعل لان عمله لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار المشابهة
 وهذه المناسبة قرينة بنفسه فلم يحتم الى تقويتها بشرط آخر فلم يشترط فيه الزمان
اذ لم يكن مفعولا مطلقا لانه ان كان مفعولا مطلقا يجئ حكمه ولا
يتقدم معموله اى معمول المصدر عليه لان المصدر حين العمل في قوة
 ان مع الفعل وان موصول حرفي وما بعدها صلة والصلة لا يتقدم على الموصول
 فمعموله لا يتقدم بالطريق الاولى وانما كان ان موصولا حرفيا لان كما ان
 الموصول الاسمى مع الصلة جزء من الكلام كذلك ان مع مدخوله بتاويل
 المفرد جزء من الكلام ولا يضم فيه لانه لو اضم في المفرد لأُضم في المشن
 والجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيين والجمعين نظرا الى المصدر و
 الفاعل نحو ضربانان وهو مستكره اى لو فرض استتار الفاعل فلا بد من العلامة
 بان يدل على ان المستتر الفاعل مشن او مجموع ان أقي بالعلامتين بان يقال للذان
 ضربانان عمر ان يلزم اجتماع التثنيين وان حذفت احدهما يلزم الالتباس فلا
 يعلم ان ضربان مثلا لتثنية المصدر او ثنية الفاعل فان قيل يجوز ان يحتمل المصدر
 ضمير المشن والجموع لايشن ولا يجمع كاسم الفعل والظرف يقال الزيدان ههنا
 والزيدان في الدار ويعلم حال الضمير من المرجع فلا لبس ولا استثقال واجاب

عنه الشارح الهندي بان القول بالاستتار في اسم الفعل والظرف مجاز بمعنى الاستتار
 في منوبها اعني الامر والماضى متوب اسم الفعل والمتعلق متوب الظرف فالتقيل
 هذا الجواب انما يتم على القول بان الظرف واسم الفعل ليسا بعاملين في المستتر
 بنفسها بل باعتبار المتعلق واما على القول بانها عاملان فيه بنفسها فلا وقال
 جمال الدين الانصران يقال في وجه عدم الاضمار في المصدر ان حذف الفاعل
 عن المصدر جائز فلو استتر فيه فلا يعلم ان الفاعل مستتر فيه او محذوف لكن يرد
 عليه ان القول بالحذف مبني على عدم الاستتار اذ على تقدير الاستتار لا حذف
 كما في الفعل قلنا الالتباس بين الحذف والاستتار بحسب الصورة لان الحذف
 فيه جائز لعدم النسبة فيه فان قيل هذه القاعدة منقوضة بضرب زيد ا حاصل
 فان الياء قد اضممت المتكلم في هذا المصدر فينبغي ان يذكر قيد الاستتار بان قال ولا
 يضم فيه بطريق الاستتار لينخرج هذا المثال لان الضمير فيه بارز قلنا لا حاجة الى
 هذا القيد لانه قال ولا يضم فيه مع كلمة في والاضمار فيه يستلزم الاستتار فيه
 فان الضمير اذا كان بارزا لا يقال يضم فيه بل يقال يضم فقط ولا يلزم ذكر
 الفاعل اى ذكر فاعل المصدر لا مظهر ولا مضمرا لان النسبة الى فاعل ما غير
 ما خوذة في مفهوم المصدر لان مفهومه هو الحدث السارج فلا يتوقف مفهوم
 المصدر على الفاعل بخلاف الفعل والصفات فلا يجوز حذف فاعلها لان النسبة
 ما خوذة في مفهوميهما الى الفاعل فان حذف الفاعل يلزم وجود النسبة بدون
 المنسوب اليه ويجوز اضافته الى الفاعل وان كان اعماله مثنوئا واولى لانه
 حينئذ اقوى مشابهته للفعل لكونه نكرة كما ان الفعل يدل على حدث غير معلوم
 مثال الاضافة كما في قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف المصدر
 الى المفعول ولم يقل ويجوز اضافته الى الفاعل والمفعول كما هو المختصرتفاوت
 الاضافة اليهما لان الاضافة الى الفاعل كثيرة والى المفعول قليلة والمفعول اعم
 من ان يكون مفعولا به او فيه اوله واعماله اى افعال المصدر باللام متلبسا
 بلام التعريف قليل نقلنا عقلا اما عقلا لان المصدر حين العمل في قوة ان مع
 الفعل حكما ولا تدخل اللام على ان مع الفعل مثلا لا يقال ألان ضرب لدخوله

على الاسم الصريح وجوباً ينبغي ان لا تدخل على المصدر المؤل بان مع الفعل وجاز اللام
فيه على القلة فرقاً بين شئ صريح وبين المؤل به أما نقلاً فقوله تعالى لا يجب الله بالجهر
بالسوء لان الجهر مصدر معرف باللام عامل في السوء بواسطة حرف الجر وهو الباء
ولم يحثي المصدر المعرف باللام عاملاً في فاعل او مفعول صريح فان كان المصدر
مفعولاً مطلقاً فان قيل كيف يعبر بمقابلة هذا ايها بعدة من قوله وان كان بدلاً
مع ان المصدر في كلا صورتين مفعول مطلق قلنا ان المراد من هذا المصدر مفعول
مطلق صرفاً من غير اعتبار ابداله من الفعل ومن الثاني مفعول مطلق مع البدلية
فا العمل للفعل ولا يجوز اعمال المصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان
القوى ولانه لا يصلح تقديره بان مع الفعل اذ ليس معنى ضربت ضرباً ضربت ان
ضربت لان الفعل لا يؤكد بالمصدر التاويل بل بالمصدر الصريح والمفعول المطلق
الفرق على قسمين ما يكون فعله مذكوراً او محذوفاً بال حذف غير لازم وان كان
المصدر مفعولاً مطلقاً واقاباً بدلاً منه اى من الفعل وهو ما حذف فعله لزوماً
فوسقيا له قوجهان اى فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر
للبنية والمراد من الوجهان عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله وجهان و
جهان فان قيل لم فصل المصّ بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولاً مطلقاً وما
كان اياه بالجملة المعارضة لبيان بعض احكام عمل المصدر مع ان هذه الاحكام
مشتركة بين قسمي المصدر فينبغي ان يؤخرها عنهما قلنا بانه ذكر عقيب القسم الاول لان
عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخبرت على القسمين توهم تعلقه بالقسمين
على السوء وهذا باطل لان لهذه الاحكام مزية الاختصاص بالقسم الاول الا ترى
ان قوله ولا يتقدم معموله مختص بالقسم الاول واما في القسم الثاني فيجوز التقديم
لعدم كونه مؤلّ بان مع الفعل حين كونه بدلاً اسم الفاعل ما اى اسم المشتق
من فعل اى من حدث فان قيل يلزم القول على مذهب الكوفيين انه مشتق من
الفعل وهو مذهب مرجوح قلنا المراد بالفعل المعنى اللغوي لا الاصطلاحي فلا يكون المتن
بناء على مذهب الكوفيين فان قيل الحدث عبارة عن معنى تائم بالغير فيكون معنى لا
لفظاً والاشتقاق يجري في الالفاظ قلنا ان المراد من الحدث هو المصدر

لانهم اثبتوا صفات الدال للمدلول فأنقيل له لا يجوز ان يراد من الحدث هو المصد
الذي هو جزء الفعل الاصطلاحي فيمثل مذهب البصريين والكوفيين جميعاً قلنا صفاً
الدال يجري على المدلول اذا كان المدلول مطابقاً لاتضمنياً فذكر الحدث واداة المصد
من هذا القبيل اذ الحدث مدلول مطابق للمصدر بخلاف ما ذكرت لان ثمة ذكر
المدلول وهو الحدث واريد منه دال تضمني وهو لا يجوز كما لا يجوز العكس بان يكون
المدلول تضمنياً فأنقيل ان قوله لمن صلة اشتق فصدق التعريف على اسم التفضيل
لانه ايضا اشتق لمن قام قلنا انه صلة لتضمنه وهو موضوعا حال من ضمير
اشتق فيكون قوله من قام به الموضوع له ثم المتبادر من الموضوع له الموضوع له التام
فخرج اسم التفضيل لانه موضوع لمن قام به لكن من قام به ليس الموضوع له التام
بل الموضوع له من قام به مع الزيادة فيكون التقدير موضوعا ذلك الاسم لمن قام
الاسم به اي بذات ما قام به الفعل فأنقيل يخرج عنه صاهل في قوله فرس
صاهل او مفترس في قوله حيوان مفترس لان من يستعمل في ذوى العقول قلنا
المراد بكلمة من هو الاعم من ذوى العقول وغيره ولم يذكر كلمة ما مع ان ما جهل
امره يذكر بلفظ ما تغليباً لذى العقول على غيره بمعنى الحدوث لا بمعنى الثبوت
فأنقيل ان للحدث معنيين احدهما التجدد المقابل للثبوت والثاني المعنى القائم
بالغير كالعرض فبالنظر الى المعنى الثاني صدق التعريف على الصفة المشبهة لانها
موضوعة لذات ما قام بها الفعل بمعنى الحدوث اي العروض وهو الحدث قلنا
ان المراد من الحدوث هو المعنى الاول لان قيام الفعل باسم الفاعل بطريق التجدد
والتحدث وقيام الفعل بالصفة المشبهة بطريق الثبوت والداوم والاستمرار ولا يتصور
منه التجدد لان شرافة زيد لا يتجدد منه بل هو خلقى قائم به بطريق الدوام
فأنقيل يخرج عنه بعض اسماء الفاعلين لانه لا يدل على الحدوث مثل دائر
وخالدا وثابة وصفات الله تعالى ايض نحو خالق ورازق قلنا الاول يدل على حدوث
المخلود والدوام والثاني ان الدوام في صفات الله تعالى ليس بمفهوم من الصيغة بل باعتبار
الموصوف القديم ثم في كل تعريف لابد من الجنس والفصل فنقوله ما جلس شامل لكل
الاسماء وقوله اشتق من فعل فصل خرج به الجوامد وبقي المشبهة لانها وقوله

لمن دامر به فصل خروج منه اسم المفعول واسما والزمان والمكان والآلة وقوله بمعنى
الحدوث فصل آخر خرج به الصفة المشبهة لان قيام الفعل فيها بمعنى الثبوت لا بمعنى
الحدوث وأما اخراج اسم التفضيل فقد اختلف فيه فقال المصنف في شرحه انه خرج
بقوله لمن قام به لان الاشتقاق متضمن لمعنى الوضع فيكون التقدير ما وضع
لمن قام به وحده وقال أكثر الشارحين ان خروج اسم التفضيل بقوله بمعنى لحدوث
لان قوله لمن قام به متناول له ووجه الرد عليهم ان حمل التعريفات على المعنى المتبادران
من قام به تمام الموضوع له وفي اسم التفضيل ليس ذلك تمام الموضوع له وايضا اسم
التفضيل على قسمين بمعنى الحدوث كالضرب وبمعنى الثبوت كاحسن يخرج بقوله بمعنى
الحدوث الثاني لا الاول فان قيل لما كان من قام به مع المبالغة والزيادة قلنا لا بأس
بمخرجها لانها ليست باسم الفاعل بدليل جعل المصنف احكام صيغ المبالغة مثل احكام
اسم الفاعل ومثل الشيء لا يكون عين الشيء وايضا حصر المصنف صيغ اسم الفاعل على
وزن فاعل في ثلاثي مجرد وعلى وزن المضارع من غير ميم مضمومة وصيغ المبالغة
مخالفة عنها وصيغته اى صيغة اسم الفاعل من المجرد الثلاثي على وزن فاعل و
من غير وهو على ثلاثة اقسام ثلاثي مزيد فيه ورهائى مجرد ومزيد فيه على صيغة
المضارع المعلوم بميم اى مع ميم مضمومة موضوعة موضع حرف المضارعة
سواء كان حرف المضارعة مضمومة اولاً ومع كسرة ما قبل الآخر وان لم يكن فيما
قبل آخر المضارع كسر نحو مدخل ومستغفر الاول مثال ليم مضمومة موضع حرف
المضارعة المضمومة والثاني مثال ليم مضمومة موضع حرف المضارعة المفتوحة فان قيل
المناسب ان يقول في موضع مستغفر متضارب ليكون مثال الكسر الغير الواقع في آخر
المضارع ايضا مذكورا قلنا لم يذكر متضارب لان المضارع الذى كان ما قبل الآخر
مفتوحا لم يوجد الا في ثلاثة ابواب فكان قليلا قلنا لم يذكر تمام الموضوع له لاسم الفاعل
فالتعريف ليس بجامع لافراده لخروج صيغ المبالغة منه لان معناها من قام به مع قيد عمل
اسم الفاعل في التسهيل بغير المصغر والموصوف وانما لم يعمل المصغر لفوات المشابهة
اللفظية بالفعل وايضا ان الفعل لا يصغروا انما لم يعمل موصوف لكونه اسما محضا لان
التوصيف من خواص الاسم وايضا ان الفعل لا يقع موصوفا فلا يقال زيد ضارب شديد

عمروا ويعمل اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله المشتق منه لازماً يعمل عمل الرفع فقط وان كان فعل المشتق منه متعدياً الى مفعول واحد يعمل الرفع في الفاعل لنصب مفعول واحد وقس على هذا فوه وكن ايضاً في سائر معمولاته بشرط معنى الحال الاستقبال الجار والمجرور منصوب المحل على الحالية باعتبار المتعلق عن ضمير يعمل اي يعمل اسم الفاعل حال كونه متلباً بشرط فان قيل ان الشرط مضاف الى المعنى بمعنى من وبين المضاف والمضاف اليه في الاضافة البيانية حمل والحمل ههنا غير صحيح لان الشرط مصدر فيكون وصفاً محضاً والمعنى بمعنى المقصود قلنا ان الشرط بمعنى شئ فيصم حمل احدهما على الآخر قان قيل مطلق الشئ ليس موقوفاً عليه لعمل اسم الفاعل فلا يصح وضع الشئ موضع الشرط قلنا المراد بالشئ الذي يشترط عمله به لا مطلق الشئ فيكون موقوفاً عليه والاضافتان بيانيتان فلا يرد ان المضاف والمضاف اليه مقايضان والشرط ليس الاعمى والمعنى ليس الا الحال والاستقبال وانما اشترط العمل احد هما لان عملهما شبهة المضارع فيلزم ان لا يكون مخالفاً عنه في الزمان فان قيل هذا منقوض بقوله تعالى وكلهم باسط ذراعيه بالصيد فانبطحاً بمعنى الماضي لانه اخبار عن الواقع بعد مضي الف سنة عليه وعمل في ذراعيه النصب على المفعولية قلنا المراد من الحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقاً او حكاية وهما الحال حكاية وهوان يفرض ذلك الزمان الماضي كانه موجود الان لا يقال ينبغي ان يصم عمل كل اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي اذ حكاية الحال تجري في الكل قلنا اعتبار حكاية الحال انما يكون في الضرورة والضرورة انما يتحقق بعد العمل والعمل قد تحقق في الآية الكريمة وبشرط الاعتماد اى اعتماد اسم الفاعل على صاحب قان قيل اضافة صاحب الى ضمير اسم الفاعل غير صحيح لانه يستعمل في ذى الروح قلنا المراد به المتصف به قان قيل المتصف به هو الموصوف فلا يصح اعتماداً على غير الموصوف قلنا المراد منه اعم من الموصوف والمستند وغيره من العمدات قان قيل المتصف به حقيقة في الموصوف ومجاز في غيره فيلزم الجمعيتين حقيقة والمجاز قلنا هذا الجمع بطريق عموم المجازى ما قام به وانما اشترط الاعتماد لعمل اسم الفاعل على عمله لمشابهة الفعل وبهذا الاعتماد يقوى جهة الفعل فيه بحيث يشتمل اسم الفاعل على ما لا بد له منه وهو هذه الاشياء كما ان الفعل مشتق

على ما لا بد له منه وهو الفاعل فأنقيل ان اسم الفاعل ايضا مسند الى الفاعل ولا بد له منه فينبغي ان يكفي لعله هذه المشابهة بالفعل في الاسناد الى الفاعل فلا حاجة الى الاعتماد بهذه الاشياء قلنا ان اسم الفاعل ضعيف في العمل فلا يقوى بما لا بد له منه وهو الفاعل المؤخر وهو لا يتقدم عليه فلا بد لعمله من معتمد مقدم وما لا بد له منه مقدما وهو احد هذه الامور الاربعة وانما كان هذه الاشياء ما لا بد له لاسم الفاعل لانه ان كان خيرا فلا بد له من المبتدأ وان كان صفة فلا بد له من الموصوف وقس على هذا ما بقي فتشابه الفعل في الاشتمال في نفس ما لا بد منه وان كان ما لا بد منه لاحد يهمل غير ما لا بد منه للاخرا و اعتماد على الهمزة الاستفهامية وغيرها من الالفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي لان الاستفهام او النفي بالفعل ادلى لانها يقتضى الحكم غالبا وهو يكون في الجملة فازداد بهما شبهة بالفعل فان كان اسم الفاعل المتعدي وانما قيد بالمتعدي لان اسم فاعل اللازم يعمل عمل الرفع في الفاعل وان كان ما ضيا لان اشتراط الحال والاستقبال بالنسبة الى المفعول لان الفاعل جزء من اسم الفاعل فلا يحتاج الى قوة العامل بخلاف المفعول فانه فضلة فلا بد فيه من قوة العامل للماضى اى للزمان الماضى بالاستقلال او في ضمن الاستمرار وارى ذكر المفعول مع اسم الفاعل وهو لا يعمل لانه لو لم يذكر المفعول جازان يضاف نحو هذا ضارب امس فقله ضارب يجوز فيه الاضافة الى امس بان يسقط التنوين ويجوز ان لا يضاف بان يثبت التنوين فاذا كان ما ضيا فيكونان بلا ربط وجبت الاضافة اى وجبت اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى مفعول مطلق لقوله الاضافة بتقدير المضاف الى اضافة معنى اما نفس الاضافة لانه لما تعذر نصبه لقوات الشرط فلو لم يضاف الى المفعول فلا يحصل الربط بينهما فيكون كوضع الحجر في جنب الانسان فلما اضيف حصل الربط بطريق الجرفيه واما معنى لقوات شرط الاضافة

اللفظية وهو كون الصفة مضافا الى معمولها مثال الماضي بالاستقلال زيد ضارب
 عمر اس الحمد لله فاطر السموات والارض ومثال الماضي في ضمن الاستمرار الحمد لله
 رب العالمين خلافاً للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب الاضافة لانه يعمل
 عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيبوز نصبه على المفعولية وجرة
 على الاضافة اللفظية لانه مضاف الى معموله عنده ونمسل في ذلك بقوله تعالى
 وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد وعند الجمهور معمول على حكاية الحال فان كان
له معمول آخر غير المفعول المضاف اليه بان كان الاسم الفاعل متعديا الى المفعولين
 او فوقهما فبفعل مقدرا اى فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل فحوزيد معطى
عمر درهما اس قدرهما منصوب باعطى المقدران المتكلم لهما قال زيد معطى
 عمر فكان السائل قال ما اعطاه فقال المتكلم درهما لا مجرور باسم الفاعل لان
 المضاف لا يضاف ثانياً فان دخلت اللام الموصولة على الفاعل استوى الجميع
 اى جميع الازمنة لعمله ما ضيا كان او غيره لانه فعل بالحقيقة عدل عن صيغة الفعل
 الى صيغة الاسم لكرهتهم دخول اللام على الفعل وما وضع منه للمبالغة كضارب
 وضروب ومضارب بمعنى كثير الضرب وعلیم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير
 الحذر مثله واعلم ان في صيغ المبالغة اختلافا فعند البعض خارج عن حد اسم الفاعل
 وعند البعض داخل فيه فعند قول من هو قائل بخروجها عنه يكون كلمة من في قوله
 منه ابتداءية وهى ما يكون مدخولها امرا كليا وينتزع منه الجزيات ولا شك
 ان مدخولها ههنا اسم فاعل ينتزع عنه صيغ المبالغة بتغير صيغة اسم الفاعل الى
 صيغة اخرى فيكون معنى عبارة المتن على هذه المذهب هكذا وما لى صيغ
 وضع منه اى من اسم الفاعل بتغير صيغة اسم الفاعل الى صيغة اخرى
 بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه مثله
 اى مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط الزمان والاعتماد فعلى هذا
 المعنى لا يلزم تشبه الشئ لنفسه وعند من هو قائل بدخولها فيه
 فيكون كلمة من في قوله منه بيان لكلمة ما في قوله وما وضع فيكون معنى المتن
 وما اى اسم الفاعل كان للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل لغیر المبالغة

فيكون تشبهه احد القسمين بالآخر فالتقيل ان صيغ المبالغة لا تخلوا ما ان يكون داخلة في اسم الفاعل او لا فان كان الاول فلا يصح تشبهه صيغ المبالغة باسم الفاعل لانه تشبه شئ بنفسه وان كان الثاني فلا يصح بيان كلمة ما من البياينة لان المبين والمبين في الحقيقة شئ واحد قلنا انها خارجة عنه وكلمة من ابتداءية لا بياينة كما مر او نقول انها داخلة فيه ولا يلزم تشبه شئ لنفسه لان اسم الفاعل على قسمين احدهما للمبالغة والاخر لغير المبالغة فشبه المص اسم الفاعل للمبالغة لاسم الفاعل الذي كان لغير المبالغة في اشتراط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على احد الامور الستة فان قلت ان اسم الفاعل يعمل لجهة المشابهة بالفعل المضارع في عدد الحروف والسكنات وقد فات هذه المشابهة في بعض صيغ المبالغة قلنا ان معنى المبالغة في صيغها يقوم مقام ما فات من المشابهة اللفظية فان قلت لما لم يكن الزيادة مانعا من العمل في صيغ المبالغة ينبغي ان لا يكون الزيادة في اسم التفضيل مانعا من العمل في الفاعل الظاهر والمفعول قلنا لان الزيادة في صيغ المبالغة في نفس الفعل فيكون كاللفعل المكسر كما في باب التفعيل والزيادة في اسم التفضيل على الغير سواء كان الفعل بنفسه قليلا او كثيرا والمثنى من اسم الفاعل ومن المبالغة والمجموع منهما صحيحا كان او مكرا مثله اے مثل اسم الفاعل المفرد في العمل والشرط لعدم عروض خلل الى صيغة المفرد من حيث الذات بالحاق علامتي التثنية والجمع الصحيح واما التفسير فمحول عليه ويجوز حذف النون اے نون المثنى والمجموع مع العمل في معبولة بالنصب على المفعولية وقيد بالنصب لانه اذا كان محرورا بالاضافة تحذف النون واجب ومع التعريف تخفيفا لطول الصلة بها وهذا المحذف مشروط بشرطين وهو نصب المعبول وتعريف العامل كقوله تعالى المقيمي الصلوة على قراءة نصب الصلوة فان فقد النصب فيكون محرورا فيجب حذف النون للاضافة وان فقد التعريف فلا يحذف النون الا على ضعف مثل ولذا اتقوا العذاب الا ليمر بنصب العذاب على قراءة غير معتبرة اسم المفعول هو ما اسم اشتق من فعل اے حدث موضوعا لمن وقع عليه اي لذات ما وقع الفعل عليه فقوله ما جنس شامل للمحدد وغيره وقوله اشتق من فعل فصل خرج به الجوامد وقوله لمن وقع عليه فصل آخر خرج به ما سوى المحدود

وايضاً اسم التفضيل الذي لتفضيل المفعول لان من وقع عليه تمام الموضوع له
 لاسم المفعول والموضوع له لاسم التفضيل من وقع عليه الفعل مع الزيادة وصيغته
 من الثلاثي الجرد على زنة مفعول ومن غير اء من غير الثلاثي الجرد على
 صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول فان
 قيل ان الكثرة في المفعول لا في اسم المفعول وكلامنا فيه قلنا ان كثرة المفاعيل
 يستلزم كثرة اسم المفعول لان بناء اسم المفعول كما يكون للمفعول به كذا لك يكون
 لساير المفاعيل وان كان للمفعول به حقيقة وللغير مجازاً وايضاً انما فتم لموافقة
 المضارع المجهول كهستخرج وهذا غل بفتح الراء والحاء وامرة اى حاله و
 شانه في العمل اى عمل النصب والاشتراط اى اشتراط احد الزمانين
 والاعتماد على احد الامور الستة لعمله كما مر اسم الفاعل واذا كان معروفاً
 باللام الموصولة يعمل ايضاً وان كان بمعنى الماضي وعمله الرفع في المفعول ما
 لم يسم فاعله ولو كان متعدي الى المفعولين فالاول يقوم مقام الفاعل والثاني يتبع
 على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهماً الآن او غدا او المعطى غلامه درهماً
 الآن او غدا او اسم الصفة المشبهة باسم الفاعل لانها تشي وتجمع وتذكروثوث
 مثله ما اى اسم اشتق من فعل لازم ابتداء او اشتقاق لمن قام به اى لما قام
 به على معنى الثبوت وضعاً فقوله ما جنس شامل للمحدود وغيره وقوله
 اشتق من فعل خرج الجوامد وقوله لازم خرج به على معنى الثبوت خرج
 به اسم الفاعل اللازم نحو قائم وذهب لانه قام الفعل بهما على معنى الحدوث
 لا بمعنى الثبوت واذا كان اللازم اعم من ان يكون عند الابتداء او الاشتقاق
 دخل في التعريف رحيم لانه مشتق من رَحِمَ بكسر العين بعد نقله الى
 رَحْمَ بضم العين ولان المشتق من رَحِمَ بكسر العين بعد نقله الى رَحْمَ
 بضم العين ولان المشتق من رَحِمَ بكسر العين اسم الفاعل وهو الراحم
 الذي يدل على الحدوث والتجدد لا على الرحم على الدوام قلما يريد الرحم على
 الدوام نقل من هذا الباب الى رَحْمَ بضم العين لان هذا الباب موضوع للطبايع
 والعادة الغير المنفكة فلا يقال رحيم الامن صار الرحم طبيعة له لانه قد يوجد وقد لا يوجد ولما كان

المراد من الثبوت ان يكون بحسب الوضع خروج ضارب وطالق لانها في اصل الوضع للحدوث
لانه يقال للمرأة كانت في النكاح ثم طلقت فعرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال و
صيفتها اى صيغة الصفة المشبهة فان قيل ينبغي ان يقول المصنف صيغتها بصيغة الجمع لا
بصيغة المفرد لان صيغة صفة المشبهة جنس ولها انواع وافراد اما الانواع ففى اوزانها مثل
فعل وفعل وفعل وغير ذلك واما الافراد ففى الوزونات مثل صعب وشديد وغير ذلك
المراد قلنا جازا يبراد صيغة المفرد مع اختلاف انواعها لان الصيغة اسم جنس تطلق على الكثير
والقليل مخالفة لصيغة اسم الفاعل فلا تبنى صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب
السمع اى كانت على قدر السماع لا تجاوز من مواضع السمع وانما قال على قدر السماع
لانه ليس لها وزن مخصوص حتى يبنى عليه دائما كاسم الفاعل يبنى على وزن فاعل دائما وعلى
صيغة المضارع قال صاحب الغاية الجارح بالمرور مرفوع المحل خبر بعد خبر للبند أفرد الشارح عليه ان تصيب
بالخبرية غير مستقيم لانه كما يعلم الخبر كنك يعلم ان يكون منصوبا على الحاليت من المستكن في مخالفة
باعتبار المتعلق كما مر تقديرا او صفة المصدر المحذوف اى مخالفة كانه على قدر ما يسم قان قيل كما از صيغها
مخالفة عن صيغة الفاعل كذا لك مخالفة عن صيغة اسم المفعول فلم خصر مخالفة عن صيغة الفاعل قلنا خص
بيان مخالفة باسم الفاعل لزيادة اختصاصها به في معنى القيام وتكون عملها لمشابهتها اياه في التذكير
والتانيث والتثنية والجمع فيكون مشابهتها به في شيئين لا يقال انها يعمل لمشابهة الفعل كما قال المصنف
وتعمل عمل فعلها مطلقا قلنا لانهم ان عملها لمشابهة الفعل اذا الفعل بمحذوف وفيها معنى الثبوت بل
عملها لمشابهة اسم الفاعل في الامور المذكورة وكل واحد منهما يدل على معنى القيام ومعنى قوله
وتعمل عمل فعلها ان عملها مقتصر في الفاعل كفعله لا يعمل في المفعول لعدم وجوده
كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا قان قيل ان اطلاق
الصفة من الاعتماد غير جائز لانه شرط لعملها كما هو الشرط لعمله قلنا هذا
الاطلاق بالنسبة الى الزمان فيكون المعنى مطلقا من غير اشتراط
زمان الحال او الاستقبال لانها بمحذوف الثبوت فكيف يشترط فيها الحال
والاستقبال واما شرط الاعتماد فمعتبر فيها بالاشياء
الخامسة غير اللام الموصولة فانها لا تدخل عليها
اتفاقا لانها تدخل على ما يدل بالحدوث

من الصفة والصفة المشبهة تدل بالثبوت لا بالحدوث وتقسيم مسائلها فان قيل
 اضافة التقسيم الى المسائل غير جائز لان التقسيم عبارة عن انضمام القيودات المبينة
 المخالفة الى الامر المشترك بحيث يحصل بضم كل قيد قسم علىحدة وههنا قد انضم القيودات
 الى الصفة المشبهة لا الى المسائل في المسائل بنفسها قيودات قلنا التقسيم متضمن للمعنى
 الجمل فيكون المعنى وجعلها قسماً قسماً وبيان حكم كل قسم وسمى كل قسم مسألة
 لانه يسأل عن حكمه بانه داخل في الممتنع او القيم او المختلف او الاحسن او الحسن
ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجرورة عنها وعلى كل التقديرين معمولها
اما مضاف او متلبس باللام او مجرد عنها اى عن اللام و الاضافة فهذه
 الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة والمعمول اى معمول لصفة
 المشبهة في كل واحد منها اى من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب
 تارة ومجرور تارة فلهذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسمًا حاصلة من
 ضرب الاقسام الثلاثة الاعرابية في الاقسام الستة الحاصلة من قبل فالرفع في
 المفعول على الفاعلية اى على فاعلية المعمول للصفة والنصب على التشبيه
 اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول في المعمول المعرفة وعلى التمييز في المعمول
 المنكرة والجحر في المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة الى المعمول فكلية على
 في المواضع الاربعة التعليل كما في قوله تعالى تكبر والله على ما هديكم اى لاجل هدايتكم
 وتقصيلها فان قيل وتقصيلها مبتدأ وحسن وجهه خبره والخبر معمول على الابتداء
 والجمل ههنا غير صحيح لعدم الاتحاد لان التفصيل نسبة بين المفضل والمفضل وقوله
 حسن وجهه طرف النسبة وحمل الطرف على النسبة غير جائز لان الطرف من الذات
 والنسبة من الاعراض قلنا ان التفصيل بمعنى مفضل بمعنى للفاعل او بمعنى للمفعول فيكون
 المعنى مفضل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية لان المذكورة على وجهه الكلية و
 ههنا على وجه الجزئية فان قيل خبرية حسن وجهه ثلاثة لقوله وتقصيلها لا يصح
 من وجه آخر وهوان الخبر اذا وقع جملة لا بدله من عائد ولا عائد ههنا الى المبتدأ
 فاجاب بقوله قولنا معنى ان الخبر ليس بجملة بل هو مفرغ وهو قوله قولنا وقوله
 حسن وجهه مقولة القول والمقولة ليست الاجملة لعدم اتهام المقولة بدون الجملة

وهو لا يقتضى العائد فان قيل ان الخبر لما كان قوله قولنا فهو ليس الا مصدر
فيصح حمله على التفصيل فلا حاجة الى التاويل بالمفصل قلنا المراد من القول المقول
ههنا ليصح تفسيره حسن وجهه ثلاثة بتنوين الصفة ورفع المفعول ونصبه او
بحذف التنوين وجرا الوجه للاضافة قوله بتنوين الصفة الخ جواب عن سوال
وهو ان شريف غلامه ايضا مفصل لهذا الاقسام فلم لم يتعرض المصنف اليه وايضا
ان المصنف في بيان الكليات فينبغي ان يذكره مثالا كليا لا الجزئي اجاب بقوله
بتنوين الصفة يعنى المراد بحسن وجهه كل صفة كانت متونا ومعهوله مضافا
فان صار كليا لاجزئيا فان قيل ان قوله ثلاثة خبر لقوله حسن وجهه ابتدائية
غير جائز لان المبتدأ لا يكون الا مفردا باعتبار انه قسم من الاسم وهو قسم
من الكلمة قلنا انه مؤل بالتركيب فانه مفرد وقوله ثلاثة في حسن وجهه ثلاثة
اي ثلاثة امثلة من الامثلة الثمانية عشر وكذلك حسن الوجه اي في
مثل التركيب المذكور هذا التركيب في اشتباهه بوجوه الثلاثة المذكورة الاعرابية
وحسن وجهه ايضا بالوجوه الثلاثة فيكون المجموع في الصفة المجردة عن اللام
تسع صور الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة وجود ثلاثة الاعرابية
في المصول وترك العاطف اشعارا بانه شروع في قسم آخر من الصفة لان السابق
مجرد عن اللام وهذا مع اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلاثة الاعرابية
الحسن وجهه ايضا بهذه الوجوه فيكون المجموع في الصفة المتلبسة باللام تسع
صور وقدم الصفة باللام في الاجمال على الصفة المجردة عن اللام وعكس الترتيب
في التفصيل لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا فيه يختلف فيه و
باقي الاقسام صحيح واما اقسام الذات اللام فقسمان فيها مبتنعان كما قال المصنف
اثنتان منها مبتنعان احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى المفعول
المضاف الى الضمير مثل الحسن وجهه بجر الوجه على اضافة الصفة لان المقود
من الاضافة اللفظية تخفيف في جانب المضاف بحذف التنوين والتنوين ههنا
حذفت باللام وفي جانب المضاف اليه بحذف الضمير الراجع الى الموصوف من
فاعل الصفة وهو موجود ههنا او بحذفها معا ولم يوجد ههنا وثانيها كون

الصفة باللام مضافة الى المعحول المجرد عن اللام مثل الحسن وجه لان هذه الصورة تشبه عكس المعهود في الاضافة المعنوية لان المعهود فيها اضافة النكرة الى المعرفة وههنا اضافة المعرفة الى النكرة وهى لا تجوز في المعنوية فكذلك في اللفظية لانها فرع المعنوية فلا يخالفها من كل وجه كذا قال صاحب التكملة يعنى في اضافة المعرفة الى المعرفة في اضافة لفظية كانت مخالفة من الاصل وهو اضافة معنوية مثل الحسن الوجه فلو خولف في هذا الحكم ايضا بضافة المعرفة الى النكرة كانت مخالفا من كل وجه فان قيل في مثل الحسن الوجه ايضا مخالفة عن الاصل مع انه محسوب من الاحسن قلنا الحسن الوجه محمول على القائم الغلام لعلاقة ان في كل منهما المضاف والمضاف اليه معرفة في كل تركيبين ولم يحمل الحسن وجه لعدم تعريف المضاف اليه فان قلت ان في القائم الغلام ايضا اضافة المعرفة فينبغي ان لا يجوز هذا التركيب ايضا قلت ان الالف واللام في القائم موصولى والموصولى لا يفيد التعريف فلذا صح القائم الغلام فان قلت لما كان الالف واللام موصولى فيكونان بمعنى الذى والقائم بمعنى قام صلة والموصول مع الصلة معرفة فيلزم ايضا اضافة المعرفة فينبغي ان لا يجوز ايضا قلت اضافة القائم الى الغلام قبل تقرر الصلة فلهذا يجوز القائم الغلام واختلف في صورة واحدة وهى الصفة المجردة عن اللام مضافة الى المعحول المضاف الى الضمير مثل حسن وجهه فيسيبويه والبصريون يجوزونها على قبح في الشعر ولا يجوزونها في السعة والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة ووجه الاستقباح ان مقام الاضافة يقتضى كمال التخفيف في جانب المضاف والمضاف اليه فاستقيم الافتقار على اهون التخفيفين مع امكان اعظم التخفيفين وجه عدم الاستقباح عن الكوفيين ان التخفيف موجود وان كان غير كامل والبواقي من الاقسام الشائبة عشر وهى خمسة عشر قسما فهذه على ثلاثة اقسام احسن وحسن وقبيح كما صرح بللمص بقوله ما كان فيه ضمير واحد منها اى من تلك البواقي فالضمير الواحد اما في جانب الصفة او في جانب المعحول فالذى في جانب الصفة هو على سبعة اقسام الصفة المعرفة باللام والمعهول ايضا معرف باللام منصوبا كان او مجرورا نحو

الحسن الوجه او الصفة المجردة عن اللام والمعمول معرف باللام منصوباً كان المعمول
او مجرداً نحو حسن الوجه او الصفة المعرفة باللام والمعمول نكرة منصوبة نحو
الحسن وجهها او كلاهما نكرتين والمعمول منصوب او مجرد ونحو حسن وجهها او حسن
وجهه والذي في جانب المعمول فهو على قسمين الصفة المعرفة باللام او المجردة عنها
والمعمول في كليهما مضاف الى الضمير ومرفوع نحو الحسن وجهه وحسن وجهه
بالرفع فيهما فيكون المجموع المشتمل على الضمير الواحد تسعة احسن لان الضمير
في هذه التسعة بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران
اي القسم الذي كان فيه ضميران احدهما في الصفة والاخر في المعمول فهو على قسمين
الصفة المجردة عن اللام او المتلبيسة بها والمعمول منصوب مضاف الى الضمير نحو
حسن وجهه والحسن وجهه بالنصب فيهما احسن اما الحسن فلا شتاله على الضمير
المتأخر اليه وغير احسن لا شتاله على ضمير زائد بقدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها
فهو على اربعة اقسام الصفة المعرفة باللام والمعمول معرف باللام او مجرد عنها نحو
الحسن الوجه والحسن وجهه او الصفة المجردة عن اللام والمعمول معرف او مجرد
نحو حسن الوجه وحسن وجهه برفع المعمول في الكل قبل عدم الربط بالموصوف لفظاً
فيكون المجموع الثمانية عشر قسماً وباعتبار صفة الامتناع والاختلاف والاحسية و
الحسنية والقيم خمسة اقسام كما قال الناطق رحمه الله تعالى وبيح جهاد و
ممتنع كيت مختلف بشار - ولما كان وجود الضمير ظاهراً في جانب المعمول لكونه بارزاً و
غير ظاهراً في جانب الصفة لكونه مستترا فيها احتيج الى قاعدة ليظهر بها وجود الضمير
وعدمه فقال وهي رفعت معول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان
معمولها حين رفعه فاعل لها استتر الضمير فيها يلزم تعدد الفاعل فلما كان المعمول فاعلاً
فهى كالفعل فكما ان الفعل لا يشبه ولا يجمع كذلك الصفة لا تشبه ولا تجميع بتشبيه
معمولها وجمعه والاى وان لم ترفع معول الصفة بها بل صار مجرداً او منصوباً
ففيها ضمير الموصوف يكون فاعلاً لها فتوالت الصفة بتأنيث الموصوف وتثني
الصفة بتشبيه الموصوف وتجميع الصفة بجمعية الموصوف لانها كالنعل والفعل اذا
استند الى الضمير فيطابق الضمير مع المرجع في هذا الامر في الفعل فكذا في شبه الفعل مثل

زيد حسن وهند حسنة وزيدان حسان والهندان حسنان والزيدان الحسنون
 والهندات الحسنات وجهها ووجه واسمها الفاعل والمفعول غير المتعديين
 الى المنصوب مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية
 عشر فيرفعان الفاعل ومفعول ما لم يسمى فاعله وينصبان هما ويضافان اليهما
 مثل زيدان القائم ابوة اباه ابيه وزيدان القائم الاب والاب والاب وزيدان
 القائم ابك وابا واب وزيدان المخروب ابك وابا واب وهكذا الصور التسع في الصفة
 النكرة وانما قال غير المتعديين احتراز عن المتعديين فانه لا يجوز اضافتهما اليهما
 ولا نصبهما بهما لتلايلزم الالتباس بالمفعول في مثل ضارب ابوة فلو قلنا اباه ابيه
 لم يعلم ان الاب فاعل نصب على التمييز او المجرور بالاضافة والمفعول محذوف او
 الاب مفعول والمستكن فاعل وايضا يلزم الالتباس في اسم المفعول مثل زيد
 معط غلامه فلو قلنا غلامه بالنصب او الجرح لم يعلم انه مفعول ما لم يسمى فاعله
 منصوب على التمييز او مجرور بالاضافة والمفعول الثاني محذوف او منصوب على
 انه المفعول الثاني والمستكن في معط مفعول ما لم يسمى فاعله اسم التفضيل با
 اشتق من فعل اي حدث لموصوف اي موضوعا لموصوف قام به الفعل او
 وقع عليه الفعل فيشتل التعريف لقسمي اسم التفضيل المبني للفاعل والمبني للمفعول
 بزيادة على غيره فهو اما ظرف لغو متعلق بموصوف والتنوين في زيادة
 عوض عن المضاف اليه وهو الفعل فيكون المعنى موضوعا لذات متصفة بزيادة
 الفعل على غير الموصوف في اصل ذلك الفعل فيكون الموصوف والغير مشتركين
 في اصل الفعل او ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة للموصوف فيكون المعنى لموصوف
 متلبس بتلك الزيادة فقوله ما جنس شامل لكل الاسماء وقوله اشتق من فعل
 خرج الجوامد وقوله لموصوف يخرج اسم الظرف لان الموصوف عبارة عن ذات
 بهية مثلا ضارب ذات من له الضرب فلا يعلم انه من اي نوع ولا ابهام في
 نوع اسم الظرف بل هو معلوم وهو المكان والابهام في الافراد واجزاء المكان لا
 في نوعه وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
 الشبهة لعدم دلالتها على الزيادة بالغير كما في صيغة المبالغة وهو اي اسم التفضيل

فإن قيل حمل الفعل على اسم التفضيل غير صحيح إذ أفعل اخص من اسم التفضيل فيلزم حمل الاخص على الاعم وايضا خرج انصر واضرب لانهما اسما التفضيل وليسا بفعل قلنا المراد من افعل هو من حيث الصيغة والهيئة لا من حيث المادة ولا شك ان هيئة الفعل غير مختص بفعل لانها كما توجد في افعل كذلك توجد في انصر وغيره فلا يلزم حمل الاخص على الاعم أفعل للمذكر وفعل للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لانها في الاصل اخير واشد فحذف بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبين اسم التفضيل من حدث ثلاثي لارباعي مجرد لا مزيد فيه ليهكن بناءً على فعل وفعل منه لان هذه الصيغة لا تسع فيها حروف غير الثلاثي وان سقط بعضها لم يعلم ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ايضاً ليس بلون ولا عيب جملة صفة للثلاثي فإن قيل القاعدة منقوضة باجهل وابلد من العيوب وجاء اسم التفضيل منه قلنا المراد بالعيوب هي الظاهرة وهذا من العيوب الباطنة فالتفصيل فاعلى هذا ينبغي ان يكون احق من الحق بلاشذوذ لانه من العيوب الباطنة ايضاً مع انهم حكموا بشذوذها فأجاب شارح الهندي ان المراد من الحق ما يبدأ اشتر الحماقة في الظاهر كما ظهر في هبنقة فكان كالعيوب الظاهرة والاسم التفضيل لا يجئ من العيوب الظاهرة قلنا حكموا بشذوذها لكنه هذا الجواب ضعيف لانه يقتضي ان الحق على قسبين ما يبدأ آثاره في الظاهر وما لا يبدأ آثاره في الظاهر فيكون الأول من العيوب الظاهرة فان اتى منه اسم التفضيل فهو شاذ والثاني من العيوب الباطنة فيجئ منه بلاشذوذ ولم يقل بهذا الفرق احد وايضاً يعلم من هذا الجواب ان الجاهل والبلادة اذا بلغ علما تهما الظهور فينبئ منهما اسم التفضيل بالشدوذ ولم يقل به احد فالحق في الجواب ان الفرق بين اجهل وابلد وبين احق ان الأولين يستعملان فيمن لا يظهر اثر بلادته وجهله والثالث يستعمل فيمن يظهر اثر حماقته في الظاهر لان منهما اشتق أفعل لغيره اي لغير اسم التفضيل اي للصفة فقط بدون الزيادة فلو اشتق اسم التفضيل منها فلا يعلم من احمران المراد به صاحب الحمرة ان كان صفة

او زائد الحمق على الغير ان كان اسم التفضيل فان قيل ينبغي ان يبنى اسم التفضيل
منها اولاً ولم يبنى الفعل للصفة منها فرقاً بينهما قلنا فعل للصفة يدل على ثبوت
مطلق الصفة والفعل التفضيل يدل على الصفة مع الزيادة والدال بالصفة مقدم
بالطبع على الدال بالصفة مع الزيادة فيبنى الفعل صفة مقدماً على الفعل تفضيلاً
موافقة للوضع مع الطبع مثل زيد افضل الناس فان افضل مشتق من
ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اى فان
قصدا اداء المعنى التفضيلي في غير الثلاثي المجرد او في الثلاثي الذى بمعنى اللون
او العيب بان يراد الدلالة على ان لاحد زيادة في اللون او العيب على الغير او
في غير الثلاثي على الغير توصل اليه بأشد ونحوه مثل هو اشد منه
استخراجاً مثال لغير الثلاثي وبخاصة مثال اللون عمى مثال للعيب والحاصل
ان قصد بناء اسم التفضيل من الثلاثي المجرد الذى في معناه الشدة او الزيادة
او القوة او الكثرة مثل اشد او ازيد او اقوى او اكثر ويذكر مصدر الفعل الذى
لا يمكن بناء اسم التفضيل منه منصوباً على التمييز والتمييز عن نسبة اشد الى الضمير
يكون فاعلاً فيكون التقدير هو اشد استخراجاً من الغير وقياسه اى قياس اسم
التفضيل الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فلانه لو اشتق
لكل منهما قياساً مطرداً لكثير الالتباس فاقصر واعلى الاشرف وهو الفاعل و
قد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعد ربى
المعدور والوم بمعنى الموم واشغل بمعنى المشغول واشهر بمعنى المشهور
واعرف بمعنى المعروف وليستعمل اسم التفضيل على احد ثلاثة اوجه
اما مضاف مخوزيد افضل الناس او بمن مخوزيد افضل من عمر او معرفاً
باللام مخوزيد الا فضل وانما يستعمل بأحد هذه الوجوه لان وضعه لتفضيل
الشئ على الغير فلا بد من ذكر الغير وهو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة
ظاهرة حقيقة واما مع اللام فهو في حكم المذكور الظاهري لانه يشار باللام الى
معين بتعين المفضل عليه مذكور قبل لفظاً او حكماً فلا يجوز الجمع بين اثنين
منها مخوزيدان الا فضل من عمر لان الغرض من الامور الثلاثة معلومية

المفضل عليه قلنا علم من احدها فذاكر الآخر يكون لغوا واما قول الشارح
لست بالاكثر منهم حصي وانا العزة للتكاثرفاجاب عنه الشارح الهندان كلمة
من ليست تفضيلة بل للتبعيض فيكون المعنى ليست من بينهم بالاكثر حصي اى
ادخل من على التعددى هو يمين لانها للتبعيض وقال الشارح ان اللام زائدة
فلا جمع بينهما وقال بعضهم ان كلمة من بمعنى في ولا يجوز خلوة عن الكل ايضا
لفوات الغرض وهو معلومية المفضل عليه مخوزيد افضل الا ان يعلم
المفضل عليه مثل الله اكبر فالمحذوف فيه هو المضاف اليه اى اكبر كل شئ او المحذوف
فيه من مع المجرور اى اكبر من كل شئ فاذا اضيف اسم التفضيل فله معنيان
احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة اى احدهما زيادة موصوف
اسم التفضيل المقصودة باسم التفضيل على من اضيف اليه اى على ما اضيف
اسم التفضيل اليه وهذه الاستعمال اكثر لان وضع افعول لتفضيل الشئ على الغير
فالاولى فيه ذكر المفضل عليه فيشترط في استعمال اسم التفضيل بهذا المعنى
ان يكون موصوف بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا
عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا تفضيل موصوف على مشاركيه
في هذا المفهوم العام فان قيل ظهر من قول الشارح الواقع لتفسير قول الماتن هو
على من اضيف اليه وهو اى على ما اضيف اليه اسم التفضيل باعتبار تحققه في
ضمن بعضهم اى تحقق ما اضيف اليه اسم التفضيل في ضمن بعضهم وهو ما عدا المفضل
وهو موصوف اسم التفضيل والا يلزم تفضيل الشئ على نفسه اى ان لم يكن باعتبار تحقق
من اضيف اليه وهو المضاف اليه في ضمن البعض يلزم تفضيل الشئ على نفسه عند دخول
الموصوف في المضاف اليه وظهر من قول الماتن في شرط ان يكون بعضا منهم عند دخول
الموصوف في المضاف اليه فلا يكون بين الكلامين الاتناقض قلنا موصو اسم التفضيل
داخل في المضاف اليه بحسب مفهوم اللفظ العام وخارج عنه بحسب الارادة فلا يلزم
التناقض اما الدخول فلان المقصود من هذا الاستعمال تفضيل الموصوف على مشاركيه
في هذا المفهوم العام واما الخروج بحسب الارادة فلا يلزم تفضيل الشئ بنفسه
مثل زيد افضل الناس فزيد بعض من الناس وداخل في مفهوم الناس

وخارج عن الناس بحسب الازالة فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته
 لخروجه عنهم اى لخروج يوسف عن الاخوة باضاً فتهم اليه والثانى ان
 تقصد به زيادة مطلقة غير مقيدة بالمضاف اليه بل يكون بالمضاف اليه غير
 ايضاً فان قيل لما كان المراد منه زيادة مطلقة فلم اضيف الى المضاف اليه الخاص
 مع ان المضاف اليه هو المفضل عليه وما الفائدة في هذه الاضافة
 فاجاب المصنف و يضاف اسم التفضيل الى المضاف اليه
 للتوضيح اى لتوضيح اسم التفضيل وتخفيفه كما يضاف باقى الصفات للتخصيص
 والتوضيح نحو مصارع مصر وحسن القوم فلا يشترط في هذا الاستعمال كون الموصوف
 داخلين فى المضاف اليه وبعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى اضافة اسم التفضيل الى
 احد الامور الثلاثة اما الى جماعة الموصوف داخل فيها نحو ذلك نبيا صلى الله عليه
 وعلى آله وصحبه وسلم افضل قرش اى افضل كل الناس وفي اضافته الى القرش
 فائدة معلومية النسب انه من القرش واما يضاف الى جماعة الموصوف غير داخل
 فيها كقولك يوسف احسن اخوته واما يضاف الى غير جماعة نحو فلان اعلم
 بغداد فالاضافة لمعلومية المسكن ويجوز فى النوع الاول من نوعى اسم التفضيل
 المضاف وهو الذى قصد به الزيادة على المضاف اليه فقط الافراد اى افراد اسم
 التفضيل وتذكير اسم التفضيل وان كان الموصوف مشئى او مجموعا او مؤنثا لان
 هذا القسم مشابه فى ذكر المفضل عليه مع اسم التفضيل المستعمل بن وهو مفرد مذكر
 لا غير فكذا هذا والمطابقة اى مطابقة اسم التفضيل فى هذا الامر لمن هو اسم
 التفضيل صفة له لان هذا النوع مشابه فى التعريف لاسم التفضيل المستعمل باللام وهو مطابق
 لموصوفه فكذا هذا واما النوع الثانى من نوعى اسم التفضيل المضاف هو الذى قصد به زيادة
 مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيها من المطابقة اى مطابقة اسم
 التفضيل مع الموصوف فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لان الصفة لا بد
 ان تكون مطابقة لموصوفها فى هذه الامور لعدم ذكر المفضل عليه بعدها مع عدم
 قيام المانع وهو امتزاجه كمن التفضيلة لفظا كما فى افعل من او معنى كما فى اسم التفضيل
 المضاف من النوع الاول فى ذكر المفضل عليه بعدها واسم التفضيل الذى يستعمل بمن مفرد

من ذكر لا غير اى لا غير المذكوران ايراد علامة التثنية والجمع والتأنيث اما قبل كلمة من
 او بعدها فان كان بعدها يلزم اجراء علامة كلمة في كلمة اخرى حقيقة وان كان قبلها
 فيلزم اجراء العلامة المختصة بالآخر في وسط الكلمة حكما وانما كان قبل كلمة من وسط حكما
 لان كلمة من فارقة بين افعال التفضيل وبين افعال للصفة فان فعل تفضيلا لا يكون الا بكلمة
 من فتكون كالجزء من اسم التفضيل ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر فان قيل
 المراد ينفي العمل لا يخلوا اما نفى مطلق العمل سواء كان عمل النصب او الرفع او نفى عمل الرفع
 فقط فعلى الاول لا يصح الحكم لانه يعمل النصب في الظروف والحال والتمييز وعلى الثاني الحكم صحيح
 لكنه تعبد مطلق بلا قرينة وهو غير جائز قلنا المراد بالعمل المنفى الرفع على القاطية بقرينة
 الاستثناء وهو قوله الا اذا كان صفة لان العمل في المستثنى عمل الرفع فعلم ان العمل المنفى
 في المستثنى منه ايضا عمل الرفع ليثبت المجانست بين المستثنى والمستثنى منه وانما خص
 المظهر لانه يعمل في المضم بلا شرط لان العمل في المضم ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا
 يحتاج الى القوة العامل وأعلم ان عمل اسم التفضيل على قسمين عمل النصب وعمل الرفع
 فعمل النصب على قسمين عمل النصب على المفعولية وعمل النصب على الظرفية والحالية
 والتمييز اما عمل النصب على المفعولية غير واقع في كلامهم فان قيل هذا منقوض بقوله فلما
 هو أعلم من يفضل عن سبيله فاعلم اسم التفضيل وقد عمل في مَنْ النصب على المفعولية
 قلنا ان من مفعول به لفعل محذوف تقديره هو أعلم من كل واحد يعلم من يفضل
 عن سبيله واما عمل النصب على الظرفية والحال والتمييز فواقع بلا شرط اما
 في الظروف والحال فلانه كان لعملهما ادنى راحة الفعل وهو ايضا مشتمل
 على الحدث مثل زيد احسن منك اليوم راكبا واما في التمييز فلانه يتصبه
 اسم خال عن معنى الفعل كطل زيتا مع ان فيه معنى الفعل مثل زيد افضل
 منك ابا واما عمل الرفع فهو على قسمين عمل الرفع في المظهر وعمل الرفع
 في المضم فالثاني واقع بلا شرط لان العمل في المضم العمل في المقدار والعمل فيه
 اسهل فلا يكون محتاجا الى قوة العامل واما عمل الرفع في المظهر فممنوع
 بدون الشرط لان هذا العمل بالاصالة انها هو عمل الفعل وهو لم يعمل على
 الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة يعمل عمله فان قيل ينبغي ان يعمل

اسم التفضيل الرفع بالفاعلية لمشابهته باسم الفاعل كالصفة المشبهة قلنا ان الكامل والقوى في اسم التفضيل هو المستعمل بمن وهو غير مشابه باسم الفاعل لايشئ ولا يجمع للزومه مفردا مذكرا ابدا فالنقيض ان النوع الثاني من اسم التفضيل المضاف المرفع باللام يشابه باسم الفاعل لانهما يشئ ويجمع فينبغي ان يعمل لمشابهته قلنا ان هاهما هو لان على افعول من يضعفهما منه وانما كان اسم التفضيل بمن اصلا من سائر الاقام لذكر المفضل عليه فيه بخلاف المضاف فانه يحتمل المعنيين المذكورين فلا يقوى فيه جهة المطابقة واما المعروف باللام فظاهر وجائز بشروط اما الشرط الاول فهو ان يكون اسم التفضيل معتمدا على ذلك الصاحب وفي المعنى صفة لمسبب ليحصل له لظهور من متعلقا ته حتى يعمل فيه كما اشار المص الى ذلك بقوله الا اذا كان الخ والشرط الثاني ان يكون المفضل والمفضل عليه متحدين بالذات ومتقاربين لاعتبار ليضعف الزيادة التفضيلة التي هو مقتضى للمغايرة بين المفضل والمفضل عليه في الذات كما اشار اليه بقوله مفضل الخ والثالث ان يكون اسم التفضيل منقيا بحرف النفي ليزيل زيادة التفضيل بحرف النفي ويبقى اصل الفعل كما اشار اليه المص بقوله منقيا الا اذا كان اسم التفضيل صفة في اللفظ لشي معتمدا عليه بان يكون نعتا او خبرا او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وغيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اى باعتبار تقيده بالشي الاول على نفسه اى نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اى باعتبار تقيده بغير ذلك الشيء الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالثاني مفضلا عليه منقيا منصوب على انه خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منقيا مثل ما رثيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن في اللفظ صفة لرجل نعت بحال متعلق الموصوف وفي المعنى صفة للكحل حيث اسند اليه وهو مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد هذا باعتبار التركيب وبالعكس باعتبار القصد وانما كان اسم التفضيل بوجود هذه الشروط بمعنى

في اللفظ صفة لشي وانما اشترط ذلك ليحصل له صاحب ويكرن اسم التفضيل

الفعل لأنه أحسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل فعل في المواد الآخرة
 الشرائط بمعنى فعل وانما كان بمعنى فعل باعتبار وجهين الأول ان النفي اذا توجه الى
 اسم التفضيل يتوجه الى الزيادة وبقي اصل حسن كحل عين رجل مقبلا الى زيد أما
 بالمساوات او بالدونية والقياس بالمساوات لا يناسب مقام المدح فيكون المعنى حسن
 كحل عين كل احد دون حسنه في عين زيد فيكون المعنى حسن كحل عين كل احد دون
 حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي عرفا لان النفي الزيادة لا يلائم المدح
 ثم توجه النفي الى المساوات لان النفي الدونية لا يناسب المقام فيكون المعنى
 ما رثيت رجلا حسن في عينه الكحل كحسنة في عين زيد فأثقل لو كان
 الزيادة التفضيلية بالنفي مقتضية لجواز عمل اسم التفضيل في المظهر فينبغي ان يميز
 عمل اسم التفضيل في المظهر في قولك ما رثيت رجلا افضل ابوة من زيد
 مع انه غير جائز قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه
 في المثال المذكور في المتن متحدان بالذات فبعد من الاصل اذا الاصل في
 اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه مختلفين في الذات ففي صورة
 الاتحاد كما في مثال المتن ضعف المعنى التفضيلي لبعده وقوعه عن الاصل قلنا
 زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة عود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز
 عمله في المظهر واما في مثال النقص فالمفضل والمفضل عليه مختلفان في الذات
 فبقي على الاصل فلا ضعف في معناه التفضيلي فيكون له قوة عود حكمه بعد
 الزوال بالنفي وهو عدم جواز عمله في المظهر واعلم ان سيبويه جعل قوله
 لا نهم لو رفعوا دليلا لجواز عمل اسم التفضيل في المظهر وجعل هذا القول مؤيدا
 بالدليل وهو قوله لانه بمعنى حسن لا عين الدليل راد عليه ووجه الرد انه كما
 يجري في النفي كذلك يجري في المثبت فلا حاجة الى اشتراط النفي مع انه
 سيبويه ايضا شرط النفي مثل رثيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في
 عين زيد مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل على الابتدائية لفصلوا
 بين احسن وبين فعموله فأثقل المعول مشتق من العمل وهو
 الاثرا المعول هو المؤثر وهو الاعراب والفضل بين احسن واعرابه غير ممكن

قلنا المراد بالمعمول المعمول فيه والفصل بينه وبين احسن ممكن وهو منه فأن قيل
ان المعمول فيه لا يحسن على تقدير كون الكحل مبتدأ واحسن خبره هو الضمير المستكن
في احسن والفصل بين احسن والمستكن فيه غير ممكن ايضا قلنا ان المعمول فيه
لا يحسن على قسمين احدهما المعمول فيه من حيث انه اسم التفضيل وفيه معنى الزيادة
والثاني معمول فيه من حيث انه اسم التفضيل وفيه معنى الفعلية والمراد ههنا الثاني دون
الاول وهو بهذا الاعتبار قوله منه في عين زيد والفصل بينهما ممكن وانما كان منه في عين
زيد معمولا باعتبار معنى الفعلية لان اسم التفضيل بالاعتبار الاول يعمل في المفضل لان
اسم التفضيل يفيد الفضل في المفضل فيعمل في لفظه ايضا من حيث ان زيادة وبالا اعتبار
الثاني يعمل في المفضل عليه ولا يعمل فيه باعتبار زيادة لان الزيادة موجودة في المفضل
دون المفضل عليه باجنبي وهو الكحل فان قيل ينبغي ان يكون الكحل مبتدأ
واحسن خبره المقدم عليه ولا يلزم الفصل بالاجنبي لان المبتدأ ايضا من معمولات
الخبر عند البعض قلنا كون الخبر عاملا في المبتدأ ليس مذهب الجمهور بل مذهب
بعض وهو غير راجح او نقول معمول احسن على قسمين احدهما انه معمول لاسم
التفضيل وفيه معنى الفعلية والثاني معمول له باعتبار كون الخبر عاملا في المبتدأ
وكل معمول ليس معمولا له من الحيثية الاولى فهو اجنبي لمعموله كان من حيثية
الاول ولا يجوز تخلله بينهما وبين معمولاته من هذه الحيثية فان قيل ينبغي
ان يكون الكحل مبتدأ واحسن خبره والمبتدأ ليس اجنبيا من الخبر لا شتر اكهما
في العامل المعنوي فلا يلزم الفصل بالاجنبي قلنا كون المبتدأ والخبر معمولين لعامل
واحد لا يخرج عن هذه الاجنبية ولا يثبت القرابة با شتر اكهما في العامل المعنوي
لان المراد بالقرابة ان يكون اسم التفضيل عاملا فيه وهو غير عامل فيه على مذهب التحقيق
وان كان عاملا عند البعض فليس بالحيثية المذكورة بخلاف ما اذا كان الكحل مرفوعا بالفاعلية
فانه لم يبق اجنبيا فانه من معمولاته من الحيثية المذكورة بانه فيه معنى الفعلية فان
قيل ينبغي ان يكون الكحل مرفوعا بالابتداء واحسن خبره ولا يلزم الفصل بين احسن
ومعموله وهو قوله منه في عين زيد لو قدم منه في عين زيد على الكحل قلنا لو قدم وقيل
ما رثيت رجلا احسن في عينه منه في عين زيد الكحل وان لم يلزم الفصل لكن

يلزم فيه تعقيد ركيك والتعقيد عبارة عن كون اللفظ غير ظاهر الدلالة على معناه
والركيك ما ليس له لطافة يعنى سست وبه مزه ولزوم التعقيد بوجه ثلثة الاول الاضمار
قبل الذكر والثاني لما قلنا ما رأيت رجلا احسن في عينه فينظر السامع الى انه انى شئ
احسن فيه فينبغي ان يذكر بعده الكحل بلا واسطة لا بعد قوله منه في عين زيد والثالث
انه على هذا التقدير يلزم تقدير المفضل عليه على المفضل وهو غير ظاهر الدلالة على
المعنى فان قيل ينبغي ان يقال ما رأيت رجلا احسن من الكحل في عينه هو في عين زيد
فلا يلزم الاضمار قبل الذكر قلنا وان لم يلزم الاضمار قبل الذكر في هذا التركيب نكن
لا يخلو عن تعقيد لزوم تقدير المفضل عليه على المفضل وايضا لا يكونان من قبيل العبارة
المشهورة المسموعة من العرب بل مصنوعين فلا يجب علينا تصحيحهما ولما قرر مسألة
الكحل وبيّن شرائطها وما عبر به عنها على وجه مطابق للمقصود بلا زيادة ولا
نقصان اراد ان ينسب على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر
بعبارة مختصرة منه والدليل على اثبات هذه العبارة ما ذهب اليه سيبويه بقول
الشاعر فيما سياتى و اشار الى المختصر بقوله ولك ان تقول ما رأيت رجلا
احسن في عينه الكحل من عين زيد فهذه العبارة مختصرة عن الاولى
بقدر ضمير منه وكلمة في وهذا توجيه المص في بيان الاختصار ولورفع لفظ العين
من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور معنى المقصود لان المفضل والمفضل
عليه لا بد ان يكونا من جنس واحد فهذا اخصر من المتن لان فيه اسقاط امور ثلثة
وهذا توجيه من الشارح في بيان الاختصار ولم يتعرض المص الى هذا التوجيه لكثرة
المحذوقات فلم يسبق الذهن او نقول انه لم يوجد في كلام العرب كذلك فان قيل
على كلا التوجيهين يرد الاعتراض اما على المتن فلان المقصود تفضيل حسن كحل
عين الرجل على حسن كحل عين زيد والمعلوم من المتن تفضيل الكحل على عين
زيد وفي توجيه الشارح يعلم تفضيل الكحل على زيد فلا يحصل الاتحاد الذي بين
المفضل والمفضل عليه وهو شرط لهذا العمل فاجاب الشارح الرضى انه على حذف
المضاف اى ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد واجاب الشارح انه على كل توجيه
يقع المعنى بعد الاختصار على ما قبل هذا الاختصار على ما قبل هذا الاختصار لا ان العبارة محذوف المضاف

اذ لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء بنفسه بل يتعد الكحل فانقدمت
 على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلاً عليه قلت ما رُئيت كعين
 زيد احسن فيها الكحل هذا الوجه ايضا في بيان الاختصارية فيكون في المثال المذكور عبارة
 ثلثة الاول طويل والثاني قصير والثالث اقصر كان اصل هذه العبارة ما رُئيت عينا احسن
 فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدماً عليه على سبيل التشبيه استغنى
 عن ذكره ثانياً واعترض الشارح الرضى انه لما قدم عين زيد على وجه التشبيه فيفهم منه
 المماثلة وكيف يكون مثل الشيء في الوصف زائداً عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة فأجاب
 الشارح عنه ان المماثلة في اصل التكحل والزيادة في الحسن فتقديره ما رُئيت عينا مماثلة
 لعين زيد في اصل التكحل احسن فيها الكحل من عين زيد أو نقول ان احسن باعتبار
 حذف الجار والمجرور وجه المماثلة والتشبيه فلا يدل على الزيادة فكان تقديره ما رُئيت
 عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها فأنقيل لاضرورة في اعمال
 اسم التفضيل في هذه العبارة اذ يمكن ان يكون احسن مرفوعاً على الخبرية والكحل
 على الابتدائية ولا يلزم الفصل بين العامل والمفعول لعدم المعول ههنا وهو منه في عين زيد
 قلنا هذه العبارة مختصرة من الاولى ففي المطولة يلزم الفصل حقيقة وفي المختصرة حكما لانها فرعها و
 للفرع حكم الاصل أو نقول ان من التفضلي مع المجرور مقدريها ايضاً مثل ولا ارى نقوله
 مثل منصوب على انه صفة مصدر محذوف فيكون التقدير قلت ما رُئيت كعين زيد قولاً يماثل
 قول الشاعر فأنقيل ان ابتداء البيت من قوله مررت على وادي السباع فعُدول المعنى الى
 وسط البيت يكون للنكتة فما هي قلنا انما ترك صدر البيت ليكون مبدئياً بما هو مبدأ المماثلة
 وهو ولا ارى في مقابلة ما رُئيت فأنقيل لم ترك المعنى موصوف احسن وهو مينا في المثال المذكور
 مع ان المماثلة الكاملة بين المثال المذكور والبيت في ذكر الموصوف اذ موصوف احسن
 في مقابلة قوله واديا وهو مذكور في الشعر قلنا انما ترك موصوف احسن
 لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور ففي هذا الشعر ايضاً تجرى
 العبارات الثلاثة اما الطويلة ولا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي
 السباع واما الاقصر ولا ارى وادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب
 وكما قسم المعنى الكلمة الى اقسامها الثلاثة على وجه يعلم من دليل المحصر مد كل واحد

منها ولم يكتف المصنف في الاسم بالتعريف الحاصل في ضمن وجه الحصر بل صدق مباحث الاسم بالتعريف الصريح فلما وصلة النوبة الى مباحث القسم الثاني وهو الفعل سلك بتلك الطريقة وصدر مباحث الفعل بتعريف صريح فقال الفعل ما مة كلمة دل على معنى في نفسه مة على معنى كائن في نفسه أي في نفس مادل يعني الكلمة فان قيل ان كلمة ما عبارة عن اللفظ او الشئ فلا يكون التعريف مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه جملة ضرب زيد لانه شئ اولفظ دل على معنى في نفسه مقرون الخ ولم يكن فعلا بل هو جملة وان كان عبارة عن الكلمة فلا يطابق الراجع مع المرجع لتد كير ضمير دل وفي نفسه قلنا كلمة ما عبارة عن الكلمة وتد كير الضمير بناء على لفظ ما وفي تقدير كائن اشارت الى ان قوله في نفسه ظرف مستقربا اعتبار المتعلق صفة للمعنى ورة على بعض الشارحين حيث قالوا انه ظرف لغو متعلق بقوله دل و وجه الرد ان صلة الدلالة تكون كلمة على او الباء لا كلمة في وان كانت في بمعنى على او الباء يلزم المجاز وهو خلاف الاصل والتقدير وان كان خلاف الاصل بالنسبة الى الذكور لكنه شائع كثير وفي جرة رة على بعض الشارحين الآخرين حيث قالوا انه ظرف مستقربا اعتبار المتعلق حال من المعنى ووجه الرد ان الحال قيد لعامل ذي الحال وهو دل و الاصل هو اطلاق الدلالة لا لتقيدها ليشمل الجنس الاسم والقعل والحرف فان قيل كما ان الحال قيد كذلك الصفة قيد فلما اختار تعييد الصفة على تعييد الحال قلنا ان الحال قيد للعامل فلا يوجد الجنس والصفة قيد للموصوف فلا يلزم المحظور لمذكور فان قيل ان الضمير المحرور في نفسه ضمير غائب يرجع الى ما تقدم ذكره وهو امور ثلاثة الفعل وكلمة ما والمعنى فان كان راجعا الى الفعل يلزم اخذ المحدود في الحد وايضا يلزم المخالفة عن صاحب الفصل لادرج الضمير الى المعنى وايضا يلزم المخالفة من النسيج السابق لان الضمير في وجه الحصر راجع الى الكلمة وايضا يلزم طريقة الفعل للمعنى والظرف اما زمان او مكان والفعل ليس بواحد منهما وايضا لا يصح تعريف الحرف لان الضمير لما رجع في تعريف الفعل الى المحدود ففي تعريف الحرف الى الحروف فيكون المعنى الحرف مادل على معنى حاصل في غير الحرف والحرف لا تدل على معناه بدون الضميمة فكيف تدل على معنى كائن في غيره وان كان راجعا الى كلمة ما فلا يطابق الراجع مع المرجع وايضا يلزم المخالفة

عن صاحب الفصل وايضاً يلزم ظرفية الكلمة للمعنى والظرف زمان او مكان و
الكلمة لازمان ولا مكان وايضاً لا يصح تعريف الحرف لانه يكون المعنى الحرف
كلمة تدل على معنى كائن في غيرها والكلمة الحرفية لا تدل على معنى ها فكيف
تدل على معنى في غيرها وان كان راجعاً الى المعنى يلزم المخالفة عن النظم السابق لان
الضمير في نفسها في وجه الحصر راجع الى الكلمة وايضاً يلزم ظرفية المعنى للمعنى وظرفية
الشئ لنفسه غير جائز وايضاً لا يصح تعريف الحرف لان كينونة المعنى في غير المعنى
محال قلنا الضمير في نفسه راجع الى الكلمة ما التي هي عبارة عن الكلمة وتذكير
ضمير بناء على تذكير المعبر به وهو لفظ ما بغير اعتبار المعبر عنه وهو الكلمة ولا يلزم
المخالفة عن صاحب الفصل لا اتحاد مفاد الارجاعين لان مرجع كينونة المعنى في
نفس الكلمة كما هو المفهوم من عبارة الكافية و مرجع كينونة المعنى في نفس المعنى كما
هو المفهوم من عبارة الكافية الى امر واحد هو الاستقلال بالمفهومية واما الجواب
عن الظرفية ان الكلمة وان لم تكن ظرفاً حقيقة لكنها ظرف تشبيهاً كما ان الظرف
مشتمل على المظروف وغير محتاج الى شئ اخر كذلك الكلمة الفعلية مشتتلة على معناها
غير محتاجة في دلالة على معانيها الى اضمحام شئ اخر وصح تعريف الحرف ايضاً لانه
لها كان المراد من معنى كائن في نفسه الاستقلال فيكون المراد من معنى كائن في غيرها
عدم الاستقلال او نقول الضمير راجع الى المعنى والموافقة بالنظم السابق ليست
بامر ضروري والجواب عن الظرفية ان كلمة في نقلت عن الظرفية للمعنى الى الظرفية
للتظروا لا اعتبار فيكون المعنى يدل على معنى باعتبار في نفسه ان يكون المعنى معتبراً بذاته
ومنظور اليه بذاته لان يكون ملحوظاً في احوال غيره كالمعنى الحرفي وصح تعريف
الحرف ايضاً لانه لما كان المراد من هذا المعنى هو المعنى الاعتباري كان المراد من المعنى في
تعريف الحرف غير الاعتباري وغير المستقل منهما أما في الاول فلهو موافقة وجه الحصر أما
في الثاني فلهو كثيرة وقربه فان قيل لما كان الضمير في عبارة الكافية محتملاً للاجاءين
فلم يجوز المعنى في الايضاح شرح الفصل بارجاع الضمير الى المعنى قلنا عبارة الفصل
ظاهراً في ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبقية عبارة الفصل بما يدل على كينونة المعنى
في نفس الكلمة اي ليس تعريف الاسم ولا تعريف الفعل مسبقاً بوجه الحصر اذ

ليس في المفصل وجه المحصر حتى يوافق صاحب الفصل التعريف بوجه المحصر في ارجاع الضير الى الكلمة كما هو في الكافية **فان قيل** المعنى المأخوذ في تعريف الفعل لا يخلو اما معنى مطابق او تضمني او التزامي او المراد به مطلق المعنى من هذه الثلاثة فان كان الاول فلا يصح توصيفه بالاستقلال المفهوم من قوله كائن في نفسه لان معناه المطابق غير مستقل لانه مركب من المستقل وهو الحادث والزمان وغير المستقل وهي النسبة اذ هي محتاجة الى تصور الطرفين وهما المنسوب والمنسوب اليه والمركب من المستقل وغير المستقل لان النتيجة تابعة للاخص الارذل وان كان الثاني فلا يخلو اما النسبة فيلزم المحطور المذكور وان كان الزمان فلا يصح توصيفه بالاقتران لانه ليس في مفهوم الفعل زمانين حتى يفتقران احدهما بالآخر في مفهومه وايضا يفتقر الزمان بالزمان وان كان الحادث فيلزم الترجيح بلا مرجح وان كان الثالث فهو معنى التزامي وهو مجبور في التعريفات وان كان المراد مطلق المعنى فلا يوجد المطلق الا في ضمن المقيّد فيرد على المطلق ما يرد على المقيّد قلنا المراد بالمعنى هو المعنى المطلق اذ في اخذ احد المعاني الثلاثة ايراد كما عرفت ولكن هذا المعنى المطلق يتحقق في ضمن استضمي وهو الحادث وهو معنى يصح توصيفه بالاستقلال والاقتران لانه يفهم من لفظ الفعل بدون انضمام كلمة اخرى معه واذا فهم هذا الحادث من لفظ الفعل يفهم من ذلك الفعل الزمان مقارنا له لان كلاهما مدلولان للفظ فعل واحد لا يفهم من داله وما قلت ان الوارد بالمقيّد وارد على المطلق لان المطلق لا وجود له الا في ضمن المقيّد قلنا بحثنا في الارادة لا في الوجود وارادة المطلق ممكن بدون المقيّد كما يراد ويتصور مفهوم العام بدون لحاظ الخاص ولا يتحقق ذلك المطلق في ضمن النسبة لعدم صحة توصيفه بالاستقلال ولا في ضمن الزمان لعدم صحة توصيفه بالاقتران **مفتقر** وضعاً باحد الازمنة الثلاثة في الفهم لا في الوجود عن لفظه الدال عليه **فان قيل** تعريف الفعل غير جامع لافرادة الخروج الافعال المنسقة عن الزمان منه لانها غير مقترنة بها وغير مانعة عن دخول الغير لدخول اسماء الافعال فيه لانها غير مقترنة باحدها قلنا ان المراد بالاقتران الاقتران بحسب اصل الوضع اي الوضع الاول فنخرج اسماء الافعال لانها غير مقترنة بحسب الوضع الاول لان بعضها منقول

عن المصادر وبعضها منقول عن الظروف وبعضها منقول عن البحار والمجذور وليس شئ منها
مقترون بأحد الأزمنة الثلاثة ودخل الأفعال المضلعة عن الزمان لأنها مقتزنة بحسب
الوضع الأول كما يدل تسميتها بالأفعال المضلعة عن الزمان إذا تسلاخ بعد التلبس
فإن قيل إن التعريف غير مانع عن دخول الغير لدخول المصادر فيه لأن معناها
مقترون بأحد الأزمنة الثلاثة لأنها يوجد في أحدها قلنا المراد بالاقتران اقتران
معنى الحدث في فهم ذلك الحدث عن لفظ الفعل بأحد المصادر مقتزنة بها في الوجود
لا في الفهم لأن الزمان ليس جزء من مفهوم المصدر إذ مفهوم المصدر هو الحدث
فقط لا الزمان فإن قيل يصدق التعريف على اسم الفاعل في قولنا زيد ضارب عمرا
الآن أو أمس أو غدا لا اقتران معنى الحدث فيه بأحد الأزمنة الثلاثة قلنا المراد
بالاقتران بأحدها في الفهم عن ذلك اللفظ الدال بالحدث ومعنى الحدث هو مفهوم
من لفظ الضارب غير مقترون بأحدها لعدم جزئية الزمان للضارب بل هو مفهوم من
امر خارج وهو الآن أو أمس أو غدا فإن قيل إن التعريف غير جامع لافرادة الخروج
المضارع منه لأنه مقترون بالزمانين الحال والاستقبال قلنا أحد الأزمنة اعم صريحا
أو ضمنا المضارع مقترون بأحد معنى لوجود الواحد في ضمن الاثنين أو نقول إنه مقترون
بحسب كل وضع بواحد والاشتراك عارض له بتعدد الوضع ومن خواصه أن الفعل
دخول قد لا نها تستعمل لتقريب الماضي إلى الحال أو لتقليل الفعل أو لتحقيقه وكل من
ذلك لا يتحقق إلا في الفعل ودخول السمين وسوف لأن الأولى تدل على الاستقبال
القريب والثانية على البعيد والاستقبال قريبا كان أو بعيدا لا يوجد إلا في الفعل ودخول
الجوازم لأنها إما وضعت لنفي الفعل كلف ولما أو لطلب الفعل كلام الأمر والنهي
الفعل كلاً النفي أو التعليق الشئ بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور إلا
في الفعل ولحقق تاء التانيث مرفوع معطوف على الدخول لا مجرور معطوف على
مدخول الدخول ولا يلزم استدراك اللحق لأن الدخول متناول له والاختصار في ترك
اللحق بأن عطف تاء التانيث بقدر الدخول متناول له لأنه ذكر الشئ في الأول واللحق
في الآخر لأنه محمول ههنا على المعنى المتبادر وهو ذكر الشئ في الأول فوقع الحاجة إلى ذكر
اللحق وإنما اختص هذا اللحق بالفعل لأنها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق إلا به

فاعل والفاعل للفعل فإن قيل ان الفاعل كما يكون للفعل كذلك يكون للصفات
 فلا تختص بالفعل قلنا ان الصفات مستغنية عن الحاق التاء الساكنة التاء المتحركة
 بالصفات ساكنة منصوب على الحاق عن تاء التانيث احتوز بها عن المتحركة لانها
 مختممة بالاسم ولم يعكس لان الفعل ثقيل والاسم خفيف فاعطى الساكنة الخفيفة
 للفعل الثقيل والمتحركة الثقيلة للاسم الخفيف رعاية للتعادل وبحقوق نحو تاء فعلت
 فإن قيل ان كان فعلت متكلما تخرج تاء الخطاب المذكور والمؤنث ولحوقها ايضاً
 من خواص الفعل قلنا المراد بالتاء هي المقرونة بالفعل الماضي اعم من ان يكون
 متكلماً او مخاطباً والمراد بنحو تاء اتصال الضمائر البارزة المرفوعة لان اتصال الضمائر
 لا يكون الا بهاء فاعل والفاعل يكون للفعل وقروعه لكن حط الفرع عن اصله
 ينعم احد نوعي الضمير وهو البارز احترازاً عن لزوم تساوي الفرع والاصل وذلك
 الحط وان حصل بمنعم المستكن من الفرع ايضاً لكنه خص البارز بالمنع لان المستكن
 اخف واخصر فهو بالتعظيم اليق واجدر الماضي ما دل اي فعل دل بحسب
 اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة فإن قيل ان كلمة ما عبارة عن الشيء واللفظ
 او الكلمة فالتعريف غير ما نع لدخول امس فيه لانه كلمة تدل على زمان قبل زمانك
 مع انه ليس بماض بل هو ظرف قلنا كلمة ما عبارة عن الفعل فخرج امس فاقبل
 ان التعريف غير ما نع لانه دخل فيه المضارع المجزوم بلم لانه يدل على زمان آه مع
 انه ليس بماض وغير بما مع لا فواحدة لخروج ان ضربت فانه ماض ولم يدل على
 زمان آه بل يدل على الاستقبال قلنا المراد بالدلالة بحسب اصل الوضع فخرج الاول
 لانه لا يدل بحسب الوضع على زمان آه بل يدل بحسب الوضع على الاستقبال والبال
 والدلالة بالزمان الماضي بعارض دخول لم ودخل الثاني لانه يدل بحسب اصل
 الوضع على الزمان الماضي وان يجوز من له الاستقبال بعارض دخول حرف الشرط و
 القرينة عليه التبادر لان المتبادر من الدلالة هو الدلالة بالوضع على زمان
 قبل زمانك فإن قيل نقض القاعدة بنحوضب زيد في الامس فانه ماض مع
 انه لا يدل على زمان قبل زمانك لان زمان الخطاب من وقت التولد الى وقت الموت
 وضرب زيد ليس قبل التولد قلنا المراد من القبلية القبلية من زمان حاضر في الخطاب

ولا شك ان ضرب زيد في الامس قبل زمان الحاضر فان قيل لما كان المواد بالزما
المضاف الى ضمير مخاطب الزمان الحاضر وهو عبارة عن اليوم والليل لان كل واحد
منهما حاضر الى الناس الى وقت الغروب فلا يكون التعريف جامعاً لافرادة لانه خرج
ضرب في ضرب زيد والحال ان الضرب صدر منه في وقت الفصح واخبر عنه شخص
في وقت العصر والغروب بقوله ضرب لانه ليس قبل اليوم وايضاً لا يصح اضافة
الزمان الى ضمير المخاطب لانه ليس له زمان قلنا المراد بالزمان الحاضر هو الذي
انت فيه وهو جزء اليوم والليل لاكلهما فالإضافة لادنى مناسبة وهو ظرفية
الزمان للمخاطب فان قيل ان قبل ظرف زمان باعتبار المتعلق وهو ثابت
صفة للزمان وهذا الاتصاف غير جائز للزوم كون الزمان من الزمانيات الـ
من الامور الواقعة في الزمان وتسكن في الزمان والزمان لا تسكن في الزمان
لان الظرف مغاثر عن المظروف وايضاً يلزم ظرفية الشيء لنفسه وظرفية الزمان
للزمان قلنا قبل مركب من الزمان والتقدم والمراد به هنا هو نفس التقدم لا الزمان
المتقدم بحدوده كما اشار الشارح اليه بقوله قبلية فان قيل على تقدير مجرده عن
الزمان ايضاً يلزم ظرفية الزمان للزمان لان ذلك الزمان انما يكون قبل زمانك
اذا وجد في زمان قبل زمانك قلنا القبليّة على قسمين ذاتية وزمانية وما ذكرته انما
شرط في الزمانية والمراد ههنا الذاتية كما اشار اليه الشارح بقوله ذاتية فان تقدم
بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان مبني على
الفهم خبر مبتدأ محذوف اي هو مبني على الفهم لفظاً او تقديرًا نحو ضرب ورحى اما البناء
على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون لان البناء ضد الاعراب والسكون ضد
الحركة فلما اعتبر الحركة في الاعراب اعتبر السكون في البناء لضرورة التقابل فلم
شابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موقع زيد ضارب وشرطاً
وجزاء واما الفهم فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك
فانه مع الضمير المرفوع مبني على السكون نحو ضربين الى ضربنا لدفع توالي اربع حركات
له التقدم الذاتي ما لا يكون بين المتقدم والتأخر زمان واسط وحكمة ان يجتمع ويتصل التأخر مع التقدم كقدم زمان
آدم عليه السلام على زماننا والتقدم الزمانى بخلافه كقدم آدم علينا منهاج الدين . الراقم انوار الحق ١٠

متواليات فيها هو كالكلمة الواحدة لان الضمير المرفوع كالجزء من الفعل لفظا ومعنى لشدة
احتياج الفعل الى الفاعل وأعلم ان الماضي لا يخلوا اما مع الضمير او بدون الضمير فان كان
بدون الضمير فهو مبنى على الفتح نحو ضرب وضربت وان كان مع الضمير فالضمير لا يخلوا اما ساكن
او متحرك فان كان متحركا فهو مبنى على السكون لدفع توالي اربع حركات نحو ضربن الى ضربنا و
ان كان ساكنا فلا يخلوا اما واو او الف فان كان واو فهو مبنى على الفهم لمناسبة الواو والكان الفاء
فهو مبنى على الفتح لمناسبة الالف ومع غير الواو فانه يضم معها لمناسبة الواو لفظا وتقديرا
كضربوا ورموا المضارع اى فعل أشبه الاسم عبر عن كلمة ما بالفعل احترازاً عن نحو
يزيد ويشكرون صدق عليه التعريف لكنه ليس بفعل حال كون ذلك الفعل متلبساً باحد
حروف نايث اوائله فقله باحد حروف نايث احتراز عن نحو ضرب فانه وان كان فعلا
مشاركاً بين السير والفعل المشهور والبيان والتقسيم لكن لم يوجد فيه احد حروف نايث
د قوله في اوائله احتراز عن ضربت وضربن وضرباً ويسرفان حروف المضارع وان كانت موجودة
فيها لكن ليست في اوائل الافعال وهذه المشابهة انها يكون لوقوع اى لوقوع
المضارع مشتركاً بين زمانى الحال والاستقبال كوقوع الاسم مشتركاً بين العانى والتعدا
كالعين وتخصيصه اى وهذا المشابهة لتخصيص الفعل المضارع بواحد من زمانى الحال
والاستقبال بالسبين وسوف وبالحال في دخول اللام الابتدائى كما ان الاسم يختص
باحد معانيه بواسطة القرائن فان قيل الملم يعرف المضارع بما عرفة القوم ان المضارع ما دل
على زمان الحال والاستقبال او بانه في اوله احد الزوائد الاربع قلنا اختار هذا التعريف لانه
يفهم منه وجه تسمية المضارع بالمضارع ويعلم منه المناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى لان
المضارع في اللغة مشتق من المضارعة وهى المشابهة ولا شك انه مشابهة للاسم كما عرفت والمضارع
مشتقة من ضرع ولا شك ان كلا الشبهين اى المضارع والاسم ارتفعاً من ضرع واحد وهو وجه
الشبه فيكون اخوين رضاعاً فالهمنة للتكلم مفرداً مذكراً كان او مؤنثاً والنون له
اى للتكلم اذا كان مع غيره واختص الهمنة بالتكلم الواحد والنون للتكلم مع الغير لا تختص بها
انا ونحن مخبران فصارع جزء الاخير من الضمير المنفصل علامة حرف المضارعة والتاخر
للمخاطب مطلقاً واحداً كان او مؤنثاً او مجموعاً مذكراً او مؤنثاً وللمؤنث الواحد والمؤنثين
غيبية اى حال كون ذلك المؤنث والمؤنثين غائبات او ذوى غيبة والياء للغائب غيرهما

ای غیر الواحد المؤنث والمؤنثین فإن قيل غیرهما اما بدل من الغائب اوصفة وكلاهما
 غیر صیغ اما البدل فلانه اذا كان نكرة من المعرفة وجب توصیفه ولم یوصف غیر واما الصفة
 فللزوم المطابقة بین الصفة والموصوف في التعریف والحال ان الغائب معرفة و غیر نكرة
 قلنا انه مجرور على انه بدل من الغائب و غیر وان لم یصر بالاضافة معرفة لكنه في قوة
 النكرة الموصوفة في التقید أو نقول انه منصوب على انه حال من الغائب والحالية اولى
 لموافقة السابق لیا فرغ من بیان ذوات حروف نایت شرع في صفاتها فقال وحروف
المضارعة مضمومة في الرباعي فإن قيل ان المراد بالرباعي لا یخلوا اما ان
 يراد به الرباعي المجرد والمطلق من الجرد والمزید فيه فان كان الاول یبطل الحكم الثاني
 وهو مفتوحة فیها سواء لان الافعال والتفعل والمفاعلة ما سوى الرباعي المجرد
 حروف المضارعة لیست مفتوحة فیها وان كان الثاني فیبطل المحکمین اما الثاني فلان الافعال
 والتفعل والمفاعلة لیست من الرباعي لا یجرح اولاً مزیداً مع ان حرف المضارعة لیست
 مفتوحة فیها واما الاول فینتقض بالرباعي المزید فيه مثل یتدحرج فانه الرباعي المزید
 فيه مع ان حرف المضارعة فيه لیست مضمومة قلنا الرباعي صفة للماضی فعنی قول المع
 وحروف المضارعة مضمومة في المضارع الذي كان ماضیه على اربعة احرف اصلية کید
 حرج او غیر اصلية کالابواب الثلاثة ومفتوحة في المضارع الذي لیست ماضیه على
 اربعة احرف سواء كان ثلاثياً مجرداً او مزیداً فيه غیر الابواب الثلاثة اورباعياً مزیداً
 فيه ولا یعرب من الفعل غیره ای غیر المضارع لعدم علة الاعراب فيه وهي
 قابلية ورود المعانی المعتورة كما في الاسم والمشابهة التامة بالاسم كما في الفعل المضارع
 اذ لم یتصل به نون تأکید ثقيلة او خفيفة ولا نون جمع المؤنث فان قيل
 ان اذا ظرف لقوله لا یعرب غیره فیعلم منه اعراب فعل غیر المضارع وقت اتصال
 النونين والحال ان غیر المضارع لا یصیر معرباً اصلاً اتصل به النونان ولا قلنا ان
 المدعى مرکب من جزئین سلبه وإيجابی والاول صریح والثاني مقصود بالبحث لان البحث
 في بیان احوال المضارع والاول غیر مقصود بل هو تابع في البحث للثاني فالظرف متعلق
 بالجزء الثبوتی المقصود غیر الصریح فیکون المحض ولا یعرب غیر المضارع ويعرب المضارع اذا
 لم یتصل به نون تأکید ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احديهما یكون مبنيّاً اما مع

نون التأكيد فلانه لشدة الاتصال بهلزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب على ما قبل
النون يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل على النون لزم دخوله على كلمة اخرى
حقيقة وآما مع نون جمع المؤنث فلان نون جمع المؤنث في المضارع يقتضى ان يكون ما
قبلها ساكنا لمشابهة نون جمع المؤنث في المضارع نون جمع المؤنث في الماضي وما قبل
النون في الماضي ساكن لدفع توالى اربع حركات فما قبل النون في المضارع ايضا يصير
ساكنا حملا عليه واعرابه رفع ونصب وهما مشتركان في الاسم والمضارع
وجزم مختص بالمضارع كاجزمتن بالاسم فالـ المضارع الصحيح الضوى منه
المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا و
الجمع المذكور والمؤنث غائبا كان او مخاطبا و المخاطب المؤنث فهذه اربعة صيغ
بالضممة حال الرفع و الفتح حال النصب لفظا اى حال كونها لفظتين و
السكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع
المتصل به ذلك الضمير بارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع لان نون جمع المؤنث
غائبا كان او مخاطبا ليس باعراب وتضربان في ثلاثة مواضع ففي خمسة مواضع يعرب
بالنون في حال الرفع واقما اعرب المضارع في وقت اتصال الضمير البارز المرفوع لان
علة الاعراب وهى المشابهة باقية بعد الاتصال واعرب بالنون لا بالحركة لان اخر
المضارع بعد اتصال الضمير حار ووسطا والوسط ليس محلا للاعراب وايضا بعد لحوق
الضمائر صار ما قبلها متحركا بحركة لازمة فلا يقبل الاعراب بخلاف غلاى فان كسرة
ما قبل الياء غير لازمة فقتل في الاعراب ولا يمكن الاعراب بزيادة حرف العلة بعده
الضمير لانه يلزم اجتماع حرفي العلة فلا جرم زيد النون بدل الرفع لمشابهة بالواو في الفتح
وتكسر بعد الالف وتفتح بعد الواو والياء حملا على تثنية الاسم وجمعه وحدث فيها اى النون
في حال الجزم والنصب فان قيل حدث فيها بعد الجازم مستقيم لانه في المفردات يسقط
الحركة ففي غير المفردات يسقط النون لكن بعد التأنيب غير مستقيم لانه لم يسقط في المفردات
شيئا قلنا الجزم في الافعال كالجري في الاسماء في الاختصاص والنصب في تثنية الاسماء و
جميعها تابع للجري في تثنية الافعال وجميعها تابع للجزم وفي الجزم سقط النون فسقط في
النصب والمضارع المعتل بالواو والياء يعرب بالضممة تقديرا في حال الرفع

هذا الضمير الضمير في قوله ان كان مؤنثا او مذكرا

لأن الضمة ثقيلة على الواو والياء والفتحة لفظاً في حال النصب لثقله الفتحة والجر
 أ في حذف الواو والياء في حال الجزم لأن الجازم لما لم يجد حركة أسقط الحرف المناسب
 للحركة نحو يغزو ويرمي ولن يغزو ولن يرمي ولم يغزو ولم يرمي والمضارع المعتل الآخر
 بالالف يعرب بالضم والفتحة تقديراً لأن الالف لا تقبل الحركة نحو يرضى
 ولن يرضى والحذف أ في حذف الالف حال الجزم نحو لم يرضى لما فرغ المص من
 بيان المواضع المختلفة لأعراب المضارع شرع في بيان عوامله فقال ويرتفع المضارع
 إذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد وأعلم أن في العامل الرفع
 للمضارع مذهبين مذهب الكوفيين وهو التجرد عن العوامل اللفظية ومذهب البصريين
 أنه يقع موقع الاسم المرفوع والمنصوب والجرور مثل زيد يضرب ومررت برجل يضرب
 ورئيت رجلاً يضرب أي ضارب وضارباً وضارب وكل شيء وقع موقع الغير فله حكم الغير
 لكنه أعطى للمضارع اسبق أعراب الاسم وأقواه وهو الرفع وإنما كان الرفع اسبق أعراب
 الاسم لأنه أعراب الفاعل والفاعل مقدم على سائر معمولات الفعل وأقوى معمولاته
 ومذهب البصريين أن المضارع مرفوع في كل المواضع ولا يصح وقوع الاسم موقع
 ذلك المضارع كما وقع المضارع في الصلة نحو الذي يضرب فلا يقال الذي ضارب أو
 وقع بعد السين وسوف نحو سيقوم وسوف يقوم ولا يقال سقائم وسوف قائم
 أو وقع المضارع خبر كاد نحو كاد زيد يقوم ولا يقال كاد زيد قائم وكذلك يقال يقوم
 الزيدان ولا يقال قائم الزيدان أجيب نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان أن
 المضارع وقع موقع الاسم لأنه يجوز أن يقول الذي ضارب هو على أن ضارب خبر
 مقدم على المبتدأ وكذلك قائمان الزيدان على أن قائمان خبر مقدم على المبتدأ فإن
 قيل كيف يقع الاسم المشئ موقع الفعل الواحد لأن أعرابه بالحركة وأعراب الاسم
 بالحرف مع أنه ينبغي أن يكون أعرابهما من جهة واحدة حتى يقوم أحدهما مقام
 الآخر قلنا جاز وقوع الفعل موقع الاسم وإن كان أعرابهما مخالفاً في النوع لكنه متفق
 في الجنس وهو الرفع والاتحاد في الجنس كاف لصحة وقوع أحدهما موقع الآخر وأجيب
 عن نحو سيقوم وسوف يقوم أن المضارع مع السين واقع موقع الاسم لا المضارع

وحدة والسين صار كما حد اجزاء الكلمة وإما سوف في حكم السين واجيب عن نحو كاد
زيد يقوم ان يكون الاصل في خبر كاد ان يكون اسما وان هجر هذا الاصل في كاد استعمالا
فكان المضارع في خبرها واقع في موضع يصلح الاسم باعتبار الاصل كذا قاله صاحب
الغايات وينتصب المضارع بان ملفوظة ولن وكى واذن وبان مقدرة
بعد حتى غوسرت حتى ادخل البلد وبعد لام كي غوسرت لادخلها وبعد
لا مر المحمود وهي اللام الجارة الواثقة الداخلة في خبر كان النفي نحو ما كان الله ليعظم
لان هذه الثلاثة حروف جارة تدخل على الاسم ولما دخلت على الفعل لابد لتقدير ان
ليجعل الفعل مؤلا بالمصدر ويصح دخول حرف الجر عليه وبعد الفاء نحو زُرني فاكرمك
وبعد الواو العاطفة نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لا تؤمنك او تطيبي
حتى فان الواو والفاء العاطفتان واقعتان بعد الانشاء ولا يجوز عطف الخبرية على الانشائية
فلا بد من تقدير ان يجعل الخبرية مؤلا بتاويل المفرد فيكون من قبيل عطف المفرد
المؤل على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى في قوله زُرني فاكرمك لتكن
منك زيارة فاكرام مني اياك لما فرغ المص من بيان النواصب اجمالا شرع في بيانها
تفصيلا فقال فان التي ينتصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن الى مثال
النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا خير لكم مثال النصب بمحذوف النون فان
قيل القاعدة منتقضة بقوله تعالى علم ان سيكون وقوله تعالى اولايرون ان لا
يرجع اليهم قولا ولا يملك لهم ضررا ولا نفعا فان غيرنا صبة للمضارع فيها فاجاب
المص بقوله وكلية ان التي تقع بعد العلم هي ان المخففة من ان المثقلة
فلان ان المخففة للتحقيق فتناسب العلم وليست ان الواقعة بعد العلم هذا
اي ان الناصبة للمضارع لان ان الناصبة المصدرية للطبع والرجاء فلا تناسب العلم
يدل على التحقيق اي على تحقيق المدخول باليقين والطبع والرجاء ليسا لتحقيق المدخول
باليقين نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها
الوجهان جعلها مصدرية ومخففة من المثقلة لان الظن باعتبار دلالة الله على غلبة
وقوع الفعل يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم اليقين فيه يلائم ان المصدرية
ولن مثل لن ابرح ومعناها لنفي المستقبل بالنفي التاكيدى لا التابيدى لانه لو

كانت للتأبيد يلزم التناقض في قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي لان لن
يقتضي التأبيد وعدم الانتهاء وحتى تقتضي الانتهاء واذن التي ينتصب بها
المضارع اذ المرعتمد ما بعدها على ما قبلها بان لا يكون ما بعدها متممها قبلها
وذلك في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك و
الثاني ان يكون جزاء للشرط الذي قبلها نحو ان تاتني اذن اكرمك والثالث ان يكون
جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله اذن لا ضربتك لان مدخول اذن لو كان متممها لما
قبلها باحد هذه الوجوه لا ينتصب باذن لان اذن لضعف عملها لا تقدر ان تعمل في
المضارع الذي يكون متممها قبلها لانه سابق عليها حكما واذا كان الفعل المذكور
بعدها مستقبلا لكونها جوابا للكلام الاول وجزاء له وهما لا يمكنان الا في الاستقبال
اما الجواب لانه عدة والعدة لا يوجد الا في الاستقبال واما الجزاء ايقاف بالعدا فلا يوجد
الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين او كلاهما وجب الرفع مثل قولك في
جواب من قال اسلمت فقلت اذن تدخل الجنة مثل مثال مختصر بالاستقبال
فان قيل تمثيل اذن لا يكون على طريقة الاخوات وهي انها مبتدأ ومثل خبره وخبر
اذن جملة شرطية وهي قوله اذ المرعتمد معطوف عليه وكان الفعل معطوفه وكلاهما
خبرا اذن ومثل خارج عن هذه الجملة قلنا اذن مبتدأ ومثل اذن تدخل الجنة
خبره وقوله اذ المرعتمد مع المعطوف ظرف للانتصاب الملحوظ مع اذن و
اشير الى ذلك بقول الشارح التي ينتصب بها المضارع وليس خبر اذن فيكون تمثيل
اذن مثل تمثيل اخواتها في ان كلا متمم مبتدأ ولفظ مثل خبره ولما كان الانتصاب
ملحوظا مع اذن ومشروطا بشرطين فادرج المصنف هذين الشرطين فيما بين المبتدأ والخبر
واذا وقعت اذن بعد الواو والقاء العاطفتين لما بعدها على ما قبلها لذي يكون
متممها قبله فيكون مدخول اذن ايم متممها بالتبعية لما قبله فالوجهان جائزان
النصب منه على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة فكان مفيدا مستقبلا
من غير نظر الى حرف العطف فكانه غير معتمد على ما قبله والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف
وان ضعف نحو ان تزرنن ازررك واذن احسن ايك وكى التي ينتصب بها
المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية

ای سببیه ما قبلها لما بعدها کسببیه الاسلام لدخول الجنة فأنقیل السبب المسبب
متلا زمان لا ینفک احدهما عن الآخر والاسلام قد یسلب عن المرء العیاذ بالله ایضا
الاسلام فی الدنیا ودخول الجنة فی العقبی فلا یكونان متلازمین قلنا السببیه بحیث یمکن
ان یؤدی حصول جملة متقدمة الی حصول مضمون جملة بعد کی او الجواب ان الاسلام
سبب عادی لله تعالی لا دخال المؤمنین فی الجنة کذا فهم من شرح الشرح والله اعلم
بالصواب وحتی المتی ینتصب المضارع بعدها بتقدیر أن وهو مشروط بشرطین الاول
اذا كان المضارع مستقبلا بالنظر الی ما قبلها وان كان بالنظر الی زمان التكلم ماضیا
او حالا او مستقبلا والثانی ان یمکن کی ای حال کون حتی بمعنی کی السببیه
او الی لا انتهاء الغایة واما شرط الاستقبال یمتنع معنی ان لانها علم للاستقبال لانها
للطبع والرجاء وهما لا یجیبان الا فی المستقبل واما شرط ان یمکن حتی بمعنی کی او الی
لیتأكد الاستقبال لان السبب وانتهاء الغایة لا یمکن ان الابدع السبب والابتداء وکون
حتى بمعنی کی او الی یعلم من قصد المتکلم لان المتکلم لو قصد سببیه ما قبلها لما بعدها
یکون بمعنی کی وان قصد انتهاء السیر بدخول البلد تكون بمعنی الی وَاَعْلَم ان مدخول
حتى یمکن مضارعا مشترکا بین الحال والاستقبال فان ارید منه الاستقبال فالاستقبال
لا یخلو اما بالنظر الی ما قبلها والی زمان التكلم معًا مثل اسلمت حتی ادخل الجنة
مثال حتی غنصمة بمعنی کی واستقبال المضارع بالنظر الی الاسلام والی زمان التكلم
لانها فی الدنیا ودخول الجنة فی العقبی واما بالنظر الی ما قبلها فقط واما بالنظر الی زمان
التکلم فیمتنع ان یمکن المضارع ماضیا کما کان الاخبار بعد الدخول او حالا کما کان الاخبار
وقت الدخول او مستقبلا کما وجد مانع من الدخول فی وقت التكلم وکان قاصد الدخول
بعد زوال المانع مثل وکنت سرت حتی ادخل البلد مثال حتی محتملة لمعنی
کی او الی واستقبال المضارع بالنظر الی ما قبلها وبالنظر الی زمان التكلم محتملة
للماضی والحال والاستقبال وکثر مثال استقبال المضارع بالنظر الی ما قبلها
وبالنظر الی زمان التكلم معا بقوله واسیر حتی تغیب الشمس لانه مثال
لحتى غنصمة بمعنی الی ففي الاول غنصمة بمعنی کی وفي الثانی غنصمة وفي الثالث
غنصم بمعنی الی وان ارید منه الحال کما بینته المص بقوله فان اردت بالفعل

الذي دخله حتى الحال اي زمان الحال تحقيقاً وحكاية فالحال الحقيقي ما يكون زمان
التكلم بعينه والحال الحكائي ما يكون مدخول حتى ماضياً في وقت التكلم لكن اريد به
الحكاية عن الحال الماضى في وقت التكلم مثل قولك كنت سمرت امس حتى ادخل البلد
فكانك فرضيت في الامس السير ودخولك في البلد في زمان واحد ثم هيئات هذه
العبارة ثم مرفوعه لكونها حالاً ثم نقلت وحكيث عن هذه العبارة مرفوعة في
وقت الحكاية كما كانت كانت حتى عند ارادة معنى الحال حرف ابتداء اي يبتدأ
بها كلام مستأنف ولا تكون حتى جارة ولا عاطفة لان الجارة لاختصاصها بالاسم
لا تدخل على الفعل الا بتقدير ان وقد امتنع تقدير ان ههنا لانه علم الاستقبال
وههنا اريد الحال واذا لم تكن جارة لا تكون عاطفة ايضاً لان الجارة لثلاثة
معان لا انتهاء الفعل بالجزء القوي او الضعيف او بالملاقى بالجزء الاخر والعاطفة
تستعمل في المعنيين الاولين فلا يقال نمت البارحة حتى الصباح ^{في الصباح} انتفاً
العام يستلزم انتفاء الخاص والفرق بين حتى الجارة والعاطفة والابتداء اثنية ثابتة
في اللفظ والمعنى أما الاول فظاهر من اعراب مدخوله وأما معنى فإن سببية ما
قبلها لما بعدها ضرورية في حتى الابتدائية دون الجارة والعاطفة وفي العاطفة يشترط ان
يكون ما بعدها جزءاً قوياً او ضعيفاً وليس ذلك شرطاً في حتى الجارة والابتداء اثنية
فيرفع ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم وتجب السببية الى سببية
ما قبلها لما بعدها يحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي لانها اذا
كانت جارة تعلق بما قبلها فعند فوات التعلق اللفظي وجب ان يكون سبباً ومسبباً
لحصول تعلق المعنوي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه مثال للمضارع
الذي اريد منه الحال تحقيقاً فانه قصد به نفى الرجاء في زمان التكلم فان قيل الشرط
لتقدير ان هو الاستقبالية بالنظر الى ما قبلها وهو موجود فيه لان زمان عدم الرجاء
مستقبل بالنظر الى المرض وان كان حالاً بالنظر الى وقت التكلم فينبغي ان يكون
منصوباً لا مرفوعاً قلنا معنى الاستقبالية ان يفرض المتكلم مدخول حتى مترقب
الحصول وقت حصول ما قبلها وغير جامع لما قبلها كدخول الجنة والبلد وغيبة
الشمس في الامثلة المذكورة غير جامع مع الاسلام والسير بل هي مترتبة وقت حصولها

فيكون مدخول حتى مستقبلا بالنظر الى ما قبلها واما زمان عدم الرجاء فهو مجامع لزمان
 شدة المرض غير مترقب فيكون مدخول حتى حالاً فلا يصح تقدير ان فيكون مرفوعاً
 والله اعلم بالصواب ومن ثم اى من اجل ان حتى عند اعادة الحال من مدخولها حرف
 ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لها بعدها امتنع الرفع في مدخولها نظراً الى انتفاء
 الامر الاول في قولك كان سيرى حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة في
 هذا المثال لانها لما كانت حرف ابتداء فيكون مدخولها جملة متانفة وانقطع عما قبلها
 فبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظراً الى انتفاء الامر الثاني في قولك
 اسررت حتى تدخلها لانه لما كان متانفاً مقطوعاً بوقوع السير وما قبلها مشكك
 الوقوع فيلزم المحكم بوقوع السبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت
 حصول كان التامة فمحو كان سيرى حتى ادخلها فان معناه ثبت سيرى لان
 كان التامة لا يقتضى خبراً فلا يلزم المصطور المذكور فان قلت الاستفهام موجود في قولك
 اليهم سار حتى يدخلها بالرفع فاجاب المص وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع واما
 جاز هذا التركيب لان السير في هذا المقام محقق والشك في تعيين الفاعل فيعوز ان يكون
 السبب متحقق الحصول فان قيل قوله وايهم سار معطوف على قوله كان سيرى فيكون المعنى
 وجاز في التامة ايهم سار فلا يصح تقيده بقوله في التامة لعدم وجود كان فيه قلنا ان
 قوله وايهم سار بتقدير جاز من قبيل عطف الجملة الفعلية على الفعلية او نقول
 انه قوله في التامة متأخرة في بعض النسخ لان التقدير هكذا وجاز في كان سيرى حتى
 ادخلها في التامة فيكون وايهم سار معطوفاً على كان سرى ولا يلزم تقييد المعطوف
 بالتامة لان قيودات المتأخرة عن المعطوف عليه غير مرادة في المعطوف ولا من كي
 التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان وانما تقدر ان بعدها لانها جارة تدخل على
 الاسم الصريحى او التاويل والتاويل لا يكون الا بتقدير ان مثل اسلمت لادخل
 الجنة وسميت هذه اللام بلام كي لتضمنها معناها وهو سببية الاولى للثانية
 ولاهر المحمود التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان وسميت بلام المحمود
 لان المحمود مأخوذة من المحمود وهو النفي وهذا اللام اذا دخلت على خبر كان
 المنفى صار تأكيداً للنفي هي لام تأكيد للنفي بعد النفي لكان لفظاً مثل

وما كان الله ليعذبهم او معنى غولم يكن ليفعل وهذا ايضا جارة فيقدر بعدها
 انْ فأنقيل اذا قدر بعدها ان يصير الفعل بتاويل المصدر فلا يصح حمله على اسم كان قلنا
 انه يتقدير المضاف في جانب الاسم فيكون التقدير وما كان صفة الله تعذيبهم او من
 جانب الخبر فيكون التقدير وما كان الله ذا تعذيبهم او المصدر مؤل باسم الفاعل فيكون
 التقدير وما كان الله معذبهم الفاء التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير انْ مشروط
 بشرطين احدهما السببية في سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول من
 الرفع الى نصب الذي هو الاصل في الافعال المنتصبة بعد فاء السببية ليدل الرفع
 على انها جملة مستأنفة لان فاء السببية لا يعطف وجوبا بل الاغلب ان يستأنف بعدها
 الكلام للتخصيص على السببية التي غير اصل في معناها اذا الاصل في معناها هو
 التعقيب مع الوصل فيدل تغير اللفظ من الرفع الى النصب على تغير المعنى وهو العطف على
 السببية فاذا لم تقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها
 قبل الفاء احد الاشياء الستة لتبعد بتقدير الانشاء عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة
 على الجملة السابقة امر غورني فكرمك فالمعنى ليكن منك زيارة فكرام مني اياك او هي
 غولا تشتمني فاضربك ويندرج فيها الدعاء هو اللهم اغفر لي فافوزوا واستفهام نحو
 هل عندكم ماء فاشربه او لقي نحو ما تاتينا فتحدثنا وايض التخصيض غولولا انزل عليه
 ملك فيكون معه نذيرا او لتمن غوليت لي ما لا فانفقه او وقع ذلك التمني
 على صيغة الترجي غو قوله تعالى لعلى ابلغ الاسباب اسباب السموات
 فاطلع بالنصب او عرض غو الاتنزل بنا فتصيب خيرا فأنقيل قد
 انْ ونصب المضارع في قول الشاعر ساءتلك منزلي لبني نعيم و آلحى
 بالبحار فاستريحا - وليس فيه تقدير احد الامور الستة قلنا هذا
 محمول على ضرورة الشعر والواو التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير
 انْ فتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية فأنقيل
 ان الواو للجمع فتقيدها بالجمعية باطل ولغو قلنا المراد بالجمعية المصاحبة
 لما قبلها بما بعدها من قبيل ذكر العام وارادة الخاص و ثانيهما ان يكون
 قبلها اي قبل الواو مثل ذلك فأنقيل وقوع المثل قبل الواو باطل

لان المثل امر معنوى ووقوع الشئ قبل الشئ من خواص الالفاظ قلنا
المراد بالمثل المماثل ونسبة الوقوع اليه صحيح ثم المماثل صفة لا بد له من
الموصوف والمماثل له فالموصوف هو كلمة ما والمماثل له احد الامور الستة
الواقعة قبل الفاء فيكون التقدير ان يكون واقعا قبلها ما هو مماثل لاحد
الامور الستة الواقعة قبل الفاء وامثلتها بعينها امثلة الفاء بابدال الفاء
بالواو ونحو زرفى واكرمك الخ واوالتى ينصب المضارع بعدها بتقدير
اَنْ و تقدير اَنْ بعدها مشروط بشرطين بمعنى الى اَنْ او الا اِنْ
فالتقيل يفهم من العبارة ان او مركب من كلمة الى واَنْ او الا
واَنْ فالتقدير بعد او اَنْ يلزم من تقدير اَنْ تكرار اَنْ وهو شنيع قلنا
كلمة او بمعنى الا او الى الداخلتين على ان المقدرة بعدها لا اَنْ ايغداخلة
فى مفهومها فلا يلزم تكرار اَنْ مثل لا لزمك او تعطينى حقى فسيبويه
يقدر بالا بتقدير مضاف فيكون التقدير لا لزمك فى جميع الاوقات
الا وقت ان تعطينى حقى وغيره يقدرها بالى فما بعدها بتاويل المصدر
مجرور بالواوالتى بمعنى الى فيكون التقدير لا لزمك الى اعطائك حقى و
العاطفة مرفوعة معطوف على اول العودات المفصلة الناصية بتقدير ان اعنى قوله
حتى اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنى الى ان فيكون المعنى
الحروف العاطفة التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير اَنْ مشروط بشرط وهو اذا
كان المعطوف عليه اسما صريحا او مجرورا معطوف على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد حتى فيكون
المعنى وينتصب المضارع بان مقدرة بعد العاطفة فالتقيل ان المراد بالحروف العاطفة هو
المطلق سواء كانت مذكورة او لا كشرخ صار فيما بين كلامى المع تناقض من حيث الاشتراط
لان يفهم من الكلام الاول ان الشرط فى انتصاب المضارع بعد الفاء ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها
وان يكون الواحد من الاشياء الستة المذكورة مقدما عليها ويفهم من هذا الكلام ان الشرط
فى انتصاب المضارع بعد الفاء كون المعطوف عليه اسما صريحا لا غير وهكذا الاعتراض فى الواو
وحتى واو قلنا المراد من الحروف العاطفة اعم مما ذكر وغيره كثير لكن المراد من الحروف العاطفة
المذكورة ههنا ما لم يكن الشروط المذكورة موجودة فيها فى لا بد لانتصاب المضارع

بعدها بتقدير أن يكون المعطوف عليه اسماً صريحاً كالشتم في قوله أعجبني ضربك زيد أو
 شتم فاشتم عطف على الاسم الصريح وهو الضرب فإن قلت ان قوله والعاطفة أما مجرور
 معطوف على حته في قوله وبأن مقدراً بعد حته أو مرفوع معطوف على اول المعدود الناصبة
 بتقدير ان وهو قوله وحته اذا كان مستقبلاً او على آخرها وهو قوله واو بشرط معنى الى أن فالج
 باطل للبعد بين المعطوف والمعطوف عليه بحسب اللفظ وايضاً لا بد ان يذكرها مرتين مرة
 في الاجمال ومرة في التفصيل كما ذكر الواو والفاء وحته واو كرتين مرة في الاجمال ومرة
 في التفصيل لانه لما عطف على الاجمال يكون قوله والعاطفة اجمالاً فلا بد الخ والرفع
 باطل ايضاً لان المراد بالحروف العاطفة لا يخلو اما ان يكون اعم مما ذكر فيها قبلها وغيره
 أو مختص بما ذكر في الاول يلزم في التفصيل ذكر ما لم يكن في الاجمال لانه لما عطف على
 التفصيل يكون تفصيلاً فلا بد من ذكره اولاً في الاجمال كما هو دأب الفصحاء وعلى الثاني
 يلزم تخصيص الحكم بالمدكور وليس هذا الحكم مخصوصاً بما ذكر لان انتصاب المضارع بتقدير
 ان يحثي بعد اثم ايضاً قلت جاز الرض والجو في قوله والعاطفة لكن المختار الجروان
 قلت يلزم البعد بين المعطوف والمعطوف عليه قلت انه وان كان أبعد من حيث اللفظ
 لكنه اقرب من حيث المعنى لعدم ورود الاعتراض الذي ورد على تقدير الرض وانقلت
 لا بد من ذكرها مرتين قلت الحروف العاطفة في حق تقدير ان على قسمين احدهما ما
 يكون البعض ممتازاً عن البعض في الشطر كالعاطفة الاربعة المذكورة وبعضها مشترك في
 الشطر مثل هذه الحروف العاطفة لانها مشتركة مع المذكورة في كون المعطوف عليه اسماً
 صريحاً ففي الاول لا بد من ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل لبيان الشارط
 واما الثاني فيكفي فيه ذكره مرة واحدة في بيان الشارط ويجوز اظهار ان مع لام
 كي لما فرغ المصنف عن بيان مواضع تقدير ان شرع في بيان المواضع التي يجوز فيها اظهار ان
 والمواضع التي يجب فيها الاظهار فبقي مواضع الامتناع كما تعرض الشارح لبيان وجوب
 الامتناع فيها ولا بد من كي التي لسببية ما قبلها لما بعدها وكذا اللام المحوطة باللام كي وهي
 اللام الزائدة بعد فعل الارادة او الامر لتأكيدهما فتؤيد الله لين هب عنكم وامرت لا
 طع قوله ان يذكرها مرتين الخ اي ذكر افرادها وهي شعور غير كما ذكرته الخ لالفظ العاطفة لان تفصيل العاطفة واجباً لها
 باعتبار افرادها لا باعتبارها اي قلنا لا نوارى بين لفظ العاطفة والحروف المذكورة في المتن فقط صارت تفصيلاً مع
 انها لم تذكر

عدل ومع الحروف العاطفة فواجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلاثة تدخل
على الاسم الصريح فجازان يظهر معها ان المصدرية التي تقلب الفعل الى الاسم الصريح واما
لام الجحد فلا يدخل على اسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب استعمال
حتى بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح واما حتى بمعنى الى فهو محمول عليه
واما الواو والفاء واواقضت نصب ما بعدها للتفصيل على معنى السببية والجمعية ولائها
فتكون مثل عوامل النصب فلا يظهر النائب بعدها ثلثا يكون بمنزلة توارد العاملين على
معمول واحد ويجب اظهار أن مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة
دخول اللام التي سعى كي عليها أي على أن لا استكرام اللامين المتوالين نحو قوله تعالى
ثلاث يعلم فان قيل حصر تقدير ان بتلك المواضع المذكورة باطل لانها تقدر بغير هذه المواضع
مثل قول الشاعر تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ستعرف قدرا ان الفتح فاه قلنا تقدير
ان في المواضع المذكورة مع العمل ولهذا ذكر وبغير هذه المواضع تقدير ان بدون العمل
لان بدون النيابة وفي المواضع المذكورة مع النيابة وهي الاشياء الستة فان قيل هذا
منقوض بقول الشاعر ألا أي هذا اللائمي احضر الوعني وان اشهد اللذان هل انت
محمدا بنصب احضر تقدير ان مع العمل بدون المواضع المذكورة قلنا انه شاذ لا يقاس
عليه غيره ويجزم المضارع بلم ولما ولام الامرو لا المستعملة في معنى النهي
احتراز عن لاني معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازات اي كلمات
الشرط والمجزاء اسباع كانت او حروفا والمجزم بها فلان وهي ان ومهما واذا
وحيثما واين ومتى وما ومن واي واني واما انجرام المضارع مع كفيما
واذا فشاذا اما مع كفيما فلان معناه عهوم الاحوال فاذا قلت كفيما تقرأ اقرأي على اي
حال وكيفية تقرأ انت اقرأ انا ومن المعتذات استواء قراءة القاريين في جميع الاحوال و
الكيفيات فالجاصل ان هذه الاسباع تكون جازمة اذا كانت متضمنة لمعنى الشرط وهو
سببية الشرط الجزاء وههنا لا تكون قراءة المخاطب سببا لقراءة المتكلم على جميع الكيفيات و
الاحوال واما اذا فلان اسباع الشرط وانما تجزم تضمنها معنى ان التي هي موضوعة للإيهام
واذا موضوعة للأمور المخالفة للمقطوع بينهما منافات فلا يتضمن اذا المعنى ان فلا يجزم وبان
مقدرة اي ويجزم المضارع بان مقدرة فلم لقب المضارع ماضيا ونفيما

نفى المضارع ونفى الماضى ولما مثلها أى مثل لم فى هذا القلب والنفى وتختص لما
 بالاستغراق أى باستغراق ازمة الماضى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما ولا
 يجئ الاستغراق فى لم فعنى ندم فلان ولم يفعله الندم انتفاء نفع الندامة عقيب الندم
 غير مستمر الى وقت التكلم ومعنى ندم فلان ولما يفعله الندم انتفاء نفع الندامة من
 عقيب وقت الندام مستمر الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل أى تختص لما
 بجواز حذف الفعل المنفى بها عند وجود القرينة نحو شارفت المدينة ولما أى لما ادخلها
 وايضاً تختص بعدم دخول ادوات الشرط عليها لكون لما كثير الحروف فيكون كالفصل
 القوى من العامل وهو حرف الشرط ومعموله وهو المضارع فلا يعمل لضعفه فى العمل
 وايضاً تختص بنفى الفعل الترقب الحصول غالباً ولم تستعمل عاماً ولما الاصرهى اللام
 المطلوب بها الفعل فان قيل ان حصر الجوازم فيما ذكر غير صحيح لان الامر الداء
 نحو يغفر الله لنا ولازم الالتئاس من الجوازم ولم يدخل فى لام الامر لان الامر عبارة
 عن طلب الفعل على سبيل الاستعلاء كما مر استيد بعيداً ولازم الداء هو الذى يطلب
 بها الفعل على سبيل الخضوع ولازم الالتئاس يكون على سبيل التنادى قلنا هذا لان
 داخلان فى لام الامر والفرق المذكور غير مغنبر عند النحات لان الامر عند هم طلب
 النفس مطلقاً ونقول ان المراد بلام الامر صورة اللام بصورة الكل صورة لاه
 الامر وهى مكسورة ابداً فرقا بين لام الامر والابتداء وتشبيهها للام بالحارة
 فى حصول العمل المختص باحد النوعين وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم
 نحو وتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا ثم ليقضو قمتهم لان من الزوائد حصلت
 كلمة على وزن فعل وكل كلمة على وزن فعل بكسر العين يجوز فيها سكون الاوسط نحو
 فخذوا ما ثم فمحول عليها ولا النهى هو لا المطلوب بها الترك أى الفعل معاً
 كان او مجهولاً عما طبا او غائباً او متكلماً وكلم المجازات المذكورة من قبل تلخل
 على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثانى فان قيل ان
 سببية الاولى للثانية انما يحصل بجعل المتكلم واعتبار المتكلم بين الاولى والثانية فكيف
 يعبر نسبة تلك السببية الى كلم المجازات قلنا ان الجعل والاعتبار فعل المتكلم الا ان المتكلم
 جعل كلم المجازات دالة على السببية فكانها حصلت بجعلها فاقبل لان لم ان المتكلم اعتبر

السببية بين الجملتين ولا كلهما لاجازات والة عليها كما في قولك ان تشمتني فاكرمك لان الاول ليس سببا للاكرام بل الاول سبب للاهانة قلنا ان السبب على نوعين واقعي وجعلى اى فرضي والمراد ههنا الثاني ولا شك ان المتكلم فرض الشتم الذى هو سبب للاهانة عند الناس سببا عند الاهانة هو الاكرام اظهار المكارم اخلاقه فان قيل سببية الاول للثاني غير مستقيم في مثل قولك ان تكرمني الآن فقد اكرمتك امس وفي مثل قوله تعالى وان تعذب بهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم قلنا تقدر الجزاء على الجزاء فيكون التقدير ان تكرمني الآن فقد اديت حقى لاني قد اكرمتك امس وان تعذب بهم فلا تظلم بشئ لانهم عبادك وان تغفر لهم فانك حق به لانك انت العزيز الحكيم وليس بيان اى هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقيق الثاني ووجوده وثانيهما جزاء لا نريبتني على الاول كابتناء الجزاء على فعل التعدي من الجاني فان كانا اى الشرط والجزاء مضارعين او الاول فقط مضارعا فاجزىم واجب لدخول الجزاء مع صلاحية المحل وهو المضارع وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اى فيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم مع صلاحية المحل والرفع لضعف تعلق المضارع بالبيولة الماضى وايضا يلزم الفصل بغير المصنوع واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا ومعنى بيان للماضى او قد فالماضى اللفظي نحو ان خرجت خرجت و المعنوي المضارع المنفي بلم نحو ان خرجت لم اخرج ومثال قد حال كونها مملوطة كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخر له من قبل ومثال قد حال كونها معنوية مقدرة نحو قوله تعالى ان كان قبضه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت لم يجرى الفاء في الجزاء لتحقيق تاثير حرف الشرط في الجزاء الماضى لقلب معناه الى الاستقبال فلا حاجة الى الفاء الرابطة بين الشرط والجزاء وانما قال بغير قد لانه لو كان مع قد فيكون ماضيا محققا وهو الذى كان التكلم والاخبار به بعد الواقعة نحو ان يسرق فقد سرق اخر له من قبل فلا تاثير لحرف الشرط فيه بالنقل من الماضى الى الاستقبال فيجب دخول الفاء فيه وان كان مضارعا مثبتا او منفيابلا احتراز عن المضارع المنفي بلم فانه داخل في الماضى واحتراز عن المنفي بلم حيث وجب فيه دخول الفاء لعدم تاثير ادوات الشرط فيه بالنقل الى الاستقبال لتخصيصه بالاستقبال بلم فالوجهان اى

ففيه الوجهان الآتيان بإلغاء لعدم تأثير ادوات الشرط في المضارع تأثيراً قوياً وهو النقل من
 الماضي إلى المستقبل فيأتي بإلغاء الرابط وأثرت من وجه وهو التغير من معنى الاشتراك إلى
 التخصيص بالاستقبال فيترك الفاء مثال التوكيد كما في قوله تعالى وإن يكن منكم الف
 يغلبوا الفين ومثال الاتيان وَمَنْ عَادَ كَيْتَقُمُ اللَّهُ مِنْهُ وَالْإِي وإن لم يكن
 الجزاء الماضي والمضارع المذكورين فَالْفَاءُ لأن الجزاء إذا لم يكن ماضياً أو مضارعاً
 مذكورين فلا يغلو أما ماضٍ بقدر لفظاً وتقدير أو الماضي المثبت بقدر ما فيه الأخبار
 بعد الواقع وهو الماضي المحقق فإن كان قد لفظاً فظاً هو والآخر في المقدرة وعلى
 كل تقدير لا تأثير بحرف الشرط في الماضي المحقق بالنقل من الماضي إلى معنى الاستقبال
 فيحتاج إلى رابطة الفاء وأما جملة اسمية أو أمر أو نهي أو دعاء أو استفهام أو مضارع
 غير مذكور أو التثني والعرض وفي المواضع كلها لا تأثير بحرف الشرط في الجزاء
 فاجتاج إلى الفاء أما الاسمية فلا تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وأما غيرها من
 المذكورات فتختص بالاستقبال بدون ادوات الشرط فلا تأثير بحرف الشرط فيها
وتجئ إذا لل مفاجات على قلة مع الجملة الاسمية وقعت جزاء موضع
الفاء لأن معناها قريب من وانما اختص وقوع إذا موضع الفاء مع الجملة
 الاسمية لأن الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت المفاجية بالاسمية فرقاً بينهما مثل
 قوله تعالى وإن نصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون موضع فهم
 يقنطون وإن التي يغزم المضارع بها حال كونها مقدرة وتقديرها مشروط بشرطين
 الأول أن يكون بعد أحد الأمور الخمسة والثاني أن يكون المضارع الواضع الواقع بعد
 هذا الأمر صالحاً للسببية وما تقدم من المضارع سبباً لذلك المضارع كما بيناهم
 بقوله بعد الأمر إذا كانت مقدرة إذا وقعت بعد الأمر والنهي والاستفهام
 والتثني والعرض إذا كان المضارع الواقع بعد هذه الأشياء الخمسة صالحاً لأن
 يكون سبباً لما تقدم وقصد السببية أي سببية ما تقدم للمضارع وانما اختص
 لتقديره بما بعد هذه الأشياء لأنها تدل على الطلب والطلب يتعلق بطلب يترتب
 عليه فائدة وهو الأكرام يكون ذلك المطلوب وهو الزيادة سبباً لها وهي مسببة له و
 الدال بالسببية والمسببية لا تكون الادوات الشرطية ولما لم يكن في اللفظ تكون مقدرة

غوزر في اكرمك فهو اسلم تدخل الجنة فالمضارع الواقع بعد الامر مجزوم بان مقدر
 مع فعل الشرط المجانس للاخر المذكور فيكون التقدير اسلم ان تسلم تدخل الجنة ولا
 تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا
 المثبت و امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي اما
 دليل الجمهور لان التقدير ان لا تكفر تدخل النار وعدم الكفر ليس سببا لدخول
 النار فيكون محتغا واما دليل الكسائي فان التقدير بحسب العرف ان تكفر تدخل
 النار والكفر سبب لدخول النار فان قيل كثيرا ما وقع المضارع بعد الامر ولم
 يكن مخبرا وما نحو قوله تعالى فذهب لي من لذك وليا يرثني وقوله تعالى فذرهم
 في طغيا فهم يعلمون وقول الشاعر وقال رائد هم ارسوا نزاولها فكل
 حنف امرع يحجري بمقدار قلنا يجوز فيها اذا قصد السببية واما اذا لم
 تقصد وجب الرفع اما بالصفة كما في المثال الاول او بالحال كما في الثاني او بالاستيناف
 كما في الثالث الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعض النسخ مثال الامر ويرد على
 هذه النسخة ان هذا التعريف لا يكون لعين الامر بل لمثال الامر والمقصود ان
 لعين الامر وايضا ولا يعجز حمل صيغة على مثال الامر لان المثال يكون امرا جزئيا
 وقوله صيغة يطلب الم مفهوم كل لا جزى فلا يصح الحمل قلنا ان المراد بالمثال
 الصيغة لا نهم يقولون فصل في امثلة الماضي والمضارع ويريدون بها صيغها
 فان قيل لما كان المراد بالمثال الصيغة فينبغي ان يقول المعاصرون لا يراد
 الاعتراض المذكور قلنا لم يقل الامر لان الامر كما يطلق على هذا النوع من
 الفعل كذلك يطلق على المصدر من باب امرياً مر فاراد النص بالمقصود من اول
 الامر ان المراد به صيغة الامر لا لفظ الامر فان قيل الامر مطلق من قيد
 اللام وقوله صيغة يطلب الى اخرة خاص لان مفهومه خاص وهو امر حاضر
 فيكون هذا تعريف العام بالخاص وهو غير جائز قلنا الامر اذا ذكر مطلقا عن
 قيد اللام فيكون مخصوصا بالامر بالصيغة في اصطلاح الضويين والاصوليين ولا
 يريدون منه الامر باللام صيغة يطلب بها الفعل هذا جنس شامل لكل
 امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما كان او مجهولا وقوله من الفاعل

احتراز عن الجهول فان فيه طلباً عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغا^ئ
 والمتكلم يحذف حرف المضارعة احتراز عن قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا وعن
 صه وريد وحكم الخوة آخر الامر في الحقيقة عند البصريين البناء على السكون لعدم
 وجود علة الاعراب فيه لان علة الاعراب اما محلية للاسم للمعاني المقتضية والامر ليس
 محلاً لها واما المشابهة التامة بالاسم لفظاً ومعنى وتلك المشابهة بسبب حرف المضارعة
 وقد حذف حرف المضارعة في الامر وفي الصورة حكم المضارع المجزوم في اسكان
 الصيغ وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لان الامر مشابه بالمضارع المجزوم بلام
 الامر في معنى الطلب فاعطى له حكمه وعند الكوفيين ان الامر معرب مجزوم بلام مقدراً
 فان كان بعد الاى بعد حرف المضارعة ساكن لانه لو كان متحركاً بعدة اسكن
 آخرة وجعل ما بقى امراً مخوفاً وليس المضارع رباعياً فان قيل ان المراد
 بالرباعى لا يخلوا اما مع حرف المضارعة او بداؤها فان كان الاول يخرج جميع المضارعة
 من الثلاثي المجرد لانها رباعية مع حرف المضارعة مع انها زيدت فيها همزة وصل وان
 كان الثاني يداخل فيه مضارع باب الافعال لانه ليس رباعياً بدون حرف المضارعة و
 لا يزداد فيه همزة وصل بل يزيد فيه همزة قطع قلنا ان المراد من الرباعى ما يكون الماضى
 على اربعة احرف وانما هو باب الافعال لا غير زدت همزة وصل لدفع الابتداء
 بالساكن ولم يتحرك الساكن لثلاثي تلبس بالماضى المعلوم او الجهول في بعض الابواب
 والباقي محمول عليه طرد الباب حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعد الا
 اى بعد الساكن ضمة لانه لو فتحت لالتبس الامر بالمضارع المتكلم وان كسرت يلزم
 الخروج من الكسرة الى الضمة ومكسورة فيها سواء الاى سوى ساكن بعد ضمة
 سواء كان بعدة كسرة او فتحة لانه لو ضم في مكسور العين التبس الامر بالماضى الجهول
 من باب الافعال ولو فتح التبس بامر باب الافعال ولو ضم في مفتوح العين لالتبس
 بالمضارع الجهول المتكلم ولو فتح لالتبس بالماضى المعلوم من باب الافعال مثل اقبل
 مثال لما بعد الساكن ضمة واضرب مثال لما بعد الساكن كسرة واعلم مثال لما بعد
 الساكن فتحة وان كان رباعياً فمفتوحة لانها همزة اصل ردت لارتفاع موجب
 حذفها وهو اجتماع الهمزتين في المتكلم الواحد لانه همزة وصل مقطوعة للاصالة فعل

ما لم يسمى فاعله فان قيل ان كلمة ما لا يخلو اما يراد بها المفعول فلا يصح اضافة الفعل اليه
 لان الفعل يضاف الى الفاعل لا الى المفعول وايضا لا يصح اضافة الفاعل الى ضمير راجع الى الموصول
 لان الفاعل للفعل لا للمفعول واما ان يراد بها الفعل فيصح اضافة الفعل الى الموصول لانه يلزم
 اضافة الشيء الى نفسه ولا بد بين المضاف والمضاف اليه من المغايرة قلنا ان كلمة ما عبارة عن
 المفعول واطافة الفعل اليه لادنى ملايسة لانه فاعل فعل واقترع على المفعول وان لم يصدر عن
 واما اضافة الفاعل اليه فايضا لادنى ملايسة لانه فاعل فعل واقترع على المفعول والعبارة بحذف
 المضاف اي فاعل فعله الذي وقع على المفعول او نقول ان كلمة ما عبارة عن الفعل والمغايرة
 بين المضاف والمضاف اليه في الاضافة اللامية وهذه الاضافة بيانية فانقلت لادنى بيانية
 من عموم ونحوص من وجه بين المضاف والمضاف اليه ولم يوجد ههنا وايضا لا بد ان يكون
 المضاف اليه اصلا للمضاف والمضاف متخذ عنه ولم يوجد هذين الشرطين قلنا هذا اضافة
 العام الى الخاص وفي اضافة العام الى الخاص مذهبان مذهب العلامة التفتازاني ومذهب
 غيره فمذهب العلامة انها بيانية ولا يشترط فيها هذان الشرطان وعلى مذهب غيره انها لامية
 ان لم يوجد هذان الشرطان كعلم الفقه وبيانية ان وجد فيه الشرطان كخاتم فضة وهو اي
 فعل حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر المصنف هذا القيد اكتفاء بما سبق فان
 كان ما ضم اوله وكسر ما قبل آخره فانقلبت الاجزاء غير مرتب بالشرط
 لان ضمير كان راجع الى الفعل المجهول وهو لا يكون الا بضم الاول وكسر ما قبل الآخر فلا
 حاجة الى قوله ضم اوله وكسر ما قبل آخره قلنا ان ضمير كان راجع الى الفعل المعلوم والجزء محذوف
 وقوله ضم اوله بيان الجزء المحذوف فيكون التقدير فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة
 المفعول مقامه ما ضميا غيرت صيغة الفعل المعلوم دفعا للتباس بين المعلوم والمجهول وقوله
 ضم بيان التغير بحذف حرف المصدر مع الجار يعني بان ضم الخ وانما اختيار هذا النوع من التغير
 للاعتناء من العلوم لان اسناد الفعل الى المفعول معنى غريب لا بد له من وزن غريب لتدوير
 اللفظ على غرابة المعنى واللفظ... الغريب على قسمين الاول ثقيل والثاني اثقل فالثقل
 ما فيه الخروج من الضمة الى الكسرة والاثقل ما فيه الخروج من الكسرة الى الهمزة فلها حصل المقصود
 بالثقل فلا حاجة الى اختيار الاثقل وهذا التغير في الماضي المجرد ثلاثيا كان او
 رباعيا او ثلاثيا مزيدا باحرف وان كان مزيدا باحرفين او اكثر فاما في قوله

هزة وصل او تاء فان كان في اوله همزة ضم الهزة والثالث وان كان في اوله تاء ضم
التاء مع الثاني كما اشار اليه بقوله ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو اُنْطَلِقَ
لثلاثين تنيس في الدرج بامر ذلك الباب ويضم الثاني مع التاء في الماضي المجهول
من التفعّل والتفاعل والتفعل لانه لو اكتفى بضم التاء لالتبس الماضي المجهول من
هذه الابواب بالمضارع المعلوم من باب التفعيل والمفاعلة والفعلة مثل تُعَلِّمُ وَ
تُصَوِّرُ وَتُدْخِرُ خَوْفًا لِلْبَيْسِ مفعول له لقوله ويضم الخ ومعتل العين فان
قيل ان طَوِيَّ وَرَوِيَّ معتل العين ولا يجوز فيهما الاعلال والاوجه الثلاثة كما جاز
في قيل قلنا المراد بالمعتل العين ما يكون عينه معتلا وهذا من اللفيف فلواعل
عينهما يعل في مضارعهما وهو يَطْوِي وَيَرْوِي فيلزم اجتماع الاعلايين لكن
هذا الجواب مخدوش لانه ينتقض نحو عور وصيد فانهما معتل العين فقط ولم
يعل فيهما فالحق في الجواب عن الاعتراض المذكور ان المراد بالمعتل العين
ما يكون عينه منقلبة الفاء في المعلوم فخرجت هذه الصيغ الاربع لعدم اعلال
عينها في المعلوم وانما لم يقيد المصنف بقاء العين منقلبة الفاء في المعلوم لان المص
ذكر لفظ المعتل والمعتل ما يقع فيه الاعلال والاعلال غير واقع في كل واحد منها و
انما لم يقع طوي وروي لثلاثين في مضارعهما ولم يعل في عور وصيد
لعدم الاعلال في معلومهما ولم يعل في معلومهما لان العين في حكم السكون لان الاصل
في الالوان والعيوب هو المزيد فيكون الاصل فيه عَوْرٌ وَاِنَّمَا خَصَّ ذِكْرَ الْمَاضِي الْمَجْهُولِ
من الاجوف مع انه داخل في مطلق الماضي المجهول المذكور لزيادة غوض واختلاف فيه
اما الغوض لان في اعلاله نقلاً وابتداءً لا ليس في غيره واما الاختلاف فلاختلاف
الملفات فيه وذكر المضارع المجهول من الاجوف وان لم يكن فيه زيادة غوض اختلاف
بتبعية الماضي المجهول الافصح فيه قيل وبيع بالنقل والقلب في الاول والنقل
فقط في الثاني وجاء الاشتمال فيه ايضاً وهو فصيح والاشتمال ميلان كسر الفاء الفعل
نحو الضمة فتميل الياء الساكنة الواقعة بعدها نحو الواو اذ هي تابعة لحركة ما قبلها والضم
من الاشتمال الايذان بان الاصل في الغاء الضم والدليل للافصح موافقة قواعد
الاعلال وجاء الواو على ضعف اي قول وبُوعٌ باسكان العين فيهما وابتداءً الياء بالواو

في الثاني وإنما ضعف لان فيه النقل من الخفيف الى الثقيل ومثله اے مثل
باب الماضي الجہول من الاجوف من الثلاثي الجرد باب الماضي الجہول من الاجوف من
باب الافعال والانفعال نحو اختيار وانقيد في هي اللغات الثلاثة فيه لوجود علة جريان
هذه الوجوه وهي كسرة حرف العلة مع ضمة ما قبلها دون استخيار واقيد لعدم وجود
الضمة فيما قبل حرف العلة وان وجد الكسرة في الحرف العلة بل يجري فيه لغة واحدة
وهو النقل والقلب في الثاني وان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول
مقامه مضارعاً ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم وليستخرج ويتخرج
وقبج ما قبل آخره لحقة الفتح وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المحذوف للمفعول
وذكره بتبعية الماضي الجہول لعدم الغوض والاختلاف فيه تتقلب العين فيه القاء
كانت ادوا واخويقال ويباع ويستخار ويقام ويختار وينقاد لتحرك حرف العلة حقيقة
كما في يختار وينقاد وحكما كما في الاربعة الاول لانها متحركة قبل النقل وان صار ساكنا
بعد النقل فكونه عارض في حكم التحرك وانفتاح ما قبلها المتعدي وغير المتعدي
خبر مبتدأ محذوف اے هذا بيان الفعل المتعدي والتعدية في اللغة التجاوز وفي الاصطلاح
تجاوز الفعل من الفاعل الى المفعول به واما التجاوز الى غير المفعول به لا يسمى متعدياً
في الاصطلاح فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق فان قيل هذا
التعريف غير مانع لدخول الفعل اللازم فيه لتعلقه بالفاعل اي لتوقف فهمه على متعلق
وهو الفاعل قلنا ان المتعلق في اصطلاحهم امر غير الفاعل ويتوقف فهم الفعل به فخرج
اللازم من الحد لان فهمه موقوف الى الفاعل وهو لا يسمى متعلقاً في اصطلاحهم فان قيل
دخل في التعريف الفعل اللازم لانه موقوف كالمتعدي الى الزمان والمكان والغاية والحال
وهي امور غير الفاعل قلنا توقف الفعل الى هذه الاشياء في الوجود لا في الفهم والمراد
بالمعلق الذي يتوقف فهم الفعل به وذلك ليس الا المفعول به كضرب فان فهم
الضرب كما يتوقف بالضارب كذلك يتوقف بالمضروب وغير المتعدي متلبس
بمخلافه بان لا يكون فهمه موقوفاً على المفعول به كقعد فانه تعلق بكل واحد من
الزمان والمكان وغير ذلك لكن فهمه بدون هذه الاشياء جائز والفعل المتعدي
يكون متعدياً الى واحد كضرب والى اثنين ثانيهما غير الاول كالعطى

والى اثنين ثانيهما عين الاول فى الذات فحو علم والى مفاعيل ثلاثة كاعلم وارى
وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث حال كونها مشتملة على معنى الاعلام وهذه الافعال
المتعدية الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت فى جواز حذف الثانى
والثالث وابقاء الاول وحذف الاول وابقاء الثانى والثالث كما يجوز حذف احدى
مفعولى اعطيت بدون الآخر فحو اعلمت زيدا عمرا منطلقا والثانى والثالث من
مفعولها كمفعولى علمت فى وجوب ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا افعال
القلوب خصها بالذكر بعد دخولها فى مطلق الفعل لبيان احكام خاصة فيها لا توجد
فى غيرها واشارة الى ان الفعل اما يصدر من الاعضاء او يصدر من القلب فالاول يسمى
فعل العلاج والجوارح والثانى بفعل غير الجوارح وغير العلاج وفعل القلب لانه يصدر
من القلب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا من قبيل اضافة الدال الى المدلول لانها
بعضها للشك وبعضها لليقين فالتقيل ان التسمية بالشك غير جائز لان الشك عبارة
عن تساوى الطرفين وليس بفعل من هذه الافعال بمعنى الشك المقضى للتساوى قلنا
ان المراد بالشك الظن من قبيل ذكر قسم من العلم واردة قسم آخر منه لان اليقين
والظن والوهم من اقسام العلم ونقول ان المراد بالشك عدم الجزم فيتناول
الظن والوهم فيكون من قبيل اطلاق الخاص واردة العام وهى ظننت و
حسبت وخلت للظن وزعمت مشترك بين الظن واليقين الاول مخوزعت
الشيطان شكورا والثانى مخوزعت الله غفورا وعلمت ورئيت ووجدت للعلم
تدخل هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هى اى لبيان العلم والظن
الذات هى اى الجملة ناشية عنه اى من ذلك العلم والظن فتنصب هذه الافعال
الجزئيين اى جزئى الجملة الاسمية السند والمسند اليه على انها مفعول لان لها
ومن خصا نصها جمع خصيصه وهى ما يختص بالشئ ولا يوجد فى غيره انه
اذا ذكر احدهما ذكر الآخر ولا يجوز الاقتصار على احدى المفعولين
لان مفعولى افعال القلوب بمنزلة مفعول واحد لان مفعولها فى الحقيقة مفعولان
فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة مع بقاء البعض فانقلبت هذه
الفاظا عدة منتقضة بقوله تعالى ولا يحسبن الذين يدخلون بها آتاهم الله من فضله

هو خير الهم فالموصول مع الصلة فاعل لا يحسب والمفعول الاول وبخلهم محذوف و
 الثاني قوله خير الهم وقد يحذف الثاني كما في قول الشاعر لا تخلنا على غراتك انا
 طالما قد وشى بنا الاعداء :- ففاعل لا تفضل ضمير المخاطب ونا مفعوله الاول وجاز
 عين مفعوله الثاني محذوف فيكون التقدير لا تخلنا جاز عين على غراتك انا قلنا
 ان المحذف غير جائز عند عدم القرينة والقرينة ههنا موجود اما في الاول مقابلة
 وهو قوله يخلون اما في الثاني حالة او اجيب ان مفعول لا يحسب هو الضمير
 المرفوع وقع موقع المنصوب كما في قوله تعالى انك انت العزيز الحكيم والضمير راجع
 الى البخل لكن وضع الضمير موضع الاسم الظاهر بخلاف باب اعطيت فانه يجوز
 فيه الاقتصار على المعطى وحذف المعطى له ليدل على عموم المعطى له او على العكس فيدل
 على عموم المعطى ويجوز حذفها ايضاً ليدل على عمومها ولا يجوز حذف المفعولين
 في باب علمت يدون القرينة ويجوز مع القرينة نحو من يسمع يغل اي يغل سمع
 صادقا ومنها اى بعض خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اى ابطال عملها
 اللفظي والمعنوي ولا يجوز الغاء غير هذه الافعال لفساد المعنى على تقدير الالغاء
 في غيرها اما الجواز فيها للصحة المعنى فيها على تقدير الالغاء نحو زيد ظننت
 مقيم بمنزلة زيد مقيم في ظني واما عدم الجواز في غيرها لفساد المعنى
 فلا يقال زيد اعطيت درهم لان لا يصح زيد درهم في اعطاني فيصح ظرفية
 هذه الافعال للمفعولين ولا يجوز ظرفية غير هذه الافعال للمفعولين اذا
 توسطت بين المفعولين نحو زيد ظننت قائم او تاخرت نحو زيد قائم ظننت
 واما جواز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لكونهما
 مبتدأ وخبر **كلما تاما** على تقدير الغاء او مفعولين لها على تقدير
 الاعمال فالحاصل ان الالغاء جائز لضعف عملها بالتوسط والتاخر فان قيل
 هذه من الافعال وقد جاز تقدير المفعول على الفعل لقوة الفعل في العمل
 قلنا ان افعال القلوب ضعيفة في العمل لان تاثيرها ليس بظاهر كالعلاج و
 هذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت
 زيد قائم في ظني فان قيل كما يلغى هذه الافعال عن العمل على تقدير

التوسط والتأخر كنك ذلك يلغى عليها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه او توسطت بين اسم
 الفاعل ومعموله او توسطت بين معمولي إن أو بين سوف ومصوبها او بين العطف
 والمعطوف عليه نحو ضرب احسب زيدا ولست بكم احسب زيدا وان زيد احسب
 قائم وسوف احسب يقوم زيد و جائئني زيد احسب وعمر فلم يخص الالغاء على
 تقدير التوسط والتأخر قلنا المراد بالالغاء على سبيل الجواز والالغاء في هذه المواضع
 واجب فان قيل لم يخص هذه الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه واجب كان واجبا
 ايضا من خواصها كما رثيت في الامثلة قلنا تخصيصه بالذكر لكثرة وقوعه وشيوعه لا
 للحصر منها اے من خصائص افعال القلوب انها تعلق والتعلق وجوب ابطال
عملها لفظا لا معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة او مع الواسطة
 و قبل التفنى الداخل على معمولها و قبل اللامر الابتداء الداخلة على معمولها
 مثل علمت ازيد عندك ام عمر وعلمت ما زيد في الدار وعلمت لزيد
 منطلق وانها تعلق هذه الافعال قبل هذه الثلاثة لان هذه الثلاثة منطلق وانها
 تعلق هذه الافعال قبل هذه الثلاثة لان هذه الثلاثة تقع في صدر الجملة وضاعفت
 بقاء صورة الجملة لتدخل على الجملة ولو غيرت الجملة بنصب الجزئين فتدخل هذه
 الاشياء بين العامل والمعمول فتفوت صدارتها وهذه الافعال توجب تغير الجملة
 بنصب جزئ الجملة فوجب التوفيق بالا اعتبارين احدهما لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ
 روعي الاستفهام والنفي ولا امر الابتداء ببقاء مقتضىها وهو بقاء الجملة على حالها
 وصورتها ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال ببقاء المفعولية اذ لا تصير ظرفا
 لهما كما في الالغاء والتعليق ما اخذ من قولهم امرودة معلقة اے مفقودة الزوج لامع
 الزوج ومعنى التعليق فيها انها لا عاملة نظرا الى اللفظ ولا غير عاملة نظرا الى المعنى بل
 معنى علمت لزيد قائم علمت قيا مريد كما كان عند انتصاب الجزئين والفرق بين
 الالغاء والتعليق ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب وايضا ان الالغاء ابطال
العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها انها
يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد
 وانما قال متصلين احترازا عما اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعها

بهذه الافعال نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقاً ولا يجوز اجتماع الضميرين
 المتصلين الراجعين في غير هذه الافعال فلا يقال ... ضربني لان الاصل
 في الفاعل ان يكون مغايراً للمفعول في الذات لان الفاعل مؤثر والمفعول متأثر و
 المؤثر غير المؤثر فاذا اتحد اذا تأفلا بد فيهما من المغايرة بقدر الامكان بزيادة النفس
 فيقال ضربت نفسي فان النفس لما كان مضافاً الى الضمير والغالب المغايرة بين
 المضاف والمضاف اليه فكان النفس غير الضمير والمغايرة حاصل بين الفاعل
 والمفعول لان النفس ظاهر والفاعل ضمير واما افعال القلوب فمفعولها مضمون الجملة
 لا كل واحد من الجزئين ومضمون الجملة غير الفاعل فيكون التقدير علمت انطلاقي
 فلا يكون الفاعل والمفعول متحدين في الذات فان قيل لا نسلم ان يكون الفاعل
 والمفعول ضميران راجعان الى المتكلم مع انهما ليسا من افعال القلوب قلنا انهما
 محمولان على وجدتي من باب حمل النقيض على النقيض لانهما نقيضان وجدتي
فان قيل قد اجتمع ضميران متصلان راجعان الى شئ واحد في قول الشاعر
 هـ ولقد اراني للرماح درية : من عن يميني تارة واما هي : وكذا في قوله تعالى
 اني اراني اعصر خمرها فلا يكون ذلك من خواص افعال القلوب قلنا ان الرؤية
 البصرية والحسية محمولة على الرؤية القلبية والاول الرؤية البصرية والثاني الحسية
 ولبعضها هـ ولبعض افعال القلوب وهو ما عدا حسبت وخلت وزعمت
 معنى آخر فان قلت تخصيص البعض بالمعنى الآخر باطل لان لكل واحد معنى آخر
 فان خلعت قد يكون بمعنى صرت ذاخل وحسبت بمعنى صرت ذاحسب وزعمت بمعنى كفلت
 قلنا المراد بمعنى آخر ليس مطلقاً بل المعنى الذي هو قريب الى المعنى الاول بحيث يتوهم
 منه ان هذا الفعل بهذا المعنى ايضا متعد الى المفعولين والافعال المذكورة بالمعاني
 المذكورة ليست بمتوهمة لتعديتها الى المفعولين ^{والاول} يتعدى به هـ بذلك المعنى
 الآخر الى مفعول واحد لا اثنين فقلت بمعنى اتهممت مشتق من الظنة
 وهي التهمة والتهمة قريب الى المعنى الاول لان الوهم نوع من العلم مثل قوله
 تعالى وما هو على الغيب بظنين هـ بمتهمان كان بالظاء وان كان بالضاد فعناه
 بخيل وعلمت بمعنى عرفت مثل علمت زيدا هـ عرفت شخصه والمصرف

العلم بنفس الشيء من غير الحكم عليه فانه قريب الى العلم لانه العلم بنفس الشيء مع الحكم عليه
 ورثيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب الى المعنى الاول لانه العلم بالحاسة
 والاول العلم بالقلب كما جاء في قوله تعالى فانظر ما ذا ترى بمعنى اى شئ الذى ترى
 او بمعنى اى شئ ترى متعدد الى مفعول واحد ووجدت بمعنى اصبت كما تقول
 وجدت الضالة اى اصبت الضالة بمعنى علمت الضالة بالحاسة الافعال الناقصة
 سميت بالافعال الناقصة للنقصان فى معانيها لانها لاتتم بمرفوعها بدون المنصوب
 لان مرفوعها فى الحقيقة مضمون الجملة فمعنى كان زيد قائما كان قيام زيد بخلاف باقى
 الافعال لانها لاتتم بمرفوعها بغير انضمام المنصوب لان مرفوعها هو المسند اليه لان المسند
 اليه مركب من المرفوع والمنصوب كما فى الافعال الناقصة ما وضع افعال وضعت
 لتقرير الفاعل على الصفة فان قيل اللام اذا وقعت صلة الوضع فيكون منجولها
 موضوع لها والافعال الناقصة مشتملة على معان زائدة على ذلك التقرير
 كالزمان فى الكل والانتقال فى صار والداوام والاستمرار فى مازال وما برح وما
 انفك وفتى فكيف وضعت هذه الافعال لتقرير الفاعل على صفة فقط قلنا
 ان تقرير الفاعل على صفة هو العدة فيما وضعت لها لا انه تمام الموضوع له لتلك
 الافعال فوجه العدة انه موجود فى الكل وانه مقصود بالاخبار فأنقلت ان التعريف
 لا يكون مانعا لدخول الافعال التامة فيه لانها ايضا وضعت لتقرير الفاعل على صفة
 قلنا ان الصفة مقيدة بقيد زائد فيكون التقدير هكذا على صفة غير مصدره والصفة
 فى الافعال التامة عين مصدرها كما قاله الشارح الرضى وآجاب الشارح عنه
 بثلاثة اجوبة الاول انها وضعت لتقرير الفاعل على صفة والصفة خارجة عن ذلك
 التقرير لان التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرجت الافعال
 التامة عن الحد لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها وحاصل الثانى ان الافعال
 الناقصة وضعت لجزيات ذلك التقرير الكلى فصار مثلاً موضوع لتقرير الفاعل
 على صفة على وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى ولا شك ان كل جزئ تمام
 الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرجت الافعال
 التامة منها لان الصفة داخلية فيها وحاصل الثالث ان اللام فى قوله لتقرير

الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقريب المذكور
 لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعها لا التقريب فحسب
 كما عرفت فخرجت عن حدها ووجه الرد على الشارح الرضى ان التعريف قد يصح بدون
 قيد زائد وهو قول الشارح الرضى على صفة غير مصدرية وهي كان وصار واصبح
وامسى واضمحى وظل وبات واخذ وعاد وغدا وراح وما زال وما
انقلب وما فتئ وما برح وما دام وليس فان قيل لم خالف المص عن سيبويه
 لانه غير قائل بحصرها في المذكورات لانه قال الافعال الناقصة كان وصار وما دام
 وليس وما كان نحوهن من الافعال التي هي غير مستغنية عن الخبر فالظاهر من
 هذه العبارة عدم الحصر في المذكورات ولهذا قد يتضمن كثير من الافعال التامة
 معنى الناقصة كما يقال تم التسعة بهذا عشرة اي تصوير التسعة بانضمام هذا الشيء
 عشرة تامة قلنا ان ما ذكره المص للاشتغال لا للحصر وقد جاء لفظ جاءت
 في قول الخواص من جاءت حاجتك ناقصة بان تكون ما نافية و جاءت
 بمعنى كانت واسمها ضمير راجع الى الغيرارة بكسر الغين عبارة عن الغفلة او الى اسم
 مؤنث آخر لتأنيث الفعل مقدم تقدم ما معنويا وحاجتك خبرها والمعنى ما جاءت
 غفلتنا حاجتك اي لم تجدنا غافلين كما تريدنا فغفلتنا ليست على قدر تحتاج
 اليه فلا يحصل مقصودك على هذه القدر من الغفلة متا هي مغلوبيتنا او كلمة ما
 استفهامية مبتدأ هو جاءت بمعنى صارت الضمير فيها راجع الى المبتدأ وتأنيت
 الضمير باعتبار الخير كما في قوله من كانت أمك ومعناه اية حاجة صارت
 حاجتك وايض جاء لفظ قعد ناقصة في قولهم ار هف شفرته حتى
قعدت اي صارت الشفرة كانها حربة اي رجم قصير و
 اختلف الفراء والاندلسي بان جاء وقعد ناقصة في هذين التركيبين فقط عند
 الاندلسي وفي غيرهما ايض عند الفراء تدخل الافعال الناقصة على
 الجملة الاسمية لا عطاء الخبر حكم معناها كما ان معانصار
 الانتقال والاشرا المترتب على الانتقال كون الشيء منتقلا اليه فلما دخل
 على الجملة الاسمية صار الاسم منتقلا والخبر منتقلا اليه فتوقع الجزء الاول

لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني في شبهه بالفعل في توقف الفعل عليه
 مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها
 ثبوتا ماضيا اے كائنا في الزمان الماضي دائما من غير دلالة على عدم سابق و
 انقطاع لاحق فهو كان زيد فاضلا لعدم وجود القرينة عليهما او منقطعا نحو كان
 زيد غنيا فاقترأ شارحا ان الانقطاع محتاج الى القرينة فان قيل ان توصيف
 الثبوت بالماضي والدوام اجتماع المتناقضين في مدلول كان وذال لا يجوز قلنا ان مدلول
 كان ثبوت خبرها لاسمها والدوام ناش من امر آخر وهو عدم كونه دالا على انتفاء
 ثبوت الخبر لاسمها لاسابقة من الاخبار ولا لاحقا من الاخبار وبمعنى صار فان قيل
 ان قوله بمعنى صار باعتبار المتعلق معطوف على قوله ناقصة فتكون كان بمعنى صامقابلة
 للناقصة ولا يكون ناقصة والا لم يمس كذا قلنا الجار والمجرور معطوف على قوله
 لثبوت فالجاران متعلقان بمتعلق واحد وهو كائنة فهو عطف احد القسمين على
 الآخر لا على المقسم كما جاء كان بمعنى صار في قول الشاعر عرسه بتيهها قفر والمطل
 كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها بـ اي صارت فراخا بيوضها ولا يكون
 كان بمعناه لان بيوضها لم يكن فراخا في الماضي بل انتقلت الى الفراخ ويكون
 فيها ضمير الشأن فان قيل يفهم من اعادة تكون انها معطوفة على تكون السابق
 فيكون مقابلة للناقصة دون الناقصة قلنا انها معطوفة على قوله لثبوت من قبيل
 عطف المضارع على اسم الفاعل المقدرفيكون المعنى وكان تكون وقد يكون فيها ضمير
 الشأن اسماء لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير كقول الشاعر عرسه اذا مئت كان
 الناس صنفان شامت و الآخر مثن بالذي كنت اصنع وتكون تامة فان قيل
 لما كان المعطوفان السابقان معطوفين على قوله لثبوت خبرها فهو ايضا معطوف
 عليه فيكون تحت ناقصة فلزم اجتماع النقيضين قلنا انه معطوف على قوله تكون ناقصة
 والتامة ما تم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت نحو كن فيكون اثبت
 فثبت وتكون زائدة وهي مالا يعمل سقوطه بالمعنى الاصل كقوله تعالى كيف
 نكلم من كان في المهد صبيا اے من هو في المهد حال كونه صبيا وليس المعنى على
 الماضي لان المعنى انه صبي الآن لا انه صبي في الماضي بل هو زائدة لتخصيص

اللفظ فأنقيل بحثنا في اللغة في الناقصة لا يذكرها لأنها ليس من الناقصة قلنا ذكرها
استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال أما من ذات الى ذات نحو صار
الطين خذفاً فانقل من ذات اللبن الى ذات الخثونة او من صفة الى صفة نحو صار
زيد عالماً اي انتقل من صفة الجمل الى صفة العلم وقد تكون تامة بمعنى الانتقال من مكان
الى مكان او من ذات الى ذات والقرينة على هذا الاستعمال تعديته بالي واصبح و
امسى واضمحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها فانقيل اختصاص هذه
الافعال الثلاثة بهذا المعنى غير مستقيم لان هذا المعنى موجود في غير هذه الافعال
ايضاً مثل ضرب زيد لاقتران مضمون ضرب زيد بالزمان الماضي قلنا المراد باوقاتها
التي هي مدلول عليها موادها والافعال التي هي المدلول عليها لصورها فان الاوقات
الأولى هي الصبح والمساء والضحى فالافعال التامة لاتدل عليها واما الثانية فمشتوكة
بينها وبين غيرها وهو الزمان الماضي نحو اصبح زيد قائماً يدل على اقتران مضمون
الجملة وهو قيام زيد بالصبح وبمعنى صار للانتقال اي وتكون هذه الثلاثة بمعنى
صار للانتقال نحو اصبح زيد غنياً اي انتقل من الفقر الى الغناء وليس المعنى انه صار
غنياً في الصباح وتكون هذه الثلاثة تامة بمعنى الدخول في الصباح والمساء والضحى
وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما اللذان هما مدلولان لمادتهما
لا لصورهما فمعنا ظل زيد سائراً حصل سير زيد في النهار ومعنا بات زيد نائماً حصل نوم
زيد في جميع ليله وبمعنى صار للانتقال من حال الى حال نحو ظل زيد غنياً فانقيل
لم يذكر المصطلح وبات تامين مع انها محيى تا متين ايضاً قلنا ان مجيهاً تا متين
في غاية القلة فكان كالعدم فلذا لم يذكرهما وانما يتصل بالثلاثة الاول مع انها مشتركة
فيها في الاحكام الثلاثة وهو الاقتران وبمعنى صار والتامة لان مجيهاً تا متين
نادر فيهما وغير نادر في الثلاثة الاول واما آض وعاد وغدا وراح ناقصة اذا
كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك عاض وعاد من سفره اي رجع وغدا
اذا كان بمعنى المشي وقت الغدات وراح اذا كان بمعنى المشي في وقت الرواح وهو
ما بعد الزوال فانقيل لم يذكر المصطلح هذه الافعال في مقام الاجمال ولم يذكر في
مقام التفصيل قلنا انها غير ناقصة من وجه فلم يذكر المصطلح في التفصيل وناقصة من وجه

لا نها من ملحقات الناقصة فذكر في الاجمال وما زال وما برح وما انفك لاستمرار
 خبر لفا عليها سمي اسمها فاعلا تنبيهها على ان اسمها ليس قسما على حدة من العرفوعات ولذا
 لم يذكر الم اسمها قسما على حدة في العرفوعات واما خبرها قسما على حدة من المنصوبات
 ليس بداخل في المفعول به ولا في غيره من المنصوبات فان قيل كيف يكون خبرها ثابتا
 لفا عليها على الاستمرار لعدم وجود الفاعل في جميع الازمان وفي بعض الازمان وان وجد لكنه
 غير قابل للخبر كما في حال الطفولية فاجاب الم بقوله من قبله ظرف للاستمرار اي استمرار
 الخبر للفاعل من وقت قابلية الفاعل للخبر لادائما اقام هذه الافعال الدلالة ثبوت الخبر
 على الاستمرار لان في معانيها نفيا فلما دخل النفي عليها فنفي النفي ونفي النفي ثبوت على
 الدوام اما نفس الثبوت لانه لو لم يقد الثبوت يلزم ارتفاع النقيضين وارتفاع النقيضين باطل
 كاجتماع النقيضين واما الثبوت على الدوام ليحصل الفائدة في نفي النفي لان نفس الثبوت كان
 في الافعال الثبوتية ايضا فان قيل ان المقصود بيان الافعال الناقصة وكلمة ما في زال فيرة
 ليست منها فاجاب الم ويلزمها الى الافعال الاربعة النفي فان قيل انه منقوض
 بزال زيد عن مكان وفك عمر عن زيد قلنا لزوم النفي حين ارادة استمرار الثبوت لا
 مطلقا والنفي اما لفظا فكما في الامثلة المذكورة واما تقديرا فكما في قوله تعالى تالله
 تفوتون كريوسف لانه الغرض من وضعها الاستمرار وذلك لا يحصل الا بنفي النفي
 وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفا عليها لان كلمة ما في ما دام مصدرة
 فاوكل دام بتاويل الدوام واضاف الدوام الى الجملة المدخولة والاضافة خير صحيحة
 لان الاسماء الصريحة لا تضاف الى الجملة فاوكل الجملة بمضمون الجملة فيكون التقدير
 في اجلس ما دام زيد جالسا دوام جلوس زيد ثم تقدر مدة قبل الدوام وتكون ذلك
 المدة ظرف زمان لا جلس لان تقدير الاوقات قبل المصادر كثير شائع واذا قدر
 الزمان قبله فيكون مع اسمه وخبره فضلا فلا بد هناك من ايراد كلام آخر شامل
 على المسند والمسند اليه كما اشار الم الى هذا بقوله ومن ثم اي من اجل انه توقيت
 شيء بمدة ثبوت خبرها لفا عليها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه
 مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلا غير مستقل بالافادة وليس لنفي
 مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال كما هو مذهب الجمهور وقيل

وهو سيبويه لنفي مضمون الجملة مطلقاً ولذلك قد يتقيد بزمان الحال وتارة بزمان المستقبل أول نحو ليس زينةً الآن والثاني نحو ليس خلق الله تعالى مثله والثالث نحو قوله تعالى اليوم يا أيهم ليس معروفاً عنهم ويجوز تقديم أخبارها كلها على اسمائها نحو كان قائماً زيد اذ ليس فيه الاتقديم المنسوب على المرفوع وذلك جائز فيما عامله قوى وهو الفعل ولا يجوز ذلك التصرف في المعولين بالتقديم والتأخير في الحروف المشبهة بالفعل وفي خبرها ولا لضعفها في العمل فان قيل ان اريد بجواز التقديم الامكان الخاص المقضي لطلب الضرورة من الجانبين فجانب التقديم الخبر منقوض بقوله كمر كان مالك فان كمر في هذا التركيب خبر واجب التقديم على الاسم لاقتضاء صدارة الكلام وجانب عدم التقديم الخبر على الاسم لاقتضاء صدارة الكلام وجانب عدم التقديم الخبر على الاسم منقوض بقوله صار عدوى صديق فان صديق في هذا التركيب خبر واجب التأخير لا واجب التقديم لان الاسم والخبر اذا كان الاعراب فيهما منتفياً لفظاً فتأخير الخبر لازم وان اريد بجواز التقديم الامكان العام المقيد ههنا بجانب الوجود فيسلب الوجوب عن جانب عدم التقديم فينقض بقوله صار عدوى صديق فان عدم التقديم ههنا واجب قلنا المراد بالجواز الامكان الخاص عند عدم وجود مقتضى التقديم والتأخير وفي المثال الاول وجد مقتضى التقديم وهو الاستفهام وفي الثاني وجد مقتضى التأخير وهو الالتباس فان قيل لما كان قيد مقتضى التقديم والتأخير مردافينبغي ان المصير بهذا القيد وقال الجواز وقت عدم وجود مقتضى التصدير فان وجود مقتضى التصدير التصدق بالتقديم لازم وقت عدم المانع فان عند وجود المانع التأخير لازم قلنا تقيد عبارة المصير بالقيد الاول ظاهر لان العوارض مستثناة بالاستثناء العقلي وايض تقيد العبارة بالقيد الثاني ظاهر لان الموانع مستثناة وهي في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اى على تلك الافعال واقعة على ثلاثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو واحد عشر فعلاً من كان الى راح لانها افعال قوية ويجوز تقديم المفعول المنسوب على المرفوع فيها لقوتها في العمل وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو ما في اوله ما اى كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما في النافية فلانها المقتضى التصدير فلو قدم الخبر يفوت التصدير واما في المصدرية فلان مفعول مصدر

او يقدم على المصدر رخلاقاً مفعول مطلق لفعل محذوف أى ويخالف هذا الحكم خلافاً ثابتاً
لابن كيسان فان الخلاف واقع ظاهراً من جانبه لامن جانب الجمهور لانه متأخر عن زمانهم
و مخالفة المتأخر عن المتقدم متصور والعكس غير متصور ولذا اورد مصدر باب المفاعلة التى
تقتضى ثبوت الفعل من احد الجانبين صريحاً والآخر التزاماً بخلاف باب التفاعل فانه يقتضى
ثبوت الفعل من الجانبين صريحاً وذلك الخلاف منه فى غير ما دام ودليل ابن كيسان
ان النفي اذا دخلت على ذلك الفعل الذى فى معناه النفي يفيد الاثبات قصار بمنزلة
كان وتقد ير خبر كان على كان جائز فكذا هذا وقسم مختلف فيه وهو ليس
قائلاً بئنى ان يذكر ههنا صيغة اسم الفاعل من باب التفاعل بان يقول وقسم
متخالف فيه لان الاختلاف ههنا من الجانبين والتفاعل موضوع للاشتراك فى الفعل
من الجانبين صريحاً قلنا الافتعال ههنا بمعنى التفاعل افعال المقاربة ما اى
فعل وضع لدنو الخبر اى للدلالة على قرب حصول الخبر للفاعل رجاءً او
حصولاً او اخذاً فيه اى دنور جاء اودنو حصول اودنو اخذ فنصبها على المصدرية
لقوله لدنو الخبر لان المصدر العامل فى قوة ان مع الفعل فالدنو مشتمل على دنور جاء
الخ والاول ما يكون للتكلم طمع فى حصول الخبر للفاعل من غير جزم والثانى ما يكون
للتكلم يقين فى حصول الخبر من غير الشروع فى الخبر والثالث ما يكون للتكلم يقين
فى حصول الخبر من غير الشروع فى الخبر ولثالث ما يكون للتكلم جزم فى حصول الخبر
مع الشروع فيه فالاول وهو ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى وخبره لا يكون الا فعلاً
مضارعاً مع أن اما كونه مضارعاً لان معناه عسى مقاربة بشخص الى فعل فى الاستقبالية
ولا يتحقق ذلك المعنى الا فى المضارع واما كونه مع أن للطبع والرجاء فيقوى بها معنى
الترجى المقصود فى عسى وهو غير متصرف لا يجهى منه مضارع ولا مجهول ولا امر ولا
نهي لان عسى متضمن لانشاء الطمع والانشاءات فى الاغلب من معانى الحروف و
الحروف غير متصرف لان التصرف فى الفعل انما يكون باعتبار الفاعل والزمان الحروف
عارية عنهما ثم فى عسى استعمالان احدهما ان يذكر بعده صريح ثم فعل مضارع
مصدر بان المصدرية المفيدة للاستقبالية تقوية لمعنى الترجى الذى هو توقع وجود
الفعل فى الاستقبال والثانى ان يذكر بعده اسم صريح ثم فعل مضارع مصدر بان

فعلی الاستعمال الاول الافعل كان عسى من الافعال الناقصة بمعنى قارب وعلى الاستعمال الثاني كان عسى من الافعال التامة بمعنى قرب تقول على الاستعمال الاول عسى زيد ان يخرج فزيد اسم عسى وان يخرج في محل نصب خبره فيكون عسى ناقصة فالنقل خبر عسى محمول على اسمه ولا يصح الحمل ههنا لانه يلزم حل صرف الوصف على الذات قلنا هذه العبارة محمولة على تقدير المضاف اما في جانب الاسم اى عسى حال زيدان الخروج او في جانب الخبر اى عسى زيدان الخروج وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس يغير لعدم صحة الحمل على الاسم ولا في الخبر والمشابهة بالمفعول باعتبار معناه الاصلى الوضعى انه فعل متعد بمنزلة قارب علا ومعنى ثم نقل الى انشاء طبع حصول معنى الفعل لمرفوعها فلم يبق معنى الفعل المتعدى فيها وهو تعلق الحدث القائم بالفعل بالمفعول فهو قبل النقل كالفعل المتعدى وبعد النقل كاللازم فالمضارع مع ان وان لم يبق في صورة الانشاء على المفعولية فهو مشبه بالمفعول الثاني كان في صورة الخبر فعلى هذا يكون تامة وعند الكوفيين ان الفعل في محل الرفع بدل عما قبله بدل الاشتمال لان فيه تفصيل بعد الاجمال وهو اوقع في النفس وعلى هذا عسى ايضا يكون تامة وهذا الاولى عند شارح الرضى لخلوه عن تكليف تقدير المضاف كما في قول البصريين وكون المضارع مع ان مشبه بالمفعول كما في قول البعض وتقول على الاستعمال الثاني عسى ان يخرج زيد بان يذكر اسم عسى اسما تاويليا ففي هذا الاستعمال احتمالات احدها ان اسم عسى مشتمل على المنسوب والمنسوب اليه فان قصدا اقامة ذلك الاسم التاويلي مقام المرفوع والمنصوب يكون عسى ناقصة وان اقتصر على المرفوع وهو الاسم التاويلي بدون قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة والاحتمال الثاني ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير الى زيد فيخرج مع الضمير في محل نصب خبر عسى والاحتمال الثالث ان هذا التركيب من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان عمل الثاني كان اسم عسى الضمير المستكن فيه الراجع الى زيد وخبره ان يخرج زيد فان عمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج مع الضمير الراجع الى زيد المتأخر في محل نصب خبره مقدما عليه وتكون عسى على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد تحذف ان عن المضارع في الاستعمال الاول اما... في الثاني فلا يحذف لانه فاعل عسى والفعل لا يكون فاعلا الا مع ان وانما تحذف

و اما نقل براد المضاف فتكلف لسم ظهوره في اللفظ لا في جانب الاسم

أَنَّ لَانَ عَسَى مِثْلَهُ بِكَادٍ وَخَبْرُهُ فَعَلٌ مُضَارِعٌ بَدُونَ أَنْ فَكُنْ أَخْبَرَ عَسَى قَدْ يَكُونُ بَدُونَ
 أَنْ كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ: سَهْ عَسَى لَهُمُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ ؛ يَكُونُ وَرَأَيْتُ فَرَجَ قَرِيبٍ : وَ
 الثَّانِي مَا وَضَعَ لَدُنْهُ أَخْبَرَ دُونَ حَصُولِ كَادٍ تَقُولُ كَادَ زَيْدٌ يَجِيءُ وَلَهُ اسْتِعْمَالٌ وَاحِدٌ وَهُوَ
 أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهُ اسْمٌ مَعْضُ وَخَبْرُهُ فَعَلٌ مُضَارِعٌ بَدُونَ أَنْ لَانَهُ يَدُلُّ عَلَى قَرَبِ حَصُولِ
 الْخَبْرِ الْمَضَارِعِ فِي الْحَالِ بِالْجَزْمِ وَالْيَقِينِ وَكَلِمَةُ أَنْ تَدُلُّ عَلَى اسْتِقْبَالِيَةِ الْمَضَارِعِ وَطَمَعِ
 الْمَضَارِعِ وَبَيْنَ الْحَالِ وَالْجَزْمِ وَبَيْنَ اسْتِقْبَالِيَةِ وَالطَّمَعِ مَنَافَاتٌ وَقَدْ تَدْخُلُ أَنْ عَلَى
 خَيْرِ كَادٍ لَانَهُ مِثْلَهُ بِعَسَى وَخَبْرُ عَسَى مَعَ أَنَّ فَخْبَرُ كَادٍ أَيْضًا مَعَ أَنْ كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ رَسَمَ
 عَقِي مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ انْعَمَى ؛ قَدْ كَادَ مِنْ طَوْلِ الْبَلِي أَنْ يَمِصَّ ؛ وَلَهَا كَانُ كُلِّ مَنَهَا مِثْلُهَا لِلْآخِرِ
 أَعْطَى لِكُلِّ مَنَهَا حُكْمَ الْآخِرِ وَإِذَا دَخَلَ النُّفْيُ عَلَى كَادٍ فَهُوَ كَالْأَفْعَالِ كَمَا فِي الْأَفْعَالِ فِي
 إِفَادَةِ نَفْيِ مَضْمُونِهَا عَلَى الْقَوْلِ الْأَصَحِّ مَا ضِيَا كَانُ أَوْ مُسْتَقْبَلًا وَإِنَّا ذَكَرْنَا هَذَا الْحُكْمَ فِي كَادِ
 دُونَ عَسَى لَانِ فِي نَفْيِهِ اخْتِلَافًا وَأَمَّا فِي نَفْيِ عَسَى فَلَا اخْتِلَافَ فِيهِ بَلْ نَفْيُهُ كَسَاثَرِ
 الْأَفْعَالِ وَقِيلَ فِيهِ يَكُونُ لِلْإِثْبَاتِ مُطْلَقًا مَا ضِيَا أَوْ مُسْتَقْبَلًا أَمَّا فِي الْمَاضِي فَلَانَ
 النُّفْيُ فِي الْمَاضِي لَوْلَمْ يَكُنْ لِلْإِثْبَاتِ بَلْ يَحْصُلُ بِهِ النُّفْيُ يَلْزِمُ التَّنَاقُضُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَمَا
 كَادُوا يَفْعَلُونَ لَانَهُ يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ فَعَلِ الذَّبْمِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى فَذَنْبُهَا بِدَلِّ عَلَى فَعَلِ الذَّبْمِ
 وَبَيْنَ التَّزَكُّ وَالْفَعْلِ مَنَافَاتٌ وَأَمَّا فِي الْمَضَارِعِ بِوَجْهِ ثَلَاثَةِ بَدَلِيلٍ تَحْطِيطِيَةِ الشَّعْرَاءِ قَوْلُ
 ذِي الرِّمَّةِ وَهُوَ قَوْلُهُ لَمْ يَكُنْ رَسِيسَ الْهُوَى مِنْ حَبِّ مَيْتَةٍ يَبْرَحُ وَبَيَانُ التَّحْطِيطِ انْمُقَاصُ
 ذِي الرِّمَّةِ عَدَمُ زَوَالِ رَسِيسِ الْهُوَى وَقَوْلُهُ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَدُلِّ عَلَى زَوَالِ رَسِيسِ الْهُوَى لَانِ
 النُّفْيُ فِي يَكَادُ لِلْإِثْبَاتِ وَبَدَلِيلُ تَسْلِيمِ ذِي الرِّمَّةِ تَحْطِيطَهُمْ وَبَدَلِيلُ تَغْيِيرِ ذِي الرِّمَّةِ قَوْلُهُ
 لَمْ يَكُنْ بَلَمْ أَجِدْ وَلَوْلَمْ يَكُنْ فِي الْمَضَارِعِ لِلْإِثْبَاتِ فَلَمْ أَخْطِئْ وَلَمْ يَسْلَمْ تَحْطِيطُهُمْ
 وَلَمْ يَغْيِرْ قَوْلُهُ لَمْ يَكُنْ بَلَمْ أَجِدْ وَالْجَوَابُ عَنْ جَانِبِ الْأَصَحِّ فِي الْمَاضِي أَنَّ
 قَوْلَهُ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ فَعَلِ الذَّبْمِ فِي وَقْتٍ قَبْلَ الْمَشْيَةِ وَقَوْلُهُ
 فَذَنْبُهَا بِدَلِّ عَلَى إِثْبَاتِ فَعَلِ الذَّبْمِ فِي وَقْتٍ آخِرٍ وَهُوَ بَعْدَ الْمَشْيَةِ وَالْإِسْتِثْنَاءُ
 بِقَوْلِهِمْ وَإِنَّا أَنْشَأَ اللَّهُ وَالْإِنتِفَاءُ فِي وَقْتٍ وَالثَّبُوتُ فِي وَقْتٍ آخَرَ لَا يَمُوتُ تَنَاقُضًا
 لَانِ شَرْطُ التَّنَاقُضِ اتِّحَادُ زَمَانِ الْمُتَنَاقِضِينَ وَفِي الْمَضَارِعِ لِلتَّحْطِيطِ بَعْضُ الْفَصَحَاءِ
 تَحْطِيطِيٌّ ذِي الرِّمَّةِ فِي الْإِعْتِرَاضِ عَلَيْهِ وَذِي الرِّمَّةِ فِي تَخْيِيرِهِ لَمْ يَكُنْ بَلَمْ أَجِدْ وَ

قال انما هو كقوله تعالى اذا اخرج يده لم يكذبها قال المقصود في الآية الكريمة نفى
روية لا الاثبات قيل يكون النفي الداخل على كاد في الماضي للاثبات وفي
المستقبل كالافعال اے سائر الافعال في افادة حرف النفي نفى مضمون
الجملة تمسكاً في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون في الدعوى
الثانية بقول ذالمة شعرة اذا غير الهجر المحبين لم يكذب رسيس الهوى
من حب مية يبرح فالمراد بالنفي الداخل على كاد انتفاء قرب رسيس الهوى
عن البراح فيكون كالافعال في حصول النفي لكن مدعى القائل الثالث مركب من كلا
الجزئين الاثبات في الماضي والنفي في المضارع فالثاني مسلم والاوّل غير مسلم
لان المقصود في الآية الكريمة نفى فعل الذبح ولا يلزم التناقض اذ نفى الشئ في وقت
لا يستلزم نفى ذلك الشئ في وقت آخر كما عرفت فمدعى القائل الثالث احسن من
مدعى القائل الثاني لان مدعى الثاني باطل بكلا الجزئين ومدعى الثالث باطل باحد
الجزئين والثالث وهو ما وضع لدنو ثبوت الخبر للفاعل وتو شروع فيه طفق بمضاعن
وشرع كقوله تعالى وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة اى شرعا بالخصف
وكرب فهو كربت الشمس تغرب اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واحد
بمعنى شرع وهى اے هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها
المضارع بغير أن لان معناها هو القرب الشرعى وأن تدل على الطمع المنافي للجزم و
الشروع واوشك بمعنى اسرع وضاعاً ثم استعمل بمعنى قرب وهى مثل عسى
وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسى في كون خبرها فعلاً مضارعاً مع أن
وتارة تستعمل استعمال كاد في كون خبرها فعلاً مضارعاً بغير أن نحو واشك زيد ان يجمع او يجرى
فان قيل اوشك لا يخلو اما من القسم الثالث فلا يصح استعماله بان اولا يكون من القسم الثالث
فلم ذكر في القسم الثالث فاجاب في بعض الشروح انه ليس من القسم الثالث اذ لو كانت
منها لامتنع استعمالها مع أن ولا من الاول اذ لو كانت منها لامتنع استعمالها
بدون أن بل هى مشتركة بين مقاربة الخروج رجاء وحصولا ولذا ذكر بعد
الفراغ من القسم الثالث لان المتعدد بعد الواحد ولذلك استعملت بان
وغيرها و **اجاب الشارح** انها من افراد القسم

الثالث ولذا ذكر في القسم الثالث وعطفه على طفق ووجه الردانه لم يستعمل او شك بمعنى رجاء وحصول واما استعمالها بان المنافي للقسم الثالث فلانه بتقدير حرف الجر اي او شك زيد في ان يخرج ثم حذف وجوباً لكثرة الاستعمال **فعل التعجب ما وضع لا نشاء التعجب** نقلاً واما اصلاً فانه وضع للاخبار وفي بعض النظم افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلاً التعجب اما افراد الفعل فبالنظر الى ان التعريف للجس والجمعية بالنظر الى كثرة افرادة وتثنية الفعل بالنظر الى نوعي صيغتي التعجب **فان قيل** نختة الافراد مستقيم ونختة التثنية والجمعية غير مستقيم لان التعريف للجس وبالجس والمحوظ فيهما هو الافراد قلنا على كل تقدير التعريف للجس المفهوم في ضمن التثنية والجمع لا للافراد والنوعين **فان قيل** ان التعريف غير مانع لانه دخل فيه لله دره فار سالاه لان نشاء التعجب اذا تعجبت من خير شخص فقلت لله دره اي خيرة وايضا دخل فيه واهاله اذا تعجبت من طيب شئ قلت واهاله قلنا كلمة ما عبارة عن الفعل لا عن اللفظ وهما ليسا من الافعال لان الاول اسم والثاني صوت **فان قلت** قاله الله من شاعر فعل التعجب اذا تعجبت من شعر شخص قلت ذلك ليس من افعال التعجب ولا شل عشره يقال ذلك لمن اجاد الرمي والطعن والخيطة والكتابة في وقت التعجب ولا يقال له فعل التعجب مع انه فعل قلنا هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب باستعملت للتعجب بعد الوضع للدعاء اي لا يوسه له في الاصابع العشرة وگرياسخه كنه زير از جهت شاعري ويا غالب ساخته كنه زير از جهت شاعري **او نقول** ان فعل التعجب ما وضعه لا نشاء التعجب فقط ولا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقص يستعمل في الدعاء اي في فعل التعجب بناء على انه المقصود لان الاصل ان كلما ورد عليه التعريف ورد عليه التقسيم اولاً وضع لان نشاء التعجب على انه القريب مع اتحاد المعرف والمعرف **صبيقتان** احديهما **صيغة الفعل** الذي تضمنه تركيب ما افعله واخرى **هي صيغة الفعل** الذي تضمنه تركيب **افعل به فان قيل** ان قوله صيقتان مبين وقوله ما افعله وافعل به عطف بيان له والمبين والمبين متحدان بالذات وهما ليس كذلك لان الصيقتان عبارة عن فعل التعجب وما افعله ليس بفعل اذ هو مركب من الكلمات الثلاث والفعل لا يكون الا مفرداً قلنا **افعل** التعجب الذي هو ضمن هذين التركيبين وهو **افعل**

وافعل فأنقيل لما كان افعلا وافعل من صيغتي فعل التعجب ينبغي يكون اكرم هي اكرم زيدا
 عمرا و اكرم في اكرم زيدا من افعال التعجب لانها ايضا على افعلا وافعل - - - قلنا ان
 افعلا وافعل من صيغتي التعجب بشرط ان يكون في هذين التركيبين بزيادة كلمة ما مع
 المفعول في الاول وبزيادة الجار والمجرور الثاني وهما غير متصرفين لانها لما نقلت
 الى معنى التعجب جريا مجرا الامثال ولا يتصرف في الامثال فكذا فيها فلا يحسن منها مضارع
 ومجهول وتأيت ولذا صح العين في ما اقله وما ابيعه ولا يجوز الادغام في اشد به
 مثل ما احسن زيدا واحسن بزيدا ولا يبينان الا ما بيني منه
 افعلا التفضيل لما بينهما اسم التفضيل في ان كلا منهما للمبالغة والتأكيد فان
 المقصود في قولنا ما احسن زيدا اثبات احسن على وجه الكمال وكذا المقصود من قوله
 زيدا افضل الناس اكماله في الفضل فيكون فيها المبالغة والتأكيد وكذا لا يبينان الا
 للفاعل كافعل التفضيل جاء للفاعل فأنقيل هذه القاعدة منتقضة بشئ ما شئ الطعام
 وما امتك الكذب فلان الاول التعجب في حسن لطم الطعام والثاني في مغبوضة الكتاب
 قلنا هذا شاذ لا اعتبار له ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه
 كالغير الثلاثي او الثلاثي الذي فيه اللون والعيب بهش ما اشدا استخراجا
 او اشداد باستخراجا فينبى فعلا التعجب من الثلاثي الذي فيه الشدة والقوة
 والكثرة والزيادة ويذكر مصدر الفعل الممتنع البناء مفعولا او مجرورا بالباء ولا
 يتصرف فيها بتقديم وتأخير فأنقيل هذا المقام يقتضى بيان احكام ثمانية
 بهما وعدم التصرف بتقديم وتأخير ليس من خواصهما اذ لا يجوز تقديم الفاعل و
 التمييز على الفعل ولا يجوز تأخير الفعل عنهما في جميع الافعال قلنا المراد بالتقديم
 التقديم الجائز فيما عداها كقديم المفعول والجار والمجرور على الفعل والمراد بالتأخير
 التأخير الجائز فيما عداها كتأخير الفعل عنهما وانما لا يتصرف فيهما لانها بعد النقل
 الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال وانما جريا مجرى الامثال
 لان كل واحد قد خرج عن موضعه الاصل الى المثال كتأبط شرار الى التعجب كما احسن
 زيدا الان الموضع الاصل للمثال الممثل والموضع الاصل لفعل التعجب هو الاخبار ثم
 نقل الى انشاء التعجب فلا يقل ما زيدا احسن ولا يزيدا احسن فأنقيل عدم التصرف

بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير وبالعكس فينبغي ان يكتب بذكر احدهما قلنا
ان ذكر التأخير للتأكيد لا للتأسيس كقوله تعالى لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون
او نقول ان كل واحد منهما وان لم يفضل عن الآخر بالوجود لكنه يفضل عن
الآخر بالقصد فكانه اعتبار القصد او قد يكون القصد الى تقديم المفعول ويكون تأخير
الفعل بتعا غير قصد وقد يكون القصد الى تأخير الفعل ويكون تقديم المفعول بتعاقب
قصد ولا فصل اي لا يتصرف بهما بوقوع فصل بين العامل والمفعول لاجرائهما
بحر الامثال فلا يقال ما احسن في الدار زيد او اكرم اليوم زيد وجاز الهازني
الفصل بالظرف لانه مسموع من العرب نحو ما احسن بالرجل ان يصدق و
اما الفصل بين ما والفعل فيجئ كثير عند الاكثرين بكلمة كان نحو ما كان احسن
زيدا وهي زائدة للدلالة على ثبوت الحكم في الزمان الماضي وانقطاعه في الحال و
ما ابتدأه فان قيل ان ما مبتدأ وابتدأ خبره والخبر محمول على المبتدأ ولا يعم
الحمل ههنا لانه يلزم حمل صرف الوصف على الذات وهو لا يجوز قلنا ان الابتداء
مصدر بمعنى المفعول اي مبتدأه او على تقدير المضاف اي ذواته ابتداءه او على حذف
ياء النسبة اي ابتداءية فكونه بمعنى شئ لان الكارة مناسبة للتعجب لان التعجب
يكون فيما خفي سببه عند سلبويه وما بعدها الخبر فان قيل ان ما فكونه
بمعنى شئ لا يصلح الابتداءية قلنا انه من باب شرا ههنا اناب يعنى تخصيص بالوصف
المقدر فيكون التقديم عند سلبويه باعتبار اصل التركيب شئ خفي سبب الحسن احسن زيد
او المعنى شئ من الاشياء لا اعرفه جعل زيد احسنا لان الههزة للجعل والتقدير ثم نقل
الى انشاء التعجب واكملنى عنه معنى الجعل فيكون المعنى بالفارسية چه عجب حسن زيد
هست فجاز استعماله في شئ يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدار الله وما اعلم الله
بالفارسية چه عجب قدرت وعلم الله هست وموصولة عند الاخفش والخبر
محذوف فيكون المعنى على اصل التركيب عند الذي احسن زيد اي جعله ذا حسن
شئ عظيم وقال الفراء ما استغفها مية وبعدها خبرها والجملة الاسمية سوال جوابه
محذوف فيكون المعنى اي شئ احسن زيد انجوابه شئ عظيم اي هو شئ عظيم وهذا المذهب
قوى من حيث المعنى كان التكلم جهل سبب حسنه فاستغفهم عنه وقد استناد من الاستفهام

معنى التعجب اذ نشأ كل منها من الجهل فحو ما ادراك ما يوم الدين ولم يلتفت المعالي
 مذهب الفراء لانه لا يكون احسن حينئذ فعل التعجب بل يكون التعجب من فوائد الاستفهام
 كذا قال عصام الدين و اعلم هذه التقديرات كلها باعتبار الاصل وبعد النقل صار كالمعلم
 لا نشأ التعجب والاعراب بحسب التركيب السابق لما تقرر ان المنقولات المركبة تبقى على
 اعرابها الاصل كما في عبد الله و اعلم ان مذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو ان
 استعمال نكرة غير موصوفة نادر على قول نحو نعماً هي او لم يزد مع كونه مبتدأ و الظاهر من
 وجه وهو انه لا تقديري فيه ولم ينقل من انشاء الى انشاء بخلاف مذهب الاخفش فان
 فيه لزوم حذف الخبر وبخلاف مذهب الفراء فان فيه النقل من انشاء الاستفهام الى
 انشاء التعجب وهو بعيد وما قيل ان الاستفهام قد يستعمل في التعجب كثيراً فليس بطريق
 النقل بل بطريق المجاز والكنائية و اما اصل احسن بزيدي فافعل صورته امر ومغناه الماضي
 لان التعجب لا يكون الا ما تحقق واستمر من فعل زيد يعني صار زيد افضل على ان
 للصيرورة كالتحيم بمعنى صار ذا الحيم ويرى مجرورة فاعل عند سيبويه فيكون احسن
 خالياً عن الضمير لئلا يلزم تعدد الفاعل والباء زائدة لازمة كما في كفى بالله اذا كان
 التعجب منه ان مع الصلة نحو احسن ان يقول اي بان يقول فلا ضمير عند سيبويه في
 افعل لان الفاعل واحد ويرى مجرورة مفعول عند الاخفش لاحسن و
 الهزة للصيرورة فيكون المعنى صار ذا احسن والباء للتعدية بمعنى الخاص فيكون المعنى
 صار زيد احسن والباء زائدة على ان الهزة للتعدية كما خرج فقيه ضمير هو
 فاعله فيكون المعنى احسن انت بزيد او زيد اي اجعله حسناً اي وصفه بالحسن افعال
 المدح والذم ما وضع لا نشأ مدح وذر فان قيل ان التعريف غير
 جامع لافراة لان فعل بضم العين ملحق بنعم وبش في سائر الاحكام مثل حسن الخلق
 وغير ذلك فهو من افعال المدح في عرفهم والحال انه لم يوضع لا نشأ مدح بل
 استعمل في المدح قلنا المراد بافعال المدح الذي هو المشهور بهذا اللقب عندهم
 وملحقات نعم وان كانت من افعال المدح لكنها غير مشهورة بهذا اللقب قوله لانها
 مدح بان تنشئ المدح بقولك نعم الرجل زيد لا ان تحب بالمدح في احد الا زمانه
 كما في قوله مدحته وزمته لانه اخبار عن المدح والذم حصل في زمان سابق فلا يكونان

لا نشاء مدح او ذم فلا يكونان من افعال المدح والذم فتمها نعم وبئس فأنقيل
 عد هما من الافعال غير جائز لانها اما ما ض او مضارع او مروهي على اوزان مشهورة
 وهما ليسا على اوزان مشهورة قلنا انهما في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين واذا
 كان فائمه مفتوحا وعينه حلقيا يجوز فيه اربع لغات نَعِم على الاصل نَعِم باسكان العين
 ثقل الكسرة على الحرف الحلقى نَعِم بنقل كسر العين الى الفاء ليدل على انه مكسور بعين
 نَعِم اتباعا للعين فانه يورث الخفة باعتبار تماثل الحركتين لكن الأكثر في فعل المدح و
 الذم كسر الفاء واسكان العين وشرطهما ان يكون الفاعل معروفا باللام
 للعهد الذهني وانما يكون محرفا باللام انذهني ليرافق الملفوظ معصود لان المقصود
 منها مدح او ذم للفرد المذنون فلا بد ان يكون ذلك الفرد المذنون في اللفظ معروفا
 باللام الذهني فيكون او لا لغير معين ويميز معيناً بذكر المخصوص بعدة فيوجد في
 الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون او وقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون
 مضافاً الى المعرف بها سواء كان بغير واسطة او بواسطة او بواسطتين فصاعداً
 او مضمراً اميزاً بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة
 لفظية وانما يكون الضمير مميزاً لابهام الضمير لعدم المرجع وانما يكون نكرة لان التمييز
 واجب التنكير وانما يكون منصوبة لان اعراب التمييز هو النصب او مميزاً بها مثل
 فنعمها هي فكلية ما منصوب المحل على التمييز بمعنى شئ لانه تمييز واجب التنكير
 لا بمعنى الشئ المعرفة عند الاكثرين فان قيل كلمة ما مسأوية للمضمرة في الابهام فلا
 يميزه لان التمييز لبيان الجحش اجيب بمعنى المسأوات لان المراد بها شئ عظيم لكن
 هذا الجواب ضعيف لان تفسيرهم بطلق الشئ يابي عنه والحق في الجواب ان الضمير
 مبهم من حيث الوجود دل على وجوده التمييز ومذهب الفراء وابو علي بمعنى الذي
 فاعل لنعم والصلة محذوفة بجميع اجزائها اي فنعم الذي فعله هي اي الابتداء
 بالصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشئ فما هو الفاعل لكونه
 بمعنى ذي اللامر واختار المص المذهب الاول لان مذهب الفراء ضعيف لقلة وقوع
 الذي مصرحاً فاعل نعم وبئس ولزوم حذف الصلة باجمعها ومذهب سيبويه ضعيف
 لعدم مجي اما التامة بمعنى المعرفة في غير هذا الموضع فيكون قليلاً وبعد ذلك

الفاعل **المختص** بالمدح والذم والبعدية بحسب الغالب لانه قد يتقدم المختص
 نحو زيد نعم الرجل فان قيل كيف يتقدم المختص والمحال ان نعم وبئس للانشاء
 وهو يقتضى التصديق قلنا ان الانشاء يقتضى التصديق في الجملة التي هو فيها وانما يكون
 البعدية غالباً لان المختص للتعيين بعد الابهام فينبغي ان يكون بعدة وهو اى
 المختص مبتدأ **ع** وما قبله اى الجملة التي وقعت قبل المختص غالباً خبره
 فيكون جملة واحدة اسمية وانما قال غالباً بجواز استعمال الآخر وهو ما بين المص بقوله
 او خبر مبتدأ **ع** محذوف وهو فعلى هذا الاستعمال يكون التركيب جملتان الاولى
 فعلية والثانية اسمية مثل نعم الرجل زيد ازيد اما مرفوع على الابتداء او
 على الخبر والمبتدأ محذوف على تقدير السؤال فكانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من
 هو فقيل زيد اى هو زيد شرطه اى شرط صحة وقوع المختص غصاً مطابقة
 الفاعل اى مطابقة المختص الفاعل او مطابقة الفاعل المختص فان قيل
 المثال لا يطابق المثال لان المختص فى المثال معرفة والفاعل نكرة قلنا ان المراد
 بالمطابقة المطابقة فى الجنس الانسانية وهو موجود فيهما فان قيل ينقض بنعم لاسد
 زيد لعدم الاتحاد فى الجنس قلنا الاتحاد فى الجنس اما حقيقة كما فى المثال المذكور
 او تاويلا وههنا تاويلا فان الاسد مؤل بالرجل الشجاع وهو متحد مع زيد فى الجنس
 وذلك المطابقة بينهما فى الجنس والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه
 عبارة عن الفاعل فى المعنى فان قيل هذه القاعدة منتقضة بقوله تعالى وبئس
 مثل القوم الذين كذبوا فان المختص وهو الذين كذبوا جمع والفاعل مفرد وهو
 المثال فاجاب المص بقوله وقوله تعالى وبئس مثل القوم الذين كذبوا
 شبهة مما لا يطابق الفاعل المختص متأول بالوجهين اما بتقدير مثل الذين كذبوا
 او يجعل الذين كذبوا صفة القوم وحذف المختص فيكون التقدير بئس مثل القوم
 المكذبين مثلهم والقريية على حذف المختص الآية المتقدمة وهى قوله تعالى
 مثل الذين حملوا التوراة وقد يحذف المختص اذا علم بالقريية مثل
 قوله تعالى نعم العبد اى ايوب والقريية على حذف ايوب ان الآية الكريمة وقعت
 فى قصة ايوب على نبينا وعليه السلام وقوله تعالى فنعم الماهدون اى نحن والقريية

عليه نسبة الفعل السابق الى ضمير المتكلم مع الغير في قوله تعالى والارض فرشناها فنعم
 الماهدون وساء مثل بكس في اغادة الذم والشرايط والاحكام ومنها حب في
 حبذا والمعنى ان حبذا مركب من حب المتعدي كما يقال تحته يحبه بالكسر فهو محبوب
 بعد نقله الى فعل بضم العين لانه قد تقرر انه اذا جعل المتعدي من النعت حوّل
 الى ذك كما في رحم او من حب اللازم بكسر العين او ضمها ومن ذاقا عليه اى فاعل
 حب ذاك وانما خص ذاكما في اساء الاشارة من الابهام المقصود في هذا الباب و
 المشار اليه علمه بنكر الامر الذهنى وان كان وضع اساء الاشارة للمشار اليه في الخارج
 ولا يتغير حبذا او فاعل حب او ذا عن الافراد والتذكير وان كان المخصوص مثله
 او مجموعا او مؤنثا لجريها مجرى امثال التى لا تغير فيها في نقلها عن المواضع الاصلية
 لان حب في الاصل فعل ماض معلوم نقل عنه الى انشاء المدح وبعد المخصوص
 واعرابه اى مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين
 ويجوز ان يقع قبل المخصوص اى مخصوص حبذا او بعدا تمييزا و
 حال على وقف مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتأنيث نحو حبذا رجلا
 زيد وحبذا زيدا رجلا وحبذا راكبا زيدا وراكبا والعامل في التمييز والحال هو
 حب في حبذا وذا الحال هو ذا لا زيدا لان زيدا مخصوص والمخصوص يجئ بعد تمام
 المدح والركوب من تمام المدح وآ علم ان كان المخصوص مبتداء فعمر الرجل جملة
 فعلية خبر مقدم والعائد الى المبتداء الالف واللام و في حبذا العائد هو اسم الاشارة
 بمنزلة لام التعريف في التعريف والاشارة.

تمت بحث الفعل والله اعلم بالصواب

الحرف ما اى كلمة دل على معنى حاصل في غيره اى متعلق متصور بالنسبة الى
 ذلك الغير ولا يكون مستقلا بالمفهومية من تلك الكلمة الحرفية بدون ضم ذلك الغير الدال
 على متعلق مخصوص ويكون تلك الدلالة على معنى في غيره فقط فان قلت كلمة ما لا تخلو اما
 عبارة عن الكلمة او عن الحرف او عن الشئ فان كان الاول فلا يطابق الرابع في دل مع المرجع

وان كان اثافي يلزم اتخاذ الحدود في الحد وان كان الثالث فالتعريف غير مانع لدخول
القرطاس الذي كتب فيه من والى فانه يدل باعتبار المكتوب فيه اى من والى على معنى في
غيره مع انه ليس بحرف قلنا ان كلمة ما عبارة عن الكلمة لان الاعتبار في تعريف النوع
مقتضىه ومقسم الحرف الكلمة واما تذكر الضمير باعتبار لفظ ما وفي تقدير حاصل اشارة
الى في غيره ظرف مستقربا باعتبار المتعلق صفة للمعنى وليس بلفظ من متعلقات دل لثلا
يلزم المجاز فان قيل ان بين كلامي المص تناقض لان المفهوم من قوله دل على معنى
ان هذا المعنى انما هو معنى لتلك الكلمة الحرفية لان القاعدة اذا نسب المعنى الى الكلمة
بواسطة على تفيد مدلولية المعنى لذلك الغير قلنا ان المراد بمحصول المعنى في غيره انه
لا يستقل الاستقلال بذلك الغير وتصوره وهم غيره فان قيل ان التعريف غير مانع
لدخول اسماء المتضاتفة فيه كالا بوة والبنوة فان معنى الابوة لا يتصور الا بعد تصور
معنى الابن مع انها لا تسمى حرفا قلنا ان المراد بالتعقل عدم الاستقلال بالمفهومية
والاسماء المتضاتفة تكون مستقلة فان قيل تعريف الحرف غير مانع لدخول
الفعل فيه فانه يدل باعتبار معناه المطابق على معنى في غيره وان دل
باعتبار معناه التضمني على معنى في نفسه وكذا الاسماء المتضمنة للمعنى الشرط
والاستنفها مرتدل على معنى غيره باعتبار معناها المطابق . ان دلت
باعتبار معناها التضمني على معنى في نفسه قلنا قيد فقط مراد في تعريف
الحرف يعنى الحرف ما دل على معنى في غيره فقط والفعل وتلك
الاسماء وان دلت على معنى في غيرها كذلك تدل على نفسها
ومن ثم اى ومن اجل ان الحرف يدل على معنى في غيره احتاج
في جزئيه للكلام ركننا كان او غيره الاول نحو زيد في الدار و
الثاني خوسر من البصرة الى الكوفة الى اسم يتعقل معناه بالنسبة
اليه نحو من البصرة او فعل كذلك فهو قد ضرب حروف الجر ما
وضع للافضاء بالفعل بما فرغ المعنى عن تعريف الحرف شرعا
في اقسامه وهو على نوعين عامل وغير عامل فالعامل على نوعين عامل
في الاسم وعامل في الفعل فعامل الاسم سبعة انواع حروف الجر وحروف المشبهة

بالفعل وما ولا المشبهتان بليس ولا لنفي الجنس وحروف النداء ولا استثنائية والواو بمعنى مع
 ولم يذكر ههنا ما ولا المشبهتين بليس ولا لنفي الجنس والواو بمعنى مع والا لذكرها فيما سبق
 واما عامل الفعل فتوعان جازمة وناصبة ولم يذكر المص ههنا لذكرها في بحث الفعل وقدم
 المص حروف الجارة على سائر الحروف لانها كثيرة والعزة للتكاثر وعرف المص بعضها كالحرف
 الجارة والتنوين ولم يعرف باقي الحروف لان للحروف الجارة مفهوما مشتركا بين جميعها
 وكذا اللتوين بين جميع اقسامها بخلاف باقي الحروف لانه ليس لبعضها مفهوم اصلا
 كالحروف المشبهة والعاطفة وبعضها ليس مفهوم اصطلاحا بل مفهومه المعنى اللغوي
 مثل حروف الردع والتخفيف فالتخفيف ليس فرد من افراد حروف الجارة موضوعا
 لوصول قلنا الاقضاء بمعنى الوصول لكن لها عدى بالباء صار معناك الايصال و
^{حرف الواو بالفعل ومعنى الاقضاء الوصول} المراد يايصال الفعل الى الاسم تعلق معنى الفعل بالاسم كتعلق المرور بزيد في
 مررت بزيد وعلامة الايصال واثرة تعدية الفعل الى الاسم حتى يكون المجرور
 مفعولا لذلك الفعل فيكون منصوب المحل ولذا جاز العطف على المجرور بالنصب
 في قوله تعالى وارجلكم او معناك دعو كل شئ استنبط منه الفعل كاسم الفاعل
 نحو انا مار بزيد او المفعول نحو انا مرور بزيد او الصفة المشبهة نحو زيد شريف
 بالعلم والمصدر نحو انا على ذهاب به لقادرون والظرف والجار والمجرور نحو
 زيد عندك لاكرامك او في دارك لاكرامك فاللام في الاكرامك معد للظرف
 والجار والمجرور للاكرام اللذان سدا مسدا مستقرا واستقرا ويا حرف النداء
 القائم مقام ادع وانا دعي نحو يا لزيد اوها التنبيه واسم الاشارة الى ما
 يليه سواء كان اسما صريحا كالمثلة المذكورة او تاويلا نحو وضاعت عليهم
 الارض بما رحبت اى برحبها وسميت هذه الحروف بحروف الاضافة لانها
 تضيف الفعل او مفعلاه الى الاسم وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال
 الى الاسم او لان اثرها الجري في الاسم وهي من والى وحتى وفى
 والباء واللام ورب وواوها وواوالقسم وتائه وبائه وعن
 وعلى والكاف ومد ومنذ وخلا وعدا وحاشا فهي باعتبار الذات
 على ثلاثة اقسام احدها مختص بالحرفية وهي العشرة الاول وثانيها مشترك بين

الحرفية والاسمية وهي الخمسة التي بعد العشرة وثالثها مشترك بين الحرفية والفعلية وهي الثلاثة الاخيرة لما فرغ المصنف من بيان اجمال هذه الحروف شرع في بيان تفصيلها فقال فمن تجي للابتداء الى ابتداء الغاية فان قيل اضافة الابتداء الى الغاية غير جائز لان الابتداء عبارة عن اول الشيء والغاية عبارة عن آخر الشيء والغاية عبارة عن آخر الشيء فهما في طرفي النقيض قلنا المراد بالغاية المسافة من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل أو المراد بالغاية الفعل وسمى الفعل بالغاية لان الغاية الغرض والمقصود والفعل ايضاً فرض الفاعل ومقصودة أو نقول ان من لا ابتداء اي هي الامور التي لها غاية فلا تستعمل في الامور الابدية كذا تارة وصفاته تعالى ومن الابتداءية التي قبل مدخولها مبتداءً منه مكانياً او زمانياً للفعل السابق الاول نحو سرت من البصرة الى الكوفة والثاني نحو صممت من يوم الجمعة الى الاثنين وعلامته صحة ايراد الى او ما يفيد فائدة معني الى في مقابلتها الاول كالمثالين المذكورين والثاني نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان اعوذ بمعنى اخرو الباء بمعنى الى فيكون التقدير افر من الشيطان الرجيم الى الله والتبيين اي تجي للتبيين هي ما تكون مدخولها بياناً لامرهم سابق وعلامته صحة وضع الموصول مقامها نحو قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الرجس الذي هو الوثن والتبعيض وهو ما يجعل بعض مدخوله مفعولاً لفعل نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وعلامته ان يصح وضع بعض مقامه و مدخولها امور متعد وزائدة مرفوع معطوف على قوله للابتداء لا مجرور معطوف على الابتداء لصحة خبريته بخلاف الاولين وهي ما لا يختل بسقوطها المعنى الاصل للكلام وزيادتها لا تكون الا في الكلام الغير الموجب عند البصريين خلافاً للكوفيين والاحقش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب اي مستدلين بقوله تعالى جل جلاله يغفر لكم من ذنوبكم لانه لو لم يكن زائدة في الآية يلزم المتناقض في قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعاً وبقولهم قد كان من مطروشه فاجاب المصنف عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطروشه المتوهم فيه زيادة من في الموجب متاول بكونها للتبعيض كما في الآية الكريمة

او للتبيين كما في من مطراى يغفر لكم بعض ذنوبكم وقد كان اى وجد شئ من مطر
ولا يلزم التناقض لان قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم وارد في حق امة نوح على
نبيها وعليه السلام وقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا وارد في حق امة نبينا
صلى الله عليه وآله واصحابه وسلم فلا يلزم من غفران جميع ذنوب امة نبينا
وسلم غفران جميع ذنوب امة نوح على نبينا عليه السلام فلا يلزم التناقض
لان شرط التناقض اتحاد مكان المتناقضين او المراد بالجميع ما فيه حق الله
تعالى لا للعباد والمراد بالبعض ايضا ما فيه حق الله تعالى لا للعباد والى لانتها
اى قبي لا انتهاء الغاية فان قيل فنع هذا يلزم اضافة الشئ الى نفسه والجواب
ما مر وهى ما تجعل مدخولها منتها اليه مكانيا كان او زمانيا للفعل السابق الاول
كما في قوله سرت من البصرة الى الكوفة والثاني كما في قوله تعالى ثم اتوا الصيام الى
الليل وعلامتها ان نذكر في مقابلة من الابتدائية و**بمعنى** مع قليلا نحو قوله تعالى ولا
تاكلوا اموالهم الى اموالكم اى مضموما مع اموالكم وحتى كذا لك في كونها لانها
الغاية و**بمعنى** مع كثيرا ولم يكتف بالتشبيه في كونها **بمعنى** مع كما اکتفى في كونها
لانتهاء الغاية للتفاوت الواقعة بينهما في القلة والكثرة وتختص اى حتى با
الاسم الظاهر فلا يقال حتى كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لا تحبس
الضمير الجورور بالمنصوب لجواز وقوعها بعد هالان حتى مشتركة بين المجازة والعاطفة
فلما لم يعلم حالها فلم يعلم حال الضمير الذى هو مدخولها خلافا للمبرد فانه جوز
دخولها على المضمر مستدلا بما في قول الشاعر فلا والله لا يبقى اناس فحق حناك
يا ابن ابى زياد قلنا انه محمول على الشذوذ وفى للظرفية وهى ما تجعل مدخولها
ظرفا حقيقيا او مجازيا للشئ الاول نحو الماء في الكوز والثاني المجلة في الصدق والفرق
بالحسنة و**بمعنى** على قليلا كقوله تعالى ولا صلبتكم في جذوع النخل اى على جذوع النخل
لان المعنى على الاستعلاء لا بالظرفية والهاء **للاصاق** وهى ما تجعل الشئ الآخر
ملتصقا بمدخولها اما بطريق المخالطة فهو به داء او المجاورة فهو مررت بزيد
فالاول يسمى **بالاصاق** الحقيقي والثاني بالمجازى اى لصوق مرورى بمكان يقرب
منه زيد والاستعانة وهى ما تجعل مدخولها معاونا للفاعل في صدور الفعل فى

تدخل على الآلات فلذا سمي بالآلات والاستعانة والمصاحبة وهي ما تجعل مدخولها مصلحا
للمفعول في وقوع الفعل عليهما نحو اشترت الفرس بصرجه فان قيل ذكر المصاحبة بعد
الاصاق مستدرك لاتحاد معناهما قلنا لا نسلم الاتحاد بل المصاحبة اعم من الاصاق
فكل الصاق مصاحبة لا العكس والفأ بلة وهي ما تجعل مدخولها مقابلا عوضا ثمتنا
لشيء آخر ولذا سمي بالباء عوضي والتعديية فان قيل تخصيص التعديية بالباء غير
مستقيم لان كل حرف جر موضوع لافضاء الفعل الى ما يليه وهذا معنى التعديية
قلنا التعديية على قسمين التعديية بمعنى العام والتعديية بمعنى الخاص فالاول افضاء الفعل
وشبهه الى الاسم وهذا موجود في جميع حروف الجارة والثاني ما تجعل الفعل اللازم
متضمنا لمعنى الجعل والتصيير بعد ادخال الباء على اصل الفاعل ويورد للفعل للفاعل
الآخر ويوضع المتضمن موضع المتضمن بالباء وفي بعض التراكيب لا في الجسيم نحو
ذهب الله بنورهم واحسن يزيد اصله ذهب نورهم فلما دخل الباء على النور
وذكر الفاعل له لفظ الله صار معناه صير الله نورهم ذاهبا والظرفية نحو جلست
بالسجد لان بعض الحروف الجارة يجر بمعنى البعض وزائدة في الخبر والاستفهام
يحل لامطلقا نحو هل زيد بقائه والنفي بليس وبما نحو ليس زيد براكب وما زيد
براكب قياسا وفي غير اى غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا
سواء لم يكن خبرا اصلا فهو على قسمين مرفوع نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا
او منصوب نحو القي بيده او كان خبرا لكن لا في الاستفهام والنفي نحو بحسبك زيد
واللام للاختصاص وهي ما تجعل الشيء الآخر مختصا بمدخولها سواء كان ذلك
الاختصاص بملكية نحو المال لزيد او بغير ملكية نحو الجمل للفرس والمعاينة وهي
ما تدل على حصول مجرورها لفاعل الفعل المتعلق بعد وجود صدور الفعل عن
الفاعل نحو لزمر الشر للشقاوة والتعلييل وهي ما تجعل مدخولها علة لشيء آخر
سواء كان العلية ذهنا مقدما على ذلك الشيء في التصور ومؤخرا في الوجود ويكون
العلة مرتبا على ذلك الشيء فهو ضربته للتأديب او خارجا مقدما على ذلك الشيء في
الوجود باعثا على ذلك الشيء فهو خرجت لحافتك وبمعنى عن مقارنا مع القول
نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر لم قلت عنه لان اللام اذا وقعت صلة القول فيكون

مدخولها مخاطبا ومقولا له لذلك القائل فينبغي ان يقال قلت لزيد انك لم تفعل الشر
موضع انه لم يفعل وزائدة وهي ما لا يحتل بسقوطها المعنى الاصلى غوردف لكم اے
ردكم بعض الذي تستعملون لانه متعدد دون اللام بل زاد لتأكيد الردف وبمعنى الواو
في القسم للتعجب نحو الله لا يؤخر الاجل وانما تستعمل في الامور العظام اى اذا كان
الجواب امرا عظيما لا في الامور الخفيفة لان التعجب انما يكون فيما هو عظيم الشأن لا
في حقير الشأن فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اے لانشاء التقليل و
لذا وجب له صدر الكلام مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة لان مدلولها
ليس تقليلا متعلقا بامر معين فيتمتع بدخولها على المعرفة بخلاف سائر الحروف فانها ما فيها
جزية متعلقة بمدلول المعرفة والنكرة فتدخل على التقييلتين موصوفة لتحقيق مدلول
رب وهو التقليل لان الشئ اذا وصف يصير اخص واقل من ذلك الشئ اذ المراد يوصف
وايضا الغرض من وضعها لتقليل نوع من جنس وهذا المعنى لا يتحقق الا بكون مدخولها
نكرة موصوفة فان النكرة تدل على الجنس والوصف يخصه فيصير نوعا ورب تقييد
تقليله واشترط كون النكرة موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهو مذهب ابى
على وآلمبرد وآبن سراج وقيل لا يجب ذلك والقائل هو الفراء والاختش والختار
عند المصنف الوجوب فان قيل لما كان رب في معنى التقليل اصلا يكون في معنى
التكثير مجازا لعدم القائل بالاشتراك فيلزم ان لا يحتاج في معنى التقليل الى القرينة
وفي معنى التكثير يحتاج الى القرينة والامر بالعكس قلنا استعمالها في معنى التكثير
شائع مشهور فيكون كالحقيقة فشهرته بمنزلة القرينة واستعمالها في معنى التقليل
ليس بشائع فيحتاج الى القرينة فالاول مجاز متعارف مشابه بالحقيقة في عدم استدعاء
القرينة والثاني حقيقة مهجورة مشابه بالجواز في استدعاء القرينة وفعالها الذي
تعلق رب به فعل ما ض لفظا او معنى قبل لحوق ما الكافة فلا يرد ربما يود الذي
لانها لانشاء تقليل نوع من جنس محقق عند التكلم باعتبار تعلق الفعل به ولا يتصور
ذلك التقليل المحقق الا في الماضي اللفظي غوردف رجل كريم لقيته او المعنوي فحورب
رجل كريم لم افارقه محذوف غالبا لان الكلام الذي فيه رب جواب الكلام
الاخر ظاهرا او مقدرا مثل ان يقول لك رجلا ما لقيت رجلا فتقول في الجواب

رب رجل كريم بحذف لقيت لدلالة الكلام السابق عليه وقد تدخل رب على
 ضمير مبهم لا مرجع له فيكون نكرة حكما فلا يرد ان مدخوله نكرة والضمير معرفة
 مميز لرفع الابهام بنكرة لان التميز واجب التنكير منصوبة على التميز فان قيل
 مدخولها نكرة موصوفة والضمير لا يكون نكرة ولا يوصف قلنا تنكيره حكما لعدم المرجع
 وتفسيره بالنكرة قائم مقام التوصيف والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا
 مذكروا وان كان المميز مؤنثا فغوربه رجلا او رجلين او رجالا او امرأة او امرأتين او
 نساء وانما كان مفردا لان الاصل في مدخولها ان يكون مبهما والضمير المفرد المذكر الغير
 المطابق للتمييز اشد ابها مما من الغير فيكون اولى مع الامن من البس بالتمييز والضمير
 راجع الى المعهود في الذهن والمعهود في الذهن مفرد مذكر خلافا للكوفيين في مطابقة
 التميز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لان التميز كالمرجع له والمطابقة
 بين الراجع والراجع شرط والجواب عن جانب المص ان تشبیه التميز جمعة تذكير
 وتانيث معنى عن تشبیه الضمير وجمعه وتذكيره وتانيثه وتأنيثها اي رب
 ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل فغوربهما يود الذين
 كفروا لانها لما كانت مكفوفة عن العمل لا يجب ان يكون مدخولها شيئا صالحا لخالصها
 وهو الاسم فان قيل ينقض هذا بقول الشاعر ربما ضربت بسيف صيقل
 فان رب دخلت على كلمة ما وليست بمكفوفة عن العمل ولاداخله على الجملة بل
 دخلت على الاسم المفرد الجرد بها قلنا ان ما ليست بكافة بل هي زائدة ولذا دخلت على الاسم
 وجرت له وواوها اي واورد في حكمها ولم يقل وواوها في حكمها بل زاد قوله تدخل الخ
 مع انه اخصر ثلا يفيد لحوق ما الكافة بالواو ودخولها على ضمير مبهم تدخل على نكرة
 موصوفة كما في قول الشاعر وبليدة ليس لها انيس الا البعافير والا العيس فان قيل
 ان سيويه رئيس الخات وهو قائل يكون هذا الواو للعطف فكيف يصح القول بالجارية
 قلنا ان المص في هذا الواو ذهب الى مذهب الكوفيين وهم قائلون بكونها للعطف ثم
 صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب لان مذهب سيويه
 محل الاعتراض بان كون هذا الواو للعطف ظاهرا اذا كانت في وسط الكلام واما
 اذا كانت في اول الكلام فلا بد له من تقدير المعطوف كما في ذلك الشعر مسرت وقطعت

بلدة وبلدة ليس لها انيس والتقدير خلاف الاصل والجواب عن سيبويه ان هذا التقدير شائع كثير لا يعد خلاف الاصل ولا تصفاً وهو الخروج من السبيل وواو القسم استعمالها مشروط بشروط ثلاثة الاول ما اشار اليه المص بقوله انها تكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا تكون فعل القسم معه فلا يقال اقسمت والله لوجوه الاول ان الواو مشهورة في حروف القسم فينتقل الذهن اليه بلا ذكر فعل القسم والثاني انها فرع الباء فيختص استعمالها بحرف الفعل وعم الاصل وهي الباء من حذف الفعل وذكره حطال درجة الفرع عن الاصل والثالث انها اكثر استعمالاً من اصله وهي الباء وكثرة الاستعمال تقتضي التخفيف والتخفيف بحذف الفعل والشرط الثاني ما اشار المص اليه بقوله لغير السؤال خبر بعد خبر لتكون فلا تستعمل في الانشاء فلا يقال في جوابها والله اخبرني لانها فرع الباء فيعم الباء من الجواب الانشاء والاخبار وتختص الواو بالاخبار حطال درجة الفرع عن الاصل والشرط الثالث ما قاله المص مختصة بالظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لا فعلن وذلك الاختصاص لان الواو فرع الباء فتعم الباء من الظاهر والضمير وخص الواو باحد القسمين حطال درجة الفرع عن الاصل وخص الظاهر لاصالة وان كان اللفظ لا يحصل باختصاص الواو بالضمير ايضاً والتاء مثلها في مثل الواو في اشتراط استعمال التاء بحذف الفعل وكونها لغير السؤال والفرق بين الواو والتاء انها مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة حطال درجة التاء عن اصلها وهو الواو لان الواو اعم باسم الله وباسم الصفة فو درب الكعبة فخصت التاء باسم الله لانه اصل في باب القسم والباء اعم منهما اي من الواو والتاء في الجميع في جميع ما ذكر من الامور المختصة بهما فالقبول لما كان الباء اعم منهما في الجميع فواحد من الجميع اختصاص الواو بالاسم الظاهر فاعيت الباء بان يكون مختصاً بالظاهر وكان في غير الظاهر ايضاً فكانه قبل الباء مختصة بالظاهر وغير مختصة به وقس عليه الباقي من حذف الفعل وكونها لغير السؤال بان يكون الباء مختصة بحذف الفعل ولغير السؤال وغير مختصة بهما وما هذا الا تناقض قلنا المراد بالجميع هو جميع الامور المذكورة فقيه احتمالان احدهما جميع ذوات الامور المذكورة والاخر جميع الامور المذكورة

بملاحظة وصف الاختصاص فالمراد ههنا الاحتمال الاول لا الثاني والاعتراض
انما يرد على الثاني فقط ويتلقى القسم فان قيل يتلقى من الملاقات وهذا المعنى
غير مراد قلنا ان يتلقى ههنا بمعنى يجب فان قيل ينقض بقوله بالله اخبرني
القسم ولم يتلقى باللام قلنا المراد بالقسم القسم لغير السؤال وهو قسم السؤال باللام
وان وحروف النفي فان قيل ان من حروف النفي ولم يصدر جواب القسم
به قلنا المراد بها ما ولا فقط فاللام في الموجبة الاسمية او الفعلية نحو والله لزيد
قائم ووالله لافعلن كذا وان في الاسمية نحو ان زيد القائم وما ولا في المنفية اسمية
كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد فان قلت ينقض بقوله تعالى
تالله تفتو تذكر يوسف لانه قسم لغير السؤال مع انه لم يصدر جوابه بأحد الحروف
الثلاثة قلنا ان تقدير جواب القسم بها اعم من ان يكون حروف النفي لفظا وتقديرا
وهنا حرف النفي مقدر بعني تالله لا تفتو تذكر يوسف واما قسم السؤال فلا يتلقى
الا بها فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني واعلم ان الاصل في حروف القسم الباء
لان تعلق فعل القسم بالقسم به الصاق والباء اصل في الاصاق ثم آووا لانها
لانها للجمعية مستلزمة للاصاق ثم التاء لقربها في المنحرف الى الواو لانها حرف
تؤدي في راس اللسان عند اصول الاسنان وقد يحذف جوابه اذا اعترض
اي توسط القسم بين اجزاء الجملة الدالة على جواب القسم وتكون من جنس جملة
الجواب او تقدمه اى تقدم القسم ما يدل عليه اى جوابه الاول نحو زيد
والله قائم والثاني زيد قائم والله لاستغناء الدال على الجواب عن الجواب ولم
يسم الدال بالجواب وان كان الدال موديا لمعنى الجواب لان الجواب لا يقدم على
القسم لكل ولا بعض ولذا لم يصدر بحروف جواب القسم وعن المجاوزة
وهي ما تجعل الشئ الآخر مجاوزا عن مدخولها ومجاوزة ذلك الشئ
اما تحصل بزواله عن المدخول ووصوله الى الغير نحو رميت السهم
عن القوس الى الصيد واما تحصل بوصول ذلك الشئ بدون
الزوال عن المدخول نحو اخذت عنه العلم واما تحصل بزوال
ذلك الشئ بدون الوصول الى الغير نحو اديت عنه الدين فان الدين

زال عن المديون ولم يصل الى المديون ولا الى دائئه لان الدين وصف شرعى ثابت بالذمت
غير قابل للنقل بل يقضى بمثله وعلى الاستعلاء وهو ما تجعل الشئ الآخر عاليا على
مدخلها بالاستعلاء الحقيقي نحو زيد على السطح او المجازى نحو عليه دين كان المديون يحمل
ثقل الدين على عنقه وقد تكون ان اسمين ويعلم اسميتها يدخول من عليها نحو
قول الشاعر ولقد اراني للرماح درية من عن يميني تارة واما هي - اى جانب يميني ومن علي
اى من فوقه والكاف للتشبيه وهو ما تجعل الشئ الآخر مشبها بالمدخول والمدخول
مشبها به لذلك الشئ الآخر والمشب به يجب ان يكون اقوى في وجه التشبيه من المشبه به
نحو زيد كالاسد لان الغرض من التشبيه كون الناقص بواسطة الحقوق بكامل كاملا فان
قبل ينقض هذا بقوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما الخ ففيه شبه صلوة نبينا بصلوة
ابراهيم ومن المعلوم ان صلوة نبينا فوق من صلوة ابراهيم قلنا هذا التشبيه ليس من قبيل
الحاق الناقص بالكامل بل من قبيل الحاق ما لا يعرف بما يعرف وقد ظهر صلوة ابراهيم على
على نبينا عليها ثم بسبب وقوعها في زمان سابق على نبينا وايضا قد يكون التشبيه للمجرد وتوجه
التشبيه في التشبيه في الشئين لا في المقدار كما في قوله تعالى انا اوحينا اليك كما اوحينا الى نوح و
النبين فالتشبيه في اصل الوسى لا في المقدار وقد تكون الكاف اسما بمعنى المثل كقول شاعر
ه هـ نساء بيض كعاجر جم يضيكن عن كالبرد المنهم - اى يرضعن شفواتهن عن الاسنان
مثل البرد المنهم اى الذائب للطافة وزائدة نحو ليس كمثله شئ لان المقصود نفى المثل
لا نفى مثل المثل لانه يستلزم وجود المثل له تعالى فلا يشبت التوجيه وانما نسب الزيادة الى
الكاف لا الى المثل مع انه ثمان ونسبة الزيادة تكون الى الثاني لانها حرف ونسبة الزيادة الى
الحرف اولى من نسبة الزيادة الى الاسم وتختص الكاف بالظاهر عند الجمهور فلا تدخل
على الضمير لئلا يجمع الكافان في مخاطب نحو قولك لرجل فلان كك فطر المنع في الكل واما مدخلها
على المضمي المرفوع في ما انا كانت قليل ولا يدخل على المجرور كيلا يتكرر النقش خلافا للبره فانه
اجاز دخول الكاف مطلقا في السعة والضروقة وفي الظاهر والضمير المرفوع والمنصوب والمجرور ونظرا

عه اعلم ان الغرض من التشبيه اما اثبات امكان وجه الشبه في المشبه واما بيان الحال واما بيان المقدار واما الحاق
الناقص بالكامل فالمعتبر في الثلاثة الاول هو الشهرة فقط دون الاكلمية وفي الرابع كما اعتبرت الشهرة كك

الى ما جاء في بعض الاشعار والجمهور يحكمون بها بالشذوذ ومد بمعنى بالسكون ومثلاً بمعنى بالضم للزمان الماضي والحاضر فان قيل اذا وضعنا للزمان فيكونان من الاسماء الظرفية فكيف يحكم بحرفيتهما فاجاب المصنف بقوله للابتداء والظرفية بمعنى قوله للابتداء والظرفية بدل اشتغال عن قوله للزمان فالمقصود في الكلام هو الابتداء وهو معنى حرفي وضع له لفظ في فلنا كان مدلولها معنيين حرفيين فلذا حكم بحرفيتهما فان قيل للابتداء بمعنى من الابتداء في الزمان الماضي اي اذا اريد بمدخولها الزمان الماضي والظرفية اي بمعنى في للظرفية في الزمان الحاضر اي اذا اريد بمدخولها الزمان الحاضر فالحاصل ان مدخولها لا يكون الا زماناً فذلك الزمان لا يدخلوا اما ماض او حال فان كان ماضياً فمعناها من الابتداء فيجعلان الزمان الماضي الذي هو مدخولها مبدأ زمان الفعل السابق مثبتاً كان او منقياً هو سافرت من البلد منذ سنة وما رثيت فلانا منذ سنة اذا كانت السنة ماضياً فالمعنى مبدأ مسافرت او عدم رويتي اياه كان هذه السنة الماضية وامتداد ذلك الزمان الى وقت التكلم ولا يكون مدخولها جميع مدة الفعل السابق ولا وسطه ولا آخرة وان كان فمعناها في للظرفية فيجعلان الزمان الحال الذي هو مدخولها ظرفاً للفعل السابق مثبتاً كان غوسافرت منذ شهرنا او منقياً فهو ما رثيته من شهرنا ومنذ يومنا فالمعنى جميع مدة مسافرتي او عدم رويتي اياه هذا الشهر الحاضر او اليوم الحاضر عندنا ولم يكونا ماضيين لانها لم ينقضيا الآن ولم يبتدأ الفعل زمان الى ما وراء مدخولها فان قيل لم لا يجوز ان يكون مذ ومنذ في هذين المثالين للابتداء في الزمان الماضي قلنا هذا الشهر واليوم حاضران عندنا ولم يكونا ماضيين لانها لم ينقضيا الآن ولم يدخل فيه زمان آخر فكيف يصح اعتبار ماضيهما اذا الشوط في كونها للابتداء في الزمان الماضي ان يكون كل مدخولها ماضياً ويعتقل ان يكون الاول مثلاً للابتداء بتقدير المضاف اي ما رثيت منذ تحول شهرنا والدخول عام صالح للابتداء فان قيل كيف يكون هذان المثالان مثلاً للظرفية لان الظرفية انها يكون في الحاضر وجميع اجزاء الشهر واليوم ليس بها عند التكلم بل بعضها مضى قلنا الحضور اعلم من ان يكون حقيقياً او اعتبارياً فجميع اجزاء الشهر واليوم وان لم تكن حاضرة عند التكلم حقيقة

لكنها حاضرة اعتبارا يجعل التكلم حاضرا وان مشى بعضها وحاشا وعدا وخاللا
 استثناء أى لا استثناء ما بعد ها عما قبلها فان كان ما بعد ها منصوبا فهي افعال مذكورت
 في باب الاستثناء وان كان ما بعد ها مجرورا فهي حروف جارة فذكرت هنا الحروف
 المشبهة بالفعل اخرت عن الجارة وان كان الاصل مقتضيا لتقدمها على الجارة
 لان المرفوع مقدم على المنصوب و المنصوب على المجرور لاصالة حروف الجر في العمل
 وفرعية هذه الحروف عنها لان عملها للمشابهة بالغير وعملها بنفسها كالشابهة
 غيرها ووجه مشابهتها بالفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلا نقسامها الى الثلاثية و
 الرباعية والخماسية كالفعل ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها لازمة
 لمعاني الافعال لان معانيها جزئية ومعاني الافعال كلية والكلى ملزوم للجزئى لان معنى
 ان وآن حقت الخ فلا يردان معاني هذه الحروف جزئية ومعاني الافعال كلية فكيف
 تكون معاني الحروف معاني الافعال فان قيل ان هذه الحروف ستة فينبغي ان
 يورد بصيغة جمع القلة أى الأخرى المشبهة بالفعل والحروف جمع كثرة يطلق على العشرة
 وما فوقها قلنا لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة بصيغة جمع الكثرة عبروا عن
 هذا ايضا بصيغة جمع الكثرة طرد الباب ولم يختاروا تغيير الاسلوب مع جواز استعمال
 كل من صيغتي القلة والكثرة موضع الاخرى نحو ثلثة قروء مع وجود اقراء وقلنا
 ان هذه الستة اذ لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نواتها ونفات لعل تبلغ

مبلغ جمع الكثرة وهى ان وان وكان ولكن وليت ولعل لها صداس
 الكلام وجوبا للتدل من اول الامر على انه أى قسم من اقسام الكلام اذ كل منها
 على قسم من اقسام الكلام كالكلام المشتمل على التاكيد والتشبيه والاستدراك والحوال
 والترجى سوى ان المفتوحة فهي بعكسها فان قيل الضمير المجرور في عكسها راجع
 الى الحروف الستة وبعضها ان فتكون ان عكس ان فيلزم تعكيس الشئ عن نفسه قلنا
 العبارة محمولة على حذف المضاف أى بعكس باقية فان قيل ذكر قوله بعكسها بعد الاستثناء هو

له لعل مراد لا استاذان معاني تلك الحروف لازمة لمعاني الافعال التي تستغاد من نحوى الكلام المستند

الحروف مثلا ان زيد قاشر يستفاد منه حقت قيام زيد او حقق قيام زيد وحينئذ لا غبار في اللزوم فلا يرد

ان الكلى لا يكون ملزوما للجزئى بل الامر بالعكس ١٢ عبيد الحليم

قوله سوى ان مستدرك لا فساد مفادها وهو انها لا تقتضي الصدارة قلنا مفاد كل منها
مفاد عن الآخر لان معنى الاستثناء عدم اقتضاء الصدارة فيفهم من هذا المعنى
وقوعها في الصدور وعدم وقوعها في المصدر من فساد كما ستعرف ففهم اليه قوله
بعكسها لان معناه انها مقتضى لعدم الصدارة فالاول عام والثاني خاص فلا يلزم
الاستدراك ثم اعلم ان للعكس طريقين احدهما ان باقى الحروف تقتضى صدرا
الكلام وان لا تقتضى صدر الكلام وثانيهما ان الباقي يقتضى صدر الكلام وان
تقتضى عدم الصدارة فمثل الشارح العكس على المعنى الاخير لا على الاول كما حمل
صاحب المتوسط على المعنى الاول لان المعنى الاول مستفاد من الاستثناء فلو حمل
العكس عليه ايضا يكون العبارة محمولة بالتاكيد والتأسيس اولى من التاكيد وايضا لو حمل
العكس على المعنى الاول فيحمل على المعنى الفاسد لان هذا المعنى يقتضى جواز دخولها
في صدر الكلام وهو فاسد لان ان تقتضى عدم التصدير لانها مع اسمها وخبرها
في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشئ اخر لا تمام الكلام فلو وقعت في الصدر
التبست بان المكسورة في اللفظ والكتابة وتلحقها ما الكافة فتبلغ عن العمل لوجود
الفاصلة على الاصح اى على افصح اللغات نحو انما زيد قائم وقد تعمل على غير
الافصح كما في قوله الشاعر الا لئلا هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد برض
الحمام ونصبه ما تدخل حين دخول ما الكافة على الافعال لانها لما خرجت
عن العمل بسبب لحوق ما الكافة فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة
لا تغير معنى الجملة الى الافراد بل يحصل زيادة التاكيد بدخولها عليها وان
الفتوحة مع جملتها وسمى اسمها وخبرها جملة وان اول بالمفرد باعتبار ما كان
قبلها مدخولها عليه في حكم المفرد ومن ثم اى لاجل الفرق بين ان وان
وجب الكسر اى كسر الهزة في موضع يقتضى الجمل ووجب الفتح في
موضع يقتضى المفرد فكسرت ان ابتداء اى في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة
لان التكلم بالمفردات باطل فلو فتمت يلزم التكلم بالمفرد وكسرت ايضا بعد القول
اى المشتق منه نحو قال زيدان عمر قائم لان مقول القول لا يكون الا جملة وكسرت
ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا تكون الا جملة فوجائى الذى

ان اياه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة لوجوب كون الفاعل مفردا
غوبلغنى ان زيدا عالم وحال كونها مع جملتها مفعولة لوجوب كون المفعول مفردا
فخو كرهت ان زيدا شاعرو مبتدأ ع لوجوب كون المبتدأ مفردا فخو عندى انك
فاضل و مضى فالىها لوجوب كون المضاف اليه مفردا فخو اعجبني اشتها انك
عالم فان قيل ينقض بما بعد لولا امتناعية او تخفيفية لان بعدها موضع الجملة
لا نهما من دواخل الجملة فيجب ان يكون مكسورا معها واجب الفتح فاجاب المص
بقوله وقالوا لولا انك بفتح الهزة بعد لولا امتناعية لانه ما بعد لولا امتناعية
مبتدأ ع وافراد المبتدأ ع واجب فخو لولا انك منطلق انطلقت واما بعد لولا
التخفيفية معمول للفعل الواجب دخولها عليه فاعلا كان او مفعولا مثال الاول لو
لولا انك ضربتني صدر منك فقوله انك ضربتني بتاويل المفرد اى ضربك اياى
فاعل للفعل المحذوف الداخول به لولا التخفيفية وهو صدر و صدر منك مفسر له
ومثال الثانى لولا انى معاد لك زعمت فقوله انى معاد لك بتاويل معاد اى لك او
بتاويل معاد لئى اياك مفعول زعمت المحذوف الداخول به لولا التخفيفية وقوله
زعمت مفسر له وكذا قالوا لولا انك بفتح الهزة لانه اى ما بعد لولا فاعل لفعل
محذوف والفاعل واجب افراده فخو لولا انك قائم اى لو وقع قيامك فان جازى
موضع التقدير ان تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر فى
ان الفتح على تقدير المفرد والكسر على تقدير جعل الاسم والخبر جملة مثل من
يكرمنى فانى اكرمه والمراد به كل تركيب يكون فيه ان مع اسمها وخبرها جملة
واقعة جزاء الشرط ففى مثل هذا التركيب تقديران ان فرض المتكلم ما بعد الفاء
جزاء تام الاجزاء غير محتاج الى الشئ الآخر من السند والمسد اليه فيكون موضع
الجملة فيجوز الكسر وان فرض المتكلم ان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وخبر محذوف
المبتدأ اى اكرامى ثابت له او فجزائه انى اكرمه فيكون موضع المفرد فيجوز الفتح ومثال
الآخر لجواز التقديرين ما وقع بعد اذا المفاجات كما فى قول الشاعر كنت ارى زيدا كما
قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم فان فرض المتكلم ان مع اسمها و
خبرها جملة تامة الاجزاء واقعة بعد اذا المفاجات فيكون موضع الجملة لان بعد

اذا يكون جملة فيجوز الكس، وان فرض التكلم ان مع اسمها وخبرها مبتداء محذوف
 الخبر اي اذا عبوديته للفق والهازم ثابتة وشبهه في جواز التقديرين ومن جملة
 اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت كلمة ما موصولة او موصوفة
 فيكون مقولا فيكون الاول ايضا مقولا فيكون المعنى اول مقولا في فلا بد ان يكون الخبر
 ايضا من جنس المقولات ليصح الحمل فيكون ان مع اسمها وخبرها واقعا في موضع الجملة
 لان مقول المقول جملة فوجب الكس وان جعلت ما مصدرية فيؤل اقول بتا ويل
 الاقوال فيكون الاول ايضا من الاقوال لان اول شئ يكون من جنس ذلك الشئ فلا
 بد ان يكون الخبر وهوان مع اسمها وخبرها معنى مصدرا يا ليعم الحمل فيكون موضع
 المفرد مجاز الفتح ولذلك اي لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة الى الافراد
 بل مفادها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة لفظا وحكما
 بالرفع لان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة في حكم العدم فيكون اسمها المنصوب
 في محل الرفع فاعتبروا في اسمها دون المفتوحة لانها تغير معنى الجملة فلم تكن في
 حكم العدم فلم يعتبروا في اسمها ^{الربيع} الرفع المحلى ثم ان المكسورة لفظا ظاهرا وما حكما فاما
 وقعت بعد العلم فهو مفتوحة لفظا مكسورة حكما ولو لم تكن مكسورة حكما فالمفعول
 الثاني من باب علمت مسند الى الاول اسنادا تاما فيلزم ان لا يكون هذا الاسناد
 اسنادا تاما اذ هو ياول بالمفرد ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع
 مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمر واقدم
 نحو ان زيدا وعمر قائم فيعلم من افراد قائم تقدير قائم اخر قبل المعطوف وانما شرط
 لهذا العطف تقدم الخبر بالمعطوف لانه لو لم يتقدم الخبر لفظا ولا تقدير لزم اجتماع
 العاملين على اعراب واحد نحو ان زيدا وعمر ذاهبان فيعلم من تنية الخبر عدم
 تقدم الخبر على المعطوف فمن حيث هو خبر عن الاول فعامله ان ومن حيث هو
 خبر عن الثاني فيكون عامله معنوي فيلزم توارد العاملين على معمول واحد وهو غير
 جائز خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطوا مع الخبر لصحة هذا العطف لان ان
 عندهم لا تعمل في الخبر بل هو مرفوع على العامل المعنوي قبل دخول ان وبعدها
 فلا يلزم التوارد لان ان عامل ضعيف لا يعمل الا في القريب والجواب عن البصر

انها صارت قوية بمشابهة الفعل لفظاً ومضة فعمل في القريب والبعيد ولا اثر لكونه
 اى اسم ان مبنياً في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضة الخبر عند الجمهور لان
 الحدور المذكور مشترك بين كون الاسم مبنياً وبين كونه معرباً فلا يقال انك و
 زيد ذاهبان كما لا يقال ان زيدا وعمر ذاهبان خلا فاللهبرد والكسائي فانها
 يجوز ان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضة الخبر
 لانهما لم يظهر عمل ان في اسمها بواسطة بناءه فلا يعمل في الخبر ايضا لان عملها في
 الخبر بعد اعتبار عملها في الاسم لانها متلازمان فلا يلزم التوارد المذكور قلنا ان
 العمل اعم من ان يكون لفظاً او محلاً وههنا وجد الثاني وان سلم ان العمل مختص
 باللفظي فعدم الظهور في الاسم لما نع البناء ولا مانع في الخبر ولكن في جواز العطف
 على محل اسمه كذلك لانه لا يغير معنى الجملة لان معناه الاستدراك وهو لا ينافي في
 معنى الجملة فكان كالأعدم فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شئ عليه بالرفع وأما
 العطف بالرفع على محل اسم باقي الحروف المشبهة بالفعل لا يجوز لعدم بقاء المعنى
 الاصل فيها فلا يعتبر محل اسمها لان ليت ولعل تخرجان الكلام من الخبرية الى
 الانشائية وأما كان يغير معنى الجملة لان كون زيد عين الاسدينا في كونها مشبهة
 بالاسد وايضاً لذلك اى لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره
 دخلت اللام التي وضعت لتأكيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي ايضا لتأكيد
 الجملة دونها اى دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو تأكيد
 معنى الجملة على الخبر نحو ان زيد قائم او دخلت على الاسم اذا فصل

بين الاسم وبين ان نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما
 اى بين الاسم والخبر نحو ان زيد اطعمك آكل وأعلم ان ههنا صوراً اربع لانه
 اما وقع فصل بين ان واسمها اولا فان لم يقع فصل فيدخل اللام على الخبر وان
 وقع فصل فالفصل اما خبرها مثل ان في الدار لزيد او معمول خبرها مثل ان في
 الدار لزيد اقام ثم وان كان الفصل خبراً او معمولاً فيدخل اللام على الاسم وان
 وقع فصل بين اسم ان وخبرها بمعمول خبر نحو ان زيد اطعمك آكل فيدخل
 اللام على المعمول المقدم وخص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها وهو ما

تدخل اللام على اسمها بداون الفصل بينها وبينه يلزم توالي حرفي التأكيد و
 الابتداء وهو مستكرة عندهم واختاروا تقدیر ان دون اللام ترجيحاً
 للعامل على غير العامل و دخول اللام في لكن عن اسمها او خبرها
 او على ما بينهما ضعيف لان لكن وان لم يتغير معنى الجملة لكنه غير
 موافق للام في معناها التاكيدى مثل ان فان قيل هذا ينقض بقول الشاعر
 بهجاء وراسعداى باسعوسعيد ولكننى من حبيها لعبيد قلنا هذا ضعيف لا
 يقاس عليه غيره و تخفف ان المكسورة ثقل التشديد وكثرة
 الاستعمال فيلزمها اللام بشروط الآول اذا كان الخبر مثبتاً لامنياً
 لان اللام موضوعة لتأكيد الامر المثبت لا المنفي والثاني ان لا يكون
 الخبر ماضياً مجرداً عن قد لان اللام تؤكد ما هو موجود في الزمان الحال
 والخبر الماضى ليس كذلك والثالث ان لا يكون جملة شرطية لانها
 متروكة الوجود واللام انها يؤكد ما هو محقق الوجود والرابع ان لا يكون
 الخبر جواب القسم المصدر باللام لئلا يلزم توالي اللامين الامم الفصل
 بين اللامين بما المزيادة هو قوله تعالى ان كلاهما ليوفينهم فلا يردان
 قاعدة لزوم اللام بعد التخفيف منتقضة بقوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر
 وانا اعطينك الكوثر و يجوز الغا لها عن العمل لفوات بعض وجوه
 المشابهة بالفعل وهو الفهم والثلاثية ويجوز اعمالها على الاصل واللام
 لازم على تقدير الاعمال والاهمال اما في الالغاء فللفرق بين التخفية و
 النافية واما في الاعمال فلطرد للباب او لتقدير الاعراب في بعض الاسماء
 او البناء بعض الاسماء وعند سيبويه و سائر النحاة لا يلزم اللام حين
 العمل للفرق بالعمل و يجوز دخولها بعد التخفيف على فعل مزاح
المبتدأ اي من افعال دواخل المبتداء والخبر لان الاصل دخولها عليها
 فاذا فات دخولها عليها اشترط ان لا يغوت دخولها على مقتضى المبتداء
 والخبر رعاية للاصل بقدر الامكان هو قوله تعالى وان كانت لكبيرة
 وان نظنك لمن الكاذبين خلافاً للكوفيين في التعليم

اى فى التعميم الدخول بان جوزوا دخولها على فعل غير دواخلهما متمسكين بقول الشاعر
 هـ تالله ربك ان قتلت لسلماء : وجبت عليك عقوبة المتعد . والجواب عن الصيريين
 انه شاذ لا يقياس عليه غيره وتخفف المفتوحة فتعمل عند التخفيف على سبيل
الوجوب فى ضمير شان مقدار لان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من المكسورة لفتح
 الاول كاللعل والمكسورة وجدت بعد التخفيف عاملة فى الملفوظ وغير عاملة فى الملفوظ
 نحو وان كلاما ليوفينهم وان كل لما جميع لدينا محضرون والمفتوحة لم توجد عاملة فى الملفوظ
 اصلا فيلزم منه ترجيح الاضعف على الاقوى فقد روا عملها فى ضمير شان مقدار دفعا
 لترجيح الاضعف بالا قوى فانقيل المكسورة عاملة فى الملفوظ والمفتوحة فى
المقدور والعمل فى المقدار اسهل من العمل فى الملفوظ فلا يحصل
 بهذا دفع ترجيح الاضعف بالا قوى فانقيل ان المفتوحة عاملة فى المقدور دوا مّا
 والمكسورة عاملة فى الملفوظ احيانا ودوام العمل فى المقدور اولى من العمل فى الملفوظ
 احيانا فتدخل على الجمل مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية والفعل اعم من
 دواخل المتبدا والخبر اولا فانقيل اطلاق الجمل غير سديد لان الاشائية لا تقع
 خبرا عن ان قلنا اللام فى الجمل عهدية والمعهود بها الجمل التى هى صالحة لتفسير
 ضمير شان وهى الخبرية وشذ اعمالها فى غيره اى فى غير ضمير شان ضميرا
 كان او ظاهرا فى السعة واما فى الضرورة فجاء عاملا فى المضمركما فى قول
 الشاعر فلو انك فى يوم الرخاء ساكتنى : فراقك لم ابخل وانت صديق و
يلزمها حال كونها مقرونة مع الفعل السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى
 او سوف نحو قول الشاعر وعلم فعلم البرء ينفعه : ان سوف ياتى كل ما قدر
 او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم وانما لزم هذه الامور الثلاثة مع
 الخففة للفرق بين الخففة وان المصدرية الناصبة لان السين وسوف لا
 تجتمعان مع المصدرية لانهما للاستقبال وان المصدرية ايضا للاستقبال فيلزم
 استدراك احدهما وايضا قد لا تجتمع مع المصدرية لان قد للتحقيق والمصدرية
 للطمع وبينهما تناف وليس التنا فى بين معانى هذه الحروف وان الخففة
 وايضا لم يعكس ليكون هذه الحروف بعوض من النون المحذوفة او حرف

النسبة نحو فلا يرون ان لا يرجح اليهم فان قيل حرف النفي كما يجمع مع الخففة كما في المثال المذكور كذلك يجمع مع المصدرية مثل لئلا يعلم اهل الكتاب فلا يحصل الفرق بينهما بزيادة حرف النفي ليس لاجل الفرق بل ليكون كالعوض من النون المحذوفة والفرق بين الخففة والمصدرية اما من حيث اللفظ واما من حيث المعنى اما الاول فلان الفعل المنفي بها ان كان منصوبا في المصدرية والافى الخففة واما الثاني فان عني به الاستقبال في المصدرية والافى الخففة فان قيل هذه القاعدة منقوضة بقوله تعالى ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم لان ان في هذين المثالين خففة من المثقلة مقرونة مع الفعل ولم يوجد معها احد الامور المذكورة قلنا لزوم زيادة هذه الامور مع الفعل المتصرف وهذا ان الفعلان غير متصرف فاللام في قوله مع الفعل عهدية وكان للتشبيه اى لتشبيه شئ بغيره نحو كان زيد اسدا فان قيل هذا منقوض بما اذا كان خبره مشتقيا نحو كان زيدا قائما فالخبر ليس مشابها به للاسم لان الخبر محمول على الاسم ومتحد في الذات مع الاسم والمشبّه والمشبّه به مغايران في الذات فان كان مشابها به يلزم تشبيه الشئ بنفسه قلنا ان المشبه به هنا محذوف والخبر المشتق صفته له كان تقديره كان زيدا رجل قائم اى شبهت زيدا به ونخفف فتلغى عن العمل على الاستعمال الا فصح لغوات بعض جوه المشابهة بالفعل وهو الفتحة وتعمل على غير الالف كقول الشاعر وغر مشرق اللّون ؛ كأن شدّ ياه حقاك على الاول وعلى الثاني وكان شديده حقان وتعمل عند عدم عليها لفظا في ضمير شان مقدرا كما في الخففة وقد يكون غير مقدر لعدم الداعي الى التقدير وهو جواز العمل في الظاهر وان الخففة لا يعمل في الظاهر ولكن للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع التوهم الناشئ من كلام سابق على لكن فاذا قلت جائي زيد فكان المتوهم توهم ان عمرا ايضا جائك لما بيتهما من الالف فرفعت ذلك بقولك لكن عمرا يهئ تتوسط بين كلامين متغايرين اثباتا ونفيا معنى مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف اى تغائرا معنويا والضروري هو المعنوي واللفظي قد يهئ كما في المثال المذكور او لم يوجد نحو زيد حاضر

لكن عمرا غائب وتحقق لكن فتلقى لكن عن العمل لفوات بعض وجوه المشابهة
 بالفعل وهو فتم الآخر فاشبهت لكن المشبهة بلكن العاطفة لفظا في الصورة ومعنى في انهما
 للاستدراك فاجريت مجرى العاطفة في عدم العمل فان قيل ينبغي ان يجري ان و
 ان بعد التخييف على ان النافية وان التفسير في عدم العمل قلنا انهما وان كانا مشبهين
 بان النافية وان التفسير لفظا لكن غير مشبهين معنى فلم يكونا غير عاملين مثلها
 ويجوز معها مشددة او مخففة الواو وهذا الواو اما لعطف الجملة على الجملة كما في
 قوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين بالرفع كما في بعض القراءة واما اعتراضه و
 هذا مختار عند شارح الرضي لان المقصود دفع التوهم وهو يحصل بما بعد الواو لان ما
 بعد الواو مجموع بما قبل الواو كما هو معنى الواو وليت للتمنى فتدخل على الممكن و
 المستحيل الاول ليت زيدا قائم والثاني ليت الشاب يعود واجاز الفراء ليت
 زيدا قائما بنصب الجزئين لانه للتمنى فكان المتكلم قال اتمنى زيدا قائما فكان
 ليت بمعنى الفعل المتعدي الى المفعولين لانه بمعنى فعل القلب واجاز الكسائي نصب
 الجزء الثاني بتقدير كان كما في قول الشاعر يا ليت ايام الصباء رواجعا او كنت في
 الوادي العقيق رواتعا :- فعند الفراء معناه اتمنى ايام الصباء رواجعا وعند الكسائي
 ليت ايام الصباء كانت رواجعا وعند المحققين منصوب على انه حال من الضمير
 المستكن في الخبر المحذوف اي ليت ايام الصباء كائنة لنا حال كونها راجعة ولعل
 للترجيح وهو توقع وجود امر بشرط ان يكون ممكن الوجود محبوبا كان او مكروها الاول
 لعلمكم تفلحون والثاني لعل الساعة قريب وشذ الجربها كما في اللغة العقيلية كما
 جاء في قول السرافى لعل ابى المغوار منك قريب :- وارجواب عنه ان الجروفيه على
 سبيل الحكاية عما وقع مجرورا في موضع آخر ارجيب ان يكون هذا الرجل
 مشهورا بابى المغوار بالياء ؛ فيجب ان يحكى في الاحوال الثلاث بالياء
 الحروف العاطفة وانما سميت عاطفة لان العطف في اللغة هو الامالة وهذه
 الحروف ايضا تميل المعطوف الى نعم المعطوف عليه في الاعراب وهي الواو
 والفاء وشم وحتى واو واما وام ولا وبلى ولكن وهذه اتفاقية
 بدون بل لان ما بعدها ان كان مفردا فيكون بدل الفلظ لا معطوفا

عند البعض وَحَدَّ البعض أَيْ المفسرة منها وعند الأكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها فالاربعة الاول للجمع والمراد بالجمع ان يشترك المعطوف والمعطوف عليه في الحكم سواء كان بترتيب كما في غير الواو او بغير ترتيب كما في الواو ولا يكون لاحد الشئين كأذ وإقما وليس المراد ان يجتمع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان واحد ومكان واحد كما هو معنى المصاحبة فيكون معنى جائئني زيد وعمرا وقعبا وثمر عمر حصل الجي من كليهما لا من احدها ثم اشار الى معنى مخصوص باحدا بعد بيان معنى عام لها فقال فالواو للجمع مطلقا ثم بين معنى الاطلاق بقوله لا ترتيب فيها اى لا يفهم منه الترتيب لانه في الترتيب في نفس الامر بين المعطوف والمعطوف عليه والقاء للترتيب يعنى لتعلق الحكم بالمعطوف بعد تعلقه بالمعطوف عليه بغير المهلة وحتى مثلها لكن المهلة في حتى اقل من المهلة في ثم فتبي متوسطة بين القاء حتى لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها جزء لانها موضوعة لعطف الجزء على الكل وذلك الجزء اما قوى او ضعيف من مكتوبه ويعطف بحتى جزء قوى من المعطوف عليه ليقيد ذلك العطف قوة في المعطوف او ضعفا في المعطوف اى ليدل العطف بحتى على قوة وضعف في المعطوف حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كأن هذا الجزء غير الكل بسببها فصلم ذلك المعطوف لان يجعل ذلك المعطوف غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل الى ذلك الجزء القوى والضعيف على شمول الفعل جميع اجزاء الكل فالخا صل ان الغرض من العطف بحتى شمول الفعل الى المعطوف الذى كان جزء قويا وضعيفا من المعطوف عليه بعد دخوله في شمول الفعل الى المعطوف عليه العام ففي إعادة المعطوف يحصل تكرار الشمول والباعث على ذلك التكرير دفع توهم عدم الشمول للجزء القوى من المعطوف عليه كما في قولك مات الناس حتى الانبياء فان الموت امر مكروه لا يتناول بحسب الفعل الى الجزء القوى من الناس وهم الانبياء فدفع ذلك التوهم بذكر الجزء القوى صريحا او بالبا عث على ذلك التكرير دفع توهم عدم الشمول للجزء الضعيف من المعطوف عليه كما في قولك قدم الحاج حتى المشاة فان القدوم بحسب العقل لا يتناول المشاة فدفع ذلك التوهم بذكر الجزء الضعيف فلما كان الغرض من العطف

بمحتى شمول المذكور و الشمول لا يحصل الا بالتكرير و العطف و العطف يقتضيه
التغاثر بين المعطوف و المعطوف عليه و الجزء ليس مغايراً عن الكل
لانه من افرادة فيشترط فيه القوة و الضعف حتى يمتاز بهما من المعطوف
عليه فصله للغيرية و العطف و انتهاء للفعل فيشبه حتى العاطفة حتى الجارية
في معنى الانتهائية فيجوزى الفرع و هو العاطفة على معنى الاصل و هو الجارية
في معنى الانتهائية و الله اعلم بالصواب فان قيل لها كان الغرض من
هذا العطف شمول الفعل و انتهاء بالجزء الا قوى و الاضعف و ذلك الشمول
يحصل بالملاقى للجزء الاخير ايضاً كما يقال نمت البارحة حتى صباح فانه
يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليل فلا وجه لتخصيص كون المعطوف جزء
قويا و ضعيفاً للدلالة بالشمول بل ينبغي ان يقول و معطوفها جزء قوى او
ضعيف او ملاقى بالجزء الاخير فاجاب الشايع الهندي ان الجزء اعم من
ان يكون حقيقة او حكماً فيشمل الجوار ايضاً لكن هذا الجواب ضعيف لانه
يعلم منه جواز دخول حتى الحاطفة على الملاقى و الجوار و الجزء الاخير و ليس
الا مركز ذلك فالاولى في الجواب ان يقال ان الشمول المذكور يحصل بالملاقى ايضاً
لكن العاطفة فرع الجارة لكثرة استعمالها و الجارة تدخل على الجزء الاخير و
الملاقى كليهما فلو دخلت العاطفة عليهما لم يبق للاصل مزية على الفرع فان
قيل ان المزية يحصل باختصاص العاطفة بالملاقى للجزء الاخير ايضاً فلم يختص
بالجزء الاخير لا بالملاقى قلنا اختص الفرع باظهر المعنيين و هو كون مدخولها
جزء لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل و اكثر في الوجود
من اتحاد المتجاورين و او و اما و اهم كل من هذه الحروف الثلاثة لاحد
الامرئين اى كائنة للدلالة على ثبوت الحكم لاحد الامرين او الامور
حال كون ذلك الاحد مبهماً غير معين عند المتكلم فان قيل ينقض
القاعدة بقوله تعالى ولا تقطع منهم آثماً او كفوراً فان كلمة او ههنا
لكل من الامرين فان المفهوم منه عدم اطاعة الآثم و الكافر و
ليس المعنى عدم اطاعة الكافر او الاثم فيفهم من هذا المعنى اطاعة

احد هما وذلك خلاف المقصود قلنا ان او ههنا لاحد الامرين على ما هو الاصل اما العموم
 وهو عدم اطلاقهما مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام
 واعلم ان ام على اربعة اقسام متصلة وهو الذي يكون ما بعدها مربوطا بما قبلها
 كقوله تعالى سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم والثاني منقطع وهو
 بخلافه كقوله تعالى ام هل تستوى الظلمات والنور هل تستوى الاعمى والبصير
 والثالث زائدة كقوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير والرابع للتعريف بخوليس من
 امبرامصيام في امسفر قام المتصلة لازمة لهزمة الاستفهام غير مستقلة بدون
 الهزمة وسميت بام للتصلة لان ما بعدها متصل بما قبلها اي ليس ما بعدها وما
 قبلها كلامين مستقلين بل المجموع جزء واحد من الكلام بخلاف ام المنقطعة و
 يسمي ام المنفصلة ايضا فان ما بعدها منفصل عما قبلها فكل واحد منهما كلام
 مستقل يليها اى يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين وهما المعطوف والمعطوف
 عليه لا ستوائهما في الاعداد وتعلق الحكم والمستوى الآخر يلى الهزمة ليكون ام
 مع الهزمة بتاويل اى والفردان بعدها بتاويل المفرد المضاف اليه لا يقي نوازيه
 عندك ام عمراى ايها عندك ثبوت احد هما اى المستويين عند التكلم ظرف
 مقدم بقوله لطلب التعيين من المخاطب لانها مع الهزمة بمعنى اى واى يستفهم
 بها عن التعيين فيكون المعطوف والمعطوف عليه بتقدير الاستفهام جزء واحد و
 لذلك سميت بام المتصلة ومن ثم اى ولاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين
 والآخر الهزمة ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يحجز تركيب اركيت زيدا ام عمرا
 لان احد المستويين وان ولى ام ولكن الآخر لم يلى الهزمة وقال سيبويه هذا حسن
 وقصيم وازيد اركيت ام عمرا حسن وافهم فان قيل في عبارة المص ههنا
 نسختان مشهورة وغير مشهورة وحكم المص في النسخة المشهورة بعدم جواز
 هذا التركيب كما في المتن وفي غير المشهورة بضعفه ولا يخفى ان الحكم بعدم
 الجواز او بالضعف بسبب تنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصاحة غير
 مناسب لان ما كان حسنا وفصيحا لا يعد ضعيفا ولا غير جائز والجواب
 عن المص عن حكم الضعف ان المراد بالضعف هو الاضافى بالنسبة الى الافهم

لا انه ضعيف في نفس الامر والجواب عن حكم عدم الجواز ان المراد بالجواز في قوله
 لم يجز هو الجواز الذي في ضمن الوجوب فكان المعنى ومن ثم لم يجب ان يثبت زيدا
 الخ فاعلم منه انه جائز فصح قول سيبويه انه فصيح حسن لان الجواز لا ينافي الفصاحة
 ومن ثم اے من اجل ذكر بعينه كان جوابها بالتعين بتعين احد الامرين لان
 السؤال عنه دون نعم اولاً لانها لا يفيد ان التعيين بخلاف آو واما مع الهمزة
 مثل اجاءك زيد او عمرو اجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا ونعم لان
 المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك اولاً فان قيل لا ينحصر الجواب بالتعين
 لانه قد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطأ في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما قلنا هذا
 المحصر اضافي بالنسبة الى نعم ولا لا بالنسبة الى جميع ما عداه فان قيل اعادة اسم الاشارة
 يقتضي ان يكون المشار اليه بالثاني غير الاول لئلا يلزم التكرار وليس المذكور سابقا الا
 امر واحداً قلنا ان المشار اليه بتم الثاني مغاير من المشار اليه بتم الاول لان المشار اليه بتم
 الثاني قوله لطلب التعيين والمشار اليه بتم الاول قوله يليها احد المستويين والآخر الهمزة
 لكن هذا الجواب ضعيف لان المذكور سابقاً حكم واحد لاحكام حتى يشار الى كل واحد منهما
 استقلالاً فالحق في الجواب ان المشار اليه بتم في الموضوعين امر واحد وهو قوله يليها
 الى قوله لطلب التعيين لكن ذلك الامر لما كان مشتملاً على شرطين لصحة وقوع امر
 المتصلة فرغ عليه باعتبار كل واحد منهما حكماً آخر فحكم عدم جواز التركيب المذكور متفرع
 على الشرط الاول وهو قوله يليها احد المستويين والآخر الهمزة وحكم جوابهما بالتعين
 متفرع على الشرط الثاني وهو ثبوت احدهما عند التكلم لطلب التعيين على طريق اللف
 والنشر مرتبين فان قيل كان الجواب على المصان يعطف قوله وكان جوابها بالتعين
 على قوله لم يجز وفرغ كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان انصر
 واحسن أما الاخصرية فظاهر وأما الاحسنيت فلان تكرار اسم الاشارة يوهم
 ان يكون المشار اليه بالثاني غير الاول وليس كذلك قلنا لو اكتفى المصان بتم الواحد لوهم
 الواهم ان لكل من الشرطين دخلاً في كل من التفرعيين والامر ليس كذلك اذ عدم
 جواز التركيب المذكور متفرع على الشرط الاول لا بالثاني وتعين الجواب متفرع
 على الثاني لا بالاول فلما كور ثم دفع هذا الوهم واما المنقطعة كبل في الاضراب

عن الكلام خبريا او انشائيا والهمزة اى ومثل الهمزة للشك فى الثانى الاول مثل
 قولك انها لابل ام شاء اى القطيعة التى ازاها لابل قلما علمت بالخطاء اعرضت
 عن الاخبار الاول وشككت انها شاء او شئ آخر والثانى ازيد عندك ام عمر واما قبل
 قبل المعطوف عليه لازمة مع اما يعنى يصدر المعطوف عليه با ما ان كان المعطوف
 مصدرا با ما ليعلم من اول الامر ان الكلام مبنى على الشك جائزة مع او فاقبل
 عدا ما عن المحروف العاطفة غير جائز لان العاطفة تدخل على المعطوف وهى
 تدخل على المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو
 كانت هى ايضا للعطف يلزم ايرادة عاطفتين معا فيكون احدهما لغوا
 فاجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف
 بل للتنبيه على الشك فى اول الكلام وعن الثانى ان الواو فائدة غير
 فائدة اما لان الواو لعطف اما با ما واما لعطف ما بعدها على المعطوف عليه
 فلا لغو ولا ويل ولكن لاحد هما معينا اى نسبة الحكم للمعطوف عليه
 او للمعطوف معينا فلا لثبوت الفعل للمعطوف عليه نحو جائئنى زيد لا عمر
 ويل ان كان بعد الاثبات فيصرف الحكم المثبت للمعطوف عليه الى المعطوف
 فيكون عكس لا وان كان بعد النفي ففيه خلاف فذهب البعض ان بل تثبت
 ذلك الحكم المنفى للمعطوف فمعنى ما جائئنى زيد بل عمر ما جائئنى عمر على
 الاول و جائئنى عمر على الثانى ولكن لازمة للنفي فان كان لعطف المفرد على
 المفرد فتكون لا يوجب ما نفي عن الاول بعكس لا نحو ما قام زيد لكن عمر
 اى قام عمرو وان كان لعطف الجملة بالجملة فهى نظيرة بل فى مجيئها بعد النفي
 والاثبات فبعد النفي لا ثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جائئنى
 زيد لكن عمر الميجئ وما جائئنى زيد لكن عمر قد جاء
 حروف التنبيه الا واما وها يصدر بها الجمل لدفع غفلت
 السامع عن سماع الكلام المتكلم ولذا سميت بحروف التنبيه وتدخلها خاصة
 من المفردات على اسماء الاشارة لدفع غفلت المخاطب عن الاشارة التى

لا يتعين معانيها الا بها لان معانيها اما جزئيا بالوضع العام واما معني العام بشرط
الاستعمال في الجزيات وعلى كلا التقديرين ما يدل على تعيين المراد بها الاشارة الحسية
مثال الاول ألا زيد قائم والثاني نحو هذا حروف النداء في اللغة بمعنى آواز دادن مصدر
نادى وفي اصطلاح طلب الاقبال بحرف نائب لادعوا وقيل انها اسماء الافعال لتمام
بها بعدها كاسماء الافعال وردة المص بان صيغ بعضها ليس صيغ الاسم وايضا ليس
لها فاعل لا غائب ولا متكلم ولا مخاطب اما الاول لعدم التقدم المرجع واما الثاني
لا متناع استتار في اسماء الافعال واما الثالث لان المخاطب المتأخر مدعو لادعاء و
يا اعمها في الاستعمال لانها تستعمل لنداء القريب والمتوسط والبعيد وايا وهيا
للبعيد لان البعيد محتاج الى استداد الصوت وهو يحصل بكثرة الحروف وائى
والهزمة للقريب فان قيل لا سلم ان اى للقريب بل هى للمتوسط وايضا
لم لم يذكر المص المتوسط قلنا ان المراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط فان
القريب على قسمين منتصف باصل القرب بدون الزيادة ومنتصف بزيادة القرب
فللول ائى ولثاني الهزمة حروف الايجاب سبت بهذا الاسم لان في جميعها
معنى الايجاب اى التحقيق نَعَمْ وَبَلَى وَائِى وَاجَلْ وَجَيْرُوانْ فَنَعَمْ
مقررة حقيقة لها سبقها اى لمضمون الكلام السابق على نعم سواء كان ايجابيا
او سلبيا او استفهاما او خبرا فنعم في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم
يقم زيد بمعنى لم يقم زيد لانه يتحقق الكلام السابق نفيا كان او اثباتا ولذا لو
قيل في جواب الست بربكم قالوا نعم في موضع قالوا بللى كان كفرا فان معناه لست
ربنا نعوذ بالله منه وبلى في جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد لانه ينتقض النفي
عن الكلام السابق فعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا وبلى مختصة
باجباب النفي يعنى تنتقض النفي المتقدم وتجعله اثباتا سواء كان ذلك التوحيجا
عن الاستفهام نحو بلى في جواب ما قام زيد بمعنى قد قام زيد او مقرونا بالاستفهام
نحو قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى بمعنى انت ربنا وائى للاثبات بعد الاستفهام
مراى غلبت استعمالها في الكلام الاستفهامى فلا يرد اى والله في جواب
قام زيد ويلزمها القسم غير مستعملة بدون القسم لكن لم يذكر فعل القسم معها

فلا يقال اقسمت اى والله والقسم به الله او الرب او العهرى تقول اى والله
 اى وربى اى ولعهرى واجل وجير وان تصديق للمخبر اى الاخبار
 كقولك اجل او جيل وان للمخبر قد اتاك زيدا ولم ياتك اى قد اتى او الم يات وقد
 يجئى ان لتصدق الدعاء ويجئى بعد الاستفهام لكن لم يذكرهما المص للقلة مثال
 الاول كما فى قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكها اى
 لعن الله تلك الناقة مع راكها ومثال الثانى ليت شعرى هل للمحب شفاء من جرحه
 ان اللقاء اى نعم اللقاء شفاء للمحب حروف الزيادة وسميت بها لانها قد
 تقع زائدة فى الكلام فان قيل ينبغى ان لا تقع فى كلام الله تعالى وكلام
 النعماء لان الزائدة ما لا يكون له فائدة قلنا معنى الزيادة ان لا يحتل بسقوطها
 معنى الاصلى للكلام لانه لا فائدة لها اصلا لان لها فوائد فى كلام العرب لفظا
 ومعنى اما المعنوية تأكيد للمعنى كما فى من الاستغراقية والباء فى خبر ما وليس واما
 اللفظية تزيين اللفظ او بزيادتها يحصل فصاحة اللفظ او كونه بسبها مهيا لاستقامة
 وزن الشعر او الجمع ولا تخلوا عن احد الفائدتين والا بعد عبثا وذلك لا يجئى فى
 كلام الله ولا فى كلام النعماء ان وان مخففين وما ولا ومن والباء
 واللام فان تزداد مع النافية كثيرا لتأكيد اللفظ نحو ما ان رثيت زيدا وكقول
 الشاعر ما ان مدحت محمد بمقالتي لكن مدحت مقالتي بمحمد وقلت زيادته ان
 مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضى اى مدة جلوس القاضى و
 قلت زيادتها ايضا مع لها فو لما ان قام زيدا وان تزداد مع ما كثير خو فلما ازجاء
 البشير وتزداد بين الواو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قتلت الخ قتلت و
 قلت زيادتها مع الكاف نحو قول الشاعر عرو ويو ما توافينا بوجه مقسم وكان
 ظلية تقطو الى ناضر السلم على تقدير جوفلية ونصبها على تقدير اعمال كان المخففة
 ورفعها على تقدير الغائتها واعمالها فى ضمير الشان المحذوف وما تزداد مع اذا
 نحو اذا ما تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اى نحو اياما
 تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اين ما تجلس اجلس ومع ان فو اما
 ترين من البشر احد احال كون تلك المذكورات مع ما شرطاً اى ادوات شرط و

مع بعض حروف الجبر نحو بما رحمة من الله لنت لهم وما خطياً نهم غرقوا
وعما قليل وزيد صديق كما ان عمرا اخي وقلت زيادة ما مع المضاف نحو
غضبت من غير ما جرم وايا الاجلين قضيت او كلمة ما تكررة في كل المذكورات
والجبرورات بعدها بدل منها ولا تزداد مع الواو العاطفة بعد التثنية لفظاً نحو
ما جاثي زيد ولا عمرا ومعنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزداد بعد
ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذا مرتك اي ان تسجد و
قلت زيادة لا قبل اقسام نحو لا اقسم بيوم القيامة واليسر في زيادتها التنبيه
على جلاء القضية بحيث يستغنى عن القسم فتبرز لذلك في صورة في القسم و
شدت زيادتها مع المضاف كقول الشاعر في بئر لا حور سرى وما
شعره بافكه حتى اذا الصبح حشر ومن والباء واللام تقدم ذكرها فلا حاجة
الى تكرارها حرفاً للتفسير اي فهي لتفسير كل مبهم من المفرد نحو جاثي رجل
اي زيد والجملة كما يقال قطع رزقه اي مات وان فان مختصة بها في
معنى القول اي بفعل متقرر في معنى القول غير منفك عنه فلا يقع بعد صريح
القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي تفسير مفعولاً مقدار الفعل غير صريح
القول وبمعنى القول نحو نادينا يا ابراهيم اي نادينا بلفظ ان يا ابراهيم
وقوله تعالى الا ما امرتني به ان اعبدوا الله او تقم تفسير للمفعول الظاهر كقوله
تعالى اذا وحينا الى امك ما يوحى ان اقد فيه حروف المصادر ما وان و
ان قال اولان للفعلية فتعلاها في تاويل المصدر نحو وضاعت عليهم
الارض بما رحبت اي برحبها او عجبتني ان خرجت اي خرجك وهذا الاختصاص
بالفعلية عند سيبويه وعند الغير يجوز غير الفعلية نحو بقوا في الدنيا ما الدنيا
باقية وان للاسمية الا اذا كفت بما يجوز بعدها الجملتين فان جعلها في
تاويل المفرد وهو مصدر الخبر المضاف الى الاسم ان كان الخبر مشتقياً او ما
في معنى المصدر دالاً على الحدث نحو ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذر تقدير
الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا حروف التفضيل هلا والا
ولو لا ولو ما لها مصدر الكلام للدلالة على احد انواع الكلام من اول الامر

بان الكلام قضيية وقطعا لوهم السامع على خلاف ما تقرر المتكلم من اول الامر و
يلزمها **الفعل لفظا** نحو هلا ضربت او تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا
ضربته او تضربه لان التحضيض لا يتصور الا في الافعال فان قيل هذه الحروف
تدخل على المضارع والماضي والتحضيض انما يستقيم في المضارع لا في الماضي لانه قد
فات قلنا ان هذه الحروف في المضارع التحضيض وفي الماضي للوم مخاطب على ترك
ما فات ويمكن تداركه في المستقبل فهي في المضارع وفي الماضي التحضيض على تداركه
الفعل مثل ما فات في الماضي في المستقبل **حرف التوقع** قد يسمى بالتقريب
ايضا وسيتبينها لهما اعلم ان قد اذا دخل على الماضي او المضارع فلا بد
فيها من معنى التحقيق ثم يضم الى التحقيق التقريب والتوقع في الماضي فاذا فيه ثلثة
معان كقول المؤذن قد قامت الصلوة اى قد حصل عن قريب ما توقعه وقد يضم
الى التحقيق التقريب فقط من غير توقع كما تقول لمن لم يتوقع ركوب الامير قد
ركب اى قد حصل عن قريب ركوب الامير وقد يضم الى التحقيق التقليل **المضارع**
نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يكون للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قوله
تعالى قد نرى قلب وجهك في السماء في الماضي للتقريب من الحال وهي في
المضارع مجرد عن الناصب والجازم وحرف التنفيس **للتقليل** فالتقليل يضم مع
التحقيق ويجوز الفصل بينهما وبين الفعل باب القسم نحو قد والله حسنت ويجوز
حذف فعلها ايضا نحو قول الشاعر قد الترحل غير ان ركابنا لما نزل برحانا و
وكان قد زالت حرقا الاستفهام **الهمزة** وهل لهما صدر الكلام
دلالة على احد انواع الكلام وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول ازيد
قائم واقام زيد وكذلك هل تدخل عليهما لكن الهمزة تدخل على كل
اسمية خبرها اسم او فعل وهل لا تدخل على اسمية خبرها فعل فلا يقال هل زيد
قام لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاء بمعنى قد في الاصل في قوله تعالى هل اتى
على الانسان اى قد اتى وكان قد من لوازم الافعال فان ربيت فعلا في خبرها فلا
تدخل على اسم مع وجود الفعل ولذا قال المع **الهمزة اعم** تصرفا فواضع
استعمال الهمزة اكثر من مواضع استعمال هل تقول ازيد اضربت ولا يقال

هل زيد اضربت و تقول اضرِب زيد وهو اخوك بادخال الهزة على
 الفعل لا ثبات ذلك الفعل على وجه الانكار فالاستفهام الانكاري يجري في الهزة
 لا في هل فلا يقال هل تضرب زيد او هو اخوك وهو على قسمين إِمَّا لِلْيَوْمِ بمعنى لا
 ينبغي واما للتكذيب بمعنى لا يكون اولم يكن وذلك الفرق ثابت لان المستفهم عنه
 في مثل هذا الوضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترض بضربك زيد او هو اخوك لان
 التكلم عالم بنفس الضرب فالسؤال من الرض فلا ينبغي لك ضرب اخك فيكون الاستفهام
 فيه انكاري بمعنى اللوم من الضرب و هل ضعيف في الاستفهام فلا يحذف فعلها والترك
 الآخران تقول زيد عندك ام عمر يجعل الهزة معادلة لام المتصلة ولا يقال
 هل زيد عندك ام عمر لان التكلم بما قصد الاستفهام عن احدا الامرين تعداد
 المستفهم عنه فاستعمال الاصل فيه اولى من غير الاصل وهى هل و هل تقع مع
 امر المنقطعة لان المستفهم عنه في امر المنقطعة غير متعدد لانها لا تضرب عن
 السؤال الاول واستيناف سؤال آخر فهو هل زيد عندك ام عمر بتقدير بل عندك
 عمر والفرق الآخران تقول اثم اذا ما وقع وافمن كان او من كان
 بادخال الهزة على الحرف العاطفة يعنى اذا اجتمع حرف العاطف والهزة قدم
 الهزة على حرف العاطف لان الهزة اصل في الاستفهام تقتضى كمال التصدر
 فان اخوت عنه يكون مربوطا بما قبلها لان العاطف لربط ما بعده بما قبله فيفوت
 كمال تصدرها بخلاف هل فانها ليس اصلا في الاستفهام فلا تقتضى كمال التصدر
 فلا بأس ان تكون مربوطة بما قبلها واخوت عن حرف العاطف حروف الشرط
 والشرط في اللغة الزام الشئ بالشئ ثم نقل في الاصطلاح الى تعليق حصول مضمون
 جملة بحصول مضمون جملة اخرى فيكون المعنى الحروف الشرط حروف الدالة على
 التعليق ان ولو واما ولها صدار الكلام فان للاستقبال وان دخلت
 على الماضي فتكون ان للاستقبال فيهما ولو عكسه فتكون لولها ماضى فيهما فان
 قيل ينقض بقوله تعالى ولا مة مؤمنة خير من مشركة ولو عجبتكم قلنا هذا قليل
 فلذا لم يذكر المص فان قيل عدلوا من حروف الشرط غير جائز لان معنى الشرط تعليق
 الشئ بالشئ والمشهور ان لولا انتفاء الشئ الثاني لاجل انتفاء الاول كما في قولك لو

جئتي لا كرمته فانه يدل على انتفاء الاكرام لاجل انتفاء الجئي فكيف يصح عداها
 من حروف الشرط قلنا ان لو موضوعه لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر
 آخر مقدر في الماضي وكلها كان حصوله مقدرا في الماضي فان منتفيا في الماضي
 فيلزم لاجل انتفاء المفروض في الماضي انتفاء لمعلق به ايض فيلزم انتفاءهما معا
 كما في المثال المذكور فيكون لو باعتبار اصل الوضع للتعليق ويكون المعنى المشهور من
 لوازم معناه فان قيل ان لو يستعمل لقصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم
 فيستدل به على انتفاء الملزوم لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم كما في قوله
 تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتان لو ههنا تدل على لزوم الفساد للتعدد
 الآلهة وتدل على ان الفساد منتف فيلزم من انتفاء الفساد انتفاء التعدد فتوهم
 المصان لو لا انتفاء الاول لا انتفاء الثاني فكيف يصح عداها من حروف الشرط الموضوعه
 للتعليق قلنا هذا معنى مجازي لها يقصد اليه في مقام الاستدلال خاصة بانتفاء
 اللازم المعلوم على الانتفاء الملزوم المجهول لان هذا معنى حقيقي لها فان قيل
 ان لو قد تستعمل لبيان استمرار شئ كقولك لو اهانني لا كرمته فكيف يصح عداها من
 حروف الشرط قلنا ان لو ههنا ايضا موضوعه لتعليق الاكرام بالاهانة والاستمرار
 لازم لها لانه لما استلزمت الاهانة الاكرام استلزم الاكرام بالاكرام بالطريق
 الاولى فيكون مستمرا في الحاليتين وتلزم ان الفعل لفظا كما في الامثلة المذكورة
 او تقديرا نحو قوله وان احد من المشركين استنارك ولو انتم تمكون فاحدو
 انتم مرفوعان فاعلان لفعلين محذوفين والفعلان المذكوران مفسران لهما
 فان قيل كيف يكون انتم فاعلا لتكون بل الفاعل هو ضمير الجمع وانتم تأكيد له
 قلنا ان انتم في الاصل ضمير في الفعل فلما حذف الفعل صار ذلك الضمير ابارا
 ضميرا منفصلا لعدم ما يتصل به فان قيل لم لا يجوز ان يكون انتم تأكيد الا
 فاعلا قلنا حذف الفعل والفاعل معا بعد من حذف الفعل وحده ومن ثم
 اي من اجل لزوم الفعل بعد ههنا قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح
 لا نه اي ان مع معموله فاعل للفعل المقدرو الصالح للفاعلية ان بالفتح لا بالكسر
 وقيل انطلقت بالفعل في خبرها موضع منطلق لان الاصل في الخبر الافراد

ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل الحذف فيقال
لوانك انطلقت لانك منطلق وانما قال كالعوض ولم يقل العوض لان ان تدل على
معنى التحقيق والثبوت فتدل على معنى ثبت المقدر فهو عوض عنه من حيث المعنى
والفعل الواقع خبرا عنه عوض عن المحذوف في اللفظ فيكون كل واحد منهما كالعوض
لا عين العوض ووقوع الفعل موضع الخبر اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل
من مصدره وان كان جامدا اجاز وقوع ذلك الجامدا خبرا للتعذرة
اي وقوع الفعل في موضع الخبر مثل قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة
اقلام واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام
اشارة الى ان اول منصوبا على الظرفية فان قيل نصب على الظرفية غير جائز
لان الظرف اما زمان او مكان ولفظ الاول ليس بواحد منهما وايضا تقدير في
الاول غير جائز لانه يكون في زمان او مكان مبهمين والاول ليس بواحد منهما
قلنا المراد بالاول هو الزمان الاول فيكون المعنى واذا تقدم القسم في اول
زمان التكلم بالكلام احترازه عن توسط القسم بتقديم غير الشرط فانه يعنى حكمه
واحترازه عن تقديم الشرط على القسم فانه يعنى حكمه ايضا على الشرط لزمه
الماضي اي لزم القسم ان يكون فعل الشرط الواقع بعدة ماضيا لفظا او
معنى لئلا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق الشرط الجواب في عدم العمل
لفظا فيهما وكان الجواب للقسم لفظا لان التقديم من اسباب الترجيح لا
للقسم والشرط جميعا لئلا يلزم كون الجواب مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما
في المعنى فهو جواب للقسم كون اليامين واقعا عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا
بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال للماضى اللفظي او ان لم تاتني مثال
للماضى المعنوي لا كرمتهك وان توسط القسم بين اجزاء الكلام بتقديم
الشرط عليه او غيره اي تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى
الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يرجع ضمير يعتبر ويلغى الشرط
فيكون المعنى جازان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم وانما
جازا الوجهان لان القسم واجب الرعايت اذا وقع في الصدارة فاذا فاتت الصدارة

فاستوى الامرات اى الشرط والقسم كقولك انا والله ان تاتنى آتلك هذا
 مثال لتقديم غير الشرط وجواز الالغاء القسم فبالنظر الى المعنى الاول وهو رجوع
 ضمير ان يعتبر وان يلغى الى القسم فالنشر في التقديم والجواز كليهما على غير ترتيب
 اللف وبالنظر الى المعنى الثانى هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط وهو
 ارجاع ضميرها الى الشرط فالنشر في التقديم على غير ترتيب اللف وفى الجواز على
 ترتيبه وان آتيتنى والله لا آتيتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط
 وجواز اعتبار القسم فبالنظر الى المعنى الاول النشر باعتبار التقديم والجواز كليهما على
 ترتيب - اللف وبالنظر الى المعنى الثانى فالنشر باعتبار التقديم على ترتيب اللف و
 باعتبار جواز الغاء الشرط على غير ترتيب اللف فان قيل لما كان ضميران
 يعتبروان يلغى محتملا للارجاعين فلم ذكر الشارح الارجاع الاول على سبيل
 الجزم والثانى على سبيل الاحتمال بذكر ميفه يحتمل قلنا لو حمل على المعنى
 الثانى يقع فى كل من المثالين اختلاف بين اعتباريه اى اعتبار التقديم و
 اعتبار الجواز لان النشر على المعنى الثانى فى المثال الاول باعتبار التقديم على
 غير الترتيب وباعتبار الجواز على... الترتيب وفى المثال الثانى باعتبار التقديم
 على الترتيب وباعتبار الجواز على غير الترتيب على عكس المثال الاول فثبت
 الاختلاف بين الاعتبارين لو حمل على المعنى الثانى بخلاف الحمل على المعنى
 الاول اذ المثال الاول نشر على غير ترتيب اللف بالاعتبارين والمثال الثانى
 نشر على ترتيب اللف باعتبار التقديم وجواز اعتبار القسم فالحاصل ان
 للمعنى الاول رجحانا على الثانى لمكان كون النشر على ترتيب اللف بالاعتبارين
 على سبيل الاجتماع وفى المعنى الثانى على وجه التفريق فان قيل لما اختير
 حمل عبارة المص على المعنى الاول ينبغى ان يتقدم المثال الثانى على الاول ليحصل
 مطابقة النشر بترتيب اللف قلنا مقصود المص اتصال المثال وقربه بالممثل اى
 بعض الممثل له وهو وان يلغى القسم فذكر المثال الاول بعد قوله وان
 يلغى بلا فصل باعتبار انه مثال لالغاء القسم وتقديم غير الشرط واما
 فصل المثال الثانى عن المثل وهو اعتبار القسم بالمثال الاول للضرورة

وأما تقدير المثال الثاني على الأول وإن حصل فيه الترتيب لكن لا يحصل الاتصال
 بين المثال والمثل وتقدر القسم كاللفظ فأنقيل التقدير صفة واللفظ
 ذات مع الوصف لأنه عبارة عما يتلفظ به الإنسان فيلزم تشبيه الصفة بالذات
 مع الوصف وهو باطل قلنا اللفظ هنا محمول على المعنى المصدرى كما أشار الشارح
 إليه بقوله كالتلفظ به فيكون تشبيه الصفة بالصفة أو نقول التقدير واللفظ مصدران
 مبنيان للمفعول صفتان لموصوف وهو القسم وإضافة التقدير إليه من قبيل
 إضافة الصفة إلى الموصوف فيكون المعنى القسم المقدار كلفوظيه إن وقع في صدر
 الكلام فلزم في الشرط الذي بعده المضى وكان الجواب للقسم نحو قوله لئن
أخرجوا لا يخرجون فالأمر موطئة للقسم أي والله لئن أخرج فالحشر ماض لا يخرجون
 جواب القسم غير مجزوم وإن كان جزاء الشرط فالحشر مجزوم بحذف النون أولى به وكذا
 قوله تعالى وإن أطعموهم إنكم لمشركون فالشرط ماض وإنكم مشركون
 جواب القسم ولو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لكونه جملة اسمية والاسمية
 إذا وقعت جزاء يجب فيها الفاء وأما للتفصيل أي لتفصيل ما أجمله في
 الذكر أو في الذهن الأول نحو قولك جأئني أخوتك أما زيد فأكرمه وأما عمر
 فأهنته وأما بشر فأعرضت عنه والثاني ما يكون معلوماً للمخاطب بواسطة
 القرائن كما إذا ابتدأت بقولك أما زيد ويعلم المخاطب بمجيء أخوتك وقد يعمى
 للاستيناف من غير سبق الإجمال كما ما الواقعة في أوائل الكتب وإذا كانت
 للتفصيل المجمل وجب تكرارها إذا انفصل يكون مكرراً وقد يكتفى بذكر قسم
 واحد إذا كان المذكور ضد الغير المذكور لدلالة أحد الضدين على الآخر كقوله
 تعالى فأما الذين في قلوبهم زيغ فصدء المقدروا أما الذين ليس في قلوبهم زيغ
 والدليل على شرطية الأمر لزوم الفاء في جوابها وسببية الأول للثاني والتزم
 حذف فعلها وهو الشرط لكثرة استعمالها في الكلام وتكونها للتفصيل المقصود
 للتكرار ولكونه فعلاً عاماً على طريقة واحدة في جميع المواضع كمتعلق الظرف
 المستقر وعوض بينها وبين فائها وإضافة لادنى ملازمة وهي كون
 الفاء واقعة في جزاء الأمر جزءاً مما في حيزها وذلك الجزء الذي

هو ملزوم في قصد المتكلم سواء كان عمداً او فضلة ليكون العوض كالشرط الذي هو
 الملزوم ويحصل الغرض من الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء مثلاً الغرض من قولنا
 اما زيد فذا هب لزوم الذهاب لزيد بسبب لزومه لوجود شيء في الدنيا فاذا اقتضاباً
 مقامه افاء ذلك وذلك الجزاء اما مبتدأ فهو اما زيد فنطلق او معمولاً لما وقع بعد
 الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقاً الى تعويضاً مطلقاً غير مقيد بحال
 تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه كما هو مذهب سيويه فجعل
 سيويه لا ما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقاً لحصول الفوائد المذكورة
 به من تخفيف الكلام بحذف الشرط وقيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم
 مقام الملزوم الادعائي واشتغالي حيز واجب الحذف بشئ آخر وعدم توالي حرف
 الشرط مع حرف الجزاء وقيل والقائل هو المبرد هو ان ما وقع بين اما والفاء
 معمول الشرط المحذوف عملاً مطلقاً غير مقيد بحال تجويز التقديم وعدمه
 هذا اذا كان المتوسط منصوباً مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلقاً فيكون
 التقدير على المذهب الاول مهما يكن شيء من الاشياء فزيد منطلق يوم الجمعة فحذف
 فعل الشرط واقيم اما مقامهما ووسط يوم الجمعة بين اما وقائلاً لدفع توالي
 ادوات الشرط والجزاء وعلى المذهب الثاني تقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة
 فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط المحذوف فهذا القائل لم يجعل لاما
 خاصية جواز التقديم اصلاً وقيل والقائل هو الهارني ان كان المتوسط جائز
 التقديم على الفاء بان لم يكن المانع غير الفاء فمن قبيل القسم الاول
 فيكون المتوسط جزء الجزاء مقدماً على الفاء والا بان لم يكن جائز التقديم بان
 ضم مع الفاء مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيداً منطلق فان في حيزها لا يعمل
 قبلها فمن قبيل القسم الثاني فيكون المتوسط معمول الشرط المحذوف فهذا القائل
 يجعل لاما قوة رفع حكم امتناع التقديم عن الاول دون الثاني واما اذا كان مرفوعاً
 نحو اما زيد فنطلق فرقع زيد على المذهب الاول بالابتداء كما كان قبل التوسط وعلى
 الثاني بالفاً عليه لفعل الشرط المحذوف تقديره مهما يكن زيد فنطلق اي فهو
 منطلق فالقيل كما يصح تقديره من شيء كذلك يصح على تقدير الرفع

بمهما يذكر زيد بصيغة المجهول فيكون زيد مفعول مالم يسمى فاعله وتقديره على تقدير
النصب بمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة المعلوم المخاطب فيكون اليوم مفعول به لتذكر
كما في الكتب فما وجه تخصيص يكن شئ قلنا تقدير يذكر حالة الرفع وتذكر حالة
النصب غير ظاهر لان الذكر لا يستلزم الانطلاق وايضاً الذكر فعل خاص والاضال
الخاصة كثيرة غير الذكر ايضاً حرف الردع كلا والردع هو الزجر والمنع كما تقول
لشخص فلان يبغضك فيقول رد عالك ليس الامر كذلك وقد جاء كلاً بمعنى
حقاً والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة فهو قوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى و
اذا كان بمعنى حقا يكون اسماً مبنيّاً لمشابهة كلا الحرفية لفظاً فان قيل لما كان كلا
اسماً فلم يعد من الحروف قلنا اذا كان اسماً يحكم النحاة ايضاً بحرفيته لان المقصود
منه تحقيق مضمون الجملة فلا تخرج عن الحرفية بذلك مثل ان تاء تاسيئت
الساکنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضى لتكون من قبل ذكر
المسند اليه علامة لتأنيث المسند اليه ولم يقل لتأنيث الفاعل لان تأنيث الفعل
واجب لتأنيث مفعول مالم يسمى فاعله فذكر المسند اليه ليشمل له وانما اهتمت
الساکنة بالفعل والمتحركة بالاسم لان الاصل في الاسم الاعراب والفعل البناء
فجعلت سكون التاء الملحقة بالفعل علامة ببنائه وتحركة التاء الملحقة بالاسم
علامة باعرابه فان كان المسند اليه اسماً ظاهراً غير مؤنث حقيقي
اذا ليس الخيار في الضمير والمؤنث الحقيقي بل وجب التأنيث فيهما فمخير
فانقلت الجزاء لا يكون الاجلة ومخير مفرد قللت انه خبر لمبتدأ محذوف
اي فانت مخير او هو اي الحاق تاء التأنيث مخير فانقلت مخير لا يخلوا
اما صيغة اسم الفاعل او اسم المفعول فان كان الاول فيصم خبريته عن انت لاعت
هو لانه راجع الى اللاحق واللاحق ليس بمخير بل المخير هو المتكلم وان كان
الثاني فلا يصم خبريته عن كليهما لان المتكلم هو المخير بصيغة اسم الفاعل لا المخير
بصيغة اسم المفعول واللاحق مخير فيه لا مخير قلنا انه خبر عن انت فيكون المعنى
انت مخير بين الحاق التاء وتركه او خبر عن هو محذوف فيه من قبيل الحد
والايصال وهو ان يتعدى الفعل اللازم بحرف البحر ثم يحذف حرف البحر ويبقى

اثر تعديته للفعل على ما كان قبل الحذف فانقلبت قد ذكرت هذه المسئلة فيما
تقدم فذكرها ههنا تكرر وهو شنيع قلت ذكرها فيما تقدم من حيث انها من احكام
المؤنث وذكرها ههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث فانقلبت لما جاز الحاق
التاء بالفعل علامة لتانيث المسند اليه فينبغي ان يجوز الحاق علامة التثنية و
الجمعين بالفعل علامة عليها فاجاب المص واما الحاق علامة التثنية
والجمعين يعني جمع المذكر والمؤنث نحو قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقن
النساء **قضعيف** لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى
علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا وسماعيا فلا بد من الحاق التاء للدلالة
على تانيثه واما علامتها ظاهرة في الاسم غالبا غايث الظهور فلا حاجت الى علامة
التثنية والجمع في الفعل فانقلبت فينبغي ان يقول المص ممتنع موضع ضعيف لان
الضعيف يدل على جواز الحاق وهو ممنوع اذ على تقدير اللحق يلزم الاضمار
قبل الذكر بلا فائدة وايضا يلزم تعدد الفاعل واما في صورة التنازع فالفائدة
الاختصار وفي نعم رجلا وربه رجلا تفسير بعد الابهام قلنا لانسلم ان العلاقة
المحققة بالفعل لتثنية المسند اليه وجمعه ضمائر بل هي حروف اتى به للدلالة على
احوال الفاعل كماء التانيث في الماضي واعترض الشارح الرضى على المص ان حكم
الضعف بالحاق المذكور غير جائز لجواز ان يكون هذه الحروف ضمائر والظاهر
بدل منها والفائدة في هذا البديل المبالغة في الاسناد كما في بدل الكل من الكل وتكون
الجملة خبر مقدما على المبتداء لجهة كون الخبر مهما فلا يلزم الاضمار قبل الذكر بلا
فائدة ولا تعدد الفاعل والجواب عن جانب المص ان جواز الحاق لهذين
الاحتمالين المذكورين وضعفه لانه يفيد توهم تعدد الفاعل في الظاهر وان لم يكن
في الواقع التثنية مصدر فونته بمعنى ادخلت النون على اللفظ ثم سمي به نفس
التثنية اشعارا لحدوثه وعروضه لان في المصدر معنى الحدوث وفي
الاصطلاح فون ساكنة والبراد بالسكون الوضعي فلا يخرج عن الحد
تنوين عاد ان الاولى لان حركتها عارضية تتبع حركة الآخر اللام عوض
عن المضاف اي آخر الكلمة فقوله فون ساكنة جنس شامل لنون من دلون ولم

يكن وغير ذلك وقوله تتبع حركة الآخر فصل خرج به تلك النونات فان هذه عين
 او اخر الكلمة لا تنوع حركات او اخر الكلمات وانما قال تتبع حركة الآخر لا الآخر
 لان التابع للآخر ما يكون ملحقا بالآخر بلا فصل وههنا الحركة فاصلة بين
 التنوين والآخر فانقلبت آخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلنا
 المتبادر من الآخر الحرف الآخر ولم يقل آخر الاسم يشمل التنوين الترنم في الفعل
 لا لتأكيد الفعل خرج به نون التأكيد الخفيفة فأنقيل هذا التعريف ليكون
 مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه نون يا رجل انطلق لانها ايضا نون ساكنة
 تتبع حركة الآخر قلنا المراد بتبعيتها تطفلها لها في الوجود كتطفل العارض
 للمعرض فانعدم التنوين لو انعدم الحركة وليس نون انطلق تابعا لحركة لام
 الرجل بهذا المعنى لانه لا ينعدم لو انعدم اللام وهو للتمكن وهو ما يدل على
 امكانية الاسم وهو كون الاسم غير مشابه للفعل في الوجهين المعبرين في منع
 الصرف ولهذا لا يتصور معناه في غير المنصرف والتشكيك وهو الفارق بين
 المعرفة والنكرة فهو يدل على ان مدخوله غير معين نحو صه اى اسكت
 سكوتا ما في وقت ما وبغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن وانما
 خصصا مثال تنوين التشكيك بالنكرة المبنيية لان العرب انكان منصرفا
 فتنوينه ليس للتكبير بل للتمكن لان غير المنصرف اذا دخل عليه التنوين بعد
 جعله كالنكرة في عدم التيقن سواء بقى سبب غروب احمد او لا نحو ابراهيم فليس
 تنوينه للتكبير بل للتمكن لانه الزائل بموانع الصرف فاذا زال المانع عاد التنوين
 بخلاف سيبويه فانه كان مبنيا فاذا نكريد خل فيه التنوين التشكيك و
 اعترض الشارح الرضى بيني ان يشل برب احمد و ابراهيم لانه يجوز ان
 يكون تنوينهما بعد التشكيك للتمكن والتمكن معالانه يدل عليهما كما يدل على
 التشكيك والتمكن تنوين رجل واذا جعلت علما تمحض للتمكن قلنا
 ان تشكيك رجل يفهم من مادة لفظه فلا حاجة الى الحاق التنوين
 التشكيكية الفارقة بين المعرفة والنكرة بخلاف صه فانه مشترك
 فالتنوين فيه للتشكيك فالماصل ان التشكيك والتمكن قسمان لمقسم واحد

و بين قسمي مقسم واحد لا بد من التباين فلا يجتمعان في لفظ واحد والعوض
وهو ما يلحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لمناسبة التنوين المضاف
اليه في تعاقب كل منهما على آخر الكلمة كيومئذ فالיום مضاف الى اذواذ
الى الجملة فلما حذفت للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة جبرة
للقصان بالحذف ولو لم يجبر يبقى الكلمة ناقصة والمقابلة وهي
ما يقابل نون الجمع المذكور السالم كسلمات فان الالف فيه علامة
الجمع كما ان الواو علامة في الجمع المذكور السالم ولم يوجد فيه ما يقابل
النون فزيد التنوين في آخره لتقابلته وليس تنوينه للتمكن ولا للتذكير
ولا للعوض ولا للترنم أما الاول فلانه لو كان للتمكن لزال بعلية مسلمات
لامرأة لوجود العلتين العلمية والتانيث و أما الثاني فلوجودة فيما
كان علما كعرفات و أما الثالث فلعدم اضافته الى شيء و أما الرابع
فلوجودة في غير او آخر الايات والمصاريع فتعين كونه للمقابلة لانها
معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما يلحق او اخر الايات
والمصاريع لتحسين الانشاء اى غزل خواندن لانه حرف يسهل ترديد الصوت
في الخيشوم وذلك التردد من اسباب حسن الغناء ثم التنوين الترنم
اما يلحق بالقافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا مستتبعا ^{بشباع} باشباع
حركة واحد من الالف او الواو او الياء وسميت هذه الحروف حروف
الاطلاق لا طلاق الصوت بامتدادها ثم عوض عن الحروف الاطلاق
التنوين لمناسبة بينهما في التغنى كما في قول الشاعر عرس اقل اللوم عاذل
والعتابين و قولي ان اصببت لقد اصابني ف فروى هذا البيت الباء
حصل باشباعها الالف فعوض عن الالف عند التغنى التنوين واما يلحق
القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا وسميت مقيدة لتقييد
الصوت بها وعدم امتدادها لعدم الحركة حتى يحصل باشباعها الحروف
الاطلاق ويمتد الصوت بها كقول الشاعر عرس وقائم الاعماق خاوى
المحترقن ف مشتبها الاعلام لماع الخفقن ف فردى القافية القاق الساكنة

ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التفتي بالفتح او الكسر ثم الحق بها النون
للتفتي فالتفتي عد تنوين المقابلة والترنم لم يصح من اقسام الكلمة المعتبر
فيها الوضع لانهما لم يوضعا لمعنى لانهما موضوعان لغرض الترنم والمقابلة
لا ان معناهما الترنم والمقابلة كما ان حروف التهجي موضوعة لغرض التركيب
لا بازاء المعنى قلنا عد هما من الكلمة باعتبار باقى الاقسام او عد هما متاهل
وتسامح وتزيل الغرض من الشئ منزلة معنى الشئ ويحذف التنوين وجوبا
من العلم حال كونه موصوفاً يا بن حال كون الابن مضافاً الى علم آخر
نحو جاثي زيد ابن عمر بكثرة استعمال ابن بين علمين ادلهما موصوفاً وثانيهما
مضاف اليه فيقتضى التخفيف لفظاً بحذف التنوين من موصوفه وخطاً بحذف
الف ابن واحترض بالعلم انوصوف غير العلم نحو جاثي الرجل ابن زيد
وبالاضافة الى علم آخر احترض عن الاضافة الى غير العلم نحو جاثي
زيد ابن الرجل لقلة الاستعمال ويعلم من قيد موصوفاً انه لا يحذف
التنوين اذا كان الابن خبراً عن العلم نحو زيد ابن عمرو وكذلك حكم
الابنة في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزة ها فانها لا تحذف لثلاث
يلتبس ببنت بمثل هذه هذ ابنة عاصم نون التأكيد تسمان خفيفة
ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون مشددة مفتوحة
والحركة لا لتقاء الساكنين وتعين الفتح لنقل النون وخفة الفتح والفتح
في جميع الادوات الا اذا قارن مع الالف كما اشار اليه بقوله مع غير الالف
اي غير الف التشنية نحو اضربان والجمع الفاصل بين نون جمع المؤنث
والنون المشددة نحو اضربان فانها تكسر معهما لشبههما فيهما بنون التشنية
تختص بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف
او التشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام مثل هل تضربن والتثني
نحو ليك تضربن والعرض الاتنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن
كذا وانما اقتصت هذا النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي و
الحال المستقبل لان النون لا تؤكد الا مطلوباً والمطلوب لا يكون ما ضيماً ولا حالاً

ولا خبرا مستقبلا وقلت اى نون التأكيد فى النفى لخلوة عن معنى الطلب وانما
 جاز قليلا تشبيها له بالهـى فلا يقال زيد ما يقوم من الا قليلا ولزمت النون المؤكدة
 فى مثبت القسم والعبارة بمحذ الموصوف اى فى جوابه المثبت لان القسم محل
 التأكيد فكرهوا ان يؤكدا والفعل با مر منفصل عن الفعل وهو القسم من غير التأكيد
 با مر متصل به وهو النون مع صلاحية الفعل للنون وفى قوله لزمت اشارة الى
 ان لحوق النون فى ما عدا جواب القسم المثبت غير لازم بل جائز وكثرت فى
 مثل اما تفعلن اى حرف الشرط المؤكد بما فانه لما اكدا والحرف قصد التأكيد
 الفعل ايض لا ينقص المقصود من غيره وما قبلها اى النون ثقيلة او خفيفة مع
 ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل ضمة ما قبلها على الواو المحذوفة
 لالتقاء الساكنين لان الشرط فى التقاء الساكنين على حدة كون الساكنين فى كلمة
 واحدة على مذهب والنون كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون
 المشددة على مذهب من لم يشترط فى التقاء الساكنين على حد كون الساكنين
 ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء
 الساكنين على مذهب من يشترط لالتقاء الساكنين على حدة كون
 الساكنين فى كلمة واحدة او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة
 على مذهب من لم يشترط فى التقاء الساكنين على حدة كون
 الساكنين فى كلمة واحدة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور
 وهو الواحد المذكور غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة كان
 او مخاطبا والمؤنث الغائبة والمتكلم واحد او مع غيره مفتوح
 طلبا للنفخة فان قيل ما عدى المذكور يشمل التثنية والجمع مع ان
 ما قبل النون فيهما ليس مفتوحا بل قبل النون فيهما الف قلنا ان المعص
 لما ذكر قاعدة كلية ثم ذكر بعدها بعض افرادها مخالفة عن تلك
 القاعدة تكون تلك الافراد بمنزلة الاستثناء عن تلك القاعدة كما
 اشار الى ذلك بقوله وتقول فى التثنية والجمع المؤنث
 ا ضربان واضربان باثبات الالف فى التثنية

لئلا يلتبس بالواحد وبزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل النون التأكيد لئلا يجتمع
 نونات متواليات ولا تدخلهما الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حد لعدم
 كون الثاني مدغما خلافاً لليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حد كما في الوقف
 لان امتداد الصوت في الوقف قائم مقام الحركة فلا يلزم التقاء الساكنين وليس بمضى
 عند الاكثرين لان كمال الفصاحة في تبين المحروف و تحقيقها والتقاء الساكنين
 ينفيه واما حال الوقف حال قطع التكلم فلا يقاس عليه حال التكلم لما فرغ المص
 من بيان الحاق النون بالفعل الصحيح بقوله وما قبلها الى آخره يعني ما قبل النون
 مفتوح في المفردات سوى المخاطبة ومضموم مع ضمير جمع الذكور ومكسور مع الضمير
 المخاطبة واثبت الالف في التثنية و زيادة الالف في جمع المؤنث شرع في بيان الحاق
 التوئين بالمعتل فقال وهما اي النون الثقيلة والخفيفة حال كونهما كائنين في غيرهما
 اي غير التثنية والجمع فان حكمهما ما ذكر صحيحا كان الفعل او معتلا حال كون
 الغير مقارنا مع الضمير البارز وهو واد جمع المذكور و ياء المخاطب كالمنفصل
 اي كالكلمة المنفصلة فيحذف الضمير معهما ان كان الضمير مديتا اُعْزَنَ و اَرْمَقَ
 يحذف الواو كما يحذف الواو في الكلمة المنفصلة في نحو اعزوا الكفار و ارموا
 الغرض وكذا اُعْزَنَ و اَرْمَقَ يحذف الياء كما يحذف الياء في الكلمة المنفصلة
 في نحو اعزوا الكفار و ارموا الغرض وكذا اُعْزَنَ و اَرْمَقَ يحذف الياء كما يحذف
 الياء في الكلمة المنفصلة نحو اُعْزِي الجيوش و ارمي الغرض وان كان الضمير غير مديية
 فتضم الواو المفتوحة ما قبلها نحو اخشون كما تنضم مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل
 وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما تكسر مع المنفصلة نحو اخشين اخشي الرجل
فان لم يكن الضمير البارز بل هو مشتركها في المفردات سوى المخاطب
فكما المتصل فالنون كالكلمة المتصلة في رد الامات وفتحها نحو اغزوا ارمين
 و اخشين كما ترد في التثنية نحو اغزوا فاققلت ان قوام التشبيه على
 الامور الاربعة وهي المشبه والمشبه به وآلة التشبيه ووجه التشبيه فالثلاثة الاول موجود والرابع
 غير موجود فلا يصح قوام التشبيه قلت وجه التشبيه بينهما امران احدهما ان نون التاليد
 مشابهة بالثنية في الحقوق باخر الفعل بحيث لا يمكن التلفظ به

بغير حركة ما قبلها وثانيهما في اقتضاء فتح ما قبلها فان كلا منهما يقتضى فتح ما قبله وفيه أنه ههنا قسم ثالث لا يعلم حاله وهو ان لا يكون نون التاكيد مع الضمير اصلا نحو ليضربن زيد قلت ان قوله فكا المتصل شامل له ايض فان المراد به نفي الضمير البارز سواء وجد الضمير المستتر او لم يوجد او نقول ان مراد المصنف بيان احوال النون لحقت بالمخاطب لانه الاصل في الطلب لا غيره فان قيل ان كونه كالم متصل على الاطلاق غير جائز لان المتصل شامل للواو والياء ايض مع ان آخر الفعل غير ثابت معها قلنا ان المراد بالكلمة المتصلة الالف غير ممكن في الواحد المذكور كما هو الظاهر ومن ثم اى ومن اجل ان لحوق النون مع غير الضمير كالم متصل ومع الضمير البارز كالم منفصل قيل هل ترين مثال الحاق النون بغير البارز الذى ردت وتحركت لامه بالفتح كما ردت وتفتح اللام مع الكلمة المتصلة وهى الالف نحو ترين وهل ترون باسقاط نون الجمع الاعرابى وان لم يوجد الجازم لان النون علامة الاعراب ونون التاكيد يقتضى البناء هذا مثال الحاق النون بالضمير البارز فضم الواو كما ضم في الكلمة المنفصلة نحو لم تروا القوم لعدم الضمة فيما قبل لانه يقتضى حركة ما قبلها والا يلزم التقاء الساكنين وهل ترين مثال الحاق النون بالضمير البارز وكسر الياء لاجل النون كما يكسر مع يكسر مع الكلمة المنفصلة نحو لم ترى الناس و اغزون فان قيل هذا معطوف على ترين لانه قريب فلزم دخول الاستفهام على الامر ولا استفهام لا يدخل على الامر قلنا انه معطوف على هل ترين لا على ترين فيكون المعنى ومن ثم قيل اغزون بزد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية في اغزوا و اغزون بحذف الواو لوجود الضمة فيما قبل كما تحذف مع الكلمة المنفصلة نحو اغزوا القوم و اغزون في اغزى بحذف الياء لوجود الكسرة فيما قبل كما تحذف في المنفصلة كما غزى القوم فان قيل لم لم يراعى المصنف الترتيب المستفاد من الحكمين السابقين بان يورد امثلة الضمير البارز مفردة مقدمة و امثلة الضمير المستتر مفردة متأخرة بل اورد على سبيل وقع الاختلاط

في الامثلة قلنا انه راعى ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف و هو
الابتداء بالواحد المذكور ثم بالجمع المذكور ثم بالواحد الموث بعد اسقاطه مثال
المثنى وجمع الموث والنون المخففة يحذف للساكن اي لاجل البقاء
الساكنين كقول الشاعر لكل هم من الهوم سعة في المسى والصبح لابقاء
معه في ويا كل المال غير من جمعه لا تهين الفقير علك ان تركع يوماً
والله قد رفته - اصله لا تهينين حذف الخفيفة لالتقاءه مع اللام
وابقيت فتحة ما قبلها بقريئة ابقاء الياء لانه ان لم يكن الخفيفة المحذوفة
فيقال بكسر النون بغير الياء وانما لم يحركوا الخفيفة مثل التنوين فرقابينها
ولم يعكس بان حذف التنوين وحرك الخفيفة خطأ لمرتبة الخفيفة الفرع
عن مرتبة التنوين الاصل لانه من دواخل الاصل وهو الاسم والخفيفة
من دواخل الفرع وهو الفعل وتحذف ايضا الخفيفة في حال الوقف
على الممحوق الخفيفة اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك
فيرد ما حذف لاجل الخفيفة فتقول في أغزُن وأغزُن بعد حذف
النون بالوقف اغزوا واغزى ولا يرد ما حذف لاجل التنوين ان حذف
التنوين بالوقف كقوله تعالى فاقض ما انت قاض ولا يقال بعد حذف
التنوين بالوقف ما انت قاض لان التنوين لازم في الوصل والخفيفة ليست
بلازمة فجعل اللازم مزية بابقاء اثره على ما ليس بلازم والخفيفة المفتوح
ما قبلها تقلب الفا في حال الوقف كما تقول في اضربن اضربن مشابهة
الخفيفة بالتنوين والتنوين تقلب الفا حال الوقف اذا انفتح ما قبلها
نحو عليماً وتحذف اذا ضم او كسر ما قبلها نحو اصببت خيرا و
اصابني خيرا واختتم لي بخير ط

تَمَّتْ بِعَوْنِ اللَّهِ الْمَلِكِ الْوَهَّابِ ط